

✽  
✽ هـ ذ ✽

النسخة المسماة

بالقنية المنية لتتميم

الغنية من تصانيف مختار

بن محمود بن محمد الزاهد يابى

الرجا الغزيمى الامام العلامة الملقب

بنجم الدين وله شرح نفيس للمقدوسى وله

رسالة لطيفة سماها ناصرية وهى مشتملة على اثبات

الرسالة وذكر المخالفين لنبوته صلى الله عليه وسلم والمناظرات

معهم وكان تفقه على علاء الدين هديد بن محمد

الخياطى وبرهان الايمة محمد بن عبد الكريم

وغيرهما وقرأ الكلام على

السكا







\* كتاب الطهارة \*

- باب في الاستنجاء ..... ٣
- باب فيها ينقض الوضوء والشك فيه ..... ٤
- باب في الجنابة والغسل ..... ٥
- باب في حكم ماء الحيض والآبار والآواني ..... ٦
- باب في الماء المستعمل والآبار والغرق ..... ٧
- باب في النخامة والدمع ..... ٨
- باب في التيمم والجمع بينه وبين سور الحمار ..... ٩
- باب المسح على الخفين والجباثر ..... ٩
- باب في الاعيان النجسة واحكامها ..... ٩
- باب في تطهير النجاسات والدباغ ..... ١٣
- باب المستحاضة ومن في معناها ..... ١٦
- باب في الحيض والنفاس ..... ١٧
- \* كتاب الصلوة \* ..... ١٩
- باب الاذان ..... ١٩
- باب مواقيت الصلوة ..... ٢٠
- باب في ستر العورة ..... ٢٠
- باب فيما يتعلق بمكان المصلي وثوبه وبدنه ..... ٢١
- باب من انتظام النجاسة وغيرها ..... ٢١
- باب النية والدخول في الصلوة ..... ٢٢
- باب في القراءة والسكوت والتسبيح ..... ٢٢
- باب في الاخيريين والقعود والثناء ..... ٢٢
- باب فيما يتعلق بالقيام والركوع والسجود ..... ٢٨
- والاذكار ..... ٢٨
- باب في القعدة والذكر فيها والقيام منها ..... ٢٩
- باب في الخروج من الصلوة ..... ٢٩
- باب في السترة والمرور بين يدي المصلي ..... ٣١
- باب فيما يكره من العمل في الصلوة ..... ٣١
- باب فيما يفسد الصلوة من الانعال وغيرها ..... ٣٢
- باب في الاقوال المفسدة ..... ٣٣

- باب في الجماعة ومسجد الجمعة ..... ٣٥
- باب الاقناعات وما يمنع ..... ٣٦
- باب فيما يتعلق بالامامة ومسائل المحاذات ..... ٣٨
- باب في السنن وما يتعلق بتركها ..... ٣٩
- باب النوافل والآرة المنذورة ..... ٤١
- باب في التراويج والوتر ..... ٤٣
- باب في السهو والشك في الصلوة ..... ٤٤
- باب في سجدة التلاوة والشكر ..... ٤٦
- باب صلوة المسافرين والصلوة في السفينة وعلى الدابة ..... ٤٧
- باب في صلوة الجمعة ..... ٤٩
- باب العيدين وتكبير التشريق ..... ٥٠
- باب قضاء الفرائض ..... ٥١
- باب الحديث في الصلوة والاستخلاف فيها ..... ٥٣
- باب في المسبوق واللاحق ..... ٥٣
- باب صلوة المريض ..... ٥٤
- باب الجنائز ..... ٥٥
- باب فيمن يتلى بامر من ايها يختار منه ..... ٥٥
- باب في الطهارة والصلوة ..... ٥٧
- باب مسائل متفرقة ..... ٥٩
- باب زلة الثقاري وانه تسعة انواع نوع في ذكر حرف مكان حرف ..... ٦٠
- باب في ذكر كلمة مكان كلمة ..... ٦٢
- باب في التقديم والتأخير والحقن في الاعراب ..... ٦٢
- باب في الوقف والوصل ..... ٦٣
- باب في حذف الحرف والزيادة ..... ٦٣
- باب في المتفرقات ..... ٦٣
- \* كتاب الزكوة \* ..... ٦٤
- باب فيما يجب فيه الزكوة ..... ٦٤

باب في حوران الحول ..... ٦٥  
 باب من يجوز دفع الصدقة اليه ..... ٦٦  
 باب في الخراج والعشر ..... ٦٦  
 باب في بيت المال ومصارفه ومسائل  
 متفرقة ..... ٦٧

### \* كتاب الصوم \*

وانه يشتمل على ثمانية ابواب ..... ٦٨  
 باب في نية الصوم ..... ٦٨  
 باب فيما يتعلق بهلال رمضان والعيد ..... ٦٨  
 باب فيما يفسد الصوم ..... ٦٨  
 باب فيما يوجب الكفارة وما يصير شبهة فيه ..... ٦٩  
 باب في المبيح للافطار والفدية في الصوم  
 وجواز منع المرأة والعبد عن الصوم ..... ٧٠  
 باب في النذر والشروع في الصوم ..... ٧١  
 باب الاعتكاف ..... ٧١  
 باب صدقة الفطر ..... ٧١

### \* كتاب الحج \*

وانه يشتمل على اربعة ابواب ..... ٧٢  
 باب فيمن يلزم منه الحج وموانعه ..... ٧٢  
 باب فيما يحرم على المحرم وما لا يحرم ..... ٧٣  
 باب فيما يتعلق بالحج عن الغير والوصية  
 بالحج ..... ٧٣  
 باب في مسائل متفرقة ..... ٧٣

### \* كتاب النكاح \*

وانه يشتمل على سبعة وعشرين بابا ..... ٧٣  
 الباب الاول في الالفاظ التي ينعقد بها  
 النكاح وما يتعلق به ..... ٧٣  
 باب في الشهود ..... ٧٥  
 باب في نكاح الصغار والصنائير ..... ٧٥  
 باب في نكاح الابكار ..... ٧٥

باب في الاولياء ..... ٧٦  
 باب في الكفاءة ..... ٧٦  
 باب في الشروط في النكاح ..... ٧٦  
 باب في حرمة المصاهرة ..... ٧٦  
 باب ما يجوز من الانكحة وما لا يجوز ..... ٧٧  
 باب في النكاح الفاسد ..... ٧٧  
 باب في الرضاع ..... ٧٨  
 باب في المهور ..... ٧٨  
 باب الزيادة في المهر ..... ٧٩  
 باب في نكاح الكفار والموتد ..... ٧٩  
 باب فيما يتعلق بنكاح العبيد والاماء ..... ٨٠  
 باب فيما يجوز للزوج والزوجة ان يفعل ..... ٨٠  
 باب في الحضنة ..... ٨٠  
 باب في ما يتعلق بنكاح الفضولي وفسخ اليمين  
 في تعليق الطلاق ..... ٨١  
 باب في ما يتعلق بالتحليل ونكاح المطلقة ثلثا ..... ٨٣  
 باب في النسب والعنن ..... ٨٣  
 باب في غزل المرأة وما يجتمع بسعيها لمن  
 يكون ..... ٨٣  
 باب في الاموال التي تدفع في المصاهرات  
 والرجوع فيها ..... ٨٥  
 باب في ما يتعلق بتجهيز البنات وثياب  
 الاختان والعروس ..... ٨٦  
 باب الاختلاف في صحة النكاح وفساده ..... ٨٧  
 باب في القسم بين النساء ..... ٨٨  
 باب في مسائل متفرقة ..... ٨٨

### \* كتاب الطلاق \*

وانه يشتمل على ثلثين بابا ..... ٨٨  
 باب فيما يكون ايقاعا وما لا يكون رجعيا  
 او بائنا ..... ٨٨  
 باب فيما يكون اقراا بالطلاق والثلث والبائن ..... ٨٩

باب في الطلاق الذي لا يقصد ايقاعه ونحوه ٩١  
 باب في التطبيق بقوله انت طالق من كذا  
 الى كذا ..... ٩٢  
 باب في الطلاق مشبها بشيئين ..... ٩٢  
 باب في ايقاع الطلاق اذا اعترض قبل تمامه  
 ما يمنع ايقاعه ..... ٩٢  
 باب في طلاق السكران وما يقصد به الكذب  
 لا الطلاق ..... ٩٢  
 باب في تفويض الطلاق اليها والى غيرها ٩٣  
 باب في الكنايات ..... ٩٤  
 باب في الاستثناء في الطلاق ..... ٩٥  
 باب فيما يقع بكتابة الصك في الطلاق ..... ٩٨  
 باب في ايقاع الطلاق على المباشرة والمختلعة  
 ونحوها ..... ٩٨  
 باب في الرجعة ..... ٩٩  
 باب في العدة ..... ٩٩  
 باب في الدعاوى والبيّنات في الطلاق ١٠٠  
 باب في طلاق المريض ..... ١٠١  
 باب في مسائل الابراء بالطلاق ثم في الخلع ١٠١  
 باب الخلع ..... ١٠٣  
 باب في التعليق الذي يقع في الحال على  
 سبيل المجازات ..... ١٠٥  
 باب الايلاء ..... ١٠٦  
 باب في الطلاق المبهم ..... ١٠٦  
 باب في المسائل المتفرقة ..... ١٠٦  
 باب في النفقة والكسوة والسكنى ..... ١٠٧  
 باب ما يسقط نفقة الزوجة ..... ١٠٧  
 باب فرض القاضي النفقة والكفالة بالنفقة  
 ونفقة المعتقة وما يسقط ..... ١٠٨  
 باب في نفقة الاقارب ..... ١٠٨  
 باب في نفقة المالك ..... ١١٠

باب في الانفاق على الاشياء المشتركة ١١٠  
 \* كتاب العتاق \*  
 وانه يشتمل على ثلاثة ابواب ..... ١١٠  
 باب في الالفاظ التي يقع بها العتق او التدبير  
 والتي لا تقع ..... ١١٠  
 باب في الاستيلاد ..... ١١١  
 باب في مسائل متفرقة ..... ١١١  
 \* كتاب الايمان \*  
 وهو مشتمل على اثنين واربعين بابا ١١٢  
 باب في الالفاظ التي تكون يمينا والتي  
 لا تكون يمينا ..... ١١٢  
 باب في تكرار لفظ اليمين ..... ١١٣  
 باب ما يكون تعليقا او تنجيذا وذكر الاجزية  
 الكثيرة عند شرط هل يتعلق بها ١١٣  
 باب في تفسير الالفاظ التي تستعمل في شروط  
 تعليق الطلاق ..... ١١٥  
 باب في ذكر الشرطين او اكثر ..... ١١٥  
 باب في اليمين بحمل على معناه دون ظاهر  
 اللفظ ..... ١١٧  
 باب فيما يقع به الفصل بين الشرط والجزاء  
 فيكون تنجيذا او يبطل او لا يقع ١١٨  
 باب في اليمين تكون على الفور ام على التراخي ١١٩  
 باب في اليمين بلفظ عام او مطلق فيتخصص  
 بدليل او بينة او لا يتخصص ويعتبر اللفظ  
 دون الغرض ..... ١٢٠  
 باب اليمين على الكلام ..... ١٢٠  
 باب اليمين على الهبة والبيع والشراء ١٢١  
 باب اليمين في الفعل الا باذنها ..... ١٢١  
 باب في تعليق الطلاق والنكاح والتزويج ١٢١  
 باب اليمين على العتق والطلاق ..... ١٢٢  
 باب اليمين في الصلوة ..... ١٢٢

باب المخارج عن الايمان ..... ١٣٢  
 باب في كفارة اليمين ..... ١٣٢  
 باب في النذور ..... ١٣٢  
 باب في مسائل متفرقة ..... ١٣٥  
 باب الطلاق على اظهر الوجهين ..... ١٣٦  
 \* كتاب الحدود \*

وهي خمسة ابواب ..... ١٣٨  
 باب في حد الزنا ..... ١٣٨  
 باب في حد الشرب ..... ١٣٨  
 باب في حد القذف ..... ١٣٨  
 باب في التعزير ..... ١٣٨  
 باب مسائل متفرقة في الحدود ..... ١٤٠  
 \* كتاب السرقة \*

\* كتاب السير \*

وانه يشتمل على سبعة ابواب ..... ١٤٠  
 باب في استيلاء الكفار والمالك القديم ..... ١٤٠  
 باب بيع الغنائم وما يتعلق به ..... ١٤١  
 باب في فداء الاسارى ..... ١٤١  
 باب مسائل متفرقة ..... ١٤١  
 باب فيما يصير به الكافر مسلما ..... ١٤١  
 باب فيما يكفر به الانسان وما لا يكفروا به  
 انواع الاول فيما يرجع الى الانبياء  
 والملائكة والصحابة ..... ١٤٢  
 باب فيما يتعلق بايمان الزوجة والامة في  
 حق حل الوطى وبقاء الزوجية ..... ١٤٨  
 كتاب الكراهية والاستحسان  
 وانفه يشتمل على ثلثين بابا ..... ١٤٩  
 باب الكراهية في الوضوء وكيفيات الصلوة  
 واحوال المصلى والمسجد ومصلى العيد  
 او الجنائز ونحوها ..... ١٤٩  
 باب القراءة والدعاء ..... ١٥١

باب اليمين على الاكل والشرب ..... ١٢٣  
 باب اليمين على الدخول والخروج ..... ١٢٤  
 باب اليمين على اللبس ..... ١٢٥  
 باب اليمين على التبرك والامساك والاذن ..... ١٢٥  
 باب اليمين على الخبز والذهاب والسفر  
 والعبور والركوب ..... ١٢٦  
 باب اليمين على القسمة والضرب ..... ١٢٦  
 باب اليمين في الدفع ..... ١٢٧  
 باب في اليمين على الجماع والزنى ونحوه ..... ١٢٧  
 باب اليمين على السرقة والاخذ من المال  
 وارثا كتاب المحرمات ومنع الخير ..... ١٢٧  
 باب اليمين على الاضطجاع والبيتوتة ..... ١٢٨  
 باب اليمين على اليمين ..... ١٢٨  
 باب اليمين يجرى بين الدين وغريمه ..... ١٢٨  
 باب اليمين يجرى بين رب الارض والمزارع ..... ١٢٨  
 باب اليمين على ملك المالك ..... ١٢٨  
 باب اليمين في انشاء السرو ونحوه ..... ١٢٩  
 باب اليمين بحلف على فعل ثم يا مرغيره  
 فيفعله ..... ١٢٩  
 باب الايمان التي لها غاية ..... ١٣٠  
 باب في اليمين على عقد ما يشترط فيه قبول  
 صاحبه وما لا يشترط ..... ١٣٠  
 باب اليمين على الفعل في شيء ثم يتغير ذلك  
 الشيء عن حاله ..... ١٣٠  
 باب تعليق الطلاق بعمل القلب وسائر الامور  
 الخفية والشك في وجود الشرط وكيفية  
 الطلاق وكيفية الايمان ..... ١٣٠  
 باب اليمين على فعل يضاف اليه لجهة الملك  
 وغيره ..... ١٣٢  
 باب اليمين على فعل فيمنع منه او يعجز ..... ١٣٢  
 باب اليمين على الانفاق ..... ١٣٢

باب في تعليم القرآن واداءه ..... ١٥٣  
 باب فيما يتعلق بالمفنى والمستفى والاخل  
 بما يوجد في كتاب من غير سماع ..... ١٥٣  
 باب في الانتقال من مذهب الى مذهب ..... ١٥٥  
 باب في حق المصاحف والكتب ..... ١٥٦  
 باب فيما يجب من تعظيم اسم الله تعالى  
 واسم نبيه عليه الصلوة والسلام وسائر  
 الانبياء عليهم الصلوة والسلام ..... ١٥٧  
 باب في الكراهية في الاكل والشرب ..... ١٥٧  
 باب فيما يتعلق بالخبث في الاموال والكراهية  
 في البيع والشراء والكسب والارباح ..... ١٥٩  
 باب الكراهية في اللبس ونحوه ..... ١٦١  
 باب الكراهية في الرطوبى ..... ١٦٣  
 باب فيما يحل له النظر ومسه وكشف العورة ..... ١٦٣  
 باب فيما يتعلق بالنوم والاضطجاع والاحتفاظ  
 من النوم ..... ١٦٣  
 باب في السلام والمصافحة والقبلة وتشميت  
 العاطس ..... ١٦٥  
 باب في الخلوة باجنبية وعلامتها ..... ١٦٦  
 باب فيما يتعلق بالمقابرة وزيارتها وفي  
 الجلوس للتعزية ..... ١٦٦  
 باب في الكراهية في الانتفاع بالاشياء النجسة ..... ١٦٨  
 باب فيمن يتصرف في ملكه تصرفا يتضرر به  
 جاره وما يمنع منه وما لا يمنع منه ..... ١٦٩  
 باب في الضرر في ارض غيره ..... ١٦٩  
 باب في التصرفات والمحدثات في الطرق  
 العامة والخاصة وما يتعلق بهما ..... ١٦٩  
 باب في الاستحلال واداء المظالم والخروج عن  
 عهدتها وما يتعلق بالنوائب والنجاسات ..... ١٧٠  
 باب في التدابير والمعالجات وسقاط الولد ..... ١٧٣  
 باب فيما يجوز له الانتفاع والتصرف بما  
 لا يملكه لحقارته وما لا يجوز ..... ١٧٣

باب ما يجوز من قتل الحيوانات وخبسها في  
 القفس وضرب الصغير والزوجة ونحوها ..... ١٧٢  
 باب في الخضاب وحلق الرأس والعانة  
 والابط ونحوها ..... ١٧٥  
 باب في الغيبة ..... ١٧٦  
 باب في كراهية السيلة ..... ١٧٦  
 باب في بر الوالدين والمولودين ..... ١٧٦  
 باب فيما يتعلق بيوم عاشوراء وليلة البراءات ..... ١٧٦  
 باب في من يجوز العمل باخباره والرواية عنه ..... ١٧٧  
 باب في مسائل متفرقة ..... ١٧٧  
 \* كتاب التحريم \* ..... ١٧٩  
 \* كتاب الاباق والمفقود \* ..... ١٨٠  
 \* كتاب اللقطة \* ..... ١٨٠  
 \* كتاب الغصب \* ..... ١٨٠  
 وانه يشتمل على اثنا عشر بابا ..... ١٨١  
 الباب الاول فيما يكون غصبا ..... ١٨١  
 باب في كيفية ضمان الغصب ..... ١٨١  
 باب فيما يبرأ به الغاصب عن الضمان ..... ١٨٢  
 باب في ثبوت الملك للغاصب ونقطة حق المالك ..... ١٨٣  
 باب في التسييب الى التلف ..... ١٨٣  
 باب في ضمان الساعي والنمام ..... ١٨٥  
 باب فيما لا يجب الضمان باقلا ..... ١٨٦  
 باب في رد المصوب معيبا او غير معيب  
 وما يتعلق به ..... ١٨٦  
 باب الغرم في ارض الغير والزراعة والحفر ..... ١٨٦  
 باب في امر الغير بفعل فيفعل فيحصل  
 منه جناية بالامر ..... ١٨٧  
 باب في مودع الغاصب وغاصب الغاصب  
 والغاصب من المودع ..... ١٨٧  
 باب مسائل متفرقة ..... ١٨٨  
 \* كتاب الوديعة \* ..... ١٨٨  
 باب فيما يصيب به مودعا ..... ١٨٨

باب فيما يضمن به المودع ..... ١٨٨  
 باب الشرط في المودعة وحفظها بيد الغير  
 والامريد فمها الى الغير ..... ١٨٩  
 باب في مسائل متفرقة ..... ١٨٩  
 \* كتاب العارية \* ..... ١٨٩  
 باب في التصرف فيها بشلا فنه ..... ١٨٩  
 باب في التصرفات التي يملكها المستعير ..... ١٩٠  
 باب في رد العارية ..... ١٩٠  
 باب في الالفاظ التي تكون اعارة ..... ١٩١  
 \* كتاب الشركة \*  
 وانه يشتمل على ستة ابواب ..... ١٩١  
 باب في الشركة الصحيحة والفاصة ..... ١٩١  
 باب في شركة العنان ..... ١٩١  
 باب في الشركة بالاعمال ..... ١٩٢  
 باب في الاختلاف بين الشريكين وتصرف  
 احدهما في الاعيان المشتركة ..... ١٩٢  
 باب في ما يتعلق بالديون المشتركة والديون  
 في مال الشركة ..... ١٩٣  
 باب مسائل متفرقة ..... ١٩٣  
 \* كتاب الصيد والذبائح \*  
 وانه يشتمل على سبعة ابواب ..... ١٩٢  
 باب في الصيد ..... ١٩٢  
 باب فيما يوكل من السمك وغيره ..... ١٩٢  
 باب في الذبائح ..... ١٩٢  
 باب فيمن يلزمه الاضحية ..... ١٩٥  
 باب ما يجوز من الضحايا وما لا يجوز ..... ١٩٥  
 باب في التضحية عن الغنم وفواتها ..... ١٩٦  
 باب التصرف في لحم الاضحية وسائر اجزائها ..... ١٩٦  
 \* كتاب الوقف \*  
 وانه يشتمل على اثنين وعشرين بابا ..... ١٩٦  
 باب في الالفاظ التي يقع بها الوقف وفي اضافته  
 انى ما بعد الموت وتعليقه به ..... ٢٩٦

باب ما يجوز من الاوقاف وما لا يجوز ..... ١٩٦  
 باب فيما يتعلق بالمقابر والمساجد والطرق  
 الداخلة في الوقف ..... ١٩٧  
 باب في الشروط في الوقف ..... ١٩٨  
 باب فيما يتعلق بالوقف على اولاد واولاد  
 فلان واولادهم ..... ١٩٨  
 باب ما يحل للمدرس والمتعلم والامام والمؤذن  
 من الاوقاف وما يحل للمستولى والقيم  
 من التصرف وما لا يحل ..... ١٩٩  
 باب فيما يكون للاغنياء حق في الوقف ..... ٢٠١  
 باب في وقف مضي زمان صرف غلته ولم يصرف  
 الى المصرف ماذا يصنع به ..... ٢٠٢  
 باب في سكنى الوقف والاجارة باقل من اجر المثل  
 والاستيجار ومن غير القيم ..... ٢٠٢  
 باب المساجد وما يتعلق بها ..... ٢٠٣  
 باب فيما يتعلق بالسقايات والمقابر والرباطات ..... ٢٠٤  
 باب في تصرفات القيم ..... ٢٠٥  
 باب في المساجد والاوقاف التي تستغنى عنها  
 او تخرب مصارفها ..... ٢٠٥  
 باب في تصرفات القيم في الاوقاف وغلته  
 واستلافته على الوقف وشرى بعض اهل المحلة  
 ما لا بد للمسجد منه ونحوه ..... ٢٠٦  
 باب في بيع الموقوف ونقض الوقف ..... ٢١٠  
 باب في الرجوع في الوقف والمقبرة وغيرهما ..... ٢١٠  
 باب في الدعوى والبيانات في الوقف ..... ٢١٠  
 باب فيما يتعلق بعمارة الوقف والبناء  
 والغرس فيه ..... ٢١٤  
 باب فيما يجوز للموقوف عليهم من التصرفات في  
 الوقف اجارة وزراعة وقسمة ونحوها ..... ٢١١  
 باب في وقف الكفار ..... ٢١٢  
 باب في المسائل المتعلقة بالاشجار في الوقف  
 وفي الملك لمن يكون والاختلاف فيها ..... ٢١٢



باب في مسائل متفرقة ..... ٢١٢  
 \* كتاب الهبة \* ..... ٢١٣  
 باب الالفاظ التي ينعقد بها الهبة والقبض  
 في ذلك ..... ٢١٣  
 باب ما يجوز من الهبة وما لا يجوز وما يشترط  
 فيه القبول ..... ٢١٢  
 باب في التعويض في الهبة ..... ٢١٥  
 باب فيما يدخل في الهبة من غير ذكر ..... ٢١٥  
 باب في الهبة في المرض ..... ٢١٥  
 باب في هبة الدين ممن عليه الدين ..... ٢١٥  
 باب في هبة الصغير ..... ٢١٦  
 باب في تفضيل بعض الاولاد على البعض  
 في الهبة ..... ٢١٦  
 باب في الاباحة والنثار والرشوة والهدايا ..... ٢١٧  
 باب في الصدقة والتحليل ..... ٢١٧  
 باب الوكالة في الهبة وهبة مال الغير ..... ٢١٨  
 \* كتاب البيوع \*  
 هذا الكتاب يشتمل على خمسة  
 واربعين بابا ..... ٢١٨  
 باب فيما ينعقد به البيع وما يمنع انعقاده ..... ٢١٨  
 باب في السلم والوكالة فيه وفي قبضه ..... ٢٢١  
 باب في الضمان في القبض على سوم الشراء ..... ٢٢٢  
 باب فيما يتعلق بقبض المبيع وتصرف المتعاقدين  
 قبل القبض وهلاكه ونحو ذلك ..... ٢٢٢  
 باب حبس المبيع بالثمن والمسائل المتعلقة  
 بالثمن ..... ٢٢٥  
 باب فيما يتعلق بالفلوس والمعدليات والدراهم  
 المغشوشة في المبيعات ..... ٢٢٦  
 باب في بيع الجنس بالجنس وما يتخذ منه ..... ٢٢٦  
 باب البيع في الذمة غير عين ..... ٢٢٧  
 باب فيما يدخل في البيع من غير ذكر ..... ٢٢٧  
 باب في البيع الموقوف ..... ٢٢٨

باب في بيع المستأجر والمرهون ..... ٢٢٨  
 باب في احد الشريكين يبيع المشاع في العمارة  
 والشجر والزرع والنبات ونحوها ويبيع  
 العمارة دون الارض ..... ٢٢٩  
 باب فيما يتعلق ببيع الاشجار والنبات والاعضان  
 والاوراق والمطعمة والزرع ..... ٢٣٠  
 باب فيما يجوز بيعه وما لا يجوز ..... ٢٣١  
 باب جهالة المبيع والثمن وعدم اضافة العقد  
 الى ملكه ..... ٢٣٢  
 باب في البيع يجمع فيه بين ما يصح العقد عليه  
 وبين ما لا يصح ..... ٢٣٣  
 باب في بيع الاشياء المتصلة ما فيها استثناء ..... ٢٣٣  
 باب في المقتضة وما يتعلق بها من احكام  
 الخيارات ..... ٢٣٣  
 باب في ان المتعارف بين التجار كالمشروط وفيما  
 يكون العبرة للملفوظ دون المتعارف ..... ٢٣٣  
 باب فيما يتعلق ببيع الوفاء ..... ٢٣٥  
 باب البيع الفاسد واحكامه ..... ٢٣٥  
 باب في احكام البيوع الباطلة والفاسدة ..... ٢٣٦  
 باب في الشروط المفسدة للبيع ..... ٢٣٧  
 باب البيع بشرط الكيل والوزن والزرع  
 واحكامها ..... ٢٣٧  
 باب في بيع الشيء على انه كذا او كان بخلافه ..... ٢٣٨  
 باب في ظهور الغلط في قدر المبيع والثمن بعد ما  
 وقع القرار بينهما على حساب آخر ..... ٢٣٩  
 باب خيار الشرط ..... ٢٣٩  
 باب خيار الروية ..... ٢٣٩  
 باب في العيوب ..... ٢٣٩  
 باب فيما يمنع الرد بالعيب ..... ٢٣٩  
 باب الخصومة في العيب وما يمنع الرجوع ..... ٢٣٩  
 باب احكام الرد بالعيب في فصل الوكيل ..... ٢٣٩  
 باب فيما اذا وجد ببعض المشتري عيبا ولم يصح

عن العيوب ..... ٢٢٦  
 باب ما سأل متفرقة في العيوب ..... ٢٢٦  
 باب في خيار المغبون والمغتور وخيار الكم ..... ٢٢٨  
 باب في بيع الاب والام والجد والوصى والقاضى  
 والمملوك والاخ والعم للصغير وشرائهم  
 وسائر تصرفاتهم له ..... ٢٢٩  
 باب في المراجعة والتولية ..... ٢٥٠  
 باب الاستبراء ..... ٢٥٠  
 باب في الاستحقاق ..... ٢٥٠  
 باب في الاقالة ..... ٢٥٣  
 باب في ما يتعلق بالشراء ثانيا بعد الشراء وفي  
 الهبة من المشتري بعوض وفي الشراء  
 من الواهب والمتصدق وفي التصديق على  
 المشتري وفي الرهن عند المشتري هل يفسخ  
 الثاني الاول ..... ٢٥٥  
 باب في القروض ..... ٢٥١  
 باب مسائل متفرقة ..... ٢٥٧  
 باب في الصرف ..... ٢٥٨  
 باب في الوكالة والرسالة في الصرف ٢٥٨  
 \* كتاب الشفعة \*

وانه يشتمل على عشرة ابواب ..... ٢٥٨  
 باب في كيفية طلب الشفعة ..... ٢٥٨  
 باب فيما يبطل به حق الشفعة ..... ٢٥٩  
 باب في اخذ المشفوع وثمنه ..... ٢٦١  
 باب في اخذ المشفوع بغير حكم وفي دعوى  
 الشفعة والاختلاف ..... ٢٦٢  
 باب في حيل ابطال الشفعة ..... ٢٦٣  
 باب في وقت ثبوت الشفعة وملكية العقار  
 ومن يثبت له الشفعة ..... ٢٦٣  
 باب من يثبت له الشفعة ..... ٢٦٢  
 باب في مسائل الجوار والشركة ..... ٢٦٥  
 باب في الشفعة يريد الممثل بعض المبيع ٢٦٦

باب في تسليم المشتري الشفعة للشفيع ٢٦٦  
 \* كتاب القسمة \*

باب ..... يجوز من القسمة وهل يثبت الملك  
 بالقبض في القسمة الفاسدة ..... ٢٦٧  
 باب من يلي القسمة ..... ٢٦٧  
 باب فسخ القسمة والاستحقاق فيها ٢٦٨  
 باب مسائل متفرقة ..... ٢٦٨  
 \* كتاب الاجارات \*

وهو يشتمل على ثلث وثلثين بابا ٢٦٨  
 باب فيما ينعقد به الاجارة ..... ٢٦٨  
 باب بقاء الاجارة بعد انقضاء مدتها  
 ووجوب الاجرة بغير عقد ..... ٢٦٨  
 باب من يعمل لغيره او يدفع له عينا ينتفع  
 به ويشترط عليه شيئا لا على وجه الاجرة  
 او يفعل ليحصل له منفعة ما ..... ٢٧٠  
 باب الاجارة المضافة وتعليقها بالشرط ٢٧١  
 باب في اجارة غير المالك الموقوفة على الاجارة ٢٧١  
 باب التسليم في الاجارة ..... ٢٧٢  
 باب فيمن يجب عليه الاجرة حيث لا يتعين  
 من يرجع اليه منافع العمل ..... ٢٧٣  
 باب فيما يتعلق بالاجرة ..... ٢٧٣  
 باب حبس العين بالاجرة ..... ٢٧٣  
 باب اجارة الاب ولد الصغير ..... ٢٧٢  
 باب اجارة المستاجر ..... ٢٧٢  
 باب جهالة الاجرة والملك والعمل ٢٧٢  
 باب فساد الاجارة بالشرط ..... ٢٧٥  
 باب اجرة القسام وكاتب الوثيقة من القاضى وغيره ٢٧٥  
 باب الاستيجار على المعامى ..... ٢٧٦  
 باب استيجار المستقرض المقرض على حفظ  
 سكين او مشط ..... ٢٧٦  
 باب الاستيجار على الافعال المباحة والاستيجار  
 على عمل في محل ليس عند المستاجر ٢٧٨



باب القضاء بشهادة الزور والنكول مع  
 كذب المدعى ..... ٢٩٥  
 باب الجرح والتعديل ..... ٢٩٥  
 باب القضاء في المجتهدين وما يتصل به ..... ٢٩٥  
 باب القاضي يقضى بعلم نفسه ..... ٢٩٧  
 باب ما يكون حكما من القاضي وما لا  
 يكون وما يجوز قضاؤه ببيينة قامت عند  
 القاضي المييت ..... ٢٩٧  
 باب الاستحلاف ..... ٢٩٧  
 باب الحيس والافلاس والشهادة على  
 الافلاس واليسار ..... ٣٠٠  
 باب ما يصير مقضيا به ويدخل في القضاء  
 والشهادة والدعوى من غير ذكر ..... ٣٠١  
 باب القضاء على الغائب ..... ٣٠٢  
 باب تصرف المدعى والمدعى عليه في المدعى  
 بعد الدعوى قبل القضاء ..... ٣٠٢  
 باب منع القاضي المدعى عليه من التصرف  
 وبعث الامين لختم الباب والحفظ للمال  
 وما يتصل به ..... ٣٠٢  
 باب فيما يقبل البيينة على المقر والمنكر ثم  
 يقر فيقضى بالبيينة لا باقراره ..... ٣٠٣  
 باب التحكيم ..... ٣٠٣  
 باب مسائل متفرقة ..... ٣٠٣

### \* كتاب الشهادات \*

وهو يشتمل على احدى وعشرين بابا ..... ٣٠٢  
 باب كيفية الشهادة التي تقبل والتي لا تقبل ..... ٣٠٢  
 باب ما يلزم الشاهد من ادعاء الشهادة  
 والمؤنة في ذلك ..... ٣٠٥  
 باب متى يحل للشاهد ان يشهد ..... ٣٠٦  
 باب ما يجوز ان يورث بالشهود ويطلب  
 منهم لزيادة الثقة اذ اتهموا ..... ٣٠٦

باب متفرقات ما يجوز من الاجارة وما لا يجوز ..... ٢٨٠  
 باب مسائل متفرقة في الاجارة الفاسدة ..... ٢٨١  
 باب ما يفسخ الاجارة به وما يتعلق بالفسخ ..... ٢٨٢  
 باب العذر في الاجارة ..... ٢٨٣  
 باب فيما يسقط الاجرة ويمتنع وجوبها ولا ..... ٢٨٣  
 باب العيب والخيار في الاجارة ..... ٢٨٤  
 باب ضمان المستاجر بالاتلاف وللتصرفات  
 التي لم يؤذن له فيها وبالضياع من غير تعمد ..... ٢٨٤  
 باب في حكم اجير الخاص والمشارك  
 وتلازماتها وضمانها ..... ٢٨٥  
 باب ضمان مكاري الدابة والغا و ذق  
 والحمال والملاح ..... ٢٨٦  
 باب فيما يجب على الاجر وعلى المستاجر  
 من توابع المعقود عليه ..... ٢٨٦  
 باب في التصرفات التي لا يجوز للمستاجر  
 والاجر في الدار والارض المسبلة وغيرها  
 والتي تجوز ..... ٢٨٧  
 باب الاختلاف في الاجارة ..... ٢٨٧  
 باب الاستصناع ..... ٢٨٧  
 باب فيما يتعلق بالاجارة الطويلة  
 المرسومة بخارا ..... ٢٨٨  
 باب مسائل متفرقة ..... ٢٨٨

### \* كتاب ادب القاضي \*

وهو يشتمل على ثمانية عشر بابا ..... ٢٨٩  
 باب من يجوز له تقلد القضاء وجلوس  
 القاضي وكيفية حكمه وما يتعلق به من صاحب  
 المجلس واجرة الوكلاء والكاتب وبوابه ..... ٢٨٩  
 باب من يشترط حضرته لسماع البيينة والقضاء  
 عليه ومن يصلح خصما ومن لا يصلح ..... ٢٩٠  
 باب ولاية القاضي وتصرفاته على الغير ..... ٢٩٣  
 باب ما ينقض به القضاء وما لا ينقض ..... ٢٩٣

باب الشهادة يشهد ثم يغير شهادته بزيادة  
أو نقصان ..... ٣٠٦

باب الشاهد تؤخر شهادته هل تقبل أم لا ..... ٣٠٧

باب الشهادة القاصرة التي يتمها غيرهم  
هل يقضى بها أم لا ..... ٣٠٨

باب الشهادة بالتساع ..... ٣٠٨

باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل ..... ٣٠٨

باب شهادة الرجل على شيء حصل بفعله أو سعى فيه ..... ٣١٠

باب فيما يتعلق بحدود المدعى والشهادة  
والغلط فيها ..... ٣١٠

باب البينة يقيمها المدعى بعد استخلاف  
المدعى عليه ..... ٣١١

باب الاختلاف الواقع بين الشهادة والدعوى  
وفيه اختلاف الشاهدين ..... ٣١١

باب اختلاف الشاهدين ..... ٣١٢

باب التهاثر في الشهادات ..... ٣١٢

باب البينتين المتضادتين وترجيح أحدهما  
على الأخرى ..... ٣١٢

باب الشهادة على الشهادة ..... ٣١٨

باب الشهادة على الميت ..... ٣١٨

باب ما تقبل فيه الشهادة حبسة من غير  
الدعوى وما لا تقبل ..... ٣١٨

باب مسائل متفرقة في الشهادات ..... ٣١٨

باب مسائل متفرقة في الرجوع عن الشهادة ..... ٣١٨

**\* كتاب الدعوى \***

وهو يشتمل على ستة عشر بابا ..... ٣١٨

باب ما يسمع من الدعوى وما لا يسمع وشروط  
صحته الدعوى ..... ٣١٨

باب فيما يتعلق بكون المدعى يد المدعى  
عليه شرطا لصحة الدعوى والشهادة  
وبيان من يكون ذا اليد في العقار ..... ٣٢٠

باب ما يبطل دعوى المدعى ..... ٣٢٠

والتناقض فيه ..... ٣٢٠

باب فيما يتعلق بجواب المدعى عليه ..... ٣٢٨

باب دعوى ولاية الملك بالنتائج وما في معناه ..... ٣٢٩

باب الدفع في الدعوى ..... ٣٢٩

باب فمن يقر ببطلان حقه ثم يقضى عليه بخلافه  
فيصير مكلدا بشرا وما لا يصير مكلدا ..... ٣٣٢

باب الخصمين يتنازعان ولا بينة لواحد منهما  
كيف يقضى ومن يكون قوله أولى ..... ٣٣٥

باب دعوى كون العين في يدك ..... ٣٣٥

باب دعوى الرق والحرية ..... ٣٣٥

باب الدعوى والخصومات والبيئات في الهبة ..... ٣٣٥

باب الدعوى والاختلاف في الموارث ..... ٣٣٦

باب الاختلاف بين المتبايعين في صحة  
العقد وفساده ..... ٣٣٦

باب دعوة الولد وسائر الدعوى والاختلاف  
فيما يتعلق بالنسب ..... ٣٣٨

باب مسائل متفرقة في الدعوى ..... ٣٣٨

باب الحيطان والعلول رجل وسفله لآخر ..... ٣٣٨

**\* كتاب الاقرار \***

وهو يشتمل على إحدى عشر بابا ..... ٣٣٩

باب حكم الاقرار ..... ٣٣٩

باب ما يكون اقرارا من الالفاظ وغيرها ..... ٣٣٩

باب الجواب الذي يكون اقرارا ..... ٣٤١

باب الاقرار بالكتابة ..... ٣٤٢

باب الاقرار العام والمطلق ما يدخل فيه  
وما لا يدخل ..... ٣٤٢

باب الاقرار بالنكاح والطلاق ..... ٣٤٣

باب الاقرار بالعتق والرق والاستيلاء وتفسير  
مجهول النسب ..... ٣٤٣

باب فيما يكون اقرارا بالبراءة والقضاء ..... ٣٤٣

باب مسائل متفرقة ..... ٣٥٢  
\* كتاب الكفالة \*

وهو يشتمل على سبعة ابواب ٣٥٢

باب ما يكون كفالة ..... ٣٥٢

باب اخذ الكفيل ..... ٣٥٥

باب تعليق الكفالة بالمال بشرط عدم تسليم نفسه

وتعليق الكفالة بسائر الشروط ونحوه ٣٥٥

باب ما يصح من الضمان والكفالة ومن يصح

كفالته ومن لا يصح ..... ٣٥٦

باب الكفالة بالنفس ..... ٣٥٧

باب اداء الاصيل الى الكفيل ..... ٣٥٧

باب ما يقع به البراءة من الكفالة ٣٥٨

\* كتاب الحوالة \* ٣٥٨

\* كتاب الصلح \*

وهو يشتمل على اربع ابواب ..... ٣٥٨

باب الصلح الصحيح والفاقد ..... ٣٥٨

باب الصلح في المواريث ..... ٣٦٠

باب صالح الاب والوصى ..... ٣٦٠

باب مسائل متفرقة ..... ٣٦١

\* كتاب الرهن \*

وهو يشتمل على ستة ابواب ..... ٣٦١

باب ما يصح من الرهن وما لا يصح وما

يبطل بعد صحته ..... ٣٦١

باب حكم الرهن عند هلاكه ..... ٣٦١

باب في تصرف الراهن والمرتهن في الرهن ٣٦٢

باب رهن المستعار وملك الغير ..... ٣٦٣

باب الدعاوي والبيانات في الرهن ٣٦٣

باب مسائل متفرقة ..... ٣٦٣

\* كتاب المدائنات \* ٣٦٣

باب ما يتعلق بالاجل في القرض وسائر الديون ٣٦٧

باب فيما يقع به البراءة من الدين وما يتعلق

باب الاقرار بمال في يده بالملك او الورثة

او ولاية القبض ..... ٣٢٣

باب في تكذيب المقر له في اقراره ثم يعود

الى تصديقه او لا ..... ٣٢٣

باب من يقر ثم يدعي الغلط في اقراره ٣٢٣

باب اقرار المريض وتبرعائه ..... ٣٢٣

\* كتاب الوكالة \*

وهو يشتمل على تسعة عشر بابا ٣٢٥

باب الالفاظ التي تثبت بها الوكالة ٣٢٥

باب التوكيل العام ما يملك فيه وما لا يملك ٣٢٦

باب الوكالة في البيع والوكالة في قبض الثمن

من مشتريه او مشتري وكيله ..... ٣٢٦

باب الوكالة في الشراء ..... ٣٢٦

باب شري الوكيل وبيعه بعد جحوده الوكالة ٣٢٧

باب فيما يتعلق بالذلال والضمان على

الوكيل بالبيع والسمسار ..... ٣٢٨

باب فيما يتعلق بالشروط في التوكيل بالبيع ٣٢٩

باب عزل الوكيل وما ينعزل به من الوكالة

المتجددة وغيره ..... ٣٢٩

باب من يجوز للوكيل بالبيع والشراء ان يعقد معه ٣٥٠

باب توكيل الوكيل ..... ٣٥٠

باب الوكالة في قضاء الدين وقبضه والابراء

والتأجيل ..... ٣٥٠

باب فيما يتعلق بالتوكيل بالانفاق ونحوه ٣٥١

باب الوكالة في اداء الزكاة والصدقات ٣٥٢

باب الوكالة في الطلاق والنكاح ..... ٣٥٢

باب الوكالة بالخلع ..... ٣٥٣

باب الوكالة بالخصومة والتوكيل بالاقرار والراي الى

القاضي في التوكيل بالخصومة مع ابراء خصمه ٣٥٣

باب التوكيل بنقل المرأة ..... ٣٥٣

باب اقرار الوكيل على الموكل واختلافهما ٣٥٣

باب ضمان المداوى ..... — ٣٨٣  
 \* كتاب الوصايا \* ..... ٣٨٣  
 باب الالفاظ التي يصح بها الوصية ويكون ايضاً ٣٨٣  
 باب ما يستحب من الوصايا وما يجب ٣٨٢  
 باب ما يجوز من الوصايا وما لا يجوز ٣٨٢  
 باب الوصية التي تحتاج الى الاجازة ٣٨٥  
 باب الوصية للعقب والورثة والعصبة ٣٨٥  
 باب الوصية بالصدقات وتنفيذ الوصى من  
 مال نفسه وبغيره اوصى به الموصى ٣٨٥  
 باب كيفية تنفيذ الوصايا اذا اجتمعت ٣٨٦  
 باب الوصية لجنس من الناس ..... ٣٨٦  
 باب فيما يتعلق بالوصى والا يصاب والعزل  
 واليتيم ..... — ..... ٣٨٦  
 باب تصرف الاب والام والوصى في مال  
 الصغير ..... ..... ٣٨٧  
 باب فيما يتعلق بانفاق الاب والوصى  
 والورثة على الصغير ..... ..... ٣٨٨  
 باب ما يدفع الوصى الى الظلمة ونحوهم ٣٨٩  
 باب الوصايا الى الصلوة وغيرها ..... ٣٨٩  
 باب فيما يتعلق بالديون في الوصية وفيما  
 يتعلق بالوصى في ذلك ..... ..... ٣٩١  
 باب تصرف الوارث في الشركة ..... ٣٩٢  
 باب ثبوت الملك للموارث في الشركة وتصرفه فيها ٣٩٢  
 باب من الوصايا ..... ..... ٣٩٣  
 باب تصرفات المريض ..... ..... ٣٩٣  
 باب مسائل متفرقة ..... ..... ٣٩٣  
 \* كتاب الفرائض \* ..... ٣٩٤  
 \* كتاب الحيل في الشفاء \* ..... ٣٩٥  
 باب السجلات والخلل فيها عرض على ٣٩٥  
 باب مسائل لم توجد فيها رواية منصوطة  
 ولا جواب من المتأخرين شاف ..... ٣٩٦

بالابراء ..... — ..... ٣٩٨  
 باب في الابراء من المهر ..... — ٣٩٩  
 \* كتاب المزارعة \* .....  
 وهي اربعة ابواب ..... ..... ٣٧٥  
 باب المزارعة الجائزة والغاسدة ..... ٣٧٥  
 باب الشروط في المزارعة ..... — ٣٧١  
 باب فيما يتعلق بالمعاملة في الكرم والاشجار  
 وغيرها ..... ..... ٣٧١  
 باب مسائل متفرقة ..... ..... ٣٧١  
 \* كتاب المضاربة \* ..... ٣٧٢  
 باب ما يصح من المضاربة وما لا يصح وما يتعلق به ٣٧٢  
 \* كتاب الشرب \* ..... ٣٧٢  
 باب الضمان في سقى الاراضى ونحوه ٣٧٢  
 باب احياء الموات ..... ..... ٣٧٣  
 باب مسيل ماء الدور ..... ..... ٣٧٣  
 باب حكم التراب الذي يلقي على حافة النهر ٣٧٣  
 باب مسائل متفرقة ..... ..... ٣٧٣  
 \* كتاب الاشربة \* ..... ٣٧٤  
 \* كتاب الاكراه \* ..... ٣٧٤  
 \* كتاب الماذون \* ..... ٣٧٦  
 \* كتاب الجنايات \* ..... ٣٧٧  
 باب ما يجب فيه القصاص ..... ..... ٣٧٧  
 باب التسبيب الى اتلاف النفس والعضو  
 اوالدواب او غيرها ..... ..... ٣٧٨  
 باب امر الغير بالجناية ..... ..... ٣٧٩  
 باب جناية الضبيان والمجانين وعليهم ٣٧٩  
 باب مسائل الشقوط والعتور ..... \* ..... ٣٨٠  
 باب بناء القنطرة وحفر البير ونحوه في الطرق ٣٨٠  
 باب الجناية على الدابة ..... ..... ٣٨٠  
 باب ما يستهلكه البهائم من الزرع وغيره ٣٨١  
 باب التلف بالنار ..... ..... ٣٨٣



بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس الحروف التي رمز بها المصنف رح من اسامي العلماء والكتب

حروف	اسامي	حروف	اسامي	حروف	اسامي
	باب ما جاء بالالف	بج	بكر خواهوزاده		باب ما جاء بالجيم
اصغر	الجامع الصغير	بص	برهان الصدر	جت	جامع التفاريق للبقالي
	باب ما جاء بالباء	بف	ابو بكر محمد بن الفضل	جس	اجناس ناطقى
بج	برهان الفتاوى البخاري	بصت	برهان صالح ترجماني	جص	جامع الصغير
بدر	بدر الطاهر	بك	برهان كاشى	جب	جمع البخارى
بز	بزدوى		باب ما جاء بالتاء	جمع	جامع العلوم
بق	البقالى	ت	واقعات ناطقى	جك	جامع الكبير
بو			تاج الدين اخو حسام	جه	ابو جعفر الهندوانى

ول

الحاء

الكبير

مد

حروف	امامي	حروف	اسامي	حروف	سامي
حل	حلواني	هي	سيف سائلي	شط	شرح ظهيري
باب ما جاء بالخاء	سم	اسما عيل متكلم	شظت	شرح ظهيري تمر تاشي	
خج	خجندی	مس	سمر قندی بمجموعاته	شع	شرف الائمة العقيلي
خع	خلاصه عزبي	باب ما جاء بالشين	شجک	شرح الجامع الكبير	
خک	خزانة الاكمل	شه	شرح بکر خواهر زاده	شق	شرح قدوري
خو	خمير و بوي	شح	شمس الائمة الحلواني	شبق	شرح بقالي
باب ما جاء بالذال	شد	شرح ارشاد	شم	شرف الائمة المكي	
ذخ	ذخيرہ	ش	شمس الائمة الاوزجندی	شر	شرح زيادات
باب ما جاء بالراء والزاء معا	شيز	شرح بزدوي	شبه	شهاب الائمة الامامي	
ر	روضة	شخ	شرح سرخسي	شب	شرح ابوذر
ز	زيادات	شقخ	شرح قاغي خان	باب ما جاء بالصاد	
باب ما جاء بالسين	شص	شرح صباغي	صنر	الفتاوي الصغرى	
ميج	اسبجايي	شط	شرح طحاوي	صق	صدر القضاة



حروف	اسامي	حروف	اسامي	حروف	اسامي
ص ب ق	صلوة بقالي	ظ م	ظهير مرغينا ني	ع ح خ	عبد الرحيم ختني
ص	اصيل	باب ما جاء بالعين		ع ح ت	علائي الحمامي والتاجري
ص ح	صلوة خلائي	ع ت	علاء ترجماني	باب ما جاء بالفاء	
ص ب	صلوة برهان الائمة	ع ح خ	علاء تاجري	ف ب	فتاوى برهاني
ص ب	صدر الشهيد بخاري	ع ح	علاء حمامي	ف ب خ	الفتاوى البخارية
ص ح	صدر حسام	ع ح خ	علاء خياطي	ف ث	فتاوى ابي الليث
باب ما جاء بالضاد		ع س	علاء سغدي	ف ع	فتاوى العصور على السغدي
ص ح	ضياء الائمة الحجي او الايضاح	ع ز	علاء الدين زاهدي	ف ض	فتاوى الفضلي
باب ما جاء بالطاء		ع	عيون	ف ح	فتاوى خواهرزاده
ط	محيط	ع ك	عين الائمة الكرباسي	ف س	فتاوى سمرقندي
ط ح	طحاوي	ع ن	عمر نسفي	ف ص	فتاوى صاعدي
باب ما جاء بالظاء		ع ه ح	عمر الحافظ	ف ن	فتاوى النسفي
ظ ت	ظهير تمر تاشي	ع ظ	عطاء بن الحمزة السغدي	ف ك	فتاوى ابي الفضل الكرماني

حروف	اسامي	حروف	اسامي	حروف	اسامي
فج	فقيه ابو جعفر	كخ	ركن الدين الخراف	نظ	نظم زند ويسي
باب ما جاء بالقاف		كص	ركن صباغى	نم	نور الائمة المنصورانى
قب	قاضى بديع الدين	ك	كفاية	ن	نوازل
فج	قاضى جلال البخارى	كن	ركن الدين الوفجاني	فخ	نجم الائمة البخارى
قنخ	قاضى خان	باب ما جاء بالميم		باب ما جاء بالواو	
قص	قاضى صدر	مت	مجد الائمة الترجمانى	وب	واقعات برهانى
قظ	قاضى ظهيو	منخ	مجد الائمة البخارى	وح	واقعات حسام الدين شهيد
قع	قاضى عبد الجبار	مخ	محسن	ود	واقعات صدر الشهيد
ق	قدورى	مل	امالى	وك	واقعات كبرى الحسامى
قعم	قاضى علاء المروزى	م	منتقى	باب ما جاء بالهاء والياء معا	
قفر	قاضى ابوالبشر				
قضم	قاضى القضاة المتكلم	مجنخ	مجد الائمة النخياطى	ه	هداياه
باب ما جاء بالكاف		باب ما جاء بالنون		يب	يوسف بلاى
				يت	يوسف ترجمانى صغير
كب	كمال بياعى	نجم	نجم الائمة الحكيمى	يف	يتيمة الدهرى فتاواه العصر



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي اوضح معالم العلوم واعلى منارها \* ونشرفى ملكوت السموات والارض اضواءها وانوارها \*  
ورفع الفقه من بينها بعد التوحيد والعدل حتى انتعل فى شرفه هام الفرقد ين \* واضاء بتعليمه للشقلين  
مايين المشرقين والمغربين \* بلسان افضل المرسلين \* صلى الله عليه وعلى آله واصحابه واتباعه اجمعين \*  
وبعد فيقول الشيخ الامام الاجل قدوة العلماء \* رافع اعلام الفضلاء \* مبين الحلال والحرام كشاف المشكلات  
مفتى حوادث البشر \* امام اهل الفقه والاصول والنظر \* الراجي عفوريه المعبود \* ابو الرجا مختار بن محمد \*  
بن نجم الحق والد بن شمس الاسلام والمسلمين \* واعظ الملوك والسلاطين \* الزاهدى تغمد به الله بالرحمة  
والرضوان \* ومهلله نمارق مصفوفة فى اعلى الجنان \* لما خلت عوالم الفضائل عن فقهاء البرية \* وكثر  
وقوع الحوادث الشرعية \* واحتاج من اسأرت السيوف الجائرة من زمر المتعلمين \* ومن نشاء بعد هذه  
الفتنة الطامة من فرق المتدريين \* الى معرفة اجوبتها \* والتهدى الى تمييز الصواب من الخطاء فى  
اقصيتها \* وقد شذت عن اصول المتقدمين \* ولا توجد فى شروح اكثر المتأخرين \* الا فى تصنيف استاذى  
ومولاي خاتمة المجتهدين \* وصفوة الاولين والآخرين فخر الملة والدين \* بديع بن ابي منصور العزبى  
صاحب بحر الاحياء \* فى الله روضته الفناء بشأبيب رضوانه \* والبعثه ملابس عفوه وغفرانه \* الموموم بمنية

الفقهاء فانه جمع فيه ما لا يوجد في الاصول من فتاوى المتقدمين والمتأخرين \* على رسومها من تطويلات  
 السائلين \* وهذا ياتهم في اسولتهم \* وتطبيق المفتين محاز اغراضهم في اجوبتهم \* فطال فيه الكلام \*  
 وعز المبتغى والمرام \* فاستصفيت منها البابها \* وحررت على رسوم سائر الكتب جوابها \* وسهيت قنية المنية \*  
 لتتميم الغنية \* ورقمت اسامي الكتب والمفتين باول حروفها \* او بجملة تمتاز بها عما فيه يشار كها \*  
 تحرياً للتيسير والاختصار \* بعون الملك القادر المختار العزيز الكريم الستار \* كتاب الطهارة \*  
 وهو اثنا عشر باباً الاول في الوضوء ( فع ) انجم وجهه ولحيته فتوضاً ولم يصب الماء بشرته لا يجزيه ( شمر )  
 ارسل الماء في الوضوء من وسط راسه او هامته على وجهه يسقط به فرض المسح وغسل الوجه ( شمر ) ترك  
 استيعاب الرأس في المسح في ديارنا وداوم عليه في المسح في غير زمان البرديا ثم ( ش ) ان داوم على تركه من  
 غير عند رياثم ( بمر ) قال في ابتداء الوضوء لا اله الا الله او الحمد لله او اشهد ان لا اله الا الله صامقياً  
 لسنة التسمية ( بو ) على راسه جراحة فمسح على الاذنين لا ينوب عن مسحه وفي ( فع شب ) الوضوء مرة  
 ركن والثانية والثالثة سنة وقيل في الثانية سنة وفي الثالثة ثقل وقيل على عكسه وعن ابى بكر الاسكاف اذا  
 توضاً ثلثاً ثلثاً فالثالثة فرض كاقامة الركوع والسجود ( شص ) تخايل اصابع الرجل سنة مع وصول الماء  
 الى باطنها من غير تخايل فيخلل بخنصر يده اليسرى فيبذل الخنصر رجله اليمنى ويختتم بخنصر رجله اليسرى  
 ( عن ) ويلزم الوضوء الا قطع ( مسح ) ولا باس بالتوضي بالماء المشمس عندنا وقال الشافعي لا كراهة الا من  
 جهة الطبر في التهذيب ولا يكره الطهارة بالماء المسخن بالنار ويكره بالماء المشمس لقوله عليه السلام لعائشة  
 رضى الله عنها حين سخن الماء بالشمس لا تفعلى يا حميراء فانه يورث البرص وعن عمر بن الخطاب ( شمر ) رفع  
 عمن ( ضح ) النية ايست بشرط في التوضي بسوء الحمار ( شب ) خمر الاناء اذا غطا ورسئل محمود بن الواسع  
 اي الوضوءين احب اليك من ماء مخمر او من متوضاً العامة قال من متوضاً العامة قال عليه الصلوة والسلام  
 ان احب الايمان الى الله تعالى السمحة الحنفية ( جلك ) كان يكره ان يمتثل الانسان لنفسه اناء  
 يتوضأ منه دون غيره ( بمر ) يجب على المولى ماء وضوء عبده ( بو ) يغسل وجهه ويمر الماء من الذقن الى  
 الجبهة يجوز السنة ان يمر من الجبهة الى الذقن \* باب ( في الاستنجاء \* بقى ) من عليه الاستنجاء  
 بالماء اذا لم يجد موضعاً خالياً يتركه لان كشف العورة منهي عنه والاستنجاء ما مود به النبي راجح على

الامر ( شمت ) مسح اليد على الجمل اربع الاستنجاء اذ بدأ به ان يمسحها على جدار مستقبل او مستأجر  
( جمع ) ويضع لك دخول الخلا ما عليه اسم الله فع ولا يدخله الامستور الراس ويحتل على يسراه لانه  
اقضى حاجته ولا يتنجس ولا يبرق ولا يخط ولا يباس بطرح الشعر والظفر ونحوه في الكنيف وقيل يكره  
والصحيح هو اذ ذكر الله تعالى فيه للحد يث كيف اذ كرك وانا على حال استنجي من نفسي ان اذ كرك  
فنزول اذ كركي على كل حال ( ثو ) لا يباس به وقيل مثله عن اليمنيفه ومن راح ويستر غائطه حتى لا يلحقه  
اللعن ( بو ) ولا يدع حال قضاء الحاجة والجماع بل قبله والدعاء اعوذ بالله من الشيطان النجس والجماع  
هبط لي من لك ذرية طيبة مطيعة لك ( علف ) يتروا في الخلا ولا يدكر التسبيحات التي وردت  
( فلف ) يجوز قراءة القرآن في الخلا ( حم ) دخل الخلا وفي تكته راحم فيها آية من القرآن يكره  
وفيما دون الآية لا يكره ( مسح ) الافضل ان لا يدخل وفي كفه جامع القرآن واذا اضطر لا ياثم وكذا اذا  
لم يضطر نرجوا ان لا ياثم ( بو خج ) ولا يستنجي وباصبعه اليسرى خاتم فيه اسم الله تع حتى ينزعه الا اذا  
محي ولم تبين كتابته وفي شرح السنة جمع الحد يث النهي عن الاستنجاء باليسين ومس الذكرك باليمين  
ولا يمكنه الا بالارتكاب احد هما فالصواب ان ياخذ الذكرك بشماله فيمسح على جدار او موضع ناتي من الارض  
وان تعذر يفعل وتمسك الحجر بين عقبيه فيمسح العضو عليه بشماله وان تعذر ياخذ الحجر بيمينه ولا يحركه  
ويمسح العضو عليه بشماله قلت وفيما اشار اليه من امساك الحجر بين عقبيه اخرج وتعسير وتعنيف  
وتلويث وتضييق وتعسف وتكلف وقال الله تع قل ما اسألكم عليه من اجر وما انا من المتكلفين بل يستنجي  
بجل او نحوه ان امكن والا فياخذ الحجر بيمينه ويستنجي بيساره يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر  
( علف ) الاستنجاء بماله قيمة لا يجوز \* ( باب ) فيما ينقض الوضوء والشك فيه \* ( شمت ) قاء دودة كثيرة  
لا ينقض ( ظم ) وكل اذا قاء حية ملاء فاه ( ع ) عض القرحة فسال بعضه لا ينقض لانه مخرج وليس بخارج  
( فع ظم ) ينقض قال رضي الله عنه وهو الاشبه ولو خرج دبره وعليه نجاسة ثم دخل فيه ففيه اختلاف ( فع )  
لا ينقض ( ظم ) ينقض ( ط ) ان عالج يده او خرقة حتى دخل ينقض وان تنفس فدخل لالان اليد تزيل  
بله منه بخلاف التنفس ( شمت ) في الملامسة الفاحشة لا يعتبر انتشار آلة الرجل في انتفاض طهارة المرأة كالمس  
في حرمة المصاهرة ( خو يث ) خرج الماء من اذنه لا ينقض كيف ما كان الا القيح والصليد ( ضح ) مثله

(أحك) ينقض إذا دخل أذنه ثم خرج (ط) أن خرج القيح من الأذن بدون الوجع لا ينقض ولا فينقض  
(فصح) المباشرة الفاحشة بين المرأتين وبين الرجل والغلام الأمر تنقض الوضوء عندهما إذا بوذا في  
شرح الصلوة الظاهر أن المباشرة الفاحشة بين الرجلين أو المرأتين تنقض الوضوء عندهما خلافاً للمحمد (مت)  
وعندى لا ينقض وإليه أشار في صح (بت عك حم) المباشرة الفاحشة توجب الوضوء على الرجل والمرأة  
عندهما في المجرى مثله (فصح) مثله في مشكل الآثار وشرح السنة أن نوم النبي صلى الله عليه وسلم ليس يحدث وروى  
عنه عن أبي حنيفة رحمه الله بإسناده إلى النبي عليه الصلوة والسلام أنه نام على جنبه وصلى بغير وضوء وقال تنام  
هيناً ولا ينام قلبى وهو من خصائصه وهو قول أبي حنيفة رحمه الله (شم) خرج من ثدى الرجل ماء خالص  
لا ينقض (مت) به جائفة فخرج منها ريح لا ينقض كالجشاء المتقن (شم رفع) من به ملس البول لا ينقض  
وضوءه بالودي في الوقت لأنه من جنس البول (شه) ينقض لأنه حدث آخر (شم رفع كص) امتخط وفيه  
حمرة تعتبر الغلبة كافي البزاق (كص) ثبقت في وضوئه وفي حدثه ولا يتكفراً الوضوء عنه يعيد  
احتياطاً (عك) والصحيح أنه إذا قاء الطعام من ساعته ينقض وعن الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أنه لا ينقض  
مالم يتغير قلت وهذا إذا خرج بعد ما وصل إلى معدته وإن كان بعد في المري لا ينقض بالاتفاق (بو) أصابه  
رعاف فشد أنفه بقطن فإن وصل الدم إلى الغضروف نقض والا فلا (بو) ظن أنه لم يتوضأ أن كان خارج الصلوة  
توضأ والا فلا (باب) في الجنابة والغسل (شم) تمضمض الجنب وميتق الماء إلى أنفه ينبغي أن لا ينوب  
عن الاستنشاق (مت) الجواب على الرويتين في ضرورة الماء مستعملاً بمزائنته العضو لا (فع شه سي)  
احتلمت أو وطئت ثم بالت واغتسلت ثم خرج منها منى أو بقية المنى لا تعيد الغسل ولو احتلم الصبي أو الصبية  
الاحتلام الأول الذي هو إمارة البلوغ وأنزل مع الدفق يلزمه الغسل وقال (بسم) لا يلزمه وهو الظاهر (بو)  
يغسل رأسها وتركه ولا تمنع نفسها عن زوجها في الوطى (شم) لم يجز إلا إذا مسحت جميع رأسها  
(يهر) افترض عليه الاستنشاق يجب عليه إزالة الدرن حتى يصل الماء إلى بشرة أنفه إن كان يابساً وفي الدرن  
الوطى اختلاف المشائخ كالطعام الذي يبقى في جوف السن في الغسل (فع) قيل يجب على الجنب إذا  
اغتسل أن يدخل أصبعه في أذنه وسرته وأن لم يفعل يعيد (عك حم خويث) احتلم الصبي ولم ينزل  
لا يحكم ببلوغه ولو وجد أمناً في فراشه ما وليس هناك غيرهما فالاحتياط أن يغسل وقيل يعتبر الغلط

والرقة واللون وماؤه ابيض خاثر وعن ابي يوسف والشافعي لا غسل عليهما (بو) عليه الغسل وهناك رجال لا يدعه وان رأوه ويختار ما هو اشد استروا المرأة توخره وبه (بق كص) والجواب في غسل المرأة بين النساء كالرجل بين الرجال (بو) يجوز كشف عورته لحاجة نفسه (يت ط) ويفترض اوصول الماء الى ما تحت شعر اللحية في الغسل بخلاف شعر راس المرأة (جس) قال ابو يوسف رح فرج البهيمية كفيها لا غسل فيها بغير انزال ويعزروا قد بيع وتحرق على وجه الاستحسان ولا يحرم اكل لحمه به وقال محمد رح وطى صبية تجامع مثلها يستحب لها ان تغتسل (بصح) كانه لم يرمح جبرها وتاديبها على ذلك وقال ابو طى الرازي تضرب على الاغتسال وبه نقول وكذا الغلام المراهق يضرب على الصلوة والطهارة (فع شبر) المبالغة في المضمة والامتنشاق سنة في الطهارتين (صبق) سنة في الوضوء واجبة في الجنابة اذا لم يكن صائما (عس) غسل يوم العيد والجمعة ينوب عن السنتين كالغسل عن الحيض والجنابة ينوب عن الفرضين (فع شم) ادخل ابره في دبر نفسه ولم ينزل فعليه الغسل (علك) لا غسل عليه كالبهيمية (عن) مراهق استيقظ ورأى ماء ولم يتدكر احتلاما ان كان منيا صار بالغا ولم يزل الغسل والا فلا (كص) منى الرجل ابيض ومنيها اصفر وتظهر فائده فيما اذا اغتسلت عن جماع ثم خرج منها منى فان كان منيها فعليه الغسل وفي منى الرجل لا (بصح) مسح الرجل فوجدت لك قورأت بللا ولم تعلم انه منى او غيره فعليه الغسل (فك) احتلم ولم ير شيئا ثم خرج منه منى بعد ساعة لا غسل عليه \* (باب) في حكم ماء الحياض والآبار والاواني \* (شم) حوض كبير نجس انجمد ماؤه ودخل الماء من جانب وخرج من آخره الجمد متصل بالماء فهو نجس وان كان متجاويا فطاهر وان كان يتقاطر عليه الجمد (فع شه) حكم الركبة حكم البير (شم) تقاطر بول في البير مثل رؤس الابر لا يتنجس ولو استقى ماء من الوادي وصبه في الحب وفيه بكرة الغنم او بعرتان لا يتنجس والاواني كالبير (فبر) فيه اختلاف الاجوبة وقال بهاء الدين الاسميني اغترف من ماء النهر بالكون فدخل فيه بكرة او بعرتان لا يتنجس (ظم فع) يكون نجسا (بصح) ونزح انبيران ينزح حتى لا يمتلئ من دلوها الا نصفه فتطهر (كص) شرط في ماء البير لا يتنجس (فع) استنجى من ماء الحوض وغسلته تجزئ فتختلط ثم يغترف الماء منه يبيد في الحال لا يجوز هذا الوضوء ولو ملأ الصبي الاناء من البير ومسبى الكون فاصاب كفه ثم دخل الكون فهو طاهر الا اذا عرف نجاسة الكم (بصح) يد ورايد ولاب ونم جدول



هو حوض ومقراته اوراقه مفتوح يدخل فيه من ماء النهر بقدر ما يرفع الدلو لابل لا ينجس فهو بمنزلة الماء الجاري  
 (فع عك) لا عبرة للغبار النجس اذا وقع في الماء انما العبرة للتراب (فك خو) رأى رجلا يتوضأ بماء حوض  
 نجس يجب عليه ان يخبر به (حمر) لا يجب (يت) رأى رجلا في حوض ثمانية اذرع في ثمانية يغتسل فيه  
 من جنابة لا يغترف منه ولو رأى غيره يغترف منه لا يخبر بذلك لان الحوض بنجس على قول محمد بن سامة  
 وح (يت) وقع من قدم خذه قطعة في الماء لا ينجس ما لم يستيقن ان به نجاسة وكذا لو وجد في الركبة  
 نجس خلق وكذا الذي يلقى يلمعه الصبيان اذا وقع في البير (بو خج) مثله (ثو) ولو اسود الماء بالاوراق  
 يجوز التوضي به اذا لم يغلب ولو استنجى بالماء الذي لم يرفيه اثر النجاسة لا يلزمه تحريك الماء لغسل بقية  
 الاعضاء لكن يميل الى الجاذب الاخر (ص) فارة مائت في البير فنزح منها عشرون دلو فانصاب الثوب اكثر  
 من قدره لم يجز الصلوة فيه (ظمر) والمتزوح ما بين العشرين الى ثلثين طاهراً في شرح صدر القضاة  
 اذا كان عمق ماء البير عشرة اذرع فصاعد لا ينجس بوقوع النجاسة فيه في اصح الاقوال (جت) روى  
 ان الماء اذا كان في البير بقدر الحوض الكبير لا ينجس بوقوع النجاسة فيه (عن) تلتطخ عظم بنجاسة ووقع في  
 بئر فنزحوا ماءها وتعد واخراج العظم ظهر وصار كغسل العظم وان اعجزهم نزحوا ثلثمائة دلو ويحكم  
 بطهارتها (شم شه ذع) امتلأ البير من ماء نجس يطهر بنزح جميع الماء (بسخ) تنجس ماء البير ثم انتقص  
 الماء ثم نزح لا يطهر وفي الجامع الاصغر قال شداد رح مائت فارة في بئر وغار جميع ماؤها ثم عاد فهو طاهر  
 ولو غار منه قد وعشرين دلو اظهر الباقي من الماء وقال ابو يوسف رح لو غار الكل ثم عاد ينزح منه دلو واحد  
 وقال محمد رح ينزح عشرون دلو (شب) روث يابس او حرقين كثير يابس القى في البير قال ابو يوسف  
 رح استحب ان لا يغسل الماء ولا يحفظ عن ابي حنيفة رح وعبارة الكافي قليل السرقين وكثيره يغسل الماء  
 وطبا كان او يابس او قال ابو يوسف رح لو كان يسيرا يابس لم يغسل الماء فقيد الحاكم باليسير (بو) وقع  
 لمزغفران في الماء ان امكن ان يصنع به فليس بماء مطلق ولو رأى اقدام الوحوش عند الماء القليل لا يتوضأ به  
 ورأى سباعاً يمشي من الركبة ان غلب على ظنه انه شرب منها فنجس والا فلا \* باحب في الماء المستعمل  
 والآثار والعرق والنفخامة والدع \* (يت) لا يحفظ روايته في وضوء الصبي ولعله مبني على اختلافهم  
 في ما روي فمن جعلها صلوة حقيقة جعله مستعملاً ومن جعلها تخلقا واعتياداً فلا وفي التهنيت على

من ذهب الشافعي رحمه الله انه غير طهور (بو) وضع الجنب احدهما عليه على الاخرى في الغسل تطهرا  
 السفلى بماء العليا بخلاف الوضوء (ط) مثله لان البدن في الجنابة كعضو واحد ومن ابى ذلك لا يجزيه  
 قال رضي وضوء الحائض مستعمل لان وضوءها مستحب (بو) غسقت يدها من العجين وان لم تكن محدثة  
 لا يصير مستعملاً (باب) في التيمم والجمع بينه وبين سور الحمار\* (فعمر) بيد يده قروح يضره الماء دون  
 ماثر اعضائه غير انه اذا غسل وجهه يسيل الماء على يده فيض به التيمم اذا لم يجد من يغسل وجهه  
 (بنيح) له التيمم مطلقاً (فب) مسافر معه ماء زائد عن شربه لكنه يحتاج اليه لطبخ التماج اذن معه  
 خبز يكفيه الى الماء لم يتيمم والالتيمم (شع) تيمم (بمر) حضر جنازة لو ترويضاً يسبق بتكبيرتين ولو تيمم يدرك  
 جميع التكبيرات فانه يترويضاً (صح فصح) في مريض يصبه غيره فالنية على المريض دون الميمم (فك) عك  
 معه جمد في السفر او تلج له آلات اللدوب لا يتيمم (حمر) جاز له التيمم (عك) انتهى الى نهر  
 جامد تحت الجمد ماء ومعه آلة التقوير يجب عليه التقوير (حمر) تيمم (ظمر شم) ترويضاً بسور الحمار  
 ولم يتيمم وصلى ثم احدث ثم تيمم واعاد تلك الصلوة يجزيه (فع) لا يجزيه (فصح) تيمم الجنب لصلوة الجنازة  
 جاز (عن) يصلي بالتيمم فرأى رجلاً معه ماء فاتم صلوته ثم سأله الماء فاعطاه ولا يعيد لان القدر بالاباحة  
 لا بالروية قال رضي وما ذكر في الجامع الكرخي انه يعيد فذلك في الماء الكثير (عن) مسافر ان انتهى الى ماء  
 فزعم احد هما نجاسته فتيمم وزعم الاخر طهارته فترويضاً ثم جاء مترويض بماء مطلق وامهه ثم سبقه الحدث  
 في صلوته فذهب قبل الاستخلاف واتم كل واحد منهما صلوة نفسه ولم يقتد بصاحبه جازلانه يعتقد  
 ان صاحبه محدث به اتفق ائمة بلخ وهو حسن (صح) والتيمم على التيمم ليس بقربة ولو مر المتيمم بماء وهو  
 قائم ففي انتقاض التيمم روايتان وفي المنتخبات روايتان في ما اذا انتظر الماء يقوت الوقت (صح) الا سير في  
 ايدي العل ومنع من الوضوء والصلوة تيمم ويومي ويعيد وكذا من منع من الوضوء والصلوة بتهل يد ووعيك  
 ولو كان عند الماء لص او ظالم يؤذيه او سبع او حية تيمم (صح) المريض وجد من يرضيه بغير اجرة لا يتيمم  
 في قولهم وان طلب اجرة يتيمم وقال ان رضي باجر مثله لم يتيمم والالتيمم ولو تيمم الجنب وينوي الحدث جاز  
 (ز) بقي على جسد الجنب لمعة ثم احدث وتيمم لهما جاز وينوي لهما لانه اذا نوى لاحدهما يبقى الاخر  
 بلا نية (شده) تيمم لقراءة القرآن اول دخول المسجد يجوز به اداء الفرائض خلافاً للشافعي (خج) تيمم في

كلمة لخوف البقي او مطرا او حر شد يد جاز ( بفتح ) ان خاف فوت الوقت واو كان في سطح ليلا وفي بيته ماء  
 لكنه يخاف في الظلمة ان دخل البيت لا يتيم اذا لم يخف فوت الوقت قال رضي الله عنه وفيه اشارة  
 الى انه اذا خاف فوت الوقت قيم ولو كان عند هامة يخاف عليه ان ذهب الى الماء قيم ( جو ) الاجيز  
 لا يجز الماء ان علم انه يجد ه في نصف ميل لا يعد وفي التيم وان لم ياذن له المستاجر قيم ويصلي ثم يعيد  
 ولو صلى صلاة اخرى وهويذ كره ه تفسد ولو سار في ارض غيره يصل الى الماء قبل خروج الوقت لا يجوز  
 سيره فيها ان كانت مزروعة والا فيجوز ان لم يكن فيه ضرر \* باب المسح على الخفين والجباثر \*  
 ( فع عك ) لا يجوز المسح على خف من مسك ( عمت ) مثله لانه لا استمسك له كالعهن وقال القاضي  
 الزرنجري يجوز ( جو ) ان كان صلبا غليظا وعنه يجوز ان كان ذكيا وعنه يجوز المسح على الجورب المسكى عند  
 ابي يوسف والشافعي وفي قول البيهقيفة رح نظر ( ظم ) يجوز المسح على الجرموق الواسع الذي يندو  
 للناظر الكعب ( عمت ) المسح على الخف افضل من غسل الرجلين اخذ ابا اليسر ( شب جس ) الغسل  
 افضل ( شس ) الخرق المانع مقد ربقد رثلث اصابع سواء كان في باطن الخف او ظاهره او ناحية  
 العقب ( شب ) انما يعتبر رثلث اصابع في موضع الاصابع وفي القدم يعتبر اكثر القدم ولو مسح على غير  
 ظاهر القدم لا يجوز لان موضعه ظاهر القدم ( فمح ) قال علي الرازي فضل عن جرموقه او خفه قد رثلث  
 اصابع فمسح عليه لم يجز ولو كان الجرموق واسعا فادخل فيه يده ومسح على الخف لم يجز كالمسح على باطن  
 الخف ( صبح ) سقطت الجباثر من غير براء فالمسح بحاله عند البيهقيفة رح وبطل عندهما وان سقطت  
 من براء بطل عندهم \* باب في الاعيان النجسة واحكامها \* ( شم ) فاء قليلا قليلا والسبب والمجلس  
 متحد ان يحكم بنجاسة الكل والرطوبة التي تنتقل من الجرموق الى الخف عفو لانه مجرد هواء ( فع )  
 تحوه ( شم ) والبول الذي يصيب الثوب مثل رؤس الابرا اذا اتصل وانبسط وزاد على قدر الدرهم  
 يتبغى ان يكون كالد من النجس اذا انبسط ( فب ) ماء دود القز وعينه وخرو ه طاهر ( يث عح ) مثله  
 ( صث ) عن عبد الكريم خرو ه نجس ( يث ) ابوالبراغيث لا تمنع جواز الصلاة ( فع ) استنبى  
 بالاحجار وعلى ثوبه نجاسة لو جمعنا تزيده على قدر الدرهم ففيه خلاف ظاهر والاحوط الاعادة ( شم )  
 ينشئ في السوق فيبطل قل ما ه سار ش به السوق فصلى لم يجزه لان النجاسة غالبية في اسواقنا ( عح ) تجزيه



(شبهه) طين السوق او المسكة في بلد فاصاب الثوب ثم وقع في الماء تنجس (من) ابن ابي نصر الدين  
طين الشارع وموطى الكلاب فيه طاهر وكذا الطين المعرقين وروى عنه طريق فيه نجاسة طاهرة الا اذا روي  
عن النجاسة قال رض وهو الصحيح من حيث الرواية وقريب من حيث المنصوص عن اصحابنا (م) وقع  
بول في ماء نيل به الطين او وقع روث في طين يعتبر الغلبة فان غلبت النجاسة لم يجوز ان يغلب الطين فطاهر  
قال رض فصح به جواب ابي نصر وكان (شبهه) احترز عن هذه الرواية بقوله الغالب في اسواقنا النجاسة  
وانه حسن عند المنصف دون المعاند (فصح) رماد الفتيلة النجسة طاهر ولو مكث الماء في خابية حتى اسن  
وانتج بعثت تعسرا متعماله من شدة نتنه فهو طاهر كما كان (فصح) اتخذ صرف الغنم لبود يجوز  
الصلوة فيه وعليه قبل لهما انها تربض في مراتب فيها البعر الرطب وبولها فيتلوث صوفها بها فقالا هو عفو  
(بصح) الدودة المتولدة اليابسة من العذرة وقعت في الماء نجسته (بصح) وقع شهيد في الماء القليل  
وعلى جراحاته دم جاف لا ينجس قال رضي الله عنه وفيه نظر فقد قال عبد الله الجرجاني في كتابه  
الاحاد الدم الكثير مع المصلي يمنع صلوته الا اذا حمل المصلي شهيدا عليه دم كثير جازت صلوته ولو  
اصاب المصلي من ذلك لم يجوز صلوته لانه زال عن المكان الذي حكم فيه بطهارته قال رضي الله عنه  
فكذا اذا وقع في الماء بول الهرة نجس الا عند شاذان وقيل هذا في الذكور وبول الانثى نجس بالاجماع  
فالتكثير من قدر الدرهم يمنع وعن محمد بن الحلام كان يقول لو ابتليت به لغسلت ولكن لا امر غيري  
باعداء الصلوة وفي منتخبات (كص) عن محمد رواية شاذة ان بول الهرة طاهر من غير فصل (فصح)  
(صحيح) ان من جعل الفرج الظاهر كالقمبة فبليت نجسة ومن جعل كالقلقة فطاهرة (كص) بيضة  
مذرت من غير ان تحضنها حاجة فهي نجسة لانها يتحول ما بخلاف اللبن لانه يتغير بالفساد طعمه  
ويتغير الطعم لا ينجس العين (يث) مثله ولو لم تصد ما ولكن تغير الى فاق وفساد ينجس ايضا كالعدرة (صحيح)  
وفيه اشكال (حم) المرقعة اذا انتنت لا تنجس (صحيح) الطعام اذا تغير واشتد تغيره ينجس وفي كتابه  
الاشربة ان بالتغير لا يحرم قال (صحيح) فيحمل ما ذكره الخلائي على نهائية التغير وما ذكره في الاشربة على  
نفس التغير (طبع) في مشكل الاثار اللحم اذا انتن يحرم اكله والسمن واللبن والزيت والدهن اذا  
انتن لا يحرم (فصح) وقع في اللحم دود وان فطاهر (صحيح) المنى نجاسة فليطه دجاجة ذبحت

وأهلبيت في الماء قبل سحق بطنها تنجس الماء والد جاجة ولا طريق إلى أكلها إلا أن يعمل الهرة عليها  
 فتأكلها (نحو) صرق في الثياب النجسة تنجس بدنه (بو) خشبة الدوارة قد فن في السورقان وجب  
 أن يتنجس (ظمر) خرو الطاووس والدراج بمنزلة خرو الحمام ونصف النجاسة الخفيفة ونصف الغليظة  
 يجمعان (فع) صلى ومعه يذره والقز جاز (ص) هذا يبيض والبيض طاهر (س) هو طاهر ولا أعرف له نجاسة  
 وعند الشافعي روح نجس (صح) واختلف في نجاسة الكلب والذي صح عند من الروايات في النوادر  
 والامالي أنه نجس العين عندهما وعند أبي حنيفة ليس بنجس العين وفائدته تظهر في كلب وقع في البئر  
 وخرج حيا فاصاب ثوب انسان بنجس الماء والثوب عندهما خلا فلا يبي حنيفة روح (يت) بول الضفدع  
 البري نجس (بو) قيل بول القرم نجس نجاسة خفيفة وقيل غليظة وحكى أن تركيا اسك فرمه فبال  
 في السرق فنفر الناس عنه فضحك وقال تفرون من بول مختلفة في نجاسته ولا تفرون من تجارة متفقة  
 حرمتها (تصح) بول ما لا يؤكل لحمه نجس نجاسة غليظة بالاجماع وأما العذرات وخرو والد جاجة والبط  
 غليظة بالاجماع (شمر شبه فع) شاة تعلق وتسلم ثم تطعن عند المذبح فيخرج منها دم فهو نجس  
 (بو) ولو اصابه دم القلب بنجس لان الدم الظاهر ما يبقى في العروق او متلطخا بالدم فاما السائل  
 فلا (ط) من بعض المواضع الدم الذي في القلب ليس بشئ (أصغر) أبو بكر العياضي الدماء كلها نجسة  
 مسفوحة او غير مسفوحة ودم قلب الشاة نجس وقال عبد الله القلاء من الدم الذي ليس بمسفوح طاهر  
 وفي الايضاح الدم الباقي في العروق واللحم طاهر وعن أبي يوسف روح انه يعفى في الاكل دون الثياب  
 (حليث) صلى ومعه عنق شاة غير منسولة جاز لان الدم المسفوح مما سأل عنه وما بقي لا بأس به لما روي  
 ان عائشة رض كانت تروي في برمتها منقرة لحم العنق وغيره وقيل مرازة الشاة كالدم وقيل كبولها  
 خفيفة عندهما طاهرة عند محمد (شرف فع) عصب اخرج منه البعرات صحيحة فهو نجس (شمر)  
 طاهر (صح) اختلف في القح والصحيح رواية الحسن من البيهقي انه عفرنا لم يفسح ان كان طعاما  
 او ما موا الموة فلا (ط) القح في ظاهر الرواية كالعذرة وفي رواية الحسن خفيفة (شرف فع ضح) ذبح  
 دجاجة وغسل ما عليها من النجاسة وصلى معها جاز واذا لم يشق بطنها (صح) ان كانت حية جاز  
 والا فلا حتى يخرج ما في بطنها وتغسل (صح) والصواب هو الاول لان النجاسة متى كانت في معدتها

لا تأخذ حكم النجاسة كالبيضة المذرة إذا حال معها ما يجوز الصلوة معها (أصح) صلى ومعه حمامة  
 من بوحه جاز (جفت) ولا يجوز الصلوة مع المأكول المذبح وقيل يجوز إذا لم يزد موضع الزكوة  
 على الدرهم وقيل يعتبر السائل فأما عنق الشاة فظاهر (جفت) وحيوان البحر طاهرون لم يؤكل (مشق)  
 مشقه حتى يخرير البحر (صح) وحيوان البحر طاهرون كانت ميتة قال رضى الله عنه واختلف أصحابنا  
 في ذلك من الذي يجلب من البحر البلغاري ولكن ما ذكره في التجريد وشرح القدير وصلوة  
 الخلوي نص على طهارته (كسب) ظاهر (جفت) عن الحسن في بكرة وقعت في قرح حنطة فطحنت  
 لم تؤكل وقال ابن مقاتل توكل ما لم يتغير طعمها وكذا الدهن واللبن وكذا عن ابن سلام في الروث  
 الرطب من البقرة أيام الربيع في الفلاة وكذا عن شاذان فيه وفي عصير العنب إذا دميت الرجل فسال  
 منه وكذا العنب يأكل منها الكلب (شحم) وعن مالك البعرة طاهرة فالأغصاء عما فيه البلوى أولى  
 تمسكا بقول من قال بطهارته وفي غيره الاحتياط أولى وأقوى (عن) عن أبي يوسف راح أنه صلى  
 بالناس جمعة وتفرقوا ثم أخبر بوجود فارة ميتة في بئر حمام اغتسل منه فقال تأخذ بقول أصحابنا  
 من أهل المدينة إذا بلغ الماء قلتين لم يحتمل خبثا (جمع) صور الكلب والخنزير نجس خلاف مالك  
 وغيره (ث) ولو أفتى بقول مالك أجزاءه (بو) عضه الكلب ولا يورى بل لا بأس به (بم) أصاب  
 البول طرف أحليه أكثر من قدر الدرهم فلغائل أن يقول بجزيه كالمقعد (فم) الصحيح عندي  
 أنه لا يجزيه (شبه فم) وعصام في مختصرة ما لم يكن حد ثامن دم أو قى أو قيح روي عن أبي يوسف  
 أنه طاهر وقال محمد نجس بنجس الماء بوقوعه فيه ويضم إلى نجاسة أخرى في المانعية (يسمى كسب) رعاة  
 يتخذون ضرع الشاة بخزقة ملطخة بطين مخلوط بدمها كيلا يبرقعها ولد هاوي يجف ثم يحابها بعد الحمل  
 فيل رطبة فيصيبها ببقية ذلك الطين على الضرع فهو عفو (قسب) راع أطع ضرع الشاة بسرقيتها وبمست  
 ثم حلبها بيد رطبة فهي نجاسة اللبن روايتان (يسمى) جلدة الآلية التي يتركها القصاب ما حول  
 المقعد وهي قتلطع بجوارتها وتطعمها ولكن لا يورى الآن عين النجاسة إذا التصقت بالية أخرى أو لحم أو  
 منديل رطب ونحوه فالكل طاهر (يسمى) دم سأل عن راح الجرح فالسائل نجس وما بقى على راحه  
 لا يأخذ حكم النجاسة (فم) الجلود التي تدبغ في ذلك فلا يغسل من لحها ولا يتوقى النجاسات في

ويغسلها ويلقونها على الارض الكسبة ولا ينسلونها بعد تمام الدبغ فهي طاهرة يجوز اتخاذ الخفاف  
 والملابس وغلاف الكتب والمشط والقرا من الدبال وطبا او بابيا (شعر) جلد الميتة الرطب دبغ بالقرط  
 ثم اصاب الثوب من رطوبته لا نجس (بو) البيضة اذا وقعت من الدجاجة في المرقعة وهي رطبة لا نجس  
 المرقعة وكل السلخنة الرطبة اذا وقعت على الثوب (بو) لبن الميتة طاهر خلا فالهسا والبيضة من دجاجة  
 ميتة لا بأس بها عندهم (ط) روى عن اصحابنا ان لبن المرأة الميتة والشاة الميتة والبقرة الميتة طاهر  
 (ط) لبن الاثان نجس في ظاهر الرواية طاهر عند محمد ولا يهلك (م) من عند لبن الاثان كعرفها (ص)  
 مشكل كلعابها (فسخ) ولبن الهرة طاهر (شرح) مثله وعنه قال اكثر العلماء ريقها نجس وكل لبنها  
 \* باب في تطهير النجاسات والدباغ \* (شعر ص) المنقش الذي يقال له بالخ قلياذ بك يكون في  
 صبغه دم لا يطهر بالغسل ما لم يزل العين (فح حمر) يطهر (علش) حصير من يردى تنجس يمكن غسله  
 فان يجعل في ماء جار فيمر عليه مليا يطهر ولا يحتاج الى الجفاف (عت) عند مد رح لا يطهر اولا  
 وعند ابي يوسف يطهر بان يبل بالماء ثم يجفف ثلث مرارة (شعر فح) بال ثم احتلم او جامع واحابه  
 منيه الثوب يطهر بالفرك (شعر) اصاب بظهر قدم الخف نجاسة فغسله ثلث مرات وامر به في موضع  
 الغسل بحيث يعمل عمل العصر ينوب عنه (شعر فح) اصابه بول فيبس نصب الماء عليه ثلاثا ولم يدلكه  
 طهر ولو اصاب البول خشبا مستعملا كالحوا والنقير والمائدة والقصة نصب الماء عليه ثلاثا بين فحة  
 واحدة طهر دلكه او لم يدلكه ولو كان على يديه نجاسة فغسلهما بالكور او بالقمعة وكان يا خلف من مرونة  
 ويضع يده منتهى في كل مرة في غير موضع المرة الاولى فالمعروفة لا تطهر مع طهارة اليد (بيح) خرق كثيرة  
 جمعت وغسلت وعصرت في كل مرة طهرت وكذلك لو كانت في خرطة فغسلت وعصرت ومن علاه الايسة  
 المتاجري لا يطهر وقال وهو منصور من قال شيخ الاسلام علاه الدين الخطابي عن ابي اسحاق الجافط رح انه  
 لا يطهر بلا خلاف وذلك في الثوبين في الاجابة فاما في الغسل نصب الماء بطهر بلا خلاف ولو خيطت  
 الخرق بعضها ببعض وغسلت بطهر كلها (بيح) غسخت ثوبين فجمعت ثلث مرات وعصرتها جملة في  
 كل مرة يطهران الا اذا غسختها في الاجابة فلا الا اذا كانا صغيرين يغسلان كل لك عادة (الصح)  
 لا يطهران في المطخت مطلقا (كسب) يطهران مطلقا (بيح) غسل الثوب النجس بالاشنان والصابون ثلث



موات وقد بقي فيه شيء من المصابون أو الاثنان ملتصقا به طهر (فح) اصاب الظفر نجاسة أو الزجاج  
 أو البرنية الخضراء أو الخشب الخراطمي فمسحها وذهب عينها وريحها طهروا الخبز اذا تنجس بطهر  
 بالغسل اذا لم يتشرب فيه ولو تنجس النطع ويضربه الغسل فمسحه بخرقه مبلولة ثلث مرات طهروا لو سرق من  
 الارض ثم سقاها ثلثا يجوز التوضي من الماء في المرة الثالثة ان ذهب رائحة النجاسة ولونها واثرها في المرتين  
 (ظمر) مثله (شمر) استنجى بالماء ويده خيط مشدود لا يطهر بظاهرة اليد ما لم يمر اليد بالخيط  
 امرار ابلينا (ظمر) فارة ماتت في سلقية يطهر بالغسل ثلثا ان كان تشرب الماء فيها (يت) تطهر  
 ان ماتت فيها فارة بعد ما تشرب فصار حامضا والا فلا (فع) مثله في تحفة الفقهاء اصاب الجلد نجاسة فغسل  
 بالماء ثلث مرات من غير تجفيف طهر (ضح) مثله في الخف والمكعب والجرموق اذا امر عليه الماء  
 ثلثا طهر من غير تجفيف (عت) يشترط التجفيف في كل مرة في المكعب العتيق دون الجلد وفي  
 حائر الكعبه ويجفف في كل مرة (فب) والمختار انه يغسل ثلثا ويترى في كل مرة حتى يذهب الندوة  
 ولا يشترط اليبس (بمر) غسل الثوب عن الخمر ثلثا ورائحتها باقية طهر (يت عمح) لا يطهر ما لم يزل  
 الرائحة (فع سى) يشترط ازالة الرائحة عن موضع الاحتجام والا صعب الذي به استنجى فان عجز  
 لا يضرة (محج) لا يطهر ما لم يزل الرائحة وان بالغ وقيل اذا لم يزل رائحة الخمر يلقى فيه الخل فيطهر  
 (عكث) قلعة او حجر او حديد اصابته نجاسة غير مرتبة يطهر بالغسل مرة اذا اكثر عليه الماء (خو)  
 ان لم يكن عليه شيء يطهر بمرة والا فلا (نف) يشترط التجفيف في غسل الاجر الجلد دون العتيق (مت)  
 في الصندلة بخلافه وقد اشار اليه (عكث) وفي صلوة الاثر عن الحسن البصري زعفران ذرف اثناء الصبح  
 فبال فيه صبي يصبغ به الثوب ثم يغسل ثلثا فيطهر قال هشام وهو قول اصحابنا (مت) والشافعي (شس)  
 دبح الجلد يودك الميتة ثم غسل طهروا ما تشرب فيه فهو عفو (شط بق) مثله قيل هذا قول ابي يوسف  
 وعند محمد راح لا يطهر يد (بق) فالظاهر ان هذا الاتفاق (عتج) الكيمخت المد بوغ يد من الخنزير  
 ان غسل يطهر ولا يضر بقاء الاثر وهذا قول (فح شمر) وعن (فح) لا يطهر (ط) صب كوز من خمر في  
 دن من خل ولا يوجد طعمها ولا ريحها يباح الخل للحال ولو وقع فيه قطرة من خمر لا يباح من ماعته  
 (حمر) يباح للحال (ظم) اخرج طرفا من خاية الخمر وادخله في خاية الخل يتخلل للحال قال رضى

وهو الاصوب ( ينج ) ملدرة اصابها بول نجست وصلى معها جاز لا ثها من الارض ابو ذرانية ثقيلة  
 تنجست فغسلت كما هي تجزيع ( جمع ) ولواختلف المتأخرون في الطاق الثاني من الثوب الذي اصابه  
 المنى والصحيح انه يترك كالا على ( ص ) الا مقل لا يطهر الا بالغسل لانه يصبه البلة لا الجرم ( صبق )  
 النجاسة الغليظة يسببت على الثوب ففر كها يطهر والصحيح انه لا يطهر الا بالغسل ( صح ) طرح خل  
 في حب خمر طهر ( حم ) تخلل الخمر في خابية جديدة ظهرت بالاتفاق ( مسج ) اصاب ثوبه خمز  
 لا يطهر الا بالغسل وان القى عليه ملحا وبقي مقدرا وما يتخلل وفي شرح صد والقضاة اصاب الثوب  
 خم نصارت خلا في موضعه يجوز الصلوة فيه من غير غسل فحصلت المسئلة خلافة ( شب ) بالوعة  
 كبست فعادت ترا با ظهرت عند عهد خلا فالابي يوسف والنجاسة اذا احترقت والخنزير او الحمار وقع  
 في الملحقة نصار في الملحقة ملحا على هذا الخلاف ( ص ) تنورا حمى بالعذرة او الخطبة النجس فعند  
 ابي يوسف يحمى بالظاهر ثلثا فيطهر وعند عهد لا يطهر ابد اولوا حمى بالظاهر ثم بالعذرة يحمى  
 بالخطب الظاهر مرة ( شب ) هذا اذا احمى اول مرة بالنجس والا يكفي الاحماء بالظاهر مرة عند  
 ابي يوسف وهذا قول ابي حنيفة راح في الظاهر وبه يفتى ( صح ) مسح التنور بخرقه رطبة نجسة  
 اورش بماء نجس ثم الزق الخبز لا بأس به ( يو ) عن ابي يوسف احرق السرقان في التنور بكرة اكل  
 خبزه ( بن ) لا بأس به ( حم ) شعر التنور بالاختاء والارواث بكرة الخبز فيه ولورشه بالماء بطلت  
 الكراهة ( شمر ) اذ يب القلعي النجس طهر بخلاف الموم ( شه كص ) لا يطهر الا بالغسل ثلاثا بعده  
 ( شز ) غسل الثوب النجس في الطست فانه يغسل الطست ثلثا في كل مرة بعد عصر الثوب ( صبق )  
 يغسل الطست في الاولى ثلثا وفي الثانية مزتين وفي الثالثة مرة ( ص ) قال عبد الرحيم المختني ظاهر  
 ما اشار اليه في الجامع انه لا يحتاج الى غسل الاجانة كالرفاء والد لوف فرخ البير ( فع كص ) جلد  
 غير مل بوغ كالزق جعل فيه الخمر يغسل ولا يطهر بالدبح ( شح ) غسل تنجس يجعل في طنجير ويصب  
 الماء عليه ويطبخ حتى يعود الى مقدار العسل هكذا ثلثا فيطهر ( كص ) لكن جربناه فوجدنا العسل  
 مرا قال وكذا لك الدبس اذا تنجس ( ط ) ما طهر جلد به بالدبح طهر جلد به ولحمه بالزكوة قيل  
 ويشترط عند علماء ان يكون الزكوة بين اللبنة واللحمين من اهلها ( مسج ) مقروءا بالتسمية ولم يذكر

( ط ) قولاً آخرى ( فاع عك ) مجوسى ذبح حمارا قيل لا يطهر والصحيح انه يطهر ( كتب ) ان ذبحه  
المسلم ولم يمسسه عند اطهر ( ينج ) الصحيح انه لم يطهر ( فبفتح ) مسح الحجام موضع الحجامة مرة واحدة  
وصلى المحجوم اي ما لا يجب عليه اعادة ما صلى ان ازال الدم في المرة الواحدة \* باب المستحاضة  
ومن في معناها \* ( فاع خو ) قال القاضى الزرنجى المفتى ليس في حكم المستحاضة وان كان موضع  
الفصل مفتوحا لان الدم في موضعه ( حم ) مثله وقال القاضى الحكيم هو في حكم المستحاضة كمن  
متعت الدم من الصيلان بقطنه ( عصف ) مثله وجواب ( م ) دليل عليه وقال عن ابى يوسف ر ح  
ان المستحاضة اذا أصبحت الدم من الصيلان لا تخرج من كونها مستحاضة ( صغر ) تخرج من كونها مستحاضة  
بمنع الدم وهو موافق للاول والثاني احوط لتجد يد الرضوء لوقت كل صلاة مادام موضع الفصل مفتوحا  
والناس عنه غافلون ( ق ) رصف او مال عن جرحه دم ينتظر آخر الوقت فان لم ينقطع ترضأ وصلى قبل  
خروج الوقت ثم ان انقطع قبل خروج الوقت الثانى ترضأ واعاد الصلوة والا فلا ( شم كص ) اعتاد الصيلان  
بعد دخول وقت العشاء الى طلوع الفجر ولا يصير نهارا تقضى العشاء بعد الفجر لتودي الصلوة بطهارة  
كاملة قال رض وانما توخر اذا عرفت بحكم العادة ان التأخير يفيد وتودي الصلوة قضاء بطهارة كاملة  
والا فلا توخر كما مر في ( فاع ) اصاب ثوب المستحاضة دم لو غسلته ببقى طهارته الى ان تصلى لكنها لا تبقى الى  
آخر الوقت جازت صلواتها معه خلافا للشافعى ر ح بناء على مقدار الرخصة ( صبق ) لم يجز صلواتها بالاجماع  
قال رضى الله عنه هذا صحيح من حيث المعنى والاول من حيث الرواية فقد نص على الاول القاضى الحكيم  
في مختصره خيفه وشربه ايضا ( ثو ) ولو علمت انها لو غسلته يعود نجسا تفصله عند ابى يوسف لكل صلاة  
وعلى محمد لا تشمل وتصلى هكذا ( جسد ) ولا يكون الصيلان مستحاضة حتى يدوم وقت صلاة كالا فقطاع  
لا يتم حتى ينقطع الدم الوقت كله اعتبار الثبوت بالمعقود ( س ط ) صاحب الجرح السائل ان يصير في  
وقت كل صلاة مرة او مرارا وان كان مرة لا يكون صاحب جرح سائل قال رض فلم يعتبر الصيلان وقت  
صلاة كامل او مرة ونصف ( شمس ) ان المستحاضة ومن به سلس البول وانفلات الريح وسقوط الدود  
مراعى ان طهارتهم تنقد بالوقت لذلك ومن المعلوم ان سلس البول ومعقود الدود وانفلات الريح لا بدوم  
وقت صلاة بل يتخلل ساعات خالية فلو شرط الدوام لابي لهم حكم المستحاضة اصلا قال رضى الله عنه وقت

اغتنى بعض ائمة زماننا ان الدوام فيها شرط الثبوت وكان في قلبي انكاره ثم وجدت جواب ( فاضل ) ان السيلان في الوقت مرة يكفى حال البقاء وفي الثبوت يشترط دوام السيلان فقل انكاره ولكن لو كان الامر الى لقلت لا يشترط الدوام الا في دم الاستحاضة ويكتفى في غيره السيلان او الوجود في الوقت مرتين او ثلاثا قلت وما اشار اليه استاذنا روح دقيق حسن لكن غالب ظني ان من قال بالدوام لم يرد به عدم انقطاع الدم في الوقت اصلا وانما اراد به انه لا تجد في الوقت ساعة خالية يمكنها الوضوء واداء الفرض فيها وكيف يعرف دوام دم الاستحاضة والواجب عليها وضع الكرسف في هذه الحالة ومع وضع الكرسف لا يعلم الدوام والا لنقطاع فيما بين القطرات واذا كان المراد منه ما ذكرنا يستوي فيه اصحاب الاعداء فيكون الحكم في الكل سواء على ما نص عليه في الكتب وهكذا اترسخ في عقيدتي من اساتذتي الواقفين على هذه الحقائق وفي الجامع الاصغر متى اجتمع في المكتوبة علامتان احل لهما تجوز في التطوع من غير ضرورة والاخرى لا تجوز الا في حال الضرورة فالتي تجزي ايسر العلتين قلت فعلى هذا لوصلت قائمة تنجس ثيابها واغصائها ولوصلت قاعة لا تنجس تصلى قاعة (صح) به سلس البول فان ركع او سجد او قعد تنجس ثيابه وان صلى قائما بايماء لا يتنجس قيل يركع ويسجد وهل اغلظ والصحيح انه يصلى قائما بايماء وكذا ذكره هشام عن محمد لان الركوع والسجود يجوز تركهما بالاختيار في التطوع اذا ركب بخلاف طهارة الثوب \* باب في الحيض والنفاس \* (شمر) شككت الحائض في يومها انه العاشر ام الحادي عشر ولا يثبت لها رأي فان كانت ترى الدم فهي حائض (فع شمر) تعمل بغالب ظنها (فع) عادتها في النفاس اربعون وعادتها ان الدم ينقطع يومين او ثلاثة ثم يعود فان غلب على ظنها ان الدم يعود لا يجب عليها ان تغتسل وتصلى برواية عن ابي يوسف (شمر) تغتسل وتصلى اذا خاف فوت الوقت لان الدم موهوم وهكذا في صاحبة العشرة في الحيض اذا انقطع دمها بعد الثلثة دون العشرة وان اضربها الغسل تيممت وصلت وفي الاربعين للمبالي وكما قد رفت على رد السيلان بحشو او رباط او جلوس في الصلوة او ايماء ولم تعالج لم تجز صلواتها (مصحح) قضاء القاضى بالا يأس ليس بشرط للحكم به وهو الاظهر (شب) اذا بلغت مكة الايام تعتد بالاشهر ولا تحتاج ذلك الى القضاء (بهر) سوخي ديد در ايام حيض باسفيدى اميخته والبياض غالب فليس بحيض كمشكلة البزاق (صح) لا يثبت للمرأة عادة ثان



عند الدقاق وأكثر المشائخ وقيل يثبت كمن اعتادت الدم في شهر خمسة وفي شهر ستة وباقي الشهر طهر  
ولوحأضت صاحبة العشرة ثلاثة ثم طهرت ستة فلزوجها ان يقربها عند محمد وعند ابي يوسف لا يحل له  
ذلك ولو كان حيضها تسعة قرأت ثلاثة ثم طهرت خمسة اختلف المشائخ في قول محمد والاصح ان يحل  
له وطئها لان احتمال كونه حيضا بالزيادة على العادة فلم يعتبر وكل الخلاف اذا رأت يوماد مائمه  
ظهر خمسة ولو انقطع دم الضالة وزاد على خمسة ايام حل وطئها لزوجها عند محمد وعند ابي حنيفة  
لا يحل حتى يتم عشرة وعند ابي يوسف لا يحل حتى يتم خمسة عشر بناء على اختلافهم في الطهر الغاصل  
(مسح) اسقطت سقطا قد استبان خلقه يحكم بكونها حاملا منذ ستة اشهر وقال الدقاق منذ اربعة  
اشهر وهو الاصح لانه المتيقن كالسنة في الولد التام ولو شككت في الحمل تجعل بعد الولادة حاملا من  
آخر جماع بين ستة اشهر الى سنتين وقيل حائل ما لم يتيقن بالحمل والاول اصح لان التحري سائغ في  
كل الامور (بم) قالت لها امرأة عاملة بالحبل انك حامل او امرأتان وهي لا تعلم ذلك فرأت الدم  
في ايام حيضها لها ان تترك الصلوة وتفطر (كص) كانت ترى الدم في ايامها ثم اسقطت سقطا مستبين  
الخلق تقضى ما تركت من الصلوة اربعة اشهر وما افطرت من الصيام بناء على ما ذكر في (م) هشام  
عن محمد تزوج امرأة لم يكن قبله لها زوج وبني بها فجاءت بولد لاقل من ستة اشهر من النكاح فالتكاح  
فاسد عند ابي يوسف لانه تزوجها وهي حامل وان جاءت به وقد استبان بعض خلقه لاكثر  
من اربعة اشهر وعشر فالتكاح جائز وان جاءت به لاقل فاسد (كص) انقطع دم المبتدئة دون  
العشرة يجب عليها ان تغتسل ثانيا عند العشرة (شمر ضح) لا يجب (مت) توقف (كص شمر)  
ولدت في غرة رمضان واستمر الدم من رمضان ثم جاءت بولد آخر استة اشهر ونصف من الولادة  
لا تقضى ميام النصف الاول ويصح صومها في النصف الاخير وكل اصلوتها اذا كانت اغتسلت بعد النصف  
الاول لا تبداء الحمل من النصف الاخير (كص) وغيره يستحب للحائض ان تتوضا لوقت كل صلوة  
وتتعد في صلاتها فتسبح وتهلل وفي رواية يكتب لها ثواب احسن صلوة كانت تصلي وكان خلف بن ايوب  
يختلف الى ابي مطيع فقال له خلف اذا كان ابو مطيع غائبا فاذهب الى مسجد واجلس ساعة كيلا  
تزول عنك عادة الاختلاف فكذا الحائض (ظمر) ولا يجب على المستحاضة ان تنظر الى فرجها وقت

كل صلاة \* كتاب الصلوة \* باب الاذان \* (فع شمر) سمع الاذان من كل جانب يكفيه اجابة واحدة لصلوة واحدة (شمر) ولا ينتظر المؤذن والامام لواحد بعينه بعد اجتماع اهل المحلة (بو) المؤذن ينتظر شرب النقض مساويه وفي الوقت سعة يقال ادتبروا لاصلي ويعذر وقال ابو ذر ريوخر (شمر) يتكلم في الفقه والاصول فسمع الاذان يجب الاجابة (فع) سمع الاذان وهو يمشي فالاولى ان يقف ساعة ويجيب (بمر) وغيره محضر الامام بعد اقامة المؤذن بساعة او صلى سنة الفجر بعد ها لا يجب عليه اعادةها (ظم) ذكر في الصلوة انه كان محمد ثاقب قد رجلا جاء ساعتئذ لايسن اعادة الاقامة (جمع) عن عائشة رضي الله عنها اذا سمع الاذان ما عمل بعده فهو حرام وكانت تضع مغز لها و ابراهيم الصائغ يلقي المطرقة من وراءه ورد خلف شاهد الاشتغاله بالنسج حالة الاذان وعن الساماني كان الامراء يوقفون افرادهم له ويقولون كفوا واختلفوا ايها اولى فقليل التاذين اسلم لقوله عليه الصلوة والسلام الائمة ضمنا والمؤذنون امناء (مت) وقف في الاذان لتجنب او سعال لا يعيد وان كانت الوقفة كثيرة يعيد (شد) وينبغي ان يكون المؤذن مهيبا ويتفقد احوال الناس ويزجر المتخلفين عن الجماعات ولا يؤذن لقوم آخرين اذا صلى في مكانه والسنة الاذان في موضع عال والاقامة على الارض وفي اذان المغرب اختلاف المشائخ (صح) قوله اذا انتهى الى الصلوة والفلاح تحول وجهه يمينا وشمالا قالت المراوزة الصلوة عن يمينه وشماله والفلاح كذا لك والاصح ان الصلوة عن يمينه والفلاح عن شماله (مت شمر فع صح) والاقامة كذا لك (صح) وجعل اصبعيه في اذنيه سنة الاذان ليرفع صوته بخلاف الاقامة ومن الحسن عن البيهقيفة رح انه يفعل ذلك في الاقامة (بمر) يرفع صوته في الاذان والاقامة (شق) والاذان من سنن الصلوة عند نا وقيل واجب وعن عطاء من نسي الاقامة اعادة الصلوة وقال الاوزاعي يعيد ما بقى الوقت وقال مجاهد نسي الاقامة في السفر يعيد (صح) وعن علي بن الجعد عن البيهقيفة وابي يوسف صلوا في مصر جماعة المظهر والعصر بغير اذان واقامة اخطاوا السنة واثموا فدل انهم رأوه واجبا (كص) عطس المؤذن حال الاذان يحمد وبشمتة غيره (مت فع) لا يحمد وفي الملتقط لا ينبغي لاحد ان يقول لمن فوقه في العلم ولجاءه خان وقت الصلوة سوى المؤذن لانه امتطصال لنفسه وفيه لا يحول راسه في الاقامة عند

الصلوة والفلاح الا لا ناس ينتعلون الاقامة (جو) يؤذن المؤذن فيغوص الكلاب فله ضربها ان ظن انها تمتنع بضربه والا فلا \* باب مواقيت الصلوة \* (فجع صحيح شح) تاخير العشاء الى ما زاد على نصف الليل والعصر الى وقت اصفر الشمس والمغرب الى اشتباك النجوم يكره كراهة تحريم (ظلمت) يودي العصر في وقت مكروه يستوفى سنة القراءة لان الكراهة في التأخير لا في الوقت (شس) الوتر يقضى بعد طلوع الفجر بالا جماع بخلاف سائر السنن ولا يقضى ركعتي الفجر بعد صلوة الفجر قبل طلوع الشمس اذ اشرع فيه ثم افسد (عن) عن السيد ابي شجاع انه قال سألت (شح) عن كسالى العوام انهم يصلون الفجر وقت طلوع الشمس فهل انكر عليهم فقال لا لانهم لو منعوا يتركونها اصلا غابوا ولو صلوا يجوز عند اصحاب الحديث والاداء الجائز عند البعض اولى من الترك اصلا (صديق) صلى ركعة من الفجر ثم طلعت الشمس فسدت سجدة فاشأ فاعى لكنه يبقى اصل الصلوة عند البيهقي رحمه رح وابي يوسف رحمه ينقض وضوءه اكن لا يتمها حتى تبيض الشمس وعند محمد يبطل اصلا حتى لو قهقهه لا ينتقض وضوءه (شس) وعن ابي يوسف لا يفسد الفجر بطلوعها ولكن لا يتم حتى تبيض الشمس (صحيح) يكره تاخير المغرب عند محمد في رواية عن البيهقي ولا يكره في رواية الحسن عنه ما لم يرغب الشفق والاصح انه يكره الا من عذر كالسفر ونحوه او يكون قليلا في التأخير بتطويل القراءة بخلاف واختلف في وقت الكراهة عند الزوال فقليل من نصف النهار الى الزوال او رواية ابي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن الصلوة نصف النهار حتى يزول الشمس (كص) وما احسن هذا الان النهى عن الصلوة فيه يعتمد تصور هافيه (صحيح) عن النوباهي سمعت من مشائخنا يقولون الا فضل للمرأة ان تصلي الفجر بغلس لانه اقرب الى السترو في سائر الصلوات تنتظر حتى يفرغ الرجال عن الجماعة (شمر) الا فضل في الصلوات كلها ان تنتظر حتى يفرغوا عن الجماعة \* باب في ستر العورة \* (شمر فجع) عريان يمكنه ستر العورة بالدخول في الماء يلزمه (شمر فجع شز) رفعت يديها للشروع في الصلوة فانكشف من كميتها ربع بطنها او جنبها لا يصح شروعها (فب) انكشف ربع اذنها الواحدة او ثلثيها يمنع الصلوة لا انها عضو تام والثدي الناهل تبع للصدر (ز) انكشف من شعرها شيء في صلواتها ومن فخذها شيء ومن ما تحتها شيء ومن ظهرها شيء ومن بطنها شيء فلو جمع يكون قد رربع شعرها

أوربع فخذها أوربع ساقها لم يجز صلواتها لان كلها عورة واحدة قال رض وهل انص على امرين والناس  
منهما غافلون احد هما انه لا يعتبر الجمع بالا جزاء كالا سد اس والاسباع والاتساع بل بالقدر والثاني  
ان المكشوف من الكل لو كان قد رربع اصغرها من الاعضاء المكشوفة يمنع الجواز حتى لو انكشف  
من الاذن تسعها ومن الساق تسعها يمنع الجواز لا المكشوف قد رربع الاذن (ز بنز) عريانة لها  
ثوب ان صلت قائمة انكشف فخذها وساقتها أوربع ساقها تصلى قاعدة لجواز القعود في النفل بلا عذر  
لما مر ولو انكشف اقل من ربع ساقها فقامت (شخ) واختلف في الدبر مع الاليتين فقليل الكل عورة واحدة  
فاعتبر به وقيل كل اليه عورة والدبر ثالثهما (ظمر) الجنب تبع للبطن (مت) الاوجه ما يلي البطن  
تبع له وما يلي الظهر تبع له (صح) عريان قد رمى طين يلطخه بعورته ان علم انه يبقى عليه لم يجز الا  
ذلك كما لو قدر ان يخصف عليه ورق الشجر (كص) الوستر عورته بزجاج يصف ما تحته ينبغي ان لا يجوز  
وان كان يرجو جود الثوب يؤخر ما لم يخف فوت الوقت كطهارة المكان (م) عن محمد مع صاحبه ثوب وعده  
يعطيه اذا فرغ من صلواته ينتظره وان خاف فوت الوقت وعن البيهقي ينتظر ما لم يخف فوت الوقت (ط)  
قول ابي يوسف مع قول البيهقي ايضا (كص شمر) وكما جاز الصلوة في مكان نجس خوف فوت الوقت جاز  
بالايماء في السفينة اذا تعدر عليه السجود مستقبل القبلة خوف فوت الوقت (فع صح) يسجد لغير  
القبلة فيها ولا يرمي (صح) انكشف عورته في الصلوة بفعله فسدت في الحال عند هم وان لم يكن بفعله  
فان ستر من ساعته قبل ان يودي جزء منها لم تفسد والا فسدت وقال ابو يوسف والشافعي تغسل  
ادى جزء منها ولم يؤد (كص) عريان وجد قطعة تستر ربع اصغر العورات فلم يسترفسدت والا فلا  
(فع) قال نصير سمعت يحيى عند وثوب نجس ولا يماء عنده فان كان البول في كله بخير وقال الصلوة  
معه احب الى وان كان في ثلثه او نصفه وقد بقي منه ما يوارى عورته يصلى فيه وقد جعل يحيى في زيادات  
الزيادات قد رربع الطاهر ما نعا من جواز الصلوة عريانا اعتبارا للربع في التغطية بالربع في الانكشاف  
(بو) صبية صلت مكشوفة الرأس لا تؤمر بالاعادة ولو صلت مكشوفة العورة تؤمر بالاعادة وكل ما غير  
وغره \* باب فيما يتعلق بمكان المصلي وثوبه وبدنه من احكام النجاسة وغيرها \* (فع) على مطلوه نجاسة  
قد رآه ولم يمسسه مثله لا تجمع ولو صلى على فراش طهارته وبطانته طاهر وحشوه نجس جازت الصلوة



عليه ( يسبح ) ما اعتاده اهل بلد ثامن مشيهم حفاة وبلاجر مرق ويطاؤون العذرات والسرقين وردغة  
السكك والامواق ثم يطاؤون بسط المسجد ويطحنونها بها لا يلزم المصلي حمل ثوب طاهر يصلي عليه  
ولا يلتفت الى احتمال النجاسة قال رضي هذا من الورع والاحتياط اما في زماننا في بلدنا لا ينبغي  
ان يصلي عليها حتى يلقي عليها شيا طاهرا فيحتاط في امر الصلوة التي هي وجه دينه وعماده ( مسخ )  
شب التماسط على الاشجار القائمة لا يجوز الصلوة عليه ويجوز على قطعة جسد يجري في النهر ( مسح )  
لا يجوز حتى يتصل بعائتي النهر شبه القنطرة ( فمع شبن ) المصلوة على الرمث الجاري يجوز كالسفينة  
والنجاسة في موضع القدمين والسجود تجمع ( شع ) والنجاسة تحت القدمين تجمع كذا ذكرت عن  
ابي يوسف رحمه الله لا يطاق بهما الغرض وان امكن باحد هما بخلاف النجاسة تحت اليدين فانه لا عبرة  
بها لانه لا يطاق بهما الغرض ( حمر ) لا بأس بالصلوة على الار الذي يمسح به اعضاء الوضوء ( علف )  
غيره اول ( شيخ ) جلي في مكان نجس فارسل طرفي سراويله فقام عليهما وهو يسجد على طرف كفه يجوز  
( حويص ) لا يجوز وكل التولفت المصلية المصلي على ساقيها وبعضه على مكان نجس الا اذا لم يتحرك بها  
على النجس فتحركها وكذا الوصل في الكفة النجسة ( يت ) يصلي في الخفة ورأسه يتناول حقفها لم يجز  
( فمع ) يجزيه اذا كان الى القيام اقرب والا فلا فان رفع سقفها لتسام قيامه جاز اذا كانت طاهرة والا فلا  
( محو ) جلي على مصلي في مكان نجس بصف ما تحته يجوز ( يمسح ) يمسح ( مسح ) مثله ولو صلى على  
وجاج بصف ما تحته قالوا جميعا يجوز ( نط ) اصابه دهن نجس مقدار درهم او اقل ثم انبسط فزاد  
قالوا يمنع المبلوة ( ع ) وفي فتاوى ابي حفص لا يمنع وبه يفتي لان الزيادة اثر وليس بعين ( يسبح كن )  
لو وضعت كرسيا نجسا لا يتبين منه شيء اذا لم يكن الكائن في الفرج الخارج زائد على الدرهم يجوز  
والا فلا باب النية والدخول في الصلوة في شرح القاضى الصدرونية النفل ومن رسول الله صلعم  
ان ينوي الصلوة فجمع بنية صلوة التواتر ان ينوي صلوة التواتر بنية صلوة الجنائز ان ينوي الصلوة لله  
والدعاء للميت بنية صلوة العيد ان ينوي صلوة العيد بنية التراويح ان ينوي مطلق الصلوة فانها  
منه المحمية وفي المحنة يكفي مجرد نية الصلوة وقيل لا يستحب ان يتكلم بلسانه لما ينوي بقلبه والمختار  
انه يستحب واليه اشارة في المناكب ولانها ينفره به تحقيقا للصدق وطلب التيسير وهو واجب



ثم إذا أراد النفل أو البعثة يقول اللهم اني اريد الصلوة فيسرها لي وتقبلها مني وفي الفرض اللهم اني اريد فرض الوقت او فرض كذا فييسرها لي وتقبلها مني وكل اني مائر الصلوات وفي صلوة الجنائز اللهم اني اريد ان اصلي بك وادعوك لهذا الميت فيسره لي وتقبله مني وللمقتدي ان يقول اللهم اني اصلي فرض الوقت متابعا لهذا الامام فيسره لي وتقبله مني ومن لا يقدر ان يحضر قلبه لينوي بقلبه او يشك في النية بكفيه التكلم بلسانه لا يكلف الله نفسا الا وسعها ويجب ان ينوي الصلوة متصلا بشروع ولا يجب المقارنة وقال الشافعي يجب واختلف في نية القبلة اذا بعث والاصح انه لا يحتاج اليها اذا صلى الى ميت المحارب القدسية اذا لم يجد يد لا تكون على ميت القبلة غالبا (شمر) وفيه يصح بناء العصر على تحريمه الظهور وبناء الفرض على تحريمه النفل وعلى عكسه والقضاء على الاداء لان التكبير شرط عندنا وعند الشافعي ركن حتى يشترط لكل صلوة تكبيرة على جهة (شبه) مثله (ظريو) قال المصنف او الخالق او العليم يدون ذكر الله يصير شارعا ولو كان الاسم مشتركا كالرحيم فان اراد به ذات الله تع يصير شارعا لان الارادة والنية تقطع وجوه الاجتمالات (عياك) يريد ان يصلي الظهور او العصر في يوم غيم لا يدري الوقت ينوي ظهر يومه او عصر يومه (يحيى) قال عبيد الواحد في صلوته اذا علم ان صلوة يصلي قال محمد بن مسلمة هذا قدر نية وكذا في الصوم والاصح انه لا يكون نية لان النية هي العلم بها الا يزوي ان من علم الكفر لا يكفر ولو نواه يكفر والمساو اذا علم الإقامة لا يصير مقيما ولو نواه يصير مقيما (شبح) كبر وفعل عن النية ثم نواه يجوز كالصوم ثم اختلفوا فيه فقيل يجوز الى الثلثة وقيل الى ما بعد الثلثة وقيل الى ما بعد الفاتحة وقيل الى الركوع (صديق) ترفع المرأة يد بها في التكبير الى منكبيها حذاء ثدييها قيل هو السنة في الحرة فاما الامة فكان رجل لان كفها اليست بعورة (خبيج) اعزم على صلوة الظهور وجوي على لسانه نويت صلوة العصر يحزبه (عس) شوع في الفرض وشغله الفكر في التجلوة او المسئلة حتي اتم صلوته لا يعتصم اما دته (ظريو) لا يعيلا (يو) لم ينقص اجزه اذ لم يكن لتقصير منه وفي صلوة قاضي القضاة المتكلم لا يلزمه نية العبادة في كل جزء وانما يلزمه في جملة ما يفعله في كل حال اي القيام او القراءة او الركوع او السجود او القعود ونحوها فان حقق الفصل والمثل كرمعا ونحوها بها التعبد كفا وراي افراد كل واحد منها بنية فهو افضل ولا يؤخذ بالنقصان لانه لا يفسد ما يفعله من الصلوة

آخرى ليطول القراءة لا احب ذلك والركوع افضل ولو قرأهما لا يكره وفي النوافل لا باس به (شمر)  
 قراءة الفاتحة على قصد الثناء والدعاء ينبغي ان لا ينوب عن القراءة في الصلوة (صغير كص مسي)  
 ينوب عن القراءة (ط) لم يقرأ في الاوليين وقرأ في الاخيريين الفاتحة على قصد الثناء والدعاء لا يجزيه  
 (شمر) يخاف المصلئ فوت الوقت ان قرأ الفاتحة والسورة يجوز ان يقرأ في كل ركعة بآية في جميع الصلوات  
 ان خاف فوت الوقت بالزيادة (ظمرسي) مثله وخص البزدوي بالفجربة (فع) يراعى سنة القراءة  
 في الظهر ونحوه لا الوقت (بو) خاف فوت الوقت او برد اميد الوقت جماعة فهذه اعد روله ما شاء  
 من القراءة بعد تمام الآية (يت) خافت في صلوة الجهر بالفاتحة يجهر بالسورة ولا يعيد ولو خافت  
 بآية او آيتين او ثلث يتمها جهرا ولا يعيد (شخ) سهى الامام فخامت بالفاتحة ثم ذكرها يجهر بالسورة ولا  
 يعيد الفاتحة (فمح) خافت ببعض الفاتحة في الفجر ثم ذكرها يجهر بالباقي (فعمر) الامام او المنفرد  
 اشتبه عليه حرف او كلمة او تقديم او تاخير في قرأته بين امرين ولا يخالف كل واحد منهما الا حرفي  
 المعنى نحو الحكيم العليم وعلى عكسه ونحوها يقرأ على غالب ظنه وان لم يكن له غالب ظن فتركه اولى  
 (شمر) نحوه (ظمر) الآية الطويلة تقوم مقام الثلث في حق اقامة السنة (بمرفب بسخ) قرأ  
 في الاولى قل يا ايها الكافرون وابتدأ في الثانية انا اعطيناك الكوثر ثم ذكر يقطع ويبدأ اذا جاء  
 فصر الله (علك عصح خو) يتم الكوثر (بمرفب) قرأ في الاولى قل يا ايها الكافرون وابتدأ في الثانية  
 لم تركب او ثبت ثم ذكر يتم ولو اصابه وجع السن لا يطيقه الا بامساك الماء في فيه او باخذ دواء  
 بين اسنانه وضاق الوقت فانه يقتدي بالامام وان لم يجد يصلي بغير قراءة ويعذر ومقدار الصلوات  
 او التسبيح في الاخيرين ثلث تهبيحات في غريب الرواية لا باس بان يقرأ المعوذتين في المكتوبة وهو  
 قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وفي روضة الناطقي وهو قولهم وانما لم نكتبها في مصحف ابن مسعود  
 لان الناس كانوا يتعوذون بهما فاما من فوتها عنهم (ث) انهما ليستا من القرآن عند ابن مسعود  
 وقال بانهما من لان من كلام الله تعالى وكان يوقى بهما النبي صلى الله عليه وسلم فاشتبه عليه انها  
 من القرآن ام ليستا منه فلم يكتبهما في المصحف وفي الايضاح للاندرابي ان ابن مسعود لم يكتب  
 في مصحفه الفاتحة والمعوذتين فقل له لم لم تكتبها قال لو كتبتها لكتبتها ثل كل سورة وانما تركتها لانه

امن النسيان لان الصلوة لا تتم الا بها ولا نها تثنى في كل صلوة وروي انه رجع عن ذلك بعد ما قرأ على  
علي بن ابي طالب وقال حسبتهما عوذتين وروي ان ابي بن كعب كتب في مصحفه مائة وستة عشر  
سورة زاد فيه سورتين دعاء الوتر اللهم انا نستعينك اللهم اياك نعبد الى قوله الملحق لانه سمع  
النبي عليه السلام يقرأهما في دعاء الوتر فظن انهما من القرآن ولم يسأل النبي عليه السلام منه ثم  
رجع الى الامام المجمع عليه فعلمه بان ذلك كان وهما منه والقرآن ما تضمنه الامام مصحف عثمان  
ابن عفان باجماع الصحابة على ذلك وما عداه فانه لا يعد قرآنا قال استاذي صدر القراء سيد الشهداء  
رشيد الائمة القيد يرح ذكر في الشافي في علل القراءة ثم الذي يزيل هذه الشبهة فيما الرمونام  
قصة عبد الله بن مسعود وابي ان الامة اتفقت على القراءة التي اختارها ائمة القراء واجتمعت الامة  
على انها صحيحة ووجدنا اسانيد اكثرها راجعة الى هذين الصحابيَّين فان قراءة ابن كثير ونافع وابي عمرو  
مسندة الى ابي بن كعب وقراءة عاصم وحمزة والكسائي مسندة الى ابن مسعود وفي كلها اثبات  
المعوذتين وليس فيهما سورتا القنوت فدل ذلك على بطلان قول المخالف (ط) واختلفوا في كفر من  
زعم ان المعوذتين ليستا من القرآن فاولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس اجمعين ولان الامة  
اجتمعت بعد الصلوة الاول انهما من القرآن والاجماع المتأخريين رفع الخلاف المتقدم (فصح)  
في غريب الرواية كبر فتعوذ ونسى الثناء لا يعيد لغوات محله وكذلك ان كبر فبداء بالقراءة لا يعيد الثناء  
والتعوذ والتسمية ولا سهو عليه وان كبر فتعوذ ثم مجل يبسم وكذا ان كبر فبسم ثم مجل ناسيا ثم ذكر  
يبدأ بالفاتحة ولا سهو عليه بخلاف ما اذا نسي الفاتحة في الاولى او الثانية وذكر في السورة او بعد ما  
اوى الركوع فانه يقرأ الفاتحة ثم السورة ويمجد للسهو (ط) مثله (حسن) لا يقدر على تعلم القرآن  
بالنظم العربي ويقدر عليه بلغة اخرى يفترض عليه تعلمه لان القرآن لا يختص بالعربي عند ابي حنيفة  
رح وعندهما يجوز قرأته بغير العربية اذا كان لا يحسن العربية فيفترض عليه ذلك بالاجماع في هذه  
الحالة (بو) بقراءة آية في قيام الليل تعدل ثلثا يحصل السنة (فك) قرأ في الاولى من النفل  
تبت وفي الثانية اذا جاء نصر الله يكره وفي شرح قاضي صدر يكره في الفرض لاني النفل (خو) شك  
قبل السورة في انه هل قرأ الفاتحة ام لا يتحرى فان لم يثبت له رأي يقرأ السورة لا غير (يت) يقرأ

الفاتحة ثم السورة واليه اشار في (شش ظم) تكبر سجدة في اثناء الفاتحة فسجد ها يعيد الفاتحة (صح) والا حسن انه يسمى في اول كل ركعة عند اصحابنا جميعا لا خلاف فيه ومن زعم انه يسمى مرة في الاولى فحسب فقد غلط على اصحابنا فاعطافا حشامره من نامل كتب اصحابنا والروايات عنهم لكن الخلاف في الوجوب فعندهما ورواية الملعلى عن ابي حنيفة انه يجب التسمية في الثانية كوجوبها في الاولى وفي روايتهما ورواية الحسن عن ابي حنيفة رح انه لا تجب الا عند الافتتاح وان قرأها في غيرها فحسن والصحيح انه يجب التسمية في كل ركعة (شخ) قرأ بعد الفاتحة من وسط السورة لا يكره (خو) يكره بالاجماع الا تسميما للورد (خو) خاتمة السورة في ركعتين يكره بالاتفاق وكذلك خاتمة سورة في ركعة واحدة او سورتين في ركعتين عند الاكثر وقيل لا يكره (شخ) لا يكره فيهما (شب) جمع بين السورتين في ركعة لا يكره لانه عليه السلام كان يوتر بتسع من المفصل (فص) يكره ولو قرأ السورة في ركعة ثم كررها في الثانية يكره الا في النوافل (صت) قراءة الفاتحة ثم السورة واجبة لكن قراءة الفاتحة اوجب حتى لو تركها في الصلوة يؤمر باعادة الصلوة ولو ترك السورة لا يؤمر (صت) سئلت عن سنة القراءة في حق المنفرد رجلا كان او امرأة فقلت لم يبلغنا فيه تفدير لكن يجب ان يكون المستحب في حقهما ما كان اطول ولهذا قال محمد طول القنوت احب الى من كثرة الركوع والسجود ثم ظفرت بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا كان احدكم اماسا فليخفف فانه يقوم وراءه الضعيف والكبير وذو الحاجة واذا صلى لنفسه فليطول ما شاء فحمدت الله تعالى عليه قال رضى الله عنه قد ورد فيه تقدير لانه ذكر الحسن في المجرّد عن ابي حنيفة رح قراءة الامام المفروضة والمسنونة ثم قال قال ابو حنيفة والذي يصلى وحده بمنزلة الامام في جميع ما وصفنا في القراءة سوى الجهر وهذا على ان القراءة المسنونة يستوي فيها الامام والمنقره والناس عنها غافلون (صح) قراءة سورة الحمد يد كالواقعة بل اتم وان كان تسعا وعشرين آية والواقعة سبعا وتسعين آية (شخ) قرأ المسبوق في الاخيريين مع الامام لا ينفعه وعليه القراءة فيما يقضي (شب) الاخر من يلزمه تحريك اللسان في الصلوة مكان القراءة عند محمد بن الفضل (فج) لا يلزمه (شخ) يؤمر بتحريك الشفتين واللسان ويلزمه (صت) والامى فيه

كالاخر من قال رضى وفيه نظر لان الاخر من يعرف القراءة فيحركها في مخرجها بخلاف الامى (شهر  
 فجع صبح مت) قرأ في الاولى من المغرب والعصر وفي الثانية ويل لكل همزة لا يكره (كص) يكره  
 لان الاولى ثلث آيات والثانية تسع آيات ويكره الزيادة الكثيرة واسما روي ان النبي صلعم قرأ في الاولى  
 من الجمعة سبع اسم ربك الاعلى وفي الثانية هل اتك حديث الغاشية فزاد الثانية على الاولى بسبع  
 آيات لكن السبع في السور الطوال يسودون القصار لان الست ههنا ضعف الاصل والسبع ثمة اقل من  
 نصفه (شج) قال علماء نارج ينوي بالتلاوة في الاخرين المذكور والدعاء لا القراءة في تفسير الماوردي  
 واختلف في تفسير اول المفصل قال اكثرهم من سورة محمد وقيل من قاف وقال ابن عباس من سورة  
 والضحى الى الناس (ط) قيل من الحجرات (شب) ينبغي ان لا يفصل بين الركعتين بسورة او  
 سورتين وانما يفصل بسور (فمح) ولو تهجى بالسجدة لا يجب ولو تهجى في الصلوة لا يقطع لانه قرأ  
 حروف القرآن لكن لا ينوب عن القراءة (فلث) مراعاة الترتيب في القراءة افضل من الايات المفصلة  
 كاية الكرسي ونحوها ولو ترك القراءة في الثالثة من التراويح احدى الركعتين من الفجر و صلوة السفر  
 فسدت قال رضى ولا يمكنه اصلاح صلوته اصلاً \* باب فيما يتعلق بالقيام والركوع والسجود والاذكار \*  
 (شم) بسط يديه وسجد عليهما بجزيه ويكره (يت) رفع راسه من الركوع رافضاه يزيد في القراءة  
 يرتفع حتى لو لم يعد فسدت صلوته وعن اسمعيل الزاهد رفع راسه رافضاه فلم يقرأ يرتفع  
 الركوع على قياس قول ابي حنيفة خلافا لهما كالسعي الى الجمعة فلو شرع في السورة يرتفع  
 بالاجماع ولو ترك التسميع حتى استوى قائما الاياتي به كالمركب حال الانحطاط حتى ركع او سجد يتركه  
 ويجب ان يحفظ هذا ويراعى كل شيء في محله (فعم) كبر قائما فركع ولم يقف صار موديا فرضى التكبير  
 والقيام جميعا ولم يلزمه الوقف بعد قائما (كص) مثله قال رضى لان ما اتى به من القيام الى ان يصير  
 اقرب الى الركوع يكفيه (بم) اركب السفينة لم يجد موضعا للسجود للرحمة ولو اخر الصلوة ثقل الرحمة  
 فيجد موضعا يوحها وان خرج الوقت الى قيا من قول ابي حنيفة في الخبوس اذا لم يجد ماء ولا ترابا  
 نظيفا (مت) في غريب الرواية عن ابراهيم النخعي كان يحذف التكبير ويصل خاتمة السورة بتكبير  
 الركوع قال ابو يوسف ربما وصلت وربما تركت (فمح) يصلهما وصلا وانما ترك الوصل ابو يوسف راح



تعلما للجواز (يف) المنفرد يأتى بالتصميم حالة الرفع وبالتعميد حالة الاستقرار (خو) مثله  
(سم) حالة الرفع (شخ) اما المنفرد فيقول سمع الله لمن حمده واذا استوى قائما قال ربنا لك الحمد  
في الجواب الظاهر قال رضى الله تعالى عنه وهو الصحيح وقد روى ابو هريرة ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم كان اذا قام الى الصلوة يكبر حين يقوم ثم يكبر حين يركع ثم يقول سمع الله لمن حمده عند  
الرفع ثم يقول وهو قائم ربنا لك الحمد وفي بعض شروح الجامع الصغير للمتقدمين انه يقول سمع الله  
لمن حمده عند الرفع ويقول ربنا لك الحمد عند الانحطاط (شخ) رفع رأسه من السجود قبل امامه  
يعود اليه (فع شب) ثم الطمانينة في الركوع والسجود واجبة عند ابي حنيفة على اختيار الكرخي  
حتى لو تركها ساهيا يلزمه السجود وعلى اختيار الجرجاني هي سنة حتى لا يلزمه سجود السهو بتركها  
وأجمعوا على ان الاعتدال في القومة بين الركوع والسجود وبين السجود بين قد رتبته واحدة  
سنة قال رضى الله تعالى عنه وقد شد القاضي الصدوق في شرحه في تعديل جميع الاركان تشديدا  
بليغا فقال والكل كل ركن واجب عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند ابي يوسف والشافعي رح  
فريضة فيمكن في الركوع والسجود وفي القومة بينهما حتى يطمئن كل عضو منه هذا هو الواجب  
عند ابي حنيفة ومحمد حتى لو تركها او ترك شيئا منها ساهيا يلزمه السهو ولو تركها عمدا يكره اشد  
الكراهة فيلزمه ان يعيد الصلوة اذا اخفها ويكون معتبرة في حق سقوط الترتيب ونحوه كمن طاف  
جنبيا يلزمه الاعادة والمعتبر هو الاول كذا هذا وعندهما صلواته فاسدة (كص صت) صلى قائما  
على اصابع رجليه او عقبه ولا عد ربه يجوز (فع) لا يجوز (جت) وقيل في من ينحط للسجود  
يجزئه من الركوع ان لم يتعمد (شخ) وتفريق الاصابع سنة ركوع الرجال لا النساء (شب)  
في الجمعة اذا سجد على ظهر رجل يجوز قال ابن مقاتل هذا اذا وضع ركبتيه على الارض والا فلا وعن  
محمد يضع يده على فخذه في القعدة بحيث يكون اطراف الاصابع عند ركبتيه (شط) يضعهما على  
ركبتيه كالركوع (ز) دخل في ركوع الامام فلما سجد تهيبته رفع الامام رأسه اتصها ثلثا وان دخل  
قبل ركوع الامام لا يتمها بل يرفع (ط) لا يتمها مطلقا \* باب في القعدة والذكر فيها والقيام  
منها والخروج من الصلوة \* (شم) ترك القعدة الاولى في الفرض فلما قام عاد اليها وذكى انه لم يركع

له العود يقوم في الحال ولو عاد الامام لا يعود معه القوم تحقيقا للمخالفة (سي) يعود معه القوم  
 (تج) ولو نسي القعدة الاولى في الوتر فقام لا يعود (شم) ولو شرع المسبوق وقعد عند امام في  
 القعدة الاولى فقام الامام قبل ان يشرع هو في التشهد فانه يتشهد وفي الاخيرة اذ اسلم يقوم وسيأتي  
 في فصل المسبوق انشاء الله تعالى (ش) قعد قد والتشهد في القعدة الاخيرة نائما فلما انتبه  
 سلم يجزيه وله ان يدعوف القعدة الاخيرة بعد التشهد بما احب بعد ان لا يدعوب ما يفسد الصلوة  
 لانه عليه السلام علم ابن مسعود التشهد ثم قال له ثم اختر من الدعاء افضله (مت) الدعوات  
 الماثورات بعد التشهد فاولها ما قال زيد بن علي بن الحسين عد هن في يدى ابي ملي بن الحسين وقال  
 له عد هن في يدى ملي بن ابي طالب رض وقال عد هن في يدى رسول الله صلعم قال عليه السلام عد هن  
 في يدى جبرئيل وقال هكذا انزلت بهن من عند رب العزة اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت  
 على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على  
 ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد اللهم ترحم على محمد وعلى آل محمد كما ترحم على ابراهيم  
 وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد اللهم تحنن على محمد وعلى آل محمد كما تحنن على ابراهيم وعلى آل  
 ابراهيم انك حميد مجيد اللهم سلم على محمد وعلى آل محمد كما سلمت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم  
 انك حميد مجيد قال رض وهذه الرواية مخالفة لما اعتدنا بعد التشهد وتتبعنا الاصول وسألت  
 العلماء فلم اجل فيها رواية لا موافقة ولا مخالفة حتى اعتقدت ما اعتدنا به مبتدعا حتى ظفرت  
 بحمد الله في الصلوة لخمير الوبرى صاحب الاضحية كيفية الصلوة التي مرت عن علي رضي الله عنه  
 وفيه عن كعب بن مجزة ان الصحابة قالوا للنبي صلعم عرفنا السلام عليك فكيف الصلوة عليك فقال  
 قولوا اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد اللهم  
 بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد روى عن علي  
 وعبد الله بن عباس وابن مسعود وجابر رضي الله عنهم انهم قالوا الرسول الله صلعم عرفنا السلام  
 عليك فكيف الصلوة عليك فقال عليه السلام قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وبارك وسام على محمد وعلى  
 آل محمد وارضهم محمد وآل محمد كما صليت وباركت وترحمت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين

وبنا انك حميد مجيد ثم قال (خو) ان اخذ المصلي بحد يث كعب فحسن وان اخذ بحد يث على  
 فاحسن وان اخذ بحد يث الصحابة فهو جود واحسن وبه نأخذ لان روايته اكثر فالتمسك به افضل  
 (ش) المقتدى نفسى التشهد فى القعدة الاولى فذكر بعد ما قام فعليه ان يعود ويتشهد بخلاف  
 الامام والمنفرد يؤيده جواب (ظم) فيمن ادرك الامام فى القعدة الاولى فقام الامام قبل  
 شروع المصوب فى التشهد فانه يتشهد تبعاً لتشهد امامه كذا هذا (كص ص) فرغ المقتدى  
 عن التشهد قبل امامه فانه يسكت (شج) سلم عن يمينه وسهى عن يساره يسلم عنه ما لم يخرج من  
 المسجد والصحيح انه اذا استند بر القبلة لا يأتى بها (جف) ويبطل القعدة بالعود الى التشهد وسجدة  
 التلاوة عند ابى خنيفة وابى يوسف وعنه وعن زفر لا تبطل (صبق) يعتبر فى قدر التشهد عند ابى يوسف  
 فراغ الامام عن قرأته وعن محمد انه لا يعتبر الفراغ وانما يعتبر قدر التشهد لا الفراغ (ز) فرغ المقتدى  
 عن التشهد قبل امامه وذهب جازت صلواته \* باب فى السترة والمرور بين يدي المصلى \* (ص) فى غريب الرواية  
 النهر الكبير ليس بسترة كالطريق وكذا الحوض الكبير (علك) البير ستره (دخ) اراد  
 المرور بين يدي المصلى فان كان معه شيء يضعه بين يديه ثم يمر ويأخذ ولو مر اثنان يقوم احدهما  
 امامه ويمر الاخر ويفعل الاخر هكذا ويمر ان وان كان معه دابة فمر اكبائها ثم وان نزل وتستر بالدابة  
 ومر لم يات ولمر رجلا من متعازيين فالتى يلى المصلى هو المار (دخ) قام فى آخر الصف فى المسجد  
 وبينه وبين الصفوف مواضع خالية فلما اخل ان يمر بين يديه ليصل الصفوف لانه اسقط حرمة نفسه  
 فلا يات المارين يديه قال رض دل عليه ما ذكر فى الفردوس برواية ابن عباس رضى عن النبى عليه  
 السلام انه قال من نظر الى فرجة فى صف فليسىها بنفسه فان لم يفعل فمر ما ر فليتعظ المار طى رقبته  
 فانه لا حرمة له اى فليتعظ المار طى رقبته من لم يسد الفرجة \* باب فيما يكره من العمل فى الصلوة \*  
 (شح) لا باس بان يتكلم مع المصلى ويجيب هو برأسه (بم) مثله به ورد الكتاب والاثار عن عائشة رضى  
 (عس) فرغ المقتدى عن الصلوة والدعوات لما فرغ امامه من التشهد لا يكره والموافقة فى الافعال  
 شرط دون الاذكار (شد) جلس فى الصحراء للصلوة يكره ان يتنخم يمنة ويسرة والا فضل فى التنخم الى  
 اليسار (علك) السدل ان يلبس الصدرة ولا يدخل يديه فى كميتها كعادة اهل بلادنا وعن جابر الله

العلامة مثله (صح) السدل ان يجعل ثوبه على رأسه وكتفيه ثم يرسل اطرافه من جوانبه فاذا ضم  
طرفيه اسامه فليس بسدل وفي كراهة السدل خارج الصلوة اختلاف المشائخ (صح) واختلف فيمن  
صلى وقد شركميه لعمل كان يعمل قبل الصلوة او كان هيئته ذلك او عقص شعره وجمع ذوائبه لعمل  
كان يعمل قبل الصلوة او هيئته ذلك او صلى في ثوب واحد وملك غيره وعن الحسن عن ابي حنيفة  
انه ينبغي للامام ان يلبس ازارا ورداء و قميصا فان امهم في قميص صفيق او ازار متوشحابه اجزاه  
وان امهم في ازار او سراويل فقد اساء لانه يعد عاريا واساءة في الخدمة واستحب اللبس المعتاد  
لانه متوارث (ظم) صلى وهو مشدود الوسط لا يكره (شخ) صلى بقباء يشد وسطه ففيه تشمين  
لعبادته (بسخ) ظهر على انفه ذنين في الصلوة فمسحه اولى من ان يقطر منه على الارض وكان يرسل  
كميه في الصلوة ويقول لان في امساكهما كف الثوب وانه مكروه (بم فسخ) وغيرهما كانوا يصحون  
ذلك قال رض وهو الاحوط \* باب فيما يفسد الصلوة من الافعال وغيرها \* (فع) حمل المصلي  
مقدار صف او اكثر ثم وضعه لم يفسد ولو حول ظهره الى القبلة فسدت (بسخ) هرة جلست على فخذ  
المصلي او حجره وعليها نجاسة اكثر من قد رالد وهم فسدت ان مكثت عليه قد ركن (ط فح) ركب  
ظهر الساجد صبي ثيابه نجاسة فسدت ان كان لا يستمسك على ظهره بنفسه وان كان يستمسك لا تفسد  
لان ثيابه تبع له قال رضى الله عنه فعلى هذا لا تفسد بالهرة لانها تستمسك (بم) يعجد للسهم على  
رأس الركعتين في الظهر على ظن التمام ثم ذكر يميني (علك حم) ذكر بعد التشهد في الفجر انه  
لم يقرأ في الاخيرة فقام وصلى ركعة فسدت (ميت) لزيادة ركعة غير معتد بها (خج) صبي ارتضع  
ثديا في الصلوة بغير فعلها ونزل اللبن لم تفسد (ط) فسدت وان لم ينزل لا تفسد (شخ)  
ان مص ثديها ثلثا فسدت والا فلا وفي النوادر ونزل لها لبن لم تفسد وهو الاصح (يت) تلاوة آية السجدة  
ومجد فظن الموتى انه ركع فركعوا وسجدوا لم تفسد صلواتهم وان سجدوا اخرى فسدت (م ط) مثله  
(كص) سبق امامه في جميع الاركان لكنه كان شاركة في ما بين الركبتين كالقومة ونحوها لم تفسد  
وعليه قضاء ركعة واحدة لان الثانية صارت قضاء عن الاولى والثالثة عن الثانية والرابعة عن الثالثة  
وانما لم تفسد بالاولى لانهما لما اشتركا في القومة لم يتصل سجودها بركوعها فلم تفسد وقيل تفسد

لأنفراداً بركوع وسجود وفي كتاب المتجانس قيل لمصل منفرد تقدم فتقدم بأمره أو دخل رجل في فرجة الصف فتقدم المصلي حتى وضع المكان عليه فسدت صلواته وينبغي أن يمكث ساعة ثم يتقدم برأيه نفسه (جمع) قام الإمام إلى الرابعة من المغرب فتابعه المتنفل فسدت قعد الإمام أو لم يقعد وإن تذكروا عاد وكذا في الخامسة من ذوات الأربع علم به أو لم يعلم وبه (ث) لا قتله في موضع الانفراد (ج) مثله (ش) وذكر الفضلي أنها تفسد إذا قعد الإمام في الرابعة والألم تفسد لأنه لم يحق عليه الانفراد حتى يقيد الخامسة بالسجدة (ظ) والصحيح ما ذكر في الشافعي أنه لو قام إلى الخامسة قصد اللنفل خرج من الظاهر في الحال وإن لم يقصد لا يخرج حتى يقيد بها بالسجدة فكذلك ههنا لو قام المتنفل ما هيا لا تفسد وإن قام عالماً بخطأ الإمام تفسد وكذا في المسبوق قال رض وعلى هذا إذا سجد الإمام سجدة ثالثة فهو أو تابعه المقتدي مع علمه أنها ثالثة فالفساد فيه أظهر (ط) تابع المسبوق الإمام في سجود السجدة ثم تبين أنه لم يكن عليه سهو فسدت (أصغر) الد بروى سجد الإمام لتلاوة من غير أن يجب عليه وتابعه القوم فسدت صلواتهم ثم قال هذه رواية عن أصحابنا وأما عندى فلا تفسد (م) بشر عن أبي يوسف رفع المصلي إلى صف النساء أو حول وجهه أو كشف عورته أو وقع قدام إمامه من الزحام فصلواته تامة ما لم يركع أو لم يسجد على تلك الحالة وهذا قول أبي حنيفة وإن تعمداً شيئاً منها فسدت (ج) عن محمد بصلي ويبدى عنان دابته أو مقودها وهو نجس فإن كان موضع قبضته نجساً لم يجز ولا جاز أن كان يتحرك يتحركه في ركوعه وسجوده وإن جذبته الدابة حتى زال عن موضعه فجاء موضع السجود فسدت والأفلا (صفر) سهى عن القعدة الأخيرة وافتتح التطوع لا تفسد ما لم يقيد الركعة بالسجدة ولو تعمداً فسدت (س) تفسد في الحالين \* باب في الأقوال المفسدة \* (ظ) ارتج على الإمام ففتح عليه من أيس في صلواته وتذكر فإن أخذ في التلاوة قبل تمام الفتح لم تفسد والأفتفسد لأن تذكره يضاف إلى الفتح (ظ) وفتح القراءة من المراهق كالبالغ وعن عبد الله الصغار ولو جمع الموت ممن ليس في الصلوة ففتح على إمامه يجب أن تبطل صلوة الكل لأن التلقين من الخارج (شم) ولو تلاوته القراءة ثم ارتج عليه لا يفتح عليه المقتدي ما لم يخف فساد صلواته (بو) مع المصلي من مصلي آخر ولا الضالين فقال أمين فعن أبي حنيفة أنه لا تفسد صلواته وعند المتأخرين تفسد (فج)



تفسد كل اذا كان خارج الصلوة ( شمر فع ) مسجد كبير يجهر المودن فيه بالتكبيرات فدخل فيه رجل ونادى المودن ان يجهر بالتكبير وركع الامام للحال فجهر المودن للحال بالتكبير فان قصد جوابه فسدت صلوته وكذا لو قال عند ختم الامام قرأته صدق الله وصدق رسوله وكذا اذا ذكر في التشهد الشهادتين عند ذكر المودن الشهادتين تفسد ان قصد الاجابة ( يسمع ) قام الامام الى الخامسة فتنحنح المقتدي تنبيهها لا تفسد ( ظم ) اخطأ الامام فتنحنح المقتدي ليتهدي الى الصواب لا تفسد ( صبح ) التنحنح بغير سبب يكره وان كان بسبب كخشونة في حلقه او اعلام لغيره انه في الصلوة لم يكره ولم تفسد صلوته ( سى ) ان لم يمكنه القراءة الا بالتنحنح فهو عدو الاصح ان التنحنح لتزيين القراءة لا تفسد الصلوة ( فك ) لدغته العقرب فقال بسم الله فروي عن ابي حنيفة انه تفسد كالانين من وجع ( يسمع ) في الهارونيات سلم قائما على ظن انه اتم الصلوة ثم علم انه لم يتم فسدت لان سلم في غير محله بخلاف القعود وصلوة الجنازة وقيل يبنى ولو قام الى الثالثة عالما بما فتح المقتدي فظن انه اخطأ ففعل وسلم ثم ذكر انه لم يتم يبنى ( يسمع شمع ) قرأ الامام يا ايها الذين امنوا فقال المقتدي ليبيك او قال سمعنا واطعنا لا تفسد ( ظم فب ) قال بعد التشهد الاول ناسيا السلام عليك ثم ذكر فقال ورحمة الله لا تفسد ( جت عك ) سلم المسبوق ناسيا ودعا بدعاء كان عادته اعاد ( شمر هي ) لو قال استغفر الله وهو عادته لا يعيد كرخى يعيد قال رض ولو قال المسبوق بعد التروية سبحان الله الخ كما هو المعتاد ينبغى ان لا تفسد ( فنج ) قرأ المسبوق الفاتحة بعد سلام الامام على المحتاج ناسيا فسدت ( بق ) ترك حرفا وآية او اخطأ في لفظ فناداه المودن بذلك الحرف او الآية فاخذه بطلت صلوتهم اذا اخذه لانه تعلم بلا حاجة وكذا الوسمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم فصلى عليه ( كص ) امتعطف هرة او كلبا او صاق حمارا او وقفه بلغة اهل الرستاق لم تفسد الصلوة لانه صوت لا هجاء له بخلاف الانين فانه همزة ممدودة مع غنة ( شمع ) رأى منكرا فجهر بالقراءة زجرا ومنعلا يضره واجمعوا ان الحولقة لا تفسد الصلوة والحمللة لعطاس غيره لا تفسد وعن ابي حنيفة انه تفسد ( فنج ) وغيره قام الامام الى الثالثة فقال المقتدي سبحان الله لا تفسد والتهجنى بكلمات القرآن والتعود عند الوسوسة لا تفسد ( ط ) والحولقة لدفع الوسوسة في امرالد نياتفسد وفي امرالاخرة لا تفسد ( فنج ) قال عند ذكر النار بالهم

اخكان او قال خات ناد او قال واوبلى تفسد قيل له لو قال اوه من ذكر النار لا تفسد قال رض فشرع في  
 الفرق ولم يتضح لي ولا صحابه فرق (بو) قرأخذه فغلوه فقال بالغ عارميا يعني اعصمى او نجى اللهم  
 نجى لا تفسد \* باب في الجماعة ومسجد المحلة \* (صح) اذ كان مطرا او برد شديد او ظلمة شديدة  
 او خوف او حبس فذلك كله يمنع لزوم الجماعة (شم) الرجل عذر (صح) والسفر ليست بعذر (شم رفع)  
 يصلى بهم فطلعت الشمس يستحب الجماعة في القضاء (فع) ولا يترك مسجد محله لزيادة تقوى غيره  
 او علمه في فتاوى صاعد امام محلة يصلى العشاء قبل غيبوبة البياض اخذ ابقولهما فالأفضل ان يصلى  
 وحده بعد البياض وفي النظم ترك الجماعة في مسجد حية وصلى عامة صلواته او بعضها في جماعة  
 جامع مصره فقيل هو افضل وقيل جماعة مسجد حية افضل واذا كان متفقها فجماعة مسجد استاذ  
 له رحمه اولسماع الاخبار او مجلس العامة افضل بالاتفاق لتحصيل الثوابين كذا افتى ابو محمد عبد الله  
 بن الفضل (شم) الاشتغال بالجماعة كيلا يفوته ركعة او ركعتان او اكثر افضل من اسباغ الوضوء  
 السنن ثلثا (بو) التوضي ثلثا افضل من اذراك تكبيرة الاولى لان الاخبار في التوضي ثلثا متواترة  
 وفي التكبيرة الاولى مشهورة (فع شز) يدرك التكبيرة الاولى في مسجد آخر وفي مسجد يفوته  
 ركعة او ركعتان فالأفضل مسجد (شم عمح) وغيرهما ترك الجماعة بغير عذر يجب التعذر بويائم الجيران  
 بالسكوت عنه (تج) يشتغل بتكرار الفقه ليلا ونهارا ولا يحضر الجماعة لا يقبل شهادته ولا يعذر الامام  
 والمؤذن والجيران بالسكوت (بمح) يشتغل بتكرار اللغة فيفوته الجماعة لا يعذر بخلاف تكرار الفقه  
 ومطالعة كتب الفقه فانه يعذر في ترك الجماعة قال رضي الله عنه وجوابه الاول في من واظب على  
 ترك الجماعة تكاسلا وقلّة ميالة بها وجوابه الثاني في من لا يواظب على تركها لا شغاله بالفقه لنفعه  
 والمسلمين وكلا الجوابين على هذا التفصيل حسن (بمر) شرع في فائنة لا يوجب الترتيب ثم اقيمت  
 الجماعة لا يقطعها وان خاف فوت الجماعة (جت) ومن شغل عن الجماعة جمع باهله في منزله (فع  
 مت شز) قال ابو حنيفة سهرى او نام او شغل عن الجماعة جمع باهله في منزله وان صلى وحده  
 يجوز (شج) يصلى باهله في منزله احيانا يكره اى من غير عذر (صح) خلافه (علك حم) اهل  
 السوق الذين منازلهم في السكك فمسجد السوق مسجد محلته ماداموا فيه ومسجد السكك في

سائر الاوقات (صح) الاكثر على ان الجماعة سنة مؤكدة ولو تركها اهل ناحية اثموا ووجب قتالهم  
بالسلاح لانها من شعائر الاسلام (شبه) انها سنة مؤكدة غاية التأكيد وتاركها مسيء وقيل انها فرض  
كفاية وبه اخذ الطحاوي والكرخي وجماعة وقيل انها من فروض الاعيان وبه داود بن علي الاصفهانى  
واحمد بن حنبل واسحاق بن راهوية وابن خزيمة حتى قالوا لو صلى وحده لم يجز في الصلوة التقى  
الجماعة واجبة عند العراقيين ياتم بتركها مزية بلا عند وعند العراقيين انما ياتم اذا اعتاد تركها  
واختلف العلماء في اقامتها في البيت والاصح انها كاقامتها في المسجد الا في الفضيلة وهو ظاهر من هب  
الشافعي (ن) ابو بكر رأى المصلى في ثوبه نجاسة اقل من الدرهم يغسله وان خاف فوت جماعته  
وان خاف فوت الوقت والجماعة مضى صلواته واحب اليه ان يدخل في الجماعة اذا خاف فوتها ولا يغسله  
(صح) فاتته الجماعة في مسجد فأتى مسجد آخر فيه جماعة فهو افضل الا في المسجد الحرام ومسجد  
النبي صلى الله عليه وسلم (س) مؤذن المسجد اذن واقام وصلى وحده ليس لمن يجي بعده الجماعة فيه (صح) ينتظر  
الاقامة لدخول المسجد فهو مسيء (فع) مثله (شمر) صلى ثلاثا من العصر ثم اقيمت ليس له ان يصلى الرابعة  
قاهل لينقلب نفلا فيرك الجماعة لان الاتمام فرض والجماعة سنة \* باب الاقتداء وما يمنعه \* (شمر  
فع) رفع رأسه من الركوع والسجود قبل امامه يجب عليه العود متابعة للإمام والمعتبر هو الاول  
(طبع) مثله (يت) للمقتدي في العجماء ان يذكر الله في قلبه دفعا للوسوسة (بسخ) امام لا يأتى  
بالطمانينة لا يعتد في الاقتداء به ويقتدى بمن يأتى بها (كب) وغيره يعلمه الطمانينة ويصلى معه  
بما نسي القنوت وركع ولم يتابعه القوم فرفع رأسه وقنت وركع ثانيا وتابعه القوم فسدت صلواتهم لانهم  
اعتدوا في الركوع الثاني مفترضين بالمتنفل (شبه فع) لم تفسد صلواتهم على الروايتين في العود الى  
القنوت (فع عك) انتهى الى الامام وهو في الركوع فان قام في الصف الاخير يرك الركعة وان  
مشى الى الصف الاول لا يدركها يدركها ولا يمشى (صح) لا يكبر عند الباب اذا خاف فوت الركعة  
(خو) لا بأس بالجماعة في الصيف في مدرسة الغرجانيين لانها فناء المسجد قال رضى جوز الجماعة  
في فناء المسجد للحر فيحفظ هذا الابن فيه بلوى لاهل الروماتيق في الصيف (صح) يصح حمر ولو كان  
الامام في صفة واقتدى به انسان في صفة اخر لم يجزه (عك) صلوا بالجماعة في خان القاضي او

بخان المسبل والباب مغلق يجوز الاقتداء بالامام فيه وان لم يتصل الصفوف وهو جواب القاضي حكيم  
 ببخارا (بو) لا يجوز (صح) قيل المسافة التي تمنع الاقتداء في الصحراء تمنعه في البيت والاصح  
 انه يجوز في البيت كالمسجد وهو يزيد جواب (علك صح) معه صف واحد في المسجد وباقيه خال فقام  
 رجل خارج المسجد لزيق الباب واصطف الناس عنده يجوز صلواتهم لان المسجد مكان واحد فالدعي عند  
 الامام كانه عند الباب حكما (عص) مثله (شب ش ظم) لا يصح (س) اتى جماعة ولم يجد في  
 الصف فرجة يقوم وحده ولا يجذب احدا (صح) قيل يقوم وحده ويعذر وقيل يجذب واحدا  
 من الصف الى نفسه فيقف بجانبه والاصح ما روى هشام عن محمد انه ينتظر الى الركوع فان جاء  
 رجل والاجذب اليه رجلا او دخل في الصف قال رض والقيام وحده اولى في زماننا لغلبة الجهل  
 على العوام فاذا جرد يفسد صلوته وفي المجرّد عن البيهقيفة روح ان من دخل المسجد يقوم بانقص  
 الجانبين من الصف فان استويا فاليمين فيصير الامام بجدا وسط الصف والقيام في الصف الاول  
 افضل من الثاني وفي الثاني افضل من الثالث هكذا روى في الاخبار وهو ان الله تعالى اذا نزل الرحمة على  
 الجماعة ينزلها اولاً على الامام ثم يتجاوز عنه الى من بجدا في الصف الاول ثم الى الميامن ثم الى الميامن ثم  
 الى الصف الثاني وروي عنه عليه السلام انه قال يكتب للذي خلف الامام بجدا مائة صلاة وللذي في  
 جانب اليمين خمسة وبعون صلاة وللذي في جانب اليسر خمسون صلاة وللذي في مائر الصفوف  
 خمسة وعشرون صلاة (صح) محمد عن ابراهيم النخعي اذا تكامل الصف فلا تراحم فانك تؤذي والقيام  
 في الصف الثاني خير من الاذي (بو) وجد في الصف الاول فرجة دون الثاني يخرق الصف الثاني  
 لانه لاحرمه لهم لتقصيرهم حيث لم يسد والصف الاول وبه (علك صح) والسواقي تمنع الاقتداء  
 كالانهار عند ابي يوسف روح وبرواية عن ابي حنيفة وقال محمد لا تمنع الا ما يجري فيه السفن  
 ولو ادرك الامام في القيام وهو يخاف بالقراءة يستفتح والا فلا رواية فيه عن المتقدمين وقال  
 المتأخرون لا يستفتح مع القراءة او لم يسمع وقال ابو بكر محمد بن الفضل لا يستفتح مواء كان عدم  
 مماعه لبعده او صم وقيل لصم لم يستفتح وبعده يستفتح والاصح التسوية كما في الخطبة (صح) تقدم  
 قدم المأموم عليه قليلا قيل لا يجوز كيف ما كان وقيل يجوز ما بقيت المحاذاة في شيء من القدم

والاصح ان الاعتبار باكثر القدم فاذا اختلف قدم الامام والمأموم في الصغور والكبر الاصح ان الاعتبار  
بالساق والكعب لان القوام به ( شد ط ) كبير والامام راكع فانحنى وصوى ظهره قبل ان يرفع الامام  
رأسه من الركوع فقد ادرك الركعة والا فلا ( بو ) مثله قال رضو قال المتأخرون ان لقيه وهو  
اقرب الى الركوع صار مدركا والا فلا ( صح ) مثله \* باب فيما يتعلق بالامامة ومسائل المحاذات \*  
( فع ) يصلى العشاء وحده فقرأ الفاتحة او بعضها فجاء رجلان واقتدىا به بجهر فيما بقي وفي ( فع ) مثله  
( فك ) ان قصد الامامة بجهر ( ظم ) ليس في المحلة الا واحد يصلح للامامة لا يلزمه ولا ياتم بتركها  
( شم ) ونية الامام امامة النساء تعتبر وقت الشروع لا بعد ( بم ) ولو نوى امامة امرأة بعينها  
لا يصح اقتداء غيرها به ( فمح ) مثله ( فع فك حم ) ونية النساء تصح بدون حضورهن ( عك )  
يشترط حضرتها ( جث ) نوى النساء الا هذه عملت نيته ( فك ) المحارم كالاجنبيات في المحاذات  
( شب ) والمحاذاة في صلوة لا تشتركان فيه مكروهة ( عك ) اقتدت به ولم ينوها هل تصير شاردة  
في النفل فيه روايتان ( عت يت ) لا تصير شاردة لافي الفرض ولا في النفل ( حل ) الجنب  
والمحدث تهما فالمحدث اولى بالامامة ابوذر المقتدي بالمرجى لا يعيد وبالمجبرة والمشبهة المخالفة  
في المعنى يعيد ( عسج ) اقتدي حنفي المذهب في الوتر بمن يراه سنة يجوز لان الوجوب فيه  
ضعيف ولهذا يلزمه القراءة في الركعات كلها ( شبهه صح ) لم يجز ( ط ) عن محمد بن الفضل انه يصح  
( جم ) امام يترك الامامة لزيارة اقربائه في الرستاق اسبوعا او نحوه او لمصيبة او لاستراحة  
لا بأس به ومثله عفو في العادة والشرع ( بو ) علم الامام بفساد صلوته المختلف فيه فلم يأمرهم  
بالاعادة لا يسعه ويجب العمل فيه على ما يعتقده ( صح ) تبين له انه ضلي بغير وضوء يجب عليه الاخبار  
بقدر الممكن ( حك ) لا يلزمه الاخبار بذلك لانه ما سكت عن معصية بل عن خطأ معفو عنه قال رض  
وهذا اصح من جواب ( بو صح ) واليه اشار ابو يوسف سواء كان فساد صلوته مختلفا فيه او متفقاعليه  
فان الامام اذا لم يعلم فساد صلوته لا تفسد صلوة المقتديين عند الشافعي فينبغي ان لا يلزم الامام  
اخبارهم بذلك اصلا ( سن ) لا بأس يقول الامام قبل التكبير امتوا ويكبر قبل الاستواء او بعد  
ولو افتتح الصلوة منفردا واقتدى به رجل فكبر ثانيا لاجله فهو على التكبير الاولى لعدم تغير تحريمته



ولو كانت امرأة ترتفع التحريمة الاولى للتغيير (عت) في صلاة الاثر لهشام الخنثى يصلى خلف  
الخنثى يجوز استحسانا لا قياسا (صح) من جوز اقتل اء الضالة بالضالة فقد غلط غلطا فاحشا لا احتفال  
اقتل ائها بالحنث كقتل اء الخنثى المشكل بالخنثى المشكل فصا في مسألة اقتل اء خنثى المشكل بالمشكل  
روايتان (س) اذ كان برجل جرح سائل فتوضا وام قوما قال مشائخ بلخ لا يجوز وقال محمد بن شجاع  
صلاة القوم جائزة كمتيم ام المتوضيين قال رض هذا قول صحيح فقد قال في الجامع الاضمر صاحب  
الجرح السائل ام الاصحاء قيل لا يجوز في حق المقتدين وقيل يجوز لهما وبه قال ابو يوسف وعلى هذا  
الخلافا المبطلون والمستحاضة في تأسيس النظر وينبغي ان يجوز اقتل اء الحرة بامة حاسرة الراس  
(شعب) قال ابو يوسف يكره امامة صاحب هوى او بكعة وهو من كان على غير الحق بتاويل فاسد  
كالخوارج ومن كان من اهل الخصومات في الدين فهو صاحب بدعة (بو) ادخل المسجد من  
هو اولى بالامامة من امام المحلة فامام المحلة اولى (كص) عار و صاحب جرح سائل لا يؤم احدهما  
صاحبه لانه اقتل اء كاس بعار واقتل اء صحيح بصاحب عذر (شرح صحيح) حاذته المرأة اقل من مقدار  
ركن تفسد عند ابي يوسف وعندهما انما تفسد بمقدار ركن (صح) قال الرازي في شرحه اقتل اء  
الحنيفي في الوتر بمن سلم عند الركعتين لا يسلم معه ويصلى معه بقية الوتر لان امامه لم يخرج بالسلام  
عن صلوته لانه مجتهد فيه كما لو اقتل اء بامام قد رعى انفه ويرى الامام انه لا ينقض وضوءه صح  
الاقتل اء لانه مجتهد فيه فطهارته صحيحة في حقه (صح) قيل صح الاقتل اء في فصل الرعاف والحجامة  
وقيل لا يصح وبه الاكثر وان رآه انه احتجم ثم غاب فالاصح انه يصح الاقتل اء به لانه يجوز ان يتوضا احتياطا  
وحسن الظن به اولى فان شاهد الشفعوى انه مس امرأة ثم صلى قبل الوضوء قال مشائخنا صح الاقتل اء به  
وقال ابو جعفر وجماعة لا يجوز كما خلا فهما في جهة التحري يمتنع الاقتل اء \* باب في المنس  
وما يتعلق بتركها \* (شم) قال لله على ان صلى سنة الفجر اربعاً يلزمه وينبغي ان يصليها اربعاً  
في وقت آخر كما في الصوم (شم) عليه سنة العشاء وقام الامام الى التراويح يقدم السنة ويقضى  
الترويحة (شم) صلى سنة الفجر وفاته الفجر ينبغي ان لا يعيد السنة اذا قضى الفجر (ظم) لا يصلى في  
القعدة الاولى في سنة الظهر ولو صلى ناسيا فعليه الهول (يحيى) لا يلزمه الهول ولا يصلى في الرابع

قبل الجمعة وبعد ها واذا قام الى الثالثة لا يستفتح وفي الباقي يصلي ويستفتح (ظمر) اخر السنة بعلم  
 الغرض ثم ادها في آخر الوقت لا يكون سنة (عك) يكون سنة (يت) لو اشتغل بالاربع قبل الظهر يغوته  
 ركعتان من الظهر يترك السنة بخلاف سنة الفجر لو كادتها (شم رفع شه) الا مفا والسنة الفجر افضل  
 من التغليس ليقرّب من الفرض وقيل المستحب فيها اول الوقت (شم ظمر) نذر بالسنن واتي  
 بالمنك وربه فهو السنة وقال تاج الدين ابو صاحب المحيط لا يكون آتيا بالسنة (ظمر) صلى سنة  
 الظهر فظنها الظهر فشرع في الركعتين ثم ذكر يتمها ولو افسدها قضاها (بمر) والرجل والمرأة  
 في الاربع قبل الظهر سواء ولو خاف انه لو صلى سنة الفجر بوجهها تفوته الجماعة ولو اقتصر فيها  
 بالفاحة ويشبه بيخة في الركوع والمجود يد ركها فله ان يقتصر عليها لان ترك السنة جائز لا دراك  
 الجماعة فترك سنة السنة اولى وعن القاضي الزنجري لو خاف ان يغوته الركعتان يصلي السنة ويترك  
 الشاء والتعود وسنة القراءة ويقتصر على آية واحدة ليكون جمعا بينهما وكذا في سنة الظهر (شم)  
 شرع في سنة الفجر ثم علم ان الجماعة تفوته لا يقطعها ولا يقتصر على آية لكن يتم الفاخرة (ظمر)  
 شرع في السنة ثم ذكر انه ادها فقطعها فعليه القضاء (فمخ بمر) بخلافه (حل) صلى سنة العشاء  
 فتبين انها وقعت بعد الفجر فانه ينوب عن سنة الفجر ولو ادرك الامام في التشهد في الفجر يتابعه  
 ويترك سنة الفجر (عك) والقصر في ركعتي الفجر في القراءة افضل من التطويل (طح) في شرح  
 الاثار الا فضل ان يطال (شمح) ولو طول القراءة فيهما لا يجوز بخلاف الفرض (ش) مثله (جك)  
 والتطوع قبل الفجر ركعتان قائما ويخففهما (م) يقرأ فيهما قل يا ايها الكافرون والاخلاص وان  
 تطولهما فلا بأس وعن ابي حنيفة ربما قرأت فيهما جزئين من القرآن (عك) الكلام بعد الفرض  
 لا يمقط السنة لكن ينقص ثوابه (شمح) وكل عمل ينافي التحريمه ايضا قال رض وهو الاصح (شمح)  
 من الصلوات على مراتب فاقواها ركعتا الفجر ثم سنة المغرب ثم التطوع بعد الظهر لانه متفق عليه  
 وقبلة مختلف ثم التطوع بعد العشاء ثم التطوع قبل الظهر ثم التطوع قبل العصر ثم التطوع قبل  
 العشاء ثم الا فضل ان يكون كله في بيته الا التراويح (فمخ) واختلف في اكد السنن بعد سنة الفجر فقل  
 الاربع قبل الظهر والركعتان بعد والركعتان بعد المغرب كلها سواء والاصح ان الاربع قبل الظهر اكد

قلت وقد استقصيت الكلام فيهما في شرح مختصر القلوري (ص ٢١) أو ما ماسوى ركعتي الفجر من السنن  
إذا فاتت على الأفراد لا تقضى عندنا وعند المشافعي تقضى وإذا فاتت مع الفرض تقضى عند العراقيين  
كلاذان والاقامة وعند أهل خراسان لا تقضى بخلاف سنة الفجر لتأكد ما ولا يترك المسافر ركعتي  
الفجر وله ترك ما هوها (صح) ولا يؤد بهما قاعدا ولا راكبا واختلف فيما سواهما (حب) عن  
عن محمد أهل بلخ تركوا الاذان او سنة من السنن يقاتلون وان كان واحدا ضربته وحبسته وعن  
ابى يوسف راح لا يقاتلون على السنن وعنه انهم يقاتلون على الاذان وعن نصير في الروتر والقم  
والانف في الجنابة يؤدبون ويعبسون ويقاقلون في السواك والقم والانف في الرضوء وركعتي  
الفجر تأمرهم ولا تؤد بهم قال البقال واطلاق ما ذكرنا يقتضى خلافة (س) بترك الاربع قبل  
الظهر والركعتين بعده او ركعتي الفجر لا يلحقه الاماءة لانه تطوع الا اذا قال فعله النبي صلعم  
وانا لا افعله فيكفر (كص) صلى الفريضة وجاء الطعام فان ذهب حلاوة الطعام او بعضها يتناول  
ثم ياتي بالسنة وان خاف فوت الوقت ياتي بالسنة ثم يتناول الطعام (مت) مثله (شب) اذا  
لم يسع وقت الفجر الا للوتر والفجر والسنة والفجر فانه يوتر ويترك السنة عند ابى حنيفة  
وعند هما السنة اول من الوتر (بمح) شرع في سنة من السنن او المتراويع لا يلزمه المضي ولا قضاءها  
اذا انسد ولو شرع في سنة الفجر ثم ذكر انه اذاها يقطعها ولا شيء عليه (بم) كذلك (بو) اقام  
المؤذن ولم يصل الامام ركعتي الفجر يوديهما ولا يجب عليه اعادة الاقامة \* باب النوافل والصلوة  
المنذورة \* (نم) دخل مع الامام في الظهر متطوعا ثم ذكر انه لم يصل هذا الظهر يقطعها ويشرع  
معه في الظهر لان ما شرع فيه يصير مؤدى باداء الظهر فيكون قطعه لا كاله (شم) نوى انه  
يتطوع اربعا وشرع فيه فهو شارع في الركعتين عند ابى حنيفة وهو نلوسلم عند الركعتين فاسياله  
ان يتمها اربعا (فع) مثله (يت) اوجب على نفسه صلوة في وقت بعينه يتعين ولو فاتت يقضيها كالصوم  
(شم) اداء النفل بعد النذر افضل من ادائه بدون النذر (عك) اراد ان يصلي نوافل قبل  
بنذرهما ثم يصليها وتيل يصليها كما هي (شم) ظن ان في الوقت سعة فشرع في التطوع ثم علم انه  
لواتها يفوت الغرض عن الوقت لا يقطعها كالوشرع في النفل ثم خرج الخطيب للخطبة (فع ظم)

قال الله على ان صلى يوما فعليه ركعتان ( شمس ) ولو قال ان قدم فلان فله على صلوات شهر فقد  
فعليه صلوات شهر كالمفروضات مع الترددون المعنى لكنه يصلى الوتر والمغرب اربعاً ( بقى ) انه ليس  
بحل كور ويجوز ان يقال يلزمه ستون ركعة لكل يوم ركعتان ويجوز ان يقال مائة وثلاثون ركعة لكل يوم  
ست ركعات ويجوز ان يقال خمس مثل المفروضات لكنه يتم المغرب اربعاً ( صمت ) وهو الاولى ( حمر )  
ان منى الغرائض لاشيخ عليه وان عنى مثلها يلزمه ويتم المغرب اربعاً ( شمس بفتح فعمد ) نذر ان يصلى  
اربعا بتسليمة يصلى فى التشهد ويستفتح اذا قام الى الثالثة ( شمس فص عكث فع ) ولو قام المتطوع  
الى الثالثة ثم ذكر انه لم يقعد يعود وان كان سنة الظهر وعن على البزدوي انه لا يعود ( فجع ) فى غريب  
الرواية انه قام الى الثالثة فى النفل ساهيا يمضى فيها عند ابي حنيفة وعند محمد رحمهما الله يجلس  
ويصعد للسجود ولو ترك القعدة الاولى تفسد قياسا لا استحسانا ( شمس ) مثله وان لم ينو اربعاً وقام الى  
الشفع الثانى يعود فى الاحوال كلها وتفسد ان لم يعد ( شمس ) يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم  
ويستفتح فى ذوات الاربع من النوافل دون السنن ( فع ) الاصح ان لا ياتي بهما لانها صلوة واحدة  
( فلك ) مثله ( ظم ) لا ياتي بالصلوة فى القعدة الاولى من الاربع قبل الظهر ولا فى غيرها وقد مر  
جنسه ( شمس ) صلوة تحية المسجد ثابتة عند ذوقيل يجلس ثم يقوم ليكون اروح والاصح ان يصليها  
كما دخل قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا دخل احدكم فى المسجد فليصل ركعتين قبل ان يجلس  
( بقى ) ولا يجوز بعد طلوع الفجر ( حمر ) مثله فى شرح السنة من دخل المسجد عند الشافعي لا يجلس  
حتى يصلي ركعتين تحية المسجد وذهب قوم الى انه يجلس ولا يصلي وهذا قول ابن سيرين وعطاء  
والنخعي وقتادة وبه مالك والثوري واصحاب الراى وفى مناقب ابي حنيفة ان ابا حنيفة رح كان يصلي  
ركعتين تحية المسجد بعد طلوع الفجر وقال محمد بن الحسن بن ابي حنيفة ( صحيح ) ودخول المسجد  
بنية الفرض او الاقتراب من تحية المسجد وانما يؤمر بتحية المسجد اذا دخله لغير الصلوة ( خج )  
نوت اربعاً فرضاً او نفلاً ثم حاضرت لا قضاء عليها ( شمس ) عليها قضاء النفل وفى صوم النفل روايتان  
( شمس ) شرعت فى صوم النفل ثم افسدت فحاضرت فعليها القضاء وان حاضرت قبل الافساد ففيه روايتان  
ولو شرعت فى الصلوة ثم افسدت فحاضرت قضتها ولو حاضرت ثم افسدت تدخل فيها شبهة القولين ( حمر )

فمن الصلوة قائما ثم موشا ان كان يوحى برؤيه لم يجز ان يقضيها قاعدا بخلاف قضاء المكتوبة فانه يجوز قاعدا  
في الحالين (صح) ولو قال الله على سجدة تلاوة تلزمه ولو قال سجدة قال ابو حنيفة ربح لا تلزمه خلافا  
لابي يوسف صدر القضاة في شرحه للجامع الصغير في مسئلة ويكرهه عد الاي وما روي من الاحاديث  
ان من قرأ في الصلوة الاخلاص كن امرة ونحوه فلم يصحها الثقات اما صلوة التسبيح فقد اوردوا الثقات  
وهي صلوة مباركة وفيها ثواب عظيم ومناقع كثيرة ورواها العباس وابنه عبد الله وابن ابي جعفر  
وعبد الله بن عمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ورواها ابو عيسى في جامعه وعبد الله ابن ابي حفص  
الكبير في جامعه وحميد بن زنجويه في الترغيب بروايتين والمختار منهما ان يكبر ويقرأ سبحانك اللهم  
الح ثم يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر خمس عشر مرات ثم يقرأ الفاتحة وسورة مثل  
سورة الضحى ثم يقول سبحان الله الح عشر مرات ثم يكبر ويركع ويسبح ثلث مرات ثم يقول سبحان الله الح  
عشر مرات ثم يرفع رأسه ويقول سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد ثم يقول سبحان الله الح عشر مرات ثم يكبر  
ويسجد ويسبح ثلاثا ثم يقول سبحان الله الح عشر مرات ثم يرفع رأسه ويكبر ثم يقول سبحان الله الح عشر  
مرات ثم يكبر ويسجد ثانيا ويسبح ثلاثا ثم يقول سبحان الله الح عشر مرات ثم يقوم ويفعل في الثانية مثل ما فعل  
في الاولى ويصلي اربع ركعات بتسليمة واحدة ويقعد تين هكذا يقول في كل ركعة خمسا وسبعين  
مرة ولا يعد بالا صابع فانه يقدر ان يحفظ بالقلب وان احتاج يعد بجزء الاصابع حتى لا يصير عملا كثيرا  
ولم يذكر (صح) وقتها وذاكر حميد بن زنجويه فقال في اول هذا الحديث اربع ركعات تصليهن من  
ليل او نهار وذاكر في آخر هذا الحديث الاغفر الله لك ذنوبك قد يمها وحدها وخطاها  
مرها وعلائيةها وخرجت من ذنوبك كيوم ولدتك امك فان استطعت ان تفعل ذلك كل يوم مرة  
والا فكل جمعة والا فكل شهر والا فكل سنة مرة قال رض وفي شرح السنة زاد والافى كل مدارك من  
الدنيا مرة واحدة (صح) تنفل بثلاث او خمسين او سبع قضا ركعتين خلافا للشافعي (شرح) المتنفل  
في المغرب يتمها اربع فان قعد الامام عند الثالثة وقام الى الرابعة وتابعه المتنفل ففعل تفسد  
وتبيل لا تفسد (جبت) وكل اتفسد قبل القعود \* باب في التراويح والوتر \* (ظمر) صلى العشاء وحده  
فله ان يصلي التراويح مع الامام ولو تركوا الجماعة في الفرض ليس لهم ان يصلوا التراويح جماعة



لانها تبع للجماعة ولو لم يصل التراويح مع الامام فله ان يصلي الوتر معه (علك) اذا لم يصل المفروض  
 معه لا يتبعه في التراويح ولا في الموتر (يصح) اذا صلى معه بعض التراويح يصلي الموتر معه وكذا اذا  
 لم يدرك شيئا منه وكذا اذا صلى التراويح مع غيره له ان يصلي الموتر معه وهو الذي يصح كذا ذكره (ث  
 شمر) قسدت التروية نقضاها يكون تروية (صح) دخل المسجد والامام في التراويح فقال  
 اصحابنا يصلي العشاء اولاً ثم يتابعه في التراويح ومن الزعفراني ادرك الامام في بعض التراويح  
 يصلي معه الوتر ويصلي بقية التراويح بعد (بو) قرأ في قيام الليل آية تعدل ثلثا قصار فهو مصنون  
 (عن) ولو نام المقتدي في القعود فتنبه وقد سلم الامام فانه يتم التشهد ثم يسلم وان لم يدرك ما كان بقي  
 من التشهد يسلم ويتابع امامه في التروية الاخرى (يسح) امام يصلي التراويح على سطح المسجد  
 فقد اختلف في كراهيته والاولى ان لا يصلي فيه عند العذر فكيف في غيره (ط) صلاها في شدة الحر  
 على سطح المسجد يكره (بو) اقتدى به على ظن انه من التراويح فاذا هو وتر يترجمه معه ويضم اليها  
 ركعة رابعة ولو افسد ما لا شيء عليه \* باب في السهو والشك في الصلوة \* (شمر) كبر المسبوق جهرا  
 وهو مع امامه تكبير التشريق ينبغي ان يلزمه السهو ولو تعدد لم تفسد صلواته (سي) مثله (فع)  
 غلب على ظنه انها الرابعة فاتمها وقعد وضم اليها اخرى وقعد احتياطا فهو مسي لان الغالب كالمقيمين  
 ولو نام في صلواته فزاد ركوعا ومجود الا يلزمه السهو (يسح) النائم فيما يوجب السهو كاليقظان (ظمر)  
 شك المقتدي في صلوة الامام وهو في القعدة الاخيرة انه صلى ثلثا ام اربعاً يمضي في صلواته مع  
 الامام ويعيد (ظمر) وغيره المنفرد يعتاد الجهر في صلوة الجهر فخافت في بعضها ناسيا ثم جهرا وجهرا  
 ثم خافت لا يلزمه السهو ولو عاد المقتدي قبل سلامه الى سجود السهو مع امامه بعد ما سلم هو وقع موقعه  
 لانه مجتهد فيه (علك) شك الامام انها الثالثة او الرابعة ينتظر قيام القوم او يعود هم وبني عليه  
 جازلانه طالب امارة بخلاف ما اذا دخل في صلواته رجلا معافا فرغها شك احد هما انه مسبوق  
 ام لا فاحتمل في فعل صاحبه تفسد وكذا اذا شك في قد رما سبق فاعتبر فعل صاحبه تفسد (ظمر)  
 فرغ من الفاتحة وتفكر ما كتباى سورة يقرأ مقدار ركن يلزمه السهو ولو ترك الامام الجهر في  
 التراويح او الوتر يلزمه السهو ولو قرأ الفاتحة في خلال القنوت او سلم ما هي الا سهو عليه (صح)

قيل اذا ترك كل الفاتحة يلزمه السهو وقيل بل اذا ترك آية منها يلزمه السهو والمذهب انه لا يجب  
 اذا قرأ أكثرها ومن القاسم بن محمد الخوميني اذا ترك التسمية في اول كل ركعة يلزمه السهو (جس)  
 ولا يتعلق السهو بترك الاستفتاح والتعوذ والتسمية وتكبيرات الصلوة وقوله مع الله لمن حمد  
 وبنالك الحمد وكل ذكر ليس بمقصود وهو ما يجعل علامة لغيره فبتركه لا يلزم السهو وما هو  
 مقصود كالقراءة وهو ان لا يجعل علامة لغيره فبتركه يلزمه السهو (مسح) ولو ترك تكبيرة او تكبيرتين  
 من صلوة العيد فعن ابي حنيفة رح انه يلزمه السهو (بزدوي) ولو ترك تكبيرة الركوع من  
 صلوة العيد يلزمه السهو دون غيرها قلت والظاهر انه اراد بها تكبيرة الركوع الثاني لانها تقوى  
 بتكبيرات العيد لكونها تبعاً لها (مسح) ترك سجدة التلاوة عن موضعها يلزمه السهو في الغنية مثله  
 (جس) بدأ بالسلام من اليسار فلا سهو عليه ويثنى باليمين ولا يعيد وعن ابي يوسف اعاد في الاخرة  
 ما قرأ في الاولى يسجد للسهو قال (مسح) وهذا نص على انه لا يجوز ان يقرأ في الثانية ما قرأ في الاولى  
 (مسح) في غريب الرواية عن ابي يوسف يجب السهو وهذا في الفرائض اما في الفضائل فلا سهو عليه  
 صندى للآثار الواردة فيها (شع شع شمر) لما جلس المتنفل يوم الجمعة صعد الامام المتبرع عليه سهو  
 يسجد ها قال (فتح مسح) يصلى العصر وعليه سهو واصفرت الشمس لا يسجد للسهو (كص) قرأ  
 القرآن في ركوعه او سجدة او قعوده فعليه السهو فكل في القومة بعد الركوع (شعب شخص) نهى  
 السورة وركع ثم رفع رأسه وقرأ السورة انتقض ركوعه (كص) حتى لو لم يعد الركوع تفسد صلوته  
 (سج) قيل على قياس قول زفر تفسد وعند اصحابنا لا تفسد (صديق) دخل المسبوق في صلوة امامه  
 بعد ما سجد سجدة واحدة المسهو فتابعه في الاخرى لا يقضى الاولى اصلاً (حك) قيد الخامسة  
 بالسجدة ثم رفع رأسه رافضاً قبل الحد ث لا يرتفع (شعب) العاجز عن السجود والمومي والذي يهيم  
 على دابته اذا سهوا يسجد ون للسهو (مسح) سلم المسبوق مع الامام فعليه السهو في التسليمة الثانية  
 لاني الاولى كذا ذكره ابن جماعة في النوادر عن محمد ولو ترك سجدة من ركعة وسجد في الثانية ثلثا  
 لا ينوب الزائلة عن الفاتحة الا بالنية لانها دين ولو همى عن سجدة في الاولى وقام الى الثالثة قبل  
 التشهد ثم ذكر السجدة الفاتحة فمجد ها لا يقعد بعد ها لان السجدة التحققت بالاولى فلم يكن القعد

في محلها بخلاف ما انتهى عنها في الثانية ايضاً فإنه يسجد بعد رُغص القيام الى الثالثة سجدتين ويقعد لانه  
ما بعد السجدة الثانية او ان القعدة (فجهر) تطوع بركعتين وسهى ثم بنى عليه ركعتين يسجد للسهو  
ولو بنى على الفروض تطوعاً وقد سهى في الفرض لا يسجد (فك) سهى عن التسمية قبل القاعة يلزمه  
السهو (عك) اوجب السهو بترك التسمية بين القاعة والصورة \* باسب في سجدة التلاوة والشكر \*  
(شمر صي فع) يستحب تقدم التالي في آية السجدة على السامعين (شمر) يتقدم التالي ويصطف  
السامعين خلفه (شص) مثله ولا يرفع السامعون رؤسهم قبله فان فعلوا جزأهم ولو تبين فساد  
سجده بسبب لم تفصل عليهم (عس) يسجد التالي ويسجدون معه حيث كانوا وايسر كانوا ولا يؤمرون  
بتسوية الصف خلفه لان تقدم التالي في الفعل نوع متتابعة امر وابهادون ماسواها (شمر)  
ويستحب ان يقوم للسجدة ثم يخوضه الى السجود وان كانت كثيرة واراد ان يسجدها مترادفة (فع) قرأ  
اقراً باسم ربك فلما قال واسجد سكت ولم يقل واقترب يلزمه السجدة (ظم) وقاضى حكيم ولونواها  
في الركوع عقيب التلاوة ولم ينوها ان يقتدي لا ينوب عنه (فع) مثله ويسجد اذ سلم امامه ويعيد  
القعدة ولو تركها فسد صلوته (شمر) تلا آية السجدة ويريد ان يكررها للتعليم في المجلس فالأولى  
ان يبادر فيسجد ثم يكررها ولو اخر سجدة عند او ناسياً يسجد ها حين تذكر في اي حال كان  
ولو تلا آية السجدة في الشفع الاول من النفل او سنة الظهر وسجد ها ثم تلاها في الشفع الثاني  
يسجد وفي الفرض اختلاف بين ابي يوسف ومحمد وح وبكره ان يقرأ الاسام آية السجدة في صلوة  
المخافتة الا اذا ركع بها (عك) مثله (شمر فع يث فك ظم خو) ولا يجب على المحتضر الايضاء  
بسجدة التلاوة (فع) قيل يجب سلم في صلوة الفجر بعد ما قعد قد والتشهد ثم تذكر ان عليه سجدة  
التلاوة وطلعت عليه الشمس في تلك الحال فسدت صلوته عند البهينة (ظم عك) لا يجب نية التعيين  
في السجدة (عك) السجود اولى من الركوع بها في صلوة الجهر دون المخافتة (عص ظم)  
قاس بعد المنبر او من جلس للدرس فتلا آية السجدة ثم قص للناس حتى اتمه او قرأ عليه سبقتين  
او ثلاثين قص للناس حتى اتمه او قرأ عليهم ثم اعاد تلك الآية فعليه سجدة واحدة (بو) تلاها في مجلس  
العلم مرتين يسجد مرة لان المجلس واحد وان طال (صح) قرأ آيتين بعد هاتم ركع بها بجزية وفي

الثالث لا يجزيه في وسط السورة وفي آخرها يجزيه (ش) تلاها وتحول عن موضعه فاعادها فعن محمد  
 ربح انه اذا تحول عنه مثل عرض المسجد او طوله فعليه اخرى والا فلا فاما على ظاهر المذهب فعليه  
 اخرى قرب من ذلك المكان او بعد (عن) ولو تلاها في الصلوة فسدت صلوته فعليه ان يسجد لا ثلثها  
 لما فسدت بقى مجرد تلاوة فلم تكن صلوتية ولو اداها فيها ثم فسدت لا يعيد السجدة لصحتها لان  
 ما لمفسد لا يفسد جميع اجزاء الصلوة وانما يفسد الجزء المقارن فيمتنع البناء عليه (صح) صلى  
 الظهر خمساً ثم ذكر بعد سجدة تلاوة يسجد هائم يضم اليها السادسة ويجب ان لا يسجد في قول  
 ابي يوسف لانه خرج من الصلوة التي تلاها فيها عنده (شبه) المرأة تصلح اما للرجل في  
 سجدة التلاوة دون صلوة الجنازة ولو صلياً على الدابة نقرأ احدهما آية السجدة في الصلوة مرة والاخر  
 في صلوته مرتين وسمع كلاهما من صاحبه فعلى من تلاها مرتين سجدة واحدة خارج الصلوة وعلى  
 صاحبه سجدة ثان (صح) وعن البيهقي لا ارى سجدة الشكر شيئاً مستنونه وعنه انه كرهها قال محمد  
 فكنا لا نكرهها ونستحبها وسجد الشكر اذا اتى الامام امر يسره فازاد الشكر فعليه ان يكبر ويغفر  
 صاحب المستقبل القبلة فيحمد الله ويشكره ويسبح ثم يكبر فيرفع رأسه وقال الشافعي احب سجود  
 الشكر اذا انعم الله نعمة ظاهرة او دفع عنه نقمة متوقعة اما اذا سجد سجدة منفردة فليس بقربة  
 ويباح فاما السجدة التي تقع عقيب الصلوة فيكره لان الجهال اذا رأوها اعتقدوها سنة او واجبة  
 وكل مباح يؤدى الى هذا فهو مكروه كتعيين السورة للصلوة وتعيين القراءة لوقت ونحوه (ممنح) يكره  
 ان يسجد شكر بعد الصلوة في الوقت الذي يكره فيه النفل ولا يكره في غيره \* باب صلوة المسافر  
والصلوة في السفينة وعلى الدابة \* (شم) سفينة وقعت على الارض مكنت لا يصلى فيها الا قائماً  
 (بمرفق) مسافر دخل مهنراً وتزوج لا يصير مقيماً بنفس الزوج (فصح) صار مقيماً الحديث عمر  
 رض ولقوله عليه السلام من تزوج في بركة فهو منها والمسافر تصير مقيمة بنفس الزوج عند هم  
 (عن ظم) مسافر ومقيم اشتريا عبد يصلى العبد صلوة مقيم (عصح) الاصح انه يصلي صلوة مقيم  
 في اصح الجواب في (شبه) نية السفر والاقامة الى الزوج اذا استوفت مهرها والا فاليها لان لها  
 ان تحبس نفقها وان سلمت نفسها عند ابي حنيفة قلت وهذا الى المهر المعجل دون المؤجل قال وكذا

لجندى اذا خرج مع الامام فالنية الى الامام ان ارتزق منه والا فلا وكذا النية الى رب الدين  
اذا خرج بماله يونه اذا كان مفلسا والا فلا وكذا النية الى الشخص اذا شخص غيره ظاهرا لانه غالب عليه  
وله الاختيار وكذا النية الى الاعمى دون قائده اذا قاده باجر والا فلا ثم اذا علم التابع فيها بنية المتبرع  
صار مقيما والا ففيه اختلاف والاصح انه لا يصير مقيما حتى يعلم وفي النوادر كوفى باع داره وخرج  
مع عياله يريد ان يتوطن بمكة فلما انتهى الى الثعلبية رجع الى خواصه ان ليتوطن بها ومرا بالوقوف يتم  
لان الوطن الاصلى لا ينقضه الا وطن اصى وهو لم يتوطن بعد (صح) الرأى ان كان مطلوبا له  
ان يصلى وهو سائر (كص) وان سير الدابة لا يجزيه اصلا كرخى يجزيه للمطلوب ان كان يرتكض  
(صح) ولا يجزي للطالب اصلا (شبه) اذا لم يجد في المطر مكانا ينزل يقف بدابة نحو القبلة ان  
امكنه والا فيستدبرها ويصلى بالايما (صح) مثله وكذا اذا تعدى عليه النزول للخوف وكذا فى المحمل  
يدور الى القبلة ان قد روهذا كاله اذا كانت الدابة تسير بنفسها اما اذا سيرها راكبها لا يجزيه الغرض  
ولا التطوع عليها (كص) واذا لم تسر الا بتسييره يؤخر الصلاة الى الوقت الثانى كفى حالة المسابقة  
والسباحة (شخ) اقتدى بمقيم بمسافر وترك القعدة مع امامه فسدت صلاته فالتفتان فرض فى  
حقه (شق) والعامري وغيرهما من المشرحين انها لا تفسد وهى نفل فى حق المقتدى (حك)  
ولو اقتدى بمسافر بمقيم وترك القعدة الاولى فالاصح انه لا تفسد صلاة المسافر (جف) وليس على  
المسافر ان يصلى السنن وقيل اذا كان نازلا فانه يصلى وقيل يصلى ركعتى الفجر خاصة وقيل ركعتى  
المغرب ايضا حاويا سا فر الرستاقى يقصر اذا جا وزبيوت القرية وحيطانها وان لم يكن فيه قرية فالبيوت  
(جف) نوى اقامة خمسة عشر يوما فقل يعتبر عزمه على البتات وقيل اذا غلب على ظنه انه يمضى  
على عزمه ولا يرجع عنه كفى (سج) رجل ام قوما فى بلدة وسلم على رأس الركعتين وذهب واتم القوم  
صلواتهم ولم يعلموا انه كان مسافرا فصح صلواتهم ام كان مقيما ففسدت فسدت صلواتهم لان الظاهر انه  
كان مقيما سلم على ركعتين سهوا وان كان خارج المصر لا تفسد ويجوز الاخذ بالظاهر فى مثله كمقيم مسافر  
ام احد عما صاحبه وصليا اربعاً وهى الامام عن القعدة الاولى وسجد للسهر ثم شكاهما الامام فان كان  
هو المسافر فسدت صلواتهما والا فلا فانه لا تفسد صلواتهما لان الظاهر ان الامام هو المقيم



(بو) مسافر صلى ركعتين بغير قراءة ثم نوى الإقامة قبل السلام وصلى ركعتين فقرأ فيهما صلياً ثم  
وعند محمد والشافعي لا يصح لأن القراءة في الأربع فرض عند الشافعي وعند محمد لما لم يقرأ في الركعة  
الأولى فسدت كالفجر فلا ينقلب صحيحاً بعده ولو ترك الركعة الأولى ثم نوى الإقامة يجوز لا نهامة في  
الفرائض \* باب في صلاة الجمعة \* (يت) مصلى الجمعة في الرستاق لا ينوى الفرض بل ينوى  
صلاة الإمام ويصلي الظهر وإيهما قدم جاز في الرستاق الذي لا يجب الجمعة فيه بالاتفاق قلت وفيه  
إشارة إلى أنه يؤخر الظهر إذا اختلف فيها قال (يت) ويلزمه حضور الجمعة في القرى ويعمل بقول علي  
رضي الله عنه وما يسبق إلى القلوب آثاره وإن كان عندك اعتذاره فليس كل سامع نكراً تطيق أن تسمعه  
فدرا ولو علم وهو في داره أن الإمام قد خرج للخطبة فإن قربه داره بحيث يسمع الخطبة لا يصلي  
السنة وإن بعدت تخير إن شاء صلى السنة فيها ثم حضروا إن شاء تركها وحضر (شه) كان المؤذن واحداً  
للجمعة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ثم كثروا في عهد عثمان تغمد الله (ظم) شرع في سنة الظهر  
ثم شرع الإمام في الخطبة يمضى وإن كان في النفل يقطع قبل السجدة وبعد الركعتين (فتح)  
صبي خطب يوم الجمعة وهو يعقل فالمختار عندي أنه يجوز (ط) صبي خطب يوم الجمعة وله منشور  
الوالى وصلى بالناس بالغ جاز (فتح مت) لا يجوز ولا يجوز صلواتهم وإن قد موأ بالغاصح فاما الخطيب  
فيشترط فيه أن يصلح للإمامة في الجمعة (صح) ولما ابتلى أهل مرو بأقامة الجمعةين بهما مع اختلاف  
العلماء في جوازهما نفى قول أبي يوسف والشافعي ومن تابعهما هما باطالتان إن وقعتا معاً ولا فجمعة  
المسبوقين باطلة أمرايتهم بأداء الأربع بعد الجمعة حتماً احتياطاً ثم اختلفوا في نيتها فقل ينوى السنة  
وقيل ينوي ظهر يومه وقيل ينوي آخر ظهره عليه وهو الأحسن لأنه إن لم يجز الجمعة فعليه الظهر وإن جازت  
أجزته الأربع عن ظهر فائدت عليه قلت والاحوط أن يقول نويت آخر ظهر أدركت وقته ولم أصله بعده لأن  
ظهر يومه إنما يجب عليه بآخر الوقت في ظاهر المذهب (صح) واختيارى أن يصلى الظهر بهذه النية  
ثم يصلى أربعاً بنية السنة ثم اختلفوا في القراءة فقل يقرأ بالفاتحة والسورة في الأربع وقيل في الأوليين  
كالظهر وهو اختياري وعلى هذا الخلاف فيمن يقضى الصلوات احتياطاً والمختار عندي أن يحكم رأيه  
فيها واختلفوا أنه هل يجب مراعات الترتيب في الأربع بعد الجمعة بمرو والعصر حسب اختلافهم

في النية واختلفوا في سبق الجمعة بماذا يعتبر اذا اجتمع في مصر واحد فقيل بالشروع وقيل بالفراغ وقيل بهما والاول اصح واختلف في الممرض هل يجب عليه الجمعة فقيل هو كالمريض والاصح انه اذا بقى المريض ضائعا بخروجه فهو عند رولو وجد المريض ما يركبه فمختلف كالا عمى اذا وجد قائدا وقيل لا يجب عليه اتفاقا كما قعد وقيل هو كلقاد وعلى المشى فيجب في قولهم وهو الصحيح لان المركوب مملوك له وهو رعة المشى والعد والى الجمعة لا يجب عند ناو عامة الفقهاء واختلف في استحبابه والاصح ان يمشى على السكينة والوقار والمستحب المشى اليها لانه عليه السلام ما ركب في جمعة وفي الرجوع اختلاف والاصح ان يكون مسيا بترك الجلسة بين الخطبتين (عن) اهل مصر لم يصلوا الجمعة لما نزع يكره لهم اداء الظهر بجماعة واليه اشار محمد في خزائن الفقه الخطب ثمانية بيد ا في ثلث منها بالتحميد وهي خطبة الجمعة والاستسقاء والنكاح وفي الخمس بالتكبير وهي خطبة العيد بين والخطب الثلاث بالموسم لكنه بيد ا بالخطبة بمكة وبعرفات بالتكبير ثم بالتلبية ثم بالتحميد (شم) نزل الخطيب وسبقه الحدث ولم يستخلف احد ا فللقوم ان يستخلفوا (صح) قال ابن سماعه سمعت محمد يقول لو ان اهل مصر مات واليههم فولوا رجلا يصلى بهم جازا لا ترى ان رجلا لوقهرهم ظلما ثم صلى بهم الجمعة اجزت ذلك (طح) يجوز الجمعة خلف الخارج والمتغلب وقال ابو بكر الرازي لو كان السلطان فاسقا فلهم ان يجتمعوا على رجل يصلى بهم الجمعة ويصير كان الامام اذن لهم فيه لتعذر استيناده (صح) قال ابو يوسف في الجوامع ينبغي للامام اذا صعد المنبر ان يتعوذ بالله في نفسه قبل الخطبة (شب) يرتفع الظهر باداء بعض الجمعة بان يتكلم فيها عند ابي حنيفة رحمه الله وعند همالا يرتفع ما لم يودها كلها هكذا روى الحسن وفي ظاهر الرواية ادراك بعض الجمعة كاف لا ارتفاع الظهر عند هما \* باب العيد بين وتكبير التشريق \* (فعمر نجم) تقدم صلاة العيد على صلاة الجنازة اذا اجتمعا (بيح) وتقدم صلاة الجنازة على الخطبة (ش) شرع في العيد ثم افسده قضى ركعتين عند هما وعند ابي حنيفة رح لا قضاء عليه ابو حفص الكبير بقضى ركعتين لا يكبر فيهما (عك) التسبيح بين تكبيرات العيد اولى (جفت) عن الحسن يفصل بين كل تكبيرتين بقدر ثلث تعبيحات ولا يقول شيئا (صح) ولا يصلى العيد اهل القرى والبوادي وقال الشافعي يصليها

الرجل والمرأة منفردا في اى موضع كان (شمر ففع) اقامة صلوة العيد في الرسا تيق تكراهه كراهة تحريم  
(علك) قبيح وكان اذا سمع ذلك يغضب غضبا شديدا (جث) والتوارث في الخطبة افتتاحها بالتكبير  
ويكبر قبل ان ينزل من المنبر اربع عشر تكبيرة (جث) وعن مالك تهنية الناس في الفطر الاضحى  
قبل الله منا ومنكم من فعل الاعاجم وكراهه وهكذا ارواه عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الانواع  
التحية بالسلام حسن وتلاقيهم بالداء بلعة وكذا عن الحسن انه محدث وعنه انه كان يقال له فيقول  
قبل الله منا ومنكم وكذا عن ابي امامة واثلة وكذا عن الليث لا بأس به وكذا عن عمر الصغير تقبل الله  
منا ومنكم فلا ينكر (شك) يستحب يوم الفطر للرجل اثنا عشر شيئا الا غتسال والسواك ولبس احسن  
ثيابه والتختم والتطيب والتكبير وهو سرعة الانتباه والابتكار وهو المسارعة الى المصلى والافطار  
بالحلوقبل الصلوة ولولم ياكل قبل الصلوة لا ياثم وان لم ياكل بعدها الى العشاء ربما يعاتب عليه واداء  
صدقة الفطر قبل الصلوة وصلوة الغداة في مسجد حيه والخروج الى المصلى ماشيا والرجوع في طريق  
آخر والاضحى كالفطر فيها الا انه يترك الاكل حتى يصلى العيد وهو مئة وكانت الصحابة رض يصنعون  
صبيا منهم عن الاكل واطفالهم عن الرضاع الى ان يصلوا وقيل هذا في حق من يضحى لياكل من اضحيته  
اولا واما في حق غيره فلا (صت) المتطوع اقتدى بالمفترض في ايام التشريق يكبر معه تبعا (شمر)  
توجه الرستاقى الى المصلى ليلا من فرسخ ونحوه يبدا بالتكبير اذا طلع الفجر وتوجه الى الجبانة قال  
رض الصواب ان المسبوق يكبر اذا فرغ عند الكل فقد اطلق الكرخى انه يكبر بعد القضاء (جث)  
ولا يكبر المسبوق حتى يفرغ وقال ابن ابي ليلى يتابعه (شك) مثله وقال ابن ابي ليلى يكبر تبعا لامامه  
ثم يكبر بعد القضاء مقصود او قال الحسن يكبر تبعا لامامه ولا يكبر بعد القضاء (كص صبق) ويستمع القوم  
لخطبة العيد وينصتون لانه يخاطبهم ولكن لا يكره الكلام كما يكره في خطبة الجمعة وتعجيل صلوة العيد  
واجب وما خص عيد ادون عيد \* باب قضاء الفرائض \* (شمر) يعيد صلواته المؤدات احتياطا  
لا احتمال فسادها فالاولى ان لا يفعل ولو فعل لا ياثم لكن لا يصليها في الاوقات المكروهة (مسي ففع) يكره  
ذلك لانه امر لا دليل عليه (مسي شمر) صلى مناسف المغرب ركعتين شهرا ثم علم انه لا يجوز سقط الترتيب  
(مسي) امرأة تركت الظهر فحاضت في العصر ثم طهرت سقط الترتيب وعنه لا يسقط الترتيب وكذا

لا يسقط لو فاتتها ثلث أو أربع قبل الحيض (ظمر) مثله (ممت) وهذا على قيام من رواية عن محمد وعلى قيام من قول أبي حنيفة وأبي يوسف ورواية عن محمد أنه يصح الوقتية قبل قضاءها (صح) وهذا بناء على أن الاعتبار في الكثرة بالمدة عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد بالصلوات ذكرها (صح) فحين نسي فائتة ثم ذكرها بعد شهر قال رضي لكن بينه وبين الحائض فرق واضح فلا يمكن بناء مسألة الحائض عليه فيجب عليها الترتيب (فع كص) مثله (شمر) وكذا من اغشى عليه أكثر من يوم وليلة (كص) وكذا الوسخ ثم جن من ساعته ثم افاق بعد مكة يكمل مسح الملك (بط) بخلاف الاغماء ولو قضى فوائت ولم ينو أنها الأولى أو الأخرى لجهله بذلك ثم علم فعله إعادة ما قضى بدون هذه النية (ظمر) الأصح أن ينوي الظهر والعصر وغيرهما وليس عليه أن ينوي أنها هي الأولى ولو فاتته صلوة ونسيها أيا مائتم ذكرها لا يجب الترتيب (صح) وبه نص أبو يوسف وفي رواية ابن سماعة عن محمد يجب الترتيب لأن عندهما دخلت ساعات بين الفائتة والوقتية في التكرار فسقط الترتيب وعند محمد الاعتبار بالصلوات وليس خمس فوائت فلا يسقط الترتيب (شمر) صلى المغرب أربعاً ولم يقعد عند الثالثة وهو يظن أنه يجزيه ثم علم بعد أربع صلوات فسادها فالجاهل كالناسي فلا يجب عليه قضاء ما صلاها (فع) التثفل أولى من قضاء الصلوات التي فسدت في قول وهو يرى جوازها وكان إذا لم يطب قلبه بالصلوات التي صلاها في شبابه فالتثفل أولى أبو نصر الدبوسي لا يستحب قضاءها قال رضي إعادة أحسن إذا كان فيه اختلاف من المجتهد بين (خو) إذا لم يتم ركوعه ولا سجوده يوماً مرة بالاعادة في الوقت لا بعك (يت) القضاء أولى في الحالين (ط) مسجد على الصورة وكان فوق رأسه بعدائه وإمامه في الحائط أو الستور يصح يكره ولكن ينبغي أن يقال بالاعادة لأعلى وجه الكراهة وكذلك الحكم في كل صلوة أدبت مع الكراهة (شخ) صلى خلف إمام يلحن في القراءة ينبغي أن يعيد (ط) يكره للإنسان أن يقضى صلوة عمره ثانياً قال رضي هذا معمول على ما إذا لم يكن فيها شبهة الخلاف في الجواز ولم يكن مؤداة على وجه الكراهة (كسج) من يقضى الصلوات احتياطاً لشبهة الاختلافات يصلى المغرب والوتر أربعاً بثلاث قعدات (بسخ) (فعم) مثله علاء الخياطى (ظمت) يصليهما اثلاثاً (فسخ) صبي بلغ وقت الفجر لم يصل الفجر وصلى الظهر مع تذكره يجوز ولا يجب الترتيب بهذا المقدار (بمر) شرع في المكتوبة وغفل عنها حتى ضاق عنها وقت الفرض الآخر بحيث لا يسع إلا

الوقتية فلا رواية فيه عن المتقدمين والمتأخرين فان قيل يمضي فيها فله وجه وان قيل يقطعها فله وجه  
(حك) وضمه في العشاء والفجر ثم قال اختلف فيه شفعوي ترك صلوات سنة ثم صار حنفيا يقضيها على مذهب  
البيحنيفة رح (خج) على اي مذهب قضاها جاز (صح) عليه ظهر يومين فنوى احد هما لا بعينه قيل يجوز  
لا اتحاد الجنس والمذهب انه لا يجزبه لان اختلاف الاوقات يجعلها كالفرائض المختلفة (حك) يصلي  
المغرب مع الامام وذكر ان عليه العصريتم اربعا (خو) يقطعها لادائه الى تاخير المغرب وانه مكروه  
وفي صلاة التقى ذكر في الوتر ان عليه المغرب تفسد عند البيحنيفة خلافا لهما (شبر) مثله (صح) عليه  
فرائض اربع والوقت لا يسعها والوقتية ويسع بعضها وللوقتية فالاصح انه يجوز الوقتية (فصح) لا يجوز  
حتى يقضى ما يسع فيها معها (صح) صلى الوقتية لضيق الوقت حتى سقط الترتيب ثم خرج الوقت لا يعود  
على الاصح كما اذا سقط بكثرة الفرائض \* باب الحدث في الصلوة والاستخلاف فيها \* (فصح) سبقه الحدث  
في صلوة الجنازة ينبغي ان يبني وفي الاستخلاف خلاف فضلي رغب في صلواته فذهب ليتوضأ وغسل  
ثوبه عن دم اصابه منه او به صار دم ثوبه اكثر من قدر الدرعهم بنى ولو غسله من نجاسة اخرى استأنف  
ولو سعل على حوض ماء ثم جاوز منه الى حوض آخر يبني (حك) عطس فسبقه حدث يبني (فصح) سقط  
منها لكرسف مبلولا بغير فعلها بنت في قولهم وان سقط من تحريكها بنت في قول ابي يوسف خلافا لهما  
(جب حم) احدث الامام فقدم من جانب الصف او من آخر الصف لا بأس به (حك) الباني  
اخذ نعله ليتوضأ او شيئا اخر فسد ت (س) احدث في ركوعه فاستوى قائما وفي سجوده فاستوى  
جالسا فسد ت لانه ادى جزأ مع الحدث ولو تاخر محذور بانخفاض يبني ولو استخلف الامام وجهه  
والاية التي ينتهي اليها فسد ت صلواته وصلواتهم لانه قراءة بعد الحدث وهو اداء الصلوة مع الحدث  
(شب كص) ذهب الى البناء ثم وقف ويتفكر في امر دنياه فسد ت (كص صت) ولو وقف وتفكر كم ركعة  
صلى يبني (شب) ولو سبقه الحدث فكث ساعة ثم انصرف فسد ت لانه مكث غير محتاج اليه كرخي  
ولو استقى الماء من البئر فسد ت وقال يجوز جاني لا تفسد الا ان اوجد غيره وللإمام ان يستخلف ما دام في  
المسجد والصغير والكبير فيه سواء الا اذا كان مثل جامع المنصورة وجامع بيت المقدس (شب) استخلف  
مجالس فسد ت صلواتهم وفي الجمعة يجوز ويقدّم هو غيره فيصلي بهم ولو قدم امرأة فسد ت صلواتهم (م)



هشام عن محمد احدث ثم شك قبل ان يقدم احد فلم يد راصلى ركعة او ركعتين وعلم الخليفة بشكه  
عليهم سجد تا السهو \* باب في المسبوق واللاحق \* (فجع) تذكر الامام فائته بعد الفراغ وخلفه  
مسبوق ولاحق لا تفسد صلوة المسبوق والاظهر انه تفسد صلوة اللاحق (بمر) وكذا اذا ارتد الامام  
(بسخ) ولو قهقهه الامام بعد التشهد فسدت صلوة اللاحق عند الجوزجاني ولا تفسد عند ابي حفص  
الكبير (نم نظمت) سلم الامام ولم يتم المسبوق التشهد يتمه (ظمر) وكذا قبل شروعه فيه يتشهد  
(فجع مت) المسبوق يخالف اللاحق في احكام منها مسألة المحاذات ومنها اذا نسي الامام القعدة الاولى  
ياتى بها المسبوق دون اللاحق ومنها اذا ضحك الامام او احدث عمل فى موضع السلام فسدت  
صلوة المسبوق عند ابي حنيفة روى اللاحق روايتان قيل والاصح انها لا تفسد ومنها قال الامام  
بعد فراغه من الفجر كنت محل ثانى صلوة العشاء فسدت صلوة المسبوق وفى اللاحق روايتان ومنها اذا  
تحرروا وعلموا بعد فراغ الامام مخالفة تحريره لتحريمهما فسدت صلوة المسبوق وفى اللاحق روايتان  
ومنها اذا خرج وقت الجمعة فسدت صلوة المسبوق وفى اللاحق روايتان ومنها تذكر المسبوق ان عليه  
فائتة فسدت صلوته وفى اللاحق روايتان ومنها اذا كانا متيممين فقرأياى الصلوة ماء فلكل لك واما اذا انقضى  
ماء ~~معهما~~ فقيل تفسد صلوتهما بالاتفاق وكذا قيل اذا خرج وقت الفجر و صلوة العيد ومنها اذا طلعت  
الشمس عليهما فى الفجر فسدت صلوة المسبوق وفى اللاحق روايتان والاصح انه لا تفسد لانه فارغ  
مع الامام معنى ومنها اذا قهقهه المسبوق فسدت صلوته وفى اللاحق روايتان واما اذا تحول تحريمهما بعد  
فراغ الامام يبنى المسبوق وتفسد صلوة اللاحق (بو) لم يقعد المسبوق مع الامام بل بقى قائما فلما قرأ  
قوله عبده ورسوله اشتغل بالقضاء يجوز ان قرأ بعد ذلك وما يجوز به الصلوة (فسخ) شك المسبوق بعد ما قام  
الى القضاء انه سبق بركعة او ركعتين فكبير ينوى الاستقبال خرج من صلوته وكذا اذا سلم ما هيا فظن  
ان صلوته فسدت فكبير ينوى الاستقبال بخلاف المنفرد اذا شك فيها فكبير حيث لا يخرج لان صلوته  
واحدة بخلاف المسبوق \* باب صلوة المريض \* (شمر) مريض يشتهبه عليه اعداد الركعات او  
السجادات انما يالحقه لا يلزمه الاداء ولو اداها بتلقين غيره ينهني ان يجزيه (فجع) مصل اقع  
فمن نفسه انسا بنا فيجب له اذا مضى عن ركوع او سجود يجزيه اذا لم يمكنه الا بهذا (فجع فجع شه) مريض

لا يسكنه الصلوة الا بصوات مثل اوه ونحوه يجب عليه ان يصلى (فع) اعتقل لسانه يوما وليلة فصى  
صلوة الاخرى ثم انطلق لسانه لا يلزمه الاعادة (فع) عجز عن الوضوء والتيمم اكثر من يوم وليلة  
بان شلت يداه ولم يجد احد ايوضيه او ييممه ثم قد لم يلزمه القضاء كالعاجز عن الصلوة (شمر كنج)  
مثله (شمر) مريض لا يقدر على القيام الا مقداً رآيتين او ثلث يقترض عليه القيام (ظم) ولو قد رعى  
القيام قدر تكبيرة الافتتاح يصلى قاعداً (ط فحج) يكبر قائماً ثم يقعد ولو قد رعى بعض القيام يؤمر  
بقدر ما يقدر فاذا عجز يقعد (شع) مثله (صح) مريض اضطجع على جنبه وصلى وهو قاعد رعى الاستلقاء  
قليل يجوز والاظهر انه لا يجوز وان تعذر الاستلقاء يضجع على شقه الا يمنى او اليسر ووجه الى  
القبلة (شع) اخذ شقيقة فلا يمكنه السجود يومى (خويت) ولا فدية فى الصلوات حالة الحيوة  
بخلاف الصوم (ظم) مثله (فع شع) عن محمد بن النوادى رقت يداه من المرفقين وقد ما من  
الساقين لا صلوة عليه وفى الطريقة الغياثية اغمى عليه ثم افاق قبل اكمال يوم وليلة ثم اغمى عليه ثم  
افاق كذلك يلزمه الصلوات وان دام اياها للفصل (شص) عجز عن السجود لا يلزمه الركوع  
(كص) سقى البنج فنام يومين يقضى لان العذر جاء من قبل العباد (بو) سجد على وسادتين او ثلث  
وفرضه الايماء يجزى عن القدر الممكن قال رضى فعرف بهذا ان من يجزىه الايماء لا يكفيه اصل  
الانحناء والخفض بل يخف عن القدر الممكن \* باب الجنائز \* (شط) اشتد مرضه ودنا موته فالواجب  
على اخوانه واصدقائه ان يلقنوه الشهادة ولا يقال له قل ولكن يقال وهو يسمع ويتلقن (فع) اجتمعت  
جنازتان فالافراد بالصلوة اولى من الجمع لانه مختلف فيه (بسخ) اشترى الوصى من تركه الميتم  
تابوتا وثوبا يلقي عليه ويعطى الى القراء والشعراء والتائحات الحضار فى التعزية ويمنى فوق القبر بالخ  
بنا ميك او حانوتا او خطيرة او مقبرة من التركة لا يجوز ويضمن جميع ذلك الا التابوت ووضع الميتم فى  
البيت مكروه ولو دفن فى ارضه لا يباع ذلك الموضع فى ديونه وينبغي ان لا يستثنى من التركة موضع المدفن  
فى البيت لان دفنه فيه مكروه ولا يمنع جواز البيع (حك) اشترى احد الورثة تابوتا للميتم بغير  
اذن الباقيين والارض ما يقبر فيها الموتى من غير تابوت يجب عليه ثمنه دون التركة (بمر) امت امرأة  
فى صلاة الجنائز لا تعاد (نظ) لم يوجد رجل فصلت عليها النساء جاز عن ابى بكر بن حاتم الدعا

بعد صلوة الجنائز مكررة وقال محمد بن الفضل لا بأس به ( ط ) ولا يقوم الرجل بالدعاء بعد صلوة الجنائز  
قال رضي لانه يشبه الزيادة في صلوة الجنائز ( عس شح ) حضرت وقت صلوة المغرب جنازة يقدم صلوة  
الجنازة على سنة المغرب ( شد حم ) يقدم سنة المغرب ( بسج ) حربي دخل دار الاسلام ومعه عبد  
صغير مات فيها يغسل ولو صلى غير الولى فاعادها الولى ليس لمن صلى عليها ان يصلى مع الولى مرة  
اخرى ولو جهز الميت صبيحة يوم الجمعة يكره تاخير الصلوة ودفعه ليصلى عليه الجمع العظيم بعد  
صلوة الجمعة ولو خافوا فوت الجمعة بسبب دفته يؤخر الدفن ( بسج ) ويقدم صلوة العيد على صلوة  
الجنازة ويقدم صلوة الجنائز على الخطبة والقياس ان يقدم على صلوة العيد لكنه تقدم صلوة العيد مخافة  
التشويش وكلا يظنهما اخريات الصغوف انها صلوة العيد ( جت ) عن شد اذا كره التعزية عند  
القبر ذكرها في المجر دوعته اتباع الجنائز افضل من النوافل اذا كان لجوارا وقرابة او صلاح مشهور  
والا فالنوافل ( عك فك ) افضل صغوف الرجال في صلوة الجنائز آخرها وفي غيرها ولها اظهارا  
للتواضع ليكون شفاعته ادعى الى القبول ( ظم ) لو لم ينتظر المسبوق تكبير الامام بل كبر قبله يصير شارعا  
( عس ) ويكره دفن ميت على ميت بعد ما هيل عليه التراب اذا لم يجعل بينهما حاجز ( ظم ) لا يكره  
( فع ) وجد راس آدمي لا يغسل ولا يصلى عليه ولو غسل صار الماء مستعملا وغسلته الحائض لا يكره  
عند البيهقيفة رح وكرهه ابو يوسف ولو كانت محلثة لا يكره اتفاقا ( صت ) مات في بيته فقال الورثة  
لا نرضى بغسله فيه ليس لهم ذلك لان غسله في بيته من حوائجه وهي مقدمة على حق الورثة ( شب )  
يقول بعد التكبيرة الاولى سبحانك اللهم وبحمدك المبح وبعد الثانية اللهم صل على محمد وعلى آل محمد والبح وبعد  
الثالثة اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرونا وانثانا من المؤمنين والمومنات  
والمسلمين والمسلمات اللهم من احييته منا فاحيه على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان  
والمصوب بتكبيرتين يقرأ مع الامام ما يقرأ امامه وفيما يقضي الاستفتاح والصلوة ( بو ) لا قراءة في  
صلوة الجنائز وفي التكبير الاول يجب التحميد ولو قرأ فيه الحمد لله جاز ولو كان ما كتب يجوز صلوته  
( صح ) ولو زاد على اربع تكبيرات ففي رواية عن البيهقيفة رح انهم يسلمون وعنه انهم ينتظرون سلامه  
فيسلمون معه ( جت ) ولو كان القوم سبعة يصطفون ثلاثة صغوف يتقدم واحد وخلفه ثلثة وخلفهم

اثنان وخلفهما واحد قال عليه السلام من صلى عليه ثلاثة صفوف غفر له (شبح) ويكره لمشيى الجنائزة رفع الصوت بالدك وقرأ القرآن (صمت شمس) رفع كراهة تحريم (عنت) هو تارك للاولى (شمس) كرهت صلوة الجنائزة في المسجد كراهة تحريم (شبه) كراهة تنزيه ولو خرج اكثر الولد حيا ثم مات صلى عليه والا فلا (عس) ولا ادتبار الاستهلال في البطن (شبه) سبي صبي مع ابيه الكافر ثم مات ابو في دار الاسلام ثم مات الصبي لا يصلى عليه لتقرر التبعية بالموت (صمخ) والطهارة من النجاسة في الثوب والبدن والمكان وستر العورة شرط في حق الامام والميت جميعا (فبمخ) السارق الذي يصلب بامر السلطان ففي الصلوة عليه اختلاف الروايات (بم) مقابر بلغ اليها حطام الحجيجون لا يجوز لنفلهم الى موضع آخر (ش) صغير لم يبلغ حد الشهوة مات مع نساء ليس معهن رجل غسلته وكذا الصغيرة مع الرجال لانه ليس لهما حكم العورة حال الحيوة حتى لا يجب ستره ويباح النظر اليه وكذا بعد الموت كرخى قال ابو يوسف راح في التجارية العظيم والرضيع لا بأس به ان يغسلهما الاب والجد والزوج وذو الرحم المحرم وكرهت غيره وعند محمد لا بأس به ايضا (بو) اما التزيين بعد موتها والامتنشاط وقطع الشعر لا يجوز والطيب يجوز والاصح انه يجوز للزوج ان يراها (عنت) انتابوت في بلادنا افضل من تركه (شبح) اذا تعذر اللحد فلا بأس بالتابوت لكن يفرش فيه التراب ويجعل عن يمين الميت لرخاوة الارض ويساره اليمين الخفيف ويطين بطن الطبقة الاولى ليصير كاللحد (بمخ) ولومات ولا شيء له ووجب كفنه على ورثته وكفنه الحاضر من مال نفسه ليرجع الى الغيب منهم بحمتهم ليس له الرجوع اذا انفق عليه بغير اذن القاضي قال وض كالعبد او الزرع او النخل بين الشريكين انفق احدهما عليه ليرجع الى الغائب لا يرجع اذا فعله بغير اذن القاضي (عس) يجب منه سواء انفق من تركته او مال نفسه (خسج) مثله (صم) انما يرجع اذا انفق ذلك ليرجع قتل عبد غيره وضمنه لا يملكه حتى لا يكون الكفن عليه (صمخ) ومن قتل نفسه عمد او خطأ يغسل ويصلى عليه عندهما وقال ابو يوسف لا يصلى عليه

---

\* باب فيمن يتلى بامر من ايها يختار منه في الطهارة والصلوة \* (نم) يخاف الحاقن ان اشتغل بالطهارة يفوته الوقت يصلى لان الاداء مع الكراهة اولى من القضاء (ظم) مثله (شمس) لو اشتغلت بالصلوة يبكي ولدها وان ارضعته يفوت الوقت ترضعه اذا خافت عليه ضررا غالبا (بو)

أخرت الصلوة الى طلوع الشمس خوفاً على ولد ها تأثم (فعظم) غريبان معه ثوب ديباج وثوب كريات  
 فيه نجاسة اكثر من قدر الد رهم يفترض عليه ان يصلى في ثوب الديباج (شعب) مريض لو صلى قاعداً  
 امكنه سنة القراءة ولو صلى قائماً يعجز عنه فالاصح ان يقعد (صت) قال ابن مقلتل لو علم انه لو قام  
 لم يزد على قوله الحمد لله رب العالمين وان قعد قدر الفاتحة والسورة فعندنا في قياس قول ابي حنيفة  
 راح لا يجزيه الا قائماً وقال محمد راح لا يجزيه الا جالساً بناء على قدر فرض القراءة (فمنح) وعندى ان في  
 قياس قولهما يعنى ابا يوسف ومحمد راح ان قدر على قومة لا تسع لثلاث آيات يقوم عندي حتماً تلك  
 القومة فيؤدى فرض القيام ثم يجلس فيؤدى فرض القراءة الا ترى ان المقتدى عليه القيام ولا قراءة  
 عليه وكذا في الاخرى والامى وليس عليه ان يقرأ بعض القراءة قائماً بقدر القوة وبعضها جالساً  
 لان القراءة شرعت اما قائماً واما قاعداً (فمنح) هذا هو شبه الاقوال عندي قال رضى ما حكاها  
 (صت) عن غريب الرواية مختصراً بقى منه شيء لانه قال (فمنح) لا نقول يقرأ من ثلث آيات  
 قائماً ما يمكنه حتماً والبقية جالساً لان الفرض لا يتأدى بتلك ثم قال (فمنح) وهو الاشبه عندي قلت  
 فالحاصل انه يتخير ان شاء قرأ البعض قائماً وما بقى جالساً وان شاء قرأها كلها جالساً وفي الشفاء عن  
 فتاوى ابي الفضل وغيره به جراحات لو صلى في المنزل قاعداً بغير قراءة لا تسيل وان وجد احدهما  
 تسيل يصلى في منزله قاعداً بغير قراءة (جبت) بحلقه قرح اذا سجد سأل لم يسجد عند ابي حنيفة  
 راح وعندهما يسجد وكذا اذا كان يسيل لو قرأ والاصح ان محمد راح مع ابي حنيفة راح (فمنح بم)  
 به وجع السن وانما يسكن مادام يمسك في فيه ماء بارد او دواء بين اسنانه وضاق الوقت فانه  
 يقتدى بغيره فان لم يجد يصلى بغير قراءة قال رضى وكذا في تكبيرة الافتتاح ولو كبرت تكبيرة الافتتاح  
 سأل جرحه يشرع فيها بغير تكبيرة (بو) يلحن في قرأته لحنا مفسداً وضاق الوقت يصلى ولا يقرأ  
 قال رضى لو جاز تاخير الصلوة لاصلاح لاخرت شهوراً واعواماً وانه شنيع (شرح) مسافر لا يقدر  
 ان يصلى على الارض لانها نجسة قد ابتلت بالمطر يصلى بالايما ولا يعيد اذا خاف فوت الوقت والا  
 فيؤخرها حتى يجد مكاناً يسجد فيه قال مشائخنا ويجوز التيمم لخوف فوت الوقت والرواية في مسئلة  
 النجاسات رواية في التيمم لعدم الفرق وقياس ما روى في التيمم يقتضى مثله في النجاسة فاذا في



المسئلة روايتان ( كص ) اذا خشت فرجهما تذمب عن رتها وان لم تفعل لتتهدل الدم تصلى مع  
السيلان لان هذا ذهب جزء من اجزائها \* باب مسائل متفرقة \* ( فح ) ام في الصبراء  
وخلفه صفوف فكبر الصف الثالث قبل الاول يجوز ( شمر ) حنفى المذهب اذا كان لا يتوضأ من  
الفصل لما سمع انه من ذهب الشائعي فعليه الاعادة ( فح ) الا ان اخذ بفتواه وعن ركن الاسلام  
اللبادى ابن مسلمين في دار الاسلام بلغ ولم يتفكر في معرفة الله تعالى مدة طويلة وكان يترك  
الصلوات ثم تنبه وتفكر فعرفه بذاته وصفاته حق معرفته فعليه قضاء ما ترك من الصلوات اذا كان  
مقرا بالاسلام ملزما له حال كمال عقله ولو كان صلاها قبل معرفته فعليه قضاءها لان المعرفة شرط  
كالطهارة وقال نور الاثمة البياعى يلزمه قضاء ما ترك ولا يلزمه قضاء ما صلى قبل المعرفة ( صت )  
يجب عليه ما يجب على المسلمين من وقت بلوغه ( شمر ) من بلغ عا قلا في دار الامام فالظاهر انه  
يعرف الله جملة فيؤمر بقضاء ما ترك ( صح ) المصلون سنة من علم الفروض منها والسنن وعلم معنى  
الفرض انه ما يستحق الثواب بفعله والعقاب بتركه والسنة ما يستحق الثواب بفعلها ولا يعاقب على  
تركها فنوى الظهور او الفجر جزأته واغنت نية الظهور عن نية الفرض والثاني من يعلم ذلك  
وينوى الفرض فرضا ولكن لا يعلم ما فيه من الفرائض والسنن يجزيه والثالث ينوى الفرض ولا يعلم  
معناه لا يجزيه والرابع علم ان فيما يصليها الناس فرائض ونوافل فيصلى كما يصلى الناس ولا يميز  
الفرائض من النوافل لا يجزيه لان تعيين النية شرط وقيل يجزيه ما صلى في الجماعة ونوى صلوة  
الامام والخامس اعتقد ان الكل فرض جازت صلواته والسادس لا يعلم ان الله تعالى على عباده  
صلوات مفروضة ولكنه كان يصليها لا وقاتها لم يجز ( شمر ) صلى قائما على عقبه او اطراف اصابه  
\* ورافعا احدى رجله من الارض يجزيه ويكره ان كان بغير عذر ( بو ) قضى بعض المقتدين صلواته  
وقال ان الامام لحن في قراءته فعلى بقيتهم قضاؤها ان كان ذلك فقيها ثقة ( حث ) وقيل فيمن كان عنده  
انه يصلى مع النجاسة او ظن انه صلى الفرض فاعادها ثم ظهر خلافه انه يجزيه ومن كان عنده ان امامه  
محدث او عليه فائنة او كان عنده ان الشمس لم يزل اعاد ومن كان عنده انه محدث او خالف تحريره  
في القبلة ثم ظهر خلافه فكذلك ويخشى عليه الكفر ( ص ) انه آثم في القبلة وعن ابي يوسف رح انه يجزيه

وكنه اروي عنه في من كان عنده انه لم يخل ثا وجنبه وعن ابي بكر محمد بن الفضل تيقن بالحد ث  
او بترك المسح ثم تيقن بخلافه ان ادى ركنا مع التيقن الاول استقبل والامضى (كص ص) قام  
الى الخامسة في الظاهر قبل ان يقعد ونبهه القوم فلم يرجع ماذا يصنعون حتى يصح صلواتهم قال ليس  
ذلك في ايديهم ولو كان قعد في الرابعة ثم قام الى الخامسة فالاصح انهم لا يتابعونه بل ينتظرون  
فان عاهد قبل ان يقيل الخامسة بالسجدة يساءون معه ان قيد هاسلوا بانفرادهم (فع شم ص) صح  
كص (مريض دفعه الى فقير عن صلواته ثم برأ لا يسترده نظيره (ث) دفع زكوته الى فقير ثم  
ظهر انه لا زكوة عليه لا يسترده لانه وقع تطوعا وعن قاضي المتكلم الحمداني صلى في الارض المغصوبة  
لا يجزيه لان التبيح لا يكون فرضا وفي شرح (قص) اذا وحيبت عليه في غير الارض المغصوبة فاداهما  
في الارض المغصوبة لا يجزيه وقال الغياثي رح اذا ادى الصلوة في الارض المغصوبة صح فحصلت المسئلة  
خلافة وفي شرح العمل للقاضي المتكلم غصب ثوبا وكان فرضه ان يؤدي الصلوة بلا ستر فستر به عورته  
وصلى والمطالبة قائمة فسدت اذا صلى به والوقت متسع والا فلا لان الواجب عليه تقديسها على  
الرد وكن اذا الزمه ردود يعة او قضاء دين الا ان ينتهي حال صاحب الحق الى ان لا يجوز تاخير  
حقه لضرورة وحاجة فتفسد وان اداه في آخر الوقت وقال ابو الحسين الاصولي صلواته جائزة  
ان لم يستضر صاحبها بالتأخير ضررا شديدا (بسخ) صلى بثوب مغصوب مع مطالبة صاحبه وفي الوقت  
سعة لا يطالب بها ثانيا وقضاء الدين اولى من مراعات الوقت اذا كان في التأخير ضرر بالطالب  
(فع) عن ابي القاسم الحكيم من غزا في هذا الزمان ففاته صلوة عن وقتها يحتاج الى مائة غزوة  
ليكون كفارة لها (بسخ) من ليس له يد ولا رجل اصلا بالخ ان يخرج لا يجب عليه الصلوة  
\* باب زلة القاري وانه تسعة انواع نوع في ذكر حرف مكان حرف \* (عك جت حم بو) قرأ  
ونقص بالذال المعجمة فسدت صلواته (عك) التحيات بالطاء تفسد وعن زين المشائخ وفخر المشائخ  
قال سبحان ربى العظوم لا تفسد (بو) تولوكم الادبار ثم لا تنصرون بالتاء تفسد وقال جارا لله  
لا تفسد قال الشيخ وهو حسن وانه التغات عند اهل البيان وعن جارا لله لو قال التحية والصلوة  
والطهارة بالهاء لا تفسد وهي لغة فان من العرب من يقول جاء في البنون والبناء (عك) لو قرأ اموذ بالله

من الشيطان او الشيل ان اذا كان في لسانه نكته لا تفسد (عك عك) الحمد رله تفسد وكن ا  
ايك نعت او غير المغلوب او التحيات رله او المتحيات او السلام او لم يلت ولم يولت او الضرات او عبده  
ورموره (عك) السالحين تفسد وعن القاضي الزرنجري لا تفسد لان السالحي الذي هو ذو السلاح  
فلا يتغير المعنى (ص) وفي المستقيمين عامة المشايخ انه تفسد وقيل لا تفسد (ص) سألت جارا لله عن  
قرأ وسطا او واصبع او مقراء او مصغرات بالصاد مكان السين فقال لا تفسد لان كل كلمة وقع فيها بعد  
السين طاء او عين او قاف او خاء جازان يبدل السين صاد اولو قرأ ورخت لا تفسد لان رخم بمعنى  
وخم لغة اهل اليمن ولو قرأ رحله الشطاء تفسد (عك) قرأ اللهم سل في التشهد الاول او نسطغفر  
او نخنع او نشجد او نتوكن او نسبحى او العديم تفسد (عك) وامروا بالسين لا تفسد لان الاسرار  
يستعمل للاظهار قال الله تعالى واسروا الندامة اى واظهروها ولو قرأ كتيبا مهيبا مكان مهيبا لا تفسد  
لان المعنى لا يتغير (بو) ربنا رك الحمد لا تفسد لان الحرفين لا يكون كلمة بخلاف الحمد رله فانه  
ثلاثة احرف غير منغضوب تفسد قال رض يحتمل ان يكون في المسائل ان الراء واللام من مخرج  
واحد فلا تفسد لهذ اوفى قوله ايضا الحمد رله (بو) قرأ السرات مكان الصراط لا تفسد والاعادة اولى  
ولو قرأ الصاد هينا في كل القرآن فكذلك الجواب قلت وهذه القضية العامة حسنة لكن بناءها على  
الصراط لا يصح لان السين فيها قراءة مشهورة وليس بلحن (ص) قرأ مسيد بالياء فهي لغة بني  
اسد يجعلون الجيم ياء وبنو تميم يلقبون الهمزة عينا فيقولون اشهد عن محمد او اردت عن افعل كذا  
ويقال له عنعنة تميم وهذا يل وثقيفة يجعلون الحاء عينا فيقولون عتي مكان حتى ودخل امرأى على  
عمر رض فقال له قتلت ضبيا مكان ظبيا وانا محرم فلم يد ر عمر فقال بعض جلسائه وهي لغة بني عقيل  
وتميم يجعلون الصاد زاي في كل موضع وربيعة يجعلون الصاد سينا وتميم وبنو اسد يجعلون مكان كافي  
الخطاب سينا فيقولون اصطفاش وظهرش ولسعد من تميم لغة يقولون وقلوبهم وجره مكان وجلة  
وقيس وتميم يقولون في كسحت قسحت (ص) فعلى هذا اذا قرأ ذلك في صلوة لا تفسد عند  
ابن حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف تفسد الا اذا كان مثلها في القرآن (فع شمد) قرأ في التشهد الاول  
حميت هجيت تفسد (عك) اللذين مكان اللين تفسد وكل الصمت ورموله وفي السلوات بعيد

محتياطا (شم) قرأ بلى المصوم مكان الراء لا تفسد ركض (نشروا مكان الزاء لا تفسد قال ابن  
 دريد نشزت المرأة ونشت ونشئت بمعنى (جبت) عن ابن مقبل قال ملل حمده في الرفع  
 من الركوع أرجوان يجوز قال رضى الله وهذا حسن فقد ذكر (شرح) ان من الصحابة من رواه  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اذا رفع رأسه من الركوع قال سمع الله ملل حمده باللام وهو لغة  
 بعض العرب عن صدر الائمة الملكى وزين المشائخ لفسدت بالراء لا تفسد قال رضى سالت استاذنا  
 هامة الدينابرهان الائمة المطرزي قدس الله روحه عن قرأ في صلوته كلمة فيها جيم بالجيم كافي  
 اول خوارزمية الجدل اوخيما كالد في آخر خوارزمية الرجل اوالباء پاء كالد في اول خوارزمية  
 الهمزة هل تفسد صلوته فتأمل فيه كثيرا ثم تقرر رأي على انه لحن مفسد قلت ينبغي ان لا تفسد على  
 ما اختاره المتأخرون انه اذا تقارب المخرج لا يكون لحن مفسد للصلوة فكيف اذا اتحد المخرج  
 وبهذا القدر من التغيير لا يختلف المخرج فينبغي ان لا تفسد على ما اختاروه للفتوى (عج) قرأ  
 غير باع بالعين المهملة لا تفسد لان البعوه هو الجنابة والجرم فلم يتغير المعنى تغيرا فاحشا فلا تفسد  
 \* باب في ذكر كلمة مكان كلمة \* (ص) سالت البقالى النحوي عن قرأ في صلوته لا يشقيها مكان  
 لا يصلحها فقال لا تفسد لان الهاء مصدرية معناها لا يشقي هذه الشقاوت كافي قوله لا اعذب به احد ا  
 من العالمين يعنى لا اعذب العذاب احد او عن جارا لله قرأ وما جعلنا فتنتهم مكان عدتهم لا تفسد  
 لان العاقبة هي الفتنة (شم) قرأ فصر بنا على آثارهم مكان اذا نهم تفسد (بو) قرأ ما تنزل الملائكة  
 مكان قوله ما تنزل الملائكة او وعد الله قبيلا مكان حقا تفسد (عس) قرأ سائحات ميبات مكان ثيبات  
 تفسد ووجوب اعادة مثل هذه الصلوة لا يوجب الترتيب لان من العلماء من قال لا تفسد الصلوة  
 بخطا القاري اصلا ومنهم من لا تفسد اذا كان مثله في القرآن قلت فعلم بهذه الاجوبة الثلاثة  
 ان الفتوى في مثله على قولها لا على قول ابي يوسف انه اذا تغير المعنى تفسد وان كان مثله في  
 القرآن \* باب في التقديم والتأخير واللعن في الامراب \* (فع عس) قرأ اذا اعناق في  
 اخلالهم لا تفسد لعدم تغير المعنى وعن جارا لله قرأ ملك ياخذ كل سفينة غصبا بفتح اللام تفسد وله  
 هو او بياكت بالكسر ينبغي ان لا تفسد لان بنى على يقلبون الياء بعد الكسرة الفانية قولون الناصاة

والمبادات وفنا ورضا مكان الناصية والباد يرفى ورضى (شمر) قرأ وما أرسلنا من رسول الا نوحا  
بعيد قال رضى الله تعالى عنه وعلى ما ذكره جار الله ينبغي ان لا يعيد (مت) عن زين المشائخ قرأ  
ليغيظ بهم الكفار بالرفع لا تفسد لان بابد ال الحركة لا يتغير الكلمة عن سننها عن زين المشائخ قرأ  
بسم الله الرحمن الرحيم بر رفع النون والميم او بنصبهما لا تفسد ويجوز رفعهما من حيث العربية  
ونصبهما بالاختصاص \* باب فى الوقف والوصل \* (فع عك) قرأ سبحان كلهم بالفصل تفسد اذا  
بينه بيانا ظاهرا (بو) اذ لم يطل السكتة على النون يجب ان لا يضره والا فلا وهكذا الجاب فى امثاله  
\* باب فى حذف الحرف والزيادة \* (فع حم) قرأ وتعال جدك بغير ياء لا تفسد وعن جار الله  
مثله لان العرب يكتفى بالفتحة عن الالف اكتفاءهم بالكسرة عن الياء ولو قرأ اعد بالله لا تفسد ايضا  
لا كتفائهم بالضممة عن الواو (عك) وجار الله والصلاوات لا تفسد وكذا الوقرأ وطور سنين بحذف  
الياء لا تفسد (عك) ولو قرأ نستعينك او نوأمين بك لا تفسد (عس) وكذا الى اصطفينا ك مكان  
فى اصطفيتك جار الله وقرأوا عافنا فيمن عفيت او قرأ فيمن هاديت لا تفسد لانه اشباع للفتحة  
(عك) فى الا خلاص لم يالذ فالاعادة احوط وفى قوله نشكروك ونكفروك ونتركك يعيد (كص) قال ابن  
المبارك قرأ يد عواليه لا تفسد على قياس قول ابى حنيفة وقال ابو حنيفة وابن المبارك من زاد حرفا  
فى كلمة او نقص وهو يريد الكلمة بعينها لم تفسد صلوته ولو قرأ فى السماء زك او اذ وقع الواقعة او لا  
ترفعوا اصواتك بحذف الميم وجميع ما يجرى على لسان القارى من هذا النوع من الخطأ جازت صلوته  
هنا المتأخرين وقال الآخرون هذا غير ما اراد الله فتفسد \* باب فى المتفرقات \* (مت) قال زين  
المشائخ ولو قرأ الله اكبر مشددا لا تفسد وهو لغة بعض العرب فى الوقف يقول فى جعفر جعفر وعن  
فخر المشائخ مثله جار الله ورد ماء من بتشديد الدال تفسد (عك) قرأ ورحمت بتخفيف الحاء  
تفسد وبه جار الله (حم عك) لا تفسد (فع) عن زين المشائخ قرأ الله بالتفخيم يجوز وحكى جار الله  
عن الزجاج انه قال ينبغي ان يكون بالتفخيم وكان شيخنا عليه حتى فارق الدنيا (بو) قرأ هو  
الذى من نفس واحدة لا تفسد ولو لم يكن فى صلوته ثم تردد انه مفسد ام لا يفسد فى صلوته ثم يستفتى  
(شمر) وان تردد فى حذف حرف من الكلمة اكد لك ام كذا لك فقله من (عك) من قال لا ادرى



كيف كانت قرأتى من وقت التكليف فالاحتياط لا غاية له وسعت رحمة الله لانهاية لها قال رض  
 اشار الى انه لا يجب القضاء والاحتياط ان يقضى قيل له لو كان عاميالا يميز بين المفسد وغيره قال  
 لا يقضى بالفساد ويحمل امره على السداد (محتج) قرأت عجز الفاتحة عند (علك) فقرأت فيها ما يفسد  
 الصلوة فامرها بترك ما يفسد ف قيل له فيما مضى فقال لا يلزمها قضاءها لان الخطأ عند الشافعى  
 لا يوجب فساد الصلوة فقال له الباقر هي هذا حسن لكن عند الشافعى في غير الفاتحة فقال اخذت  
 من مذهبه ان الخطأ لا يفسد الصلوة دون تعيين الفاتحة فرضا عليه وعن ابي يوسف انه قد خرج  
 من الحمام وام القوم ثم اضربه الحمامى انه كان في الخابية فارة فاغتسل واعاد الصلوة ولم يامر القوم  
 بالاعادة وقال اجتهدى يلزم نفسى لا غيرى وفي طهارة هذا الماء اختلاف كثير وقيل من رأى غيره  
 في رمضان ياكل ناسيا لا يخبره لان باكله هذا لا يفسد صومه (فتح) قرأ وهو التي خلق السموات  
 سكان الذي اوانعت عليهم بكسر التاء تفسد وقال قوام الدين الصفارى لا تفسد (كص صبح) يجب  
 على الامى ان لا يترك اجتهاده اثناء ليله ونهاره حتى يتعلم قدر ما يجزى به صلاته فان قصر فيه  
 لم يعد روان اجتهد ولم يقدر على روا ما من لا يمكنه اقامة الحسن في الحروف كالهندى والتركى يقرأ  
 الحمد والرحمن بالهاء والحاء او المغمضوب بالذال والصمد بالسين فلا راية فيه عن المتقدمين وينبغي  
 ان يجتهدوا حتى يصححوا قدر الفرض فان لم يقدروا صلوا بغير قراءة وان قرأ حسب ما ذكر فسدت  
 صلواتهم وصار ذلك بمنزلة الكلام وكان الخراسانيون يفتنون بجواز الصلوة بتلك القراءة لكنه لا يقتدى  
 به غيره روى ذلك عن ابراهيم بن يوسف وابى مطيع ومحمد بن الازهرى قال ابو بكر الرازى لو صلى  
 الا لاهى متفردا وهو يجل قارى فى بيته او مسجده لم يجز صلواته ولا يلزمه ان يطوف فى البلد يطلبه  
 قيل له انه غلب فى ظنه وجود الماء لزمه الطلب فكل اهل اقليم يجب \* كتاب الزكوة \* وانه  
 يشتمل على ستة ابواب \* باب فيما يجب فيه الزكوة \* (فتح عتص صلف) المعتبر فى الزكوة وزن  
 مكة قال عليه الصلوة والسلام الوزن وزن مكة والمكيال مكيال اهل المدينة (يحب) عشرة دنانير  
 بوزن مكة ينقص عنه ثلثى دينار فلو بلغت ذلك دنانير بوزن بلد ثمانية عشر وثلثى دينار ويجب فيه  
 الزكوة وفى فتاوى الطائفة ايتها يجزى راضهم كل بلد دنانيرهم بوزنهم فيعتبر فى حوزهم وزنهم

فيجب الزكاة عند هم في مائة وخمسين وزن سبعة قلت فعلى هذا ان ملك مائتي درهم في زماننا يكون نصا باوان لم يبلغ وزنها مائة مثقال ولا قيمتها اثنا عشر ديناراً ( جت ) بعث العبد في حاجته قبل الحول ثم حال عليه الحول هناك قوم في البلد الذي فيه العبد وان كان في مفازة اعتبر المصّر الذي يضم اليه ( بق ) الذهب البيغوني اذا بلغ الذهب الذي فيه نصاب الذهب وجبت زكاة الذهب واذا بلغ الفضة فيه نصاب الفضة وجبت زكاة الفضة وهذا اذا كانت الفضة غالبية فاما اذا غلب الذهب فهو ذهب كله ويجعل الفضة مستهلكة تبعاً وان غلب الفضة لم يجعل الذهب تبعاً لانه اعز وعلى قيمة ( فع عك ) له ابل عوا مل يعمل بها في السنة اربعة اشهر ويسيمها في الباقي ينبغي ان لا يجب فيها الزكاة \* باب في اداء الزكاة والنية \* ( عح ) له مال خبيث يتصدق به وينوي به اداء الزكاة عن ماله يقع عنها وقال تاج الدين اخو الصل والشهد لا يسقط عنه الفرض ولو كان الخبيث نصاباً لا يلزمه الزكاة لان الكل واجب التصديق عليه فلا يفيد ايجاب التصديق ببعضه ( بو ) مسلم له خمر فوكل ذمياً فباعها من ذمى فلم يعلم ان يصرف هذا الثمن الى الفقراء من زكاة ماله فصع بهذا جواب ( عح شمر فع ) له والدان معمران فاحتال في صرف زكواته اليهما فتصدق بهما على الفقير ثم صرفه الفقير اليهما يكره ( عك ) عليه زكاة ود ين ايضا وماله يفي باحدهما يقضى دين الغريم ثم يؤدى حق الكريم ( عك ) دفع لمحترم زكاة ماله وقال دافعتك اليك قرضاً ونوي الزكاة يجزيه لان العبرة فيه للقلب دون اللسان ( عك ) لا يجزيه ( يت ) يجزيه اذا تناول الفرض بالزكاة قال رض وهذا احسن الاجوبة والاصح رواية انه يجزيه لان العبرة لنية الدافع لا لعلم المدفوع اليه الا على قول الشيخ جعفر وقد اعترض عليه في ( جمت ) في انه ينوي الزكاة بما اخذ منه الظالم ظلماً وان كان ياخذ الظالم على غير جهة الزكاة ( ص ) وهب لمساكين درهماً وسماه هبة ونواه من زكواته اجزاه ( ش ) لان العبرة للنية فلا يعتبر بلفظ الهبة ومن امتنع عن الزكاة فاخذها الامام كرها ووضعها في اهله اجزاه لان الامام ولاية اخذ الصدقات فقام اخذه مقام دفع المالك ( مت ) وفيه اشكال لان النية فيها شرط ولم يوجد منه ( فلت ) امتنع عن اداء الزكاة لا يوجب جبراً لكن يحبس حتى يؤديه من اختيار وقال الشافعي يوجب يوجب جبراً ( فسيح ) في اماله الا فضل هو الاملا في اداء الزكاة

والاظهار وفي المتطوعات والاخفاء والاسرار قال ابو بكر محمد بن الفضل رح الا فضل ان يؤدى الزكوة  
من المال الظاهر بنفسه لان هؤلاء لا يضعون الزكوة مواضعها بخلاف الخراج فانهم يضعونه مواضعه  
لان موضعه المقاتلة وهو لاء مقاتلة لانهم يحمون بيت الاسلام \* باب في حولان الحول \* (فع ظم)  
العبارة في الزكوة للحول القمري فلوا برأرب الدين المديون من الدين بعد الحول فان كان المديون  
فقير الا يضمن بالاجماع وان كان غينا ففيه روايتان \* باب من يجوز دفع الصدقة اليه \* (كمج)  
له نصاب على غائب او في بيته وكان ابن السبيل فله قد يكفى في المعيشة وزاد يكفيه الى وطنه لا يجوز  
دفع الزكوة اليه (بمخ) صبي له ام غنية ولا اب له يجوز دفع الزكوة اليه (فع فلك) دفع زكوة في مرض  
موته الى اخيه ثم مات وهو وارثه وقعت موقعها (يت حم) لا يصح كمن اوصى بالحج ليس للوصي  
ان يدفعه الى قريب الميت لانه وصية كذا هذا (علك) صح لكن للورثة الرد باعتبار انه وصية (ظم)  
صرف زكوة الى ام ولد غني فذهب بماله وغاب وتركها بلا نفقة لم يجزه \* باب في الخراج والعشر \*  
(يت) استخلص نفسه عن عهدة الخراج شفاعا او غيرها لا يلزمه التصديق ويعذر في صرفه الى نفسه  
اذا كان مصرفا كالمفتي والمجاهد والمعلم والمتعلم والمذكور الواعظ الحق وعلم ولا يجوز لغيرهم وكذا اذا  
ترك عمال السطان الخراج لاحد بل دون علمه (هلك) ترك ارضه المزروعة بعد رفر باه رجل باذن  
الوالي حتى استحصد فالربع لصاحب البذر ولا يضمن ما انفق المربي لكنه اذا ادى الخراج يرجع على  
رب الارض (شم) اعطى نصيب شريكه من الخراج بغير اذنه فهو متبرع (ط) مثله (عس) جبن  
العامل الخراج من الاكارم لم يجد رب الارض جبرافله ان يرجع عليه لانه مضطروا الارض في يده  
فلم يصبر متبرعا (ظف بم) لا يرجع الاكارم عليه في ظاهر المذهب (عس) اشترى ارضا وقد بقي من  
السنة ما لم يتمكن فيه من زراعتها حتى لم يجب عليه الخراج فاخذ العامل منه لا يرجع على البائع  
(بمخ) حامل البراءة بالخراج اخذ ما في برأته ممن وجد من اهل القرية ليس له ان يرجع على  
اهل القرية بخلاف الاكارم على قول السعدي وكان المجبايات ونزل النار ليين ونحوها (يت) اهل  
قرية نصبوا عاملا بالاتفاق ليحصى خراجهم ويصرفه الى الوالي ثم توارى واحد منهم واخذ خراجهم من  
العامل فله ان يرجع عليه ولو كان له ارض يصلح بلكرم فنزعها حنطة فعليه خراج الحنطة بخلاف ما ذكره

(لا صفع) في الجامع الصغير ان من له ارض الزعفران فزرع فيها الحبوب فعليه خراج الزعفران  
 لان ثمة كان يزرعها زعفرانا فانقل منه الى الحبوب حتى قالوا كذا من انتقل الى اخش الامرين  
 يغير عند رولا كذا لك مهنا (عس) ولو انبت كرم ما ولم يطعم سنين فغيتها وظيفة الارض الى ان يطعم فان  
 اطعم قليلا فان كان ضعفا وظيفة الكرم ففيه وظيفة الكرم وان كان دونه فنصفه ولا ينقص من قفيزود وهم  
 وفي رواية فيه وظيفة الارض الى ان يطعم اطعام الكرم قال رض فعرف بهذا ان حقيقة الكرم هو  
 المعتبر في خراجها لا صلاحية (عشج) مقطوع ارض من الديوان ان باع ارضا من جملة الاقطاع  
 من املاك نفسه وعين خراجها ليؤديه اليه المشتري ولم يؤده المشتري اليه سنين وكل سنة يحسب  
 عليه من جاكيتته فله ان يطلب ذلك منه (عك) ارضه ارضا وابع له الراهن الانتفاع بها فزرعها  
 سنين والمالك غائب فالخراج على المالك (يت) مثله (ظت) خراج المرهونة على الراهن لانه  
 مرهونة الملك فتاوى النسفي عن عطاء السغداني ان الخراج في بيع الوفاء على البائع ان نقصتها الزراعة  
 لان النقصان يوجب الضمان والضمان كالاجرة والخراج على الاجر عند ابي حنيفة وكذا اذا لم يطالبه  
 بالضمان لانه هو الذي ضيع حقه كالاجر ابرأه عن الاجرة (سج) اذا كانت الارض خراجية ففي  
 الوجه كلها يجب خراجها على رب الارض الا في الغصب اذا لم ينتقص الارض من الزراعة فخراجها  
 على الغاصب (بو) الجريب كردة بندرها من الحنطة ستون منا وعن ابي ذر خمسون منافي ديارنا  
 (جست) الجريب ستون ذراعا في ستين بند واع الملك وهي سبع قبضات وهو الصحيح وقيل مائة قصبة  
 في مائة قصبة كل قصبة ثمانية اذرع وقيل بندر مائتي رطل وقيل ما يعمل به فدان وقيل في القبضات  
 غير منصوبة الابهام (بج) دفع التوا الى رجل ارضا مواتا لحييها لنفسه ولا عشر عليه ولا خراج  
 فهذا الشرط غير لازم وله اولد يوافه اولوال آخر بعده طلب ذلك (فمح) الدين لا يمنع وجوب  
 العشر والخراج بخلاف الزكاة وصدقة الفطر \* باب في بيت المال ومصارفه ومساائل متفرقة \*  
 (بو) من له حظ في بيت المال فطوبى ما هو وجه لبيت المال فله ان ياخذ ديانه وللإمام الخيار في المنع  
 والاعطاء في الحكم (ط) مريض له مائتا درهم وعليه من الزكاة مائتا درهم لا يعطيها ولو اعطاه  
 فله ورثة ان يرجعوا الى الفقراء بثلثيها قال رض هذا قضاء لا ديانة فقد اطلق (فمح) في اماليه انه

يؤديهاسرا من الورثة وله ان يستقرض لاداء الزكوة اذا غلب على ظنه انه يقدر على قضاءه لو اجهل نفسه والا فلا وفيه شك انه هل ادى زكوته ام لا قال ابن المبارك يؤديه كالصلوة في وقتها بخلاف الصلوة خارج الوقت فانه لا يلزمه الا اذا اء ومن يؤخر الزكوة ليس للمفقر ان يطالبه ولا ياخذ ماله بغير علمه ويضمن بالاخذ فان لم يكن في قبيلته الغنى من هو اخرج منه يضمن باخذه في الحكم اما ديانة فيرجى ان يحل له ذلك والله اعلم \* كتاب الصوم وافته يشتمل على ثمانية ابواب \*

\* باب في نية الصوم \* (خج) نوى في صلوة مكتوبة او نافلة الصوم يصح نيته (مت) ولا تفسد الصلوة (عس فب) والصفار اصبح يوم الشك متلوما ثم اكل ناسيا ثم ظهر رمضان نيته ونوى الصوم لم يجزه (جت) والصحيح في النسيان قبل النية انه كما بعد ها (شب) لم يجزه \* باب فيما يتعلق بهلال رمضان والعيد \* (فع جمع) لا بأس بالاعتماد على قول المنجمين وعن ابن مقاتل انه كان يسألهم ويعتمد على قولهم اذا اتفق عليه جماعة منهم (شص) وقول من قال انه يرجع الى قول اهل الحساب عند الاشتباه بعيد فانه عليه الصلوة والسلام قال من اتى كاهنا او عرافا فصدقه بما يقول فقد كفر بما انزل على محمد صلى الله عليه وسلم وفي التهذيب على مذهب الشافعي ولا يجوز تقليد المنجم في حسابه لاني الصوم ولا في الافطار وهل يجوز للمنجم ان يعمل بحساب نفسه ففيه وجهان (شخ) الشرط عند نافي وجوب الصوم والافطار روية الهلال ولا يؤخذ فيه بقول المنجمين (مت) فاذا ن اتفق اصحاب ابي حنيفة الا النادر والشافعي انه لا اعتماد على قول المنجمين في هذا

\* باب فيما يفسد الصوم \* (فع) وضعت الكرسف في الفرج الدا خل وعلقت به خيطا ضعيفا ليس له قوة الا خراج فهو في حكم الخارج ولو دخل حلق النكار هجر مثل الحصاة من نقره فسد صومه وكل الوتنفس الساجد على لبد قد دخل حلقة من اجزاء اللبد وهو ذا كرا صومه (خلع) لا يفسد (شخ) فتل خيطا قبله بيزاقه ثم ادخله في فمه ثم اخرجه وفعل ذلك مرارا لا يفسد صومه وان فعله عشر مرات وبقي في الخيط عقد البزاق وفي النظم يفسد (فك قبح) نزل المخاط الى راسه اتفه ولكن لم يظهر ثم جذ به فوصل الى جوفه لم يفسد (فع عس) استنشق فارفع الماء الى انفخ حتى خرج الى فمه ولم يصل الى دماغه لم يفسد (شص) اكل او شرب او جامع ناسيا لم يفسد في الفرج



والتفل وقال مالك يقضى الغرض \* بانب فيها يوجب الكفارة وما يصير شبهة فيه \* (ظم) حامل  
 رأت الدم فظنت انه دم حيض فانطرت ينبغي ان لا يلزمها الكفارة (بم) تلزمها (نم) وكذا لو رأت  
 الدم قبل ان يبلغ طهرها خمسة عشر يوما فانطرت على ظن الحيض ينبغي ان لا يلزمها الكفارة (ظم)  
 (فع) عليها الكفارة (فك) ظنته دم الحيض ولم يكن لا يلزمها الكفارة سواء رأتها في ايام الحيض او لا  
 (فع) طهرت بعد نفاسها الاربعين يومين او ثلثة ثم رأت الدم فظنته دم نفاس او دم حيض فانطرت  
 لزمته الكفارة عليها (بم) استمر بها الدم الى الحادي عشر فانطرت لا كفارة عليها ان ثبت الخلاف  
 في الصدر الاول والا فليها الكفارة ولا يكون خلاف الشافعي شبهة قلب والظاهر انه لا كفارة عليها  
 لان اكثر الحيض خمسة عشر يوما في قول ابي حنيفة روح الاول وهو قول مالك والشافعي (حك)  
 ولا يجوز اسقاط الولد قبل ان يصور الولد في الحرة قول واحد او الاصح في الامة هو المنع والدم  
 بعد الاسقاط استحاضة ولو افطرت على ظن انه حيض لا كفارة عليها (فع) تسحر بعد الفجر الكاذبة  
 فظن انه فطره فاكل بعد الصادق لزمته الكفارة (شم) اكل عجينا بالخ في بخ مخ حمينك لزمته الكفارة  
 (فع) ولو افطرت في كفارة الفطر متعمدة ثم حاضت في ذلك اليوم لا ينقطع التتابع (ظم) من اكل  
 في رمضان شهرة متعمدة او مبرقتله (شم) (فع) رأى الهلال في آخر يوم من رمضان قبل الغد وقبل  
 وافطر متأولا بقوله عليه الصلوة والسلام وافطروا الروية فعليه الكفارة (فمح) في (شم) خلافه فقال  
 لو رأى الهلال في الثلثين نهارا لا يفطرون في قول ابي حنيفة روح ومحمد وقال ابو يوسف ان رآوا  
 قبل الزوال افطروا لانه من الليلة الماضية وبعده لان افطروا لا كفارة عليهم لانهم افطروا  
 بتأويل (فع) (مح) عاداتها في الطهر شهران او اكثر فحيضها لا يقطع التتابع في كفارتها لانه نادر  
 (بمح) افطرت في رمضان مرة بعد اخرى بتراب او مد راجل المعصية فعليه الكفارة زجراله وكتب  
 تحميره نعم والفتوى على ذلك وجه ائمة ائمة (بمح) وغيره قال كما اشترت امة او غلاما او ولد خلى في  
 ملكي باى طريق من الطرق الشرعية فهي حرة او حرة وقد وجب عليه كفارة الظهار او الا فطار وهو  
 فني لا يجزيه الصوم لانه قادر على التكفير بالاقتاق فقد ذكر في (جمع) في الظهار اذا حلف بعق  
 كل مملوك يملكه الى كذا او عليه كفارة فقال للرجل اعتق عبدك عنى بكذا فيجوز ولا يحسن (حك)

جامع مجزئة عمل الفجر رمضان فعليه الكفارة (شرح) فما ما ايتان الصغيرة التي لا تشتبه مثلها فلا  
رواية فيه وقيل لا يجب عند هذا خلافا لابي يوسف ربح كافي حرمة المصاهرة وقيل هو كالجماع وقيل  
لا يجب بالاجماع وفي طريقة الكرميني الحرة البالغة العاقلة اذا مكنت نفسها من صبي او مجنون فزنى  
بها فعليه الكفارة بالاتفاق وفي النوادر على قياس الحد لا يلزمها (ش) جامع بهمية او ميتة فلا كفارة  
عليه انزل اول ينزل خلافا للشافعي (بم) لف ذكره بخبره فجامعها كفران لم يمنع الخرقه وصول الحرارة  
اليه والا فلا ومثله في التحليل (حم) ابتلع بزاق حبيبه لا كفارة عليه (ط) كفر (يت) ظن ان الفجر  
طالع فاكل وكان كما ظن كفر (عج) لا كفارة عليه (عت) الاصح انه لا كفارة عليه (فل) سمع اهل  
البرساتيق اصوات الطبل يوم الثلاثين فظنوه يوم عيد فافطروا ثم تبين ان الطبل كان لغيره لا كفارة

عليهم \* باب في المبيح للافطار والغدية في الصوم وحوازم منع المرأة والعبد عن الصوم \* (شم) وضع  
مريض لا يقدر على شرب الماء وزعم الطبيب ان امه تشرب ذلك لها ان تفطر والظئر المستاجرة كالام  
في اباحة الافطار ومن ابيح له الافطار يفطر سرا الا اذا كان العذر ظاهرا (بم) الحائض تفطر سرا (بسم)  
خاف نقصان العقل او زيادة الوجع من الصوم فله الافطار (جميع) اشتد مرضه كره صومه (فع) ان ازداد  
هينه وجعا او حماء شدة فالافطار اولى ولو تصدق الشيخ الفاني في الليل من صوم الغد يجزيه وفي فتاوى  
البيهقي الكبير ان شأ اعطي الغدية في اول رمضان بمرة وان شأ اعطاها في اخره وعن ابي يوسف لو اعطى  
نصف صاع من يوم واحد للمساكين يجوز قال الحسن وبه نأخذ وان اعطى مسكينا صاعا من يومين فعن  
ابي يوسف رواية ان وعند البيهقي لا يجزيه كالا طعام في كفارة اليمين (عت) الحامل اذا خافت على ولدها  
للهلاك يباح الافطار في اول الجزء ويفترض في آخره (يو علف) المحترق المحتاج الى نفقته علم انه لو اشتغل  
بحرفته بلحقه ضرر مبيح للفطر يحرم عليه الفطر قبل ان يمرض (حم) لا يجوز للخباز ان يخبز خبزا يوصله  
الى ضعف مبيع للفطر بل يخبز نصف النهار ويستريح في النصف قليل له لا يكفيه اجرته او ربحه فقال  
هو كاذب وهو باطل يا قصر ايام الشتاء (جميع) اتعب نفسه في شيء او عمل حتى اجتهد العطش فافطر  
كفرو قيل بخلافه وبه (بف بق) وللزوج ان يمنع زوجته من كل ما كان الايجاب من جهتها كالعطوع  
والنذر واليمين دون ما كان من جهته تعالى كقضاء رمضان ونحوه (بسم) في كفارة اليمين بمنعها من

للصوم لان الاجابة يفعلها وكذلك اكل وهو واجب من جهتها وكذلك العبد الا اذا طاهر من امرأته لا يمنع  
 من كفارة الظهار يتعلق بحق المرأة بها (خروج) مافر من مكانه او حضر من سفره يكره الا فطار في  
 ذلك اليوم (ط) ان شاء السفر بعد ما أصبح لا يحل له الا فطار بخلاف ما لو مرض بعد ما أصبح ما قما  
 \* باب في النذر والشروع في الصوم \* (بق) فذر بصوم الا بد فاكل لمرض او حيض يفدي له (ط)  
 لو قال لله على ان اصوم ابد اضعف عن الصوم لاشتغاله بالمعيشة فله ان يفطر ويطعم كل يوم نصف صاع من  
 حنطة ولو قال لله على ان اصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم في يوم نواه تطوعا ينوب عن النذر  
 ولا يلزمه لنية التطوع شيئا كرمضان والنذر المعين (ط) وعن ابي يوسف قال لله على ان اصوم اليوم  
 الذي يقدم فيه فلان فقدم في يوم هو صائم فيه من رمضان او كفارة او عجز يجزيه لما هو به صائم وعليه  
 هو يوم لقدم فلان \* باب الاعتكاف \* (خروج) قال لله على اعتكاف شهر ان دخلت الدار ثم  
 دخل فعليه اعتكاف شهر عند علمائنا رحمهم الله تعالى \* باب صدقة الفطر \* (شمر) عجل صدقة  
 الفطر قبل ان يملك مقدار النصاب ثم ملك ينبغي ان يجزيه لان السبب رأس يموله ويلى عليه ولو  
 اداها على ظن انها عليه ثم ظهر انها لم تكن عليه فليس بتعجيل وتكون نافلة (فع بفتح) تزوج صغيرة  
 معسرة فان كانت تصلح لخدمة الزوج فلا صدقة على الاب والافعليه صدقة فطرها (فعمر) له عبد  
 للتجارة لا يساوي نصابا وليس له مال الزكاة سواء لا يجب صدقة فطر العبد وان لم يود الى الشا  
 لان سبب وجوب الزكاة فيه موجود والمعتبر سبب الحكم لا الحكم فلم يستحسن (بفتح) هذا الجواب  
 وتورد فيه (بفتح) وضع عند الفقير منوبين من الخبز فاكل بعضه وقال المضيف له خذ هذه البقية ينوب  
 عن صدقة الفطر اذا نواها ان كان الدفع بجهة العمليك والا فلا ولا يحتاج فيه الى معرفة الفقير في  
 الظاهر (بق) تصدق بطعام الغير عن صدقة الفطر يجوز اذا اجازها المالك والطعام قائم والا فلا  
 فان ضمنه جاز في جميع الاحوال (خروج) عبد ماذون له في التجارة لا للتجارة لا يجب صدقة الفطر  
 على مولاه وهو للتجارة (طش) يجب صدقة الفطر عن عبد الماذون المديون (خروج) تزوج امرأة  
 على عبد وماله فمري يوم الفطر ثم طلقها قبل الدخول فعليها صدقة فطره (من) مثله وان كان قبل  
 الدخول فلا صدقة على واحد منها (ظمر) لها جوارها ولا يلبسها في الاعياد وتزني بها الزوج

فعلية صفة الفطر اذ بلغت نصابا (عمن) الاشيق عليها \* كتاب الحج وانه يشتمل على اربعة ابواب  
 \* باب فمن يلزمه الحج وموانعه \* (فع بمن) له اراض وعقار وكروم يستغلها او حوانيت يستغلها  
 ويكفيه وعياله في السنة غلة بعضها وفي قيمة رقبة البعض الاخر وفاء بما يحج به لزمه الحج وفي روضة  
 الناطقى من له دراهم اود نائير او عروض او عقار قدر ما يكفيه لنفقته واجرت ما يركبه ولعياله قوت  
 سنة فعليه الحج والا فلا ولو كان له مسكن في السوق ثمنه كثير ويجد ببعض ثمنه منزلا في غيره اوسع منه  
 ويحج بالباقي لا يلزمه الحج وان فعل فهو افضل (فع شب) فقد المحرم يمنع الوجوب في ذمة المرأة كفقده  
 الزاد والراحلة عند ابي الحسن الكرخي وابي حفص الكبير ويمنع وجوب الاداء عند الميдавني (بو)  
 للقاذر على الحج ان يمنع عنه بسبب المكس الذي يوخد من القافلة (بمن) وغيره يجب الحج وان علم انه  
 يوخد منه المكس قال رض ولا اعتماد الا على هذا ومتى خلت قافلة عن ذلك فلو سقط الحج به فمتى يعمل  
 بقوله تعالى والله على الناس جميع البيت من استطاع اليه سبيلا وسئل الكرخي عن وجب عليه الحج الا  
 انه لا يخرج لما ان القرامطة تدخل على الحاج بالبادية فقال ما سلمت البادية عن احد يعني ليس بعدد  
 لان البادية لا تخلو من الافات وقلة الماء وشدة الحر هيجان ريح السموم وبه افتى بعض فقها ثنا وقال  
 ابو القاهم الصغار لا شك في سقوط الحج عن النساء في هذا الزمان وانما اشك في السقوط عن الرجال  
 وعنه لا ارى الحج فرضا منذ عشرين سنة منذ خرج قرامطة الاولى قال والبادية عندى دار من  
 دور الحرب (مت) وعن ابي عبد الله الشجعي انه كان يقول ليس على اهل خراسان حج منذ كذا  
 وكذا سنة وقال ابوبكر في زماننا لا اقول الحج فريضة قاله في سنة ست وعشرين وثلثمائة (مت)  
 وافتى ابوبكر الرازي ببغداد انه سقط عن الرجال ايضا في هذا الزمان وبه الوبرى والترمذاني  
 الصغير بخوارزم وابو الفضل الكرمانى بخراسان وعن ابي بكر الوراق انه خرج حاجا الى بيت الله تع  
 فلما سار مرحلة قال لا صحابه ردوني ارتكبت سبعمائة كبيرة في مرحلة واحدة فردوه وعن ابي  
 سليمان الدارني انه قال هججت اربعين حجة وما ارى انى قضيت فريضة الله تع من نفسى وقال  
 ابو القاهم الحكيم من غزا في هذا الزمان غزوة واحدة ففاته الصلوة عن وقتها يحتاج الى مائة غزوة  
 ليكون كفارة لما فاتته من الصلوة (ثب) ان كان الغالب في الطريق السلامة فالحج فرض وان كان



الغالب خلاف ذلك فالغرض ساقط قال رض وعليه الاعتماد (بمع) يمشى قليلا فيضيق نفسه فيحتاج  
 الى الاستراحة فيستريح ثم يمشى قليلا فلا يقل رعليه الا بعد الاستراحة هكذا اوله زادورا حلة لا يجوز  
 له تاخير الحج وان كان من نيته الوصية وكذا لو كان يضربه الهواء البارد وينجمد بلغه بالبحر محموش  
 اي يصير ضيق النفس \* باب فيما يحرم على المحرم وما لا يحرم \* (فتح صل) لا باس للمحرم ان يحتجم  
 او يفتصد او يجبر الكسرا ويختتن لان ذلك ليس من محظورات الاحرام (من) مثله وله نزع منه  
 اذا اشتكى \* باب فيما يتعلق بالحج عن الغير والوصية بالحج (علك) دفع الى آخر ثلثين دينار على  
 ان يحج منه فحج منه بذلك فلما فرغ انفق في الرجوع من نفسه ثلثين بعد نفاذ ذلك فان كان هذا  
 بخوارزم فلا يصح ويضمن (يت) اوصى بان يحج من ثلث ماله وامر وصيه بذلك وفرض القيام باقامة  
 فريضة الحج بعد موته الى رجل بعينه وعين للحج شيئا معيناً بحيث يخرج من ثلثه ثم صار الطريق مخروفاً  
 والشيء المعين لا يفي لاقامة الحج لما في ذلك من تحمل المشقة والحاجة الى زيادة النفقة لكي يقام العبادة  
 فلو تصرف الوصي في الشيء المعين ليزيد او يولد في فرض اليه القيام باداء الحج ليس له ذلك بل يحج  
 من ذلك المال من حيث يبلغ (فع) اوصى الى رجل ليحج عن ثلث ماله وتعد رعليه المشي الكعبة فله  
 ان يقرض ذلك الثلث باذن القاضي (فعمر بمع) اوصى بان يحج من ماله عن ابيه الميت يصح وعن  
 ابي بكر الاسكاف اوصى بماله ليحج عنه ان حسن الطريق والاصرف حيث يراه الفقهاء ومن وجوه البر  
 فالوصية جائزة واذا اختلف القرائن فعلى الوصي ان يحج به عنه اما بخروج واحد او اثنين او عشرة  
 فلا بد فع بل يمسكه عشرين ثم يتصدق به على الفقراء لانه اعظم وجوه البر \* باب في مسائل متفرقة  
 (صت ظم) صلى الظهر والعصر يوم عرفة في وقت الظهر فليس له ان يتنفل بعد ما صلى العصر (فع)  
 قال الصمرقندي قال بعض فقهاءنا حج الغني افضل من حج الفقير لانه يؤدى الى فقير الغرض من مكة  
 وقبل ذلك متطوع في ذهابه وفضيلة الفرض افضل من فضيلة التطوع \* كتاب النكاح وانه يشتمل  
 على سبعة وعشرين بابا \* الباب الاول في الالفاظ التي ينعقد بها النكاح وما يتعلق به (فع) قال  
 لاجنبية بالبحر اخشوقا ربيع ما برا ذينار فقالت قازين ويعلمان انه عقد نكاح بينهما لا يصح حتى يصرحا  
 بالنكاح او ما يقوم مقامه (فع شم) قال لها اخشوقا ربيع ما في نكاح بك ذينار فقالت نعم فقال



الزوج أرقامين باحقازين ينعقد النكاح (فصح) قال لها بالبح اما ناسيدج في سد دينار فقالت هي  
 اما براد دينار بحضرة الشهود صح (شمرفع) قال لاخر بالبح ها فرئيد ياخذ ام في سد دينارون كايين فقال  
 الاخر قبلت صح النكاح وان لم يقل الاب ها فرئيد في نكاح لانه صار متعارفا فيه (ط) في نحوه اختلف  
 المشائخ (شظ) وهل ينعقد النكاح بلفظ الاعطاء او قال بالبح هي ها فرئيد فقال لها فرئيد فان كان  
 المجلس للوعد فوعد وان كان للعقد فنكاح (شمر) قال زوجتك بنتي بكذ ان كان ساكتا فقال لعاب المرأة  
 ادفع الي المهر فقال الزوج شهاد فهو قبول في المجلس وبعد لا يكون قبولاً (فصح صي) ليس بقبول  
 (فصح) حطب لا بنه الصيغر لكن قال في العقد هل زوجتك بنتك بكذ او لم يقل لابني فقال ابو الخطيبة  
 اعطيتها لا بنك فلان بكذ الا يصح (شمر) قالت لرجل تزوجتك على عشرة دنانير فقال الرجل  
 زوجت نفسي منك يجوز ولا فرق بين ان يكون هذا من جانبه او جانبها (ن) ابو بكر خشي مشكل  
 زوج من خشي مشكل آخر برضى الولي فكبر افاذا الزوج امرأة والزوجة رجل فالنكاح جائز عند  
 لان قوله تزوجتك يستوي من الجانبين في جواز النكاح وقال (ت) لو ظاهر الزوج غلاما والزوجة  
 جارية جاز والا فلا (بصح) قام احد الزوجين قبل القبول بطل قال رض وهذا مستقيم على احد  
 الروايتين في البيع دون الاخرى فانه لو قام احد المشبايعين ففي بطلانه روايتان (بمر) ان كان  
 حمل زوجتي بنتا فزواجكها بكذ افولدت بنتا لم يصح لعدم كون الحمل محلا للنكاح حتى لو قال زوجتك  
 هذا الحمل وكانت بنتا لم يصح (تصح) قالت زوجت نفسي منك بعد انقضاء عدتي لا يصح وكالا يصح  
 تعليق النكاح بالشرط لا يجوز اضافته الى وقت مستقبل (بس) له بنتان ايم وذات زوج فقال لرجل  
 زوجت بنتي منك ولم يسمها صح ولو زوجت نفسها منه فلم يقل شيأ بل دفع اليها المهر في المجلس فقبول  
 (بمر) مثله (قريب) لا ينعقد (قريب) قال لها بحضرة الشهود خويشقين رايزني يدن ده فقال شابا بش  
 فان قالت استهرا فردوا نكان فيه دلالة قبول فقبول (بمر) لا ينعقد (فصح) قال لها زين من باش فقالت  
 باشك كيرا وقال خويشقين بمن داد في فقالت داد وكير ينعقد اذا رادت به التحقيق (عس) قال  
 لامرأة السلام عايك يا زوجتي فقالت السلام عليك يا زوجي بمحض من الشهود لا ينعقد (بصح) قال  
 لها هل زوجتك نفسي بكذ انك بالبح لا سال قبوا يعني انتف بحتبان يكون النكاح ظاهرا وان

ليكون قبله خطبة وان يكون عقد في يوم الجمعة وان يتولى عقد ولي رشيد وان يكون بشهود عدول  
 \* باب في الشهود (بم) زوج عبد أو امرأة وهو حاضر بشهادة رجل واحد سوى المحلى جاز وكل  
 في الامة (بم) لا يجوز فيهما بخلاف البنت البالغة وقال استاذنا رض فيهما روايتان (فم) فقول  
 زوج رجلا امرأة بشهادة واحد والزوج حاضر ساكت ينعقد ولو تزوجها بحضرة النائمين ففيه اختلاف  
 المشائخ والاصح انه ينعقد (بم) تزوجها ليلًا فسمع الشهود صوته ولم يروا شخصها يصح ان كانت في  
 البيت وحدها والا فلا وكذا في التوكيل \* باب في نكاح الصغار والصغار (بم) يصح (بم) يصح تزوج  
 امرأة بغير اذن ابيها ودخل بها لا مهر عليه وفي العبد المحجور يجب بعد العتق لانه ضمان قول  
 (بم) فب (بم) زوج بنته البكر البالغة برضاها فدخل المحجل واشترى بها جهازا لها ولم يعلم اليها فليس  
 لها انكاره لان الاب ماذون بشرى الجهاز عرفا وعادة ومواءة علمت او لم تعلم انه اشترىها من مالها  
 (بم) زوج بنته الصغيرة من رجل ظنه حرا الاصل وكان معتق فمهر باطل وقال رض وينبغي ان يكون  
 بالاتفاق (ط) رجل زوج بنته الصغيرة من رجل ظنه مصلحا لا يشوب الخمر واخبره الناس بذلك  
 فوجدته شريبا مد منا ان لم يعلم الاب شريبا وكان غلبة اهل بيته الصلاح فالنكاح باطل بالاتفاق وانما  
 الخلاف فيمن زوجها من رجل عرفه غير كفو (ظم) ولو زوجها القاضي من غير كفو لا يصح (محس)  
باب في نكاح الاب ان يقول لاب الزوج اذهب بها الى بنت زوجها وان كان الزوج صغيرا \* باب في نكاح  
الابكار (شم رفع) استأمر ابنته البكر البالغة وقال لها ان فلانا يذكرك بمهر كذا فوثبت من مكانها  
 وهي ما كتته هكذا امرتين فزوجها الاب جاز (فع) استأمر البكر فسكتت فوكل من يزوجها ممن سماه  
 جاز ان عرفت الزوج والمهر (شم) مثله ولو وكل رجلا بتزويجها قبل الاستيلاء ثم استأمرها  
 التوكيل بذكر الزوج وقد رالمهر فسكتت فزوجها جاز (ط) مكوت البكر عند العلم بنكاح وكيل الاب  
 كسكوتها عند نكاح الاب (بم) ليس برضا وعنه ان علمت وقتد العرض انه وكيل الاب فهو وقتا  
 (شم) قال لها معها الذي هو وليها لا غير هل وكلتني في امرك ان ازوجك على ما استصوب فسكتت  
 فزوجها من ابنته او غيرها بعشرين دينار اصح وهذا (بم) زوج البالغة وليها بحضرتها وعلمها  
 فصحت ولم يستأمرها ففيه اختلاف والاصح انه رضا (بم) انه رضا (بم) مكوت المعتقة البكر

لبالغة عند استئثار مولاها رخصا (بفتح) استأثروها في نكاح رجل بعينه فسكتت او اذنت ثم جرى على  
 شأن الزوج قبل الزفاف ما وقع به الفرقة فليس له ان تزوجها منه بحكم ذلك الاذن لانه انتهى بالعقد  
 \* باب في الاولياء (شمر) يجوز لا حد الاولياء المستورين في الدرجة ان يتفرد بالاغتراض اذا سكت  
 الباقيون (قرب) ام الاب اولى بتزويج الصغيرة من الام (ط بن) عن عطاء السغدي الاخت لاب  
 وام والاب اولى من الام في تزويج الصغيرة ثم قال والنساء اللواتي من قوم الاب لهن ولاية التزويج  
 عند عدم العصبات باجماع بين اصحابنا وهي الاخت والعمة وبنت الاخ وبنت العم فاما الام والنساء  
 اللواتي من قبل الام فلهن ولاية عند ابي حنيفة وابي يوسف خلا للمحمد ثم قال (بمر) وما ذكره شيخ  
 الاسلام عطاء السغدي من الاجماع فمستقيم في الاخت لاني العمة لانها من ذوى الارحام (بمر)  
 ولا يجوز لو قيل الاب ان يتزوج بنته الصغيرة باقل من مهر مثلها \* باب في الكفاءة \* (شمر) فع  
 هي امرجل ارتد والعياذ بالله ثم اسلم فهو كفول من لم يجر عليها ردة (شبهه فع) غير الاب والجد اذا زوج  
 الصغيرة ممن لا يقدر على المهر والنفقة لم يصح (بمر) زوجت نفسها من غير كفور لها وليان فرضى  
 احد هما لم يبق للاخر حق الاعتراض كالا بتداء (فمنح) الحائك ليس بكفور لبنت الالهقان وان كان  
 معصرا وقيل هو كفور \* باب في الشروط في النكاح \* (بمر) زوجت نفسها من رجل على ان يطلقها  
 يغل ما دخل بها فعند ابي حنيفة نحل للزوج الاول وعند ابي يوسف النكاح فاسد وعند محمد رخص صحيح  
 لكن لا يعمل للاول وفي المسعودي فان تزوجها على ان يطلقها الى عشرة ايام فالنكاح جائز والشرط باطل  
 (فمنح) قالت زوجت نفسي منك بذلك على ان يكون امر طلاق في يدي فقال قبلت النكاح لا الشرط  
 لا يصح هو الصحيح (بفتح) تزوجها على انها بكر فلم تكن بكرا او على ان تدفع اليه المرأة كذا فلم تدفع او على  
 العكس صح النكاح \* باب في حرمة المصاهرة \* (شمر) نظرا الى فرج صبية مثلها تجامع او على العكس  
 ثبت حرمة المصاهرة (بمر) صبي مسته امرأة بشهوة فان كان ابن خمس سنين لم يكن مشتبه للنساء  
 فلا يثبت حرمة المصاهرة وقال في ابن قت او منع ثبت حرمة المصاهرة (ظمر) صبي قبلته امرأة امية  
 او على العكس بشهوة قال رايت رواية منصوره من الفقيه ابي جعفر ان كان الصبي يعقل الجماع  
 ثبت حرمة المصاهرة والا فلا وكل ابنت المرأة الصغيرة قبلت تزوج امها بشهوة او على العكس ان كانت

بنت خمس سنين لا تثبت وفي بنت التسع تثبت وكذلك في بنت السبع ان كانت ضخمة مشتهرة والا فلا  
 (ط) ادخلت ذكر صبي في فرجها والصبي ليس اهل الجماع تثبت حرمة المصاهرة (ط) قبل المجنون  
 ام امرأته بشهوة او لسكران بنته تحرم (تج) وحرمة المصاهرة لا يرتفع النكاح وكذا لك بالرضا  
 حتى لا يجعل لها الزوج بزواج آخر الا بعد المتاركة والوطى فيها لا يكون زنى \* باب ما يجوز من  
 الا نكحة وما لا يجوز \* (شم) اهل الحروب الذين هم يقرب دارنا معطلة فلا يجوز للمسلم ان يتزوج  
 من نسائهم (عك) مثله (يصح) تزواج امه ثم حيلت لها لم يجز وفي الجامع والزيادة ان يجز وبه  
 (ظف صح) وقوله في مختصر القدوري ولا يجوز الجمع بين امرأتين لو كانت كل واحدة منهما  
 رجلا لم يجز له ان يتزوج بالاخرى في الحرمة المؤبدة وانها موقفة نزول بزوال ملك اليقين (بم)  
 شفيعي المذهب تزوج بجنية بغير ولي لم يجز وعلى عكسه جاز (يصح ظف) يجوز المناكحة بين اهل  
 العدل وبين اهل السنة الذين يقولون بالروية عند فقهاءنا مثل الحسن البصري من التزوج بجنية  
 فقال يجوز بشهود (حم) لا يجوز (عك) يصنع السائل لحماقته \* باب في النكاح الفاسد \* (بم)  
 اتت بولد في النكاح الفاسد يثبت النسب بغير دعة (ش) الخلوة في النكاح الفاسد لا توجب المهر  
 والعلة في الشامل اذا اتاها في الدبر في النكاح الفاسد لا يجب المهر لانه ليس بمحل النسل (خسج)  
 تزوجها في علة غير ودخل بها فعليه الاقل من المسمى ومهر المثل وعليها العدة ويتدخلان  
 (صغر) قال ابو القاسم الصفار ابتداء العدة في النكاح الفاسد من الوطى الاخير وهو قول زهير وقال الفقيه  
 ابو جعفر هو قول ابى يوسف من وقت الفرقة (بم) من وقت المتاركة وعلم غير المتاركة شرط لصحة  
 المتاركة وهو الصحيح حتى لو لم يعلمها لا ينقض عدتها (بم) المتاركة لا تكون الا بالقول كانت مدخولة  
 او لم تكن حتى لو تركها ومضى على غيبتها سنون لم يكن لها ان يتزوج باخر (فسح) ذلك في المدخولة  
 وفي غيرها بتمزق الابدان وهو تركها على قصد ان لا يعود اليها (بم) في النكاح الفاسد يستعمل كل  
 واحد منهما بفسخه قبل الدخول بالاجماع وبعد الدخول مختلف وعام المرأة في المتاركة ليس بشرط  
 في الاصح كافي النكاح الصحيح وبه (ظم يصح) وانكار الزوج النكاح يحضرتها متاركة والا فلا كذا  
 اللوكيل الوكالة هكذا عن ابى يوسف روى عن قول المرأة عند خبر العتق ان من اراد من متاركة



\* **باب في الرضاع** \* (فمع سمى) امرأة كانت تعطى ثدييها صبية واشتهر ذلك بينهم ثم تقول لم يكن في ثديي لبن حين القيتها ثديي ولا يعلم ذلك الا من جهتها جازلا بنها ان تزوج بهذه الصبية (فمع) زنى بامرأة تحرم عليه بنتها من الرضاع وهي منصوبة في (من بمر) مثله ولو ارضعت ابن رجل والمرضعة ام يجوز لك الرجل ان يتزوجها وكذا يجوز ان يتزوج بنت المرضعة التي ارضعتها مع ابنه (بمع) ارضعت صبية اسمها عائشة ولزوج المرضعة بنت من زوجة اخرى صارت هذه مع عائشة اختين من الرضاع ولا يجوز الجمع بينهما في النكاح اذا ارضعتها بلبنه \* **باب في المهر** \* (شمر) تزوج بامرأته وهي خلل له بمهر معلوم لا يجب المهر (فمع) يجب ويجوز الزيادة في المهر من غير شهود (فمع شبنر) افترقا وبقي عليه عشرة دنانير من المهر ثم تزوجها بتلك العشرة فهو تزوج بمثلها (بمع) قالت زوجت نفسي منك بخمسين دينار او ابرأتك عن الخمسين فقال قبلت ينقل بمهر المثل (بمر) مريضة زوجت نفسها باقل من مهر مثلها ثم ماتت فليس للاولياء ان يبلغوه الى مهر مثلها (فب) قالت زوجتك بمهر جائز في الشرع ينصرف الى مهر المثل (فبمع) مثله (بمر) ينصرف الى عشرة دراهم (بمع) اختلفا في هبة المهر فقالت وهبته لك بشرط ان لا تطلقني وقال بغير شرط فالقول قولها (بمر) عادة خوارزم ان النساء لا يطلبن المهر الا عند الفراق او بعد الموت فهو تأجيل عرفا ولو طلقها رخصيا لا يصير المهر حالا حتى تنقضي العدة وبه اخذ عامة المشائخ (فب) يصير حالا (فمع) مثله (عمع) لها طلب المهر مع التحل لكن للقاضي ان لا يسمع ذلك مادام حلالين (بمع) المهر في عرفها فيرمو جل ولها المطالبة متى شاءت (بمر) ولو تزوجها بازيد من مهر مثلها على انها بكر فاذا هي ثيب لا يجب الزيادة (بمر) وكل اخاه ان يتزوج ابنته فزوجها الوكيل كرها وزفت اليه كرها ودخل بها كرها يجب مهر المثل (بمر) ولو وطئ المطلقة ثلاثا مرارا على ظن انها تحل له فعليه بكل وطئ مهر ان ادعى الاشتباه عند كل وطية ولو وقعت بين الزوجين حرمة المصاهرة ثم وطئها قبل المتاركة لا يحل وعليه مهر المثل وبعد المتاركة يحل (ط) قبل الزوج ام امرأته او بنتها او على العكس ثم وطئها لاحد عليه ادعى الاشتباه ولم يدع لاختلاف الصحابة فيه (بمر) ولو قال لغير المدخولة ان خلوت بك فانت طالق فغلا بها يجب نصف المهر لا كاله (بمع) دفع الى زوجته مالا فقالت هي من المهر وقال



النزوح وديعة فالقول قولها ان كان من جنس المشروط والا فللزواج (فك عك) تزوجها بكر باس ولم يذ كر طولا ولا عرضا فعليه كرباس من قطن يبلغ ديناراً (عس) تزوجها وخلا بها وقال لم اجامعها وصلفته فعليه كالالمهر (بم) خلا بها ولم تمكنه من نفسها ففيه اختلاف المتأخرين (فعم) مغير يقدر على الا يلج زفت اليه امرأته وهي صغيرة تجامع مثلها وخلا بها لا يجب كالالمهر كالمرضى القادر اذا لم يشته (شمر بسج) خلوة الصبي الذي يتحرك آلتة ويشتهي ينبغي ان يوجب كالالمهر (خج) يتأكد المهر (بسج) افترقا فقالت افترقنا بعد الدخول وقال الزوج قبل الدخول فالقول قولها

لا إنها تنكر سقوط نصف المهر \* باب الزيادة في المهر \* (ط) الزيادة في المهر بعد هبة المهر تصح (فمح) قال بعد الهبة جعلت الفادرهم مهر ك لا يلزم (فمح) جدد للحال نكاحا بمهر يلزم ان جدد لاجل الزيادة لا احتياطا (عك) ابرأ يني فاني امهر لك مهر اجد يد انا براءته فجدد لها مهرامع الحل في هذه الصورة يبرأ من المهر الاول ويجب الجدد (فك) تزوجها بمهر جدد مع قيام الحل ففي وجوبه اختلاف بين ابي يوسف ومحمد (خج) وهبت او ابرأت ثم جدد بمهر فعلى قياس قول ابي حنيفة ومحمد يثبت خلاف ابي يوسف وقيل بالاتفاق لا يثبت الثاني بعد البراءة وانما الاختلاف فيه حال قيام المهر والاصح انه مختلف (عك حم) لا يثبت الثاني \* باب في نكاح

الكفار والمرتد \* (فمح) مجوسي اسلم وتحتته اخته تبين بدون تفريق القاضي (فع عك) جاهلة متى خاصمت الزوج اظهرت كلمة الكفر مغايظة او فرار عنه تحرم اللعينة وتجبر على الاسلام وكل قاض ان يجند النكاح بينهما بمهر يسير ولو بد ينار رضيت او ابنت (حم مثله) (ن ت) تجبر على الاسلام وتعزى خمسة وسبعين وليس لها الا التزوج بزوجه الاول (فمح) مثله (ط) تجبر على النكاح وبعض مشائخ بلغ منهم (جد فمح) وا بوالقاسم الصفار واسماعيل الزاهد من ائمة بخارا وبعض ائمة هم قند كانوا يفتون بعدم الفرقة بردتها حسم الباب المعصية وفي الجامع الاصغر كان شاذ ان وا بونصر الدبوسي يفتيان بانها لا تبين (شص) المرتدة مادامت في دار الاسلام فانه لا تسترق في ظاهر الرواية وفي النوادر عن البيهقي انها تسترق (صت) ولو كان الزوج ما لما استولى عليها بعد الردة فتكون في المسلم من عند البيهقي رج ثم يشتريها من الامام او يصرفها اليه ان كان مصوفا

فلو ائني مغت بهذه الرواية حسنا لهل الامر لا بأس به قلت وفي زماننا بعد فتنة الفتنة العامة  
صارت هذه المولات التي غلبوا عليها واجروا احكامهم فيهم كخوارزم وماوراء النهر وخراسان  
ونحوها صارت دار الحرب في الظاهر فلو استولى عليها الزوج بعد الردة يملكها ولا يحتاج الى شرائها  
من الامام فتبقى في يده بحكم الرق حسنا لكيد الجبهة ومكر المعرة على ما اشار اليه في السير الكبير

---

\* **باب فيما يتعلق بنكاح العبيد والاماء** \* (بمرفع) اذن لعبد في التزوج ثم ابقى لا يبقى ما ذونا  
(بمخرج) فيبقى ما ذونا (بم) سكوت المولى عند تزوج العبد ليس برضى (بمخرج) اذن لعبد  
ان يتزوج فلانة باللف فتزوجها بالفيق يتوقف الحل على اجازة المولى (فمع عك) اشترى جارية تحت  
زوج قبل الدخول ثم دخل بها في ملك المشتري فالمهر للبائع (عك) باع عبد بعد ما زوجه امرأة  
فالمهر في رقبة الغلام يدور معه اينما دار هو الصحيح كدين الاستهلاك (جمع بو) المهر في الثمن  
(عك) زوج عبد حرة ثم اعتقه تخير في تفمين المولى او العبد (شم) يضمن المولى الاقل من  
قيمتها ومن مهرها (بو) زوج مدبرة امرأة ثم مات المولى فالمهر في رقبة العبد يؤخذ به اذا اعتق  
في الجامع التاجري الامة كالحر في حق النكاح حتى استحققت مطالبة الزوج بالقسم والوطى  
والشفقة \* **باب فيما يجوز للزوج والزوجة ان يفعل** \* (شم) تزوج في البلد ثم اخرجها الى الرستاق  
فابت ذلك فلها ذلك اذا حبست نفسها بالصداق والا فلا (كص) والبد والطاهر تزوج بلدية في البلد  
فولدت منه ثم اراد اخراجها الى الرستاق فلها الا باء ولو اخرجها ثم ابت فلها ذلك (بمخرج) انه ان  
يخرجها الى الرستاق ان كان الرستاق قريبا قيل له ما القريب قال ما دون السفر قال رضى الله عنه  
يهو الصواب وتاويل ما اجاب به (شم كص) والبد والطاهر ما اذا كانت المسافة سفر افان ابا القاسم  
الصغار هو الذي يختار قول البيهقي في منع نفسها عن السفر بها لاجل المهر ومع هذا قال للزوج  
ان يخرجها الى ما دون السفر وان لم يوف مهرها بعد فعرف بهذا ان للزوج ان يخرجها من البلد  
الى القرية اذا لم يكن المسافة سفر باتفاق بين البيهقي وصاحبيه وان لم يوفها مهرها (بمخرج) امرأة  
لا ينفق عليها زوجها ولا يكسوها ثوبا او فاها مهرها او لم يوف اليها لكنها لا تطالب به ليس لها ان تمنع  
نفسها منه \* **باب في الحضانة** \* (بمخرج) الام احق بالصغيرة وان كانت صبيحة السيرة معروفة بالفجور

أو كانت مطبوعة ما لم يفعل ذلك وإذا اقترقا وتزوج كل واحد منهما فحضانة الصغيرة للاب إذا لم تكن  
لها من تكون لها الحضانة ولو تزوجت الأم بزوج آخر وتمسك الصغيرة معها أم الأم في بيت الزايد  
فللاب أن يأخذها منها (سبح) الصغيرة إذا لم تكن مشتهاة ولها زوج لا يسقط حق الأم في حضانتها  
مادامت لا تصالح للرجاء إلا في رواية عن أبي يوسف إذا كانت تصلح للاعتيناس بها والصغير إذا كان  
في حضانة الأم وهو من أولاد الأشراف يستحق على الأب خاد ما يخلد به فيشتويه أو يستأجره (خبر)  
صغيرة عند جلة تخون حقها فلعمها أن يأخذ منها إذا ظهرت خيانتها \* باب في ما يتعلق بنكاح  
الفضولي ونسخ اليمين في تعليق الطلاق (سبح) المميز في النكاح الموقوف لوقال خذ هذا من المهر أو قال  
أدفعه إلى فلانة من المهر فهذا الإجازة بالفعل (دفع) قال أدفع هذا إليها ولم يقل من المهر فهو إجازة  
قولا وكذا لو قال بالبح حلال من ياروزد والإجازة بالفعل أن يدفع ما يدفع ويضم في قلبه أنه من المهر ثم  
يظهر بعد الإجازة (ظم رفع فب) لو قال عند البعث هذا من المهر فهو إجازة بالقول (ظم رفع)  
وصول المنقول المبعوث إليها ليس بشرط للصحة (فب) لا رواية في مجرد البعث وقيل يكون إجازة  
ولو قال أدفع إليها هذا الشيء فهو إجازة بالفعل (ق) حلف لا يطلق امرأته فخلعها عنه فيرة  
فإن إجازة باللسان حث وان أخذ بدل الخلع لا يثبت (شمر) لو قال بالبح حجبيا كام كام حلال  
يووزا حين فلانة فهي طالق ثلاثا لا سبيل له إليها يعني بدون نسخ اليمين (بمر) أن تزوجت فلانة  
أو دخلت في نكاحي فهي طالق ثلاثا فزوجها منه فضولي وإجازة بالفعل طلقت ولا ينفعه هنا نكاح الفضولي  
(ط) عن نجم الدين النسفي ربح كل جواب عرفته في قوله كل امرأة تزوجها يعني من جواب نكاح  
الفضولي فيه فهو الجواب في قوله كل امرأة تدخل في نكاحي لأن دخولها في نكاحه لا يكون إلا بالتزوج  
فكان ذكر الدخول في نكاحه كذا الزوج قولاً فكان تعليقه به فيمنع اليمين قبل الإجازة فلا يثبت  
وإذا قال كل امرأة تصير حلالاً لي فهي أو ما لو قال كل امرأة تدخل في نكاحي سواء قال رضي الله  
عنه إلا أن جواب (شمر بمر) أحسن سئل (شمر) قل كلما تزوجت فلانة أو زوجتني بعقد  
فضولي وأجرت بقول أو فعل أو كلما تصير فلانة امرأة لي أو زوجة لي فهي طالق ثلاثا قال هذا كله  
عليه طريق أن يتزوجها ولا يثبت نكاح الحكم فكتب نعم طريقه نكاح الفضولي وأعطاه شيئاً من المهر

قال لغيره فكان هذا القول لا يخوله يعني (نفسه) وقد ذكر الامام مشيخ النظر ورضي الله عنه في النيسابوري  
 ابن نعل الفضولي في فصوله الاصلية في الطلاق (بسم) فقال لا جنيته هو كنه كنه تزود وتكاح من آتى بهن  
 من هيبة بائنه تواف من يسه طلاق فصوله هي من زين را ان يهروا خواست وروى بفعل اجازت كرم  
 لا يقع الطلاق (رفع دست) قال ان تزوجت فلانة فهي بائنه وان عقد لها فصولي فهي بثلاث وان حكم  
 الحاكم بصحة النكاح فهي بثلاث فطريقه الحكم بفسخ اليمين بعد دعوى صحيحة قال رضي الله تعالى عنه  
 ولا حاجة الى هذا التكلف فانه لو عقد له فصولي ينحل اليمين لا الى جزاء ثم يحيز بالمفعل فتبقى خلا لا  
 له ولو قال بالبح كانه فصوليك نكاح اكا فبثلاث فطريقه فسخ اليمين لانه يراد به العقد المقرون بالا جازة  
 (فب) قال اكر فلانة زن من شود فهي طالق ثلثا فتزوجها له فصولي واجاز بالفعل لا تطلق هو المختار  
 (رفع) قال في المصاهرة ان اصلحت هذا الامر فالحلل على حرام فعقد له فصولي واجاز بالفعل  
 لا يحنث (تبع) قال بالبح كام يانافام وذا اناج او قال ان صارت خلا لا في فهي طالق يحنث بعقد الفصولي  
 قيل له لا ترك مذهب نعيم الدين النيسابوري قال نعم لان هذا تعليق بالملك لا بسببه والملك يثبت  
 عند الاجازة فيتح قال رضي الله عنه وهو الصحيح ولو قال هو زنيكه او را بود وباشد لا ينفعه نكاح  
 الفصولي قال رضي الله عنه وسمعت (تبع) في مجلسين بقول قال لها اذا تزوجك الفصولي واجزتك  
 فكا حك فانت طالق لا ينقذ اليمين اصلا وامر عليه بعد مباحثات كثيرة ويقول اليمين لا ينقذ الا  
 في الملك او مضافا الى سبب الملك ولم يوجد شيء منهما لان سبب الملك انما هو الزوج لكنني واكثر  
 اصحابه لم يعجبنا هذا الجواب (بسم) ولو تزوج اجنبي صغيرة لولي لها ثم بلغت بعد شهرين فاجازت  
 جاز ولو تزوج لابنه البالغ بغير امره فقال ابنه ان كان ابي خطيبا في فهي طالق ثلثا لا تطلق (ظم) زوج  
 لابنه البالغ امرأة بغير اذنه وضمن المهر فاجاز النكاح لا يكون اجازة للضمان (فب) هو اجازة للضمان  
 (يحيى) زوج ابنه البالغ امرأة بغير اذنه ثم بلغه وخلا بها فاجازة (بسم) مثله (فب) الا اذا لمسه  
 او قبلها بشهوة ومنه اجازة مطلقا (فج بسم) زوجت نفسها بغير اذن الاب وبلغه الخير فاحل في تجهيزه  
 فهو اجازة (فب) صيغة زوجت نفسها وليس لها ولي ولا قاضي ينقذ ويتوقف على اجازتها بعد البلوغ  
 (فب) الا صوب في زمانا في حق من قال ان تزوجت فلانة فهي طالق ان يتزوجها بعقد الفصولي



ولما اشتغل بفهم اليمين لان قسمة العسر ظاهر الا يغفلون عن الاستثناء فلا ينقل قسمة هم عسرهما من الشافعي  
 ورجح (فيج) الاحتجاج في نفاذ اجارة عقل الفسولي الى معرفة الفسولي (بم) طلق منكروحة نكاحا موقرا واحدة  
 او ثلثا فيه واجارة (م) ابن سماعة عن محمد بن ذرارة اجارة ولو قال فهي طالق فعند (بم) ففسخ اجارة  
 وتطلى وعند محمد بن ذرارة لا تطلق (بم) اوجه الفسولي ثم بحث الزوج اليه يلحقها فقبضت لا يكون اجارة الا  
 اذا قيل لها ان الزوج اعطاك زوجة نكاح وقبضت ففسخ اجارة (فيج) ازوج له فسولي وبحث قوم امرأتها  
 اليه فيما باليسر بعقدها ففسخ اجارة (بم) قيل له في عقل الفسولي كم تجعل المهر فقال كل ادينه وهو تركيل  
 وكل اذا قال افان اضبع ثريدن لا باكثره وان زاد الفسولي شيئا قليلا ولو نصف دينار لا يفسخ (فج) قال  
 كل امرأة تزوجه فهي طالق ثلثا ثم اجاز عقد الفسولي بالفعل ثم خالعه بعد ذلك ثم تزوجه بنفسه يقع  
 الثالث (فج) قال مشايخنا المهر اتيون و ابو الليث لا يأم بان يورث في تطبيق طلاق الاجنبية بنكاحها  
 بقول الشافعي رج انه لا يقع وعند ذلك يصح القول بالحل اذا اتصل به قضاء القاضي بفسخ اليمين  
 او اذا اجاز الحالف عقل الفسولي بالفعل \* بآب فيما يتعلق بالتحليل ونكاح المطلقة ثلثا \* (فج) عن  
 الصدريين البرد و بين محمد وملي ان سعيد بن المسيب رجع عن منعه في ان الدخول بها ليس بشرط  
 في صيرورتها حلالا للاول (من) ولو قضى به قاض لا ينقل قضاؤه فان شرط الدخول ثبت بالاقار  
 المشهورة (بم) ففج (بم) احتال في التطليقات الثلث و يأخذ الوشي في ذلك وتزوجها للاول بدون  
 ودخول الثاني هل يصح النكاح وما جزاه من يفعل ذلك قالوا ان يشهد ويصدق (فج) فقيه يفتي بمنعه  
 سعيد بن المسيب وتزوج للاول فقال بقيت مطلقة بثلاث ويعد رالفقيه (بم) المحلل اذا اولى الى  
 مكان البكارة محل للاول واما موت لا يقوم مقام الدخول في حق المحلل (ط) وكذا العلوة في نوازل  
 هشام اذا قال في ذرارة لا تحل للاول (من) والزوج الثاني لا يحد مادون الثلث الا بالدخول  
 (فج) عك (بم) قال لها ان دخلت فلان ارجعت طالق ثلثا فلان خلعت ومنعت نفسها عن الزوج ثلثا  
 اقراء وتزوجت باخره دخل بها وطلقتها وانقضت عدتها ثم طلقت من الاول ان يجد لها نكاحا فعلى  
 غير عالم بما صنعت وهي في بيتها لا يجوز لها ذلك ولا تحل للاول (عن حم) لا يفسخ فان في حق املا  
 العن: قضاء وفسخ فان ديانته (بم) طلق امرأته ثلثا ثم افكر وعاث بها فلما انكحها باخره



العبد قد يانة (ع) لا يجوز فيه المذهب الصحيح (ع) حلف بثلاث فظن انه لم يعرضت وحلفت  
 بالحدك وطدت انها لو اخبرته بتكوير اليمين فاذا غاب عنها بسبب من الاسباب فلها التحليل ديانة لا  
 قضاء قال (ع) ما لبت منها السيد ايا شجاع فكتب انه يجوز ثم سألته بعد مدة فقال لا يجوز والظاهر انهم  
 انما احاب به في امرأة لا يوثق بها (ص) شهد عدلان لا امرأة ان زوجها طلقها ثلاثا وهو صحيح ثم ماتا  
 او غابا قبل ان يشهدا عند القاضي لم يسعها المقام معه وكذا اذا شهد اثنان رضاع بينهما ظن قتلها  
 على الصوب منه لم يسعها ان تعتد وتزوج بزوج اخر لا نها في الحكم زوجة الاول قبل القضاء بالفرقة  
 (ش) قالوا هل في القضاء ولها في لك ديانة وكذلك ان سمعته انه طلقها ثلاثا ثم جحد وحلف انه  
 لم يفعل فردها للقاضي عليه لم يسعها المقام معه ولم يسعها ان تتزوج بغيره ايضا قال رضي الله تعالى  
 عنه قال حاصل ان على جواب شمس الاسلام الاول جندى ونجم الدين النسفى والسيد ابى شجاع  
 وابى حامد والسرخسى يحل لها ان تتزوج بزوج آخر فيما بينها وبين الله تعالى وعلى جواب الياقين  
 لا تحل (ع) سأل مطلقه ثلاثا كيف صرت حلالاتي فقالت على وجه الشرع غير ما تظن نفيا للتوبيخ  
 وتجهيل الخبر ان عن نفسها يسعه ان يتزوجها قليل له فلو كان السائل فقيها قال الجواب ما مر (ع) لو قالت جللت لك او قالت حلالة كروم لا يحل له التزوج بها لم يستفسرها لا اختلاف الناس في كيفية  
التحليل قال رضي وهو الصواب \* راسب في النسب والعين \* (ج) تزوجها وولدت ثم تبين انها امه ثبتت  
 نسب الولد منه ويرث ولو تزوج مجنون امرأة بشهود دون حل بها وولدت لا يثبت النسب منه حادثة  
 لها ولد فقال مولاه وولدت هي مني ولد اولم يمين لا يثبت نسب هذا الولد منه (ب) رجل له آلة  
 قصيرة لا يمكنه ادخالها داخل الفرج ليس لزوجه حق المطالبة بالتفريق \* باسب في عزل المرأة  
ما يجتمع بهما من يكون \* (ع) هل يفسد حرة الزوج باذنه او مكوثه ونسبها كوايدين فهي  
 للزوج وان منعها ورجع هذا غزله ونسبها فلهها وماله في حرة الزوج ولو فسخ النكاح الزوج اودفع  
 الاجرة الى الحائك في فصل المنع فهو متبرع (ع) شكره فيع اليها حرة ونفقة لتتخذ ثيابا وتعزق  
فخر لنته ثم نسجت ثيابا كثيرة فهي للزوج ان كان النسيج ياذنه والا فلا (ع) شكره فيع اليها حرة ونفقة لتتخذ ثيابا وتعزق  
الزوج التحليل له من بل اغيا تة قبل النسيخ فهو لها حرة القطن (خ) يحل قوام على امرائه على

عليها ويشترى لها من الجوزة فهي تغزلها ويدفع الزوج غزلها الى الحائك فيتنجسها اثر اباثم وقعت  
الفرقة بينهما فان كان نسيها التبع اولا تخاذ الثياب له فهي له وان كان لها فهي لها \* باب في الاسوال  
التي تدفع في المصاهرات والرجوع فيها (عك) حمل الى الخطيبة امتعة من جنس ما يحمل  
اليهن في العادة ودفع اليه اهل الخطيبة مثل ما حمل اليهم فلا رجوع لهم فيه اذا اختلفوا والمساهلة  
في مثل هذا عزيمة فيما بينهم (فجع) في المبعوث بالغ ائديك يطلبون في عرف جرجانية خوارزم  
هو ما مثله لا محالة وفي رساتيق خوارزم يطلبون عوضا وان قل يرضون به جري العرف والعادة  
وينظر في كل بلدة الى عرفهم (شمر) بعث اليها شيئا معيناً كما هو العادة ثم تزوجها ولم يخل بها وخلعت  
نفسها منه بنصف المهر فليس له طلب ما بعث اليها اذا عرضته (مف ضمح) له طلب المبعوث (فجع)  
له طلب العوض ان لم تعرضه (فمح) بعث ابو الزوج الى الخطيبة دسغيمان ثم اختلعت نفسها قبل  
الدخول منه بالمهر ونفقة العك ليس لاب الزوج ان يطالبها بما بعث اليها (قرب) ان كان بعث اليها  
ازهر مباركاد فكاح يرجع بالقائم دون الهالك (كمنج) خطب لابنه الصغير امرأة وبعث اليها قدرا  
ثم فسدت المصاهرة فالمبعوث للابن (فمح) ان عقد النكاح فهو للابن يسترده (فجع حم) خطب  
لابنه خطيبة وبعث اليها دنانير ثم مات الاب فان تمت الوصلة فهو لابنه والافميراث وان كان الاب  
حيما يرجع الى نيته (بمح) ولا يسلك الابن الصغير ما بعث الاب بنفس قبض الاصهار (ز) بعث  
بهذا ايا الى خطيبة ابنه ثم مات الابن قبل الزفاف يرجع الاب بالقائم منها دون الهالك وان بعث  
الهدايا من مال الابن برضا لا يرجع (مح مح) بعث الى خطيبة بالغ ائديك وبعث قوم الخطيبة بيد  
المتوسط ثيابا برسم العيدية وقالت هي لك عيدية فاطعها ثيابا بفعل وهو بعث اليهم قدرا من العين  
والفواكه ثم فسدت المصاهرة فهم يتحاسنون ويترادون الفصل ولا يترادون ما انفقوا في الضيافات من  
الجانبيين (فجع عك) العادة الجارية في بلدنا انه يضمن الخاطب انه يبعث اليه كذا الى ثياب الخطيبة  
كذا او يتخذ ابوها ثيابا له فافعلوا ذلك ووفت اليه وتفرق بعد مدة ليس للزوج ان يعصب ما بعث اليها  
من المهر اذا بعثت اليه في مقابلته ثيابا ولو ارسل الى خطيبة دنانير ثم اتخذ واليه ثيابا كما هو العادة ثم يقول  
انفقتها من المهر فالقول قوله ولو كان قل اصرفوا بعض الدنانير الى اجرة الحائك وبعضه الى ثمن

الشيء والحناء والشمع لا يقبل قوله في التعيين قال رضى الله عنه فحاصل جوابه في هذه المسائل انه  
 ان بعث الدنانير الى جهة اخرى غير المهر لا يقبل قوله بعك ه انه من المهر والا فالقول قوله انه من  
 المهر وان اتخذ والفقيا با (ظنت) بعث الى امرأته متاعا وبعث اب المرأة متاعا ثم ادعى الزوج ان  
 المبعوث كان حيد اقا فالقول له مع يمينه فان حلف والمتاع قائم فللمرأة ان تردّه وتراجع بما بقى من المهر  
 وان كان كذلك لا تراجع بالمهر واما ما بعث اليه اب المرأة ان كان هالكاً لم يكن على الزوج شيء وان كان قائماً  
 وقد بعثه من مال نفسه يرجع وان كان بعثه من مال البنت برضاها لم يكن له ان يرجع (س) تزوجها  
 وبعث اليها هدايا وهو ضته على ذلك ثم زفت اليه ثم فارقتها وادعى ان ذلك مارية فالقول له فاذا استردّه  
 من المرأة فلها ان تسترد ما عوضته عليه قيل ولا يرجع كل واحد بما فرق على الناس صاحبه باذنه  
 مريحا او دلالة ولا بالما كولات من الاطعمة والغواكه الرطبة \* بأب فيما يتعلق بتجهيز البنات وقياس  
 الاختان والعروس \* (شمر) زوج ابنته البالغة وجهازها بامتنعة معينة ولم يسلمها اليها ثم فسح العقد  
 وزوجها من آخر فليس لها مطالبة الاب بذلك الجهاز لان التجهيز تمليك فيشترط فيه التسليم (فجب)  
 ولو كان له امل ايها الدين فجهزها ابوها ثم قال جهزتها بدنيها على وقالت بل بما لك فالقول للاب (فصح)  
 القول للبنت وعنه القول للاب فانه قال لو قال الاب كان لا مك على مائة دينار فأتخذت الجهاز بها  
 وقالت بل من مالك فالقول للاب قال رضى الله عنه ولعل الفرق بينهما ان ذين البنت على الاب  
 معلوم في المسئلة الاولى وقد ادعى البراءة عنه فلا يصدق وفي الثانية انما صرف الدين باقراره ولكن  
 مع البراءة عنه فكان القول قوله كمن قال للقاضي بعث هذا العبد من فلان وغاب قبل نقد الثمن  
 يبيعه القاضي ويوفيه الثمن وان كان قضاء على الغائب لان كون العبد للغائب انما ظهر باقراره مشغولا  
 بحقه بخلاف ما اذا كان قبله معلوما لا يبيعه (ظني) دفع الى ام ولد شيئا لتتخذ جهازا للبنت ففعلت  
 وسلمت اليها الاصح تسليمها ما لم يسلمها ابوها وفي الصغيرة نفس الاتخاذ يكفيها لها اثبات الملك لها  
 في المتخذ (بهر) بعث الى الخطيبة دمتفيمان وزفها الاب اليه بلا جهاز فله ان يطالب الاب بقدر المبعوث  
 جهازا (صح) له ان يطالبه بجهاز مثله فان امتنع فله ان يعتز بما دفع اليه من دمتفيمان وهو ختيا و  
 الائمة الكبار وجمال الدين الريخل موفى وهرمان الدين والى الصد والشهد (فعر عك) ولو زفت



اليه بلا جهاز فله ان يطالب الاب بما بعث اليه من المد فانبروا ان كان الجهاز قليلا فله المطالبة بما يليق بالمبعوث في عرفهم (بمع) يفتى يانه اذا لم يجهز بما يليق بالمبعوث فله استرداد ما بعثه والمعتبر بما يتخذ للزوج لا ما يتخذ لها ولو سكت بعد الزفاف وما نافي عرف بذلك رضاه لم يكن له ان يخاضع بعد ذلك وان لم يتخذ له شيء (بمع فعم) صغيرة نسجت جهازا بمال امها وابيها وسعيها حال صغرها وكبرها فصارت امها وسلم ابوها جميع الجهاز اليها فليس لا خوتها دعوى نصيبهم من جهة الام (قع عم) جهاز ابنته وسلمه اليها ليس له في الاستحسان استرداده منها وعليه الفتوى قال رضى الله عنه الصواب والصحيح في تسليم ثياب الختن ما اجاب به (بمع) انه اذا حملت الثياب التي اتخذت باسم الختن الى بيت الختن ثبت الملك له فيها اذا لم يكن الحمل اليه للروية والاسترداد بعد ها وان كانوا دفعوا في الجهاز ثيابا باسم اخ الختن وحملت مع ثياب الختن الى بيته لا يثبت الملك لآخيه ما لم يقبضها (عم) امرأة نسجت في بيت ابيها اشياء كثيرة من ابريسم كان يشتريه الاب ثم مات الاب فهذه الاشياء لها باعتبار العادة (ظم) صهر قال لختنه خذ هذه الدراهم واشتر بها لنفسك عتاييا ولا مك دي باجا ففعل فليس له دعوى الدراهم عليه (قب) ارسل الى ختنه ثيابا فقبضها ليس له استردادها اذا خاطها الختن (بمع) الصهرة بعثت الى ختنها ثيابا ليس لها الرجوع بعد ذلك وان كانت قائمة وسبق مرة اخرى انها اذا بعث ثوبا الى الختن بطريق الهبة فلها الرجوع ان كان قائما قال رضى الله عنه ووجه التوفيق بين الجوابين ان البعث الاول كان قبل الزفاف ثم حصل الزفاف واقعه كالهبة بشرط العروض وقد حصل فلا ترجع والثاني بعد الزفاف فترجع (بمع) دفعت في تجهيزها لبيتها اشياء من امتعة الاب بعرضته وعلمه وكان ساكتا ووفت الى الزوج فليس للاب ان يسترد ذلك من بنته وكل الواثق في الام في جهازها صهر معتاد والاب ساكت لا يقسم (ظم) بعث عند الخطبة اليها اشياء من مودة فيها ديباج ثم زفت اليه ثم قال اخذت الديباج من البرازي معنى لا رد فليس له ان يسترد ومنها جبرا اذا بعث اليها ملى وجه التملك (بمع) اقترقا وفي بيتها جارية نقلتها مع نفسها واستخدمتها حتى والزوج علم به ساكت ثم ادعاهما فقال لهن لان يدك كانت ثابتة ولم يوجد المزيل باب الاختلاص في جهة النكاح ومصادره (قع خج) تزوجها وكان في المد اشهرين ثم قال الزوج كنته غير بالغ حين

تزوجتها وهذا رجل تام الخلقة لا يصدق فيه وعليه تمام المهر واذالم يطأها وهو غير بالغ لكنه خلا بها  
خلوة صحيحة فعليه كالالمهر (ط) قالت لزوجهات تزوجتني بغير شهود وقال بل بشهود فالقول للزوج  
ولو قالت تزوجتني وانما صبية وقال الزوج لا بل كنت بالغة فالقول لها والاصل في جنس هذه المسائل  
ان الزوجان متى اختلفا في صحة العقد وفساده كالشهود فالقول لمن يدعى الصحة لشهادة الظاهر له  
واذا اختلفا في وجود اصل النكاح كافي المسئلة الثانية فالقول لمن ينكر الوجود ونص عليه في الجامع  
الا صغر كذا لك في فصل الذكوة جواب (خج) في رجل تام الخلقة يكذب به الظاهر (بو) رجل تحته امرأة  
يدعى نكاحها غيره قبله وتصلقه الثاني لرغبته عنها ولغلاء مهرها ولا دخول هناك بينهما يرجع اليها  
فان اقرت الاول فهي زوجته وان انكرت فلا بد له من البينة وقد بان من الثاني وعليه نصف المهر  
(من) يدعى امرأة في يد غيره وقال طلقتهما وكنت مجنونا ان عرف منه المجنون بان كان رآه القاضي  
او كان مشهورا عند اكثر اهل ذلك المكان فالقول له \* باب في القسم بين النساء \* (فك) رجل  
له زوجة وجارية يبيت عند الزوجة خمس ليل من الاسبوع وليلتين عند الجارية او في المظالعة فله  
ذلك اذالم يقصد الاضرار بها (ظمر) مثله (ش) لا يتعين حقها في ظاهرها رواية في يوم وليلة من  
اربع لال ولكن يوم من الزوج بان يراعى قلبها ويبيت معها احيا نأروى الحسن عن ابي حنيفة رض اذا  
كان له امرأة واحدة فاشتغل عنها بالصيام والقيام او بصحبة الاماء فخاصمته في ذلك قضى القاضي  
لها بليلة من كل اربع لال لان للزوج ان يسقط حقها في ثلث لال بان يتزوج بثلاث سواها ثم قال  
والصحيح ان يوم من بان يونسها بصحبة احيا فامن غير توقيت \* باب في مسائل متفرقة \* (فع) قالت  
لا جنبى تزوجني ولا اريد منك من حقوق الليل ولا من حقوق النهار فتزوجها لا يعد ربه منع النفقة  
والمبيت الا ان يترك ذلك بعد النكاح (فع) البقالي في القاضي يقول اذا عقدت عقد البكر فلي دينار  
وان عقدت عقد الشيب فلي نصفه يحل له ذلك ان كان لها ولي غيره والا فلا يحل له لانه يفترض عليه  
فقد اجر نفسه على عمل هو واجب عليه \* كتاب الطلاق \* وانما يشترط على ثلثين بابا \* باب فيما يكون  
ايضا وما لا يكون وما يكون رجعي او بائن \* (فع) قالت له اخلف على بطلاق فقال احسبته محلو فاعليه  
يقع ان نوي ولو قال هفغ دي بار وزد يقع ولو قال هفغ هفغ غقى لا يقع (علك) مثله (خج) مثله (عسف)



فيه اختلاف الصحيح انها تقع لانها للتحقيق (ت) مثله (حمر) فتروي البقالي قالت طلقني ثلثا فقال  
بالخ خرجي نادا سيامي لا يقع ما لم يقل مسيما مينا فله ولو قال خرجي ناد غقي يقع وان لم يقل مائين لان قوله  
غقي لا يستعمل الا في الموجد (عك) مثله (جك) قالت طلقني فقال هزار براخين في يحكر ساد فان  
حذين يقع الثلث وكذا لو قال دنا في يحكر من قنبي يقع ان نوي وان لم ينو طلقت نفسها في المجلس  
يقع (سي) لو قالت طلقني طلبة فقال خي اما هاذي شئي فقالت اي معناني كاهو قير فقالت اما انرا  
اخياور هو قار بكسر الراء لا يقع شيء وان نوي (فع) مثله وكذا لو قال هو قار بفتح الراء لا يقع وان  
نوي (شم) قال لها في الغضب او تكماخ شيا وير ولم يقل براح ولم يكن له نية لا يقع شيء (عك) يقع  
الثلث وان لم ينو لانه ليست ههنا شيء محصور موى الطلاق فانصرف اليه (ع) قالت مورا طلاق دة  
فقال الزوج ميد هم بالخ كغيام هي قال بعض مشانغ سمرقند يقع (فمح) قالت لزوجها تراسه طلاق فقال  
تراسه طلاق باد يقع (فمح) پراخ هافينغ يقع كما حكى عن (فع) لانه وان كان للاستقبال لكن الزمان الذي  
يعقب كلامه مستقبل (بو) مخاميناق يقع بغير نية وهو تفسير قوله طلقتك عرفا وان نوي حقيقة  
اللغوية قيل يصدق (عك) اذك شياور پراخ برفع الباء يفتي بالوقوع وعنه ان كان مظلوما يصدق  
والا فلا ولو قال لها انت طالق خمسين طلبة فقالت ثلثا يكفيني فقال الباقي لصاحبك تطلق كل واحدة  
من المبواقي ثلثا ثلثا وقال (طمح) ومحمد بن شعاع وابو علي الرازي والشافعي لا يقع على صاحباتها  
شيء (ط) مثله لان ما وراء الثلث غير عامل املا وفيه حكاية احمد بن ابي عمران استاذ الطحاوي  
(جت) وخمير الربري قيل له اناخ بات با حفت شياور براح او قيل له باور شيتا و براح فقال الزوج  
شياور او قال شي پراد ينبغي ان لا يقع (مك) ينبغي ان يقع ومثله في (مك) قيل له ايك اموة  
قال لا قيل له اناخ بات فقال بات فان اشار الى شفته وقبضها بيد و تعلق وانه لم يعن المرأة والا  
يقع طلبة عمر الحافظ قيل له اناخ پت اي جفتد فقال بلذ ان نوي تطلق والا فلا (خو) يقع بمعنى  
(جت) يقع بلانية للعرف (فع بو) قالت له طلقني اربع مائة فقال بالخ اما احسد يقع (مك)  
وعند ي لا يقع شيء \* باب فيما يكون اقرا راي الطلاق والثلث والبائن \* (مك) قالت له طلقني  
فانه مطلقه بثلث فقال بل بشتين فقالت انا مطلقه بثلث فقال بالخ شي شي وقع الثلث ولا يقبل منه

تفسير (فج) مثله (مسي) قالت له انا حرام فقال بل انت حلال ثم قالت بالغ كلوساخي حلال وحلال  
 ادوكار ماخي حرام وحرام فهل اكله كلام ضائع لا يقع به شيء (شمر فج مسد) هو قصد بقولها واقرار  
 بالحرمه (فج) قيل له ما يصل امرأتك فقال بالغ مخاسيناه فهو اقرار بالطلاق ويحتمل البائن والرجعي  
 والثالث فينوع (فج) بينهما خصومة ف قيل له بالغ او شاجي مع امرأتك فقال بالغ پنداك وانج  
 فذلك نيا والآخره فهو اقرار بالثالث (علك يت خسج عت) هو اقرار بالثالث (مسي) يرجع اليه  
 في بيان السبب لانه قد يقول ذلك لسوء خلقها وقوله پنداك وانج في الحقيقة تفسير قوله لاسبيل لي  
 عليها (ظف) قال بالغ فاماد و پنداك يت خيوفان انج فهذا اقرار بالثالث (بمر) فيه ونحوه  
 اقرار بالثالث حكما لا ديانته (فسيح) لا يكون الا بالنية (كيج) قالت له نازدي شي پراديك فقال الزوج  
 وايها بخا من پراديك وايا اخسيخ پراديك او قال وايا بخاس يا ورتطلق ثلثاني الفصلين (بسيح) قيل له  
 هل زوجتك طالق منك فقال بالغ اما هذا ر يا ويرفهي واحدة الا اذ انوي الزيادة على الجواب  
 (بمر) ادعى على امرأة نكاحا وهي تنكر فقالت للمتوسطين اضر بوه حتى يطلقني فهو اقرار بالنكاح  
 (ظف) بينهما خصومة فدعيت الى اقربائهما ف قيل له اين زوجتك فقال ابرأتني عن حقوقها ودفعت  
 الصك لها وما كان دفع الصك فهو اقرار بالطلاق (بسي) قيل له اعز من حرام تفسيره بالغ اي حرام  
 وقد فقال لي فان كانت له امرأة ينصرف اليها والا فالي منكوحة (بمر) هذا اقرار بالحرمه مطلقا (فب)  
 ان لم يكن معروفا بهذا الاسم ف اقرار بالحرمه والا فلا (بمر) قالت له طلقني فقال تراكد ام طلاق  
 مانه است ياكد ام نكاح فهو اقرار بالثالث وكذا البر قال تواني طلاق مانه است وني نكاح يكون  
 اقرار بالثالث (بسيح) قالت من زن حرام تو از من چه مي خواهي فقال الزوج جون حرامی آن كن  
 كه زنان حرام مي كنند فهو اقرار بالحرمه ولو قالت اكتب لي الصك فانا حرام عليك فقال بالغ هزار  
 يا وركياه حرام فهو نكار ولو قيل له بالغ اخيد يوت (بمر) شبهت في حرمه امرأتك او قيل له  
 هل تشك في حرمتها فقال لا فهو ليس باقرار في حرمتها لانه يحتمل انها حلال لا شبهة لي فيه ولا شك  
 يحتمل الحرمه (فسيح بمر) خلعها ثم قيل له زن را چند طلاق داد مي قال من هزار طلاق بتم الثالث  
 (فب) قال ان طلقني فلان نقل انه فارق امرأته وذهب فهو اقرار بالطلاق (شع) الاقرار بالفرقة

ليس باقرار بالطلاق لا خلاف اسبابها (يسمى) قوله بالبح فاجتنبى انج بوار ادخ يمين اقرار بالباثن في  
هر فناقلت وفي زماننا يسمى به الصك بالطلاق الرجعى فراقا ايضا فلا يكون اقرار بالباثن (بلك) ولو  
قال اذهبى وتحلى فاقرا بالثلث (فب) جماعة حتى راكفت هر كرا از شمارن بطلاق است دعت جزييل  
بالبح جايفاد همه دعت زدند طلقت امرأة كل واحد منهم (م) لا تطلق (بمر) دعت جماعه الى شرب  
الخمر فقال لي حلف ان لا اشرب الخمر وكان كاذبا فيه ثم شرب ذلك طلقت امرأته (بمجم) تزوجتها  
ثلاث مرات بعد الاول لا يكون اقرار بالثلث ولو ادعت عليه امرالا وحرمة فتدبوهما الى الصلح فقال  
بالبح ما نباكم به حلال اكفناكم دوانغو شام كام فاقرا بالحرمة ولو اظهرو نسخة فقبل له متى كتبتها فقال  
بالبح او فاني مكى حلال منت فليس باقرار بالحرمة فلو قال لها زوجي نفسك فاقرا بالحرمة كما تساومة  
الا اذا كان النكاح بينهما ظاهرا (يث عك خو) قيل له طلقت امرأتك فقال لا فقبل انك راجعتها  
فقال راجعتها تطيبا لقلبه لم يكن اقرار بالطلاق السابق (خو) علق طلاق امرأته بالشرط ووجد  
فقبل له لم فعلت الشرط فقال بالبح ناوخكام يل فهو اقرار بالثلث (فع بو) والخطيبي الاقرار بالحلف  
لا يكون اقرار بالطلاق (بمجم) وقوله پار پارخ نيتا من فاكتب لها الصك اقرار بالحرمة (ظمر)  
اصطلى لها حنطة وقال احسبها عن نفقة عدتك فاقرا بالطلاق (شجر) شهد واهليه انه قال اكرأين  
ون من حرام نبودى وورادستورى قد ادمى تا اين جا آمدى لا يثبت الحرمة بهذه الشهادة  
\* باب في الطلاق الذى لا يقصد ايقاعه ونحوه \* (شمر) كتبت انت طالق وقالت لزوجها اقراه  
فقراه لا يقع ما لم يقصد به خطا بها (سدى) مثله (شز) يكرأ مسائل الطلاق عند زوجته ويقول انت  
طالق ولا ينوى لا تطلق (بمر) متعلم يكتب نا قلا عن كتاب غنقل رجل قابل وتوقف ثم نقل عنه امرأتى  
طالقتى ثلثا وقاله باللسان وكتب وتوقف ثم نقل عنه ان لم ادخل الدار وقاله باللسان وكتب ولكن  
قصده الحكاية لا الايقاع لا يقع (ظلى) قالت لزوجها اقرا هذا الدماء انت طالقتى باثن فقال  
لا تطلق اين مكان معروفا بالجهل (شز) نى (ز) سئل عن لعنته الطلاق فطلقها وهو لا يعلم  
بل تكب فقال ما ورت اصحابي فيه فاطقت اراونا انه لا يقضى بالرتوع (ز) لعنته الطلاق بالعربية  
فطلقها وهو لا يعلم يقهر مثله من ابن سماعة عن عبد (ن) عن ابي القاسم الصفار يقع (ث)

قضاء لا ديانة بخلاف البيع والشراء والهبة والامتناع وقيل تطلق ويعتق قال لعبد الله انت حر وهو لا يعرف ان هذا القول عتق او قال انت طالق ولا تعرف انه طلاق قال (ث) تطلق ويعتق قضاء لا ديانة (بسخ) قال للجماعة لا يعلمون الفارسية تعلمت ذكر افقر لوه معنى فقل زن من سه طلاق فقالوا ذلك لا يحكم بالحرمة وكذلك لم يعتقوه تسبيحاً بل يعتقوه شيئاً آخر ولم يعرفوا معناه (فسخ) تكلمت بكلمة فقال تكلمت بكلمة وحرمت على فاستفتت المرأة فافتوا لها انها ليست بكفر لا تحرم عليه ان كان قال الزوج الكلمة التي تكلمت بها هي هذا (بو) ظن انه وقع الثلث على امرأته بافتاء من لم يكن اهلاً للفتوى وكلف الحكم كتبها في الصك فكتب ثم استفتى من هو اهل للفتوى فافتى بانها لا تقع والتطبيقات الثلث مكتوبة في الصك بالظن فله ان يعود اليها فيما بينه وبين الله تعالى ولكن لا يصدق في الحكم

\* باب في التطليق بقوله انت طالق من كذا الى كذا \* (بم) قال لها انت طالق من واحدة الى عشرة تقع ثنتان عند البيهقي رحمه الله اذا قال الى ثلث (بم) يقع الثلث بالاجماع لان اللفظ في الطلاق معتبر حتى لو قالت طلقني متاباً لفظ فطلقها ثلثا يقع الثلث بخمسائة قال رضي الله عنه وهذا احسن من حيث المعنى (ظم) قال لها انت طالق من ثلث الى واحدة يقع ثلث قال الشيخ رضي الله عنه وينبغي ان يكون هذا بالاتفاق ثم ظهر لي انه على قولهما فقد نص في (شب) اذا قال لها انت طالق من واحدة الى ثلث او ما بين واحدة الى ثلث او قال من ثلث الى واحدة او ما بين ثلث الى واحدة تقع ثنتان عند البيهقي رحمه الله وعندهما ثلث فتبين ان الغاية الاولى اقلهما مقدراً الا هي التي بدأ بها اولاً \* باب في الطلاق مشبهاً بشيء \* (شم) قال لها انت طالق جاك وياك او قال جاك شكرتك براجن يقع واحدة وعنه يقع ثنتان قلت وهذا احسن لان لفظ الجمع بالخوارزمية يقع على ثنتين ولا تشية لها (بم) قال لا امرأته انت طالق اكثر من واحدة واول من ثنتين فثلث (فع)

قال ابو القاسم الصفار قال لها طلتك غير مرة يقع ثنتان \* باب في ايقاع الطلاق اذا اعترض قبل قماحه ما يمنع ايقاعه (بم) قال في حال الغضب لها اتك شيأ ور قاصداً به الثلث واخذ انسان يقيه لا يقع (فع) قال لها انت طالق ثم وقف فقال ثلثا قال ابو ذر ان كان لنفس ثلث والاخر واحدة وبه (بو) \* باب في طلاق السكران وما يقصد به الكذب لا الطلاق \* (فع) عاك (مكر) ان قال



لا مرأته أى حلال ما پر حرام ان لم اكتب لك الصك غدا فلم يفعل حزمته عليه (ظمر) اشهد المظلوم انه ان هو قال عند استخلاف الظالم هي طالق ثلاثا كان كاذبا ثم قال ذلك عند ظلمه يقع (فع بو) يصدق لما شهد قبله فى الطلاق والحرية جميعا قال رضى الله عنه وهذا صحيح (ط) قال لعبد هو حر و اراد به انكن ب يعتنق منه قضاء لاديانة قال رضى الله عنه وانما يقع قضاء لان القاضى يتهمه انه اراد الكذب فاذا شهد قبل ذلك زالت التهمة و ذكر شمس الائمة الحلوانى فى مجالسه قال لعبد هو حر و عنى به الاخبار كذ با فانه لا يعتنق وكذا اذا قال لامرأته هي طالق و عنى به الاخبار كذ با (ص) فى باب التلجية اذا تواضعا انا نخبر عن الطلاق او العتاق على ما لك كذ با ثم اخبر عنه لم يكن ذلك طلاقا ولا اعتنا فوبد بين قيا بينه وبين الله تعالى لكن القاضى لا يصدق (خج) مى امرأته حراما عند قوم ثم سماها بذكر لك عند آخرين تحرم قضاء لاديانة (صت) و على ما ذكر فى (ن) ينبغى ان لا تحرم قضاء فانه قال اشهد و ان اسم عبدى حر ثم دعاه يا حولا يعتنق ولو قال يا آزاد يعتنق \* باب فى تفويض الطلاق اليها والى غيرها \* فى الهداية قال لها انت طالق كيف شئت فقالت شئت بائنة او قالت ثلثا ولم ينو الزوج شيئا قالوا يقع على ما شاءت قضية للتخير قال وفى الاصل اذا لم تشأ شيئا يقع طلاق واحدة رجعية عند ابي حنيفة رحمة الله وعندهما لا يقع شئى ما لم تشأ (شم) قال لها سكت خراجك سكت فواج فقالت انا طالق منك يقع ولو قالت انت طالق منى لا يقع (ظت) وغيره قالت خواها وچ ميمس اك دانا حديث الكا فقال الزوج مكناز د جاند اك د فاد اك فقالت طلقت نفسى ثلثا لا يقع (طن) قالت لا يك سخن كويم فرار واد اشتى او قالت يكى كار كنم رواد شتى فقال داشتم فطلقت نفسها ثلثا لا يقع والقول للزوج انه لم يرذ الطلاق فهدايد ل على انه لو نوى يقع (صت) قال مشائخنا من قال لغيره خواها وچ مى اك د د شاهدك اك فقال له هازل اذ فت لك فقال طلقت امرأتك ثلثا لا يقع (فع عك) قال لاخر ساطلق زوجتك فقال طلقها الف مرة فطلقها ثلثا ان كان قال ذلك على وجه التفويض يقع والا فلا قال الشيخ رح وهدا حمن لانه يدكر هدا عدم المبالة بتطليقه بغير اذنه (شز) مردى ديكورى را گفت زن را طلاق كن او جواب گفت حكم تراست وى گفت حكم مراست طلاقش كردم لا يقع لان قوله حكم تراست فى الامر بالتطليق لا فى التطليق (بمر بسخ) ان تزوجت عليك امرأة فامرها بذكر ثم



دخلت امرأة في نكاحه بنكاح الفضولي واجاز بالفعل ليس لها ان تطلقها ولو قال ان دخلت امرأة في نكاحي فلها ذلك وكل التوكيل بذلك (قُب) قال لها ان لم يصل اليك النفقة الى ثلاثة ايام فامر بك بيدك فجاء بالنفقة في اليوم الثالث فتوارت المرأة فلم يجد ما حتى مضى اليوم الثالث فامرها بيدها بالوجود الشرط (بم) تزوجها بهراة وقال لها اذهبي الى مرووان لم اتيك الى خمسة اشهر فامر بك تطلقين نفسك بواحدة وذهبت الى بلخ ولم يمكنها الا تيان الى مرو فحضر مرو وقبل خمسة اشهر فما وجدها وما علم بمكانها حتى تمت المدة فطلعت نفسها يقع ان كان لا يمكنها الا تيان الى مرو ولو قال لها ببخارا ان غبت عنك ومضى من غيبتى خمسة اشهر ولم تصل نفقتى اليك فامر بك بيدك ثم غاب الى بلخ ثم بعد اربعة اشهر من غيبته ذهبت الى بلخ واقامت فيه مع زوجها مدة ثم رجعت المرأة وبقي الزوج ببلخ سنة ولم يرجع اليها فلها ان تطلق نفسها بذلك الامر (جل) مثله (بم) قال لا خرا ان غبت عن زوجتي شهر فطلقها فغاب عنها شهر اثم حضر ثم غاب فطلقها الوكيل اوطلقها قبل ان يغيب مرة ثانية يقع (بم) وعلا الى الصكاك فقال الزوج امر زن من بنو يس بيك طلاقا كره اكرى كما هو رابو عي نرسم تطلق نفسها متى شاءت ثم بد الهما عن كتبه ذلك الصك يصير الامر بيدها (قُب) هذا اقرار منه بالامر قال رضى الله عنه فجوا بهما يؤيد قول من قال ان بمجرد الامر بكتبة صك الطلاق يقع او يظهر ولا يشترط الكتبه ولا يكون توكيلا (بم) ان غبت عشرة ايام ولم تصل اليك النفقة فامر بك بيدك ثم اختلفا بعد مضيتها في وصول النفقة فالقول للمرأة (م) مثله (م) على العكس (بم) كتب الى اخيه اما بعد فان وصل اليك كتابي فطلق امرأتي ان سألت ذلك فوصل وعرض عليها فلم تسئل الطلاق الا بعد اربعة ايام او خمسة ثم سألته فطلقها لا يقع الطلاق (ط) قال له طلق امرأتي ان شاءت لا يصير وكيلا ما لم تشاء ولها المشية في مجلس علمها فاذا شاءت فصار وكيلا فلو طلقها في المجلس يقع فلوقام من مجلسه بطل التوكيل (شمع) وينبغي ان يحفظ هذا فان البلوى فيه يتم فان عامة كتب الطلاق بهذه المثابة والوكلاء يؤخرون الايقاع عن مشيتها ولا يدرون ان الطلاق لا يقع (بم) جعل امر امرأته الصغيرة او المجنونة بيدها فطلعت نفسها يقع (قُب) ان فعلت كذا فامر بك بيدك ثم طلقها قبل وجود الشرط طلاقا بائنا ثم تزوجها يبقى الامر بيد ما بعده (بم) لا يبقى

في ظاهر الرواية (فصح) ان تزوجها قبل انقضاء العدة فالامر باق وان تزوجها بعد انقضاءها لا يبقى  
(ط) ان دخلت الدار فامر ك بيده ك ثم طلقها واحدة او اثنتين لا يبطل الامر حتى لو تزوجها ثم  
دخلت الدار صار الامر بيد ما سواه تزوجها في العدة او بعد ها او كانت غير مدخول بها قال رضي  
الله عنه فان كان المواد انه طلقها قبل وجود شرط الامر وهو الظاهر فجواب (فب) موافق لما ذكر  
في (ط) وان كان المراد انه طلقها بعد ما وجد شرط الامر وصار الامر بيد ما سواه فجواب (بم) موافق لما ذكر  
في (ط) فانه قال فيه لوجعل امرها بيد ما سواه ثم طلقها طلاقا بائنا خرج الامر من يد ها ولو طلقها رجعي  
بقي الامر على حاله (بم) لو قال لها امر ك بيده ك ثم اختلعت منه وتفرقا ثم تزوجها فبقي بقاء الامر  
في يد ها روايتان والصحيح انه لا يبقى (ظم فب) قال لها ان غبت عنك اربعة اشهر فامر ك بيده ك  
ثم طلقها وانقضت عدتها وتزوجت باخر ثم ماتت الى الاول وغاب عنها اربعة اشهر فلها ان تطلق  
نفسها ولو تفرقا بثلاث بطل الامر (بصح) ولو جعل بيد امرأته امر كل امرأة يتزوجها ثم اباها ثم  
تزوج امرأة فامر الجديدة بيد ها الا اذا جرى في مقدمات الكلام ما يدل على التقييد بحال قيام  
الزوجية فيتقيد كرخي جعل امرها بيد ها فقالت ها تو بلاء تي لو كانت عريانة فلبست لا يخرج الامر  
من يد ها (فصح) جعل امرها بيد ها ان ضربتها بغير جناية فخرجت الى المأتم بغير امره ثم ضربها  
بعد سنة وقال ضربتها بتلك الجناية وقالت بل بغير جناية فالقول له لانه العالم بالجهة وقال ايضا  
قال لها ان لم ادفع اليك الدينار الذي لك على الى شهر فامر ك بيده ك ثم وهبت الدينار قبل مضي  
الشهر بطل التعليق ولو قال لها ان لم اتخذ لك ثوبا غدا فامر ك بيده ك ثم ابرأته قبل الغد بطل  
ان كان القاضي افرض لها ثوبا والا فلا (بم) علق امرها بيد ها بعد ايصال النفقة الى شهر ثم حالها  
جهالة شرعية وغاب ولم يؤد المحتال عليه بقي الامر بيد ها (فب) لا يبقى (بم) قال ان شربت مسكرا  
بغير اذنك فامر ك بيده ك ثم شر به واختلفا في الاذن فالقول للزوج والبينة بينة المرأة (بصح) وكله  
بتطليق امرأته اذا ابرأته من المهر فقالت هي ابرأته بشرط الصك والطلاق وقبلة الوكيل وطلقها  
وكتب الصك لا يقع لانه وكله بالتعليق بعد البراءة وهذا قبله ولو شهد ان زوجها الغائب وكل  
همه بتطليقها اذا ابرأته فطلقها بعد البراءة ثم قال لا كذبنا وتزوجت هي باخر لا يفرق بينهما (بصح)

قال لها اطلقى نفسك فقالت حلال الله على حرام يقع بخوارزم وبخارا \* باب في الكنايات \*  
 (شم ففع) قالت له اي فينندك زارمانج فقال فاخناف ونوى يقع (فع بمر) ولو قالت يا زمت  
 ما زاد انبزمم اك فقالت فعلت ونوى يقع (ط) انت على حرام الف مرة يقع واحدة (فع شم) بالغ  
 اتك ما زاد ارفى جعشاوك فى شامى ونوى لا يقع (بسم) قالت لزوجها فى مخاصمة المال ان ما تاخذ  
 حرام فقال بالغ حرام يا اوتك ولم ينو الطلاق لا يقع لانه رد (شم) بانى فى عرفنا بة طلقية (شم)  
 ان فعلت كذا دام رد حلال ما فاج وفعل لا تحرم امرأته (شم ن) انت اجنبية ونوى الطلاق  
 لا يقع وفى حال مذكرة الطلاق اقرار (بمر) تو مراهيچ كس نه ونوى الطلاق لا يقع (فع) قال لها انت  
 حرام فقالت انا حرام فقال بل الف مرة حرام فهو واحدة ان لم ينو الثلث (فع شبه) قالت تغير لوفى  
 فقال الزوج رد دتك بهذا العيب ونوى الطلاق وقع (فع) انت حرام وقال ما نويت به الطلاق  
 لا يصدق وليس للمفتى ولا للقاضى ان يحكما على ظاهر المذهب ويتركا العرف (فع عمت) انت حرام  
 او انت على حرام يقع الطلاق بدون النية وهى بائنة (مت) لا يحتاج الى كلمة على وكذا فى (شص)  
 فقال لو قال لها انا بائن ولم يقل منك او انا حرام ولم يقل عليك فليس هذا بشيى بخلاف ما اذا قال انت  
 بائن او انت حرام قال رضى الله عنه وفى خزانه الاكمل (ع) لو قال انت حرام او بائن ولم يقل  
 منى فهو باطل وهذا سهو منه حيث نقله من العيون وفى العيون ذكرها ذلك من جانب المرأة  
 فقال ولو جعل امرأته بيدها فقالت للزوج انت على حرام او انت منى بائن او انا عليك حرام  
 او بائن وقع ولو قالت انت بائن او حرام ولم يقل منى فهو باطل ووقع فى بعض نسخ العيون ولو قال بغير  
 تاء التانيث فظن صاحب الاكمل انها مسألة مبتدأة فظن انه لو قال ذلك الرجل لامرأته فهو  
 باطل قال رضى الله عنه وعند هذا ازاد سهو شيخنا نجم الائمة البخاري فزاد فيها اللفظة لها فقال  
 ولو قال لها انت حرام او بائن فهو باطل والمسئلة بحالها مع تاء التانيث مذكورة فى الواقعات  
 الكبرى المرتبة وغير المرتبة فى مسائل العيون فعرف به سهوها (بسم) لو قال لها انت امرأة حرام  
 ولم يرد الطلاق يقع الطلاق قضاء وديانة ولو قال هى حرام كالماء تحرم لانه تشبيه فى السرعة (عمت)  
 نويت بقولى الحلال على حرام غير المرأة لا يصدق قضاء وديانة (بسم) يصدق ديانة لا قضاء وعنه يصدق

كفاء وداقة ولو قال خامي في ملك يهاج حلال د ا حرام افا زلا يحرم امرأته ( فم ) حلال الله على  
 حرام ان فعلت كذا قاله ثلثا ثم فعل ذلك الفعل وقال تو بوز من حرامى حرامى حرامى فثالث لانه  
 صار بمنزلة الصريح معروفا حتى يقع بدون التية فلو قيل له لم تخاف من امرأتك فقال انك تعلم انها حرام  
 ولم يكن حرام عليه حقيقة حرمت عليه ولو قالت ضربت حرام عليك فقال حرام توتى حرمت قال  
 رضى الله عنه وقد مر خلافه عن ( فم ) جنسه وهو الصواب هناك وهذا هو الصواب هنا لان حرمة  
 الطلاق من كورة ههنا لا ثم ( فم ) قال اقلت نكاحك ونوع الطلاق لا يقع ( فم ) خلافه ( ظم )  
 وهنتك طلاقك يقع ( فم ) لا يقع ( بسم ) ولو قال احملى طلاقك او قال خذ ياي يقع ( ايت ) قالت له  
 امسكنى بمعروف او سرحنى بمعروف فقال بالبح اكنى فلذا راخيزد ناريند اودنى جاءه ابي وقال ما عنيت به  
 طلاقك فان حلف بالله انه لم ينواه لم يقع شيى ( عمح حم ) زوج امرأته من غيره لا يكون طلاقا  
 ( فم ) اذ افوى به الطلاق طلقت ( بسم ) قالت له بالبح نيم غوف قال لها بالبح غاز چاك ناك او قالت  
 له اخاسيام فقال غاز چاك ناك لا يقع شيى \* باب في الاستثناء في الطلاق \* ( بمر ) كتب اليها انك  
 ان فعلت كذا افانت طالق ثلثا ثم قال بلسانه ان شاء الله تعالى فان كان موضوعا لا صريح والا فلا ( بسم ) انت  
 طالق رجعى ان شاء الله تعالى يقع ولو قال انت طالق بائن ان شاء الله تعالى لا يقع ( بمر ) ولو قال  
 انت طالق رجعيا او بائنا ان شاء الله تعالى يسأل عن نيته فان عنى الرجعى لا يقع ويعمل وان عنى  
 البائن يقع ولا يعمل الاستثناء \* باب فيما يقع بكتابة الصك في الطلاق \* ولو قال للصكاك اكتب لامرأتى  
 هكذا بطلاق فهو اقرار بالطلاق في الحال فيقع على قول ( بق بوهك عمت بمر ) وهو تركيل على قول  
 ابي ذر والوارقيشي والغياثى وابي حامد فلا يقع ما لم يكتب قال رضى الله عنه وبه يفتى ( بسم ) وهو الصحيح  
 في زماننا لانهم قد يطلقون ثم يأمرؤن بكتابة الصك وقد يأمرؤن بكتابة الصك قبل الطلاق فالافتاء  
 بالوقوف قبل الصك افتاء بالشك فلا يفتى به ( عمت ) اكتب لها الصك او صك الطلاق يقع واحد  
 بالعرف ( فع ) لا يقع وان كتب لها الصك الا اذا انوى الطلاق ( بمر ) قال اكتب لها صك الطلاق  
 حوا را نهى واحدة ( بمر ) وكله بصك امرأته كيف شاءت فمكتب لها صكا بالطلاق ثم قال ما اردت  
 بالطلاق لا يصدق اذا كان التوكيل مقبب في كمال الطلاق اذا شهد الوكيل في الصك ( هي ) يصدق



(بق) قال للكاتب ان سألت مكانا فكتب لها وهوفي ذكر الطلاق فقال لم يقع حتى يقول طلاقا قيل له  
لو قال ان لم اجد الى حنة فكتب لها طلاقا فقال تعليق قيل له فلو قال فتر وحشي قال ليس لها ذلك  
(بسخ) امر لها بكتابة الصك ولم يزد عليه فكتب باثنا وثلاثا لا يقع الا بالنية (فع علف) اذن له بكتابة  
الصك مطلقا فكتب لها صكا بثلاث ففيه اختلاف المشايخ فقبل يقع واحدة وقيل لا يقع شيى عند البيهقيفة  
(فع خسج) تخاصا عند الكاتب فقال له الكاتب ايش اكتب فقال اكتب لها ثلثة احرف فكتب ثلث  
قطيعات وقعن اذا نوى بثلثة احرف ثلث قطيعات (بسخ) اكتب لا مرا تى صك الطلاق فامر المأمور  
غيره فكتبه فان كان الاول يقدر على الكتابة بنفسه لا يقع والا فيقع ويشترط فيه ان يعلم الا مران الاول  
لا يقدر وعليها \* باب في ايقاع الطلاق على المبانة والمختلعة ونحوها \* (فع خسج) تزوج امة بغير اذن  
مولاها ثم اشترىها بعد الدخول ثم طلقها ثلثا لا يقع الا في العلق في بعض روايات النوادر (شعب)  
اشترت زوجها واعتقته او الزوج اعتمق الامة والعلق باقية ثم طلقها يقع عند ابي يوسف خلا فالزفر  
(ص) لا يقع في قول ابي يوسف الاول وبه محذوف في قوله الا خو يقع قال رضى الله عنه فاما قبل العتق  
فلا يقع نص عليه في الكافي فقال اذا اشترت زوجها او ملكته بسيراث او شقصا منه لا يقع طلاقه عليها  
وكذا لو ملك امرأته او شقصا منها لا يقع طلاقه عليها (شر) طلقها على الف فقبلت ثم قال في عدتها  
انت بائن لا يقع (م) ولو قال لها انت بائن ثم قال في عدتها انت بائن بتطليقة اخرى يقع (ط)  
قال لمبانة ابنتك بتطليقة لا يقع في نظم الزند ويسى قال لمختلعة او مبانة انت طالق بائن او انت  
طالق البتة ونوى الثلث قال ابو يوسف رحمه الله هي ثلث خلاف الزفر فانه واحدة عند (بسر)  
قال لا خير طلق امرأتك واعتقت عبيدك فقال الزوج او المولى سهل بود لا يقع منصور بن محمد  
المسرقند يمزدي مردى را كفت من زن تراعه طلاق دادم يقال الزوج نيك او رد ي يقع الثلث  
(ط) طلق امرأته غيره فقال الزوج بئس ما صنعت فقال الفقيه ابو بكر كان ابو عبد الله يقول هو  
اجازة ولو قال نعم ما صنعت فلا وعندى مكلمة وبه ابو الليث لانه الظاهر (بسر) قال لها ان دخلت  
الى ارقانك طالق بالثلاث فختلف فيه فقيل دخولها الى الفور قبول ولزمها الا لفها والمختار انه لا يكون  
قبول الا ما لم يقبل بعد الدخول ولو دخلت ثم خطت خطورة او خطولتين ثم قبلت لا تطلق (م) عند



ابن حنيفة اذا قال لها انت طالق على الغدر هم ان دخلت الدار فاقبول اليها بعد دخول الدار  
يقبل ساعة يدخل ولو طلقها على ما لم يعد الطلاق الرجعي يصح \* باب في الرجعة \* (يت) قال  
لمطلقة طلاقا رجعيا رجعتك يا هنيج كايين لا يجب عليه شيء من المهر سواء كانت وهبت مهرها قبل  
ذلك او لا (بمر) مثله (عك) تزوج مطلقته الرجعية في عدتها ووطيها لا يصير مراجع لان التزوج  
لغير الوطى بناء عليه فيكون كاجنبية (يسج) طلق زوجته الامة رجعيا ثم تزوج حرة فله ان يراجع  
الامة (فب) اجاز مراجعة الفصولي مع (بمر) طلقها رجعيا ثم رجعا بفعل او قول لا يصح  
(فمح) يصح وعن (بمر) مع يها وعن (فمح) مع بالفعل دون القول (جمع) الا تيان في دبرها ليس  
برجعة والفتوى انه رجعة وبه (بوس سيج) يصير مراجعا برتوح بصره على فرجها بشهوة من غير  
تصل الرجعة \* باب في العدة \* (فع) ارادت المعتدة عن الوفا ان تخرج من مصر الى الرختاق  
لحاجة عمارة الكرم فلا تبست في غير منزل مصرها (هم) خرجت من بلدها لا صلاح ما لا بد لها كالزراعة  
وطلب النفقة واخراج الكرم ولا وكيل لها فلها ذلك (فع) تزوجها نكاحا فاسدا وانكر الدخول وهي  
تزعم انها غير بالغة وانه دخل بها لزمها العدة حتى حرم نكاحها على غيره (كس) وبغيره تزوجها  
ثم طلقها ثلثا بالشرط ثم خلا بها خلوة صحيحة لكن لم يدخل بها ثم طلقها باثنا قبل الشرط ثم وجد الشرط  
قبل انقضاء العدة من الطلاق البائن لا يقع الثلث (فمح) وطى المختلعة في عدتها عا لما يعمرمتها  
لا تستقبل العدة وعليه الحد (بمر) تستقبل (ط) خالها بمال او بغير مال ثم وطىها في العدة مع  
العلم بالحرمه تمت نصف العدة لكل وطية وتندخل لا اختلاف الصحابة في الخلع انه رجعي او بائن  
قال رض ولو علق الثلث بالتزوج ثم تزوجها ودخل بها مع العلم بالحرمه ثم تركها فعليها العدة  
للاختلاف (فب) طلق المدخول بها وعمرها خمس وخمسون سنة ثم مضى عليها اربعة اشهر لا تحيض  
ليس له ان يتزوج بنتا اختها حتى يمضي مدة الحمل ثم ثلثة اشهر الا احتياطا من (الظف) تزوجها  
بغير شهود ودخل بها ثم مزم على ترك وطىها واخذت في العدة ثم طيها بعد مدة في العدة فعليها مدة اخرى  
وتعد اخلافا وقيل خلافه (فمح) لا يجب بالوطى الثاني مدة (هم) يجب العدة بعد دخول زوجها الصبي  
المواثق وقد اجابني عبد الله الجرجاني مع في قول ابن حنيفة وابن يونس ان المهر والعدة واجبان

في وطن الصبي وفي قول من يجب العدة دون المهر ثم قال ولا خلاف بينهم لأنهما اجابا في موافق يتصور منه  
 الاعلاق ومحمد اجاب في الذي لا يتصور منه لان ذكره في حكم اصدقه في نظم الزند ويسى زنت العاقلة البالغة  
 بصبي او مجنون لا حل عليهما والعدة ولا مهر لها (بسخ) اذا حبلت المعتكة وولدت تنقضى به  
 العدة مطلقا من غير فصل بين ما اذا كان من المطلق او من زنى وعنه لا ينقضى به العدة من الزنى ولو كان  
 الحبل بشكاح فاسد فان ولدت قبل المتاركة لا تنقضى به العدة وبعد ها تنقضى به (فوع عبت) طلق  
 المذخولة ثم راجعها ثم طلقها قبل الدخول لعدة عليها عند زفر كافي البائن (عك) طلقها اثنان ثم جاءت  
 بعد مدة فقالت تحللت وصدقها فتزوجها ودخل بها ثم اقرا ابن التحليل كان كذا باو تفرقا فعليها العدة  
 (بو) طلقها اثنان ثم تزوجها ودخل بها فلا عدة عليها عند ابي يوسف ومحمد رج ولو تزوجها بعد الثلث  
 فقالت رضيت غير انه لا تحل لنا ذلك فوطيها واخترقا يجب العدة عليها ام يكون ذلك زنا فقال قد قالوا  
 لا حل عليه وفي العدة نظير (صغر) تزوج بمنكوحة الغير وهو لا يعلم انها منكوحة الغير ودخل بها  
 تجب العدة وان كان يعلم انها منكوحة الغير ودخل بها لا تجب العدة والدخول في النكاح بغير شهود  
 يوجب العدة لانه مختلف فيه وكل نكاح هذا اوصفه فالدخول فيه يوجب العدة (شب) قالت المعتدة  
 امقطت سقطا استيان خلقه او بعض خلقه تصدق وتنقضى به العدة وان اخبرت بعد الطلاق بساعة  
 او يوم (فوع يق) اذا قالت انقضت مدتي في يوم او اقل تصدق ايضا وان لم تقل امقطت لاحتماله  
 (بو) خلافه (بسخ) زوجت نفسها من رجل ثم قبل الدخول والخلوة زوجت نفسها من آخر وجعلت  
 من الثاني فلما سمع به الاول ارسل اليها منك الطلاق فلا عدة عليها من الاول وان ثبت نسب الولد  
 منه اذا كان حاضرا بالاتفاق وان غاب فعند البيهقي لا يثبت النسب لان ثبوت النسب امر حكمي فلا يظهر في جميع  
 الاحكام حتى يجوز للزوج الاول دفع الزكوة الى هذا الولد ويجوز شهادة هذا الولد لهذا الزوج  
 الاول عند البيهقي مع انه يثبت نسبه منه عند والمحدثان في النكاح الواقعة المرتبة (تج) ولدت ثم  
 طلقها زوجها ومضى سبعة اشهر وتزوجت باخر لا يصح اذا لم تحض فيها ثلث حيض قيل له فان لم تكن  
 حاضرت قبل الولادة قال المجواب كذلك لان ولادتها كالحيض لان من لا تحيض لا تحبل \* باب في  
 الدعاوي والبيانات في الطلاق \* (بهر) ادعت انه طلقها من غير شرط والزوج يقول طلقته بالشروط

ولم يزوجها فالبينة فيه بينة المرأة ولو آذنت عليه أنه حلف لا يضربها وأدعى هو أنه لا يضربها من غير  
 ذنب وأقاما البينة يثبت كلا الأمرين وتطلق بآيهما كان \* باب في طلاق المريض \* (بم) أكره على  
 طلاق امرأته ثلثاً فطلق لم يصرف أرفلاً توث منه ولو طلقت نفسها ثلثاً في مرض موته فجاز الزوج الثلث  
 ومات توث منه لأن المبطل أجازته \* باب في مسائل الإبراء بالطلاق ثم في الخلع \* (شم) قالت  
 لزوجها بالخلع خواسيما فقال أفعل ما تفعل النساء فقالت ما أفعل فقال أبرئيني فقالت أبرأتك فهذا  
 بمنزلة قوله أبرأتك فطلقني فلا يبرأ حتى يطلق (سي) مثله ولو أبرأت زوجها عن النفقة بالطلاق  
 والنكاح قائم والنفقة غير مفرضة على الزوج وقبل الزوج فهو خلع وإن لم يكن النفقة واجبة لكن  
 سببها قائم فيصح الإبراء عنها في ضمن العقد (سي) مثله (بو) أبرأتها ليقبل أنه يطلقها فقبل  
 ولم يطلقها يجب أن يبرأ إلا إذا ارادت بالقبول الإيقاع وعنه متى أن يقبل أنه يطلقها يجب أن لا يبرأ  
 بمجرد القبول إلا إذا اقرت أنها عنت نفس القبول ولو قالت أبرأتك بشرط الطلاق لا يبرأ حتى  
 يطلقها في ذلك المجلس ولو أبرأتها ليقبل أنه يحسن إليها فقبله يبرأ ولو أبرأتها ليطلقها فقام ثم طلقها  
 يبرأ أن لم ينقطع حكم المجلس والأول ولو دفع إليها دارة بالمهر ثم تخاصمها فبرأتها عن مهرها ليطلقها فطلقها  
 يقع مجازاً وعذلها يجب رد المهر وهو المسمى قبل دفع الدار ولو بانث منه بوجه وهما لم يعلما ذلك حتى  
 أبرأتها ليطلقها فطلقها لا يبرأ أبداً قالت لا حق لي عليك فطلقني فطلقها فهو بائن أن قالها على وجه  
 البدل والافرجعي (شم) ففعلت لزوجها بالخلع يزارفا مكن باشك ذمي شكك فقبل يقع الثلث  
 والبراءة بدون كتابة الصك (سي) مثله وكذا لو قالت أبرأتك عن الصداق وعن نفقة العدة بالصك  
 فقبل (شم) (شم) مثله (شم) ولو قالت بشرط الصك أو قالت بشرط الطلاق وقبل لا يقع ما لم  
 يكتب الصك (سي) يقع (شم) ولو قالت بشرط الصك لا يقع بالقبول ولو تفرقا من المجلس ثم كتب  
 لها الصك لا يبرأ ولو ذهبها معالي الصك وكتب يبرأ ولو قالت بالصك والطلاق فله فيه جوابان ومتى  
 كانت بشرط الصك بشرط كتيبه في المجلس ولو كتب بعد الاقتراق لا يقع (شم) قالت له أبرأتك  
 بشرط الصك فقبل لا يبرأ ولو كتب في المجلس يبرأ وإن كتب خارج المجلس يقع الطلاق ولا يبرأ بآفته  
 بشرط الصك الأول بل دفع إليها الأمانة المقيمة قبل البراءة وكتب لها الصك ولم يدفع إليها الأمانة

لا يبرأ ويقع طلاق رجعي (مجلس فاع شهد) قالت ابرأتك بالطلاق فقال ان حكمت وزيت فقد قيلت  
لا يبرأ (قلت بمت) ولا يفرق بين قولها ابرأتك بالطلاق او بشرط الطلاق في انه لا يبرأ ولا تطلق  
بالقبول (جميع) ابرأتك فطلقني فقبل روي انه لا يبرأ الا بالطلاق وبه (هو) وبفعلت يقع وبه ابو ذر  
(حت) لا يبرأ الا بالطلاق وفي قولها ابرأتك متى ان تطلقني متى القبول كقولها على تلك الدار  
(كتب بسخ) ابرأتك عن المهر بالخ دما اخشى دما يرسكند خير دمي اي حك اكن فقبل الزوج  
البراءة في المجلس ولم يطلقها الا يبرأ ولو طلقها فيه يكون بائنا ولو قالت بشرط الطلاق والصك فطلقها  
في المجلس ولم يكتب لها الصك لا يبرأ ولو كتب لها صك الطلاق من غير ان يطلقها بلسانه يبرأ  
وان لم يشهد فيه (سم) ولو قالت بشرط الصك فطلقها بلسانه لا يبرأ وبالعكس يبرأ (ظم) ولو قالت  
ابرأتك وطلقني يقع للحال ولو قالت ابرأتك فطلقني لا يبرأ اذ لم يطلقها (بسخ) ولو قالت ابرأتك عن المهر  
بالصك والطلاق فلم يقبل بلسانه بل امر غيره بكتابة الصك فهذا قبول فيقع اذا كتب الصك  
في المجلس (فتح) قالت ابرأتك دمي فوك نكاح اكن فقبل ولم يجد النكاح لم يبرأ ولو ابرأتها بشرط  
ان يجد دلها نكاحا تجد الا ان الشهود شهدوا بانها مطلقة عليه بالثالث فهذا النكاح باطل ففرق  
بينهما لم يصح البراءة (خسج) ولو ابرأتها مطلقة بشرط الامهار صح التعليق لانه شرط متعارف وتعليق  
البراءة بشرط المتعارف جائز فان قبل الامهار وهم بان يمهرها فثبت ولم تنزع نفسها منه لا يبرأ لغوت  
الامهار الصحيح ولو ابرأتها المبتوتة بشرط تجديد النكاح بمهر ومهر مثلها مائة فلوجد لها نكاحا  
بد ينار فثبت لا يبرأ بدون الشرط (ن) خلافة (نسخ) قالت المسرخة تزوجها تزوجني فقال هي لي المهر  
التي لك متى فاتزوجك فابراته مطلقا غير معلق بشرط التزويج يبرأ اذا تزوجها والا فلا لانه ابرأت  
معلق دلالته وقيل لا يبرأ وان تزوجها لان هذا الا برأ على وجه الرشوة فلا يصح واليه اشاري (ن ز)  
قال لطلقة لا اقترحك ما لم تهبي ما لك على من المهر فوهبت مهرها على ان يتزوجها فاعلم على الزوج  
تزوجها او لم يتزوجها لان العوض على المرأة في النكاح من متبع قال رضى الله عنه فهذا ليسا نكاحا فدل على  
ان الا برأ بشرط التزوج لا يصح لانه رشوة (خسج) ابرأتها بشرط ان يعطىها بعرض ومهرين مما شترها  
ولا يوزنها ولا يطلقها فقبل ثم تزوجها فاعلم ان ما لها من المهر لا يطلقها الا يبرأ بهذا الشرط غير صحيح



(يحيى) قال لمطلقته ثلثا ابرئى عن الفداق بشرط ان لا يجد لك هذا اقل من اربعة اشد من هذا الشرط فبعدد  
لها فكا حالا يبرأ بفساد و (يسخ) قال لها ابرئى من المهر فقلت اخافى منك سوء العاقبة وان طلقني  
فقال ابرئى فاني لا ادفع لك سوءا لعاقبة ولا اطلقك فابراة ولم يقل بهذا الشرط فليس هذا بتعليق  
ويبرأ في الحال \* باب الخلع \* (شهر) اختلعت نفسها بالمهر بشرط ان الزوج يعطيها كل امان من  
الارز لا يضر وخالفها به ينبغي ان يصح ولا بشرط بيان مكان الايفاء عند ابعثه لان الخلع اوضح من  
البيع (فج) قال لها على ثوب بشرط ان تسلم اليه الثوب فقبلت فهلكه الثوب قبل التسليم لم تكن لانه  
جعل نفس التسليم شرطا (يسخ) وهبت مهرها لالاخيها فاخذ اخوها منه بالمهر قبالة ثم اختلعت  
نفسها منه بشرط ان تسلم اليه القبالة غد افقبل ولم تسلم اليه القبالة غدا الا تحرم ولو اختلعت بشرط  
الصك او قالت بشرط ان ترد اليها اقمشتها فقبل لا تحرم ويشترط كتابة الصك ورد الاقمشة في المجلس  
(فهمر كب) مثله (جنت) خلعتك على عبدك وقف على قبولها ولم يجب شيئا (شهر) خلعتك بمالي  
عليك من الدين وقبلت يده فاني ان يقع الطلاق ولا يجب شيئا ويبطل الدين (يسخ) وهبت ادهبت  
مهرها على زوجها فانكره ثم اختلعت نفسها بمهرها وقبل ثم تبين بالشهود انها كانت ابرأته قبل  
الخلع فليس له شيئا ولو اختلعت على عبد ثم تبين انه عبد الزوج ولا ذلك الا بالتصادق فينبغي ان  
لا يلزمها شيئا لان ما هو بدل الخلع يسلم اليه كالوعلم انه عبد ووسئل لو كان الخلع على داهم او دافئ ثم  
تبين انها للزوج فام يجب (فج) قال لها خريشتان من خري بنفقة عدت وكا بين فقالت خرم لا يكون  
خلعا الا ان تريد الخلع ولو قالت من خرم يكون خلعا وعلى هذا اقم البيع لو قال ابن كاله بددوم  
من خري فقال من خرم يكون بيعا (شهر) ليس بخلع ولا بيع في عرفنا (فج) خريشتان بخرو لم يرد كور  
البدل فقالت خري يد من فليس بطلاق ولا خلع (ظمر) هو طلاق ولا يسقط شيئا من المهر (فج) ان نوى  
طلاقا فطلق بالثمن والا لا يقع شيئا (شهر) خلع بالعرف وان لم يقل الزوج فزوجته ولو قال ابرأ الزوج  
خريشتان خري يد من بعدت وكا بين فقالت خري وختم قال (ظمر) هو خلع ويسقط المهر (شهر) ليس بخلع (فج)  
لو نوى الطلاق بغير ولا يسقط المهر الا لا يكون خلعا ولا طلاقا على قول اكثر المشايخ (شهر) ولو قال خريشتان  
خري يد من بعدت وكا بين فقالت خري وختم لم يقع شيئا (فج) ولو قال خريشتان خري يد من بعدت وكا بين فقالت



حصلت نيفت ثم قال غرو ختم وهو خلع وتو له <sup>م</sup> حصلت نيفت ليس بها صل (بهر) هو فاصل فلا يكون  
 خلعا (بسخ) اختلعت نفسي منك بين حرمك معناني وقبل من <sup>م</sup> ود كل نفقة العدة (بهر) لو قالت  
 بهمه حقها لا يدخل نفقة العدة قال رض لان الحق يبنى عن الواجب بخلاف قولها بين حرمك  
 معناني (بسخ) اختلعت نفسي منك بالمهر ونفقة العدة فقال الزوج افاج فهو قول (بهر) اشتريت  
 نفسي منك بمهرى ونفقة عدتي فقام الزوج وقال بيك طلاق يا امرأتك شاذ به كردم فهو رجعي  
 لان بالقيام بطل معنى المعاودة وقيل بائن وقد مر مثله في النكاح (فسخ) خالع امرأته ولها نفقة  
 مفرضة سقطت (بهر) قالت لزوجه خويشتن بده دينار خريد م قالتها ثلثا ثم قال الزوج فرو ختم  
 يلزم الاموال الثلاثة وكل الوقاتل اشتريت نفسي منك ثلث مرات فقال فرو ختم يقع الثالث  
 ولو قالت خويشتن خريد م خويشتن خريد م فقال الزوج فرو ختم فرو ختم فرو ختم  
 فعند حيق طلقه واحدة بخلاف قولها مرا طلاق ده مرا طلاق ده والمسئلة بحالها فقال  
 الزوج طلاق د ادم د ادم سه طلاق ميشود (بسخ) ولو قالت اخلعني اخلعني اخلعني فقال  
 خلعتك ثلث (قب) قال لها ترا فر ختم بعدت وكا ايمان قالت من خريد م بازمه دران محاسن كفت  
 خريد م فهو خلع (فسخ) او كل رجلين بالخلع فخالعها احد هما والاخر عنده وهو ساكت صح (ط) وكل  
 رجلين بخلع امرأته بالف درهم فخالعها احد هما بالالف و اجاز الاخر لم يجز فان قال كل واحد منهما  
 خلعتها جاز (قب) خالعهما بشرط ان تمسك هي هندي من الولدين عشر سنين بنفقتهما وكسوتهما  
 فتزوجت وذهبت الى قرية اخرى فانفق ابوهما عليهما يرجع عليهما بقيمة ما انفق في تلك المدة لا بما  
 انفق (ط) مثله (بسخ) اختلعت نفسها بالمهر ونفقة العدة ونفقة ولد سنة ثم مات الولد بعد خمسة  
 ايام وتزوجها يرجع بنفقة بقية العدة وبقية نفقة ولد سنة (بسخ) ولو اختلعت نفسها من زوجها بمهرها  
 ونفقة ولدها عشر سنين وهي معصرة لا تقل ولها نفقة ولدها فلها ان تعالي الزوج بنفقة الولد لان  
 بدل الخلع دين عاينها فلا يسقط نفقة الولد منه بل يبي له عليها كما اذا كان عليها دين آخر وهي لا تقل  
 على قضاها لا يسقط نفقة الولد منه فان رضى الله عنه وعليه الاعتماد لا على ما ايجاب به سائر المفتين  
 انه ينفق (بهر) قالت اشتريت نفسي منك بالمهر والعدة فقال ترا بيك طلاق رجعي يا امرأتك شاذ به

كرههم فهو بائن وسقط المهر ولو قالت اشتريت نفسي منك امس الا انك لم تبع فقال لا بل بعت ووقع  
 الطلاق وسقط المهر ولو كان على العكس فالقول لها بخلاف ما اذا قال الزوج طلقتك امس بالف درهم  
 فلم تقبلي او قال خالعك بها وقالت لا بل قبلت فالقول له (بم) اشهد رجلين على ان امرأتي اذا  
 اشترت نفسها مني بالمهر ونفقة العدة فاني ابيع في تلك الحالة المنطقة لانفسها فجاءت واشترت بهما  
 فقال الزوج قروا ختم واسأرا الى المنطقة والشاهد ان يريان اشارته صم الخلع لانه صريح والاشارة  
 متروكة ولو قال لزوجتي الغائب ان زوجك وكلني بالخلع معك ومدته المرأة وهو عدل في زعمها فخلعها  
 ثم مضى ثلث حيض فلها ان تتزوج بزواج آخر (بم شتر) ولو اقامت بينة ان زوجها المجنون خالعها  
 في صحته واقام واهيه او هو بعد الافاقة بينة انه خالعها في جتره فبينة المرأة اولى (بم) ولو قيل له  
 زن توخو يشتن خريد بعدت وكاين فقال قروا ختم ثم تبين انه لم يكن كذلك لم يقع شيء ولو قال  
 لمبا نته في العدة بد وطلاق خو يشتن خريدي فقالت خريدم وقال هو فزوجتم لم يقع (ط) قالت لزوجها  
 اختلعت منك بكذا او هو ينسج الكرياس فجعل ينسج ويخاصم ثم قالت خالعتك فهو جواب بان لم يطل  
 وقيل جواب وان طال اذا تعلق كلما تهم بالخلع (شز) مثله (غيب) زن خود را بچو به مني زد كه  
 خو يشتن بخرد آن خو يشتن اخريد بعدت وكاين وشوي قروا خت يقع الطلاق ولا يسقط المهر والنفقة  
 ولو اختلفا في الكره بالخلع والطرع فالقول له مع اليمين (فع) مثله (غيب) تزوجها فاسد او دخل بها  
 ثم تزوجها صحيحا بالف درهم ثم قالت هو يشتن خريدم بعدت وكاين وهمه حقها لا يسقط مهر المثل  
 الواجب بالذخول ولو تزوجها فاسد او دخل بها ثم قالت خو يشتن خريدم بعدت وكاين وقال قروا ختم  
 لا يسقط مهر المثل (بم) يسقط لانه جعل كناية عن الابراء (فصح) ولو قال لها بعتك نفسك بكل افقالت  
 ما اشتريتها ثم قالت اشتريت في المجلس صم وعلى مكسه لا يصح ما لم تقل هي خريدم ولو ادعت الخلع  
 فأنكر فقامت عليه بينة وفقني عاينه بالفرقة ثم قال في ذلك فع كنت خلعها ولكن تزوجتها بعدت يسمع  
 منه في خلاصة العربي خالعها بمان ثم خالعها بالعدة لم يصح وان طلقها بمان بعد الخلع ووقع ولا يجب  
 المال والخلع والطلاق بمان بعد الطلاق الرجعي يصح ويجب المال فان اختلعت بمان ثم اقامت  
 بينة انه كان طلقها قبله باننا اشترعته للمال بلاب في التعليق النسخ يقع فدا لمان على سبيل المجازة

(بم) قالت لزوجهما ايها ناز فقال انكر من تارم فاذت طالق فان قال ذلك من غضب او وقع الطلاق  
وكن الوفاة له يا كسلان فقال لو كنت كسلان فانت طالق (بم) لان يضرب ابنته فقال له كافر  
يفعل مثل هذا فقال لها زوجها ان كنت كافر كما تقولين فانت طالق ثلثا وقع الثلث (بم) وهذا على  
قول من جعله على المجازاة وعلى ظاهر الجواب هو تعليق بالشروط \* باب الا يلاء \* (بم) قال لها اكر من  
يا قورديكي كنتم يا سوبر بلش توفهم ارمغ بك ترم فلم يعربها سبعة اشهر قال عبد الكريم لا يحرم واختيارى  
انها تحرم \* باب في الطلاق المبهم \* في النوادر قال لم دخولتيه احد لكما طالق ثم وطى احد لهما  
لم يقع على الاخرى لان الطلاق لا يحرم الوطى بخلاف الثلث (شم) قال لها شيك ما بر خرامك  
وا باخرج باروزد لا يحنت الا اذافوى الا يقاع ضياء العججى وقع وقيل لا يقع مطلقا ومن (بم) قولان  
قال رضي الله عنه سئلت عن قال بالغ كاپراينام سكند ني خريخي د چى پرمك خرفقال خونا چ مل  
من يقع الطلاق فتوقفت ثم سئلت لو قالت فاپرمك سكند خرو واپراپنام فقال خونا چ فقلت نسأل  
عن نيته فابتهما ثوى تطلق وان لم يكن له نية فالتعيين اليه قلت وكأنه والاول سواء لوجود الابهام  
فيهما من حيث المعنى \* باب في المسائل المتفرقة \* (نعم كس) قال لها اها فيخ پراچ كاهى مكها  
منها كل الوقال لها اياه پراچ فقالت نعم وقد كانت فعلت ذلك لم يقع (ث شم) ان ثوى الا يقاع حنت  
وان ثوى التخريف لا يحنت (بم) قالت لزوجهما ضربتني فقال بالغ چ اماچ اياه شياور پراچ كباد هناد  
فقالت نعم ضربتني لم يقع (فع) وضع فى يد هادراهم امانة ثم اتهمها فقال چ اها فيخ طالق ثلثا ان كنت  
اخف تخف قالت نعم وظهر انها كانت اخفت لم يقع اذا ثوى تخريفها ولو قال بالغ اياه مكان قوله اها فيخ  
لا يصدق انه ثوى تخريفها لا الا يقاع (فع) وطوقان لها چ سكند خريخي د چى پرمك خرفقال خونا چ  
اذ قال بانجم فعلا (بم) الا قرار بالمطاف لا يصحى اقرا بالطلاق ولو قال ما ثوبت به طلا فاولا غير  
لا يصدق (شم) طلقها ثلثا ويقول كنت طلقها قبل ذلك بر احدى وانقضت طلقها ثلثا كان انقضاء  
العدة معلوما عند الناس لا يقع الثلث والا يقع (فع) حكم عليه بوقوع الثلث بالحينة بعد اقراره  
فلو اقام حينة انى كنت طلقها قبل فمك بطلقة بملة من بين ولا يثبت اليه (بم) طلقها ثلثا ثم قال  
يعلن لان طلقها بطلقة واحدة وانقضت عدتها فمك بطلقة بملة من بين ولا يثبت اليه (بم) طلقها ثلثا ثم قال



انهما يصليان وقد كرم على البزرة ويانها لا يصليان وعليه القوم عاوان لم تطهرته هي لا يظنق (م)  
 طلقها ثنتين قبل الدخول ثم قال كنت طلقتهما قبلهما واحدة يؤخذ بالثلاث (شمسي) حلف بالثلاث  
 بشروط واقرب وجود الشرط كاذبا ففرق بينهما ويعد في الازدواج ديانة (بم) قد على عليه المهر ونفقة  
 العدة وانها مطلقة وهو يقول بل اختلفت ولا بينة لهما فالقول لهما في المهر وله في نفقة العدة ولو قال لزوجته  
 الامة ان دخلت الدار فانت طالق ثلثا ثم اعتقها مولاها فدخلت ووقع ثنتين (ظمر) مثله وفي جامع  
 الكرخى طلق ثنتين ومالك الزوج الرجعة (بسخ شبر) طلقها باثنتين قال هرزي كه هست مرا  
 طلاق وقع على المطلقة (بم شرز) ان سكنت في هذه البلدة فامرأته طالق وله مبانة لا يقع عليها  
 (بم) حلف بالطلاق ليصلين الظهر في مسجد ثم ذهب الى قرية لورجع الى مسجد يد هب الوقت  
 يصلي هناك وتطلق امرأته ولا يؤخر الصلوة (فب) في الثالث يؤخر في الملتقط جلال الله على حرام  
 ان فعلت كذا وليس له امرأة فتزوج ثم فعل ذلك بالفعل لا تطلق (فج) طلق (فع) له امرأة  
 جنب وحائض ونفساء فقال لهن اخبكن طالق طلق النساء (جمع) في انيسكن على الحائض  
 لانه نص \* باب في النفقة والكسوة والسكنى \* (ظمر سي) قال لها خذي هذه الدنانير الخمسة  
 لنفقتك ولم يعين الوقت فهو تملك لا اباحة (فب) اذا لم يعط الزوج حته نفقة ولا كسوة قلها ان تنفق من  
 طعامه وتتخذ ثوبا من كرباسه بغير اذنه (بم) فرض لها القاضي كسوة فدفعها اليها ثم غصبها منها  
 فليس لها ان تمنع نفسها منه ليدفع الثوب (فب) تزوج امة تخدم السيد طول اليوم والزوج طول  
 الليلة فنفقة اليوم على المولى والليل على الزوج ولو ابيت ان تسكن مع ضرعتها او احماء الزوج بكاه  
 فان فرغ لها من الدار بيتا على حدة له غلق ليس لها ان تطلب بيتا آخر وفي الجامع الا صغيره  
 امرأتان طلبتا لحد لهما دارا على حدة قال محمد بن سلام الزوج مخير ان شاء جمع بينهما وان شاء فرق  
 بعد ان لا يجوز عليهما قال يرضى مختيا في تزوج بملك به او سكنتها في عاقوته فمردت من الشئ فلهما ان  
 تطلب دارا اخرى (نص كرم) مثله \* باب ما يحقق نفقة الزوجة \* (كتب بسخ) كنه ووهرة في  
 بيت واحد فله بيتا لكنه الى بيتها لهما بيتا جريا جريا بيتا على حدة فلهما النفقة (فب) يسكن في  
 دار زوجها فله بيتا من الدار فان هبها بيتا وقال لها اسكني في بيتي علم يسكن نفقة لها (ط)

لوقالت ان لا اسكن مع امك واريد بيتا على حد قليس لهذا لك عند البعثة والى يوسف رح  
وقول محمد رح آخره \* باب في فرض القاضى النفقة والكفالة بالنفقة ونفقة المعتدة وما يسقط \* (فب فمخ)  
(م) رجل ذهب الى القرية وتركها في البلد فللقاضى ان يفرض النفقة مع غيبته ولا يشترط له غيبة  
سفر (كص) قول القاضى امتد يى عليه في كل شهر كذا افرض منه كحبس المدعى عليه قضاء به (بمخ)  
(ب) العبد في نفقة مدة امرأته كافي المهر (فب) فرض النفقة عليه وقال ابو ه ان غاب ابى فقد  
سمنت النفقة ثم خالها قبل ان يغيب ثم تزوجها ثم غاب فقد سقطت الكفالة بالخلع (شم) صالحت  
لمعتدة من نفقة العت كل شهر بثلاث دينار ومضت مدة ولم يؤد إليها ذلك لا يسقط البذل ولا فرق بين  
ان يكون صلحا وبين ان يكون الفرض حكم لا حاكم ولو خرجت بعد الفرض من البيت الذي وقعت  
فيه الفرقة بغير رضا لا يسقط قدر الملق التي غابت (ط) وطى معتدته حتى وجبت عت اخرى ثم انقضت  
الاولى وبقيت الثانية لا تستحق النفقة فيها لانها لا تستحق النفقة في مدة الرطى كالنكاح الفاسد  
والعد منه (فمخ) المعتدة اذا لم تلزم بيت العدة بل تسكن زمانا وتخرج زمانا لا تستحق النفقة  
لانها ناشرة (فمخ) المعتدة اذا ابت ان تطبخ فهي كالمكروحة ان كانت من بنات الاشراف او بها  
علة لا تستطيع الطبخ والخبز كان على الزوج ان يأتى بطعام مهيا أو يأتى بمن يطبخ ويخبز ولا فلا  
(نظم ط) تزوجت في عت الغير ودخل بها الثاني فعلى الاول نفقتها في الطلاق البائن (مت) بخلاف  
الرجعى لان نكاحها قائم فقد عوتت على الزوج بالتزوج والدخول منافع البضع فصارت ناشرة فسقطت  
النفقة (م) عن ابى يوسف المعتدة من طلاق بائن او رجعى اذا تزوجت ودخل بها ثم فرق بينهما  
فنفقة لها \* باب في نفقة الاقارب (شط) ويجبر الاب على نفقة امرأة ابنته الغائب ولد ها وكل الام  
على نفقة الولد لترجع بها على الاب وكل الابن على نفقة الام ليرجع بها على زوج امه وكل الاخ  
على نفقة الوالد اخيه ليرجع بها على الاب وكل الاب بعد اذا غاب الاقرب (ط) الام اولى بالتحمل  
من سائر الاقارب متى لو كان الاب معسرا والام واب الاب موهرا ان تؤمرا الام بالانفاق لترجع  
دون العبد (خرج) قيل الاخت اولى بالتحمل من الام لانها اقرب الى الاب (نوع حم) كل نفقة  
يجوز فيها اخطار من يجبه له الا الزوجة (مدن حم) لا يجب نفقة النكته المعسرة على ابى المعسر



وفي نفقات صدر القضاة قال اصحابنا يجب نفقة طالب العلم على الاب (طسج) الرجل الصحيح  
 قد لا يقدر على الكسب لخرقه او لكونه من اهل البيوتات فنفقته على الاب وهكذا قالوا في طالب العلم  
 اذا كان لا يهتدى الى الكسب لا يسقط نفقته عن ابيه بمنزلة الزمن والانشى قال رضى الله تعالى عنه  
 والظاهر انه لم يخف على ابي حامد قول السلف بوجوب نفقة طالب العلم على الاب لكن انى بعدم  
 وجوبها لفساد احوال اكثر طلبة العلم فان من كان منهم حسن السيرة مشغلا بالعلوم النافعة ينصب  
 الاباء الى الانفاق عليهم وانما يطالبهم الفساق المتذرة الذين شرهم اكثر من خيرهم يحضرون  
 الدرس ساعة بخلافات ركيكة ضررها في الدين اكثر من نفعها ثم يشتغلون طول النهار  
 بالسخرية والغيبة والوقوع في الناس بما يستحقون به لعنة الله والملائكة والناس اجمعين فيقذف  
 الله البغض في قلوب ابائهم وينزع عنهم الشفقة عليهم فلا يعطون منها في الملابس والمطاعم  
 فيطالبونهم بالنفقة ويؤذونهم مع حرمة التافيف ولو علم بسيرتهم السلف لحرمو الانفاق عليهم  
 ومن كان بخلافهم فهم نادى في هذا الزمان فلا يفرد بالحكم دفعا لخرج التمييز بين المصلح والمفسد  
 قلت لكن ترى طلبة العلم بعد الفتنة العامة مشغولين بالفقه والادب الذين هم اقرب الى الدين  
 واصول كلام العرب والاشتغال بالكسب يمنعهم عن التحصيل ويؤدى الى ضياع العلم بأسره  
 والتعطيل فكان المختار الآن قول السلف وهفوات البعض لا تمنع وجوب النفقة كالأولاد والاقارب  
 (بفتح شظ) له عم وجد اب الام موسر ان فنفقته على اب الام وان كان الميراث للعم (بفتح) ولو كان  
 له ام واب الام موسر ان فعلى الام وفيه اشكال قوى لا فقه في الكتاب اذا كان له ام وعم موسر ان  
 فالنفقة عليهما اثلاثا فام يجعل الام اقرب من العم وجعل في المسئلة المتقل متا اب الام اقرب من  
 العم ولزم منه ان يكون النفقة على اب الام مع الام ومع هذا اوجبه على الام ويتفرع من  
 هذه الجملة فرع اشكل الجواب فيه وهو ما اذا كان له ام وعم واب الام موسرون ويحتمل ان يجب  
 على الام لا غير لان اب الام لما كان اولى من العم والام اولى من اب الام كانت الام اولى من  
 العم لكن يترك جواب الكتاب ويحتمل ان تكون على الام والعم اثلاثا (بفتح) اذا فرض النفقة  
 على اب الام لا يفترض عليه نفقة خادم الولد ولا حاضنته الا اذا كان صغيرا لا بقدر وعلى الاب كل

أَوْ زَمَنًا يَقْتَرِفُ نَفَقَةً خَادِمَةً وَلَوْ كَانَ لَهُ آبَاءٌ مَعَصِرًا ذَرَى كَهَنَةً مَا يَكْفِيهِ وَوَلَدَةٌ وَجَلَّ مَوْثَرُ نَفَقَتِهِ  
 عَلَى آيِهِ \* بَابُ فِي نَفَقَةِ الْمَعَالِيكَ \* (بهر) ينبغي أن يجب نفقة المبيع قبل القبض على المشتري  
 وتكون تابعة للملك كالمرهون (ود) ونفقة المبيع على البائع مادام في يده وهو الصحيح (اصغر)  
 لكن يرفع البائع الأمر إلى الحاكم فيما ذن له في بيعه أو اجارته (ش) ونفقة العبد المبيع بشرط الخيار  
 على من له الملك في العبد وقت الوجوب (شبه) مثله (شح) قيل على البائع وقيل يستند أن يرجع  
 على من يصير له الملك كصدقة الفطر \* بَابُ فِي الْإِنْفَاقِ عَلَى الْأَشْيَاءِ الْمَشْتَرَكَةِ \* (بمنح) منهرة مشتركة  
 بين الجيران امتلاكات ليس لمعظمهم أن يطالب الباقين بالمشاركة في التفريغ كالدائر المشتركة وأن  
 دخل دار أحدهم ماء المنهرة يرفع ذلك إلى الحاكم فيما مرهم به وموئته المنهرة على المستأجرين  
 دون الملاك كالبالومة لظاهرة دون غيرها والآثار التي في سواد بلد فأنحوشا شتافح وخاسكيان  
 وزميجانيك خاصة وكربها على أرباب الأراضى والمباركى والأرتقوى والفيلى عامة \* كتاب  
 الْعَتَاقِ وَآفِهِ يَشْتَمِلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ \* بَابُ فِي الْأَلْفَاظِ الَّتِي يَقَعُ بِهَا الْعَتَقُ أَوِ التَّدْيِيرُ وَالتَّى لَا يَقَعُ \*  
 (فَع) يَا ثَانِي هُوَ ثَانِي ذَا رِجَالٍ أَنْ أَنْجِ وَنَوَى بِهِ التَّدْيِيرَ تَصِيرُ مِلَّةً وَكَذَلِكَ الْوَقَالُ يَا ثَانِي هُوَ ثَانِي ذَا رِجَالٍ  
 يَارِذُ أَنْجِ فِي حَيَوَتِي وَبَعْدَ مَوْتِي فَالْيَسَ بَعْتَقُ وَلَا تَدْيِيرُ (شم) إلا إذا نوى التدبير فتصير مِلَّةً بَرَّةً  
 وَتَمِيلُ نِيَّةً قَالَ لَا يَبِيعُ لَهَا وَأَوْصَى لَهَا بِشَيْءٍ فَتَدْيِيرُ (عمت) لَا يَصِحُّ (يَمَت) قَوْلُهُ لَا يَبِيعُ لَهَا أَوْ لَهَا لَيْسَ  
 بِأَقْرَبٍ بِالْعَتَقِ وَلَا بِالتَّدْيِيرِ وَلَهُ الْبَيْعُ (تسج) وَغَيْرُهُ زَادَ كَأَوْفَى هِيَ وَاخْتِصَامٌ يَا هُنَانُ ثَانِي فَلَا يَبِيعُ لَهَا  
 وَصَدَقَتْهُ لَا تَعْتَقُ وَلَوْ نَوَى بِهِ الْعَتَقَ عَتَقَتْ (سَي فَع) جَارِيَةٌ صَغِيرَةٌ تَقُولُ لِمَوْلَاهَا أَبَا بَابٍ فَيَقُولُ هَا  
 أَوْلِيكَ لَا تَعْتَقُ (شم) مثله (سم) وَلَوْ قَالَ لَهَا قَوْلِي لِفُلَانٍ أَيْحَ كَهَا أَيْ بِحَامٍ كَوْرُ ثَحَالٍ لَا تَعْتَقُ وَكَذَلِكَ  
 لَوْ قَالَ لَهَا تَعَالَى بِنْتِي (شم شبه) قَالَ لَهَا يَا خُوبَامُ دَعْدُ لَا تَعْتَقُ (فَع) عَتَقْتَ (بمنح) وَلَوْ قَالَ لِعَبْدَةٍ  
 مَخَانَسَتِي زَادَ كُمْ أَوْ قَالَ ابْنُ أَقْلَطَقَا أَيْ مَا شَكُمُ زَادَ كُمْ خُوبِمُ ذَادَ كُمْ لَا يَعْتَقُ وَلَوْ قَالَ لِعَبْدَةٍ أَوْ أَمَتَةٍ  
 أَنَا عَبْدُكَ عَتَقَ إِذَا نَوَى وَلَوْ قَالَ لِعَبْدَةٍ فِي حُرَّةٍ أَوْ مِلَّةٍ هَذِهِ لَكَ لَعَبْدًا لَا يَعْتَقُ (بهر) وَلَوْ قَالَ لَهُ يَا  
 أَيْ يَدُكَ مِنْ لَا يَعْتَقُ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهَذَا عَرَفَى أَهْلُ بَخَارٍ فِي نَدَاءِ صُغَارِهِمْ وَلَوْ رَفَعَ قَبَاءَ غُلَامٍ  
 هِيمَةً فَقَالَ مَوْلَاهُ أَيْنَ قَبَاءَ يَمْرُكُ مِنْ أَسْبَ غَادَ فَعَدَّ إِلَيْهِ يَعْتَقُ إِذَا كَانَ الْغُلَامُ مَجْهُولَ النِّسْبَةِ (عمت)

قال له ما خواسريك لا يعتق لانه شتم (عك) يعتق (حك) قال لعبد هو اصغر صنام منه يا ابني او يا بني  
لم يعتق (حم) يا بني يعتق (شعبس شح حب) يا بني لا يعتق (بق) قرعت الباب فقالت  
امتها من انت فقالت امك الفاعلة عتقت (بو) قال لجاريةته اغزلي هذا القطن وخواساري يزوي  
وعني به فراغها منه يجب ان يعتق اذا غزلت (ط م) قل اغلامي انك حراء قل انه حرعتني في الحال ولو قال  
قل له انت حر لم يعتق حتى يقوله وهو توكيل وهكذا في الطلاق (فع) دبر امته ومات وهي تخرج  
من الثلث ثم هلك التركة قبل ان تصل الى الورثة فلم يحق السعاية (بج) لو قال ان مت ووضعت  
على اللوح او قال في القبر فعبد يحر فهو تدبير مطلق (يم) قالت لمولاها ان اعتقتني خذ منك  
ما دمت حيا وادفع لك ثمنى فاعتقها بهذا الشرط وتركته عتقة ولزمها ان تسعى في قيمتها (سج)  
ان خذ مننى كثيرا فانك حر فاذا خذ منه اكثر من شهر عتق والا فلا \* باب في الاستيلاد (ظمر) استولد  
موطوءة الاب بعد موته ثبت نسبه وان كانت مشتركة بتملك المستولد نصيب صاحبها (بو) ولدت  
جاريةته فقبل له اهو منك قال ينبغي ان يكون يجب ان يكون اقرارا (ضح) قيل له ممن حمل  
جاريته فقال الحال جيميك فهو اقرار بامية الولد (بو) ولدت جاريةته فقال له اولاده ما تقول فيه فقال  
هو كاحدكم يصدق اذا قال عنيت به الكرامة قال رضى الله عنه فهذا اشارة الى انه اذا لم يقل عنيت  
به الكرامة يكون اقرارا به ولو قال ليس منى ثم قال بعد لم ضربت ابني فلا فاعني ولد جاريةته عتق  
(عك) ولو استولد المشتري الجارية ثم اقامت بينة على البائع بالعتق يرجع على يائعه بالثمن (بج)  
ومتى ولدت الجارية من مولاهما صارت ام ولد له في نفس الامر وانما يشترط دعوه للقضاء مولدا  
يصح استيلاد المعتوه والمجنون مع عدم الدعوى منهما (ط) اقر قبل موته بشهر ان جاريته حامل  
منه فامقطت بعد موته باربعة اشهر سقطا مستبين الخلق بكما له صارت ام ولد له (يك) قال لامته  
احتالي في امقاط هذا الحمل فاني في حياء منه فهو اقرار بانه منه (ش) لامته ولد واحد فقال ولدك  
هذه الامة منى ولدا فهو اقرار بانها لم ولد ولا بالولد لانه معروف واقر بالمنكر فيكون ولد هاعبد \* باب  
في مسائل متفرقة \* (بج) اوصى بان يعتق منه عبد بعد موته فاعتق فالولد له دون المعتق (عك)  
سمع العتق من مولاه وهو يجهل يحضر الجميع ولا يترك خذ منه واما الامة فانها تقا له بسلاح كالحرقة

اذا جعل زوجها البائن (قلت) المعنى يقول المشائخ يضمن قيمتها مكاتبة نصف قيمتها قنه (خرج)  
 وطى جارية ابيه فولدت منه لا يجوز بيع هذا الولد ادعى الواطى الشبهة اولالا انه ولد ولديه فيعتق  
 عليه حين دخل في ملكه وان لم يثبت النسب كمن زنى بجارية غيره فولدت منه ثم ملك الولد يعتق عليه  
 وان لم يثبت نسبته منه نص عليه في (ط) \* كتاب الايمان وهو مشتمل على اثنين واربعين بابا \* باب  
 في اللفاظ التي تكون يمينا والتي لا تكون يمينا \* (شم) ان دخلت عليك فما اخذت يميني فهو  
 حرام فان دخل عليه صار يمينا فاذا ملك شيئا ولو شربة ماء يلزمه كفارة يمين ولو قالت لزوجها انت  
 على حرام فيمين نوت او لم تنو (فع) الكلام معك حرام يمين بالله (يت) لا يكون يمينا حتى يقول  
 كلامك على او الطعام على (فع) يمين بالله (ظم) ان اراد حرمة عليه فيمين (فع عت) زينهارة  
 يمين ان ذكر شرطاً ولو قال بالبح نذرمكن ان كلمته فكلمه فعليه كفارة يمين (شم) سكند خرامى  
 ان فعلت كذا فليس يمين قال رضى الله عنه هذا مشكل لانه ترجمة قوله احلف او اقسم وقد نص في  
 الكتاب انه يمين (ط) سو كند ميخورم ان فعلته فيمين (شم) ولو قال الله نيو ازيام ان فعلته فيمين  
 (بم) اكر فلان كار كنم هر كز نكفتم لا اله الا الله فيمين (ظم) قال على نذر او على يمين ولم يعلقه  
 فعليه كفارة يمين (ن) قال اشهد ولم يعلقه لاشيى عليه ولو قال على نذر وسكت فعليه كفارة يمين (بم)  
 ولو قال بالله العظيم كذا فلان كار نكردى كفت نكردم فليس يمين الا بالنية (بو) لو قال زينهارة فان كان  
 ما بين يمين وان كان فقيها فلا (عت) زينهارة ان فعلت كذا فيمين (مس) ليس يمين (عتك) لو قال  
 انا برئى من الكعبة او من بيت الله فليس يمين (عت) صلواتى وصياماتى لهذا الكافر فليس يمين  
 وعليه الاستغفار وقيل هذا اذا نوى الثواب وان نوى القربة فيمين (حم) خويست (اي رمضان  
 ما بين منى انيك ان فعلته فليس يمين وكذا اي فيندك مى خهم (حم) يمين لقوله تعالى والخامسة  
 ان غضب الله عليها (حم) اي بجيا كدمى فيندك ان فعلت كذا فيمين ولو قال والا او بالا  
 بدون الهاء فليس يمين وقيل يمين (يخ) في الله اييج شرطمكن ان فعلته فليس يمين في الفتاوى  
 البخارية (بم) قال لها تتر اطلاق بشرط انك فلان را نخواهى فتز وحت به بعد اعدة ينقله وانه  
 لم يعلق ثم ذكر بعد هذا اوبالبح كاى نانا م فيندك بنكجام فانفت طالق او قال كانيند نكجام



فكجكام فانت طالق ثم انقضت عدتها وتزوجت لا يقع الطلاق بهذا الشرط \* باب في تكرار لفظ اليمين \*  
 ( شمر ) هزار بار و الله ان فعلته ينبغي ان يكون اليمين ( ظم ) هزار بار و الله ان فعلته  
 ففعل نكفارة واحدة ( جلك ) للبرخري قال خلقت باليمين قال و الله لا / ضربك عشرين مرة  
 لا ينعد الا يمين واحدة \* باب ما يكون تعليقا او تنجيذا و ذكر الازنية الكثيرة عند شرط هل  
 يتعلق بها \* ( شمر فع هي ) تفسير كلمة كلما بالبحر جعجيا كام قال نور الائمة المنصور الغشي و على  
 هذا الفرق بين كلمة كلما و متى ما بالخوارزمية و يفرق بالنية قال رضى الله تعالى عنه و هذا انظر اعجبني  
 قلت و يتراهى الى فرق بينهما و تفسير قوله كاماد خات الدار جعجيا كام كاو جيا و قوله متى دخلت يا غدا  
 كاو جيا فيكون الاول لعموم الدار حول دون الثاني و يظهر هذا الفرق في قوله يا غدا كاسكام ذى دينار  
 هفرام كام و قوله جعجيا كام كاسكام ذى دينار هفرام كام ففي الاول يقع على وقت واحد اى وقت كان  
 وفي الثاني على كل وقت من اوقات المعجى ( ميمح ) لا فرق في عرفنا بين قوله بالبحر جعجيا كام كاند انكاح  
 اكا و بين قوله نكاح اكا وى و انكر قول من فرق بينهما قال رضى الله عنه و هذا احسن و كلاهما تفسير لقوله كام  
 تزوجتك في عرفنا فيكون الحنث في كلتا الصورتين حتى يتم الثالث قلت و ما اشار اليه استاذنا مستقيم  
 في ما اذا اعلقه بكلمة كلما على غير الزوج فاما اذا اعلقه بالتزوج لا يتم بالثلاث ( شمر ) قالت تزوجها  
 اذهب الى قريتي فغضب الزوج و قال همك يا سويكام و ما برأى جلال حرام همك يا سويكام فانت  
 طالق ثلاثا و وقع الثالث في الحال و كذا لو قال انت طالق ثلاثا همك يا سويكام ( شمر ) و هو في الحقيقة  
 تنجيز و به ابو ذر و في العرف تعليق و به الوبرى اذا نوى التعليق ( شمر ) وقع بينهما مكاذبة في الدفع  
 فقال بالبحر شياور پراجيه كين ها فرنج و قال نويت الا نكاح يقع الثالث قضاء ( فع ) وقع الثالث ان اراد به  
 التحقيق ( شمر ) ان اراد به التعليق لا يحنث ( فع ) قيل له تتزوج فلانة فقال لا فاعاد كلامه فقال  
 يهاج ها فاج شياور كى كامس اكاسكام فتزوجها لا يقع ( شمر ) لا يقع الا بالنية ( شمر ) يضرب وله نكاحات  
 امه ان تاخذ منه فقال انت طالق ثلاثا ما يج ما خف فهو تنجيز ظاهر و اذا نوى التحقيق فمتعلق  
 ( فع ) هو تعليق ( شبهه ) هو تنجيز ( هلك ) قال للمشتري ان لم تدفع الي الثمن الى خمسة ايام اتكون  
 امرأتك طالقانا فقال بالبحر آف فلان لم يدفع الى خمسة ايام و تم الثالث ( ميمح ) اتكون امرأتك طالقانا



فحدث كل اثنان بالغ ما هو اربابا وان زله على طرف الجوا لا نعيد كرا للمبالغة ويقع  
 واحدة (فج) مثله (بم) ان كانت تراكى طلاق ووطلاق وسه طلاق اكر يخافه من الله الى وقع الثلث  
 قبل الدخول بقوله يكي طلاق ووطلاق (ظم) قال لها ان خرجت يقع الطلاق فخرجت لم يقع الطلاق  
 لتوكة الا عفاة بها والد بن الاسيبجاني قال لها في الخصومة خاموش باش وكونه دامت شه طلاق  
 بالغ ابغوم و ابا كذا كى غلبوشيك كاجين فان اراد به التعليق لا يقع (بم) انت طالق بك ان شرط  
 كرا شهر بر و عمو قبلت وقوع الطلاق يقبلها (بم) انت طالق ثلثا كيه هقو كام اي زرفي دقاچ ايوايش  
 خورج نيكام باها سيني خناميكام فهدا تعليق والكل شرط ولو قال رب الدين لمد يونه في نان واسم معا  
 ملك كات اكي دما بر اي خلال حرام كافد عزيوك في فباك ايخ اخش هقراچ امام بانباك فدفع  
 افسان اليه بغير من غياصت اصحابه فيه فتقرر آراءهم انه لا يصح والجزاء لا يتعلق الا بالدفع  
 بل من وقوله امام بنباك تقرير للملاول لا تعليق به (فج) قال لها كان في الصورة كذا اقلت لم يكن  
 فقال انت طالق ثلثا كوت ميت فهو تنجيز (بو) قيل له امرأتك تفعل كذا فقال هي طالق ثلثا فانها  
 لا تفعل كذا فهدا تعليق وقال ابو ذر تنجيز (معت) فالمسئلة الاولى يجب ان تكون على هذا الخلاف  
 (علي) كانه تنهي زوجها عن امر فقال انت طالق ثلثا عفا ما في بردك فتنجيز (بو) تعليق  
 بقرارها في فتاوى النسفي زن از وجهه طلاق كه اين كار كودم اونكر دم او يقول كه افلان كار كنكم او كه  
 نكنم ولا يقول اكر فهدا الكلمة في ديوارنا تعليق لا تنجيز وعن الكرخي عفا حوانه صلى الله عليه وسلم  
 ان تعارفوه شرط طلاق هو ما قبله كذا فان لم يتعارفوا التعليق به يقع الطلاق وان لم يتعارفوا الا به فتعلق  
 وان تعارفوه به وبصرى الشرط ما خلف فيه والا صح انه لا يقع (فج) قال لها من اطلق اكر فلان  
 كرا كى ولم يذاه التعليق فليس تعليق ولا تنجيز ولو قال اكر فلان اكر من اطلق واراد به التعليق  
 كان تعليقا ومثلهما اكر من تعليق في الرضا في لا يصح الخطاب فيها قلنا والقوق المصنف طاهولان  
 فيه لا يلزم له هذا الطلاق انما لم يصر في الخطاب فهدا التعليق على ان اراد به التعليق (معت) فهدا  
 الباب في فتح له فهدا ان لم يفتح الباب لليلة فانما تعليق للثا لم يكن في الله اربا جدا فهدا التعليق  
 ولم يفتح له التعليق (بم) اكر من اطلقها خطبة فقال كرا كرا في يديهم او قال كرا كرا

قد يورث يبيع حرام افاج فاصحاه او اصابه هو بعد موتها لا تحرم (ومر) د عته بجماعة الى شرب  
 الخمر فقال لي حلف بالطلاق ان لا اشرب الخمر وكان كاذبا فيه ثم شرب طلقت (فصح) لا تطلق د يانة  
 \* باب في تفسير الالفاظ التي تستعمل في شروط تعاقب الطلاق \* (شمر) قالت له سنادك استرجعة  
 ذار بنامين خفيك فقال كانا ورسنادك استوي يا هاج فانت طالق ثلثا فان كان يعلم ان الاول كان اتقى وانقضى  
 وقع والا فلا (فصح) ان كان هو ثقيل فثقة نظيها لا يقع (حمت) بالغ ناكش نافرغ من ليس له قرار ولا شجر  
 ولادار (شمر) من ليس له زرع ولا شجر هو المهان في مرفنا (شمر) كماش هو من لا يعرف من الامور  
 الدينية عباد (فصح) امثله (شمر) قال لها كاف اي وادد ارنى هفرا فهو تلاف مالها واسما بها ولا يشترط  
 لتلاف اكل ولو قال لها كاغام ذام نيج فانت طالق فذ هبت مقل ارن فرسخ او نصفه وبلغت خنما آخر  
 لا يجنثوان عادت اليه بعد ذلك (حمت) كا قاح فاذا م في اياد خل دار الحرب قال رضي الله تعالى  
 عنه والاول اصح (فصح) وكثيرا لا كل ان ياكل اكثر من منوين وقيل هو مالو حضور وقت طعام آخر  
 لا يمكنه الا كل (ظمر) قال لها ان لم تكوني احسن من الشمس والقمر فانت طالق ثلثا لا يجنث لقره  
 تعالى لقد خلقنا الانسان في احسن تقويم وفيه حكمة معروفة (حمت) قوله بالغ بدني هو من لا يغلب  
 حسنة على سيئاته ولو قال ان كنت يهودي الوجه فانت طالق ثلثا فان كان عيوس الوجه مقبوضا لم يكن  
 هشاشا كما هو عادة السلف حنت والا فلا ولو قال لها ان لم ازن منك السمحات فانت كذا افلا اذا اذمة  
 بليغا وناقشها في كل امر لا يجنث ولو قالت له ما حكم ويد فقال ان كنت كذا بك فانت طالق فان اظهرت  
 عند الخروج اما وابت الفجار بحت بطمع فيها كل مرتاب فحينئذ نقم لثالث \* باج في ذكر الشوطين  
 او اكثر \* (شمر) قال لها بالغ كاختك خوا كاكثون خروا كازاي اكا كجفت اكا كاجت اكا كاهنان خناها  
 فانت طالق ثلثا ثم عوب خمر او بكنين لا يجنث لانها شروط معترضة فيقدم المؤخر فيكون الاخير شرط  
 الانعقاد وما قبلها شرط الانعقاد قال رضي الله عنه هذه اقل العربية ما في الخوارزمية فلا يردك ومن به الا  
 تعلبي الجواه بجملة والوكل واصل منها وهو الاظهر لانهم يرون به الغليظ على القصرهم بايمان  
 كثيرة لكن جل كرون الجزا مبلها ماضوا فيصت (شمر) ولرا تصحها برجل فتاكت لثالث طالق ثلثا  
 كما جبر خيانتهم اكج لوهوا يارو فاقال برور غير نيج و اراد بالخيل فخرنا م رجعت لي فبعت حلت و ابن

رجعت اليها في وقت زوال التهمة (سي) مثله (بسيح) قال كما يفتح خرا او ذا بكنين خرا فانك طالق ثلاثا  
فشرب الخمر دون البكنين حنث (فب) مثله وعنه الكل شرط واحد (بسيح كسب) كيانا فامى ذار مر عند  
فامنجا ج اود مانش ميد امنجا فانت طالق ثلاثا وكان دعاها لكنها لم تذهب معه لم يحنث والفرق حسن  
يعرف بالتامل في غرض الحالف (ط) ولو قال زن ازوى سه طلاق اكر سيكيه مثانث خورد ومقامرى كند  
وكبوتر دارى قال محمد بن الفضل كل واحد شرط على حدة وقال غيره من المشائخ ان كل شرط واحد ولو قال  
ميكى نى خورد ومقامرى نى كند وكبوتر نى دارى فكل واحد شرط على حدة بلا خلاف (ط) مثله (ث) مشائخ  
بلغ ك انويفتون فيمن حلف ان كلمت فلا ناو فلا نا فامراته طالق فكلم احد هما حنث لانهم يعنون حسم  
كلامهما فلا تكلمون واحد امنهما (فع عك) اتهمها بقا حشة فقال ان كنت فعلت ذلك وان فعلته  
فانت طالق يحنث باحد هما بخلاف قوله وتفعلين (ن) فان دخلت دار فلان ويدخل فلان دارك  
يحنث باحد هما (جت) نحوه عن نصيروا بن سلام وجماعة ان دخل فلان وفلان الدار يحنث  
بدخول احد هما وهذا كله اختيار المتأخرين وجواب الكتاب بخلافه (ط) قال انت طالق ان اكل  
كند او شرب كند او كلم فلا نا واخر الجزاء عنها لا يقع الطلاق حتى يجتمع اكل الا ان ينوى شيئا آخر  
كند اعن ابي القاسم الصفار وان كرر حرف الشرط بان قال ان اكل وان شرب وان كلم ان قدم الجزء  
يقع الطلاق باحد هما وان اخر لا يقع ما لم يوجد اكل وهذا عند محمد وعند ابي يوسف يقع باحدهما  
في الفصليين وترتفع اليمين وان ذكر شرطين وذكروا بينهما جزاء يقدر كل شرط في موضعه ويكون الشرط  
الاول شرط الاعتقاد والثاني شرط الانفعال وحلول الجزاء الثاني بان قال ان دخلت الدار فانك  
طالق ان كلمت فلا نأفد خلت ثم كلمت طلقت ولو كلمت ثم دخلت لا تطلق (فسيح) قال كل امرأة اتزوجها  
فهي طالق ان تزوجت عليك فتزوج عليها لا تطلق التي تزوج الا اذا تزوج عليها اخر ففج تطلق  
الثانية (فب) اكر فرد ابغلا ن ديه نروم وفلان كارنيا موزم فامراته طالق فذهب غد الى القرية  
ولم يتعلم ذلك الا من يحنث (بسيح) مثله وقد مر مثله (بسيح) ان لم تحضر في فراش ولم ترا عيني حتى يحضر  
فراش لم تحضرى ولكن راعته حنث فجعل مدم مجموعهما شرطا قال رضي الله عنه انها الحقا هما  
بمثلة الجماع وهو ما اذا قال ان لم اكن ضربته فدين الشرطين في دار فلان فعليك في حرف ضرب احد هما



في غير ذلك من حيث ما يقال ان لم اكلهم فلا تأولنا اليوم فكلهم باحد هما اليوم ولم يكلهم الا خريجنث وفيه  
 اشكال وتبينهما في حكي لان الحنث في اعيانهم كان انما يتحقق اذا صدق ما دخل عليه حرف  
 الشرط فانه اذا قال ان دخلت الى ارقنا يحنث اذا صدق دخلات وان لم ادخل فانه يحنث اذا صدق  
 لم ادخل فاذا قلنا ان لم ادخل فالحين الذي اربى اليوم او قال ان لم اكن ضربت هذين السوطيين في دار فلان  
 لم يعرف الشرط دخل على لم اكن دخلت هاتين الدارين او ضربت هذين السوطيين وقوله لم اكن دخلت او  
 ضربت هاتين تفي بمجموع دخول الدارين وضرب السوطيان وفي المجموع يتحقق بنفي احد اجزائه  
 بخلاف قوله ان لم احضري فلان لم اكر حرف النفي كان نفيا لكل واحد منهما ونفي كل  
 واحد منهما لا يصدق مع ثبوت احد هما فانه لا يصدق قولنا لم يقدم زيد ولم يقدم عمرو ومع قولنا  
 لم ادخل هاتين يصدق قولنا لم يقدم زيد وعمرو ومع قولنا لم ادخل هاتين يصدق قولنا لم يقدم زيد وعمرو  
 جوابا ما (ط) اكر باحانه فلان روم وباوى سخن كويم فانت طالق فلنا يحنث باحد هما (شرح عس) مثله  
 (م) ان اكلت هذا الرغيف اليوم فامر انه طالق وان لم اكله فامر انه طالق فكل النصف لم يحنث لان كل  
 شرط يحنث في اليمين (ط) مثله قال بوش عنه وهو امسك خذ او يجب ان يحنث في يمينه فلهذا لا  
 لم ياكل الرغيف وانقوان لا واسطة بين النفي والاحبات وكل واحد منهما شرط يحنث في احد هما  
 وفي الجامع الاصحاح عن ابي القاسم الصفار قال ان شرب فلان هذه الشراب فامر انه طالق فلنا ولم يحنث  
 وقال الاخر ان لم يشرب فلان فامر انه طالق فلنا فشربه فلان مع غيره او شرب غيره واداه بعضه او نصب  
 بعضه فنهى الارض حنثك الثاني دون الاول لما مر قلنا هذا باحب في اليمين يحمل على معناه دون  
 ظاهر اللفظ (خ) شمر سكران قال لا خرا ان لم اكن عبد لك فامر انه طالق فلنا لا يحنث ان كان  
 مشروعا له (ب) قال لها من بنة توام واكر من بنة ثويم فانت طالق ينوي فان اراد به الا تقياد كعادة  
 العبد لا يحنث (ق) قال يوصف خلف لا يعبر هذا الماء وهو جارم غير بعد مائة لا يحنث لانه لم يبق  
 في الماء فقال من هذا في عرقه يحنث ولو قال ان مورت بهذا التواحي فمورت بمطره عليه يحنث (ب)  
 لعل من هذا يحنث بيمينه كمن يحنث بيمينه في يمينه او يحنث بيمينه في يمينه او يحنث بيمينه في يمينه  
 على ما يوجب على غيره (ع) اكر سكران يحنث بيمينه يحنث بيمينه يحنث بيمينه يحنث بيمينه

الاخذ للشرب ولو قال هي طالق بالغ كاي جرمين اوزار قبلها او لمصها حنت (ط) ان وضعت يدك  
على المغزل فكل افوضت يدها عليه ولم تغزل لا يحنت ولو من الصهر على الختان بما دفع اليه من البقر  
للزراعة فقال ان وضعت يدي على هذا البقر فوضع يده عليه ليلا لطلب حماره لا يحنت (بسم) قال كاي  
جنكراك خفاوا مادك بساوا فامرأته طالق ثم نسي فاحل جي جنكراك ثم تدكر فتركه افتوكا بساويج  
حنت والفرق بينه وبين وضع اليد على المغزل او الثور انه يراد بوضع اليد ثم الغزل والكرب والمراد  
باخذ جنكراك هنا تعلق الحكم به حتى يستقيم قوله وامادك بساوالا انه يستعمل هذا البيان تعلق الحكم  
بالاعلى لتعلق ذلك الحكم بالادنى فيتعلق به ضرورة (بسم) قال لها كاند بساوا فانت طالق ثلاثا ثم فسدت  
الطاهره فاصحها وادارها لم يحنت (بسم) قال لها ان دفعت لايك شيئا ودفع اليها ازارا تدفع اليه  
لا يحنت (فمك) قال لها في الغضب ان لم اكسر عظامك تحت جلدك فهذا على الضرب الشديد  
(بو) خرج من داره وحلف لا يرجع ثم رجع لشبهه نسيه في داره لا يحنت (بسم) قالت له تشتري  
جارية دمي وكف اكسك اودارچ فقال كاي خنا فهي حرة فوهبت له جارية فباعها بخمسة وعشرين فقال  
له المشتري اشترها مني بعشرين وبعنيها بعشرين حتى لا ياخذ النحاسون الدلالة من خمسة وعشرين  
فمعل الخالف لا يعتق ولو حلف كاي يانا نامك برميخاني داري قد خلت بغير علمه ثم رآها ولم يامرها  
بالخروج لا يحنت ولو قال لها كاند ياتسوي كايين اكا فتزوجها بدينا ربحنت لان شرط الحنت تزوجها  
لا تزوجها بالقدرا المذكور باب فيما يقع به الفصل بين الشرط والجزاء فيكون تنجيزا او يبطل او لا يقع  
(فمك شبهه) قال لها كاي ما برخيانت اكنج ويريد ان يقول فانت طالق ثلاثا فقالت له امرأته انريد  
الزنى قال نعم قالت نازجي بيزاريم فقال انت طالق ثلاثا فهو فاصل ووقع الثالث ولو قال الشك اني  
هل اصدت الشرط يعمل بغالب رايه وان لم يكن له رأي لا يقع (بسم) دفع مني ادعاء الظالم فقال  
الى مريض فقال بالغ اقاج يت يا ودياور پراچ ان كني مريض فقال لا فاماده اربعه فيقول لا فقال  
الظالم في الخامسة اقاج يت ولم يزد فقال يا زيا باهزار بارياور طنا من ان ما قاله اخر البقر لا يقع شيء  
(ط حلت) ان دخلت هذه الدار اين دخلت هذه الدار فبطلت حر والدار واحد لا يحنت فبطلت  
حتى تدخل لا حلتا وفي الاستحسان يحنت بدخله واحد ومن انكر حتى على قيا من قول الجنيعة



يعتق للحال لان التكرار هدر فصار فاصلا وعند هـ لا يفصل فيتعلق قيل قال مشا نخنا هذا قول النكاح  
ولو قال انت طالق ثلاثا وثلاثا ان دخلت الدار او قال لعبد هـ انت حر وحران شاء الله تعالى وقع الطلاق  
والعتق للحال خلافا لهما \* باب في اليمين يكون على الغورام على التراخي \* (فمب رفع) قال لها في الخصومة  
الحلال على حرام ان لم تخرجي فقال ما اردت به الخروج للحال ثم خرجت بعد ساعات بحيث ان كانت  
الخصومة في الخروج والا فلا وفي الجامع للبرغري لو قال لها ان لم اضربك فانت طالق فهو على اربعة  
اقسام فان كان فيه دلالة الغور بان قصد ضربها فتمنع انصرف الى الفور وان نوع الغور بدون الدلالة  
يصدق ايضا لان فيه تغليظا وان نوعه الا بد او لم يكن له نية انصرف الى الا بد وان نوعه اليوم او الغد  
لم تعمل نيته (شمر) قال لها بسبب الخصومة في امه تريد ان تخرج امي فان خرجت فانت طالق  
ثلاثا ثم خرجت امه لاحتاجها لا بالخصومة لا يقع الثلث وهو على الحال (رفع) قالت له طلقني طلقني فقال  
ان لم اطلقك فهو على الفور (شمر) باع منها جوزة فطالبها بالثمن فلم تدفع فقال ان لم تدفعي الى  
الثمن فانت طالق ثلاثا لا يحسنث مادام احيين الا اذا اراد الفور ولو اخذ بغير امراته و ارادت  
ظن ولد له ان تخرج فقال كاند اوزايج نين و اراد به الظن فهي طالق ثلاثا و اراد الخالف ان لا تبلغ  
خبر الضرب الى ابيها وامها (رفع يت) لم يكن على الفور (شمر) على الفور (ظمر) ان خرجت بعد انقطاع  
الروحشة لا يحسنث قال رضى الله عنه وهذا احسن الاجوبة لانه لا يريد به الا بد لانه متعذر ولا الفور  
المضييق بساعة اليمين لان الغرض ان لا تخبر الوالدين فيكون المراد حالة الروحشة (عت) قال مات  
الصهر وترك ضيعته ميراثا لبنتيه فقال السلف لسلفه انك تأكل من ضيعة صهرك وتشرب من ماء نهره  
فقال ان كنت اكلت من ضيعته او شربت من ماء نهره او زومت في ارضه فامرأته طالق وقد كان  
زرع في ارضه وشرب من ماء نهره واكل من طعامه حال حيوة صهره ينصرف الى دلالة  
الحال (بمرفع) قال لها ان ذهبت الى عرس فلان ولم تغسلي ثوبي فكذا ذهبت اليه ثم جاءت  
وغسلت ثوبه حنث لانه للحال (فمب) ان اخذت من مالي شيئا ولم تخبرني فكذا اخذته ولم تخبرني  
الحال ولا قبله وانما اخبرته بعد ايام لا يحسنث (حمد) ان رأيت سارقا فلم اخبرك فعلى  
الفور ولو قال ولم اخبرك وان لم اخبرك فعلى التراخي ولا بد من الشرطين (عت) ما سألت

منك هذا المرأة بالبحر في عامه من قبله لم يزل في حاله حتى لم يزل في حاله لا يثبت  
 (يو) مثله قال رضي الله عنه في رواية عن ابن عباس رضي الله عنهما في حديثه قال  
 ان لم اخبرك من هذا الدار اذ اقدم من ابوك فهو على التواخي بعدك فاحذر من (يوسف) وفيه نظر  
 قال رضي الله عنه وينبغي ان يشترط اخراجه بعد القدوم قبل مضى زمان يظهر فيه رضاءه بكونه في  
 الدار (يو) تنازع في الفراش للموطى فقال ان لم يزل في الفراش فانه طالق فان دخلت قبل  
 ساكن شهوته لم يحنث \* باب في اليمين بلفظ عام او مطلق فيتمتع بها ليلة نوبتها ولا يتخصص ويعتبر  
 اللفظ دون الغرض \* (ف) ان يمينه في شيء غير طالق فانها طالق وان دعت من مال نفسها بغير اذنه  
 لم يقع (ف) دخل بالية ومعه خمس فزلق مملوكة من الدار وله زرق فارغ معها فاحذر البياح  
 المكس واستغنى عن اليمين معه فزلق مملوكة فحلف ومعه الرق الفارغ لا يحنث ولو دفع السكوان  
 لامرأته وراهم فقال تعافيتي وهاضي متاعا فقال اكر با وسعائم فانها طالق ثم اخلها في الحال لا يحنث  
 ويصرف المرقيل الاخذ بعد الاقامة (يو) خاصم لخته فقل لا امرأته اكر وولد ارى كه خواهر من  
 مخانه من اند و آيد و حيز من بخور و فانها طالق ثم تسلموا ودخلت الاخت بيته و اكلت من طعامه  
 فاجازتها لا يحنث ولو قال ان دخل احد من اقربائك دخلت فكل اثم دخل احد من اقربائها حنث  
 (مجمع) ان عملت في هذه الرمية فكذبوا عنى به العمل فحانوت معين مع نيته ولا يحنث اذا عمل  
 في غيره (ف) ان لم يثبت من ليلتك وحدث به الشك التي تصدع في اليمين فحلف (يو)  
 اراد ان يذهب بجارية يتم اليها السفر فحلفته زوجه ان ذهبت فحلفته بالسفر (ف) ان قبلت  
 احد افامرأته طالق ثلثا لا يحنث بتقبيل امرأته اذ كانا في الحلق فحلفته بالسفر فحلفته بالسفر (ف) ان قبلت  
 ان احسنت الى اقربائك فانك طالق فاحسنت الى واحد منهم لا يحنث ولا يراعى الجمع في حلفه  
 \* باب اليمين على الكلام \* (ش) حلف لا يكلم احدا وكلم احد لا يحنث (مجمع) ان يحنث في حلفه  
 ولورد السلام بحيث لا يسمع المسلم بيمينه ان لا يحنث (مجمع) ان يحنث في حلفه لا يحنث في حلفه  
 طالق ثلثا فكلها فلان فسكتت ثم قالت بالبحر اجماعا اجماعا فحلفته بالسفر فحلفته بالسفر (ف) ان قبلت  
 مخاطبته وقه الدار (ف) الا يحنث قلت وهو الاظهر والاحسن في حلفه لا يحنث في حلفه

ثم ان الفلان نادى فى دار الحالف بطلبه فقالت زوجته ليس فى الدار ولم تعلم انه الفلان حنت والعلم  
فى كلام فلان ليس بشرط الحنت فى الجانبين (ظمر) قال ان ذكرت معنى فلانا فانت طالق فقالت  
اذكره واذكره حنت \* باب اليمين على الهبة والبيع والشراء \* (هن) حلف لا يهب فوهب بشرط  
العرض ينبغى ان يحنت (سمر) حلف لا يبيع فوهب بشرط العرض ينبغى ان يحنت (بسخ) حلف  
لا يبيع هذا الثوب فوهبه وسلمه ثم باعه بالوكالت لاجل الموهوب له حنت (بمر) حلف لا يشتري  
لا يحنت بالتعاطى وقد اختلف فيه ائمة بخار او سمر قند (م) لا يحنت بالتعاطى وبعد المواضعة على  
قدرا المبيع والتمن يكون تعاطيا مالم يجز على لسانها لفظ البيع والشراء (بسخ) ان اشتريت بك مفعبا  
فانت طالق فاشتراه لم يقع حتى يسلم (ظمر) يحنت (قنب) لا يحنت مالم يسلم (بمر) ياع جارية  
ثم قال ان دخلت هنى فى بيعى هرة فان ردت عليه بغير قضاء تعتق والا فلا (حلف) حلف ان اشتراها  
يحنت بالا قالة (قنب) حلف لا يبيع لا يحنت ببيع التلجئة \* باب اليمين فى الفعل الاباذنها \* (بمر)  
حلف لا يشرب خمر بغير اذنها ثم استاذنها فقالت تودانى فهو اذن (قنب بمر) ولو اذنت له ان يشربها  
فى دار كل افشربها فى غيرها حنت فى الجامع الا صغر حلف لا يخرج من بخار الا باذن هؤلاء الثلاثة  
فمن احد هم لا يخرج لانه ان افاق المجنون حنت ولو مات احد هم لم يحنت ليطلق اليمين (بسخ)  
قال لها ان خرجت من الدار الا باذنى فانت طالق فوقع فيها عرق او عرق غائب فخرجت لا يحنت  
\* باب فى تعليق الطلاق والنكاح والتزويج \* (شمر شه صي بسخ) قيل له انك تزوجت فلانة فقال  
كاه نكاح اكنكه ذارى اوداهي كاهى طالق ثلاثا ثم تزوجها نكاحا صحيحا بعد ما كان تزوجها قبل  
اليمين فاسد احنت (ظمر) مقلله نكاحا صحيحا ثم قال قبل الزفاف لها ان اصلحت هذه الماهرة فهو  
طالق ثلاثا فاصلحها غير مرة لا يحنت قال ورضي الله عنه ينبغى ان يحنت فى عرفنا اذ اذنت اليه  
ورضي بذلك (حلف) تزوج ثم وقع بينه وبين ابويه بسبب قلة جهاز الخطيبة مشاجرة فقال لهم ان اصلحت  
هذا الا مرفهى منى طالق ثلاثا فاصلحها بنفسه من غير ان يستشيرهما لا يحنت (شمر شه صي حلف)  
كاه يوزيان اى شغل فى لا يحنت بالنكاح الا اذا نواه قلته ومنرا به انه لا ينقض اليمين (فع شه)  
قيل له بتزوج بغلانة فقال براجها اراجج كه كايين اكامام فتزوجها لا يقع الا بالنية (شمر) ان جعلت



كان النكاح اكاداً حراماً اذا رايه من مالم ينوب الحرام للمرأة التي يتزوجها (فع) حلف لا يتزوج  
 من قبيلة فلان فتزوج بنته لا يحنت (سمر) قال لا قربائه ان ادخلها ليكن احداً شيأ ورد به او كراه  
 لا ينعقد (سمر) قال لا اجنبية ان دخلت لك ارفانت طالق ثلثاً من جهتي او طلقتك مع وصارك انه قال  
 ان دخلت لك اوتزوجتك فانت طالق ولو قال لاجنبية ان ولدت فانت طالق مني فتزوجها فولدت  
 طلق (سمر) حلال الله على حرام ان تزوجت فلانة ثم تزوجها حرمت والاصح انها لا تحرم (هو)  
 قال لا مراقة اذا فكحتك لورا جعتك فانت طالق ثلثاً فان كان يمينه بالعربية فهي على الوطى في النكاح  
 والا فعلى نكاح جدي ورجعة بعد الطلاق (سمر) ان تزوجها باكثر من دينار فكذلك افتزوجها بدinar  
 ثم زاد في مهرها لا يحنت (فع) يصلح المصاهرة فقال الحلال عليه حرام ان اصلح هذا لامرأة لا نية له  
 تحرم ان وجل الشرط (سمر) خطبها رجلان ووقعت منازعة فقال كاه يا ذوان ذاراهم فامراً  
 طالق وقد كان زوجها من احد هما قبل اليمين فانتزعهما منه وزوجها من الاخر حنت لانه عقد يمينه  
 على فعلين لا يتصور اجتماعهما فانهقدت على كل واحد منهما (هي) مثله (سمر) ان اصلحت امر  
 بنتي مع فلان فالحلال عليه حرام وهي بالغة لا يحنت بحضوره ولا بسكوته ولا بتصويبه اذا اصلحه اجنبي  
 (فصح) اكر من بنام تزون بخواتم فهي طالق فتزوج امرأة اسمها عند ولا تها ذلك لكن لها اسم  
 اخر معروف ومشهور لا يحنت (سمر) يحنت (خو) ان لم اذهب بكم الى ثكا حتى فهي طالق ثلثاً لا يصح  
 لا ينفك (مثل) هو لغوا ان شاء الله تعالى \* باب الميمن على المعتق والطلاق \* (سمر) قال لبنته  
 ان خرجت من زوجك فامك طالق ثلثاً فخلعها الاب من زوجها واجازت لا يحنت لان الخلع من جانبها  
 بيع فلا يحنت بفعل الوكيل والقضوي اذا اجاز (فصح) ان طلقها بغير افعيد وحر فوطى رجلاً بغير ابطالها  
 وطلقة باسم مرتدة لا يعتق (فب) مثله (سمر) يعتق (فع هو) حلفت ان لم تطلق زوجها اليوم او قالت  
 ان لم تسرح تبرا اذا اثبت بما في وسعها من المعاصاة الى المعاصاة وتقول له بلسانها ولو حلف لا يترك بنته  
 على ختنه فان كانت صغيرة فسرهما من يد وروان لم يكن له وجه في الانتزاع شرعاً او جهة فلم يقدر  
 على تزويجها ولا يكون تارك الامع الرضا والقدر \* باب في اليمين في الصلوة \* يبيع ما قال لها ان اخوت  
 صارية العجر من وقتها فانت طالق قتاة حتى طلع الشمس لا رواية لها واختلف فيها فقيل اذا انجست

هتك طلوع الفجر ثم نامت حنت والا فلا وقيل لا يحنت مطلقا (ط) والله ما اخرت صلوة عن وقتها  
وقد كان نام عن صلوة حتى خرج وقتها ثم صلاها فقل يحنت وقيل لا يحنت (بم) حلف لا يصلي  
اليوم بجماعة فاقبل من يصلي وحده حنت (م) حلف ليصلي بجماعة فام صبيا يعقل الصلوة بو

\* باب اليمين على الاكل والشرب \* (نهي شمر) حلفت لا تاكل اليوم طعاما فمضغته له فيها فسبق  
الى حلقها شيئا منه تحنت (فع) لا خصر ما اذا كان يصيرا (شمر) ولو حلف لا ياكل بالخ امع فاكل  
فرخا يحنت وان نوى الكبيرة صدق ديانة (فع نهى) حلف لا ياكل من هذه الاطربة مشيرا الى القطع  
قبل الطبخ ثم جعلها عجينا وطبخها شيئا آخر فاكل لا يحنت (فع شمر) شه اخامم زوجته بسبب الخبز  
فقال ان كنت اكلت ازيد من قرصين اليوم فانت طالق وكان اكل في القرصين بصلا وشرب ماء لا يحنت  
(يب) ان شربت خمر افشرب بزاغانية خمر لا يحنت ان كان البز اغ غالبا (شمر) ولو حلف  
لا يشرب خمر افشرب عصيرا قد صار مسكرا حنت (فب) حلف لا ياكل من جفرات هذه البقرة فجعلوها  
في التماج فاكله يحنت ان كانت غالبة (بم) مثله (ط) والاصل فيه ان الحالف متى اكل المخلوف  
عليه بعد ما خلط بخلاف جنسه فان صارها لكامن كل وجه او من وجه لا يحنت وان لم يصورها لكا وكان  
قائما من كل وجه يحنت قال رضي الله تعالى عنه وقيام اللون في العن المخلوط ببقاء لونه وزواله  
بزواله واللبن في التماج ان كان الشور باح غالبا لا يحنت والا فمحنت ولو حلف لا ياكل ملحافا كاه  
طعاما فيه ملح يحنت ان كان ما احابا الخ شور والا فلا ولو حلف لا ياكل هذا اللبن فطبخ مع الارز  
فاكله لا يحنت وان لم يجعل فيه الماء ضمن حلف على خل لا ياكله فاقبل منه سكباجة (فب)  
حلف كلما اكلت لحما فامراته طالق فمضغ لقمة منه ثم ابتلعها بثلاث كرات وكان يتنفس عند كل مرة  
يقع طلقه واحدا في شرب الماء في هذه الصورة ثلاث (ط) كلما اكلت لحما فعبد من عبيد  
حر لزمه بكل لقمة عتق عبد ابي القاسم ان شربت مسكرا الى سنة فزأوه سكران وانكر شرب الخمر  
فشهدوا عليه لا يقبل الحاكم شهادة من لم يعاين شرب المسكر ولكن تحتاط المرأة في التنزه عنه  
(فب) حلف لا ياكل من هذه الشجرة فوصلوا بها عصنا من اخرها والوصل فاكل لا يحنت  
(بم) مثله (ظم) او غيره يحنت (فب) حلف ان شربت خمر من غير ضرورة فمروض فقال له الطبيب



ان لم تشرب الخمر في هذه العلة ففيها خطر الهلاك فاشربها فشرّب حنث مسلماً كان الطيب او كافراً لان  
 ضرورة المريض الاستشفاء ولا شفاء في الحرام بالنص وقيل ان تعين الخمر لدفع العلة فهي ضرورة (فمخ)  
 حلف لا ياكل هذه الجمل فلان اب ثم انجم ثم اكله لا يحنث بخلاف ما لو حلف لا يشرب هذه الماء فانجم  
 ثم ذاب فشربه حنث (بم) اكر يستر تويكي نان من خور داي قرص واحد فاكل قطعات من اخبازه  
 بحيث تبلغ قرصاً واحداً يجب ان لا يحنث لانه لم يوجد اكل قرص واحد (فمخ) يحنث لانه للمبالغة  
 في المنع ولو حلف بالغ خاشخو خمن قاچ في حرام دجى جى ايج مسكتاه جوب خرد لا يحنث (فمخ)  
 يحنث (بم) حلف لا ياكل من كسب فلان فشرّب من ماء جمل الذي وضعه على الطريق للناس  
 اخاف ان يحنث (قب) حلف لا ياكل من هذه القدر لم يكن فيه شيء ثم طبخوا فيه شيئاً واكل منه  
 فان كان يعلم انه ليس فيه شيء يحنث وان لم يعلم لا ينعقد اليمين عندهما خلاف ابي يوسف كمن  
 حلف ان لم اجامعك الليلة وكان الفجر طالعا فان كان يعلم بالطلوع فهو على الليلة المستقبل وان لم يعلم  
 لا ينعقد اليمين عندهما (قع عك) حلف لا ياكل بطيخاً لا يحنث باكل الحدج في الصيف ويحنث في  
 الخريف والشتاء في عرف بلدنا ولو اكل الحبوب لا يحنث (خج) حلف لا ياكل من هذه البقرة  
 او من هذه الشاة فاكل من لبنها او سمها لا يحنث الا بدلالة الحال عليه ويتقيد اليمين في هذه  
 الجنس بالعين لا بما يتولد منه \* باب اليمين على الدخول والخروج \* (قع) حلف لا يدخل داره  
 قد خل اصطبله لا يحنث (فمخ) كان في البيت شترى فخاض امرأته فقال ان دخلت هذا البيت  
 الى العبد فالحلل عليه حرام ثم قال نويت ذلك البيت بعينه يصدق (قب) لا يصدق حكما (بم)  
 حلف لا يدخل الحمام قد دخل بيته الذي ينزع فيه الثياب لا يحنث (فمخ) يحنث (ظم) حلف  
 لا يدخل هذه السكة فعدا به فرسه وادخله السكة بالغ روييدك يحنث وقال غيره لا يحنث (قع خج)  
 حلف لا يدخل على هؤلاء القوم قد دخل عتبة الباب فرأى واحداً منهم فرجع لا يحنث (عك) حلف  
 لا يدخل هذه الدار فادخل فيها مكرها ثم دخل فيها طوعاً حنث وهذا ظاهر (جو) انتقل الزوجان  
 من الرستاق الى قرية فليحقه مؤن الديوان فقال لها اخرجي معي الى حيث كنا فيه فابيت الى الجمعة  
 فقال ان لم تخرجي معي فكذلك اغان كان قد تاهب للخروج فهو على القوم والا فلا وان خرجت معه في

الحال الى درب القرية ثم رجعت بروا ان اراد زوجها الخروج اصلا الى حيث كانا فيه \* باب اليمين  
على اللبس \* (عك) قال ان لبست من غزلك او ثيابك فانت طالق فلبس من ثياب غزله المرأة  
من جوزة الحالف لا يحنث الا اذا نوى ذلك (شم) قال لها ان سئلت منك ثوبا ولبسته فانت  
طالق لما سمع شكايته انه يطمع منها ثيابا ثم قال عنيت اتخاذ ثوب بعد اليمين لا المتخذ قبل اليمين  
يصدق ديانته (هي) يصدق قضاء (بم) حلف لا يلبس من غزل امرأته فلبس ثوبا من غزلها  
فوق ثوب اول حالف ليس من غزلها يحنث بالاجماع وقيل لا يحنث قياسا على مسألة لبس الحرير فوق  
الدثار فانه لا يكره وهكذا فعله بعض المشائخ (بم) لبس الحرير فوق الدثار انما لا يكره عند  
ابي حنيفة رحمه الله تعالى لانه اعتبر حرمة استعمال الحرير اذا كان متصلا ببدن صورة (شج)  
حلف لا يلبس من ثيابها فباعت ثيابها منه ولبسها لا يحنث الا اذا نوى غزلها (عك) ولو اقلت  
لبا جتها على الحالف من غزلها فان القاها عن نفسه من ماعته لا يحنث (ط) لو لبس ثكة من غزلها  
يحنث عند ابي يوسف وعند محمد وايتان (يت بو) ان اتخذت ثوبا بعد اليوم فانت طالق  
قا اتخذت له ازارا شبرا ونصف شبرا فآثر به وستر مورتة الغليظة وبعض الخفيفة يجب ان يكون هذا  
منصرفا الى ما يستر به العورة على وجه يجوز به الصلوة ولا عبرة لطول الحالف وضخامته (عك) ولو كور  
ازارا من غزلها يحنث وعنه لا يحنث بالتكوير ويحنث بالآثار به قال رضي الله عنه وهذا كله مستقيم  
على ما عليه جواب الاصول اذا كان اليمين بالعربية فانه يقال لبس الازار والعمامة والقلنسوة والتكة  
اسباب الخوارزمية فلا يحنث في امثال هذه وهو الصحيح لان ثعبجاك لا يتناول وضع القلنسوة على  
الرأس والتكوير والآثار به (بسن) فانه قال بالغ كانجي جي ريساد ثعبجا او قال كانجي جي وزيد فكور  
من غزلها ازارا على رأسه او التحف بما حفته من غزلها في عرفنا لا يحنث (عكج) حلف ان لبست من  
غزلك فاشترى الغزل منها ثم نسيه ولبسه لا يحنث قال (مس) ان كان الحلف لمعنى في الغزل يحنث  
والا فلا كما في (ن ث) حلف لا يدخل دار فلان فباعها ثم دخل يحنث ان حلف لمعنى في الدار  
والا فلا قال (مس) وان لم يكن ظاهرا المذهب لكنه تفصيل حسن \* باب اليمين على الترك  
والامساك والاذن \* (فع) ضاع متاع المودع فاتهم المودع فقال حالة الغضب كما مث جي نورانيان

احسن پر بخاوی داره اشیاء لاییه ولم یعلم بها و اخرجها بعل سنته ایام حنث ان لم یکن فی لفظه ما  
 یدل علی الا جانب (بم شذ) حلف لا یتروک فلا ینخرج من بیته اویل خل و خرج بغير عمله او دخل  
 لا یحنت (بسنج) ولور آه نیه ولم یخرجه لا یحنت (ط) ابو القاسم الصفار حلف ان ادخلت فلانا  
 فی بیته فهذا علی الدخول بامرہ علم اولم یعلم ولو حلف ان ذلیل فهذا علی دخوله امر اولم  
 اول ولو حلف ان ترک فلانا یدخل فی بیته فهذا علی ان یدخل بعلمه ولا یمنعه (بم) اکرم من  
 فردا ترانه انم ونروم فانت طالق فجاء الغد فذهب الی قرية وقد کانت ذهبت الی قرية اخرى قبل  
 ذهابه ولم یعلم به لا تطلق (بسنج) قال ان امسکتک فی البیت فانت طالق فخرجت فی نورها ثم جاء  
 بها الناس الی البیت والزوج منکر لمجیئها فمکثت فیه یحنت اذا لم یخرجه حسا وان قال لها اخرجی  
 اخرجی (شذ) حلف ان اذن لها فی الذهاب الی العرس فکذا فاخبرته بذلك ولم یمنعها حنت  
 \* باب الیمین علی الخبز والذهاب والسفر والعبور والركوب \* (هم) قال لها ان خبزت فانت طالق  
 یدار الحنت علی عادتها فی الخبز ولا یحنت بالعجن فان اعتادت الی امر بالخبز یحنت بالامروان  
 اعتادت بعض ذلک یحنت وان اعتادت جميع ذلک وحدها لا یحنت الا بالالصاق والاخراج (بم)  
 ذهبت الی العرس فقال لها ان ذهبت بعد ما پیش یحنین جایها فانت طالق فلو ذهبت الی التعزیه  
 تطلق ویراد به کل مجمع الا اذا نوى التقييد بالعرس (ظمر) ان مررت بهذا الراوی فهی طالق  
 فمر بقنطرة علیه حنت (سج) حلف لا یسافر مع فلان فخرج مسافرا فی قافلة فیهم فلان حنت (قب)  
 لا یحنت ما لم یجمعهما الطعام الواحد (فجع عجن) قال ان رکت علی الدابة فانت طالق فركبت العجلة  
 فان نوى العجلة یحنت قال رضى الله عنه ولا یتقید بها وان نواها لانه خلاف الظاهر \* باب الیمین علی  
 الشتم والضرب \* (بم) قال لها اکرعک ازین مراد شتم ذمی ترا طلاق ثم قال لها اعمادرت هرون  
 قالت مادرت است لا یقع وهی قاذفة قال رضى الله عنه والا حسن ان یحنت مطلقا لان هذا الکلام  
 فی العرف شتم للمخاطب (فجع عک) شتمه رجل فقال بالبح نش با تک فقیل له شتمته فقال ان کنث  
 شتمه فکذا استحسن ان لا یحنت فی المماثل اوفی الادنی من الا علی (شمسی) حلف لا یضرب غلامه  
 فضرب فوق ثیابه یحنت لم یتأ لا یحنت (فجع) حلف لا یضرب امرأته فمسل شعرها وحنقها او وطیها

بوجهه فهذا كله ليس بضرب بلسان الخوارزمية (بم) حلف لا يضرب فلا نافر ما به بالملكة وآله لا يحنت  
 (بم) قال لها كانا دها فانت طالق دى دمته يا زوجيل اود اى شارخويته اى اذن دارها فرد تحكب  
 لا يحنت قال رضى الله عنه ووافقه علاء الائمة الخياطى وهذا حسن وصواب (فم) حلف ليضرب  
 امرأته بخشبة لا ذنب لها ولا رأس يضربها بالكرة \* باب اليمين فى الدفع \* (سي) ان د فعت الى  
 ولدك من اشياى فانت طالق فاخذ ولدها من اشياى باذنها حنت (بم) ولو قالت لبنتها ادفعى  
 اليه قرصا فد فعت حنت (بم) وكذا اذا وضعت الخبز عنده وقالت له كله قلت وينبغى انه اذا وضعت  
 الخبز عنده ولم تقل له كله فاكل يحنت لانه دفع عرفا وغرضا (شبر) دفع الى قصار ثوبا ثم جحد: القصار  
 فقال ان لم اكن دفعت ثوبى اليك فامرأته طالق ثم ظهر انه دفع الى ابن القصار وتلميذ لا يحنت اذا كانا  
 فى عيال القصار الا اذا نوى نفس القصار فم يحنت (فب) ان دفعت هذا الشئ احد انا فانت طالق  
 واحتاج اليه فارسل اليها انسانا فاسالها ذلك الشئ فد فعت يحنت الا اذا سالها بطريق الرسالة بان  
 يقول ان زوجك يسأل هذا الشئ فم لا تطلق (فم خج) ان دفعت اليك لحافى ثم غطيا لا يحنت  
 \* باب فى اليمين على الجماع والزنى ونحوه (مك) ان جامعته فلانة فهى طالق فجاء معها فيمادون  
 الفرج وقضى شهوته فان اولج حنت والا فلا (ط حك) عتابى قال ان جامعتك او باضعتك فعبدى  
 حرفه على الجماع فى القبل وصار موليا فان قال عنيت فيمادون الفرج حنت به ايضا باقرا وه  
 ولا يصدق فى ابطال الاول قضاء حتى بقى الا يلاء قال رضى الله عنه وما اجاب به (مك) وان كان  
 مخالفا لما فى الكتابين لكنه حسن وصواب لانه اجاب فى حق الخوارزمى لان ترجمة الجماع بالغ ما فيه  
 مين والفاو واو وهذا بطريق الحقيقة يتناول الالاج فى القبل والبر جميعا \* باب اليمين على  
 السرقة والاخذ من المال وار تكاب المحرمات ومنع الخير (فم) ان سرقت منى فانت طالق وبينهما  
 دقيق فاخذت منه لا يحنت الا باخذ الزيادة من نصيبها (بم) ولو اقوت بالسرقة لا يحنت ما لم يصدق  
 الزوج بخلاف الحيض ونحوه لانه يمكن الوقوف على السرقة فى الجملة فلا يثبت بقولها بخلاف الحيض  
 (مك) قال كانجيد بيننا منجاي وانجيد باماسنا منجاي وچى نان اخسين فامرأته طالق وما اخذ  
 منها بل اكل منها حنت لانه اخذ زيادة (مك) قال لتلميذ ان سرقت منى شيئا فامرأته طالق فسرق



منه قرصا او قرصين او افرغ من ذهنه في الهريسة لا يحنت باعتبار العرف (ع) لو كان شيئا لوبلغه ليدخل  
 به يحنت والا فلا (ق) حلف لا يرتكب حراما ثم جن ثم زنى في جنونه لا يحنت (بم فصح) يحنت (فصح) حلف  
 لا ياكل حراما فشرب المثلث لا يحنت ما لم يسكر منه \* باب اليمين على الاضطجاع والبيتوتة \* (بم)  
 قال ان وضعت رأسي مع امرأتى على وسادة فهي طالق فوضع راسه ولا عليها ثم وضعت راسها يحنت الا  
 اذا كان نائما لم ينتبه وان انتبه وبقي كذا ساعة حنت والا فلا (فع ظم) مثل ذلك في الاضطجاع  
 (بم) قال لها كاي حريمين اوزاريشى ما فقبلها اولمس ساذها اولمست ساقه او قبلته في المدة لا يحنت  
 وان لمس بطنها بشهوة حنت (فع بو) وفي قوله ان لم ابث الليل عندنا يعتبر اكثر الليل ولو قال  
 لها كافات في تحاسن جيا ودخله وقال عنيت به وطيبها يؤخذ به ولا يصدق في ترك حقيقة اللفظ  
 \* باب اليمين على اليمين (فع) قال امرأته طالق كاسكند خرام ثم علق طلاق امرأته لا يحنت في عرف لساننا  
 (سي) حنت \* باب اليمين يجري بين رب الدين وغريمه \* (فع) قال لمد يونه وهما في دار رب الدين  
 ان لم تجي بالعين التي عليك غدا فامرأتك طالق فقال نعم فالتقي في دار اخرى وقضاة الدين لا يحنت  
 (بم) عليه عدليات فحلف ان لم ادفع لك كل يوم منها عدلية فامرأته طالق قد دفع ذلك يومين ثم تيسر له  
 اكل فدفعها حمة لا يحنت لان الغرض منه عدم تاخير القضاء عن ايام مثل عددا لعدليات ولم يؤخر  
 فلم يحنت ولو قال ان لم ادفع لك الدين في وقت كذا فامرأته طالق فقضاة قبل ذلك الوقت لا يحنت  
 (فصح) حلف المشتري من الوكيل بالبيع قبل اداء الثمن اليه ما للموكل عليه شيء كان بارا ولو حلف  
 ما للوكيل عليه شيء كان كاذبا \* باب اليمين يجري بين رب الارض والمزارع \* (شم شه فع) قال  
 الاكار لرب الارض كفانبش كازكريك اكا جابر فامرأته طالق ثلثا فلم يعمل حتى ادرك الزرع ثم  
 عمل في الخبز والحصاد والتدريه لا يحنت (فم) حلف كاسرذكار كريك اكا ثم قطع حشيش الارض  
 ومقاها للبدر وبذرها وكربها غيره حنت واو حلف اسرذفا كشتك نيكام فانه يقع على البدر (عك)  
 حراث طايبه شريكه وضحك منه فحلف بثلاث تطليقات ان زارعه بعد ذلك كاهيت انكيت كاوك اكا ثم  
 قال اردت به في العام القابل لاني اتمام هذه الزراعة لا يصدق \* باب اليمين على ملك المال \*  
 (بم) ما ت واخذ الوالى امواله الظاهرة وحلف ورثته فحلفوا انه ليس عندنا من اموال المتوفى ولا نعلم

فهذا هو الأول من وجوهه ثانياً البينة على ربون أن عتوا بما ماله الملك (جمع عتوا) قيل له أنك تمسك  
 الحلف من من العتية فقال أن كنت أمسكت لنفسى حقا أكثر من ستمائة فامرأته طالق فوزها فكانت  
 أزيد من ألف فقال على دبر من حنطة فنويتها لا يحسن \* باب اليمين في إغشاء السر ونحوه \* (جيت)  
 أن أفضيت قال السر لكل امرأه يتزوجها فهي طالق ثم تحلف بها بإغشائه فضحك وشمتم المتحلفين ففهم  
 منه السر طلق كان قد فهم من عمله لا ظاهرا وحسنا (شمس) حلف لا يحلف بك هذا المحلف يث عند فلان  
 محلف له عندك إلا سطر أنه أو الحائض ما هو حيلة الجاهلير وظنون حاضره يحسن ولو قال أن حد ثمة فلان  
 فالخ كاهيل أي فاقام دارا كنج لا يحسن لأنه يشترط فيه خطابه (شمس) قال لها إن لم تعرفوني من قال  
 لك هذا القول فانت طالق فقالت لا أقوله مرارا حتى مرته المتعاقلي غيرها فصل قته وقالت نعم نعم  
 (ص) مثله ولو قال لها إن لم تقول لي من قال هذا لا يحسن (بسم فصح) حلفه بالطلاق باليمين لا يقول  
 ذلك السر الذي بيننا ثم ذكره المحلف لا يخفى ذكره الحالف لا يحسن قلل رضي الله عنه لا نه لا ذكره  
 المحلف مع غيره لم يبق ذلك السر سرا (عت) لو قال أن تكلمت بهذا السرا وقال قلته فهي طالق  
 فل كره عند من هو عارف به يحسن ولو قال أن أفضيته لا يحسن \* باب اليمين يحلف على فعل ثم يامر  
 غيره فيفعله \* (ط) حلف لا يضرب عبده فامر غيره حتى ضربه حنث بخلاف ما لو حلف على حر لا يضربه  
 لا يحسن بالامر لا أنه يملك ضرب عبده نصح امره لغيره بخلاف الحر حتى لو ملك ضربه بان كان  
 سلطانا أو قاضيا يحسن بالامر وإن نوى الضرب قيل \* دعين ديانة ولو حلف لا يضرب ولده فامر غيره  
 فضربه لا يحسن وقيل التروحة نظير العبد وقيل نظير الولد (فجب) أن حنث الزوجة فنظير العبد  
 وإن لم تجز فنظير الحر قال رضي الله عنه ولو فصل أحليف الولد تفصيله في الزوجة فحسب وذكر في (ط)  
 لجنس هذه المسائل أصلا وعد ما يقال في أحد عدو مشروبي ومسئلة في ستة عشر منها يقع الحنث  
 بالمباشرة والامر جميعا وهي النكاح والصلح من دم العبد والطلاق والعتاق والهبه والصلح والقرض  
 والاشتقراض والضرب في العبد والبيع والبناء والخطبة والأيداع والاستيلاء والإعارة والاستعارة  
 وفي خمسة منها إنما يقع الحنث على المباشرة وهو البيع والشراء والإعارة والاستعارة والبيع  
 لما لا يكون الحالف شير بغلا بل هو هذه العقود بنفسه فيحلف بالتفويض وإذا كان بها شراقة

وبغرض آخر ما قيل يعتبر الخفية وقيل يعتبر السلبية وإذا انفرد التكلم بنفقة في الطلاق وأخبرته ببلد  
 ديانة لا قضاء (بم) قال لها إن لم ننزله الليلة نيا بك ولم تصطحبي معي فانت طالق فنزح نيا بها  
 منها غير هالا بحيث لأنه بطل اليمين \* باب الأيمان التي لها غاية \* (شهر) قال إن لم أقضك الدين  
 إلى الغد لا يدخل أيها كل الغد فإن قضا قبل الغد يبرأ ولا يحنث ولو قال إن جامعتك جهذا إن كانا  
 هاهنا فانت طالق فأيانها وتزوجها في العدة وجامعها يقع الطلاق (مجمع) إن أمسكتك بعد أيام  
 العيد فانت طالق فطلقها يأنها بعد أيام العيد متصلا ثم تزوجها يحنث ولو قال أفمسيك من دكر انقيام  
 كام إلى بلد ما فإن حصلت عمل الحجامة فامرأته طالق فوصل في شوال واحتجم في المحرم يحنث  
 (ظن) ولو قال لها كالورث ما داني نفسي فانت طالق فلو وصل إليها بعد غروب الشمس حنث ولو قال  
 كما كنت أهدنوكاني فإن دياك يحنث بأكثر اليوم (ن) قال لها إن لم أذهب بك الليلة إلى منزلي فانت  
 طالق فإن ذهب بها قبل مضي أكثر الليلة لم يحنث ولا يحنث (فصح) قال لها إن لم أطلقك غد فانت  
 طالق ثلثة اليوم فلم يطلقها غد احتسب غربت الشمس تطلق ثلثة حينئذ ويلغوز كذا اليوم (قنب)  
 إن ذهبت إلى داريك ومكثت فانت طالق فإن لم يكن في الكلام دلالة مقيدة ينصرف إلى الشهر  
 (فصح) أكرامسا لكارفلان كنم فهي كذا أو قاله في وسط السنة يقع يمينه على بقية السنة ولو قال أردت  
 سنة كاملة يصدق (قنب) لا يصدق قضاء (بم) حلف لا يفعل كذا في أيام العيد فعيد الغطريوم ومين  
 إلا معنى ثلثة أيام وقيل أيام العيد ينصرف إلى أسبوع العيد (ط) مثله \* باب في اليمين على عقل ما يشترط  
 فيه قبول صاحبه وما لا يشترط \* (شهي) حلف لا يؤكل فوكل رجلا فلم يقبل ينبغي أن يحنث (بم)  
 أن لم أخالعهما اليوم فعبد يا حرم خالعهما فيه فلم تقبل بر (قنب) قال لها إن دفعت لفلان كذا فانت طالق  
 وهو لك الرجل قد فعلته إليه لكنه لم يقبل يحنث لأن الدفع يتم به كافي الهبة والصدقة والأقراض  
 والاستقرض والعطية والعارية \* باب اليمين على الفعل في شيء ثم يتغير ذلك الشيء عن حاله \* (ظمو)  
 حلف لا يستمد من هذه القارورة فصب مدادها وملئت مداد آخر فاستمد حنث وكذا في الدواة  
 \* باب تعليق الطلاق بعمل القلب وسائر الأمور الخفية والسك في وجود الشرط وكيفية الطلاق وكيفية  
 الأيمان \* (شهي) قال لها كذا فانت طالق لا يحنث في هذه الصورة أبد (علك عن بو)



حمله (فجع) مثله (فجع عك) لو قال بعد فراغه او بعد مدة غريمي لا يحنك ولو قال طويها من في البرية  
 الله في قلبك ذلك يحنك قال رضي الله عنه وهو الصحيح ولو قال ان اردت امرأتى فهي طالق فليل له  
 تريد ما قال او يد ما اولا فاذ تريد لا يحنك (سي) مثله (عكك شم) قال لها كام طويج فانت  
 طالق فقال له اخوها الا تريد اخي فقال اهام في غويج حنت ولو قال عنيت الاستهزاء لا يصدق  
 (فجع) قيل له تريد فلانة فقال بالبح كام عواج اوداة فكاح اكا فهي طالق افعدت فلو تزوجها ولم يقل  
 او يد ما لا يحنك (حنت) قال لها كام غواني افاج في فجمعد وانيد فانت طالق ثم اخذ منها ثوبا ولبسه  
 لا يحنك (شم شبه بسخ) قيل له لك حسد فقال ان كان لي حسد فهي طالق فلو قال بعد مدة كان لي  
 حسد حين حلفت ان كان لي حسد يحنك (فع) قال لها ان طمعت فيك فانت طالق فجامعها لا يحنك  
 حتى يظهر الطمع بلسانه وكذا في الطمع في المال وغيره (ظمر) ان نظرت الى اخي نظر شفقة لا يحنك  
 بوضع الطعام عنده والاعتبار فيه باللسان ولو قال لا بنه في المنازعة ان كنت مني فامك طالق فان  
 اراد به حقيقة الانحلاق لا يقع وان اراد النسبة اليه يقع (بمر) اكر يد ومراخذ اب نبيست في القبر فامراته  
 طالق لا يحنك لانه محتمل فلا يقع بالشك قال لو حلف بسبب طير فحلف احد هما انه غراب والاخر انه حمام  
 ولم يعلم ذلك لا يحنك احد هما (اصغر) قال لها ان كان رأسي اثقل من رأسك فانت طالق ثلثا لا يقع  
 لانه لا يعلم (قرب) قالت لي وجع البطن فانكره وقال ان كان لك وجع البطن فانت طالق لا يقع (بمر)  
 القول قولها كافي الحيف (فجع بو) قال ان كان جاهي وحرمتي ومالي انقص من جاءه فلان وماله وحرمتي  
 فامراته طالق ينبغي ان لا يقع لانه يجوز ان يكون جاء احد هما انقص في موضع واعظم في موضع  
 آخر (شص) قال لامرأتين له اطوبكما حيوة طالق لا تطلق في الحال فلو كانت احدهما بنت ميتان  
 فمئة والاخرى بنت عشرين فماتت العجوز قبل الشابة طلقت الشابة في الحال ولا يستند خلاف  
 فيرو قال رضي الله تعالى عنه ولو ماتت معا لا تطلق واحدة منهما (حيت) ان لم يخرج الفساق من  
 النار فانت طالق ثلثا لا تطلق لتعارض الادلة (عك) قال اتذكر حلفا معلقا بشرط تدو حدي ولكن  
 لا اصرف اكان بالله ام بالطلاق يحمل على اليقين بالله (ط) ابو نصر الديلمي حلف ونسي انه  
 حلف بالله ام بالهيام ام بالطلاق فمهلله باطل ولو علم الحالف ان عليه ايمانا كثيرة لا يعاين من حرها





فدأبويه وجهه فأتاه وقد هاب لا يحنت وأوحلف المديون أيقضين حق فلان هذا فجاءه ليقضى  
حقه فلم يحنت في الغد (س) لا حنت عليه (ن) يدفعه إلى القاضي فلا يحنت (ت) ينصب القاضي  
وكيلًا ويأمره بالدفع إليه فإذا دفعه إليه لا يحنت وصن أبي يوسف رحمه الله أن قبض هذا الركيل  
باطل وبه (ط) حلف لا يسكن هذه الدار فوثق فلم يقل رطل الخروج إلا بطرح نفسه من الحائط  
لم يحنت وكذا الماء الغمر وهو غير هائم (ط) حلف لا يسكنها فخرج فوجد بابا به مغلقا بحيث لم يمكنه فتحه  
فقبل يحنت وقيل لا يحنت وبه أبو الليث والصدور الشهيد بخلاف ما لو حلف أن لم يخرج من هذا  
المنزل اليوم فقبل ومنع حنت وكذا لو قال لها في منزل والد ها أن لم تحضري منزلي الليلة فانت طالق  
فمنعها الوالد من الحضور تطلق هو المختار ولو قال أكر من أمشب بابين شهرناشم فكذا فاصابه حتى  
يحنت لم يمكنه الخروج حتى أصبح حنت بخلاف ما الرقيد (فج) ولو قال لأصحابه إن لم أذهب بكم  
الليلة إلى منزلي فكذا فذهب بهم بعض الطريق فأخذهم العسس فجلبهم لا يحنت (عس) قال لها  
أذهبي إلى فلان واستردّي منه كذا أو أحياه إلى الساعة وإن لم تحمليه هذه الساعة إلى فانت طالق  
ثلاثا فذهب إليه ولم تقدر رطل استرداده إلا في اليوم الثاني حنت وقيل ينبغي أن لا يحنت وهجرها  
عن الاسترداد كالقيد في المسئلة المتقدمة عن أبي يوسف حلف ليركبن هذه الدابة اليوم فوثق  
وحبس حتى مضى اليوم حنت (بم) وعلى قياس مسألة السكنى لا يحنت (خج) أن لم أعمل هذه السنة  
بعمالي المزارة فهي طالق ثم مرض فلم يتم السنة حنت ولو حبسه السلطان لا يحنت (ط) حلف  
ألا أكر أو المضارع لا يكون من أكره فلان أو من مزارعة فلان فإن كان فلانا غائبا لا يمكنه نقض الأكر أو  
المضاربة حنت وإن كان خارج المصر فخرج في الحال وناقضه لم يحنت كمن حلف لا يسكن هذه الدار  
فلم يجد مفتاحها لمخرج فان كان في طلب المفتاح حتى وجده وخرج لم يحنت وإن اشتغل بعمل آخر  
حنت كذا هذا ولو منعه أن يمان عن الخروج إلى صاحب الأرض أو طلبه في المصر لم يحنت قال رضي  
الله عنه وكذا إذا حلف المضارب أو شريك العتق أو المفاوض أن لا يكون أشرب كالفلان ولو قال لها إن لم تردّي  
ثوبي الساعة فانت طالق فأخذ هو قبل أن تدفع إليه لا يحنت وقيل يحنت ومثله أن لم تجي بفلان  
فانت طالق فجاء فلان من جانب آخر بنفسه فالحاصل أنه متى عجز عن الفعل المحلف عليه والمجهين

موقنة بطلت عند أبي حنيفة ومعهما رحمهما الله خلا قال لا يبي يوصف رحمه الله (فمع ظم) د ما امرأته إلى  
الوقاع فابث فقال متى يكون قالت غدا فقال ان لم تفعل لي هذا المراد غدا فانك طالق ثم نسيها حتى  
مضى الغد لا يحنث (بو) حلف لنخرجن ساكن داره اليوم والساكن ظالم غالب يتكلف في اخراجه  
فان لم يمكنه فاليمين على التلفظ باللسان \* باب اليمين على الانفاق \* (قُب) حلف لا ينفق هذه الشاة في  
كد خذ اثيته فباعها وانفق ثمنها لا يحنث الا بالنية (ظم) قال لها ان انفقت اكثر من من من حنطته فانت  
طالق فانفقت منوين من كشك الحنطة حنث \* باب المخارج من الايمان \* (بم) حلف وقال اكر  
من امرؤ درين عالم باشم فكنذ او حلف درين دنيا نباشم يحبس حتى يمضي اليوم فلا يحنث وسواء  
حبس في سجن النوالي او القاضي اوفى بيت من بيوت الناس لان الحبس يسمى نغيا قال الله تعالى  
او ينقوا من الارض ولو قال اكر وسمه كشي ترا طلاق واكر نكشي ترا طلاق وترجمته بالخ كافر وچ اكيح  
تفعل باحد الحاجبين دون الآخر وكذا لو قال ان بعثت هذا الغلام وان لم ابعه وعلى هذا في ابتلاع اللقمة  
وغيرها ولو قال لها ان لم افعل معك ما تفعل الكلاب فانت طالق بخرق ثوبها ويجزها من مكانها فلا يحنث  
(بمع) حلف كافي جوب جيا نغسك وانا نحمغديك فانه يدخل الماء مؤتزرا ومع السر او هل فلا يحنث  
(بمع) حلف لا يبيع نسية فباع حالا ثم اجل لا يحنث \* باب في كفارة اليمين \* (شم شه) يجوز صرف  
كفارة اليمين الى ابن السبيل كالزكاة ولا تدفع كفارة اليمين الى زوجها (شه) الايمان بالله تعالى اذا  
كثرت تد اخلت ويخرج بالكفارة الواحدة عن عدة الجميع قال شهاب الائمة هذا قول محمد وهو  
المختار عندني وعن ابي يوسف لا تتداخل ولا يفتى به (شم) في حج التحفة في كفارة قص الاظفار  
كفارات الايمان لا تتداخل بالاجماع \* باب في النذور \* (فع) قال لله على زكاة يرجع الى بيانه  
فان مات قبله فعليه نصف دينار ولو قال لله على ان اعتق عبدي ثم باعه نفذ ويتصدق بثمنه وقيل  
لو اراد ان يقول لله على صوم يوم فجرى على لسانه صوم شهر لا يلزمه لانه اخطاه (شم) برك واجيب  
كيا ذينك فراكمي واصلي الضحى ولم يقل لله على يلزمه ذلك (فع) مثله (هم) ولو نذر ان يتصدق  
بدينار على الاغنياء ينبغي ان لا يصح قلت وينبغي ان يصح اذا نذر ابناء السبيل لانهم محل الزكاة  
(قُب) ان قدم غائبين فله على ان اخصيف هو لاء الا قوام وهم اغنياء لا يصح (فع ظم) نذر ان يقول

دعاء كذا في دبر كل صلوة عشر مرات لم يصح ولو قال لله على ان اصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كل  
 يوم كذا (شمر) يلزمه (فع) لا يلزمه بكوفي (حك) للناذر تاخير الصوم عن الوقت المضاف اليه  
 النذر (بمر) ان ذهبته هذه العلة على فله على كذا فذهبته ثم عادت الى ذلك الموضع لا يلزمه شيء (ظمر)  
 قال كلما وجبت على كفارة فعلي كفارة ثم وجبت عليه كفارة واحدة بالنذر المعلق \* باب في  
 مسائل متفرقة \* (شمر) قال لو قلت ان لي اباً واماً فانت طالق ثم قال مات ابى لا يحنت ولو قال لها انت  
 طالق ثلاثاً كام غويج اود كاف ذارياً ولم يبينها موصولاً حنت (فع) قال لها ان عملت لبنتك فغسلت ثياب  
 زوجها بغير اذنها حنت ولو حلف لا يسلم فلا نفرد عليه السلام ان علمه حنت والا فلا (شمر) هي  
 اتزوج فلانة فهي طالق ان فعلت كذا الا يصح التعليق ولو قال المرأة التي يتزوجها فهي طالق صح لانه  
 عرف المرأة بوصف التزوج وهذا المرأة معروفة فلغا الوصف كما لو قال هذه المرأة التي اتزوجها فهي  
 طالق لا يصح قال نور الائمة المنصور اني فعلى هذا الوقال اتزوج امرأة فهي طالق ينبغي ان يصح (همر)  
 يصح (فع) الخ عليه في الزيادة على بدل الصلح فقال كابر عد ليك رنك ياهاج فامرأته طالق في الغصب  
 ثم زاد شيئاً غير العد لية يحنت ولو قال لها ان لم تفتح الباب فانت طالق قد فعت المفتاح اليه ففتح لا يحنت  
 ان عني الدخول وكذا لو امرت خادمتها ففتحت ولو قال ان تركتك بلا شيء فانت طالق فامرها يا خد  
 الديون من القروض لا يحنت (فمصحح) لو قال لها ان دفعت الى فلانة شيئاً مكنه خرامكام واما خردك باروزد  
 لا يكون اقراراً بالطلاق وان اراد الايجاب فهو تعليق (بمصحح) شيك خرامكام واما خردك باروزد ان دخلت  
 هذه الدار ثم دخلها حنت لانه يستعمل للاعراض عن الاول قال رضي الله عنه وانه حسن (بمصحح)  
 ان لم تصل نفقتي اليك الى عشرة ايام فانت طالق ثم اختلفا بعد العشرة فادعى الزوج الوصول وانكرت  
 هي فاقول له (فب) اكر بخانه ما دروي اكر ترا نزنم تراسه طلاق فذهبته الى دار امها ولم يضربها  
 في الفور حنت (فمصحح) انما يحنت اذا اراد الفور قال رض وهذا شرط معترض على الشرط نقضيته ان تقدم  
 المؤخر ويؤخر المقدم وههنا جعل الاول شرط الانعقاد والثاني شرط الانحلال لانه يبعد في مثل هذا  
 ان يجعل عدم الضرب شرط انعقاد اليمين ثم يجعل الذهاب بعده شرط الانحلال فكان ما احاب به  
 حسنا (بمر) قال لها اكر وسمه كنى فانك طالق فجعل عليها غير ما حنت ان كانت شريفة لا تجعل ذلك



بنفسها (بسخ) قال لها كاجي خسينم يردك جكم خروح كيچ فيبي جي نفقت لغور صت عليه من سلعتي وقالت ان جارتنا تبيع هذه فاشترها واخذت الثمن وانفقته في غير النفقة حنت لان المراد به غير اذني وانفاق هذا الثمن بغير اذنه (شمر) قالت ان فعلت كذا فعلى صوم سنة بلاكفارة فهذا لبيان انها تنفي اليمين (سي) مثله (بسخ) قال كايانا نامي دار من غيد نامن منجاچ اود مايش ميلا منجاچ فانت طالق اودهيس في اشارت ايدك داريد امي لا يحدت (ككب) مثله قال رضي الله تعالى عنه وفيه نظران الاشارة في عرفنا دعاء لها (بمر) ان سكنت في هذه البلدة فامرأتها طالق وخرج في الفور وخلع امرأتها ثم سكنها قبل انقضاء عدتها لا تطلق لانها ليست بامرأتها وقت وجود الشرط (شز) مثله (ز) قال ان فعلت كذا فحلل الله علي حرام ثم قال ان فعلت كذا فحلل الله علي حرام لفعل آخر ثم فعل احد الفعلين حتى باننت امرأتها ثم فعل الاخر فقبل لا يقع الثاني لانها ليست بامرأتها عند الشرط وقيل يقع (بمر) وهو الاظهر (نمر) قال ان فعلت كذا فامرأتها طالق ثم فعل وله امرأتان تطلق احدتهما وله ولاية التعيين (شبنز) تطلقان (بمر) له ثلث نسوة فقال من صعدت السلم منكن فهي طالق فصعدت احدتهن ثلث مرات ينبغي ان يقع عليها الثلث لان الفعل اذا اضيف الى جماعة يتكرر حكمه بتكرار الفعل فان محمد ارحمه الله تعالى ذكر في السير الكبير ان الامير اذا قال لجماعة من العسكر من قتل منكم قتيلا فله صلبه فلو قتل واحد منهم قتلى قله اسلا بهم فكذا ههنا (فب) يقع واحدة (فسخ) قال لو كان لي اليك حاجة او الى امرأة اخرى فانت طالق ثم جامع هذه لا تطلق (فب بمر) تطلق (م) قال لها ان لم يكن بيننا موافقة الى سنة فانت طالق ثم قالت بعد السنة لم يكن بيننا موافقة وقال الزوج بل كان بيننا موافقة فالقول للمرأة وقد مر خلافها في الاتفاق (ظمر) قال لها ان ظهرت فانت طالق وهي طاهرة للحال وقع (علك) طلقها ثم قال ان امسكت امرأتى الى مائتي نهى طالق ثلاثيتركها حتى ان ينقضي عدتها ثم يتزوجها بعد يوم لا يقع لانها بمضي العدة خرجت من ان تكون امرأتها فبالنكاح لم يمسك امرأتها (عن ظمر) قال لها كلما وقع عليك طلاقى فانت قبلها طالق ثلاثا ثم طلقها بعد ذلك ثلاثا يقعن وهذا طلاق الدور وانه لا يقع عند الشافعي رحمه الله قال الغزالي في وجيزه اذا قال ان طلقك فانت طالق قبله ثلثا انعم باب الطلاق على اظهر الوجهين وقيل اذا انجز

واحدة يقع تلك الواحدة وقيل يقع الثلث ان كان بعد الدخول ثم قال الغزالي لو قال ان وطئت  
وطيما مباحا فانت طالق قبله فوطي فلا خلاف ان هذا لا يطلق في مالي (فصح) قال لغيره في اليك حاجة  
افتقضيها قال نعم فحلف بالطلاق والعتاق انه يقضيها له فقال حاجتي اليك ان تطلق امرأتك فلثانله  
ان لا يصدق انه متهم وكذا لو حلفه ان يطيعه فيما يأمره وينهاه ثم نهى عن جماع امرأته لا يصدق  
الا بدلالة قال رضي الله عنه فهل يدل على انه لو نهاه عن الاكل والشرب لا يصدق وفي الطريقة  
الرضوية اجمعنا ان الاهلية في تعليق الطلاق تعتبر وقت اليمين لا وقت الشرط حتى لو كان مغيثا  
وقت اليمين مجزئا وقت الشرط يصح ويقع وعلى العكس لا يصح اليمين (شز) اكر من تاكسال اندرين  
شهر باشم هر راني كه او را بود و باشد از وي بطلاق لا تك خل من كانت في نكاحه وقت اليمين لان هذا بين  
اللفظين للاستقبال فان قيل لما اتحد معناهما يكون احدهما لغوا فلا يصح اليمين عند البيهقيفة ررح  
قيل له انما يلغوا اذا تكررت عيين ذلك اللفظ كقوله انت حر وحر ان شاء الله تعالى اما اذا تكررت بلفظ آخر  
كقوله لهمم اجمعون فلا (شبز) قال لزوجته كبريكي طلاق وودو طلاق وسمه طلاق وجهار طلاق او قال  
تويك طلاق وودو طلاق وسمه وجهار اكر با فلان مخن كوني مع هذا التعليق لان اللفظ مختلف  
كقوله انت حر وعتيق ان شاء الله تعالى (شص) اليمين بالله تعالى مشروعة بكتاب الله تعالى وسمه  
النبي صلى الله عليه وسلم واجماع الامة وهي مباحة سواء اضيفت الى الماضي او المستقبل ولكن تقليل  
اليمين اولى من تكثيرها واما اليمين بالطلاق والعتاق والصوم والحج وغيرها في المستقبل فيل يكره  
لقوله عليه الصلاة والسلام لا تحلفوا باياتكم ولا بالطواغيت فمن كان منكم حالفا لم يحلف بالله اولى به  
وقيل لا يكره لثوارث الناس ذلك من غير تكبير والصحيح ان اليمين بغير الله اذا اضيفت الى الماضي  
بكرة واذا اضيفت الى المستقبل لا يكره بقول العجلاني بعد التلعان ان امسكتها فهي طالق ثلثا ولم ينكر عليه  
النبي صلى الله عليه وسلم ولكن هل امن ايمان العفلة من الناس والهيج منهم (بسخ) وقول الجاهل بالله  
يحل ام ويبغض ام هو هذا الكلام فيه خطر عظيم لانه يصوي بين الله تعالى والنبي صلى الله عليه وسلم فيعلم ان  
الحلف بغير الله لا يجوز ثم ترى الجاهل يحلف به روح الامير ويحيوته وبراهمه والك عبقول هذا اكانه لم يتحقق  
احلامه بعد فان عماد الاملام تعظيم الله وتعظيم امره وكذا من يقوم في الصف فيقول اعطوني كذا الحق

ابن بكر وعمر وعثمان وعلى وحق ابي بكر اعظم من ان يباع بخمسة امناه وهذا كله

وامتهانة بعزته الاسلام \* كتاب الحد وهي خمسة ابواب \* باب في حد الزنى

ان يصح رجوعه عن الاقرار بالاحسان كرجوعه عن الاقرار بالزنى (ظمر) يكفي الايلاج في الدبر عندهما  
 لوجوب الحد عندهما ولا يشترط الانزال \* باب في حد الشرب \* (شمر) لا يجوز للقاضي الرمتاقي  
 او فقيهه او المتفقه وايمه المساجد اقامة حد الشرب الا بتولية الامام \* باب في حد القذف \*  
 (بسخ ظف) قذف وهو مصلح ظاهر او لم يكن عفيفا في السر يعذر في مطالبة القاذف بالحد فيما بين الله  
 تعالى قال رضى الله عنه وفيه نظر فان المفهوم من قوله ولم يكن عفيفا في السر انه من الزنى واذا كان  
 زانيا لم يكن قذفا موجبا للحد فكيف يعذر (كب بسخ) جمع افاس من افاس كثيرة ان فلانا ولد فلان والفلان  
 يجعل فلهم ان يشهدوا مطلقا ان فلانا ولد بمجرد السماع وان لم يعلموا الحقيقة ولو قال واحد لهذا  
 المولد ولد الزنى لا يحد (بمر) ولو قال لرجل اى تازي حد حد القذف ولو انكر القائل لا يحلف وتازي  
 في عرف ما وراء النهر الذي يمكن من نفيه في اللواطة (قنب) ولو قال لا خريا حراما زاد ولا يجب  
 حد القذف قال رضى الله عنه لو قال ذلك الوالد لولد \* يجب عليه التعزير \* باب في التعزير  
 (معت بسخ) وجد سكران ويوجد منه الرائحة لا يحد ولكن يعزر باقل من اربعين سوطا (معت)  
 ولو وجد منه رائحة الخمر دون السكر يعزر (بسخ) ولا يؤخر التعزير حتى يزول السكر ولو وجد يعمل  
 آنية فيها خمر يعزر والحاصل ان باب التعزير مبني على الغالب والغالب في مثل هؤلاء السجاة  
 والفسق فيعزرون بناء على الظاهر (يعف) ولو شهد رجلان بشرب الخمر ويوجد منه الرائحة عند  
 اولى الامر للقاضي والمحتسب يحد ولا فيعزره (بسخ) قال لا خمر غوث خرين يعزرو ويكون هذا التعزير  
 حقا للعبد يسقط باسقاطه ولو قال له اتك فاعلمكم كفى في عالمنا انج ان قاله في الخصومة استخفافه  
 بنعمة الامتهانة والشتم يعزروا ان قاله حكاية لهاله لا يعزروا ولو قال له كباد باوك اكيكام دناج يا منك  
 كجياكام لا يجب التعزير للتعليق ولو قال لرجل له عرض في الخطاب ما اولا امرأة محترمة كما او قال  
 ما كرب او قال غفص او قال خزورد يعزروا قاله على نعمة الاستخفاف اولا ولو قال لصبي ما جابجك  
 ما يرد ب ولا يقول ذلك والتعزير في هذا كله حقا للعبد ولا للفرع العلاء ان التاجري والحمامي

وهيها متعلم رشيد كان ينهى انما ثامن القبائح فقال المنهى للناس ما من اوتكده او اسكندر  
 جاسكي شكسيم وناويا قانه يعزولا نه اخفاني به (كب) قال له يا منانق او انت منافق يعزول (شعب)  
 مسكينه اخذت كسرة خبز من خبز فصر بها حتى صرعا ليس له ذلك ويعزول (بسخ) غلام موافق قستم  
 ما لما فعليه التعزير ولو قال لا خربا حرامزاده يعزولوا قام مدعى الشتم شاهدين شهد احدهما  
 انه قال له يا فاسق والاخر انه قال يا فاجر لا يقبل هذه الشهادة (فع جت) وبضرب المصلح ببيع الخمر  
 ضربا وجيعا ولا يفرق التعزير في الاعضاء بخلاف الذي حتى يتقدم اليه فان باع في المصربعد التقلد  
 اليه ثم اسلم لم يصقط الضرب (يس) هذا دليل على ان التعزير لا يسقط بالتوبة (مب) وفي مثل الآثار  
 واقامة التعزير الى الامام عند الحنفية وابي يوسف ومحمد والشافعي ورح والعقواله ايضا قال  
 الطحاوي وعندي ان العقوبات للذي جنى عليه لا الى الامام قال رض ولعل ما قالوه ان العقوبات  
 الامام فلذلك في التعزير الواجب حق الله تعالى بان ارتكب منكرا ليس فيه حد مشروع من غير ان يجنى  
 على انسان وما قال الطحاوي فيما اذا جنى على انسان (شعب) للسير الصغيران التعزير الى الامام كما  
 ذكر الطحاوي (عن) المذهب في حد القذف حق العبد الا ان الامام يستوفيه (سج) التعزير من حقوق  
 العباد حتى يسقط بالعفو ولا يبطل بالتقادم ويصح فيه الكفالة وهو حق الادمي وهير المولى يملك اقامته  
 كالمولى والزوج في زوجته وكذا من عليه التعزير اذا قال لرجل اقم على التعزير ففعل ثم رفع الى القاضي  
 فان القاضي يحتسب بذلك التعزير الذي اقامه بنفسه (ن) ابو بكر اساء عبده لا يعزره (م) هذا  
 خلاف قول اصحابنا وله التعزير دون الحد وبه فاحذو ذلك امرأته لان الله تعالى قال واضربوهن  
 (ظم) رأي غيره على فاحشة موجبة للتعزير فعزروه بغير اذن المحتسب فله احتساب ان يعزرا المعز  
 ن عزروه بعد الفراغ منها قال رضي الله عنه قوله ان عزروه بعد الفراغ منها اشارة الى انه لو عزروه  
 حال كونه مشغولا بالقاحشة فله ذلك وانه حسن لان ذلك نهى عن المنكر وكل واحد مأمور به وبعد  
 لفراغ ليس بنهي لان النهي مما مضى لا يتصور فتخص تعزير او ذلك الى الامام (شعب) يصر  
 لكم العورة في الركبة اخف من الفخذ حتى لو رآه مكشوف الركبة ينكر عليه برفق ولا ينازع ان لم  
 ان رآه مكشوف الفخذ انكر عليه بعنف ولا يضربه ان لم وان رآه مكشوفة العورة امره بستره ولا يجه



على ذلك ان لم يكن استدل بهك ابعضهم ان كل احد اقامة التعزير وهل الا يستقيم لانه لما امره  
به حال كونه كاشفا لعورته وانه مملوك لكل احد (صحح) قال له يا فاسق ثم اراد ان يثبت فسقه بالبينة  
ليدفع التعزير عن نفسه لا يسمع بينته لان الشهادة على مجرد الجرح والفسق لا تقبل بخلاف  
ما اذا قل يا واني ثم اثبت فاء بالبينة تقبل لانه متعلق بالحد واو اراد اثبات فسقه ضمننا لما يصح فيه  
الخصومة كجرح الشهود اذا قال رشوته بكل افعليه، و قد تقبل البينة كل هذا ولو ادعى على رجل  
تحت القاذي سرقة و عجز عن اثباتها لا يعزى بخلاف دعوى الزنى لان المقصود من دعوى السرقة  
اثبات المال لا نسبته الى السرقة بخلاف دعوى الزنا وان قصد اقامة الحسبة لكن لا يمكنه اثباتها الا  
بالنسبة الى الزنى وكان قاصدا فسبته الى الزنى وفي المال يمكنه اثباته بدون نسبته الى السرقة فلم يكن  
قاصدا فسبته الى السرقة (صحح) ضرب غير، بغير حق و ضربه المضروب ايضا انهما يعززان ويبدأ باقامة  
التعزير بالبادي منهما لانه اظلم والوجوب عليه احب \* باب مسائل متفرقة في الحدود \* نجم الائمة  
الحكيمي ثبت حد القذف والتعزير عند الامام فامر المقلد ان يقيم الحد على القاذي بنفسه  
لا يعز الا امام ان كان المقلد في يري اقامة الحد بيد غيره (صحح) اتهم الجيران جارهم بانه سكران  
فاجتمعوا اليه مع امام المحلة والمؤذن وغيرهم ودخلوا بيوت المسلمين بغير اذنهم وطلبوا الزوايا  
والرفوف والسطوح في كل بيت فعلاوا ذلك فلم يجدوا احدا يعزرون وقال غيره ليس لهم ذلك ويمنعون  
اشد المنع (صححت) له حمامات مملوكة يطيروها فوق السطح مطلعا على عورات المسلمين ويعكس  
زجاجات الناس برميها تلك الحمامات يعزرو ويمنع اشد المنع فان لم يمتنع ذبحها المحتصب (فع  
جس) الحد لا يسقط بالتوبة فقد نص في (جس) نصرا في قذف محمدا فصرح صوطا واحد اثم اعلم  
فصرب تسعة وتسعين جازت شهادته (شص) مثله ان حد الزنى لا يسقط بالتوبة \* كتاب الصرة \*  
(فع ظم) حرق من انسان من مطبوعة في كرادة حنطة لا يقطع الا اذا كان عليها حافظا وباب مغلق  
(صت ط) لو سرق المدفون في المقبرة يقطع \* كتاب الصبر وانه يشتمل على مبعة ابواب \* باب في  
استيلاء الكفار والمالك القديم (صت) كافر احتوى على مال مسلم واخرزه بد ار الحرب ملكه ملكا  
طيا حتى لو اسلم بطيب له ولا يجب عليه رد ولا التصديق به (صت) احتوى الكافر على اموال المسلمين

وأجرها وبها بدار الحرب ثم دخل واحد منهم دار الاسلام مستامنا فوجدنا لما لك القديم المثال في  
 يد لا يا خذ منه بالقيمة (فع علك) دخل دار الحرب بامان فاشترى من امة منهم فابقي هناك ثم  
 دخل التاجر دار الاسلام فوجه في يد انسان يا خذ بالثمن ان كان ملكه ذلك الانسان بالشراء  
 وبالقيمة ان ملكه بالهبة (خج) ليس له على العبد سبيل لما تملكه في دار الحرب \* باب بيع الغنائم وما  
 يتعلق به \* (فع) اشترى جارية مأسورة لم يؤد منها الخمس من الامير بنفد ويحل وطئها وان اشترى  
 من وقعت في سهمه نفد في اربعة اخماسها ولا يحل له وطئها (شص) للسير الصغير حربي دخل  
 دار الاسلام بغير امان فاخذ واحد من المسلمين فهو يبيع لجماعة المسلمين عند ابي حنيفة ورواية  
 شاذة عن ابي يوسف وعندهما هو له خاصة وفي وجوب الخمس عن ابي حنيفة ومحمد وروايتان قال  
 رضى الله عنه الخلاف في ماله الذي ادخله دار الاسلام كالخلاف في نفسه (بسخ) وعلى هذا الموال  
 الخطائين حين كانت في بلاد الاسلام التي تحت قهرهم وولايتهم كبخارا وسمرقند ثم اغار عليها عسكر  
 خوارزم (خج) استأجره لخدمته في السفر وحفظ ماله فغزا بفر من المستأجر وملاحه فان شرط المستأجر  
 في العقد ان ما اصابه للمستأجر نفسه من الغنائم له والا فهو بينهما \* باب في فداء الاسارى \*  
 (فع حم) اراد في دار الحرب ان يشتري اسارى وقيهم رجال ونساء وعلماء وجهال فالاولى  
 ان يشتري الرجال اولا حتى لا يصير العوانا علينا والجهال محافظة على اسلامهم قال رضى الله عنه وجوابه  
 ان كان منصوصا من السلف فسمعا وطاعة والانقضية الدليل ان يكون شرف النصارى اولى بمباقة  
 لبضائع المسلمين قلت والعلماء احترام العلم \* باب مسائل متفرقة \* (فع) كافر جاء بولد صغير  
 الى دار الاسلام وباعه فيها لم يجز ولو رجع الى دار الحرب وترك ولد فيها فولد عزم مسلم تبعه لذلك  
 (فع) اهل البغي قاتلوا اهل العدل وجب على اهل العدل ان يقتلواهم ليرجعوا الى امر الله بالولاية  
 والحد يثالك مروي القاتل والمقتول في النار محمول على الباغيين بقتلهم لاجل الله في ملكه  
 وكذلك القتل اهل المحلة للصيغة المعصية لا ينبغي لاحد ان يقتل اهل احد مما يلوأه من قريبه  
 من الصبايا واعتقه او عتق عليه بالقرواية واسلم ويصلى ثم اراد ان يرجع الى دار الحرب يمنع ان اراقا  
 التوطن هناك \* باب فيما يصير بعد الفتح \* (فع) قال النصارى في كان عند صلح تبيلهم ملكهم

بإسلامه قلت لا فله يقول نبياً ولكن من سئل إلى قرينش أبو العرب (كس) ذكر محمد في السير النبوية  
لوصف رجل من المسلمين الاسلام لغلام كافر فقال انما على هذا او نحن نعلم انه قال ذلك ونهمل  
ما قيل له او اكبر الرأي عليه فهو مسلم وان كان اكبر الرأي انه لا يدري ما قيل له يقال له صف الاسلام  
فأخذ اوصاف وعلم ما قيل له فهو مسلم والا فليس بمسلم بقوله انما على هذا او عن الشيخ الجليل اذا أتى  
بكتابة الشهادة وهو يعلم انه الاسلام يحكم بإسلامه وان لم يعلم تفسير هذه الكلمات لانه أتى بدليل  
الاسلام (عك) ولا يشترط في معرفة النبي صلعم وصحة اسلامه به معرفة اسم أبيه واسم جده  
بل يكفي في صحة اسلامه بمعرفة اسمه عليه السلام \* باب فيما يكفر به الانسان وما لا يكفر به انه انواع  
الاول فيما يرجع إلى الانبياء والملائكة والصحابة \* (فح) قال غلام كاتب هذه الوثيقة في كتبها فقل  
انه موثوق به معتمد عليه في كتابة الوثائق فقال قد غلط رسول الله وأبو حنيفة فلا سيما كاتب هذه  
الوثيقة لا يكفر ولا يعزربل ينصح ولو قال لو كان فلان نبيا لما صدقته ولا آمننت به لا يكفر لانه لا يكون (جمع)  
تأخذ منه حق وان كان آلهاء وآله الدنيا يكفر لانه اجتراء بخلافه في النبي عليه السلام (س)   
قال كاس مشيان ذار خشتي اناج د فامناج اي ملك الموت اي جان نيشكيچ فقد ظهر كفره لا ان يكفر  
الآن (هو) صلى فان لم تصلي لعنتك الملائكة فقالت ان لعنتي الملائكة لعنتهم يجب ان تكفر (خج)  
فقال النبي عليه السلام كفروا كذا لك لو سخر بقوله او كشف مورته صدق او شك في صدقه او سبه  
ما وتنقصه ولو قال رويجل او مسيحد فيه خلاف والا صح انه لا يكفر ولو تسمى ان لا يكون الله بعنه نبيا  
لم يكفر ان لم يكن هذا اذ واستخفافا به وان قال لم اومن به كفر ولو ظن الفاجر نبيا فكافر (بس) قال  
هو كذبي لم يكفر ولو نسب إلى الانبياء الفواحش كعزمه على الزنا ونحوه الذي يقوله العشوية في  
يوسف عليه السلام كفر لانه شتم لهم وقيل لا يكفرو به ابو ذر ومن قال ان كل معصية كفر او قال فسق  
وقال مع ذلك ان الانبياء عصوا فكافرا لانه شام ولو قال لم يعصوا حال النبوة ولا قبلها كفر لورده  
النصوص (مت) قيل من لم يعرف ان محمد الآخر الانبياء فليس بمسلم لانه معلوم من دينه عليه  
الاسلام بالضرورة قيل ولو قال المريض اظن ان ملك الموت توفي فلا يقبض روعي لا يكفر قيل لرجل  
ملك حفلة فلا تقل هذا فقال عزاري يا وريلا ان تصد الاستخفاف بهم كفروا ان قصد الاستخفاف

بكتابتهم لعاصيه لم يكفرو قيل لو قال لا اقبل شفاعته النبي صلى الله عليه وسلم في الشهادة فكيف قبلها  
منك لا يكفر لانه لا يجب عليه الا مهال وترك حقه ولو قال اخطاء الانبياء ولم يحضروا تأويل لا باس  
به ولو قال ما كان علينا نعمة من النبي عليه السلام في تبليغ الرسالة وتعليم الشرائع لان ذلك  
كان واجبا على النبي عليه السلام فهو مبطل في تعليقه لان بعثة الرسول واجبة على الله تعالى وهي  
من اعظم النعم على عباده وكفر هذا القائل بانكاره نعمة الرسول عليه السلام قال رضى الله عنه وجوبا  
الفعل لا يمنع كونه نعمة اذا قصد النفع والاحسان الى الغير كمنفعة الوالد على الولد والنبي عليه  
السلام قصد في تبليغ الرسالة هدايتهم وارشادهم من الضلالة الى ما فيه فوزهم عند ربهم ومن  
تأمل قوله تعالى لعنك باخع نفسك الا يكونوا مؤمنين وقوله تعالى ان تحرص على هدايتهم فان الله  
لا يهدي من يضل وقوله تعالى لقد جاءكم رسول من انفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين  
رؤف رحيم عرف ذلك وزالت عنه الشبهة الثاني فيما يكفر لكونه اقرا بابا يكفر ورغابه (فجع) قالت لزوجها  
كفرت عن احزانك او قالت كفرت عند هؤلاء الاولاد لا تكفرو ولو قال لها يا كافرة فقالت انا كافرة  
او قالت لزوجها يا كافر فقال انا كافر فليس بكفر لانه شتم عادة (شتم) كفريقيل صار شتما في العرف فقال  
هو شتم (يب) قالت في الغضب انا يهودية وكافرة حرمت على الزوج (فجع سبي) قال لها في الخصومة  
بالج بين اى همك كافر انك راى فقالت اوس واك كجى مسلماناوك وازيخ فقال نوش مكيك كافر (شتم)  
كفر ان اراد به الخروج عن الاسلام (فجع) قال لها جى فيندك يا وديع فقالت نعم فقال لها كفرت  
فقلت نعم كفرت لا تكفرو ولو قيل له لا تتكلم بهذا الكلام فانك تخرج عن الاسلام فقال اوزايج بنبعى  
ان لا يكفر لانه للاستبعاد (بم) قالت لزوجها لو علمت انك تزوجت علي لدخلت في اليهودية كفرت  
(شتم) قال كافر مين د مشرمان بارورين لا يكفر (عنت) قال انا فرعون او ابليس لا يكفر لانه للشك  
الا اذا قال اعتقادي كاعتقاد فرعون او ابليس وقوله في ضمن الاعتد ان كنت كافرا فامسكت لا يكفر  
لانه للمبالغة دون التحقيق (بو) يكفرو ولو قال كتن تاوكس انك ديسانيندك يتواري فقال نعم يا كافر  
(عس) قال لها في المخاصمة انت كافرة فقالت الكافرة لا تمسك لا تحرم ولو قال لها كافرة انت فقالت  
انا كافرة صارت مرتنة ولونيل للمتافلة عن الصلوة اما تعرفين الله قالت لا كفرت ولو قالت له لا اقبل في



هذا ربي فانك تكون في المسجد واتانا ظنك منك ضرتي واخر بروزا مقام حرمت عليه (مس) لا تحرم  
 مني لانها تريد بهل المبالغة في صيانة نفسها عن الفكرة التي رضى الله عنه وما قاله مجد الائمة الحسن  
 (جميع) ابن سلام مريض قيل له قل لا اله الا الله فقال لا اقول لم يكفر قوله ان كان كذا اكفرت كفر في  
 تلك الساعة ولو قال دعني اصير كافرا او قال اعتدني كافرا او انا كافر وكفر وقيل في اعتدني كافرا لا يكفر  
 (جميع) وخلاف في قوله استقبلني امرأتان ان اكفروني قوله جعلتني كافرا او الجاتني اليه او قال  
 جئت الى الكفر او قال فمن هكذا ابلا اسلام فالصحيح انه لا يكفر في هذا كله ولو قالت دعني فقد كفرت  
 عند هؤلاء الاولاد كفرت بخلاف قولها كفرت عند هؤلاء الاولاد (بو) قالت لوليهما ان لم تفارق بيني  
 وبين زوجي اكفر فقال كفرت الا ان تقول فانا كافرة فانه يكون يمينا وكذا قوله ان فعلت كذا فاني  
 ما صير كافرا هو يمين اذا حثت فيها كفو وقيل من وقف في كلمة الشهادة بين النفي والاثبات من  
 غير مانع ولم يرد نفي معبود غير الله تعالى قال يطلق هذا للمبالغة في التعجب فان عنى هذا لم يكفر وقال  
 ابو ذر عظيم ولا يكفر وقيل فمن اغضبها ولدها وزوجها فقالت كفرت المرأة ويقول لم امن نفسي لا تصدق  
 لان اللام يرجع الى المعهود ولا معهود هنا غيرها (بو) يصدق ابو ذر قالت لزوجها ما دمت معي  
 وكافرياتها فكام فقال العزم على الكفر كفر الا ان يقول ذلك على سبيل الخلف (ثو) لو قال انا براء من الله  
 لولا فقال ان لم يتم تعليقه جد دايما نه (مس) هذا ليس بجواب وجوابه في (ن) عن ابي سلمان الجوزجاني  
 انه لو قال انت طالق ثلثا لولا قال هو مستثنى ولا يقع الطلاق (جميع) قوله عند رويته هالة القمور  
 يكون مطر مدعيه علم الغيب لا لعلامة كفو (فع) تزني بزنا اليهود والنصارى كفو (علك) لو قال كنت  
 استهزء بهم ولم اعتقد ديتهم صدق ديانته قيل لو قالت الثكلى في ولد هاموثك عدل ظلم في قلب امك  
 فهو قاتل حش ولا تكفروا فترنت به انه عدل ومعناه انه ثقيل (بو) لو قال يا رب جمعت على العقوبات  
 خطا كفرو من ابي ذر مثله الثالث في انكار حكم من احكام الشرع والا متخفاف به والعلم والعلماء  
 (فع) انكر فرضية صلوة الجنابة او كفارة الظهار وكفو (فع شح) انكار اصل الوكرو اصل الاضحية كفو  
 ونظم الزند وبسبب خلاف هذا فقال اذا انكر شيئا من الفرائض ولم يره حقا مثل الصلوة والصوم والزكاة  
 او الحج او العمل من الجنابة او من الحيض او الوضوء بعد الحدث يكفر فيقتل ولو انكر الاضحية فرفها

أو صدقة الفطر لا يقتل لا اختلاف النام فيه وكل إذا أفكر المسح على الخفين وإذا لم يمسحهما عند  
المرض أو السفر يقتل قلت ولا تنافي بين قول الجاهلي في انكار أصل الإصحاح وقول الزيد وجس في  
انكار فرضيته لا أصلها مجمع وفرضيتها وجوبها مختلف (فع) جعل العشر أو صدقة الفطر لم يكفر قول  
لو أفكر الخراج أو العشر لا يكفر ولا يفسق خصوصاً في زماننا (بمع) حنفي المذهب قال مذهب الشافعي  
ليس بحق ولا يجوز العمل به لا يكفر (بمع) قال لحم الكلب أو لحم الحمار حلال إن قال ذلك للبيت  
كفروا للحى منها لا يكفروا كذا اليربوع والقارة ونحوه لو روى النص على حرمة الميتة دون الحى (بمع)  
أقرض مائة من من الحنطة بمائة وخمسين وقال هذه الزيادة حلال كفروا لو روى النص ولو قال لا يقرأ  
دروغ جراً مكيونى فقالت خوشن آردم ونغز آردم إن أراد بك به استغفار الدين تجدد الإيمان و  
النكاح (شرح) قال لاخوان ذهبت إلى مجلس العلم تطلق امرأتك فقال هذا استهزاء بالعلم والعلم فيكفر  
(عنت) قال لا أقول بفتوى الأئمة ولا أصح بفتواهم فهو راد على الرسول عليه السلام واجماع الأمة  
وتنبيهات النصوص في لزوم التوبة والاستغفار وقيل إن لم يكن مجتهداً يخشى عليه الكفر (فع) من  
قال من أكل حراماً فقد أكل ما رزقه الله تعالى فهو آثم ومن استحل حراماً قد علم في دين النبي عليه السلام  
تحرمة ككناج ذوى المحارم أو شرب الخمر أو أكل ميتة أو دم أو خنزير من غير ضرورة فكافروا فعلم  
هذه الأشياء فسق دون الاستحلال وعن محمد أنه قال لو رأيت ياكل لحم خنزير كفركه ولم أصدقه إذا  
قال ظننته يحل وعن أبي حفص مثله في الخمر والفتوى بما تقدم (فع) الحريم قال بعد ما خرج  
إلى دار الإسلام مسلماً لم أعلم بحرمة الخمر يعزروا ولا يجد بخلاف المولود في دار الإسلام (مع) فكذلك  
التكفير على هذا (جميع) لو قال المسلم في دارنا بعد شهر لم أعلم الصلوات الخمس أو أنها فرضت على  
أو الزكاة كفر (فع) من أبى حنيفة قوله حلال وهو يستيقن تحريمه كفر في الظاهر وقيل له وفيما بينه  
وبين الله تعالى قال لا أدري في النظم إذا استحل الحرام مثل مال الغيا أو الزنا أو اللواط أو الخمر  
أو الربو أو قتل المسلم أو أكل الميتة أو الدم هذه غيا وضروء أو الجماع حالة الحيض يقتل (جميع)  
استحل شرب نبيذ إلى سكر كفر وكذلك الجافة بيع الخمر ولو قال من يعرف حكم الله إهانة كفر وكذلك  
الشرعية المسائل التي لا يد منها كذا لو قال إلا أن لا مسألة وكذا لو قال الحلال والحرام لا أمر

فذكر أبو بكر الرازي في أحكام القرآن أن قول مالك أنه يحل أحيانها في غير ما تأملوا قطع على ذلك قال  
وان فهي من ذلك عند أصحابه وعندنا لا يحل وقال أبو ذر لا يكفر مستحله الخلاق يحل فيه والله أعلم  
بحاله في الفسق وعن أبي نصر المقاسم الصفار من استحل الموطأ طاعة بامر الله كفر عند جمهور العلماء  
(ن) لو قال المشركة كلها تلبس أو قال يحل أن قال في كله كفر وفي المعاملات لا (بو) أطلق الكفر في  
قوله تلبس لا في قوله حيلة أبو ذر ومثله وعنه قبل اجنبية فهي فقال هي في حلول كفر الرابع فيما يتعلق  
بالصلوة (شمر) خفف التواضع فقبل له فقال بالغ ابرك نا أو بجانك كارا وحى الكامنيكاسي يا بختيس  
بوند ارنج الكامنيكاس لا يكفر لا (معناه) الا لا تحسنها في جميع الاحوال (لمنح) قيل له قم فصل فقال  
اجوا اي فهو ترك انجلا يكفر (فمع جمع) اختلف في مجوده محمد نا و صلوة رياء والاختيار ان لا يكفر  
ويتركها ونا كقر قيل لو صلى جنبا خوفا من خصومة تخصم لا يمكن القطع بكونه كفرا تيمم ا ولم يتيمم  
ولو قيل له الا تصلي في رمضان فقال وهل تصلي في غير رمضان فهذا القرار على انه لا يصلي البتة ومثله  
لا يكفر (بو) كفر الخامس فيما يتعلق بيوم القيمة قيل له يوم القيمة يكون كذا وكذا فقال ما نبا كنا  
ونيا منيكم فنعليه يكفر وتحرم عليه امراته (لمنح ظنت) لا يكفر (فمع) متهتك قال لا خرقوا ج  
فاستنبه ميتا ينفخ ان اراد بدون وأيك يكفر والا فلا السادس فيما قال يقال في الله تعالى (بو)  
حيل له الا يتق الله تعالى او الا تخاف الله فقال لا يكفر (فمع) قال لا اجنبية مكنتي من الزنا كقر (شمر)  
نهته عن ترك الصلوة فقال اسكتي كفا ما رذا راعه الله في بار ياد كج فكيف انفت نظاهر من الكفر الا اذا  
نوى انه لا ينتهي بنهي (هي) لا يكفر (عجك) قال التلميذ لا استاذة ايش يستاجر المستاجر فان التراب  
به فقال الاستاذ لا نعلم فان هذا ملك الموحى فقل اسماء الادب فنحشى عليه لكن فرجوا ان وصل كلامه  
بان الله ملكها من الموحى ان لا يكفر (عجك) كان يصف الله تعالى عند زوجته فقالت كنت ظننت  
ان الله متع في العباد فليست بمسلمة ولو قالت ارع ما ج كمي الله تعالى ذاك بت فقال هذا هزار يا وير  
كك كات ذاك كقر وارقد (خج) قيل لو عايت على غيرها عياني رؤسا فقالت الله قادر على ان يجعلك  
كذلك فقالت العايت اصار مجرانا ان يجعلني كذلك كفوت ان منيت ان خلق العيب جنون وان عنت ان  
يلا منها من العيب حكمة ومخالفة الحكمة جنون لا يأمن به قال أبو ذر قال لا خرايت مندي كات الله فقال



لا تقول هذا فاني لا املك ليدري قد فيه كفو قال رضى الله عنه لو كرر ذكر الله تعالى فقل الاخر هو ابن مسك  
 كفو فلا ستهانة به فلو قال هذا مكان لا اله فيه ولا رسول فهل ايراد به انه لا يعمل فيه امر الله ورسوله  
 فلو قال له دع كثرة الكلام فقد انزلت الله من السماء او قال وضعته بين يديك فهل اغير مثلهما  
 وكأنه اراد به ما روى ان الله عند لسان كل قائل ولو قال منعه الله تعالى الواجب حتى مات جوعا ان معنى  
 الواجب في الحكمة كفروا ان معنى حيس الرزق لا ابو ذر روى عفو الله عن كل كانو كفو ولا يكفر في  
 انكاره عند اب القبر وان كان مخطيا (بو) قيل له يتدخل بارض الله فلا تعطى قطعة ارضها فقال  
 ليست هذه بارض الله انما هي الله لا يكفر ابو ذر ما ظله عزيمه يعيل فقال لا ارضى بانه رضى لك  
 بالرزق من هذا الوجه القبيح فلو قاله رد المقوله رضى لك من هذا الوجه القبيح لا يكفر والا يكفر  
 (بو) لا يكفر السابع فيما يتعلق بالاذكار والقرآن (فجع) ولو قال مثل شرب الخمر الله كذا ان  
 ذكره لاجل الشرب ولو ذكر تفسير القرآن فقال الف شرط لهذا التفسير كفو (يب) جمع اشعار  
 العرب فقال ما طيب كلام الله مريد به الاشعار يخاف عليه تكفر (بو) معام قال لصبى سكنت من  
 القراءة كرويات او قال غفص فانه ينصرف الى استخفافى الصبي دون القرآن قلت لخلقي قوله كرويت  
 (بم) قال لها ضعى رجلك على الكراسة ان لم تكونى فعلت ذلك فوضعت عليها رجلها لا يكفر الرجل  
 لان مراده التخويف وتكفر المرأة قال رضى فعلى هذا لو لم يكن مراده التعويل يتبعنى ان يكفر (بم)  
 لو وضع رجله على المصحف حال غايته وبوفى غير الخالف استخفافا يكفر (ظم) مثله (حج) انما يرى من  
 القرآن لا مرخا فمقال الشيخ اخاف كفره (بو) مثله (ثو) جعل سورة اية من القرآن تكفر وزعم  
 انها ليست من كلام الله فلا يكره ولا يكفر بكلمة ونحوها بالاستحلال الثامن في المنكرات (هم) معنى  
 (فع) تولى عمل الخواج فقالوا له مباركة بادن ليس بكفر (شم) ما عاينتها لعلنا نرى رسول مقبل لا يكفر  
 ولو قالت اي قينك كم مقبل كبرت الا اذ اعنت في المحبة فلا قيل قولها لروى عنها انت عند في الله ليس  
 بكفر لانها تعنى به المبالغة في المطالبة حتى توضح انه لا يصح للمعادة تكفر ولو اختلفوا فقال باسم  
 من اميرين لا يكفر (كب) مثله (لا) ارادوا الاستعانة به مع الله تعالى (بم) قال احب الخمر  
 ولا صبر منها كفو حتى واد الخمر اول مرة خمر قوما وادها كفو او كل الخمر قال شاذ مباد ان كل كفو



بهنادى ما شاء الله تعالى (حسب) لوقال لمن به من المعروف وينهى من المنكوب فرمان كه ميكنى على وجه الاثبات  
 بجود الايمان (فمع ص) قيل من يقول بالخروج من النار وبالروية بلا كيف وبالقدرة مع الفعل  
 لا يكفر لكنه من اهل الاهواء والميلع يحوز الرواية عنه (فمع ص) قيل له ان الله يلعن على ابليس  
 فقال له تالعن عليه تحرم عليه امرأته (خج) قيل له في الخروج الى دار الحرب متجرا فقال الكفار  
 ودار الحرب خير من دار الاسلام والمسلمين فان اراد به ان الريح ثمة اكثر لا يضروه وان اراد به ان  
 ومنهم خير كقر قال رضى وكلامه هذا وجه احسن منه ان الكفار خير من المسلمين في المعاملات  
 والتجارات لقلة خيانتهم وعددهم وقلة الظلم على التجار وعدم اخذ ولا تهم امر اللهم بغير ثمن  
 او ثمن بخس وهو الظاهر لا يكفر (عك) جلس مجلس الفسق فاجلس عن يمينه ويساره مغنية ومطربة  
 واخذ بشرب الخمر ثم قال لمن الملك اليوم فهذا يدل على انه لم يسلم بعد (خج) هذا علامة كفره  
 (بو) قوله لا تجلنى لعل الله يجدنى فيه خلاف قيل له اتق الله فلا تفعل قال لا اخشى الله غضبا كفر  
 ولوقال امرأتى احب الى من الله تعالى كفر ان اراد الطاعة لها وان اراد الشهوة فلا بأس ولوقال  
 اخرج من هذه السورة المشؤمة على التعليم لم يكفر والمجوسية خير مما انا فيه تقبيحا لفعله لم يكفر اخرجك  
 الله بلا ايمان فيه خلاف وعبادة الصنم كفر ولا يعتبر باطنه ولو صور عيسى عليه السلام ليصجد له كفر  
 وكل اتخاذ الصنم لذلك وكذا استخفافه بالقرآن والمسجد ونحوه مما يعظم (بق) في قولهم احسنوا  
 وهو قبيح كفر قال رضى فعلى هذا اذا حكى عند غيره الى شتمت قلنا او ضربته او اخلت منه كل اظلم  
 او اخفيت منه كل امن ماله او قال دقت قلنا الى الامونة او الكفرة فاخل وامنه كذا ونحوه مما فيه  
 حكاية عن ظلمه او فعل ما هو قبيح عقلا او شرعا فقال المحكى له تورد الى الحاكم او لضغينة بينهما بالبح  
 هو ورد امكن او قال خوب دامكن ينبغي ان يكفر (جمع) قوله هي لا تستحق مهر اكفر والظاهر  
 خلافه لا اخاف الله تعالى اعترافا انه لا يفعل ما يفعله الخائف لا يكفر ويكفر اطلاقا لقلته مبالاة  
 (بو) قال عند يمينه هذه الايمان ثلثائة تها وناقذ كفر \* باب فيما يتعلق بايمان الزوجة  
 والامة في حق حل الوطى وبقاء الزوجية \* (فمع خج) غلب على ظنه ان ايمانها على التعليد لم يقربها  
 بولا امته روى عن عبد (شج) خلافه وقيل يستوفىها الا ملام اذا اتهمها وقد يعرف الانسان

فحين ولا يقدر على التعبير (بشر) اذا غلب على ظنه انها لا تعرف الله فورا (بشر) كظنه في الشريعة  
 زوجته الاسلام فظهرت الجهل بالصفات وقد طلقها ثلاثا قبل ذلك فتكا حها صحيح بطاهر اسلامها وفتح  
 الثالث عليها ويجوز ان تعلمها ولا يمكنها التعبير عنها الا اذا ظهرت بنية من انها كفره وقت العقوبة (بشر)  
 مثله وسئل بعضهم عن مخدرة بلغت فحكمتها ابوها رسالة محمد عليه السلام فامتنعت به فقال لا يكفي ذلك  
 ولا بد من المخبرين من كثرة تعلم مثلها انه لا داعي لهم الى الخير الا صلته قيل له لو سمع رسالته  
 النبي عليه السلام من الواعظي المتبر بحكيتها على وجهها وهناك كجمع عظيم وهم سكونت يكفي ذلك  
 اذا ادعى الواعظ عليهم العلم بذلك فلم ينكروا عليه وجاز بمنزلة اخيارهم وان لم يدع العلم عليهم  
 يصير ذلك دلالته ايضا على صدقه اذا علم انه لو كذب لا نكروا عليه ولو آمنتم برسول آمن به المؤمنون  
 ولم تعرف اسمه ولسانه فهي مقلدة في ايمانها بالرسول فان علمت مع ذلك المعجزة التي بها آمن بها  
 المؤمنون فهي عالمة بصدقه مؤمنة به (شرح) بلغ في اقصى بلاد الكفر ولم يبلغ الدعوة ولم يقربوا حدانية  
 الله تعالى ولم يعبدوا الله تعالى حتى ماتوا فاختلف فيه واكثرهم على انه تعالى خلقه فيه نظره قوي  
 واختلف في وجوب معرفة الله تعالى والنظر فيه بعد كمال العقل قبل البلوغ اهل الرسول والفروع  
 ومقتضى اهل القول والتوحيد انه يجب ذلك كتاب الكراهية والاستحسان وانه يشتمل على ثلثين  
 بابا في باب الكراهية في الموضع وكيفية الصلوات احوال المصلي والمسجد ومصلي العيد والجنائز ونحوها  
 (شرح) لا بأس بالصلوة في اماكن البلوغة اذا لم تكن بقربه (على) لا يكون الصلوة في بيت فيه بالوعة  
 (رفع) ويجوز ان يتخذ في مصلي العيد والجنائز هدف للرمي (ظهير) ولا يحرك الصلوة مستقبل  
 السراج المتقد (شرح) الصحيح انه لا يكره ان يصلي وبين يديه شمع او سراج لانه لم يعبد هما احد  
 والمجوس يعبدون الشمس والنار والموقدة حتى قيل لا يكره الى النار الموقدة والوضوء بنفسه اول من  
 الاستعانة بغيره كالصلوة في الارض الظاهرة اول منها على الطنفس (شرح) لا بأس بالصلاة البعيد  
 في المسجد غائبا عن المصلي عند الامام وليس ينتهي صفوف متصلة ولو كان الى المسجد لم يدخل من دار  
 موقوفة لا بأس للامام ان يدخل للصلوة من هذا الباب لا يهوى انه كان قد دخل من حجرة رسول  
 صلى الله عليه وسلم الى المسجد (على) مثله (على) ليس لك ركن المسجد ان يجعل من

بيتاً باباً إلى المسجد وإن ادعى ضمان نقصان الجدران وقع فيه (شبه) يكره الصلوة إلى ما علم زاحه صورة  
 (عك) أولاً يزول الكراهة إذا لم يكن للصورة عيبان وحاشيان قاضي به لا يكره الصلوة مع إمام يلبس  
 الحرير (شرح) يكره (وقع بقر) دخل المسجد للمروور فاما توسطه ندم قبل يخرج من باب غير الذي قصد  
 وقيل يصلي ثم يتخير في الخروج (ميت) أن كان محلاً ثانياً يخرج من حيث دخل أهل ما لما جنى (بفتح)  
 يعتاد للمروور في الجامع يأثم ويفسق (فع عت) له في المسجد موضع معين يواظب عليه وقد شغله غيره  
 قال الأوزاعي له أن يزعمه وليس له ذلك عندنا (شرح) ويكره تخصيص مكان في المسجد لنفسه لأنه  
 يغفل ياخشوع (شرح) أعظم المساكن حرمة المسجد الجوامع ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس  
 ثم الجوامع ثم مساكن المحال ثم مساكن الشوارع فانها أخف رتبة حتى لا يعتكف فيها إذا لم يكن لها إمام  
 معلوم ومؤذن ثم مساكن البيوت فانه لا يجوز الاعتكاف فيها إلا للنساء ويستحب للرجل والمرأة أن يتخذ  
 في داره مكاناً خالياً للصلوة أمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه ليتخذوا في منازلهم محاريط للصلواتهم (حدث)  
 لا حرمة لتراب المسجد إذا جمع وله حرمة إذا بسط (شذ) له متاع في المسجد يخاف هابيه فانه يتيمم  
 ويدخل في الصلوة (صحح شب) وإذا ضاق المسجد كان للمصلي أن يزعم القاعد عن موضعه ليصلي  
 فيه وإن كان مشغلاً بالذكر والدريس أو قراءة القرآن أو الاعتكاف (شص) وكذا أهل المحلة أن يمنعوا  
 من ليس منهم من الصلوة فيه إذا ضاق بهم المسجد (شب) أهل محلة قسموا المسجد وضربوا فيه  
 حائطاً لكل منهم إمام على حدة ومؤذنهم واحد لا بأس بعد الأول أن يكون لكل طائفة مؤذن  
 (كص) كما يجوز لأهل المحلة أن يجعلوا المسجد الواحد مسجدين فلهم أن يجعلوا المسجد على واحد  
 لا فائدة الجماعة إلا بالتدبير فلا ينافي ما بين له وإن جاز فيه (كصب) ولا يجوز للقيم بمرح  
 المصليات لتعليقها بالأساطين ويجوز للصلوة عليها ولكن لا تعلق بالأساطين ولا يجوز لها رتبة المسجد  
 آخر قلت هذا إذا لم يعرف حال الواقف أما إذا أمر بتعليقها من قبله وبثقل للدريس في ذلك  
 العادة الجارية في تعليقها بالأساطين في المساجد التي يد من فعلها بالأساطين والوقوفها إلى  
 مصالحها إذا احتج إليها لا يمنع الله تعالى (فع) رأيت مكنت غير على ساطع المسجد فونه  
 ووضع فيه وفي المسجد يجوز ولا يفسد إن شاء الله تعالى الكسب لرفع شوبه الذكر والذكر حول في الطبيعة



ولكنيسة لانهم ما مجمع الشياطين وفي شرح الآثار ان البيع وحصف النعل وأنشأ الشجر مما كان لا يعم المسجد  
من هذا غير مكروه وما كان يومه منه او يقلبه فمكروه (حمر) يجوز الدرس في المسجد وان كان فيه  
استعمال اليهود ويوازي المسئلة لاجل المسجد واجاب غيره بمثله (حمر) لو علم الصبيان القرآن  
في المسجد لا يجوز وبائهم وكذا التأديب فيه (مت) انما لا يجوز التأديب اذا كان باجرو ينبغي ان  
يجوز بغير اجرو اما الصبيان فقد قال عليه السلام جنبوا مساكنكم صبيانكم ومجانينكم وكذا لا يجوز  
التعليم في دكان في بناء المسجد (مت) هذا عند ابي حنيفة وعندهما يجوز اذا لم يضر بالعامه (حمر)  
اصابه البرد الشديد في الطريق قد دخل مسجد فيه خشب الغير ولم يوقد نار الملك فحشب المسجد  
في الايقاد اولى من غيره (بت) يجوز ادخال الخبواب واثاث البيت في المسجد للخوف في الفتنة العامة  
باب القراءة والدعاء (ش) لا لباس بالقراءة راكبا وما شيا اذا لم يكن ذلك الموضع معد للنجاسة فان كان يكره  
(رفع) الا فضل في قراءة القرآن خارج الصلوة الجهر (علث) ومس اليدين على الوجه عقيب الدعاء سنة  
وقيل ليس بشيء والاول اصح قال عليه السلام اذا سألتم الله تعالى فاستلوه باطون اكفكم ولا تصالوا بظهورها واذا  
دعوا احدكم ففرغ من دعائه فليمسح بيده على وجهه (شرح) والافضل ان يبسط كفيه ويكون بينهما  
فرجة وان قلت ولا يضع احد يده على الاخرى فان كان وقت عذر او برد فاشار بالمصيبة قام مقام بسط  
كفيه (شمر) وضع اليد على القبر بدعة والقراءة عليه بدعة حسنة ولا يمنع القارئ من قراءته الا اذا  
عزى الله بجلده السن وان بقراءة (بمرط) يكره قراءة الفاتحة بعد المشربة لكفاية المصائب جهر او مخافتة  
لنفسه (رفع) حرم مجتمعون ويحترأون الفاتحة جهر او دعا لا يجتمعون عادة والاولى المخافتة (شرح)  
العلم بمختلف كل عند مع جماعة من آياته الكريمة وآثار البقرة وشهد الله ونحوها جهر الا بان به والافضل  
الاستغفار (بو) والله ليس بالجماعهم على قراءة الا خلا من جهر احد ختم القرآن ولو قرأوا حذرا استمع  
والباغون فهو الاولى (بهر) حمر (شرح) يكره للقوم ان يقرأوا القرآن جماعة لظنهم ترك الاستماع  
والله تعالى المأمور والهيبة (فلك) لا بأس به (عالمك نسج) الاشتغال بقراءة الفاتحة اولى من  
الادعية الشائعة في اوقافها (شرح) يكره الصلوة عند القراءة لانه من الخزيه وهو من الشيطان  
وتدليله ان الصلوة في المأبوت والصلوة في المنع عن الصلوة في الزحف والصلوة عند القراءة



التكبير جهر الى غير ايام التشريق لا يقرن الا بالزاد العكس والاصح ان يقرن عليه بعضهم الحريق  
والجوارف كلها ومثله في شرح الاصل لكشاشي (شم) فاض هناك جمع عظيم يرفعون اصواتهم بالتصبيح  
والتهليل جملة لا بأس به والاخفاء افضل ولا احتجوا في ذكر الله والتصبيح والتهليل يخفون ولا خفاء  
افضل على الغرض في السفينة او ملاعبتهم بالسيوف وكل الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في  
تفسير النخاع المستحب ان يرفع يديه عند الدعاء بعد كل اربعة اربعين مائة من فعل النبي صلى  
الله عليه وسلم (يحيى) يقول عند تمام رده من القرآن او غيره والله اعلم او صلى الله على محمد وآله  
بانتهاه يكره (يحيى) يجوز للمحترق كالحائك والاصناف قراءة القرآن اذ لم يشغل عمله قلبه عنها والا فلا  
ولو كان القارئ واحدا في المكتبة يجب على المار من الاستماع وان كان اكثر ويقع الخلل في الاستماع  
لا يجب عليهم (يحيى) ولا يكره قيام قارئ القرآن في عظيم الجاني اذا كان مستحقا للتعظيم (ظفر) لا بأس  
بالقراءة من طبعها اذا اخرج راسه من اللحاف لانه يكون كالليس والا فلا والمريض اذا لم يخرج راسه  
من اللحاف لا يجوز ما لو تدا به كالعاري (ط) ولا بأس بقراءة القرآن اذا وضع جنبه على الارض ولكن  
يضم رجليه (ظفر) لا يقرأ جهر عند المشغلين بالاصمال ومن حرمة القرآن ان لا يقرأ في الاسواق  
وفي موضع اللغو (يحيى) يقرأ في البيت واهله مشغولون بالعمل بعد روى ترك الاستماع  
ان اقتصر العمل قبل القراءة والا فلا وكذا قراءة الفقه عند قراءة القرآن (يحيى) ومن يدرك من المسجد  
وفيه مقروء يقرأ القرآن بحيث لو سقطت عن دهره لسمع القراءة بعد روى درسه وعن ابي نصر  
الذي يرمى يكتب الفقه ويجمعه رجل يقرأ القرآن لا ولا يمكنه الاستماع مع الكتاب يقول البراج منه فالام  
على القارئ (ظفر) يكتب من الفقه او يكون من غيره يقرأ القرآن لا يقرؤه الاستماع لان الذي عليه  
الصلوة والخطاب دخل على صاحبه وهم في المسجد حلقتان حلقته في الذكر الفقه وحلقته في قراءة القرآن  
فجلس في حلقته من اكره الفقه والخطاب الاستماع لما فعل ذلك (يحيى) في المسجد حلقته وقراءة القرآن فالاستماع  
الى الحلقه اولي (يحيى) ابي ابن عمرو يقول يكره ان يقول الرجل استمعوا لي يا ايها الذين آمنوا ولكن يقول  
استمعوا لله واهل بيته لا يقرن الله بمشرك الذي نسبوا له وقال الطحاوي رحمه الله عليه والصحيح  
جواز لقوله عليه السلام من اراد ان يقرأ في مجلس فيقول حزين يريد ان يقرأ معك انكر المصلي

ومحمد كالا اله الا ائت المتغفر والتوب اليك الا عفا الله له ما كان في ذلك المجلس (ع) يقرأ  
 القرآن ويلحن وعنده من يحسن القراءة فعليه ان يرشد سألته اولم يسأله كمن ضل في مفازة وهناك  
 من يعرف الطريق فعليه ارشاده فقال الله تعالى سألته اولم يسأله (ظ) من ختم القرآن في السنة مرة  
 لا يكون لها اجر او عن البخيفة رحمه الله تعالى من قرأ القرآن في السنة مرتين فقل قضى حقه وروى  
 انه عليه الصلوة والسلام عرض القرآن في السنة التي توفي فيها مرتين (صح) فيه اقوال والاحسن  
 الختم في كل شهر مرة (بو) افضل القراءة ان يتدبر في معناه حتى قيل يكره ان يختم القرآن في يوم  
 واحد خزانة الاكمل ولا يختم في اقل من ثلاثة ايام تعظيما له وقد قال عليه الصلوة والسلام من قرأ  
 القرآن في اقل من ثلاثة ايام لم يفقه وبقراءة مجمع عليها ولا يقرأ في الاسواق ولا للسؤال ولا في  
 موضع غير طاهر ولا افضل من المصحف انس رض قال صلى الله عليه وسلم عرضت على اجور امتي حتى  
 القناة او البعرة يخرجها الرجل من المسجد وعرضت على ذنوب امتي فلم اذ نبا اكبر من آية او سورة  
 اوتيتها الرجل فنسيها (يم) والنسيان ان لا يمكنه القراءة من المصحف (بو) الصلوة على النبي صلى  
 الله عليه وسلم والدعاء والتسبيح افضل من قراءة القرآن في الاوقات التي نهى عن الصلوة فيها  
 (فك) على المولى ان يترك مملوكه حتى يتعلم من القرآن قدر ما يصح به الصلوة وكذلك الزوجة  
 \* باب في تعليم القرآن والعلم ونحوهما \* (فع) اعمى يجتمع عند النساء يقرآن عليه ويتعلمن منه  
 يكره ذلك (ع) من يولد ذوقا لم يتعلم من الفقه ما يكفي للتكليف فالشعبي على عياله هو الواجب  
 دون تعام الزيادة (فع) لا بأس بان يكتب من كتب اهل الحشوة ويرفع منها للواعظ اذا كان يعرف  
 للثبته دفعا (فع) شرح في الصوفيين الذين اختصوا بنوع لبسة واشغلوها للهو والرقص وادعوا  
 لانفسهم المنزلة افتروا على الله كل باهم بهم الجنة فامس النبي صلى الله عليه وسلم من الرد ولا الرد منه  
 ونهى عن لبس الشهرتين غليسا على شيوخ الاساء ما يزرون قبيلا له ان كانوا راغبين عن الطريقة المبتغية  
 هل يتفنون عن البلاد لقطع قتلهم عن العامة فقال اماطة الاذى ابلغ في الصيانة والمثل في الديانة  
 وتمييز الخبيث من الطيب اركى واولى وفي كراهية روضة الناطق رحمه الله ان اجتمع عشرة  
 اوقوتها اودونها في موضع يعبدون الله تعالى ويفرحون انفسهم تلك تلك اكره لهم ذلك ولزوم

قلت الشبهة وصح القول بالحل اذا اتصل به حكم الحاكم بفسخ التعليق وهل اماعم به البلوى ففى  
 هذا رخصة عظيمة \* باب فى حق المصاحف والكتب \* (عشج) اللغة والنحو نوع واحد فيوضع بعضها  
 فوق بعض والتعبير فوقهما والكلام فوق ذلك والفقه فوق ذلك والاخبار والمواظا والدعوات المزوية  
 فوق ذلك والتفسير الذى فيه آيات مكتوبة فوق كتب القراءة (شمك) نحوه (سم) بساطا وغيره  
 كتب عليه الملك لله يكره بسطه واستعماله الا اذ علق للزينة ينبغي ان لا يكره وينبغي ان لا يكره  
 كلام الناس مطلقا اذا كان مكتوبا على البساط (وب) يكره حتى الحروف المفردة ورأى بعض  
 الائمة شيئا يرمون الى حذف كتب فيه ابوجهل لعنه الله فنهاهم عنه ثم مريبهم وقد قطعوا الحروف  
 فنهاهم ايضا وقال انما نهيتكم فى الابتداء لاجل الحروف قال (صح) فاذا كره مجرد الحروف  
 الا يكره الكلمة من كلام الناس قال رضى الله عنه لكن الاول احسن واوسع (شم) فع) ويجوز  
 للمحدث الذى يقرء من المصحف تقليب الاوراق بقلم اوسكين (سم) ويجوز ان يقول للصبي احمل  
 الي هذا المصحف (بمح) ولا يجوز لف شيء فى كاغذ فيه مكتوب من الفقه وفى الكلام الاولى ان لا يفعل  
 وفى كتب الطب يجوز ولو كان فيه اسم الله تعالى واسم النبى عليه الصلوة والسلام فيجوز محوه  
 ليلف فيه شيء (فع) ومحبوب بعض الكتابة بالريق يجوز (مت) وقد ورد النهى عن محو اسم الله  
 بالبراق (صح) محالو ح يكتب فيه القرآن واستعمله فى امرالد ينال يجوز (فع) حانوت او تابوت  
 فيه كتب فالادب ان لا يضع الثياب فوقه (بم) يجوز قربان المرأة فى بيت فيه مصحف مستور (فع)  
 عك) يكتب القرآن فى اوراق ثمانية او ذيرية لا ياثم (مجنج) عن الحسن عن البخيفة انه يكره  
 ان يصغر المصحف وان يكتب بقلم دقيق وهو قول ابى يوسف راح قال الحسن وبه نأخذ قال رضى الله عنه  
 لعله اراد كراهة التنزيه لا الائم (شط) ينبغي لمن اراد كتابة القرآن ان يكتب باحسن خط  
 وايمنه على احسن ورقة وابيض قراطس بافخم قلم وابرق مداد ويفرج السطور ويفخم الحروف  
 ويفخم المصحف ويجرد عما حواه من التعاشير وذكر الاي وعلامات الوقف صوتا لنظم الكلمات كما هو  
 مصحف الامام عثمان بن عفان رضى (حص) ويكره التعشير والنقط (شط) والمشائخ لم يروا به بأس لان  
 العجم لا يمكنهم التلاوة الا بالنقط وما كتبه اسامى السور والآي ونحوها فهي بدعة حسنة (عت)

لا يابس بالرفق والتعشير في المصحف (حب) كراهة من الاضمار والتعليقات يستعملها الوراقون في المصحف وكتب الفقه والتفسير لا يابس به ويكره في كتب النجوم والادب (حج) ولا يطرو في المصحف الخلق الذي لا يصلح للقراءة ان يجلد به القرآن (بسخ) يجوز رمي رواية القلم الجديد ولا يرمى رواية المستعمل لا احترامه كحشيش المسجد وكناسته لا يلقي في موضع يخل بالتعظيم \* باب فيما

يجب من تعظيم اسم الله تعالى واسم نبيه عليه الصلوة والسلام وسائر الانبياء عليهم الصلوة والسلام (وك) سمع اسم الله تعالى عز وجل يجب ان يدعظمه فيقول سبحان الله وتبارك الله لان تعظيم اسمه واجب في كل زمان (ط) والصلوة عند ذكر النبي عليه الصلوة والسلام عند الطحاوي يجب في كل مرة وعند الكرخي لا يجب في العمر الا مرة واحدة وقيل يكفي في المجلس مرة كسجد التلاوة وبه يفتى وتبقى الصلوة دينافي الذمة فيقضى بخلاف ذكر الله تعالى لان كل وقت محل الاداء لكن كونه فلا يكون محلا للقضاء (شرف مع كص) ولا يجب الرضوان عند ذكر الصحابة رضي الله عنهم (فك) عن ابراهيم النخعي ن ح ان السلام يجزئ عن الصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام (س) ذكر الله تعالى في مجلس الفسق ناويا انهم يشتغلون بالفسق فانا اشتغل بالك كرهوا افضل كالف كرف السوق افضل من الذ كرفي غيره كهذا وان ذكر الله تعالى على وجه الاعتبار فله كره وان ذكر على انه يعمل عمل الفسق اثم كتسبيح البائع لترويج المتاع قلت ذكر الائم ويحشى عليه الكفر لانه اهاقه باسمه ويتصل به كراهة التعظيم لغيره باسمه (بسخ) قال الاستاذ مولا نالا يابس به وقد قال على رضي الله عنه لا يابنه الحسن قم بين يدي مولاك وعني استاذ مولا نالا يابس به اذا قل لمن هو افضل منه

\* باب في الكراهية في الاكل والشرب \* (عك) جدي او حمل يوضع على الاقان يعمل اكله ويكره ويشرب الشاة اخيرا فقد يحرم من ساعته لا يكره وان مكث تحبس معتزلة الذ حاجة المخلصة (شم) ذكر الشاة وغدد ما طبع في اللحم في الموقفة لا يكره الموقفة وكراهة هذه الاشياء كراهة تغذي لا تحويم (بسخ) رجم ما يترك له لعله جلال ان كان متصلا به حين ذبح (رفع) دود لحم وقع في موقفة لا تنجس ولا تتركل وكلها الموقفة اذا تفسخت فيها وكذا الضفدع اذا ملأ في الماء وعن هشام عن علي اذا قطع فيه اكرهه لا ينجس وجه التحريم (بسخ) وغيره غسل اليد الواحدة او اربع يدين لا يكفي لئلا يفسد ما قبله اطعام لان الملك كره



يغسل اليدين وذلك الى الوضوء (فتح) ولا يجوز نقل الماء من السفلى الى الشرى بماء بيعة او حائضه (عمد)  
 ولا يجوز لانه ان يוכל المجنون الميتة بخلاف الهرة (ظفر) من آدمي طعن في وخر عنقطة لا تוכל  
 ولا يركله اليها ثم بخلاف ما تقشر من جلدة كفه قد رجناج اليد باميد ونحوه واختلط بالطعام للضرورة  
 وكذا العروق اذا تقاطعت في العجين فالقليل لا يمنع للضرورة (من) الا باس بان يستعط الرجل بلبس المرأة  
 او يشرب به لك واء وفي شرب لبن المرأة للبالغ من فيمن ضرورة اختلاف المتأخرين (م) عن ابي يوسف  
 رحمه لا باس باكل لبن المرأة ولا باس باستعمال اللد قيق والنشا للحاكة والقصارين (عمد) ما احب  
 ذلك (حبر) ومضغ الخبز للاهد اب مكان الكثيراء يجوز (عمد) يكره (جل) ومن اصابته منخضة  
 وعنده رفيقه طعام فلم يأخذ منه كرهها بالقيمة بل صبر حتى مات جوعا يثاب (عمد) ويكره ان ياكل  
 الحمار من يد فم الخشكار لما يكره ولو عمن الدقيق يعمور الهرة وخبز لا يكره الا دمي (عمد) يكره قطع  
 الخبز بالسكين (فك حمر) لا يكره (حمر) لا يكره قطع اللحم بالسكين وفي الفرد ومن لا تقطعوا الخبز  
 بالسكين اكرموه فان الله تعالى اكرمه وبرواية عائشة وام سلمة رضى الله عنهما لا تقطعوا اللحم على  
 الخبز ان فانه من صنع الالهة وانهم فانه اهانوا سر في استعسان خزانة الاكل واذا اراد الاكل  
 يستحب له غسل يديه في طرفي الاكل ويبدأ باسم الله الرحمن الرحيم في اوله ان كان حلالا وبالحمد  
 لله في آخره كيف ما كان ولا يقطع الخبز بالسكين والمستحب النهس ولا يجمع المنوع والتمر على طبق  
 فاحد ويلتقط فتات الطعام ولا يقوم عن المائدة حتى ترفع ولا يسكت على الطعام ولكن يتكلم بالمعروف  
 ويحكايات الصالحين (عس) لا يجوز وضع القصاص على الخبز والسكرجة والمالحة ويجوز وضع كافدة  
 فيها ملح على الخبز ووضع الملح عليه ايضا ووضع البقول عليه (شع) كل ذلك جائز وقال خوان او  
 بهر اينها بود (عمد) مثله وفي (ط) تعليق الخبز بالخران مكره وكذلك وضع الخبز تحت  
 اللقعة ثم قال وروينا كثيرا فعلوا ذلك ببخار او سرقند صغيرة انكبار من الائمة ولم يستعملوا قال راجع وما  
 غير ما من المأكول لا يتكلم ما هو ذو المعنوس واشبهه بها يجوز وضعها على الخبز عند (عس)  
 اخذوا ما ورد من المائدة حرام وان كان طعام الا باحتل من خلق بين ايوميه آخذت بعد من الضفلة  
 (هو) كذا في معاملة الناس في ذلك الموضع (عس) يجوز وضع اليد على الكفا في (ط) يكره استعمال

لأنه لو كان في ولاية ايه مع بها الا صانع وكان يزجر معه ويجوز ان لا يجوز ومنع اليد على ثيابه ولا بد ستر  
 وروي قال انا مع على هل الا يجوز على المذنب على اليد في موضع هذه الخزان لمسه الا يد في به فله لكن تعالى ان  
 (هـ) في بيان مقتضى جوازها بالمذنب على لانه قال لان الثوب ما نسيج لهفان او المذنب يد ينسج لهفان (طهر)  
 ويجوز كل مرقعة وقع فيها عرق الادمى ونفخامته ودمعه وكل الماء الا اذا غلب او صار مستقرا طبعها

باب فيما يتعلق بالخبث في الاموال والكراهية في البيع والشراء والكسب والارباح (شهر) غلب على  
 ظنه ان اكثر بيعات اهل السوق لا تخلو عن الفساد فان كان الغالب هو الحرام يتنزه عن شرائه ولكن مع  
 ذلك لو اشتراه يطيب له المشتري شرائها اذا كان مقل المشتري الاخير (تصح) رد العديا  
 من له بصارة على انها زيف فليس له ان يدفع الى من ياكلها مكان الجيفة لانه تلبس وعقد (تصح)  
 اشتري حنطة ونقاها للطحين ثم بدأه ان يبيعهها فالمستحب ان يبيعهها نقية ولا يخلط فيها ما خرج  
 منها (شهر) الاولى ان لا يخلط (فع) مثله (شبه) له حنطة نقية اراد ان يخلط فيها من التراب  
 ما يكون فيها عادة لبيعهها ليس له ذلك (تصح) راسيان شرط وقت المراهات الى الهذيان ان من بقى  
 فعلية كل الا يجوز ولا نه من الجانبيين ولو اجتمع منه مال لزومه التصديق به قال روح فلم يوجب  
 الرد على من اخله منه ان ظفر به بل اثبت له الملك بوجوه الخبث (بصح) امرأة اجنبية تغزل  
 في دار رجل ويعطيها في كل يوم قطنا وخبزا فالغزل يطيب له ان لم يشترط عليها الغزل في يده  
 حرمتها مع رجل لا يعلم حرمتها مع صاحب اليد ان يوجه له وهو يهب الثمن له ايضا فعلا ذلك وقبضه  
 ومات في دينه فعليه رد الثمن ولا يعد رد يانة في متعة من المشتري (تصح) الى العادة التجارية بين  
 الناس انهم يسمون في الانسان مثلا في الدنيا بين طسوجين زيوف لا يعد ران فيه وقال غيره يعدر  
 (تصح) اجتمع صف من زيوف من الذئب نباحها من الصراف بعضان وانفق الصراف ثم ند ثم بها  
 منع فله ان يرد الثمن ويسعد المبيع قل روج وهذا اذا تراضيا او كان المبيع فاسدا ولو اجتمع صف من  
 التيوف واذا ان يعدر ذلك به لم ينتفع بالثمن منه (تصح) يجوز انقاذ الصراف حيا من القطع مع  
 لقه يعدر انهم يشربون الخمر مع هذا (شهر) يجوز للمحتاج الاستقراض بالربح ويكره بيع خاتم  
 المحلل والصفر ونحوه وبيع طين الاكل (تصح) الا يامن بالله ما ب الى دابر الحروب متجرا اذا كان الغالب

منهم الوفاء ولا باس بالكسب الحلال وان كان له قوت سنة او اكثر (شم) ولا يجوز بيع البطيخ ونحوه  
 بالخبز من الصبي اذا لم يعلم كونه ماذوناً فيه (فع) ولا يسأل الصبي فيما يشتريه لمصلحة البيت وفي غيره  
 يسأل وصاحب الميزان اذا جمع الاثمان شيئاً فشيئاً وزنها فوجدها ازيد يجعل له ما يدخل بين الوزنين  
 عادة وما لا فلا ولا باس بالاستراحة بدكان الغير او بيع متاع فيه بغير اذنه اذا جرى التسامح من اهل  
 تلك البلدة في مثلها ولا باس بشراء جوز الدلال الذي يعد الجوز فيما خذ من كل الف عشرة وبشرى  
 لحم السلاخين اذا كان المالك راضياً بذلك عادة ولا يجوز شرى بيضات المقاصرين المكسرة وجوز انهم  
 اذا عرف انه اخذها قماراً (فك حم) لا يثبت الملك فيما يقمر (فك) ويتصدق الصبي بعد البلوغ  
 بالدرهم التي يبيع الكعاب من رجل قبل البلوغ (حم) هذا الا يكون بيعاً وانما يثبت الملك بتملكه  
 الدرهم لا بالبيع لانه تافه لا يتقوم شرعاً ولو بلغ الصبي لا يجب عليه رد تلك الدرهم ولا التصديق  
 بها وهذا ليس ببيع صحيح ولا فاسد لعدم المالية في المجل (مت) وتعليقه يدل على انه لا يضمن  
 متلف الكعاب قال رح ومن احكم مسألة ايداع الصبي لا يؤاخذ بما دفع اليه سواء كان ثمناً بان كان  
 الصبي بائعاً او عيناً بان كان مشترياً لان ابا حنيفة رح يقول سلطه على الاتلاف فلا يضمن وهذا يعم الثمن  
 والمبيع والوديعة والقرض والعارية ولا يضمن في الكل عند ابي حنيفة رح (بمر) خلط الدباء المر  
 بالحلوات عند التمييز ثم باعها جملة يحل له الثمن اذا كان المريص لم يصب لهها ثم اولبني آدم زراع او محترف  
 بعض الآلة حرام الاستعمال ولم يحفر النهر وحفرة سائر الناس ويسقى ارضه منه لا يمكن في زراع  
 شبهة الخبث (بمع) له مال فيه شبهة اذا تصدق به على ابنته يكفي ذلك ولا يشترط التصديق على الاجنبي  
 وكل اذا كان ابنه معه حين كان يبيع ويشترى وفيها بيع فاسدة فوهب جميع ماله لابنته هل اخرج  
 من العهدة (فع) ولا يتصدق بالخبث على زوجته (حم) لا باس بالبيع التي يفعلها الناس للتحرر  
 عن الربوا (عك) هي مكروهة وذكر الباقي في تفسيره ان عند محمد رح يكره وعند ابي يوسف رح  
 لا باس به وعند ابي حنيفة رح مثله قال الزرنجري خلاف محمد رح في العقد بعد القرض اما اذا باع  
 ثم دفع الدرهم لا باس به بالاتفاق (فك) دفع ظلماً من انسان فدفع اليه مشربين دينار فباعه الاخذ  
 منه دنانير عشرون ديناراً الى حل لا يحل له (مت) هذا على قول محمد رح اما على قولهما فلا باس به



الا اذا كان البائع ملجاء \* باب الكراهية في اللبس ونحوه \* (عك) اكره المنطقة المقصضة (عك)  
 لا باس بها وبالديبا في وسط المنطقة دون ثلث اصابع لانه تبع كافي طرف القباء المحركى (فك)  
 لا يجوز استعماله للرجل (ظم) يصل اذالم يبلغ عرضها اربع اصابع (فمح) في غريب الرواية يرخس  
 للمرأة كشف الرأس في منزلها وحدها (مت) فالاولى ان يجوز لها لبس خمار رقيق يصف ما تحته  
 عند محارمها (فع) ويكره تعليق الطازجة من جهة صبي ذكر ولا يستحب اللالي (شد) مثله (هسي)  
 وينبغي ان لا يكره اللقافة الابريصية كالفراش (فع فك) يكره للرجال (عك) لا يجوز (شد)  
 يكره التكة المعصولة من الابريص هو الصحيح وكذا القنصورة وان كانت تحت العمامة والكيس الذي  
 يعلق (فع) يكره بالغ افروج فاكنت على الذكور الا على الرضيع لنبت الحاجب (حم) لا باس  
 بوضع الحناء للرجل للعدو ولا باس بتختم المرأة بخواتم في الاصابع واتخاذ النعل من الخشب بدنة  
 ولا باس باستعمال سكين قبيحته ورأس نصابه فضة اذا كان اعتماده على غير موضع الفضة (فك)  
 ولا باس باستعمال منطقة حلقتها فضة (عك) لا باس اذا كان قليلا والا فلا (فع فك) لا يكره  
 استعمال منطقة حلقتها نحاس او شبه اوحده يد او عظم (عك) يكره الصفرة والنحاس (فع) يكره  
 حلقة المنطقة من حديد والنخاتم والسوار الذي يلبسه الشطار في ايديهم ويجوز بيعها ويرخص  
 في حلقة المنطقة في الفضة والعاج لا غير ولا باس للنساء بتعليق الخرز من شعورهن من صفرة ونحاس  
 او شبه اوحده او نحوها للزينة والسوار منها ولا باس بشد الخرز على ماق الصبي او المهد لتليله  
 (فك حم) لا باس بتعليق الاجراس من عنق الفرس والثور (عك) لا يجوز عن ابي القاسم  
 الصفار روح الخف الاحمر خف فوعون والخف الابيض خف هامان والخف الامود خف العلماء ولقد  
 لقيت عشرين من كبار الفقهاء يبلغ فم رأيت لاحدهم خفا ابيض ولا احمر ولا سمعت انه امسك  
 وروي ان النبي عليه الصلوة والسلام امسك خفا اسود واهدي اليه خفان امود ان فقير وليس  
 (صح) واختلف في السدل في غير الصلوة فقل يكره بدون القميص ولا يكره على القميص وفوق الازار  
 وقيل يكره كافي الصلوة والصحيح قول ابي جعفر روح انه لا يكره (فع شم) دلال يلقي ثوب الديبا في  
 منكبيه للبيه يجوز اذالم يخل يدي به في الكمين (عك) فيه كلام بين المشايخ (فعم) بسخ فامسك (عك)



وقها من رابع اصابع من اليريسم من ذلك فليس شبرنا يرخمن فيه (تسح) المعبر  
 بالربعة اربع اصابع لا يعمد مئة كل القدم والمنشورة كل النهر (ظف) المصغر اربع اصابع كما هي  
 الى هيتها الا اصابع المثلث (تلف) اربع اصابع منشورة (عك) النهر من مقد ان المنشورة اول  
 فك (والعلم في العمامة في مواضع يجمع (حمر) لا يجمع (عك) في المتفوق خلاف (جنت)  
 ما كان من الثياب الغالب عليه غير القز كالحرير فهو لا باس به ويكره ما كان ظاهرا القز كذا ما كان خطا  
 منه خروطة طمته قزو هو ظاهر لا خير فيه (تسح) ظاهر انك حسب عدم الجمع في المتفوق الا اذا كان خطا  
 منه قزو خطامته هيره بحيث يهر عكاه قزا فلا يجوز كذا كره في جنت فاما اذا كان كل واحد مستبينا كالطرو  
 في العمامة فظاهر انك حسب انه لا يجمع (تسح) يضرب نظر المدايم الى الثلج وهو يمشى فيه لا باس  
 بان يشك على عينيه خمارا حرد من اليريسم ثلثا ففي العين الرملة اول (فع) لا يجوز (سحر) ويجوز  
 القاء الحطر على راسه ولغة ايضا في التعزية (عك) ويكره من اليريسم (فع) لف العمامة الطويلة  
 وله من الثياب الواحدة الحسن في حق الفقهاء الذين هم اعلام الهدى دون النساء (بو) الا حسن  
 ان يلبس احسن ثيابه للصلاة قال الله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد وفي الحديث صلوة مع عمامة  
 خير من سبعين صلوة بغير عمامة وروى انه من صلى وجيبه مشدود كان خيرا ممن صلى سبعين  
 صلوة وجيبه مكشوف وحمل الحسن البصري رجا ممن اراد الحج ايلبس ثياب السفر فقال ما يصنع  
 الله تعالى بالوسع ومن النحى رجا كان يخرج من بيته في ثياب حسنة واصحابه كانوا يقولون  
 فعل تعرف حقيقة انه فعل له الان اكل الميتة (سحر) المنطقة كلها دياج لا يجوز وفوقها يجوز (شط)  
 لا باس بالعلم المنسوج بالذهب للنساء فاما للرجال فمقد اربع اصابع وما فرقه بكرة (شط) من  
 ابي حنيفة من لا باس بالعلم من فضة في العمامة قد اربع اصابع ويكره من الذهب فكانه اعتبره  
 بالختام وقيل لا بكرة ذلك (تسح) يالغ يا خر ج علم من الذهب كالمسج يجوز فيه قد اربع اصابع  
 للرجال وكذا الى القلنسوة في ظاهر المذهب يجوز قد اربع اصابع وفي رواية من عدا رجا لا يجوز  
 كالوكايت من حرير (تسح) يجوز ليس الثوب او القلنسوة المنسوجة بالخرازمية في ذرني في وزي  
 ذرني بوضت منيخا ذالم يكن فيه ابريحم (جس) البران مكفوفة بالابو بسم بالي جكنيا لا يجوز ان متوز

الا برسم كاهن او يخلو على الروايتين (لعمد) يكره للرجال استعمال زرني يومئذ الا قد راع العلم  
 (كسبه) يكره لمن كان يخلص (خسج) والنساء فيما سوى الحلى من الاكل والشرب والاداء فان والعقود  
 في الذهب والفضة بمنزلة الرجال في الكراهة لعصوم الاثر بخلاف الحرير لانه يحل لمن استغزاه  
 والجلوس عليه ونحوه (تسج) مثله وقال لا خلاف فيه بين الامة (حمر) امرأة لها صندلة في موضع قد مها  
 سمك متخذ من غزل الفضة وذلك الغزل مما يخلص حل لها استعمالها (عك) يكره (شط) واما الفضة  
 في المكعب فيكره في رواية ابي يوسف راح وعندها لا يكره (فك) حمر) لا يجوز جميع الثياب اسود  
 او كذهب تاسف على الميت (صح) لا يجوز تصويد الثياب في منزل الميت (فك) عك) حمر) لا يكره  
 لا يكره الاستناد الى الوسادة من الديباج (عك) استعمال اللهاق من الابويهم لا يجوز لانه  
 نوع لبس (صح) وفي شرح الجامع الصغير للصغير لغيره مثله (شده حمر) لا بأس بملاءة الحرير  
 توضع على مهد الصبي لانه ليس بلبس وكذا الكفة من الحرير للرجال لانها كالبيضا (عك) لبس  
 الحرير فوق الدثار انما لا يكره عند ابي حنيفة راح لانه اعتبر حرمة استعمال الحرير اذا كان  
 متصل ببذته صورة وابويوسف راح اعتبر المعنى يعني اللبس قال راح فهذا تنصيص من (عك) حمر) ان  
 عند ابي حنيفة راح لا يكره لبس الحرير اذا لم يتصل بجلد يمتد حتى لو لبسته فوق قميص من غزل او نحوه  
 لا يكره عند فكيف اذا لبسته فوق قباء او شيع آخر محشوا او كانت حبة من حرير بطاقتها ليست بحريم  
 وقد لبسها فوق قميص غزل قال راح وفي هذا رخصة عظيمة في موضع عم فيه البلوى ولكن طلبت هذا  
 القول عن ابي حنيفة راح في كثير من الكتب فلم اجد سوى هذا (الشيخ) ومن الناس من يقول انه  
 يكره اذا كان الحرير يمس الجلد وما لا فلا ومن ابن عباس رضي الله عنهما كان عليه حبة من حرير فتبيل له في  
 ذلك فقال اما ترى الى ما يلي الجسد وكان تحته ثوب من قطن ثم قال الا ان الصحيح ما ذكرنا ان الكل  
 حرام وفي شرح الجامع الصغير للبرذوي ومن الناس من اباح لبس الحرير والديباج للرجال  
 ومنهم من قال هو حرام على النساء ايضا وهامة الفقهاء على انه يحل للنساء دون الرجال باب الكراهية  
 في الوطى (س) له اختان اتمان جمع بينهما في المس او التقبيل ينبغي ان لا يحسرن له ولا  
 احد لهما لان الدوام الى الجماع الحقة بالجماع كافي المصاهرة (فك) ليس المشانعة ان ذكر

فلهذا من زوجها الحنفى في اليوم العاد من شهر من حينها ومثلها (ظمر) فقال انما يعني المفتى  
 لم يزل فيه لا على من هب المصطفى (ظمر) ارضا بها نصيب ثم تزوجها فله وطيبها \* باسمه فيما جعل  
 له للنظر ومسه وكشف العورة \* (علك) اراد عور ازار وفي الحمام وليس له ازار آخر لا مصر عليه  
 ولكن يصب الماء عليه يكفى ويرويه عن ابي يوسف ر ح (يت) مثله ولو اراد الاحتشائي لا يتجرد  
 بكنه وازار وان كان منفردا ولو فعله يكره (عك) ان كان في بيت واحد وامر د خول الناس عليه يعدر  
 ان شاء الله تعالى (ش) مات من غير لم يبلغ حد الشهوة مع نساء ليس معهن رجل غسلته وكف لك الصغيرة  
 مع الرجال لانه ليس له حكم العورة حالة الحيوة حتى يباح النظر بعد الموت اولى (علك) للحنن ان ينظر  
 الى فراغ ام الدهرة شعرها (خج) للابن ان يغمر بطن امه وظهرها خد مة لها من وراء الثياب (عك)  
 يجرد في بيت الحمام الصغير لعصر ازاره والحلق العانة يام (علك) يجوز للغسل ان يتجرد في الملكة  
 اليسيرة (فك حم) لا باس به وقيل يجوز ان يتجرد للغسل ويجوز تجريد زوجته للجماع ايضا اذا  
 كان البيت صغيرا مقل اربعة او عشرة (مت كص) والحافظ السائل لا باس بان يتجرد او يتجردا  
 في البيت ابو نصر الدبوسي لا يكره ان يغتسل مشجرا في الماء الجاري او غيره في الخلوة (بو) كشف  
 عورته في بيت او كة لغير حاجة يكره وذكر قاضي القضاة في مسائل ابي الفرع انه لا باس به (ظمر)  
 النظر الى عظام المرأة بعد موتها لا يجوز (محت) ولو خافت الافتصاد من المرأة فلا حرج ان يقتصد  
 منها \* باب فيما يتعلق بالنوم والاضطجاع والاشيقاظ من النوم \* (بو) الاضطجاع بالجنب الايمن  
 اضطجاع المؤمن وبالايسر اضطجاع الملوك ومتوجهها الى السماء اضطجاع الانبياء وطلو الوجه اضطجاع  
 الكفار فالاصوب ان يضطجع مائة بالايمن ثم ينقلب الى الايسر في بستان ابي اليت ويشتحب له عند  
 نومه ان يضطجع على يمينه مستقبل القبلة فان بدله ان ينقلب الى الجانب الاخر فعل ويشتحب  
 ان يقول عند الضجوع بسم الله الذي لا يضر مع الفتنة شي في الارض ولا في السماء وهو السميع العليم  
 ويقول حين استيقظ الحمد لله الذي احياى بعد هذا ما كنى واليه التضرعا فاذا قال هذا فقد ادى شكر  
 ليلته ويكره النوم في اول النهار وفيما بين المغرب والعشاء ومما تنى خلافه قال ويشتحب النوم في وسط  
 النهار ومن ابن عباس انه قال انما اول النهار هو ما بين ثلثة ايام من يومه فلو كان يكرهه لم يكرهه الله عيسى



اتمام في الصلاة التي تقسم فيها الاوزان أو ما علمت انها النوم التي قالت العرب انها مكروه مكمل  
 مهومة منسأة للحاجة ثم قال النوم ثلثة خلق وخرق وحمق فالخلق نومة الهاجرة والخرق نومة آخر  
 النهار واوله لا ينامها الا احمق او سكران او مريض والحمق نومة الفصحى (حب) نهى النبي صلى الله عليه وسلم  
 عن النوم قبل العشاء وعن السجود بعد ما رآه عنه انه سمى في بيت ابي بكر رض ليلة الامر من امور  
 المسلمين وعن ابن عباس ومسروا انها سمر الى طلوع الثريا وعن عائشة رضي الله عنها لا سمر الا  
 لمسافر او مصلي ومعناه لدفع النوم وعن عمر انه كان لا يدع سamera ويقول ارجعوا فلعن الله من رزق صلوة  
 او تهجد (شط) لعل النهي عن النوم بعد دخول الوقت فقد روى ما كانت نومة احب الى من رضى  
 من نومة بعد العشاء قبل العشاء قلت الظاهر انه اراد بعد صلوة العشاء الاولى قبل العشاء الاخيرة  
 \* باب في السلام والمصافحة والقبلة وتشميت العاطس \* (ظمر) لا يسلم المتفقه على استاذة ولو فعل  
 لا يجب رد سلامه وكذلك الخصمان اذا سلما على الغاضى (كص) اذا عطس انسان حائل الاذان  
 يحمد ويشمته غيره (صت ففع) لا يحمد (ق) عطست المرأة فرد الرجل عليها بسننلة السلام ان كانت  
 عجو زار عليها وفي الشابة رد عليها في نفسه (فع عمت) تشميت العاطس مستحب (فع) لا يسلم  
 على الشيخ المازح او الرند او الكذاب او اللاغى ومن يسب الناس او ينظر في وجوه النساء في  
 الاسواق ولا يعرف توبتهم ولا يأس بمصافحة المسلم جاره النصراني اذا رجع بعد الغيبة ويتأذى بترك  
 المصافحة (بمر) السلام تحية الزائرين والذين جلسوا في المسجد للقرأة او للتسبيح او لانتظار الصلوة  
 ما جلسوا فيه لدخول الزائرين عليهم فليس هذا وان السلام فلا يسلم عليهم ولهذا قالوا لو سلم عليهم  
 الد اخل وسعهم ان لا يجيبوه (ط) السلام انما يكون على من جلس للتحية والزيارة (فب) ولا يكره  
 قيام الجالس في المسجد لمن دخل عليه تعظيما له (شط) في مشكل الآثار القيام لغيره ليس بمكروه لعينه  
 انما المكروه محبة القيام من الذي يقوم له فان لم يحب القيام وقاموا له لا يكره لهم قال رضى الله عنه  
 وقيام قارئ القرآن لمن يجيب اليه تعظيما له لا يكره ما ذا كان ممن يستحق التعظيم وقيل له ان يقوم  
 بين يدي العالم تعظيما له فاما في حق غيره لا يجوز (عج) والنية في المصافحة بكتايديه (همم)  
 طلب من عالم او فاضل ان يدفع اليه قلعه فيثبته لا يرخص فيه ولا يجيبه الى ذلك (نم) ذكر في



وبعض ادب القاضى وان استاذفه بالسان ان يقول رأسه في يد يهوى عليه فعل (يضي) يكره تقبيل  
 المرأة فم امرأة اخرى او خلدتها عند اللقاء او الوداع \* باب في الخلوة بالجنسية وكلامها \* (فج)  
 يجوز الكلام المباح مع امرأة اجنبية (عش) مكن رجل في بيت من عمارات امرأة في بيت آخر منها  
 وكل واحد غلق على حدة لكن باب الدار واحد لا يكره ما لم يجمعهما بيت (ظفر) وكذا في حجرتين  
 من دار (بيت) مثله (عك) هي خلوة فلا تحل (بيت) في (شيب من) ولو طلقها بائنا وليس  
 له الا بيت واحد يجعل بينهما سترة لانه لو لا السترة يقع الخلوة بينهما وبين الاجنبية وليس معها  
 محرم فهو ايدل على صحة ما قالوه وفي استحسان القاضي الصدوق ينبغي للاخ من الرضاع  
 ان لا يخلو باخته من الرضاع لان الغالب هناك الوقوع في الجماع (صغر) الخلوة بالاجنبية  
 مكروهة كراهة التحريم (حب) عن ابي يوسف ليس بتحريم (فج) واجمعوا ان العجوز لا تسافر  
 بغير محرم ولا تخلو برجل شابا كان او شحشا ولا بالن تصافح الشيوخ في الشفاء عن الكرمينى  
 العجوز الشرفاء والشيخ انه فلا يجامع مثله بمنزلة المحارم (يضي) ماتت عن زوج وام فلها ان يسكنها  
 في دار واحدة اذا اخلت في الفتنة وان كانت الصهرة شابة فللعير ان يستعروها منه اذا خافوا  
 عليهما الفتنة \* باب في اية حلق بالمقابر وروايتها في الجلوس للتعزية \* (بيت) لا تعرف وضع اليد  
 على المقابر سنة ولا مستحب ولا يرمى به بأصلا (عك) فكن لو جد فاه من غير فكبير من السلف (شم)  
 بدعة وعن جابر الله العلامة راح مشائخ مكة ينكرون ذلك ويقولون انه عادة اهل الكتاب  
 وكذلك تقبيل المصحف وفي احياء العلوم المستحب في زيارة القبور ان يقف معتد بر القبلة مستقبلا  
 لوجه البيت وان يعلم ولا يمسح القبر ولا يقبله ولا يمسحه فان ذلك من عادة النصارى (مت) وفي  
 شرح الجامع الصغير ان قبلة الدبابة قبلة الصخر عند الاستلام وقبلة المصحف وعن عمر رضى الله عنه  
 انه كان لا يخطى المصحف كل صلاة ويقول علف رلى ومنشور رلى عز وجل (بيت) لا بأس بالجلوس  
 للتعزية ثلثة ايام في غير المسجد من غير ان يرتكبوا ما أتوا ويمتنعون القراء ولا يعطون لهم شيئا (ش)  
 يكره المجلوس للتعزية ثلثة ايام لو طلق في المسجد وفي غيره جائز \* الرخصة للرجاء وتركة احسن  
 (جنت) ولا يمانى بالجلوس ثلثة ايام في بيت او مسجد جائز \* انما من اجلس رسول الله صلى

رضى الله عليه وسلم في المسجد لما نزل جعفر بن زيد بن حارثة وابن رواحة والناس يأتونه وفي بستان أبي الليث  
 مثله (محدث) الأولى أن لا يصعد في المقابر (بو) كان يوسع في ذلك ويقول سقوها بمنزلة سقوف  
 الدار فلا بأس بالصعود (شرح) يكره قال ابن مسعود رضى الله تعالى عنه لأن اطأ على جمر أحب إلى  
 من اطأ على قبر (محدث) يأتهم بوطئ القبور لأن سقف القبر يحرق الميت (حجج) له بقعة يأت المقابر  
 يريد أن يتصرف فيها ولا طريق له إلا على المقابر لأنه ان يتخطى المقابر إذا كان الأموات في التراب  
 (شرح) ويكره اتخاذ المقبرة في السكك والأحواق لأن موضع الميت المقابر ولو اتخل كاشانه ليدفن  
 فيها موتى كثيرة يكره أيضا لأن البناء على المقابر يكره ويكره أن يتخل لنفسه تابوت قبل الموت ويكره  
 الصلوة في التابوت ورأى أبو بكر الصديق رضى الله تعالى عنه رجلا عنده مصحاة يريد أن يحفر لنفسه  
 قبرا فقال لا تعد قبر لنفسك واعد نفسك للقبر (شرح) لا بأس بأن يرفع شتر الميت ليرى وجهه  
 وإنما يكره ذلك بعد الدفن (حمر) امرأة جلست في بيت الميت فتندبه وتدكر مناقبه فتبكي وتبكي  
 معها النساء فان جئ به افتند به بطمع يكره وان فعلت ذلك من غير طمع فلا بأس به (صنف) والمذكور  
 في الكتب أنه يحرم مطلقا وفي السير الكبير باسناد محمد بن جابر الجعفي قال قدم علينا رجل  
 من الانصار فحمد ثناعين حدة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بي في الاشهر وهم يندبون فقلوهم  
 يوم واحد فقال لكن حمزة لا يواكى له قالت فخرجنا حتى اقمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فندبنا  
 حمزة ورسول الله صلى الله عليه وسلم في البيت حتى سمعنا نسيجه فارسل الينا قد اصبتم اوقد احصنتم  
 قال السرخسي وإنما قال ذلك لأن حمزة رضى عنه كان سيد الشهراء يومئذ ولكنه كان قريبا فوافاه  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بما قال وفي المغازي ان عبد بن معاذ وسعد بن عباد ومعاذ بن جبل  
 رضى الله عنهم لما سمعوا ذلك جازوا بنساء قومهم الذي يستحب رسول الله صلى الله عليه وسلم يندبون  
 حمزة فاستأنس لكانهم حتى نام ومن ذلك الوقت جرى الرسم بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم انهم اذا مات احد بيدهم بالبكاء لحمزة وفي رواية ابن عمر رضى الله تعالى عنهما فاحيقتا  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وهما يكرهان فقال يا بعض انهم لم يسموا هذا اليوم فليس جعس ولا يكره  
 على ما لك عليك بعد اليوم قال السرخسي في بعض العلماء من اخط بظاهر الحديث وقال قد انتقم

وحصه الندبة بظاهر الحلق وتكثيرهم على نزع الصوت بالبكاء والنواح قد انتسخ ولا رخصة  
 فيه قال عليه الصلوة والسلام الناقحة ومن حولها من مستمعها عليهم لعنة الله والملائكة والناس  
 اجمعين كما بالبكاء من غير رفع الصوت فلا بأس به لانه لما قبض ابراهيم بن رسول الله صلعم دعت عيناه  
 فقال هبل الرحمن بن عوف قد نهيتنا عن البكاء فقال عليه الصلوة والسلام انما نهيتكم عن صوتين  
 احقثان فاجرين فاما هذه رحمة الله يجعلها الله عز وجل في قلوب الرحماء العيين تدفع والقلب يجزع  
 ولا نقول ما يخطئ الرب (شظ) ولا بأس بالبكاء على الميت من غير ان يختلط بندبة او صياح او نياحة  
 ولا بأس بتقوية اهل الميت وترغيبهم في الصبر والرضا بقضاء الله تعالى لينا لوالد لك اجر الصابرين  
 والدعاء للميت بالرحمة والغفران (جنت) ومن بعض اصحابنا انه اذا استمع الى باكية في المقابر اذا شيع  
 الجنائز ليلين قلبه فلا بأس به \* باب في الكرهة في الانتفاع بالاشياء النجسة \* (قع) يكره استعمال الثوب  
 النجس اذا زاد نجاسته على قدر الدرهم وله ثوب طاهر (سمر) لا يكره الا اذا فحش مثل ربع الثوب قال روح  
 وفي (شخص) اشارة الى انه يجوز لبسه مطلقا (سمر) ويجوز استعمال الطين الذي يتخذ المصلحون  
 من اخشاء البقر لوض الاجر لا خلاف العلماء (قع) اجزاء الفقه اصابتها نجاسة يجوز استعمالها  
 ولو صب الماء عليها ثلاثا وجفت عند كل مرة يحكم بظهارتها ان غلب على ظنه زوالها (صح) واما الخمر  
 فيحرم الانتفاع بها من كل وجه الا ان تتخذ خلا او مريا وقال ابو حنيفة كره الا متشاطب ردى  
 الخمر وكره هو التبخر بفهم اطفى بالخمر والنظر الى الخمر في الزحاج تلذذا بلونها (شب) والانتفاع  
 بالارواح جائز بخلاف العذرة (كص) وغسالة الثوب النجس ان تغير طعمها ولونها او ريحها  
 يحرم مالا انتفاع بها كالبر والابحور في غير الشرب والتطهير كبل الطين وسقى الدواب (قع)  
 واذا تنجس الخبز والطعام لا يجوز ان يطعم الصغير او المعتوه او الحيوان المأكول اللحم وقال اصحابنا روح  
 لا يجوز الانتفاع بالميتة على وجه ولا يطعمها الكلاب والجرار لان الله تعالى حرم الميتة تحريما مطلقا  
 مطلقا بعينها كذا ذكره الرازي في احكام القرآن وعن ابي يوسف روح لا بأس ببيع ثوب نجس ولا يبين  
 فان ظن ان المشتري يسلط فيه فلا حرج له ان يبيعه قال روح لا يحل استعمال اخشاء البقر في الحبيرة  
 وقد سماها لس العلواني ومن حجة الله البالغة ان قدس له في النجاسة اقواما يستخرجون منها



ضياهم ولو بقيت لشق الامر ولك هيب العيش وعلى مسئلة حسنة وهي انه لو نقلها بنية تطهير السكك  
 جاز ثم يخلطها بتراب فيحملك بها الارض فيجوز ولو نقلها بنية السمل فذلك حرام لان الانتفاع بالعذرة  
 لا يجوز كالا يجوز بيعها \* باب فيمن يتصرف في ملكه تصرفا يتصور به جاره وما يمنع منه وما لا يمنع  
 منه \* (شه) نصب متوالا لا مستفراج الا برسم من الفيلق فللجيران المنع اذا تضرروا بالرخاخ  
 ورائحة الدخان (ففع) يرفعه الى المحتسب فيمنعه اذا كان فيه ضرر بهن (بسم) اتخذ في دار ابويه  
 عمل نسج العتاييات فليس للجار الملاصق منعه ولو اتخذ طاحونة لنفسه لا يمنع والاجرة يمنع وللجيران  
 منع دقاق الذهب بالبحر في كورا كوندك من دقه بعد العشاء الى طلوع الفجر اذا تضرر دابته  
 (بسم) اتخذ تابخاخه في دار مسبله مستاجرة ووضع فيها كوى للنور والجار المقابل يقول ان تلامن ته  
 يطلع علينا اذا كنا في السطح او المبرزا وعند الباب فسد والكوى ليس له ذلك ولو زرعه في ارضه  
 ارزاو يتضرر الجيران بالنز ضرر ايئنا ليس لهم المنع منه قيم استعاره ارا يعمل فيها النجرة فحتا  
 ونشر او نقر او يجنبها دار متدرع يتضرر بها قلة المنع منها ولا يمنع المراق والزلتبى لان رائحته  
 ليست تضر في حق كل احد لان منهم من استلذذ ذوقها الا اذا كان دخانه دائما (عشج) وكفى  
 اللذاف وان اضر ببعض الجيران لمرضه وقيل اذا كان ضرره بينا يمنع (فسمج) وكذا اذا اتخذ داره  
 اصطبل للكل واب على سطحه مسبل ماء سطح جاره فله ان يرفع سطحه او يبني عليه ولا يمنع (حلت) له  
 ان يبني على حائط نفسه ازيد مما كان وليس لجاره منعه وان بلغ حنان الغمام \* باب في المرووفى  
 ارض غيره \* (تسج) مر في ارض الغير بغير اذنه يجب عليه الاستحلال ان اضر بها كالمزوعة او المرطبة  
 والا فلا الا اذا رآه صاحب الارض فيجب عليه الاستحلال لا يبل اثم ولو كان له حق المرووفى ارض غيره  
 فمر فيها مع فرسه او حماره قبل ان يشيته بالحجة ليس له ذلك \* باب في التصرفات والمحل ثلث في  
 الطرق العامة والخاصة وما يتعلق بهما \* (ففع) له اتخاذ الطين في السوق ان كان الطريق واسعا ولو  
 زل انما في موضع الطين ليلا يضمن (شمر) مرام يتصب منها جنبه في الطريق عند فناء فيملق عليها  
 مرومه ليس له ذلك ويضمن ما تلف بها (بسم) احداث مسخر احافى مكة فافقة بغير اذن الجيران ثم  
 قبل تمام العماره منعوه وليس لهم فيه مكرهين كلهم المنع (بسم) حال احدى الجارين للاخر من الطائفة



الذي اخرجته محدث وقال لا يجوز ان يملك في القدر بقول المحدث في كونه ممتد سكا بالاحتلال  
 (تج) والبينة بينة من يدعي انه محدث (فجعل) على عكسه قال روح والمصحيح هو الاول (فجعت)  
 هدم واحد بيته في سكة غير نافذة وفيه جناح بالغ خانيبته فله ان يبنيه كما كان وليس للجيران حق  
 المنع (عك) ان كان الجناح قد بما يجوز (روح) لكل واحد قطع الجناح في السكة النافذة وان كان  
 قد بما انما الفرق بين القديم والحديث في سكة غير نافذة (بهر) سيب وجاجة في سكة فلا هل السكة  
 منعه عنه بالرفع الى القاضي (ط) له كلاب لا يحتاج اليها ارسلها في ملكه فليس لجيرانه المنع وان ارسلها  
 في السكة فله المنع فان امتنع والارفع الى المحتسب فيمنعه وكذلك من امسك دجاجة او حشا او عجولا  
 في الرستاق فهو على هذين الوجهين قال روح بيعت دار صغيرة ميزابها على منهرة من جماعة  
 فاتخذ كل واحد منهم حصته دار على حدة ووضع ميزابها على تلك المنهرة فكثرت الميازيب عليها فهل  
 للجيران منعهم منها فاجاب بعض المفتيين في زماننا انه ليس للجيران منعهم كما اذا سكن البائع  
 فيها جماعة من الناس وكما اذا اشترى الدار الواحدة جماعة من الناس من واحد وسكنوها وكثرت  
 ميازيبهم على ميزابها فان ضر الميازيب ليس الاكثرية الماء وذلك لا يمنع وكذا اذا باع داره في سكة  
 غير نافذة من جماعة فليس لاهلها المنع وان لزمهم ضرر كثرة الشركاء والمارة في الطريق ثم ورد  
 الفتوى والجواب على شيخنا (بسنج) فتوقف وباحت فيه اصحابه واهل عصوة اياما ثم تقرر رأيه على  
 ان للجيران المنع بخلاف تلك المسائل فان الضرر فيها غير لازم ولادائهم ولا كذا لك ههنا عن شد اد  
 اراد ان يغرس في النهر العام لمنفعة المسلمين له ذلك (فجعت) اخذ الودغة عن وسط الطريق  
 او اخذ التراب عن حافتي النهر العام لا يجوز الا باذن الوالي لانه حق العامة (ن) ان لم يكن  
 فيه ضرر على الطريق فلا بأس برفعه ولم يذكروا ان الوالي قال (صحت) ان كلاً من حسن \* باب في  
 الاستحلال ورد المظالم والخروج عن مهادتها وما يتعلق بالنوازل والحيابات \* (بهر) سلم المؤذي على  
 المؤذي اليه مرة بعد اخرى وكان يرد عليه السلام ويحسن اليه حتى غلب على ظن المؤذي انه قد سرى عنه  
 وحسن عنه لا يعذر بالاستحلال واجب عليه (فجعت) مثله (شهر) آذاه ولا يستحل له الحال لانه يقول هو ممتلك  
 غضبا فلا يعفو عني لا يعذر في التأخير (بسنج) عليه ديون لاناس لا يعرفونهم من غصوب ومظالم وحيابات

يتصدق بقدرها على الفقراء على مؤنة القضاء على وجدهم مع العروة إلى الله عز وجل فيعقله ولو تصرف  
ذلك المال بالدين والمولد بين يصير معذوراً وكذلك إذا أزاله المصنف عن الأموال (شهر) عليه يكون  
لأناس شتى لزياة في الأخذ ونقصان في الدفع فلو تصرف ذلك وتصدق على الفقراء بشرب لو قوم  
بذلك يخرج عن العهدة قال روح فتعرف بهذا أن في مثل هذا لا يشترط التصديق بجنس ما عليه (ففع)  
جميع أموال من الناس لمنفعة بناء المسجد فانفق منها دراهم حاجته ثم رددت لها في نفقة المسجد لا يبرأ  
من الضمان إلا بالرد إلى المالك أو نأشبهه أو تجد يد الأذن منه فإن لم يعرفه استأمر الحاكم في الصرف  
فإن تعد رجوت في الاستحسان أن يعدر باتفاق مثل ما أنفق على المسجد في دفع الرمال أما الضمان  
فواجب عليه (من) الوكيل بقضاء الدين صرف مال الموكل إلى قضاء دينه ثم قضى دين الموكل من ماله  
ضمن وكان متبرعاً في قضاء دينه وبهذا أنسب أمور البياعين والسامرة ويبتنى عليه مسائل ابتلى بها  
العلماء والصالحاء منها العالم أو الهوى مرد إذا مال للفقير شيئاً وخطها ودفع ضمن ولا يجزيهم من زكوتهم  
فيجب أن يأمره الفقير أولاً بذلك فيصير خالطاً أمواله بأذنه ومنها دفع رجلان إليه دراهم ليعطيها  
من زكاة مالهما فخطها قبل التصديق ضمن ومنها المتولى إذا خلط أموال أوقاف مختلفة ضمن ومنها  
السامرة وخط غلات الناس أو أثمانها ضمن ويكون متبرعاً في الدفع والاتفاق من ماله إلا في موضع  
جرت العادة بالأذن بالخط كما جرت العادة بالأذن من أرباب الحنطة للطحان بالخط إذا تركوا غلاتهم  
حنده ولا عرق في السامرة والبياعين قال روح فعلى هذا في عرفنا لا يضمن الهوى مرد لأذن الفقراء  
والملاك له دلالة بخلط ما يجمع للفقراء (ن) فسدت المزارعة والبذر من المضارع حتى وجب عليه التصديق  
بشيء من الخارج فتصدق على نفسه أو أولاده الكبار الفقراء لم يجز بخلط اللقطة (ففع) رجل قال  
أعطوا ابن فلان خمسة دراهم غني أكلت من ماله شيئاً فإن لم تجدوه فأعطوا ورثته فإن لم تجدوها تصدقوا  
بمنه فوجدوا أمراً أنه لا هير قال أبو القاسم روح إن ادعت مهرها عليه ولم يعرف وارث سواها يدفع  
إليها مهرها وإن لم تدفع المهر قلها الربع منها إذا قالت لأولادها (ففع) قال جعلت كل من ظلمني في حل  
وهبة في الدنيا والآخرة سواء ظلمني في نفسي أو مالي أو عرضي يعدر الظالم بهذا القدر مع الندم وعنه  
طالب الظالم أو مات فقال المظلم وجهه وهو لا يعلم بذلك يعدر إن ندم بذلك وتعذر

عليه اشتغاله وعنه تصانح الخصمين لأجل العدل واستحقاق (شهر) تشانتما يجب الاستحلال عليه  
 (بم) اشترى من غارة البغاة على المسلمين مائة ألف دينار وغيره ثم قدّم ولا يعلم صاحبه فهو كاللقطة عن  
 الشيخ الجليل المتكلم ر ح أن من شتم غيره أو ضربه فالتقاهاب إليه في الاستحلال لا يجب ويخرج عن  
 الغهارة بالآرسان إليه (شرح) عليه حق غارة صاحبه بحيث لا يعلم مكانه ولا يعلم أحي هو أم ميت  
 لا يجب عليه طلبه في البلاد (شرح) لو قال ليهودي أو مجوسي يا كافر يا ثم إن شق عليه ويتصل به مسائل  
 التوائب والجبايات بزد وفي (بعض) أما التوائب فهي ما ينوبه من جهة السلطان من حق أو باطل  
 أو غيره تصح الكفارة بها إلا أنه لا يكون في حكم تزوجه المطالبة بها ولهذا قلنا إن من قام بتوزيع هذه  
 التوائب على المسلمين بالتقسيم والمعاد للكل ما جورا وإن كان أصله من جهة الله تعالى فإنه باطل ولهذا  
 قلنا من قضى ثأبه غيره بأذنه رجع عليه من غير شرط الرجوع استحصانا بمنزلة ثمن المبيع بخلاف  
 الزكوة والخراج وغيرهما (بعض) ضمن عنه ثوائبه وخراجه وقسمته جاز (شرح) النائية ما يضرب  
 السلطان على الرعية للمقاتلة لمصلحة الرعية وقال أبو جعفر البلخي ما يضرب السلطان على الرعية مصلحة  
 لهم بصير ديننا وأجبار حقا مستحقا كالخراج وضريبة الملوك على عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم  
 أمراهل المدينة بأن يردوا الكفار بثلاث ثمار المدينة ثم ينصفها وكانت ملك الناس ومع ذلك قطع رأيهم  
 د وفهم وأمر أصحابه بحفر الخندق حول المدينة ووضع الحجر للعملة على من فعل فكذا السلطان وقال  
 مشا نخارج وكل ما يضرب الإمام عليهم لمصلحة لهم قال الجواب هكذا حتى أجرة الحجر حين ليعط  
 الحريق واللصوص ونصب الدروب وأبواب السكك وهذا يعرف ولا يعرف حروف القسمة وقيل  
 التوائب ضرب البعوت بما يخرج خمسة أو ستة من كل عشرة نفس يأتي يضرب عليهم مؤنتهم وهذا  
 حتى واجب فرض كالخراج يجوز به الضمان (شرح) اشتد في معنى التوائب قليل الحجر البار من  
 ونحوه وأنه واجب شرعا وقيل ما يحتاج إليه السلطان لتجهيز الجيش لقتال المشركين أو حاجته إليه  
 لفداء أسرى المسلمين فيؤخذ عليهم ما لا نفى النائية وهو واجب الإمام على الناس ومع الضمان  
 به لأن كل واحد مطالب بمحموس به قال ر ح فعلى هذا ما يؤخذ في حوائجهم من العملة لا ملأه مستطاع  
 المحصول أو للربض ونحوه من مصالح العامة دين واجب وحق مستحق لا يجوز الإمتناع من دفعه



وليس بظلم ولكن يعلم هذا الجواب للعدل به وكفى اللسان عن السلطان ومعااته فيه لا للتشبه بحتة  
لا يتجاوزوا في الزيادة على القدر المستحق (شخص) توجه إلى جماعة جارية بغير حق فلبعضهم من نفسه  
عن نفسه إذا لم يحصل حصة من الباقيين والأول لا بد فعلا عن نفسه قال ليرجى فيه أشكال  
لأن إعطاء إعمالة النظام على طاعة ثم ذكر السرخسي مشاركة جويون عبد الله وذلك مع سائر الناس  
في دفع الثأبة بعد ذلك فحتمه ثم قال هذا كان في ذلك الوقت لأنه أمانة على الطاعة واكثر النوائب  
في زماننا بطريق الظلم فمن تمكن من دفع الظلم عن نفسه فنك خيره باب في التداوي والمعالجات  
واسقاط الولد (فمن) أجراح أشعرى جارية رقاء فله شق الرق وان المنة (حمر) يجوز لكل ما يكون  
في الثور الذي يقال له بالخوارزمية عاوبك سنك (عك) لا يركل ولا يجرز للتداوي (شعر)  
شعر (فمن) استعمال الخزميان للشيء يجعل في المقعدة طلبا للسمن لا يحل (ظلم) امره الطبيب  
المعاقق باكل الخزميان أو أهم الخزميون مفرد الموضع أدوية مباحة للتداوي لا يحل أكله (ظلم)  
قال له الطبيب المعاقق ملك لا تندفع إلا باكل القنفذ أو الحية أو دواء يجعل فيه حية لا يحل أكله  
(حمر) من أبي يوسف كان أبو حنيفة يكره الترياق لأن فيه شيئا من الحيات ويحرم بيعه لغلبة الحلال  
وهو الحسن بن علي رضي الله عنه سقى جارية من حوائره الترياق (فك عك عك) تأثم باسقاط  
السقط قبل أن يصور حرة كانت أو أمه وعن (عك) في الحرة لا يجوز وفي الأمة خلاف والأصح هو  
المنع قلت وفيه فظي دل عليه قوله عقيب هذا والتصوير أن يظهر عليه شعر أو أصبع أو رجل ونحوه  
فإن ظهر فهو ولد فقبل التصوير لا يكون ولد فمبني أن يجوز (ط) فيه كلام واختلاف (عك) لا يجوز  
استعمال اختفاء البقرة في الحيرة (شعر شعر) لا بأس بأجواق الغناء الملتقطة من الطرق وإدارته  
حول من اجابته الحسن بن علي بن أبي حمزة في الصحيح الخائف قال الشيخ الأباذري ح انه يباح إذا لم ير  
الشفاء منه (فمن) ولا يجوز حبس الرجل أو إملاء الحمام النجس على ما أصابته العين (ط) قيل لا بأس  
بكتفها فاعتد بالدم والماء لا يعلم أن فيه شفاء قلت وهذا بعيد لأن الله تعالى لم يجعل الشفاء في  
المحرم فيمنع من الشفاء لا بد من الشفاء لا يجوز حبس الرجل أو إملاء الحمام النجس على ما أصابته العين (ط) قيل لا بأس  
بكتفها فاعتد بالدم والماء لا يعلم أن فيه شفاء قلت وهذا بعيد لأن الله تعالى لم يجعل الشفاء في



والتصرف بما لا يملكه لحقارته وما لا يجوز بيعه (فعل) ومن وجد شيئا حقيقيا كالحصاة المملوكة في يد  
 الجرب أو الكندرة فشد به فقلل ما هذا الورع البارء هذا آثاره جد أوله وجد قهرها ورد ونهها  
 أكله خصوصا في زمان السعة وكذا أكل ما كان مباحا أو مملوكا لا يلتفت إليه ولو أدخل من حزمة القير  
 خلا لا سنانة لا يعذر (شمر) باع الصيقل جرادات القمام بالبحر شويخ ان اختلط بغيرها جاز ولا فلا  
 ولا يباح ذلك إلا بصريح التملك وان جرت العادة من قديم الزمان بتركها عند بيع (فعل) لا بام  
 بأمساكها إذا كان ملاكها لا يعاين بها وعنه فيما يكسر البلك من أغصان الخلاق في الربيع يسمى بالبحر  
 ويد أن يبيع أنه يحب الضمان وعنه فيما يبقى من نموذج الحنطة والدبس ونحوه في يد الدلال لا بأس  
 به أن وسعوا فيه وكل إلى كل ما يتسامح به عادة كالحنطة التي يأخذها الفار من الصبرة والبيد ونحوها  
 (بفتح) طحن حنطة في رحا غيره فاختلط بدقيقه ما يبقى فيها عادة من طحين غيره بالبحر ذر سنك لا بأس  
 به ويجوز له وكذلك أن طحن فيها شعيرا وقد كان بقي فيها دقيق الحنطة ولا يجب عليه أن يطحن بعن  
 الشعير حنطة ليكون الباقي منه مثل ما اختلط بدقيقه وكذلك النساج فيما يوصل من غزله أو غزل غيره  
 يدخل من نسج له قبله بهذه الآلة بالبحر جاج يعذر في الفتاوى البخارية ذكر صدر الإسلام من جمع قشور  
 البطاطيخ حتى صار ما لا ثم باعها بتصدق بالثمن \* باب ما يجوز من قتل الخيوانات وحبيها في  
 القنص وضرب الصغير والزوجة ونحوها \* (بقي) يجوز ذبح البهرة والكلب أنفع ما (شمر) يجوز الانتفاع  
 بمسكها أن لم تكن مملوكة (عمت) الأولى أن يذبح الكلب إذا أخذته مرارة الموت (بفتح) يجوز  
 استعمال البقرة في الكراب (بسر) وركوب الثور ووضع الحمل عليه مشروع (بفتح) واستعمال الحمير في  
 الكراب والأبل والثيران في الدواب مع شد العين بشرط أن لا يجهد ما يجوز وجد الإجماع أن يستعمله  
 من الأعطال ولا يضرب رأسها وعند البعينة ج لا يضرب به أصلا وإن كانت مملوكة كذا الحكم كل ما يستعمل  
 من الخيوانات (بفتح) أخذت البهرة لحم الغير أو غيره لا يجب على المذنب أن يتركها منها فلا يعلم  
 مالكه ولو كان الطير غير مملوك فله أخذه من فمها إذا كان يستعمله هو بتعديدها (طرح) لا يباح  
 ضارب الخيوان فيما يحتاج إليه للتأديب ويحرم فيما زاد عليه (ظفر) لا يجوز ضربها بغير  
 التي ليس لها أول يتروك الصلوة إذا بلغت عشر (بفتح) أنه إن يضرب الخيوان فبغيره

[illegible]



يؤثر الكفة وفي الفردوس عبد الله بن بشر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تنتفوا الشعر انك  
يكون في الانف فانه يؤثر الكفة ولكن قصوه قصا (ثلث) في حلق شعر الصدر واظهر ترك الادب  
(بسم) يجوز حلق الراس وترك الفودين ان ارسلهما وان شد هما على الراس فلا \* باب في الغيبة \*  
(فع) اعاره ثوبا او اقرضه دراهم ثلاثة ايام فمنعه منه اياما كثيرة وسوئه فوصفه عند الناس بكونه خائفا  
او كذا ابا يعز في ذلك (فع) ومن بعض المتكلمين ذكره بما يستحق به انما يكون غيبة اذ فعل الاضرار  
والشتم به اما اذا ذكره تاسفالا يكون غيبة وقال رح وهذا صحيح ذكرى (طس) رجل ذكر معاوي  
اخيه المسلم على وجه الاهتمام فلا باس به ومثله في الواقعات وعلل بانه انما يكون غيبة ان اراد به السب  
والنقص \* باب في كراهية الحيلة (سم رفع) له والد ان معسران فدفع الزكوة الى فقير ليل دفعها الى والده  
او اوصى بثلاث ماله الى صلوته فاحتال الرضى بهذا الحيلة ليصرفها الى عمارة المسجد بكرة \* باب في  
بر الوالدين والمولودين \* (بمر) الابن البالغ يعمل عملا لا ضر فيه دين ولا دنيا بوالديه وهما يكرهانه  
فلا بد من الاستيذان فيه اذا كان له منه بد (بسم) اذا تعد عليه جمع مراعاة حق الوالد بن بان  
يتأذى احد هما بمراعاة الاخر يرجع حق الاب فيما يرجع الى التعظيم والاحترام وحق الام فيما يرجع  
الى الخدمة والانعام وعن علاء الايمة الحمادى رح قال مشائخنا الاب يقدم على الام في الاحترام  
لان النسب منه والام في الخدمة حتى لو دخل عليه في البيت يقوم للاب ولو ساله منه ماء ولم يأخذ من يده  
احد هما فيبدء بالام (ط) بنت لها اب ز من ليس له من يقوم عليه سواها والزواج يمنعها من  
تعاهده فانها تعصي زوجها وتطيع اباها مسلما كان او كافرا في امالي (فمح) احتاج الى مال ولده  
لغيبة ماله وفيه رجل وولده في المفازة ومعهما ماء يكفي لاحد هما فالابن اولى به والا لوجبت عليه  
ان يسقى اباها ويموت هو من العطش فيصير قاتلا لنفسه وان شرب هو لم يكن معينا اباها في قتل  
نفسه هذا بمنزلة رجلين احدهما قتل نفسه والاخر قتل غيره كان قاتل النفس اعظم وزرا ولا باس  
للاب ان يغضب على ولده بما يكره ولو اراد الاب ان يامر ولده بشيء ويحاف انه لو امره لا يمتثل  
امره يقول خوب آيد اي يسرا كراين كار بكني يا نكني ولا يا امرى حتى يلحقه عقوبة العقوق \* باب فيما  
يتعلق بيوم عاشوراء و ليلة البرأت قال رح كتبت في الوقف ان اسراج السرج الكثيرة في السك

والاصواق بدعة وكذا في المساجد ويضمن القيم (بو) خلط الخوانج يوم عاشوراء لم يرد فيه اثر قوي ولا باس وربما يثاب يوم عاشوراء معظم يستحب فيه الصوم قيل الاكتحال يوم عاشوراء كان سنة ولكن لما صار علامة لمبغضى اهل البيت وجب تركه (جت) يكره الكحل يوم عاشوراء لان يزيد وابن زياد عليهما ما يستحق اكتحل بدم الحسين رض وقيل بالاثم لتقر عينه بقتله وقيل لبعض السلف هو سنة وليس فيه ذكر عاشوراء قال الشيخ رض من سنة المخنثين (بمخ) خرق القاص ثيابه في مقتل الحسين يوم عاشوراء تأمغا على المصيبة وامرهم بالقيام والتشنيع فهل يجب على ولاية الدين ان يزجروه فكتب (بمخ) يمنع عن جميع ذلك ثم استفتى (بمخ) وهل يكون المستمعون في ذلك معذورين فكتب لا ثم استفتى يا وارمينج منغوند اى قاص في مقتل اود مخيار اى نفوسج اود اى قاص اوداه مكار ماذا يجب عليهم فكتب سبق الجواب انه يمنع ويزجر \* باب في من يجوز العمل باخباره والرواية عنه \* (فع) ذكره قاضى القضاة في اصول الفقه اتفقوا ان الكافر لا يقبل خبره لكن منهم من يقول ان مع التأويل لا يكون المرء كافرا اذا صدق الرسول وشرائعه فجوزوا قبول خبره فاما الفاسق فقد اختلفوا فيه كالخوارج واهل الاهواء فجعل الفقهاء على تجويز العمل بخبرهم وشهادتهم اذا كانت شرائط الشهادة حاصلة وقال ابو طي وابوهاشم وبعض الفقهاء ان خبرهم لا يقبل وهو الواجب في القياس وما قاله الفقهاء اقرب الى الاثر والاتباع فقد حدث في آخر ايام الصحابة من البغاة والخوارج ما حدث ومع هذا كانت الشهادات والاخبار مقبولة عندهم واستمرت هذه الطريقة فيما بعد من ظهور الاهواء والاختلاف في الديانات ولم يختلف العادة في القبول (صت) وقيل من يقول بالخروج من النار وبالروية بلا كيف وبالقدرة مع الفعل لا يكفر ولكنه من اهل الاهواء والبدع يجوز الرواية عنه (يقى) في اصول الفقه اذا اعطاه المحدث الكتاب واجاز له ما فيه ولم يسمع ذلك ولم يعرفه فعند ابي حنيفة ومحمد رح لا يجوز روايته وعند ابي يوسف يجوز (ط) اذا وجد الرجل صاعه مكتوبا ولا يتذكره لا يحل له ان يرويه عند ابي حنيفة رح خلا فالحما فشرط الرواية عنده ان يحفظ الحديث من حين سمعه الى ان يروى وعندهما الحفظ ليس بشرط ويتصل بهذا العمل ورواية الحائيل من كتب الفقه اذا رآها \* باب في مماثل متفرقة \* (شمس) يكره غسل الاوز والطير والماشى ونحوها



في بالوعة تتناثر فيها (بنت) مكران قال لغيره ان لم تقبل لي الارض فامرتي طالق ثلاثا فلو قبلها  
لا يكثر لكن حفظ الدين على النفس اولى من حفظ الزوجة على الغير وعنه دفع ظلم الجبائية وحفر  
الانهار التي لا يجب عليه وهو يعلم ان نصيبه يؤخذ من الضعفاء لا يفعل ذلك لانه يعلم من السفلة  
من لا يعطى النائية في قومه (ظلم) الظلمة تمنع الناس من الاحتطاب في المروج الابدي فمع شيوخ  
اليهم قال دفع والاخذ حرام لانه رشوة (بسخ) دفع الى راعي الامراء وغيرهم خبز اليجمع غنمه في  
خطيرته او ارضه كما هو العادة لا يجوز وكذا اذا كانت الاغنام ملكا للراعي لانه رشوة وكذا اذا لم يصرح  
باشترط الابانة لانه مشروط صرفا ولذلك دفع ان يسترد ما دفع اليه والحيلة فيه ان يستعير الشاة من  
مالكها ويأمر مالكها الراعي بالابانة عند المستعير ويدفع ذلك القدر اليه احسانا لاجرة قال رح  
ولو كان الراعي لا يبيتها ايضا يا مراء الابا لرزق كان رشوة ايضا (شمر) ما سمعنا شيئا فيما يلقي من الخطب  
على المقتول ظلمنا في الطريق ولو اخذها انسان لا بأس به مرضت الجارية مرض الموت فاعتاقها اولى  
لموت حرة (دفع) تغزل لجارتها يوما وجارتها لها يوما لا بأس به ولا يكره ذبح الابوص وخبز وطمبخه  
وفي رواية (شمر) لا يجوز بيع المعلم مبيلا الى حاجته ولو بعته الى احضار شريكه ينبغي ان يجوز اذا كان  
يعلمه (دفع) عن الحلواني الكراهة افحش من الاساءة وعن الشيخ اللبادي احسان الكافر  
طاعة الله ولولا معاصية لمدح به (شمر) عالم ظلم ضعيفا وغيره يقدر على دفع الظلم يدفعه اذا لم يلحقه  
ضرر ولا يمنعه حق علمه (بسخ) امرأة تدكر في قصتها مقتل الحسين رض واهل البيت رض ليس لها ذلك  
بنته ليس لها ولي تسكن عند انسان يطعمها ويستعملها في اعمال البيت يجوز اذا صلح ما يدفع اليها عرضا  
(تج) ماتت معتقها من بنت واخفاشرت المعتقة من بنت المعتق شيئا بما لخطير لئلا يصل ميراثها الى  
الاخ في صحتها لا تعد في القصد وكتب غيره لا (بسخ) وغيره عليه مهر فباع من امراته شيئا مملوفا او  
صالحا مع الاجنبي في هذا المهر على ان لها خيار الروية مادامت حية حتى يسقط المهر في الحال  
لا تعد في هذه الحيلة ان تصدق ابطال حق الورثة والافتعز ويكره تفصيل بعض الاولاد  
المتساوين في الصلاح على البعض في الاحسان والتربية (دفع) رهن عنده ازار قلف فيه مصفاا وسكين  
فقطعه به بطنها على رجليه لم يضره يستحل من صاحبه ان لم ياذن له في الالتفاح ولا يرسل الرجل الى

المسوق من الدكان اضر بالمارة او لم يضر جلس للحاجة او للنظارة ويكره ان يكثر صب الماء في الحمام  
للراحة ولورأى كسرة خبز في النجاسة يعذرفى تركها ولا يلزمه غسلها ولو كان له جيران سفهاء  
ان مألهم بترك كون الشرحياء منه وان اظهر خشونة يريدون الفواحش يعذرفى هذه المسألة ظاهرا  
ولودعاه جاره الى داره فقال نعم ثم يذهب اليه فهو خلف ولا ياتم ولو اتخذ فى يده وثما ثم تاب  
لا يلزمه السليخ (ففع) رفع المتعلم من كحولان المسجد ووضع فى كتابه علامة فهو عفو (بسم)  
للمديون اذ لم يكن له وفاء بدينه ان ينفق بقدر حاله ويتخذ ثيابا بالائقة بجاهه ولو اتخذ ازيادة  
على جاهه فللقاضى ان يبيعها عليه ويشترى له ثيابا بقدر جاهه ويرد الفاضل الى دينه ولو امتنع  
المديون من حرفته التى تقضى الى قضاء دينه لا يعذر (ظم) لا يجوز مقاطعة سوق النحاسين وغيره  
ولا كتبة الوثيقة بها ولا كتبة الشهادة فيه وفى استحلال ذلك مخاطرة الكفر ولا يجوز للمرضعة دفع  
لبنها للتداوى ان اضر بالصبي (فسم) يجوز شرى العصفير من الصياد واعتاقها اذا قال من اخذها  
فهى له ولا يخرج من ملكه بالاعتاق (بم) لا يجوز لان فيه تضييع المال (فع) عن الحسن بن زياد  
لا ينبغي ان يتخذ الرجل فى داره كلبا الا كلبا يحرس (علك) لو تواضع اهل بلدة على زيادة فى ضبختهم  
التي يوزن بها الدراهم والابريسم على مخالفة سائر البلد ان ليس لهم ذلك ولو وكل غيره وكالة  
مطلقة فقبلها وامر غيره بكتبة الوثيقة ثم ضاعت من الوكيل او تمزقت او مرقها انسان يحل للكاتب  
ان يكتبها ثانيا من غير زيادة ولا نقصان بشرط اعلام تكريرا لكتبة (فك) له امرأة فاسقة لا تنزجر  
بالزجر لا يجب تطليقها (ع ط) عن ابي حفص البخاري انه امرأة لا تصلى بطلاقها وان لم يكن له ما يعطى  
به مهرها وان يلقى الله ومهرها فى عنقه احب الي من ان يطلق امرأة لا تصلى \* كتاب التحريم \*  
(شم) يوقع تحريمه على الاناء النجس فى ثلاث آوان ليكون المثنى طاهرين ولو اوقعه على الطاهر  
لا يجوز له التحريم بعد ذلك فى الاثنتين (بق) له عشر خواهي من خل وجد فى احد لها فارة ميتة  
واخرجها ثم نسي تلك الخاوية فانه يرسل عليها الهرة فعلى ايها جلست فهي النجسة واليهواقي طاهرة  
(شم) الشبهة عليه القبلة فتحرى ولم يقع تحريمه على شيع اى صلى ام يدع حتى تظهر فكتب بل بتحريم ثم  
يصلى (فع) كتب نعم (خج) عليه فوائد فوقع تحريمه على فلان ثم تبين له انه اقل يقتصر عليه

كالتهري في القبلة ( جف ) صلى ولا يحضره نية القبلة ولا انها مشكاة فظهر الخطاء اعادة واذا ظهر  
 الصواب اولم يظهر شيئا جزاء وان اشكلت فصلى بغير تحري اعادة الا ان يظهر الصواب ولو ظهر  
 الصواب في الصلوة مضى فيها ايضا ولو كان اكبر رأيه انه اصاب فالصحيح فيها ولو بعد ما انه يعيد واذا  
 وجد من يسأله فليس له ان يتحري فان تحري لم يجزه الا ان يصيب ومن اخبره بالقبلة ثم ظهر  
 الخطاء جزاءه من لم يكن له رأى في القبلة فقد قيل لا يصلى وقيل يصلى الى اربع جهات وقيل بخير  
 وكل الوصل ركعة بالتهري الى جهة ثم تحول رأيه الى جهة اخرى فصلى الركعة الثانية الى الجهة  
 الثانية ثم تدكر انه ترك سجدة من الركعة الاولى اختلف المشائخ والصحيح انه تفسد صلواته  
 \* كتاب الاباق والمفقود (بم) راد الاباق استعمله في حاجة نفسه في الطريق ثم ابقى منه يضمن (فع)  
 عن ابي حنيفة رح ان مدة الفقد مفوض الى رأى القاضى فيحكم بما ادى اليه اجتهاده فيقسم ماله  
 حينئذ بين الاحياء من ورثته (مك) وهذا نص على انه انما يحكم بموته بقضاء لانه امر محتمل  
 فمال ينضم اليه القضاء لا يصير حجة (شم رفع) اذا اعتدت زوجة المفقود بعد انقطاع اقرانه او بعد  
 مضى مدة على قول الاخرين فلها ان تتزوج قبل القضاء (شب) اذا بلغت المرأة مدة الاياس  
 فانها تعتد بالاشهر ولا يحتاج فيه الى القضاء (ط) فقدت مولاها ولا تجد نفقة وخيف عليها الفاحشة  
 فللقاضى ان يبيعه او يوجرها من امرأة ثقة وليس له تزويجها (فع مك) والمقاضى يبيع عبد المفقود  
 وارضه اذا كان ينقص بمضى الايام (ط) ما خيف عليه الفساد من مال المفقود فالقاضى يبيعه لانه اقرب  
 الى الحفاظ في الجامع الكرخى للقاضى يبيع مال المفقود والاسير من المتاع والحريق والعقل اذا  
 خيف عليها الفساد وليس له ان يبيعهما لكان نفقة عياله ما ومتى باعها الخوى المصباح نصارتهم  
 او دنانير يعطى النفقة منها بطريقه (جميع) لا يبيعهما للنفقة وان حصل فقد ولو باعها القضاء عد به  
 جاز وكذا الوعلم حيوته لكنه لا يرجع منذ سنين (عس) ارض مشتركة بينه وبين غيره الماعقل البالغ  
 قد غاب واراد الاب اجارتها فان القاضى يوجر نصيب الغائب باجر مسمى ثلاث سنين وكذا هذه  
 الحيلة اذا مات المستاجر والموجر غائب وارادت ورثته الاستيجار فان القاضى يوجر ما منهم ثلاث  
 سنين لا يجوز اكثر منها \* كتاب اللقطة \* (مك) خشب يجرى بها النجس من لقي لقطه اذا كان عليها

ملاحظة الملك والافمبا ع كالتأيت على شعليها ( بسخ ) صبي وجد لقطة فاشهد ابوه أو وصيه وهو فيها ماله  
تعريفها فله ان يتصدق بها ( قسج ) وجد الصبي لقطة ولم يشهد يضمن كالبالغ ( شمر ) يمشي في السوق  
وينفخ في التراب فوجد عدلية أو فلسا أو ذهباً لا يحل له الا بعد التعريف ثم يتصدق عليه اذا كان  
فقيراً ( فع ) اما الفليس والعدلية فيباح له اذا كان فقيراً وفي الزيادة لا ويجوز التصديق في العدلية  
والفليس قبل التعريف وما يتصدق به الملتقط بعد التعريف وغلبة ظنه انه لا يوجد صاحبه لا يجب  
ايضاؤه ( شمر ) يجب الا يصاء على الملتقط ان كان يرجو وجود المالك ( بمر ) حمام انهدم ومضى  
عليه سنون فاتخذ به رجل بيتاً باذن السلطان ثم اشتراه منه فقيراً ولا يعلم مالک الحمام ولا وارثه حل  
له السكنى اذا كان الساطان ملك من الاول العرصه \* كتاب الغصب وانه يشتمل على اثني عشر باباً  
\* الباب الاول فيما يكون غصباً \* ( بمر ) جماعة في بيت انسان اخذ واحد منهم مراًته ونظر فيه  
ودفع الى آخر فنظر فيه ثم ضاع لم يضمن احد قال رح لوجود الاذن في مثله دلالة حتى لو كان شيئاً يجري  
الشئ في استعماله يكون غصباً ( بمر ) رفع قدوم التجار وهو يراه ولم يمنع فاستعمله وانكسر يضمن  
( بسخ ) اخذ احد الشركين حملاً صاحبه الخاسر وطحن به بغير اذنه فاكل الحمار الحنطة في الرحى  
ومات لم يضمن لوجود الاذن دلالة في ذلك قال رض فلم يعجبنا ذلك لا اعتقادنا العرف بخلافه لكن  
صرف بجوابه هذا انه لا يضمن فيما يوجد الاذن دلالة وان لم يوجد صريحاً حتى لو فعل الاب بحمار  
ولده ذلك او على العكس او احد الزوجين بحمار الآخر ومات لا يضمن للاذن دلالة ولو ارسل  
جارية زوجته في شأن نفسه بغير اذنها وبقت لا يضمن ( تسج ) وبضرب عبد الغير لا يصير غصباً  
\* باب في كيفية ضمان الغصب \* ( قسج قسب ) الابو يسم مثلى ( بمر ) ينبغي ان يكون من ذوات القيم  
ولو اُتلف مشتوته المقتل يضمن قيمته وفي كون الاجر واللبس مثلياً وايتان من ابي حنيفة رح  
( بمر ) هدم جد ارضية فتقوم دارة مع جد رانها وتقوم بدون هذا الجد ران فيضمن فضل ما بينهما  
( جس ) هدم حائط مسجد يؤمر بتسويته واصلاحه وفي حائط الدار يضمن النقصان وعن محمد بن  
الفضل رح ان هدم حائطاً متخذاً من خشب او عتيقاً من رص يضمن قيمته وان كان حديثاً  
هو مراً مادته كما كان وفي درر الفقه يوخد في هدم الحائط بالبناء لا بالنقصان ( ط ) يوخد بالقيمة



وقيل بالبناء (فمح) قطع اقصان شجرة غيره فان كان النقصان فاحشا يضمن قيمة الشجرة والا فبالنقصان  
(ط) حفر حفرة في ارض غيره فاضرب الارض فعند علماء ائيلنزمه النقصان وقيل يؤمر بالكبس (حسن)  
من محمد رح حفر بير في سكة غير نافذة يؤخذ بالطم دون نقصان الارض وفي الدار والارض يؤخذ بالطم  
وان نقصت فبالنقصان قال رض لان نقصان السكة والطريق ينجر بالطم ونقصان الارض والدار  
لا ينجر به لانه قد ينقلب بالطم سكة ويخرج عن صلاحية البناء والزرع مثله في حفرة وفي الحفر في  
فناء الدار كلام انه كالارض ام كالطريق قال رض ولو القى نجاسة في بير خاصة يضمن النقصان دون  
النزح وفي البير العامة يؤمر بنزحها كما مر في هدم حائط المسجد (بمح) مثله لان لها هم نصيبا في  
العامة ويتعدى وتميز نصيب غيره عن نصيبه في ايجاب الضمان بخلاف الخاصة (ظم) السليم مثلي  
(يت) الفهم مثلي (ط) الثراب من ذوات القيم وقيل مثلي (صغر) الغزل مثلي (فع ظم) وكذا  
المصوغ منه (ص) غصب غزلا فنسجه ثوبا او ساجة فاتخذها باا وحديد افاخذة سيفا يضمن  
قيمة الحديد والساجة والغزل (شص) يضمن مثل الحديد قال رض فكان في كون الغزل مثليا  
روايتان كالا برسم (فع) ا تلف دبسه فعليه قيمته (مت) لان كل ما كان من صنع العباد لا يمكنهم  
مراعات المائلة لتفاوتهم في الحد اقة (فك) لوجعل الدبس اجرة في الاجارات لا يجوز (فع شه)  
يجوز استقراره قلت فعلى قولهما مثلي والعصير مثلي والا برقيمي وكذا الحنطة المخلوطة بالشعير  
(فمح) اشرفت السفينة على الغرق فالقى بعضهم حنطة غيره في الماء حتى خفت يضمن قيمتها في تلك  
الحال (ط) فيها كلام قال رح الفيلق الشمس اذ ابلغ تشميسها غايته مثلي وقبلها قيمى واليه اشار (بمح)  
قال الكواغد والتبن والحمد والماء مثلية وفي اللبن روايتان واللحم والشحم والالية والصقراط قيمية  
\* باب فيما يبرأ به الغاصب عن الضمان \* (بمر) غصب خطبا واستأجر المصوب منه فاوقد هاء في قدر  
الغاصب ولم يعلم المصوب منه بانها خطبه فالقياس ان يبرأ كما لو غصب طعاما ثم اطعمه المالك  
قال رح في الاصل اتلفه المالك في مقصوده من الطعام ولا كذا لك في القوم فانترقا (بمر)  
ضرب حمار غيره فعليه وضمن به ثم زال العيب فله ان يرجع بما ضمن ولو غصب حمارا ثم جاء به  
وادخله في اصطيبل المالك واخبره به فقال نعم ما فعلت لا يبرأ عندى ابي حنيفة رح ويبرأ عند محمد

روح لان الاجازة لا تلحق الا لعمال مند ابى حنيفة روح وتلحق عند محمد روح \* باب في ثبوت  
 الملك للغاصب وانقطاع حق المالك \* (شمر) غصب دود القز واوراق الثوت ورباها فالغيلق  
 لصاحب البذر (يف) الغيلق للغاصب (فك) غصب دود القز ورباها فالغيلق للغاصب ولا شيء  
 عليه عند ابى حنيفة روح وعليه قيمتها عند محمد روح قال رضى والفتوى في زماننا بقول محمد روح (شمر) شه  
 هي) عجن الغاصب اللدقيق ينقطع حق المالك (شمر) جعل الا زرايض ينقطع حق المالك (فع  
 بمر) لا ينقطع (سمر) جش الحنطة والدخن ينقطع (فع) يخير كذب الشاة (سي) لا ينقطع وعلى  
 هذا الوجه السمس ابيض (بمع ظت) وغيرهما جعل الحنطة كشكالا ينقطع (شمر بمع) استعار  
 منشرا وانكسر في النشر نصفين فدفعه الى الحداد فوصله بغير اذن المعير ينقطع حقه وعلى المستعير  
 قيمته منكسرا وكل الغاصب اذا غصبه منكسرا ولو غصب ترابا واضجع عليه بقرة حتى صار سرقينا  
 فالسارقين لصاحب البقر وعليه قيمة التراب ولو غصب باعام العضادتين وركبه في دارة ينقطع  
 بالقيمة (فع) مثله وقصارة الثوب بالنساشتم والغراء كصبغه (سي) ووشمه بالطاهر كصبغه  
 وبالنسج تنقيص (فع) غصب قرطاسا وكتبه ينقطع (بمع) وصل غصنه بشجرة غيره بالغ كوفيك  
 فثمر الوصل فهو له والشجرة لاصحابها ولو غصب النجار خشبة وادرجها في بناء غيره بغير اذن  
 مالكها لا يملكه النجار ولا رب الدار (بمر فب) غصب قطنا وحلجه لا ينقطع حق المالك (بمع) باع  
 حبة الغير بغير اذنه وفتقه المشتري وخاطه اضيق انقطع حق المالك (فب) وجد في دار انسان  
 خمر افاقى فيها ملحا نصار خلا فهو له وان لم ينقل الدن عن مكانه قال روح عرف بهذا ان بنفس  
 القاء الملح يملك الخل (فع صت) ما يغصبه الاتراك من الجزوع والعوارض وما ثوا الخشبة ويكسرونها  
 كسرا متفاحشا لا ينقطع حق المالك وان اذداد قيمتها بالكسرو ليه اشار (ش بمع) غصب بطيخة  
 وقطع منها شربة لا ينقطع حق مالكها ولو جعل كلها شربة ينقطع لزوال اسمها ولو ذبح شاة غيره  
 وقطع لحمها اربا ربا فيه روايتان (ش جاع) تاج الائمة قتل عبد انسان وضمن قيمته لا يملكه باءاء  
 الضمان حتى لا يكون عليه الكف فان المضمون اذا كان دمالا يملك بالضمان \* باب في التسبيب الى  
 التلف \* تاج الائمة البخاري خرقت احدى المراتين اذن الاخرى في المتاجرة فمقط منها القرط

فصاع لم تضمن (ش) تعلق رجل برجل وخاف منه فسقط عن المتعلق به شيئين فصاع به من المتعلق  
 (حسب) ولو ضرب به فسقط ميتا ضمن ماله معه وثيابه (ط) خربه فسقط ميتا ضمن الثارب ماله وثيابه اذا  
 ضاعت (فع سي) ضرب غيره فاعصى عليه ولم يمكنه البراح فاعلى ثوبه لا يضمن الضارب (شبهه فع)  
 الملقى هرة في بيت حمام الغير ولم تجد مخرجا فقتلت الحمام باسرها وهي طيارة يا غوار زسية تغند  
 مياور حوم من وادها غالبة القية عند من يطيرونها يضمن قيمتها على هذه الصفة (سي) اشترى حصريا  
 واشترى على الادراك فقال للبائع لا تسقه فان السقى يضره فسقا وجف العنب يضمن النقصان ان سقا  
 عتيا غير معتاد (فع) لا يضمن اورد حموا يوم الجمعة فدفع بعضهم بعضا فوقع على زجاج الخزاف وقد ورره  
 فانكسرت يضمن الكافي ان انكسرت بقوة دفعه (فع) قطع شجرة فوقع على شجرة جارية فانكسرت  
 يضمن ولو اراد نقض جدار مشترك فمنعه جاره فقال الناقض اين لي فما ضرب من دارك فاناضا من  
 له فاذن له بجعل الشرط فنقضته وخرب من داره شيئا بنقضه لا يضمن ان لم يكن مباشرة وفي فتاوى  
 الفضلي مثله لكنه قال لم يضمن شيئا مطلقا كالمو قال ضمنت لك ما يهلك من ملاك لا يصح وكذا الربى  
 مما ما وعمدها وقال ان لم يحققك مما صنعت خراب دارك فعلى ضمانه شرف الائمة العقيلي هدم جداره  
 فسقط خشبه على جدار جاره فهك منه لا يضمن (ط) هدم بيته فانهدم من ذلك بيت جاره لم يضمن  
 في فتاوى الفضلي ولو اذن لجاره في هدم جداره مشترك بشرط ان ينصب الا خشاب فلم يفعل ضمن  
 (الحسن) لا يضمن على كل حال (فسيح المفتي) رأس جملة غيره بغير اذنه وتركها مفتوحة فاذا بها  
 وهو الشمس لا يضمن (بسر) مر بالرمث تحت القنطرة فكسرها مطواقتها وخربت القنطرة يضمن  
 (حسب) صيب في ملكه ماء فخرج من صبه الى ملك غيره ضمن ما قبل احتسابا وكن الودق فسقط  
 من بيت جاره شيئين من ذلك (شع) اشترى مدقة وبنى فيها خراسا ومدقة وفي جوارها مكتب  
 فسقط من دق الحنطة والارز يضمن صاحب المدقة فان رخ لان التلف لما حصل بذ لك كان هذا  
 مباشرة لا تسببا ولا يشترط التعدي في المباشرة (حسب) تصار يدق الثياب في حائوته فانهدم حائط  
 الجار يضمن لانه مباشر (شمر) استاجر نجارا ليهدم جداره وهو على الطريق فاخذ في هدمه فسقط  
 شيئين منه على رجل فمات يضمن النجار (حسب) هجر مطبوعة في الرخ الغير وجعل فيها جزرا ومقن

صاحب الارض ارثه ولم يعلم بذلك فهلكت نفيه اختلاف المشايخ والاصح انه يضمن اتخذه فالبيع  
 ووضع على مواضع البزور من رات لثلا يخرجها الحمام او لا يفسد ها المطر فان ازالها انسان فهلك  
 البزور فان ازالها في غير وقته والتزم الحفظ ضمن والا فلا وتفسير الضمان ان يقوم الارض مع البزور  
 وتقوم بدونها فيرجع بفضل ما بينهما ولو فتح كوة بيت فيه بطاطيخ او ثمار فهلكت بالبزور ان جمدت  
 في الحال يضمن والا فلا كالوحد السفينة المشدودة بالشط (فع فك) منع وكيل الرعية الماء من  
 صاحب الضيعة حتى يبيع ذرعه لا يضمن (وك) فصب عجولا فاتلقه حتى يبيع ذرعه امه يضمن  
 العجل دون نقصان البقرة (جس) آجر ارضه من رجل بحنطة فلما حصد المستاجر ذرعه وداعه  
 منعه المجر من نقله ليل فح الاجرة فافسد المطر لا يضمن (طس) الحمال نزل في مغارة وتهيأ له الانتقال  
 فلم يفعل حتى فسد المتاع بمطرا وسرق يضمن اذا كان المطر والسرق غالبا فيها وقيل يشترط ان يكون  
 صاحب المتاع معه ولو امسك رجلا حتى جاء آخر فاخذ منه مالا لا يضمن الممسك (عمس) ادخل  
 اجناسا له في المسجد بغير اذن خادمه واخذ مفتاحه وجاء ميل فاهلك بسط المسجد يضمن \* بابه  
 في ضمان الساعي والنام \* (فعمر) سعى برجل الى السلطان فاخذ منه مالا ظلما يضمن الساعي  
 وروى هذا عن زفر ربح وبه اخذ كثير من مشايخنا لمصلحة العامة (شص) ان كانت السعاية يحق  
 لو اداه انسان او دام على الفسق ولا يتعظ بالعظة فاخبر السلطان فغرمه مالا لا يضمن ان اخبره انه وجد  
 كنز او وجد لقطة وكذب فيه فغرمه بقوله يضمن بلا خلاف كشاهد الزور اذا رجع اما اذا اخبره بان فلانا  
 ياتي الى امراته فيخبت بها ويغترامته فيطأها وكذب في قوله وغرمه السلطان فليل يضمن الساعي  
 على قيام قول محمد حيث قال ان كان السلطان جائرا يعرف انه يغرمه لا محالة يضمن واما اذا كان  
 قد يغرم وقد لا يغرم لا يضمن وقيل لا يضمن مطلقا وهو قياسي ظاهر الرواية (بسخ) اشترى جارية  
 بعينة النخاس ومهنت مائة فافسده بهذا انسان فاخذ النخاسية يضمن قلت وهذه واقعة في زماننا  
 في ديار قافان الظلمة ياخذون الدامغان من جميع السلع فمن اخبرهم ببيع او شراء حتى اخذوا  
 الدامغان او الجباية منه يضمن وللمظلوم ان يرجع عليه (تسخ) اخبر الظلمة ان لفلان حنطة في مملوكة  
 فاخذ وهامته فله ان يرجع بها على المخبر وكذا اذا علمها الظالم لكن امره الساعي بالاخذ يضمن (يهره)



الذي قال للظالم لفلان قومي جيل فاخذ منه فهو ضامن (تج) شكى عندك الوالي بغير حق واتى  
بقائد فضرب المشكوة منه فكش رثته او يد يضمن الشاكي رثته كالمال وقيل ان من جلس بسعايته فضرب  
وقصور جد ارضه حتى فاصاب بدنه تلف يضمن الساعي فكيف ههنا فليل اتفتى بالضمان في مسئلة  
الضرر يقال لاولومات المشكوة عنه بضرر القائل لا يضمن الشاكي لان الموت فيه فادرسعايته لا تفضى اليه  
فالباب (تج) قوم الدلال المتاع للمخزينة السلطانية او للامرء بما لا يتغابن فيه فاخذ منه بدلك  
المقدري يضمن الدلال اذا علم تمام قيمته \* باب فيما لا يجب الضمان بالتلافه \* (ي) اراق الخمر  
في المعروف وكسر او اتيها وما وجد في مجلس الشرب من آلات القسق فله ذلك ولا ضمان عليه (فج)  
مرض عند بقار ثور لا يرجى حيوته فجاء به فلم يجد ما لك فسلمه الى ام المالك فامرت قصا بافل بجه  
بغير المالك في تضمين اي الثلاثة شاء ان لم تكن الام في عيال الابن والا فلا ضمان على البقار قال رح ولم يذكر  
حكم الام والقصاب وذلك يمتنى على ان الاجنبي اذا ذبح حيوانا ما كول اللحم للمغير في حال لا يرجى  
حيوته وهو مذكور في (وط) فاختيار الصدر والشهيد رح في ذبح مثل هذا الحيوان المريض اذا  
كان ما كول اللحم ان الاجنبي يضمن بخلاف البقار والراعي (ت) الاجنبي لا يضمن كالبقار والراعي  
للادب في الذبح دلالة وية (يم) فاما في الفرس والبغل والحصان يضمن عند هم جميعا في الروضة  
اشترى مسلم خمر من ذمي فالتفها لم يضمن ولو غصبها منه فالتفها يضمن (نظ) اشترى خمر من  
ذمي فشربها فلا ضمان عليه ولا ثمن (هم) متلف كعاب الضياع لا يضمن \* باب في رد المنصوب  
ههنا او غير معين وما يتعلق به (عك) مونة الرد على الغاصب سواء غيب المنصوب او غاب المالك  
هذه وان اتى باضعاف قيمته (شفخ) غصب جارية فجلدت فردها المالك فماتت في نفاسها ضمن قيمتها  
هذه ابى حنيفة رح كالوجنت ثم ردها فقتلت قصاصا بتلك الجنابة وقالا يضمن النقصان كالورد  
محمومة او زنت ذلك فهلك بالحمى او بالجلد (هم) ضرر ثور غير فكسر خلاعه ضمن قيمته عند  
ابى حنيفة رح وعند هما نقصانه ولا يضمن الغاصب نقصان النهر \* باب في الغرس في الارض الغير والزراعة  
والحفر \* (عك) غرس في ارض الغير بغير اذنه فالشجرة للغارس ويتصدق بما زاد على قيمة ضرره  
لو كان مستحقا لصدق به على نفسه يجوز وليس لصاحب الارض تملكها بالقيمة ولكن يغرم الغارس

فقصان الأرض ان ظهر (طيف) يتسلكها مقلوبة بالقيمة ان امر القلع بالأرض وتعمل بقيمة شجرة  
لغيره حق القلع (عكس) ولو غرسه المسلم في أرض مسجلة كان سبيلا (شهر) القى حبه القطن في أرض  
الغير غصبا وثبت قريبا مالك الأرض فالجوزقة للغاصب وعليه نقصان الأرض ولا يكون تعهد من غير  
به الا اذا ظهر انه تعهد للغاصب (بم) ولو جاء المالك وكربها بعد نبات الزرع الغاصب وذرع  
فيها شيئا آخر لا يضمن للغاصب (فع) غصب دبرة وحفرها حوضا ضمن ضمان الا فلا (شهر) ضمان  
للنقصان (سي) يوخد بالنكيس ويضمن ان نقص \* باب في امر الغير بفعل فيفعل فيحصل منه جنابة  
بالآمر \* (فمح) رجلان على شطى نهر فقال احدهما ارم بقاسي الي فرماة وضاع في الماء فضمن اذا وقع  
قوته برمي يوصله الى الشط والافلا (فع حم) امر غيره ان ينظر الي خايته هل صار خلا فنظر مسائل  
قيها من اغفد دم وقد صار خلا يضمن نقصان ما بين طهارته ونجاسته (عكس) يضمن وعن ابي بكر  
لعياضي ما لدم من مشري الخل في خايته ان نظر فيه باذن مالكه لا يضمن والا فيضمن  
(ميت) قصارت المسئلة خلاقية (قنب) استباح ثوبا فقال له بائعها ملها فهدا فانكسرت يضمن  
واكد اذا قال ملها فان انكسرت لا ضمان عليك يضمن ايضا قال (عس) هذا اذا اتفقا على  
الضمن كما اذا اخل شيئا على سوم الشري وقال له البائع ان هلك فلا ضمان عليك يضمن كذا هذا  
\* باب في مودع الغاصب وغاصب الغاصب والمودع \* (قنب) اركب تلميذا مكاريا  
الحمار وامرأة عليه بغير اذنه وهلك الحمار لا ضمان على واحد منهما اذا نزلت وسلمت الحمار  
الى التلميذ لانه مودع عاد الى الوفاق وان هلك في حال الوجوب يضمن المكاريا ايها شاء  
ولا يرجع احد هما على صاحبه بالمضمون قال روح على هذا الغار اذق اذا حمل في العجلة متاعا  
او انسانا (جيب) ومن ا تلف الغصب في يد الغاصب فلا دى اليه القيمة بوي وعن ابي يوسف روح  
الا يبرأ بخلاف رد العين (ظمت) رد الغاصب الثاني قيمة الغصب الى الغاصب الاول بوي الحقول  
ابن حنيفة روح ولا يبرأ عند ابي يوسف روح (حك) يبرأ من غير ذك وخلاف ولا خلاف ان الغاصب  
الاول اذا طلب القيمة عند فقد العين انه تقضى له بها ولا فرق بينه وبين المودع اذا غصب منه  
الا في وجوه منها ان الغاصب الاول لو اقر بقبض العين او القيمة من الثاني لم يصدق الا بقيمة

وهبراً الغاصب باقرار المودع فيهما وان كان الغصب كيلياً او وزنياً فاستهلكه الثاني فاخذ الاول  
 قيمته دراهم اود فانير لا يبرأ الثاني لانه بيع وليس له الا قبض عينه اوبد له \* باب مسائل متفرقة  
 (بمخ) غصب العبد المذيون ومات منك فلا رباب الذيون مطالبته بالقيمة (نمر) ادعى انه اراق  
 خمراً للمسلم وقال المسلم ارقته بعد ما صار خلا قال قول للمتلغ (تح) له حق القرار في ارض وقف  
 او سلطانية ويتصرفها غيره ليس له حق الاسترداد (مح كب) له ذلك (بمخ) وانما يثبت حق  
 القرار اذا تركها الامام له حين قسمه في الابتداء قال روح قول (بمخ) احوط للجامع الاصغر ادفع  
 هذه القيمة الى احد من الصغارين ليصلحها فدفعها الى احد ونسيه لم يضمن كالمودع اذا نسي  
 المودعة انها في اي موضع ومثله في فتاوى صا مد ادفع هذا الغزل الى نساج لم يعين ولم يقل الى  
 من شئت فدفع وهرب المذ فوع اليه لا يضمن وهذا بخلاف امر الموكل للوكيل وكل احد لا يصح  
 واقما يصح ان لو قال وكل من شئت وكفى الخليفة اذا قال لو الى البلدة قللك اخذ القضاء لا يصح ولو  
 قال من شئت صح (تح) لها حنطة ربيعية في خابية وخريفية في اخرى فاموت اختها ان تدفع الى  
 حراثها الخريفية فاخطأت فدفع اليه الربيعية ثم ارسلت المرأة بنتها مع الحراث لتنقل اليه  
 الحنطة للبذر ففعلت وبذرهما فلم تنبت ثم قيين انها ربيعية تضمن اي الثلاثة شاءت لانها لما اخطأت  
 الاخت صارت غاصبة والبنبت والحراث غاصب الغاصب قال روح وهذا احسن دقيق يخرج منه كثير  
 من التواقعات \* كتاب الوديعة \* باب فيما يصير به مودعا \* (عك) وضع عند شيأ وقال له احفظه  
 حتى ارجع فصاح لا احفظه وتركه صاحبه صار مودعا ويضمن ان ترك حفظه (فك) لا يصير مودعا  
 ولا يضمن بترك الحفظ (ط) مثله (عك) وهكذا اذا قال ضع في هذا الجانب من بيتي الا اني  
 لا التزم حفظه يعني يصير مودعا \* باب فيما يضمن به المودع \* (فع) المودع يلبس الوديعة  
 وينزعها ويستعملها كروب نفسه فهلك في غير الاستعمال لا يضمن (شم) دفع اليه ذهباً لحفظه  
 فالقاء في فوه كعادة التجار فسبق حلقه لا يضمن (يت) دفع الى مراهن قمحة لسقى الماء فتغافل  
 منها فضاع لا يضمن (قب) اودعه فانير وسأل منه ان يقرضه دراهم فوضع المودع الذ فانير في حجره  
 فبطل له الدراهم ثم قام ونسيها فصاعت يضمن اودعه مكيناً فجعله في ساق حقة لا يضمن ان لم يقصر

في الحفظ وقد مر ان المودع لو فتح الكوة في الشتاء وتركها مفتوحة فهلكت القواكة والبطاياخ المودعة  
فيضمن ان جمدت في الحال والا فلا ولو اودعه قراطيس فوضعها في الصندوق ثم وضع فوقه ماء  
ليشربه فتقاطر الماء عليها فهلكت لا يضمن (بسم) وضع الوديعة في داره ويدخلها اناس كثيرة  
فصاعت فان كان شيئا يحفظ في الدار مع دخولهم لا يضمن والا فيضمن والذهب يضمن (بو) احترق  
بيت المودع فلم ينقل الوديعة الى مكان آخر مع امكانه يضمن اذا تمكن من حفظها بنقلها الى مكان آخر  
قال روح ويعرف من هذا كثير من الواقعات (بف) اودع عامل لواله مالا فوضعه في ايام السلطان  
فقل امتعته وترك الوديعة وتوارى فاغبر على بيته والوديعة يضمن وان توكب بعض امتعته في بيته

\* باب الشرط في الوديعة وحفظها بيد الغير والامر بدفعها الى الغير \* (فع) حلواني اودعه بقرة  
وقال له ان ارسلت ثيرانك الى الرعي للعلف فاذهب ببقرتي ايضا فذهب بهادون ثيرانه فصاعت  
لا يضمن (يم) اودع شاة فدفعها مع غنمه الى الراعي للحفظ فسرق الغنم يضمن اذا لم يكن الراعي خاسما  
للمودع (ط) المودع لو ارسل الحمار او البقرة الى السرح يعتير فيه العرف (فمح) سلم المودع الدار التي  
في بيت منها الوديعة الى آخر ليحفظها ان كانت النود ائع في بيت مغلق حصين لا يمكن فتحه بغير مشقة  
والا فيضمن (ظمر) وكله بقبض ودعيته بحضر المودع فطالبه بعد ايام فامتنع وهلك يضمن لان الثابت  
بهاينة فوق الثابت بالبينة ولواثبتت وكالته بالبينة فامتنع من الدفع بعد الطلب يضمن فهذا اولى

\* باب في مسائل متفرقة \* (فع) جعل الوديعة ثم ادعى المودع ضياعها ليس له ان يحلف المالك  
على العلم (فع) اشترى بطيخة وتركها عند البائع حتى يرجع ثم غاب وخيف عليها الفساد فللبائع  
بيعها دون اكلها بشرط الضمان (فمر) حملت زوجة الابن الى دار ابيه قالية فاخذها الاغرة وقصر  
المصهر في المنع منهم مع قدرته عليه يضمن قال روح قد جعله مودعا بدون صريح الايداع دون

اهله وخدمه لانه القيم في الدار والمتصرف فتعين للحفظ \* كتاب العارية \* باب في التصرف فيها  
بخلافه \* (فع) استعار من اليدق مبطخة فدفعها وفرغ ثم اعارها من غيره وضاع يضمن المالك ايها  
شيء (هي) مثله قال روح قال (بمر) المرء المسحاة مالا يختلف باختلاف المستعمل وانما الضمان  
يكون الاجارة بعد انتهاء من تها بالفراغ من العمل الذي هيئ له للاستعارة (شمفع) قال للمستعير



أعرت دابةً هذه ولم يسم شيئاً فلوركبها ليس له أن يركب غيره، ولا أن يدفعها إليه للحمل ولو حمل عليها فله أن يعيرها غيره للحمل (بمع) استعار دابة ولم يغلفها حتى ماتت يضمن استعار كنفرة ثم أعارها من غيره لا يضمن ولو استعارت ملاءة المصيبة ثم خرجت منها إلى مكان آخر فتخرقت يضمن فالعارية كما تتوقت بالزمان تتوقت بالعمل (فمع) استعار فاسا وضربه في الخطب وسخت شدد رهيزم وتبرد يكر كرفت وبهره أن تبرزدوا فكسر يضمن (فنب) أن كان الضرب معتاداً لا يضمن استعار الرومي دابة لعمل الصبي ولم يرد لها بالليل حتى هلكت فالضمان على الصبي دون الوصي قال روح وانها عجيبة (تسح) استعارت طستا وغسلت فيه بالغ بكيج يارتاغ فانكسر ان كان يغسل مثلها في مثله وكان الغسل معتاداً لا يضمن استعار حماراً فخرج في العمل لا يضمن ولو استعار قد واللطيح فطبع فيها مرقة ونقلها من الكانون مع المرققة وأخرجها من البيت فوق من يده وانكسر فالصحيح أنه لا يضمن بخلاف الحمال إذا زلق (ط) مثله كما لو استأجرت ثوباً لتلبسه فتخرق من لبسها أو استعارت سراويل فزلقت رجلها في المشي فتخرق لا يضمن (من) وقع من يد رب البيت شيئاً على ود يعة هناك فافسد ها أو عثر عليها فسقط عليها فافسد ها ضمن وإن كان بساطاً أو وسادة استعاره ليبسطه لم يضمن هو ولا أجيره بخلاف الحمال لأن فعله بعرض فيتقيل بشرط السلامة بخلاف هذا \* باب في التصرفات التي يملكها المستعير \* (مث) استعار كتاباً ليقراه جاز أن يصلح خطأه أن علم أنه لا يكره ذلك ماله ولا يجب والأفلا (تسج) استعار دابة للحمل فله أن يركبها كالأجارة ولو استعارها ليحمل عليها كذا من الحنطة إلى البلد فهلك الحنطة في الطريق فله أن يركبها إلى البلد وفي العود أيضاً إلى منزل المعير وكذا في الأجارة إذا لم يكن المكاري عنده للعرف (تسج) وأعاره الممطر بالغ وارميح كالثياب ليس له أن يعير غيره \* باب في رد العارية \* (سم) استعار دابة للحمل إلى مكان كذا وقال له المالك أبعثها مطلقاً فبعثها على يد من ليس في عياله فهلكت في الطريق لم يضمن (فع) مثله ولورد الثوب المستعار فلم يجد المعير ولا من في عياله فامسكه الليل وهلك لا يضمن ولو وجد في عياله ولم يرد يضمن ولو استعار دابة ليركبها بنفسه ثم ردها بيد من في عياله فركبها ضمن (بمع) أروها أجنا ساو غاب ومات ولم يجد المودع وارثاً له سوى بنت ابنه المراهقة يعد في الدفع

إليها إذا كانت تقدر على الحفظ \* باب في الالفاظ التي تكون اعادة \* اعادة الجزء الشائع تصح  
 كيف ما كان في التي تحتل القسمة او لا تحتلها من شريك او اجنبى وكذا اعادة الشيء من اثنين  
 اجمال او فصل بالتنصيف او بالتثليث (فعظم) دفعت لك هذه الحما لتستعمله وتعلقه من عند  
 نفسك فهو اعادة \* كتاب الشركة وانه يشتمل على ستة ابواب \* باب في الشركة الصحيحة والفاصة  
 (يبفع) اشترى ثمر الكرم ثم قال للبائع بالبح اذا فكام في الربيع فقال نعم وبقيما عليه فليس بشركة (فع)  
 اشترى ثمار كرم ثم قال لا خراشركت في فيه في الثلث فهي فاسدة ان كان ذلك قبل ادراك الثمر (بم)  
 اشترى ثورا فقال له آخر اشركني فيه فقال هلال بالبح فايج لا يصير شريكا لان معناه اشركك لا اشركت  
 كقوله كل فيقول فليكن معناه ساكل (فعسي) له سفينة فاشترك مع اربعة على ان يعلموا بسفينته  
 والآتها والخمس لصاحب السفينة والباقي بينهم بالسوية فهي فاسدة والحاصل لصاحب السفينة وعليه  
 اجر مثلهم لهم (فعح) باع فاليزا بخمسين دينارا ثم قال البائع اكون شريكا لك فيه فقال المشتري نعم فسكتا  
 على ذلك فكان البائع يبيع بالبطاطيخ والمشتري يبيعهما في السوق على هذا حتى نقلت لا يصير شريكا  
 فيه (عحح) باع بقرة ثم سألها من المشتري بالبح فامد ان فقال المشتري ها فرئيد فامد ان يا مادك  
 ماديك اود شعا وخيك اود وينمك فقا البائع معنى هيل امس قبول مكا من فهذا بيع النصف عرفا فيكون  
 شركة واولادها بينهما (فب) دو شخص قرارا ادند بايك يكره ملك فلان را هرد وبخرم فذهب اليه  
 وعقد احدهما بحضرة الآخر وكان ساكتا فينبغي ان يكون مشتركا بينهما قال رح ينبغي ان يحفظ هذا  
 فان المنصوص عليه فيما اذا اصطالحا انه اذا اشتراه احدهما يكون على الشركة انه يكون مشتركا بينهما  
 لا هذا (عك) اقترض لصاحبه مائة ودفعها اليه ثم اخرج مائة اخرى وخطا المالىين وقال للمستقرض  
 خذ هما واتجر بهما على الشركة فهذا مختل وليس بشركة (حس) والروضة قال محمد بن الحسن رح اذا  
 كان دود القزم من واحد وورق التوت منه والعمل من الآخر على ان القز بينهما نصفان او اقل او اكثر  
 لم يجز وكذا لو كان العمل منهما وانما يجوز ان لو كان البيض منهما والعمل عليهما وان لم يعمل صاحب  
 الاوراق لا يضره وبه نص (خسج) قال بخلاف المزارعة (ط) مثله \* باب في شركة العنان \* (شم)  
 عقد اشركة عنان بالدنانير ورأس مال احدهما غائب لا يصح ولودفعه بعقل الافتراق عن المجلين

ليشترى الشريك بالمالين على ذلك العقد ينقل الشركة بالدفع (فك) شريكان شركة عنان على العصور  
اسلم احدهما الى صاحبه في كرحنطة على الشركة لا يصح اصلا \* باب في الشركة بالا عمال \* (فع عملك)  
اشترك ثلاثة من العمال على ان يملأ احدهم الجوالق وياخذ الثاني من قمها ويحملها على الثالث  
فينقلها الى بيت المستاجر والاجيرينهم بالسوية فهي فاسد قال روح فساد هال هذه الشروط فان شركة  
العمالين صحيحة اذا اشترك العمالون في التقبل والعمل جميعا (ش) فيجان اشتركوا في نقل كتب  
الحاج على ان مارزقهما الله تعالى فيه فبينهما نصفان فهذه شركة جائزة (ص) امستاجر رجلين  
يحملان له طعاما من القرات فحمل كل واحد هما وشريكان في العمل فالاجر بينهما والا فللعامل  
نصف الاجر في نصف الطعام ولا شيء له في النصف الاخر لانه كان ضامنا له (ظمر) ولا يجوز شركة  
الدلالين في عملهم (فب) ولا شركة القراء في القراءة بالزمرة في المجالس والتعاري لانها غير مستحقة  
عليهم (شص) ولا شركة السوال لان التوكيل في السوال لا يصح (تج) خياط وتاميد اشتركوا في الخياطة  
على ان يقطع الاستاذ الثياب ويخيط التاميد والاجر بينهما نصفان والعائكان على ان يهيئ احدهما  
الغزل للنسج وينسجه الاخر ينبغي ان يصح هذه الشركة كالمواشرك خياط وصباغ (شص) اشتركوا على ان  
يتقبل احدهما المتاع ويعمل الاخر ويتقبل احدهما المتاع ويقطعه ثم يدفعه الى آخر ليخيطه بالنصف يجوز

\* باب في الاختلاف بين الشريكين وتصرف احدهما في الاميان المشتركة \* (فع) قال الشريك ربحت  
عشرة ثم قال ربحت ثلاثة فله ان يحلفه بانه لم يربح عشرة (بمح) اعتلت دابة مشتركة واحد الشريكين  
فائب وقال البيطارون لا بد من كيهافكرواها الساضر فهلك لا يضمن ولو كان بينهما متاع على دابة  
في الطريق فسقطت فاكترى احدهما دابة مع غيبة الاخر خوفا من ان لا يهلك المتاع او ينقص جازم  
ويرجع على شريكه بحصته (بمر) دارين اثنين غاب احدهما واجرهما الاخر واخذ الاجرة فللغائب  
ان يشاركه في الاجرة قال روح فهذا اشارة الى ان العاقد لم يملك الاجرة (ص) اشارة الى انه يملكها  
ويتصدق بحصة شريكه للخبث كالغاصب (بمر) دارين اخوين واختين ولهما زوجات وللاختين  
زوجان فللاخوة ان يمنعوا الزواج للاختين من الدخول فيها اذا لم يكونوا محرمين لزوجاتهما ولو كانت  
بين اثنين يسكنان فيها فليس لاحدهما ان يمنع صاحبه من المعود على سطحها لانه تصرف في ماله

يوجب يوجب ما ذكر في (ط) عن المصنف أنهما إذا كانا أحدهما شريكين في يوجب  
 أطول مما كان ليس للأخر منعه إلا إذا كان خارجا من الرسم (ع) منعه ومنعه مما ربح مثله  
 وهذا بخلاف المصنف لا يوجب في المصنف والضروري رفع البتة لا زرع (ت) أرض بينهما فغاب  
 أحدهما فشرى به أن يزرع تصفها ولو أراد ذلك في العام الثاني يزرع ما كان زرع وقد كتبت في  
 القصة القاضى أن ياذن للحاضر في زراعة كلها كيلا يصعب الهراج \* باب فيما يتعلق بكون الشريك  
والدين في مال الشراكة (ق) قبض أحد الشريكين نصيبه من السلم أو الدين المشترك ورضى  
 الآخر بقضه لنفسه فله أن يرجع عليه بحصته بعد ذلك (ق) ولا أحد الشريكين لولا أحد الزوجة أن يطلب  
 نصيبه من الدين المشترك بينهم بسبب واحد حال غيبة الباقيين نص عليه في ودعة (ق) خصم أو في  
 الجاهل مع الكرهى لو كان بينهما ثمن عبد دين باعاه من رجل أو قتل لهما عبد أو عصب أو استهلك  
 أو ورثا ديناً عن رجل فقبض أحد هما نصيبه فهو حصته وماله ولم يقبض من حصته شريكه شيئا فكن الشريكة  
 أن يشركه فيما قبض سواء كان المقبوض مثل الدين أو الجود أو أرى فان أخرجه القابض من ملكه  
 لم يكن لشريكه على الغير سبيل وضمن لشريكه نصف ما قبض فان هلك ما قبض الشريك فلا ضمان عليه فيما  
 قبض ويكون مستوفيا حقه وما بقى على الغريم لشريكه (ق) الشريك مات ومال الشراكة ذيون على  
 الخاص ولم يبين ذلك بل مات مجهلا بضم كالمومات مجهلا للدين \* باب مسائل متفرقة \* (ق) حجام  
 الحمام يأخذ سبع الغلة والمواضع والعرفى ظاهر يجوز (ق) حجام (ق) حجام (ق) حجام  
 واحد ولم يكن لهما شريك فالكسب كله للأب إذا كان الأب في عيال الأب يكونه معين له إلا تورث أنه  
 لو غرس شجرة تكون للأب (ق) حجام (ق) حجام (ق) حجام (ق) حجام (ق) حجام (ق) حجام (ق) حجام  
 أموال كثيرة فهي للزوج وتكون المرأة معينة لها إذا كان لها كسب على عدة لزوجها (ق) حجام  
 الكسب بينهما نصان قال رحمه الله هكذا كنت أسمع الجواب من أفواه العامة أنه بينهما نصان (ق) حجام  
 وما تغزله من فطن الزوج والمصنف هو كذا ليس فهو للزوج عند جميعنا (ق) حجام (ق) حجام (ق) حجام (ق) حجام  
 فادفع الي ذهباً فاشترى بأكلى مائة بالشراكة ولم يدين مقل لزوج فادفع اليه خمسة فاشترى بالخمسة عشر  
 مائة تكون للأب لأنه قال اشترى بالخمسة عشر مائة بالشراكة ولو قال لي كسب يكون للأب (ق) حجام (ق) حجام



الشركة تحتل شركة الاملاك ثم قال وهذا اذا عين السائل جنس السلعة لخطه ونحوها فاما اذا لم يعين فالكل للمشتري وعليه الخمسة لعدم صحة التوكيل للجهالة (فجع ش) في شرط الربح يعتبر قيمة رأس مال كل واحد منهما وقت عقد الشركة وفي وقوع الملك للمشتري تعتبر قيمة رأس مالهما وقت الشراء وفي ظهور الربح في نصيبهما او نصيب احد هما يعتبر وقت القسمة لانه ما لم يظهر رأس المال لا يظهر الربح \* كتاب الصيد والذبائح وانه يشتمل على سبعة ابواب \* باب في الصيد \* (شمر) حقير يبرأ في خطيرة لصيد الذباب بحيث اذا وقع فيها لا يمكنه الخروج وذهب الى الجمعة ووضع فيه اسام البيرميتة لتدعوها الى المرور بها فيقع فيها ثم وقع فيها ذئب فهو للحمار (بمر) نصب منجلو لصيد حمار الوحش وسمى به ثم وجد حمار الوحش مجروحاً به ميتاً لا يحل ولورمى طيراً في الماء فادماه ثم نزع الخف وخاض في الماء فوجد ميتاً وكان بحال لو خاض فيه متخففاً لو حله وحيا يحل (خب) لا يحل (بمر) رمى صيد افا مرغيره بالطلب جاز (شص) رمى صيد افجر ح ظهره ومات في الماء لا يحل (شجد) يحل فان اصاب بطنه او جنبه لا يحل (بمر) ولورماه في الهواء ولم يصبه فلما عاد السهم الى الارض فاصاب صيد ايحل لبقائه فعله ولهذا الواصاب انساناً حالة العود او مالا يضمن (خج) ولو ارسل كلبه فاخذ صيداً كثيراً بتسمية واحدة بغير اشتغال الكلب بشيء آخر ولا ترك يحل الكل \* باب فيما يوكل من السمك وغيره \* (فجع عك) ارسل سمكة في ماء نجس فكبرت فيه لا باس باكلها للحال (خج) وجد سمكة مجروحة ميتة في البحر طافية تحل (عك) لا يحل الخف ودلشبهه بالخفاش (حمر) وغيره يحل (ط) في الخفاش اختلاف (ت) ابو بكر لا باس باكل الهدى (عت) جدي ارتفع ثدي الكلبة يحل اكله اذا ذبح بعد ايام والا فلا وقال ابن المبارك في المربى بلبن الاقان اكرهه ويحل اكله \* باب في الذبائح \* (شمر شه) اشرف ثوره على الهلاك وليس معه الا ما يجرح من ذبحه ولو طلب آله الذبح لا يدرك ذكوته فجرح من ذبحه لا يحل اكله الا اذا قطع العروق (فجع) يحل ان جرحه (فجع صت) وعن ابي ملي انه يحل ذبيحة المجبرة اذا كانت اباءهم مجبرة فانهم كاهل الذمة وان كان اباؤهم من اهل العدل لم يحل لانهم بمنزلة المرتدين وعن ابي عاصم العامري ذبح لضيف شاة وسمى الله يحل ولو ذبحه لقدم الامير او واحد من العظماء

وذكر اسم الله تعالى لا يحل لان في الاول الذبح لله والمنفعة للضيف ولهذا يضعها عنده وياكل  
 منه وفي الثاني للعظيم الامير لا لله تعالى ولهذا لا يضعه عنده بل يدفعه لغيره (ط) مثله قال روح  
 قلعى هذا ما يفعله القصابون في بلد ناصن اصعاد البعير بالغ جار قاك وقت النثار فيدل بحرفه فيه فهو ميتة  
 وان ذكر واسم الله تعالى عليه ويكفرون بذلك وفي الفصل عنه الناس غافلون خواصهم فكيف  
 عوامهم (علك) قال عند التزويج لا اله الا الله وذبح النصف من الودجين والمقنوم والمرعى ثم قال  
 ومحمد رسول الله ثم قطع الباقي لا يحل وتجريد التسمية فريضة ولو قال بسم الله وترك الهاء لا يحل (ش)  
 ان قصد ذكر الله وترك الهاء يحل وان قصد ترك الهاء تحرم (ط) مثله (فع ظم) ولو قال الله ولم يذكر  
 غيره يحل (شم شه فع) مثله قال روح انما يحل اذا اراد به التسمية فقد قال في مختصر الكرخي  
 وشرح القندوي اذا قال سبحان الله او قال الحمد لله يوكل ان اراد به التسمية ثم قال في الكتابين  
 وكل اكل شيء ذكر من اسماء الله تعالى على ذبيحته يريد به التسمية يوكل (ط) اذا اراد بقوله سبحان  
 الله الحمد لله الله اكبر التسميح او التمجيد والتكبير لا يحل قلت فكذلك في قوله الله اذا اراد به ذكر  
 الله ولم يرد به التسمية لا يحل \* باب فيمن يلزمه الاضحية \* (شم) لها اذا تبلغ قيمتها نصابا  
 تسكنها مع زوجها فعليها الاضحية وصدقة الفطر اذا قدر زوجها على الاسكان (فعم تسح كب)  
 لا يجب عليها الاضحية ولا صدقة الفطر موسرا كان الزوج او معسرا قال روح فاختلافهم فيه يدل  
 على انها ان لم تسكنها ينبغي ان تجب عند هم وبه اجبت (كسج) له دين على النامس مؤجلة وليس  
 في يده ايام الاضحية ما يشترى به الاضحية لا تجب (علك) له دين على مفلس مقر لا تجب ما لم  
 يصل اليه (علك) له دين جال او مؤجل على مقر على وليس في يده ما يمكنه شري الاضحية لا يلزمه  
 ان يستقرض فيمكنه ولا يلزمه قيمتها اذا وصل اليه الدين لكنه يلزمه ان يعال منه فمن الاضحية  
 اذا اطلب على ظنه انه يدفعه (فمح) له مال كثير غائب في يد شريكه او مضاربه ومعه ما يشترى به  
 الاضحية من العجربين او متاع البيت يلزمه الاضحية \* باب ما يجوز من الضحايا وما لا يجوز (شم)  
 اربعة عشر نفرا هموا ببقرتين مشركتين ينبغي ان يجوز (بم) لا يجوز التضحية بالشاة المرفوعة  
 (شم) قيل لا يجوز التضحية بالشاة الطشي لان لحمها لا ينطبخ (فع ظم) كما شرع الاضحية فيه

غير وقتته يجوز اذا كان لها نقي اذ صبح وقطع اللسان في الشر يمنع وفي الشاة اختلاف (جص) والقطع  
في الاذن لا يجمع عند ملي الرازي ويجمع عند ابن جماعة (عك) لا يعتبر الشعر المستنسل مع  
الدنس في المانع (عك) شح امثله (خو) يعتبر \* باب في التضيعة عن الغير ونواقيها \* (بو) اشترى  
شاة للاضحية فتعصبها منه رجلا ثم ذبحها بنية الاضحية عن المالك يجوز به ولا يحتاج الى الاجازة (سج)  
قالت لزوجهها صبح عن كل عام من مهري الذي لي عليك بكذا وكذا افعل ففعله (بو) لا يجوز  
التصدق بقيمة الاضحية بعد وقتها على الزوجة المعسرة ولا على الزوج المعسر عند ابي حنيفة رح  
خاصة (ظك) ولا على امه المعسرة \* باب التصرف في لحم الاضحية وسائر اجزائها \* (بهر) تصدق  
بلحم الاضحية على الفقير بنية الزكاة لا يجوز في ظاهر الرواية (عك) يجوز (بو) يجوز ولكنه باثم  
(عك) اشترى بلحم الاضحية ما كولا فأكله لا يلزمه التصديق بقيمة اللحم استحسانا (بسخ) اذا  
لم يجد اضحية في بلد او قرية يلزمه المشي لطلبها الى موضع يمشون اليه من بلد و لشراء الشياه  
\* كتاب الوقف وانه يشتمل على اثنين وعشرين بابا \* باب في الالفاظ التي يقع بها الوقف وفي  
اضافته الى ما بعد الموت وتعليقه به \* (يمك) قال هذا الذي كان موقوف بعد موتي او قال مسبل  
ولم يعين مصرفا لا يصح (عك) قال دارقطني هذه مسبله الى المسجد بعد موتي يصح ان تخرجته  
من الثلث وعين المسجد والا فلا (فع عك) قال ان مات فهدى الى ارض مسبله لمسجد المحلة ثم مات  
صار مسبله (ت) عن ابي بكر البلخي قال ان مات من مرضى هذا فقد وقفت ارضي هذه لا يصح  
لان الوقف لا يتعلق بالاخطار (صح) امثله (بسخ) صلبت هذه الذي اراني وجه امام مسجد كذا عن  
جهة صلواتي وصياماتي تصير وقفا وان لم يقع عنهما كالموصية لابن بنته عن الصلوات تصح ويستحقها  
ولا يجوز به عنها \* باب ما يجوز من الاوقاف وما لا يجوز \* (شمس مكي بسخ) غرس شجرة على  
ضفة نهر عام ليستظل بها المارة وجعلها وقفا عليهم او على قنطرة معينة لا تصير وقفا (فع) تصير وقفا  
ان كان عمادتهم غرسها لعامة المسلمين ولو وقف ضيقة على واعطاء غير معين في مسجد كذا يصح  
ولو وقف ضيقة للمسجد بنى في محلة كذا ثم مات المسبل ثم بنى المسجد لا تصير مسبله (تسخ) وقف  
الادوية في البيمارخانه لا يجوز اذا لم يذكر الفقراء (بهر) وقف مائة وخمسين دينارا على مرضى

ذلك ذهب الى انسان مضاربة ليستغلها ويصرف الربح اليهم (ط) وقف الدراهم والمكيل والموزون  
 كذا تك (طشمز) وقف ارضا على المقبرة او على صوفي خانه بشرائطه لا يصح (قص) وقف ارضا على  
 الصوفية وطلبة العلم فقيل لا يجوز لانهم ليسوا بمعلمين وقيل يجوز لارادته الفقراء ويصرف الى  
 الفقراء منهم وهو الاصح (ظم) بنى مدرسة ومقبرة لنفسه فيها وقف عليها ضيعة وبين فيها  
 ان ثلاثة ارباعه للمتفقه وربعه يصرف الى من يقوم بكنس المقبرة وتفتح بابها واغلاقه والى من يقرأ  
 عند قبره وقضى القاضي بصحته وفيه وجعل آخره للفقراء يحل لمن يقرأ عند قبره اخل هذا المرسوم  
 ولمن يكنسه وكذا اذا كان فيه وجعل آخره للفقراء وسلمه الى المتولى وليس فيه وقضى القاضي  
 بصحته ونظائر في الوقف لهلال وللخفاف (علك) وقف ضيعة على من يقرأ عند قبره لا يصح وكذا  
 الوصية (حمر) يصح الوقف (فك) وقف ضيعة على من يقرأ عند قبره كل يوم وسلمها الى المتولى  
 فقال هذا التعيين باطل (فمخ) سبل طاحونة ورخا الى المسجد لا يصير مسبلا لعدم جريان التعارف  
 به (خويدت) وقف ليشترى البسط للفقراء جاز (تج) وقف ارضا فيها اشجار وزروع لغير الواقف  
 كالقري التي تقفها الامراء يصح وقفها وتسليمها الى المتولى مع شغلها بها بخلاف الهبة فان القبض  
 ثم شرط لتماهد ون الوقف والشغل باشجارا لغير لا يمنع التسليم كافي البيع (بمخ) وغيره وقف  
 هجري رخا اليد مع البيت الذي فيه دون سقفه يصح قال رخ وهذا يرجع الى وقف المشاع وكان هذا  
 اختيار القول ابي يوسف رخ (فمخ) ولا يجوز وقف فحل البقر وغيره لينزو\* باب فيما يتعلق بالمقابر  
 والمساجد والطرق الداخلة في الوقف\* (فع) رعية وقفت فاستثنيت منها مساجدها ومقابرها  
 لکنها لم تحدد فاشترى رجل ارضا منها فادعى الموقوف عليهم فساد الشرى وادعى المشتري صحته  
 وبطلان الوقف بسبب عدم تعدد المستثنيات وحكم الحاكم بصحة البيع وفساد الوقف بنقل الحكم  
 (شمر ضمح) ينقل البيع وانما يبطل الوقف ان لم يكن محكوما به (صح) وقف رعية بك حر حر حر  
 المستثنيات من المقابر والطرق والمساجد والحياض العامة (فع) لا بد من ذكرها حدودها  
 (شمر) لا بد من ذكر الحدود ان امكن (سنى) لا يصح الوقف بدون التحديد (كنه) كص كس  
 ذهب) وبقية ائمة فوارزم وقف اراضية المملوكة على اولاده واولاد اولاده وبقا لا زما مع شرائطه



[illegible]

فإما ما جعل للمدرك من يوم المتعلم والامام من المؤذن من الاوقات وما جعل للمؤذن والقيم من التوقيت  
 وما لا جعل **(فمخ)** الاوقات ببغداد الى العتبات لا يعرف من الواقت شيئا غير ذلك فليعلم ان بعض  
 البعض ويحرم البعض ان لم يكن الموقف على قوم يحضرون وكل الموقف على الذي من يختلفون الى هذه  
 الحديث مستطوع على متعلمي هذه البلد رتبة او على علمائها يجوز للقيم ان يفصل البعض ويحرم البعض  
 ان لم يبين الواقت قبل وما يعطى كل واحد **(فمخ)** الاوقات المتعلقة على الفقهاء المتروحين فيها بالحاجة  
 ام بالفصل **(بو)** المتروحين فيها بالحاجة **(بوق)** بالفصل **(عت)** فاحد بقول **(بو)** **(فمخ)** فابو بكر  
 رضي الله عنه كان يسمو بين المائل في العتبات من بيت المال وكان يوزع على كل واحد الحاجة والعلة  
 والفصل والا فكل ما فعله عمر رضي الله عنه في زماننا احسن في امور الثلاثة وان كان في احد هما فصل  
 مع اصل الحاجة وعقابر جمعه على من هو اقل فضلا وان كان ذلك اخو ج واعف فهو المعلوم من عمر  
 الواقفين في زماننا **(فمخ)** اذا لم يدرك من المدرك ولم يؤم الامام ولم يؤذن المؤذن في اكثر السنة  
 فلمؤذن ان يعطى كل واحد منهم ما شاء اذا كان الموقف على كل من يدرك ويؤم ويؤذن ولا يعتبر  
 وقت خروج العلة قيل له لو كان حقه في العلة بحال لا يكفيه الا بعض السنة فيستغل بقدر ذلك  
 هل يستحقه قال الجواب ما قلنا **(فمخ)** استخلف الامام في المسجد خلفه ليؤم في زمان غيبته  
 لا يستحق الخليفة من اوقات الامامة شيئا ان كان الامام ام اكثر السنة **(فمخ)** يدرك من  
 بعض النهار في مد رسة وبعض المنها وفي مد رسة اخرى ولا يعلم شرط الواقف يستحق علة المدرك من  
 في المد رستين ولو كان يدرك بعض الايام في هذه المد رسة وبعضها في الاخرى لا يستحق فليتها  
 بتماثلها ثم قالوا وحكم المتعلم والمدرك في المسائلين **(فمخ)** ولا يجوز اخذ علة وقف المد رسة  
 حتى يكون سكناء فيها كسومياتي دارهوا اكثر نفعه فيها ولا يصح اخذ علتها لمن قرأ فيها كل يوم  
 مبقاوسكن داره **(بم)** امام في المسجد سنة فلما اذرك علة الوقف فيه مات فهي لورثة الخلفي ورث  
 القاهي **(بم)** شبه دفع الوقف على المعنوية حكمة فليدفعها القيم دنا نير فليهم طلب الحنطة ولهم  
 اخذ الدنا نير او لورثها **(بم)** القيم من تهيئة بقا ما لم يهلكه لا يصح **(عت)**  
 الا جعل للامام علة اوقات الامامة اذا كان غنيا شرعا الا اذا كان الوقف عليه بعينه قال روح ولكنه

اهتسب في الغني الذي لا يتجرع رزق نفسه فلا مامة أن يجعل له كالمفتي والقاضي وما يشبهه  
 من المتعلمين (عك) الا وثاق على الفقهاء يجوز للأغنياء ان يفرغوا انفسهم للتفقه فانه كالفقير وان  
 لم يفرغ نفسه فان كان معينا جازوا الا فلا (فك بحث) الوقف على الحنفية المختلفين الى هذه المدرسة  
 لا تأسر للمفتي منهم ان يأخذ (شبه حرم) يستوى فيه الغني والفقير (هك) امام غني اخذ غلة  
 الامامة سنين ثم افتى له انه لا يحل وقد استهلكه فتكليفه ان يدفعها الى قيم ذلك المسجد ثم  
 يصرفه القيم الى ما يستصوبه والى المسلمين (حرم) وقف داره لسكنى امام قل المسجد ولم يعين  
 الامام فللا امام الغني ان يسكنها (عك) للامام الغني اخذ غلة الامامة (شمر) امام اخذ غلة  
 السنة ثم مات قبل تمام السنة وهي في يده فهي لورثته ولو نصب اهل المحلة اماما وحصاد سبيل المسجد  
 منقود فدفعه اليه وام السنة واراد تركه فقال اهل المحلة اترك حصاد هذه السنة لانك اخذت  
 حصاد السنة الماضية ولم تؤم فيه ليس لهم ذلك والمعتبر فيه ان يؤم قد را من السنة لا اكثرها (عك)  
 ام الامام شهرا واستوفى غلة السنة ثم نصب اهل المحلة اماما آخر ليس لهم ان يستردوا ما اخذ وكذا  
 لو انتقل بنفسه (ط) اخذ الامام الغلة وقت الادراك ثم انتقل لا يسترد منه حصة ما بقي من السنة  
 كالقاضي اذا مات وقد اخذ رزق السنة ويحل للامام اكل حصة ما بقي من السنة ان كان فقيرا  
 وهكذا الحكم في طلبه العلم في الملك ارض يعنى اذا كان العطاء مسانهة فاحله المتعلم وقت القسمة  
 ثم ترك الملك رسة قال روح وعلى قياس ما كتبت عقبيه عن (بفتح) ينبغي ان يسترد من الامام حصة  
 ما لم يؤم فيه (شمر) لا يصح وقف البئر على الامام (بفتح) ولا امام ان ياخذ مرسومه المعين برضا اهل  
 المحلة اذا لم يكن فيه قيم ولل امام والمؤذن ان ياخذ غلة الوقف ويصرف الى وجهه بغير اذن  
 القيم ان وجب الا بغير عقله (شمر) يجوز صرف شي من وجوه مصالح المسجد الى الامام اذا  
 كان يتعطل المسجد لو لم يصرف اليه (شمر) يجوز صرف الفاضل عن المصالح الى الامام الفقير باذن  
 القاضي (بو) الا باس بان يعين شي من مسيلات المصالح للامام (عك فتح) زيد في وجه الامام  
 من مصالح المسجد ثم نصب امام آخر فله اخذ ان كانت الزيادة لظلم وجوه الامام وان كان لمعنى  
 في الامام الاول نحو فضله او زيادة حاجته فلا يحل للثاني (هك) والبئر الطاهر قال الامام



للقاضي ان من شومي المعين لا يفتي بنفقة عيالي فزاد القاضي في مرسومه من اوقاف المسجد وغيره  
 واما اهل المحلة والاملم مستغن وغيره يؤم بالمرسوم المعهود بطيب له الزيادة اذا كان عالما تقيا (سب  
 صح كنج) وغيرهم وجه الامام تسعة دنانير مع السكنى فلا يستقر فيه امام لقلته فزاد القيم المنصوب  
 من جهة الوالي دارا من مصالح المسجد وفيها سعة باستصواب اهل المحلة جازو بعدرون وكان  
 (بسخ) يفتي بجواز صرف شئ من مصالح المسجد الى الامام باذن القاضي اذا كان فيها سعة ولو احتج  
 بعد ذلك الى المصالح يمنع منه وكذا الوجوه الاصلية اتم الاحتج الى عمارة المسجد (بسخ كنج عجمه  
 كب كنج) امام ومؤذن راتبان واهما مستغلات خاصة وفي وجوه مصالح المسجد سعة فطلبوا من القاضي  
 ان ياذن للقيم حتى يعمر مستغلاتهما من مصالح المسجد عند الحاجة حتى يوجع غلاتهما مسلمة  
 اليهما ففعل للقيم ان يعمرها من مصالح المسجد (عبت) فواوجه الامامة ثلثة فزاد اهل المحلة  
 دارا له من مسبلات المسجد وحكم الحاكم به لا ينفذ (عبت) غاب المتفق شهر او شهرين يحرم عليه  
 اخذ المرسوم بلا خلاف ان كان مشاهرة وان كان مسانحة وحضر وقت القسمة وقد اقام اكثر السنة يسأل  
 (تج) امام لا يؤم ثلث السنة وياخذ المرسوم كله ثم عزل ونصب غيره يسترد منه حصه ما لم يؤم  
 ويصرف الى العمارة وان لم يحتج فالى الامام الثانى وقد مر انه لا يسترد منه وان ام شهرا واحدا ثم  
 عزل او انتقل (صح) دفع حنطة الى امام المسجد وقال سبلت هذه الحنطة لهذه الكردة المسبلة للمسجد  
 ثم زرعها الامام فالجصاد للزارع ولا يحل له بل يتصدق على الفقراء \* باب فيما يكون للاغنياء حق في  
 الوقف في وقف هلال الوقف على ثلثة اوجه وجه يختص به الفقراء ووجه يكون للاغنياء ثم للفقراء ووجه  
 يستوى فيه الاغنياء والفقراء كالرباطات والخانات والمقابر والمساجد والسقايات والقناطر لان الغنى  
 يحتاج الى هذه الاشياء كالفقير (تج) لا يجوز صرف الادوية الموقوفة في البيمارخانه الى الاغنياء  
 بخلاف ماء السقاية لان الحاجة الى الماء اغلب قيل له حاجة المريض الى الدواء اشد قال لو ترك  
 له طعاما شرب الماء ياتم ولو ترك المريض التد اوى لا ياتم ولا يصح وقف الادوية في البيمارخانه  
 الا اذا ذكر الفقراء قيل له لو وقفها على الاغنياء والفقراء هل يصح كالسقاية فانه اذا اطلق الوقف  
 لا يحد على احد القدر له قال على الفقراء والاغنياء بجمع ويدخل الاغنياء تبعا للفقراء فتوقف



والجوز الانتفاع بالطلخونية والطاخنة ولو قوت للغنى والفقيه بخلاف الامة لانهما من ماله وانها  
منفعة ويستوى فيها الفقير والغنى (فمع بقى) واذا شرط ان يعطى غلتها من شاء او قال  
على ان يضعها حيث شاء غلة ان يعطى الاغتيا \* باب في وقف مضى زمان صرف غلته ولم يصرف الى  
المصرف ما اذا يصنع به \* (فمع بفتح) وقف مستغلا على ان يصحى عنه بعد موته من غلته كل اشاة كل  
سنة وقفا صحيحا ولم يضع القيم عنه حتى مضت ايام النحر يتصدق به (فتح) لم يكن في المسجد امام  
ولا مؤذن واجتمعت غلات الامامة والتاذين ستين ثم نصب امام ومؤذن لا يجوز صرف شيء من تلك  
الغلات اليهما (بم) لو عجلوه للمستقبل كان حسنا (فع) يصرف اليه غلة تلك السنة ويوقف  
بقية للعمارة (ظم) يتبع فيه شرط الواقف ولا يدفع الى هذا الامام (شده) يدفع اليه ما اجتمع  
والاولى ان يكون باذن القاضي (شمر سني) لم ياخذ الامام غلة الوقف ستين ثم مات لا يورث لان  
هذه غلة لم تقبض ولا يجوز اخذها للامام الثاني وينبغي ان يصرف الى عمارة اوقاف الامام (فع فك  
حم) ربع غلة الوقف للعمارة وثلاثة ارباعها للفقراء لم يجز للقيم ان يصرف ربع العمارة اذا استغنى  
منها الى الفقراء ليسترد ذلك من حصتهم في السنة الثانية (فتح) وقف على عالم بعينه ليصرف نصف  
غلته الى نفسه ونصفها الى من يختلف اليه من درسه ولم يختلف اليه احد في السنة فصرف الكل الى  
نفسه ثم ندم على صرف نصيب غيره اليه فقال هذه لقطعة فيتصدق بها على الفقراء \* باب في سكنى  
الوقف والاجارة باقل من اجر المثل والاستيجار من غير القيم \* (شمر بفتح) سكن الدارسين بزعم  
الملك ثم استحققت للوقف بالبينة العادلة لا يجب عليه اجر ماضى (حم) ادعى القيم منزلا  
وقفاني يد رجل فجدد فاقام عليه البينة وحكم بالوقفية لا يجب عليه اجر ماضى فاما اذا اقر  
بالوقفية وكان متعنتا في الانكار وجبت الاجرة (ط بم) سكنها سنة ثم بان انها وقف او لغير  
يجب اجر المثل بخلاف ما مر (فتح عفتح) في الدار والحيوانية المسئلة في يد المستاجر يحكمها  
بغير فاحش نصف اجر المثل او نحوه لا يعد ولا هل المحلة بالسكوت منه اذا لم يكن رفعه ويجب  
على الحاكم ان يأمره بالاستيجار باجر المثل (كعب) مثله ووجب عليه تسليم زيادة السنين الماضية  
ولو كان القيم ساكتا مع قدرته على الترافع الى القاضي لا غرامة عليه وانما هي على المستاجر (فمع بفتح)

احتاجوا الوقف فاخله المستاجر القديم منه بالغلبة والقهز وسكن فيها تمام الملك فلا يجوز على  
 القليلهم دون البديل وكذا لو غصبها منه القديم بعد تسليم القيم الدار المستاجرة اليه (في صحيح البخاري)  
 الشريكين اذا استعمل الوقف كله بالغلبة دون اذن الآخر فعليه اجر حصته الشريك سواء كانت وقفا  
 على سكناهما او موقوفة للاستغلال وفي الملك المشترك لا يلزم الاجر على الشريك اذا استعمله كله  
 وان كان سعد الاجارة وليس للشريك الذي لم يستعمل الوقف ان يقول للآخر انا استعمله بقدر  
 ما استعملته لان المهايأة انما يكون بعد الخصومة (كص ظت) ضيعة موقوفة معدة للاجارة في  
 يد رجل بغير حق آجر بعضها واستعمل بعضها ثلاث سنين ثم قضى القاضي بوقفيتها بالبيئة العادلة  
 فللموقوف عليه اذا كان قيما ان يطلب اجر مثل الارض التي آجرها المدعى عليه (كتب تسج) دفع  
 الامام واحدة من دوره الموقوفة الى وجهه الى رجل مجانا فسكن فيها مدة وكان القيم سلم هذه  
 الدور اليه ليستغلها بنفسه فعلى الساكن اجرا لمثل \* باب المساجد وما يتعلق بها \* (فتح صحيح)  
 اختلف في مسجد الدار والخان والرباط انه مسجد جماعة ام لا والاصح ما روى عن ابي يوسف وروح  
 انه اذا غلق باب الدار فهو مسجد جماعة للجماعة التي في الدار اذا لم يمنعوا غيرهم من الصلوة فيه في سائر  
 الاوقات لان مسجد الزقاق الذي ليس بناقد مسجد جماعة وينالون بالصلوة فيه فضيلة الصلوة  
 في مسجد جماعته وان ملوا فيه في وقت اغلقوا باب الزقاق كذا هذا (م) عنه ان كان فيه جماعة  
 ممن في الدار بعد الاغلاق ولا يمنعون غيرهم في الاوقات الاخر فهو مسجد جماعة والا فلا (فتح)  
 مثله (صت عن) عن محمود الا وزجندى لا يجوز الاعتكاف في مسجد زقاق غير نافذ لان طريقه  
 مملوك لاهله الا اذا كان له حائط الى طريق نافذ فحينئذ يمكن التطرق اليه من حق العامة فيخلص  
 لله تعالى فيصير مسجد اقل ربح والذي اختاره (فتح) اصح وقد راينا المساجد ببخارا وغيره في  
 دور وسكك وازقة غير نافذة من غير شك للايعة والعوام في كونها مساجد فعلى هذا المساجد التي  
 في المدارس بجزجانية خوارزم مساجد لانهم لا يمنعون الناس من الصلوة فيها واذا اغلقت  
 يكون فيها جماعة من اهلها (ب) اتخذ مسجد اولى انه بالخيار جاز للمسجد والشرط باطلا (صحيح)  
 جعل وسطاداره مسجد واذن الناس في الدخول والصلوة فيه ان شرط معه الطريق خارجا

في قولهم جميعا والا فلا هلك ابي حنيفة ر ح وقال لا يصير مسجد او يصير الطريق من حقه من غير شرط كمالواجر ارضه ولم يشترط الطريق وكرهوا احداث الطاقات في المساجد وروى ذلك عن ابن مسعود ر ض و جماعة من الصحابة والتابعين (بسبح) جعل ارضه مسجد ابشرا تطله الا ان فيه اشجارا متاورا وموضع الاشجار مسجد الا غير (بسبح) قيم الجامع القديم اجر موضعا تحت ظله الباب لبعض السكاكين لا يصح (خسج) قيم يبيع فناء المسجد ليتجر فيه القوم لا باس به ان شاء الله تعالى اذا كان فيه مصلحة للمسجد وكل الموضع في فناءه سرورا واجرها اذا لم يكن مرور العامة والمستاجر يكون معدورا ان شاء الله اذا كان لا صلاح للمسجد وفناء المسجد ما كان عليه ظلة المسجد اذا لم يكن مرور العامة المسلمين قيل له لو وضع القيم على فناء مسجد فوق كراسى وسرورا يوجوها ويصرف الاجرة الى نفسه والامام فقال ليس له ذلك (صت) وعند ناله ان يصرف الاجرة الى من شاء لان السور ملكه وان لم يكن ملكه يتصدق بها على الامام اذا كان فقيرا (عسج) لا يجوز ازالة الحائط الذي بين المسجدين ليجعلهما واحدا اذا لم يكن فيه مصلحة ظاهرة وكل ارفع سقفه ويضمن القيم ما اتفق فيه من مال المسجد (ظمر) بنى في فناءه في الرستاق دكانا لاجل الصلوة يصلون فيه بجماعة كل وقت فله حكم المسجد واليه اشار في (وكتفع بق) لا يوضع الجذع على جدار المسجد وان كان من اوقافه (بسبح) اجرة نفق بسط المسجد في مصالح المسجد دون الخادم وعنه لا تجب على الخادم ولا في مصالح المسجد لان الصلوة بالارض افضل \* باب فيما يتعلق بالسقايات والمقابر والرباطات \* (ففع) صغير كان ياخذ من السقاية ماء لا صلاح الدواة او قصعة للشرب ثم بلغ وندم لا يكفيه الندم بل يرد الضمان الى القيم ولا يجزيه صب مثله في السقاية (عسج) اخذ من السقاية ماء مرة بعد اخرى حتى بلغ حزة مثلا وكان القيم قد صب في تلك السقاية خمسين جرة فصب هو جرة قضاء للحق بغير اذن للقيم صار هذا لكل (شمر) دار موقوفة للماء والحمد ليس للقيم ان يشتري من فلتها خاوية لعقبي الماء (ظمر) لاهل الدامة ان يشربوا من السقاية وينزلون الخان الذي وقفه المسام (شمر صت) كسب (جمع) موقوف على اهل مسجد معين اذا بقي منه شيء يضيع ويكاد وبوغرض الواقف التقرب به باستيثاق الناس لا النضيق جاز لاهل المسألة ان ياخذوه الى بيوتهم (ظمر) وقف ارضا على ان يدفن

فيها اقرباؤه فاذا انقطعوا فاخبره للفقراء ودفن فيها من اقربائه حال حيوته صح الوقف ولو وقف  
مقبرة او خافا بعد موته فلو ارثه ان يدفن فيها ميتا له وينزل فيه \* باب في تصرف القيم  
من التبذيل وتغير المشروط ونحوها قال ابو نصر المدايوني روي عن ابي جعفر ان جعل الوقف على شري  
الخبز والثياب والتصدق بهما على الفقراء يجوز عندنا ان يتصدق بعين الغلة من غير شري خبز  
ولا ثوب لان التصديق هو المقصود حتى جاز التقرب بالتصدق ذون الشري ولو وقف على ان يشتري  
بها الخيل والسلاح فيعمل عليها في سبيل الله جاز ذلك فان كان امر ان يتصدق بالخيل والسلاح  
على محتاج المجاهدين جاز التصديق عليهم بعين الغلة كالخبز والثياب وان شرط ان يسلم الخيل  
والسلاح ليجاهد من غير تملك ويسترد ممن احب ثم يدفع الى من احب جاز الوقف ويستوعب فيه  
الغني والفقير ولا يجوز التصديق بعين الغلة ولا بالسلاح بل يشتري الخيل والسلاح وينزلها لاهلها  
على وجهها لان الوقف وقع للاباحة لا للتملك وكذا الوقف على شري النسج وعتقها جاز ولم يجوز  
اعطاء الغلة وكذا الوقف ليعطي او يهدي الى مكة فيدفع عنه في كل سنة جاز وهو دائم ابد او كذا  
كل ما كان من هذا الجنس يراعى فيه شرط الواقف كالنذر ويعتق عبك او ذبح شاته اضحية لم يتصدق  
بقية وعليه الوفاء بما سمي ولو نذر ان يتصدق بعبه على الفقراء او ثيابا به او شاته جاز التصديق بعينه  
او بغيره ولو وقف على محتاج اهل العلم ان يشتري لهم الثياب والحداد والكوادر ونحوها من  
مصالحهم جاز الوقف وهو دائم لان للمعلم طلبا بالي يوم القيامة ويجوز مراعاة شرطه ويجوز التصديق  
بعين الغلة عليهم ولو وقف ليشترى به الكتب وتدفع الى اهل العلم فان كان تملك جاز التصديق بعين  
الغلة وان كان اباحه واعارة فلا (بمع) وقف بالخيار موزع كذا على ان يدفع الى كل من يقرأ  
القرآن كل يوم مائة من الخبز وربع من من اللحم فللقيم ان يدفع اليهم قيمة ذلك ورقا ولو وقف  
على ان يتصدق بغلة الوقف على من يسأل في مسجد كذا اكل يوم كذا فللقيم ان يتصدق به على  
السؤال في غير ذلك المسجد او خارج المسجد او على فقير لا يسأل قال روح الاول عندنا ان يراعى  
في هذا الاخير شرط الواقف \* باب في المساجد والاعواق التي يستغنى عنها او تغرب مصارفها \*  
(نوع) كودة مسجلة الى مسجد قد هرب وفي المسجلة مسجد آخر ليس لاهل المسجلة ان يصرفوها اليه



(جاء) مثله (ط) شرح الحوض او مسجد مغرب وتفرق الناجون منه فللقاضي ان يصرف الوقف الى مسجد آخر او حوض آخر وفي شرحه التزايدهات والمسجد اذا امتنع منه المسلمون ولا يصلح فيه وخرجه ما هو له يعود الى صاحبه كما كان ان كان هياوا الى ورثته ان كان ميتا وهذا قول ابي حنيفة وجوه من وقال ابو يوسف يبقى مسجد ابد افا ما اوقاف المسجد فلن كان باني المسجد و متخله لو اهل يكون ميراثا وان كانوا جماعة تصرف الى اقرب المساجد في تلك المحلة لان قصد الواقف في الاول عمارة مسجد وفي الثاني عمارة المحلة وبالصرف الى مسجد آخر في المحلة فمارتها (بم) ارض وقف على مسجد صارت بحال لا تزور فجعلها رجل حوضا للعمامة لا يجوز للمسلمين الانتفاع بماء ذلك الحوض ولو خرب احد المساجد بين في قرية واحدة فللقاضي صرف خشبه الى عمارة الاخر اذا لم يعلم بانيه ولا وارثه وان علم يصرفها هو بنفسه قلت ان شاء كما مر (بم) ولو خرب الحوض العام فكسبه الناس وبنوا عليه حوائيت فللقاضي ان ياخذ اجر مثل الارض ويصرفه الى حوض آخر من تلك القرية \* باب في تصرفات القيم في الاوقاف وغلتها واستدانته على الوقف وشروط بعض اهل المحلة ما لا بد للمسجد منه ونحوه \* (سم) نصب القاضي قيما مطلقا ولم يعين له اجرا تسعى فيه ستة فلا شيء له (ط) عزل القاضي فادعى القيم انه قد اجرى له كل امشاهرة او مسانهة وصرفه المعزول فيه لا يقبل الا ببينة ثم ان كان قد رما عينه اجر مثل عمله او دونه يعطيه الثاني والا يحط الزيادة ويعطيه الباقي (بسم) القيم يستحق اجر مثل سعيه سواء شرط له القاضي او اهل المحلة اجرا ولا لانه لا يقبل القوامه ظاهرا الا باجرو المعهود كالمشروط قال رج وقالوا اذا عمل القيم في عمارة المسجد او الوقف كعمل الاجراء لا يستحق اجر لانه لا يجتمع عليه اجر القوامه واجرو العمل فهذا يدل على انه يستحق بالقوامه اجرا ولو انكشف سقف السوق فغلب الحوض على المسجد الصيفي لوقوع الشمس فيه فللقيم ستر سقف السوق من مال المسجد بقدر ما يندفع به هذا القدر ولو كان في يد القيم من مال المسجد خمسون دينارا اذا اشتري بها مستغلا لا يحصل منه خمسة دنانير ولو دفعها محاملة تحصل الخمسة وزياحة ليس له ذلك كد ارمسلتها اجر مثلها خمسة وما كان يعطى الساكن فيها الا ثلاثة ثم ظفر للقيم بما في اليها كن فله ان ياخذ ذلك النقصان ويصرفه قضاء وديانة

(ظ) جمع (لا يجوز للقيم شئ من مال المسجد لنفسه ولا البيع له وللمن كان فيه منحة ظاهرة  
 للمسجد (ط) ادخل جني عاله في دار الوقف ليرجع في غلته جاز ولا حيتا طان يبيعه من الاشجار  
 يشتريه منه للوقف (ب) قيم افق في عمارة المسجد من مال نفسه ثم رجع بمثلها في غلة الوقف  
 جاز سواء كان غلته مستوفاة طائفة او غير مستوفاة (ش) اشتري من وجوه ليهود المسجد او كولا  
 طنفة للمسجد ينبغي ان يجوز ولا يضمن (ح) لو اشتري بباطا نفيسا للمسجد من غلته جاز اذا  
 استغنى المسجد عن عمارته (ع) كسب طالب القيم اهل المحلة ان يقرض من مال المسجد للامام  
 قاضي فامره القاضي به فاقرضه ثم مات الامام مفلسا لا يضمن القيم (ق) مثله ولو اجر القيم ثم عزل ونصب  
 آخر فقبل اخذ الاجر للمعزول والاصح انه للمنصب لان المعزول اجرها للوقف لا لنفسه باع القيم  
 دارا اشتراها بمال الوقف فله ان يقبل البيع مع المشتري اذا لم يكن البيع باكثر من ثمن المثل وكل  
 اذا عزل ونصب غيره فللمنصب اقالته بلا خلاف (ع) عسج اذا اذن القاضي للقيم في خلط مال الوقف  
 بماله تخفيفا عليه جاز ولا يضمن وكذا القاضي اذا خلط مال الصغير بماله وعن ابي يوسف ربح الوصي  
 اذا خلط مال الصغير بماله لا يضمن (ع) عسج قيم يخلط غلة الدهن بغلة البوارى فهو سارق خائن  
 (ب) للقيم فسخ الاجارة مع المستاجر قبل قبض الاجر وينفذ فسخه الى الوقف وبعد القبض لا ولو  
 ابرأ القيم المستاجر عن الاجرة بعد تمام المدة يصح البراءة عند ابي حنيفة وعمر وحماد ويضمن وللقيم  
 صرف شئ من مال الوقف الى كتبة الفتوى ومحاضرات الدعوى لاستخلاص الوقف والمتولى اذا اجر  
 نفسه في عمل المسجد واخذ الاجرة لم يجز في ظاهر الرواية وبه يقتضى قليل يجوز كالوصى وهو اختيار  
 الميبدانى قال ربح في (ط) في مسألة الوصى روايتان (ف) فسخ واسراج السراج الكثيرة في السكك  
 والاسواق ليلة البراءة قبل عهده وكذا في المساجد ويضمن القيم وكذا يضمن اذا اسرف في السراج في  
 رمضان وليلة القدر ويجوز الاسراج على باب المسجد في السكك والسوق (ب) كسب ولو اشترى من  
 مال المسجد شمعا في شهر رمضان وليلة القدر يضمن قلت وهذا اذا لم يتصل الواقف عليه (ق) عسج ونب  
 اوصى بثلاث ماله ان ينفق على بيت المقدس جاز وينفق في سراجيه ونحوه قال هشام بن عمار ان  
 انما يجوز ان ينفق من مال المسجد على قناديله وسراجيه والنفقات (ط) عسج (ك) مثله (ك) كسب

كتبت الى المشائخ ( قع شبهه ) هل للقيم شرع المرواح من مصالح المسجد فقالوا لا ( عمته )  
 الدمن والحصير والمرواح ليس من مصالح المسجد انما مصالحه عمارته ( حمز ) الحصير والدمن  
 من مصالحه دون المرواح قال روح وهو شبه بالصواب واقرب الى عرض الوقف ( علك تسج ) انهم  
 المسجد فلم يحفظه القيم حتى ضاعت خشبة يضمن ولا يضمن القيم اذا وقع الدمن وبارده اذا لم يمكنه  
 دفعه ( قع عمت ) اشترى القيم من الدمن هناد قع الثمن ثم افلس الدمن لم يضمن قال روح وللقيم  
 الاستدانة على الوقف لضرورة العمارة لا ليقسم ذلك على الموقوف عليهم ( علك ) استقرض القيم  
 لمصالح المسجد فهو على نفسه ( علك ) لا اصل له في زماننا ( حمز ) له ذلك ( بق ) الاستدانة بين الاباذن  
 القاضي ( شب ) ليس للمتولي ان يستد ين على الوقف للعمارة قال روح والمختار ما اختاره الصد والشهيد  
 وابوالليث انه اذا لم يكن بلد من الاستدانة يرفع الى القاضي فيما مره به فحينئذ يرجع في الغلة  
 وتمامه في ( ط ) وليس للمقيم ان يأخذ ما فضل من وجه عمارة المدرسة ديتا ليصرفه الى الفقهاء وان  
 احتاجوا اليه ( ظم ) للقيم ان يوكل فيما فوض اليه ان عم القاضي التفويض اليه والا فلا ( د ع )  
 ثومات القاضي او عزل يبقى من نصبه على حاله ( يمت ) يبقى فيها ( علك ) اجتمع من مال المسجد  
 شيء فليس للقيم ان يشتري به دار الوقف ولو فعل ذلك ووقف يكون وقفه ويطعم من ( د ) افتى محمد  
 بن سلمة بانه يجوز ( ك ) وهل الاستحسان والقياس ان لا يجوز وينبغي ان يشتري ويبيع بما هو الحاكم  
 ولو اشترى بالغلة حانوتا ليستغل ويبيع عند الحاجة فهو اقرب الى الجواز ( ط ) اذا اشترى بمال  
 المسجد دارا او حانوتا ثم باعها جازا كان له ولا يته الشراء وفي التحاقه بالحوانيت الموقوفة  
 اختلاف المشائخ ( بلخ ) انما يجوز الشراء باذن القاضي لانه لا يستعمل الشراء من مجرد تفويض القوامه  
 اليه فلو استد ان في ثمنه وقع الشراء له ويجوز شرعا عمارة ارض ودار للمعبد اذا كانت الوقفة  
 وقفوا الا فلا ( مسج ) قال البصراء للقيم ان لم تهتم المسجد العام يكون ضرره في القابل اعظم فله  
 هدمه وان خالفه بعض اهل الحاجة وليس له التاخير اذا امكنه العمارة فلو هدمه ولم يكن فيه غلة  
 للعمارة في الحال فاستقرض العشرة بثلاثة عشر في سنة واهدمه من المقرض شيئا يسيرا بثلاثة  
 دنانير يرجع في ثمنه في العشرة وعليه الزيادة ( بلخ ) نصب القاضي فيها آخر لا يتعزل الاول ان كان

منه شوباً الواقف وان كان منصوبه ويعلمه وقت نصب الثاني ينزول بخلاف ما اذا نصب السلطان قاضياً  
في ذلك لا ينزل الاول على احد القولين لانه قد يكثر الغشاة في بلد أو في القوام في الوقف في  
مصلحة واحد فتأوى صاحب متولى الوقف بأمر شيئاً منه أو من فهو خيانة فيعزل أو يضم اليه ثقة  
ولو قال متولى من جهة الواقف عزلت نفسه لا ينزل الا ان يقول له أو للقاضي فيخرجه (فسخ)  
القيم ضمن مال الوقف بالاستهلاك ثم صرف قدر الضمان الى المصروف بدون اذن القاضي يخرج  
عن العهدة (ط) وينبغي للقاضي ان يحاسب امناه فيما في ايديهم من اموال اليتامي ليعرف  
الحائن فيستبد له وكذا القوام على الاوقاف و يقبل قولهم في مقدار ما حصل في ايديهم من  
الغلات الوصي والقيم فيه سواء والاصل فيه ان قول القابض في مقدار المقبوض وفيما يخبر من الانفاق  
على اليتيم او على الضيعة وموثقات الاراضي وفي ادب القاضي للخصاف ويقبل قول الوصي في المحتمل  
دون القيم لان الوصي من فوض اليه الحفظ والتصرف والقيم من فوض اليه الحفظ دون التصرف  
وكثير من مشائخنا سوا بين الوصي والقيم فيما لا بد فيه من الانفاق وقالوا يقبل قولهما فيه  
وقاسوه على قيم المسجد او احد من اهله اذا اشترى للمسجد ما لا بد منه كالحرير والحشيش والدمن او اجر  
الخدام ونحوه ولا يضم للاذن دلالة ولا يتعطل المسجد كذا هذا وبه يفتى في زماننا قال رح والصحيح  
والصواب في عرفنا بخوارزم انه لا فرق بينهما وان اتهمه القاضي بحلفه وان كان اميناً كالمودع  
يدعي هلاك الوديعة او رد ما قيل انما يستحلف اذا ادعي عليه شيئاً معلوماً وقيل يحلف على كل حال  
وان اخبروا انهم انفقوا على اليتيم والضيعة من انزال الارض كذا او بقي في ايدينا كذا فان عرف  
بالامانة يقبل القاضي الاجمال ولا يجبره على التفسير شيئاً فشيئاً وان كان متهماً يجبره القاضي  
على التفسير شيئاً فشيئاً ولا يحسبه ولكن يحضره يومين او ثلاثة ويخبره ويهدده ان لم يفسره فان فعل والا  
يكفي منه باليمين ولو عزل القاضي ونصب غيره فقال الوصي للمنصب حاسبني المعزول لا يقبله الا  
بيئته في وقف الناصح اذا اجر الواقف او قيمه او وصي الواقف او القاضي او امينه ثم قال قبضت  
الغلة فصامت او فرقته على الموقوف عليهم وانكروا فالقول له مع امينه في الشروط الظهيرة لوجعل  
متولين في الوقف لست لاهل هذا انما غلته عند ابي حنيفة وعنه خلاف ابي يوسف كالوصيين



\* **باب في بيع الموقوف ونقص الوقف** \* (شه) وقف قديم لا يعرف صحته ولا فساده ببيعة الموقوف عليه لضرورة وقضى القاضي بفسخ البيع ينقل اذا كان المانع وارثا لواقف (حس) ببيعة الموارث لضرورة فالبيع باطل ولو قضى القاضي بفسخ البيع يصح ولا يفتح هذا الباب (فع علك) وللقيم ان يبيع قرايا من كورة مسيلة اذا كان فيه مصلحة (بسم) لمبادلة دار الوقف بدار اخرى انما يجوز اذا كانتا في محلة واحدة او تكون محلة المملوكة خيرا من محلة الموقوفة وعلى عكسه لا يجوز وان كانت المملوكة اكثر مساحة وقيمة واجرة لاحتمال خرابها في اديون المحليين التي نائتها وقلة رغبات الناس فيها \* **باب في الرجوع في الوقف والمقبرة وغيرهما** (علك يت) داري هذه موقوفة مسيلة على مصالح مسجد كذا بعد موتي صح وله الرجوع (ط ف) مثله لان الوقف بعد الموت وصية (ص) جعل ارضه صدقة موقوفة على الفقراء وسلمها الى القيم فليس له ان يرجع عنه وكذا في المقبرة والخان للمارة والدار لسكنى الحاج بمكة وللمساكين وللغزاة بغير مكة بعد تمام وقفه بشرائطه (ط) مثله ثم قال وان هذا قولهما وقال ابو حنيفة روح له ان يرجع في جميع ذلك وعن الحسن عن ابى حنيفة روح انه لا رجوع في المقبرة في موضع دفن فيه ويرجع فيما بقي (كب) اذا رجع في المقبرة لم ينشئها عند ابى حنيفة ويبنى ويزرع هكذا الان النيش

**حرام** \* **باب في الدعوى والبيانات في الوقف** \* (شم) داري يد رجل اقام عليه رجل بينة انها وقفت عليه واقام قيم المسجد بينة انها وقف المسجد فان ارضاها للسابق منهما وان لم يورخا فهي بينهما فصفا (كسج عسج ظمت) وغيرهم وقف بين اخوين مات احدهما وبقي في يد الحي واولاد الميت ثم اقام بينة على واحد من اولاد الاخ ان الوقف بطنا بعد بطن والباقي غيبب والواقف واحد والوقف واحد يقبل وينتصب حصصا عن الباقيين ولو اقام اولاد الاخ بينة ان الوقف مطلق عليك وعلينا فبينة مدعى الوقف بطنا بعد بطن اولى (كسج) وغيره وقف بين جماعة فلو احدهم اولى وكيله او على واحد منهم اولى وكيله يصح الدعوى اذا كان الوقف واحدا (فع) لا يصح الدعوى على بعضهم ان كان المحدد في ايدي جميعهم ولا يصح القضاء الا بقدر ما في يد الحاضرين ولو ادعى الاسام ان هذه الكردة مسيلة لامام هذا المسجد وقال اهل المحلة بل للمسجد ولا بينة لهم فالقول لاهل السحلة (فع خسج) اشترى ارضا وتصرفها سنين ثم اقام بينة على ان فيها كردة مسيلة فله ان يسترد ثمن الكردة قال روح

وفي (ط) ليس الخصامة في المسئلة اليه انما هي لتولي الوقف وان لم يكن له متول ينصبها القاضي معوليا  
حتى يخاصم فيثبت الموقفية وبطلان البيع ثم يسترد الثمن وحواب (خسج) مستقيم على قول الفقيه  
ابن جعفر وابن النيث والصدار الشهيد رح لان دعواه وان لم يصح للمتناقض لكن بقيت الشهادة  
على الوقف وانها تقبل على قول كثير من المشائخ فليدون الدعوى (فصح) في اماليه باع دارا وعقارا  
ثم ادعى انه باعها بعد ما وقف فالاصح انه لا يسمع دعواه بخلاف ما لو باع عبدا ثم ادعى انه حر  
او اعتقه ثم باعه يسمع دعواه وفي فتاوى الفصلي لا يسمع دعواه في فصل الاعناق عند ابن حنيفة رح  
وفي الجارية يسمع \* باب فيما يتعلق بعمارة الوقف والبناء والغرس فيه \* (يت) لو وقف دارا على  
رحل وعلى اولاده واولاد اولاده ابد اما تناسلوا فان انقطعوا فالى الفقراء ثم بنى واحد من اولاد  
اولاد الموقوف عليهم بعض الدار الموقوفة وطين البعض وجصص البعض وبسط فيه الاجر فطلب الآخر  
منه حصته ليسكن فيها فمنعه منها حتى يدفع له حصته مما انفق فيها ليس له ذلك والطين والجص  
صار طبعاً للوقف وله ان ينقض الاجر قال رح وانما ينقض الاجر اذا لم يكن في نقضه ضرر بالوقف  
كمن بنى في الحائزات المسبل فله رفعه اذا لم يضرب بالبناء القديم والا فلا (فه) عن ابى بكر ولبنى في  
ارض الوقف بناء او نصب فيه بابا او غلقا ان نواه حين فعل انه للوقف صار وقفاً والا فلا وقال ابو نصر  
لا يصير وقفاً سوى اولم ينولان وقف البناء لا يجوز (ث) يجوز تبعا وبه يفتى (بم) متولى وقف  
بنى في عوصة الوقف فهو للوقف ان بناه من مال الوقف او من مال نفسه ونواه للوقف اولم يه  
شياً وان بنى لنفسه واشهد عليه كان له والا جنبى اذا بنى ولم ينو له ذلك وكذا الغرس على هذا  
والغرس في المسجد للمسجد في حق الكل (بسم) دار لسكنى الامام هد مها وبناها لنفسه وسقفها من  
الخشب القد يمة لم يكن له بيع البناء ان بناها كما كانت (ط) ولا يجوز استأجر السبيل ان يبنى فيه  
غرفة لنفسه الا ان يزيد في الاجرة ولا يضرب بالبناء وان كان معطلا غاليا ولا يرغب المستأجر الا على هذا  
الوجه جاز من غير زيادة في الاجر اذا قال القيم او المالك مستأجرها اذنت لك في عما رتها فعمها  
بأذنه يرجع على القيم والمالك وهل اذا كان يرجع معظم منفعتها الى المالك اما اذا رجع الى المستأجر  
وفيه ضرر بالك او كالبالوعة او شغل بعضها كالتمور فلا مال بشرط الرجوع \* باب فيما يجوز للموقوف

عليهم من التصرفات في الوقف اجلوة ووراثة وقسمة ونحوها \* ( حمر ) ضيعة موقوفة على الموالين  
فلهم قسمتها قسمة حفظ وعيارة لا قسمة تملك ( ط ) عن ابي يوسف وج اذا كان الاوثن عشرة  
جازها يا تهم وان كان خراجية لا يجوز وفيه اذا اقتسم الموقوف عليهم الارض الموقوفة ما بينهم  
فلا دخل هم ابطالها ( ظمر ) ارض وقف بينهما قسماها وآجر احد هما حصته قالوا جري بينهما وقيل  
للموجر \* باب في وقف الكفار \* ( فح س ) وقف المجوسي ضيعة على بيت نار او ثوب السجود من  
وقفا موبد ابطال بالاتفاق وكل الوقعة يهودى او نصرانى لانه وقف بما هو معصية فلا يصح منكم ( عس )  
والمجوسى وقف ضيعة على فقراء المجوس لا يجوز ( ط ) مجوسى وقف ارضه على اولاده واولاده  
ابن اما تناسلوا ومن بعدهم على فقراء اليهود او المجوس يجوز قال روح فينبغي ان يجوز على  
فقراء المجوس ابدال \* باب في المسائل المتعلقة بالاشجار في الوقف وفي الملك لمن يكون  
والاختلاف فيها \* ( تمر ) تهر بين جماعة وعلى شطه اشجار فان كان مملوكا لهم فالاشجار كذلك  
وان كان ملكا عاما ولهم حق تسهيل الماء فان لم يكن عارسها معلوما فهي لصاحب الملك بمقابلتها  
الا اذا اشترى ذلك الملك بعد عرسها ( حمر ) له شجرة خرج من عروقها في ارض آخر فان كانت  
الاولى قائمة فهي للاول والا فلصاحب الارض لان العروق من الارض ولهذا قلنا اذا اشتراها  
ولم يبين موضع القطع انه لا يدخل فيه العروق ( بيت ) هي للاول في الحالين ( م ) وضعها في  
القائمة وقال هي للاول مطلقا ولم يذكر ما اذا كانت مقطوعة وعن محمد روح مثله ( خنج ) غرس  
اغصان في ارض خراب فاستغلظت وقطعها ثم احيى الارض غيره ونجست اشجار من العروق الباقية  
فهي لغارسها ( ط ب ) شجرة في ارضه نبت من عروقها اشجار في ارض غيره فان سقاها صاحب  
الارض حتى نبتت فهي له والا فلصاحب الشجرة وان اختلفا في كونها من عروق شجرته فالقول لصاحب  
الارض ( ط ) له اشجار على صفة جدول نبت من عروقها على الشط الثاني اشجاره لو جل في هذا الجانب  
كرم بيته وبين النابتة ظر بق فادعياها فان عرفت انها من عروق تلك الاشجار فهي لصاحبها والا  
فهي غير مملوكة اذا لم يعرف عارسها لا يستحقها احد هما ( بنج ) اشجار نبتت في سبيل الامام فله  
بيعه وصرف اثمانها الى عمارة الارض باذن القاضي مشمورة كانت او لا \* باب في مسائل متفرقة

(بعض) وقفه ارا على امام مسجد مكة وبشر اذاعه ثم اخذ يوم بنفسه ليس الا ان ياخذ حجر لها (شمر) مسجل مصحفا في مسجد بعينه للمقراة ليس له بعد ذلك ان يدفعه الى آخر من غير ان يملك تلك المسئلة للمقراة (تسج) بنى في الدار المسبلة بغير اذن القيم ونزع البناء وضرب بالوقف بغير القبول دفعه فموتت للباني ويجوز للمستأجرين عرس الاشجار والكروم في الرعايا الموقوفة فاذا لم يفر بالارض بالورث صريح الاذن من المتولي دون حقرا الحياض وانما يجعل للمتولي الاذن فيما يري ان وقف به خير ا قلت وهل اذا لم يكن له حق قرار العماة فيها قايما اذا كان يجوز الحفر والعرس في الحائظ من توابها لوجود الاذن في مثلها دلالة (تسج) قضى القاضي بدخول اولاد البنات في الوقف على اولاد الاولاد بعد مضي سنين لا يظهر حكمه الا في غلة المستقبل دون ما مضى قيل اليس يستل هذا الحكم الى وقت الوقف فقال بلى لكن في حق الموجود وقت الحكم وغلافة تلك السنين معدومة كالحكم بفساد النكاح بغير ولي لا يظهر في الوطيات الماضية والمهر قيل له اليس ان القضاء يظهر في عدم وقوع المثلث وان كانت معدومة فقال انما يظهر في حكمها لانيها وهي بطلان محلية النكاح وانه امر باق بخلاف الغلة المستهلكة حتى لو كانت غلة السنين الماضية قائمة يستحق اولاد البنات حصتهم منها (عج) وغيره ان الحكم يظهر في الغلات القائمة دون الهالكة (تسج) بعث شمعيا الى مسجد في شهر رمضان فاحترق وبقي منه ثلثه اودونه ليس للامام ولا للمؤذن ان ياخذ بغير اذن الدافع ولو كان العرف في ذلك الموضع ان الامام والمؤذن ياخذ من غير صريح الاذن في ذلك فله ذلك \* كتاب الهبة \* ياب في الفاظ التي ينعقد بها الهبة والقبض في ذلك \* (شمر) قال لمتفقهم اصرف هذه الخشبة الى كتبك فهو هبة والصرف الى الكتب مشورة (تسج) دفع الى ناقلة مصحفا وقال بالخ ثاخذ كاسه امسح فهو هبة مسجزة لا تعليق والحفظ مشورة (شمر) اعطى لزوجته دنانير ليتخذ هائيا باوتلبسها عنده فله فعتها هي الى معاملة فهي لها (بسج) كانت تدفع لزوجها وريفا عند الحاجة الى النفقة او الى شيء آخر وهو ينفقه على عياله ليس لها ان ترجع بها عليه (فج) قال لا خير حيث بطعام كذا الى دارك ووهيته منك فقال قبلت ثم حضر داره فاكله يعذر ويكون ذلك اذا نال القبض دلالة قال لرحلي في يد شي من هذا فقال لك وما اميكه فهو لك كرامة لا بصير ملكا للمقر



له وكل الراخذ منه ثم قال له لمن هل اقلان لك او هل انك اقل من ملكك قال ربح فعرف بهذا ان  
 مثل هذا الكلام لغو غير معتبر حتى لو قبضه في المجلس لانه ملكه ايضا (تسج) قال الاب جميع ما هو حقى  
 وملكى فهو الملك لولدى هذا الصغير فهل اكرامة لا تملك بخلاف ما لو غيبه فقال خا نوتى الذى املكه  
 ودارى لافى الصغير فهو هبة ويتم بكونها فى يد الاب (حجث) قوله هذا الذى اركب لوهذه الارض لك هبة  
 لا اقرار (ط) عبدى هذا الفلان ولم يقل وصية ولا فى ذكرها ولم يقل بعد موتى كان هبة قياها واستحسانا  
 (ص) لو قال هذا الذى اقلان فاقرا ولو قال دارى هذا فلان فهبة لانه اضاف الذى الى نفسه فكانت هبة  
 وفى الاولى لم يصف فتخصص اقرار اوطى هذا القول من هذا الذى ارا وقال ثلث دارى هذا (يب)  
 اشترى لولده الكبير ثوبا بغير اذنه وامره ان يقطعه ثوبا له ويلبسه لم يملكه الا ان يقول هو لولدى  
 او هبته منه (حجث) يملكه بذلك ولو كان مخيطا او عمامة لا يملكه بذلك ولو قال اشترىته لولدى  
 الصغير هذا يملكه (حجث) قيل اذا اتخذ لولده الصغير ثوبا فاحتى يابسها اياه ولو قال اشترىته هذا  
 له صار ملكا له (شص) اشترى ثوبا وقطعه لولده الصغير صاروا هباله بالقطع مسلما اليه قبل الخياطة  
 ولو كان كبيرا لم يصير مسلما اليه الا بعد الخياطة والتسليم (فع عن) امر اولاده ان يقسموا ارضه التى  
 فى ناحية كل ابيهم ففعلوا الا ثبت الملك لهم (ظمر) مثله (بسخ) قال لولدى تصرف هذه الارض  
 فماخذ بتصرفها لا يصير ملكا له (خجج) ادفع الى اجنية عيتا لارادة الزناغان قال دفعتها اليك لا وفى  
 بك فله الطلب وان وهبها لا اداة الزنا وهى قائمة فله الاسترداد والافلا \* باب ما يجوز من  
 الهبة وما لا يجوز وما يشترط فيه القبول \* (شعب) استردع اخاه عبد الوثوب او مستاعا اودا او دابة  
 ثم قال وهبت لك وديعتي وهى فى يد المودع يجوز اذا قال قبلت ولو وهب عبد الاخيه وقبضه  
 فى المجلس او بعده بامره بالقبض نصاب شرط القبول فى الاول دون الثانى لان اقدامه على القبض  
 قبول منه وامره به رضى من الواهب ولا كذلك فى الاول لانه فى يد الموهوب له فلم يشترط القبول  
 نصا يقع الملك له فى الهبة بغير رضاءه وانه ضرر (ص) وهبه له ولم يقل قبلت حتى قبض جاز اذا كان  
 بحضرة الواهب فشام عن ابي يوسف لا يصح ما لم يقل قبلت (شعب) وهب لوكيل اخيه لا يرجع فى الهبة  
 لان الملك والعقد وقع لا خيه بخلاف ما اذا وهب لعبد اجنيه فان العقد وقع الاجنمى وهو العبد لا

فلهذا كان ثبت العبرة في الرد والقبول للعبد لا للمولى وأورد في الوكيل الهبة وقبيلها الموكل مع  
 (ظن) وهب له ذرة أو أقلها فله الرجوع \* باب في التعويض في الهبة \* (شمر) وهب له ارباع  
 رجلين بشرط عرض الف درهم فنقلب بيعا ثانيا بعد التقاضي ولو بيعت إلى غيره صقر طاهية  
 ثم بان انه من بقره ابن المهدى الصغير لا يجوز ولا يملكه الاب بالعلاج حتى صار اللبن صقرا طاهيا  
 وكذا الرجوع في الهبة لان العرض هبة ابتداء وله الرجوع فيه \* باب فيما يدخل في الهبة من  
 غير ذكر \* (بسخ) ويدخل في هبة الارض ما يدخل في بيعها من الابنية والاشجار من غير ذكر  
 وكل اى الصلح على ارض او عنها يدخل ولا يدخل الزرع في الصلح من غير ذكر (كص) الزرع  
 يدخل في الرهن والاقرار والغيب غير ذكر ولا يدخل في البيع والقسمة والوصية والاجارة  
 والنكاح والوقف والهبة والصدقة في القضاء بالملك المطلق (ط) ولا يدخل الثمار والاوراق المتقومة  
 في هبة الاشجار غير ذكر فاذا لم يذكر فيها ثمور ورق فسدت الهبة لانه يمنع التسليم (فسخ) قال  
 هلال لا يدخل الثمرة في الهبة والهبة باطلة لشيوعها وفي الفتاوى البخارية تصدق بامه وعليها  
 ثياب او حلى جائز هي للمتصدق وشغلها بها لا يمنع التسليم لانها لا تسلم عريانة بخلاف متاع الواهب  
 في البيت وهبت هذه الغرارة الحنطة وهن الزرق السمن لا يدخل الغرارة والزرق في الهبة وكذا  
 على عكسه (فع عس) وهبت لزوجه جميع املاكها لا يدخل المهر فيه \* باب في الهبة في المرض \*  
 (فسخ) وهبت مهرها لزوجه في مرض موتها ماتت وزوجها قبلها فلا دعوى لها بالصحة الا براء  
 ما لم تمت فاذا ماتت منه فلورثتها دعوى مهرها (ص) امريض وهب لآخر قبل او سلمه اليه ثم الموهوب  
 له قتل الواهب عمدا او خطأ فانه يرد العبد الى ورثة الواهب لانه في مرض الموت فكانت وصية  
 (قص) مرض الموت يعرف بالمد لا بل لا بالموت نفسه لانه يحتمل انه مات فجاءه لانه (ص) طلق  
 امرأته في مرضه فلاثم قتل او ماتت من مرض آخر وهي في العدة فانها ترثه وان لم يمض من ذلك  
 المرض وهل الان مرض الموت وهو ما يكون قتلنا غاها وهو ما يكون مضيا عليه باله طبع الفراش لاما  
 يموت منه لان الموت لا يكون من مرض كان لانه يحتمل فساعة ويندأ حين يموت فانه يكمل من  
 الموت ما يموت به بل هو ما يخاف المرض على نفسه الهلاك فيه \* باب في هبة الدين من عليه الدين \*

(دفع صح) وهب احد الورقة حصته من الدين للمسلمين فمن حمل القسمة وفي الورقة نفود وغر ورض صح  
استحسانا كالصالح قال: رح وهبت حصته من الدين لوارثها لغيره يصح فيما لا يحتمل القسمة ولا يصح  
فيما لا يحتملها باب هبة الصغير (فمر) دفع لولد هبة الصغير قما قال كل نصه ثم اكل منه ودفعه لآخر  
يضمن اذا كان دفعه لولد على وجه التمليك واذا دفعه على وجه الابطاح لا يضمن قال رح عرف  
به ان حجر الال دفع من الاب الى الصغير لا يكون تمليكاً وانما حسن وفي الفتاوى البخارية لها على زوجها  
دين قوهبة لولدها الصغير مع لان هبة الدين من غير من عليه الدين يجوز اذا اسقطه على القبض  
وللاب ولاية قبض الهبة لولد هبة الصغير فكان قبضه بحكم الولاية كقبض الصغير قصار كانها سلطت  
الصغير على قبضه (ط) سئل ابو بكر عن امرأة وهبت مهرها الذي على زوجها الولد هبة الصغير وقبل  
الاب فقال انما واقف في هبة والمسئلة ويحتمل انه يجوز كما لو اودع عند رجل فابق ثم وهبه لابن  
المودع الصغير يجوز ثم سئل عنها مرة اخرى فقال لا يجوز لانها غير مقبوضة (ث) وبه نأخذ (عس)  
اقرار الاب لولد هبة الصغير بعين من ماله تمليك ان اضاف ذلك الى نفسه في الاقرار وان اطلق  
فاظها وكما مر في سند من دارى له وثلاث هذه الذ ارله (بسخ) اظهار في الحالين لا تمليك وفي تنبيه  
الغافلين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من حمل من السوق طرفة الى ولد كان كمن حمل  
صلوة حتى يضعها في فيهم واليبد أبا لانات فان الله تعالى رقيق للانات ومن رقيق للانات كان كمن بكى  
من خشية الله تعالى ومن بكى من خشية الله تعالى غفر الله له ومن فرح انش فرحه الله تعالى يوم  
الحزون (ج) ويجوز قبض الصغير بنفسه ان كان يعقل استحسانا ويبيعه الحاكم حتى لا يرجع الواهب  
قال رح فقلت انص ان ولاية الرحوم تثبت في الهبة للصغير (ط) مثله في موضعين باب في تفضيل  
بعض الاولاد على البعض في الهبة (سج) وينبغي ان يعدل بين اولاده في العطايا وذلك في  
التسوية بين الذكور والانثى عندما بنى يوسف وعلى قذ والميراث عند محمد رح لذلك كرم مثل حظ الانثيين  
ويجوز ان يعطى البعض دون البعض حكما لكنه ترك الانصاف وان كان بعضهم فاجر او فاسقا والبعض  
فقيها صالحا اعتد المتعلمين وعند المتأخرين لا بأس بان يعطى العلمين المتأذيين دون الفسقة (ع)  
ذكر الخلاف بينهما ثم قال فان وهبت ماله لولد بن قال محمد هو آثم لان رسول الله صلى الله عليه

وحلهم قال في مثل هذه الصورة اتفق الله قال محمد وأبي جعفر قضاء (ص ٣٥) الذي يقول أبي يوسف قال  
 روح والصحيح في اعتياد الورع والدن بين ونحوه قول المعتمد خريس (ق) لا ينبغي ان يعطى ولله المفسر  
 اكثر من قوته لانه اعانة على المعصية في شروط ابو نصر الدبوسي الرقعة اذا كان علم الاولاد الواحد  
 فان شاء جعل بينهم بالتسوية وان شاء فضل الذكور وان شاء فضل الانثى كيف ما فعل جازم قال واختلف  
 في هبة الاولاد حالة الحيوة ففضل الذكور وقيل يسوي بينهم وقيل يفضلهم كل قدر منازلهم في  
 الدين والورع والصلاح وهذا الصريح عندى (شعب) وعن ابي حنيفة روح لا باس بالتفضيل بالفضل  
 في الدين ولا يكره وعن ابي يوسف روح لا باس بالتفضيل اذا لم يرد به الاضرار \* باب في الاباحة  
 والشار والرشوة والهدايا \* (شعر) البحث لفلان ان ياكل من مالى فاكل قبل العلم بالاباحة  
 لم يضمن (فع) انتهب وسادة كرمى العروس وباعها تحمل ان كانت وضعت للنهب (نحويت)  
 المشيوع لا يمنع صحة الاباحة بخلاف الهبة (فع شخص) للسير الكبير الرشوة لا تملك (عك) وغيره  
 قاض او غيره دفع اليه سمحت لاصلاح الملم فاصلى ثم ندم يرد ما دفع اليه (فسخ) المنة عاشقان يدفع كل  
 واحد منهما لصاحبه اشياء فمضى رشوة لا يثبت الملك فيها وللدفع استردادها وفي خلاصة التعزى  
 خطب امرأة في بيت اخيها فاي ان يدفعها حتى يدفع اليه دواهم فدفع وتزوجها يرجع بما دفع  
 لانها رشوة ولو انفق على معتدة الغيور على طمع ان يتزوجها بعد عدتها فثبت ان يتزوجها فان شرط  
 في الانفاق التزوج بما انفق والا فالاصح انه لا يرجع كذا قال الصدوق والشهيد وقال الاستاذ  
 (فسخ) الاصح انه يرجع عليها زوجت نفسها ولم تزوجها لانها رشوة ولو اكلت معه لا يرجع بشيء  
 (ط) مثله (بمع) ابراه من الدين ليصلح مهمه عند السلطان لا يبرأ وهو رشوة ولو ابى الاضطجاع  
 عند امراته فقال لها ابرأني من المهر فاضطجع معك فابراة لا يبرأ وقيل يبرأ لان ابراه للثبوت  
 الدامى الى الجماع وقال عليه الصلوة والسلام تهادوا وتحابوا بخلاف الابراء في الاول لانه مقصور  
 على اصلاح الملم واصلاح الملم مستحق عليه ديانة وبدل المالى فيما هو مستحق عليه من الرشوة  
 \* باب في الصدقة والتحليل \* (شعر) تصدق على فقير بطائفة على ظن انه فليس ليس له ان يسترد  
 ظاهر (فع) ان كان قال ملكت منه فلست اثم ظهرا نه طارحة له ان يمتد وان قال ملكت هذا الا يشره



(س) الا يسترد في الحالين (ففع) في آحاد الجرجاني للهبة لا في الاقبول بالقبول وانما من في هبة  
 المدقة من غير قبول بالقبول الجرجاني العادة في كافة الاعصار بالتصدق على الفقراء ومن غير اطلاقهم  
 الاقبول بالقوله (ففع) دفع الى آخر شيئا فخلطه بما له لم يستعمل ما حبه لخلية طرية انه لا يمكنه تمييز ما يراه  
 يجعله في حل وسعة ثم وجد ذلك وعرفه يردده ومن علام الايسة الخياطي من عليه حقوق فاستعمل ما حبه  
 مطلقا ولم يفصلها فجعله في حل عند ران فلم انه لو فصله له ليحصله في حل والافلا قال روح وانه حصن وان  
 روى انه يصير في حل مطلقا (ففع) فصب حينئذ فحلله ما لكه من كل حق هو له قبله قال ايسة بلغ التحليل  
 يقع على ما هو واجب في الذمة لا على ما هو قائم \* باب الوكالة في الهبة وهبت مال الغير \* (س)  
 وهبت لرجل ثوبا لوارضا لغيره وسلم اليه فاجاز رب الثوب ادرب الارض الهبة جازت من مالكه وله  
 الرجوع وان عوض الوهاب او كان بينه وبين الموهوب له قرابة رحم محرم \* كتاب البيوع هذا  
 الكتاب يشتمل على خمسة واربعين بابا \* باب فيما ينعقد به البيع وما يمنع انعقاده \* (شمر) البيع  
 ينعقد بلفظين مستقبلين كالقول بالغ يا زيدا مهدي وقال الاخر خنامين واراد الايجاب ينبغي ان يجوز  
 (ط) لا ينعقد (شوق) والتجريد مثله قال روح ولكن جواب (شمر) صواب فقد اطلق في (جيب واث)  
 فقال وقوله ابيعك كقوله بعث (لث) البيع لا ينعقد الا بلفظين يتبان عن التملك والتملك على صيغة  
 الماضي او الحال بان يقول احد هما بعث او ابيع ويقول الآخر اشتريت قال روح والتوفيق بين القولين  
 انه ان اراد بالمضارع الحال ينعقد وان اراد به الاستقبال والتوعد لا ينعقد لان المضارع يحتمل الحال  
 والاستقبال ونقص على هذه التفصيل في شرح الطحاوي وفي (المنع) باللفظين الماضيين يتعقد بدون  
 النية واما بصيغة المستقبل لا ينعقد الا بالنية بان يقول الهاتع ابيع منك هذا العبد بالغ او ابد له  
 او اعطيكه وقال المشتري اشتريه منك او اخذه ونوبا الايجاب للحال او كان احد هما بلفظ الماضي  
 والاخر بالمستقبل مع نية الايجاب للحال فانه ينعقد وان لم يتولا يتعقد قلت وهذا الفقه وهو ان  
 لشرع جعل الايجاب والقبول علامة الرضاء والاخبار عن الحال اولى على الرضاء وقت العقد من  
 الماضي قلت فعلى هذا ينعقد البيع بلسان الفخار وسمية بصيغة الحال من غير نية لان قولهم بالغ يا زيدا  
 مهدي يجرأ فينا وقول المشتري خنامين لا يحتمل الا الحال ولا يحتمل التوعد والاستقبال

في عقد البيع والكسح والخلع بصورة الظاهر بالدون والنية وهذه صيغة أكثر ما يفتن منها ما فلان  
 (فمخ) ما يلفظ الامرا والمحتقيل بدون لنية الحال فيهما الوفي احد هما لا ينعقد (شمر) ويلفظ الاستفهام  
 لا ينعقد بان قال لم يبيع هذا امضى فقال لا آخر بيعت ونوى لا ينعقد وكل اقوله من حرمه اي يوا  
 فقال الآخر خريد م (شمر) سألوه منه بضمن قليل فقال البائع لا يبيعه به ودفع ذلك القليل فقال  
 المتوسط خذ فخذ والبايع ساكت لا يكون بيعا قلت والظاهر ان هذا اذا لم يده فعكسه الى البائع  
 فاما اذا دفعه اليه واخذ هو فخذ المتاع ولم ينكر عليه يكون بيعا بالتعاطي بخصوصا في زماننا (شمر) اعطاه  
 دراهم وقال هل بعت مني هذا الشيخ بها فقال نعم قل فبها وبها ولى مكسه بان قال هل اشتريته بها  
 فقال نعم ولم يقل بعت فهذا بيع تام ونقد الدراهم دليل على انها نقد التحقيق (طشمن)  
 مثله (س) خلافة (بمع) دفع اليه دراهم ليشتري منه البطاطيخ المعينة فخذها ويقول لا اعطيهما  
 بها واخذ المشتري منها البطاطيخ فلم يسترد لها يعلم عادة السوقة ان البائع اذا لم يرض برده  
 الثمن او يسترد المتاع والا يكون راضيا به ويصح خلفه لا اعطيهما تطيبا لقلب المشتري فقال مع هذا  
 لا يصح البيع (بو) مثله (بمر) اشتريت جا ريتك هذه بعشرة دقائق فروختي فقال فروخته كبر يصح  
 ان كان مراده تحقيق البيع (شط) وينعقد البيع سواء بين المشتري والبائع او البائع وقيل صاحبه  
 (بمر) قال الدلال للبائع فروختي بدين بها فقال فروخته شك ثم قال للمشتري عخر يدى فقال خريده  
 شك فان كان مراده تحقيق البيع ينعقد (شع) دفع الى بائع الحنطة خمسة دنانير لياخذ منه  
 حنطة وقال له بكم تبيعها فقال مائة من دينار فسكت المشتري ثم طلب منه الحنطة لياخذها فقال  
 البائع غدا ادفع اليك ولم يحرمينها ببيع وذهب المشتري فجاء غدا لياخذ الحنطة وقد تغير السعر  
 الاول فليس للبائع ان يمنعها منه بل عليه ان يدها بالسعر الاول قال رض وفي هذه الواقعة  
 اربع مسائل احدها ان البيع ينعقد بالتعاطي عندنا خلافا للشافعي وج الثانية انه ينعقد في  
 الاشياء النفيسة والخميسة وهو الاصح وقيل لا ينعقد بالتعاطي الا في الخميسة كالمقل والرومات  
 والخنز ونحوها والثالثة انه ينعقد بالا عطاء من جانب واحد وبه (فلش بمر فمخ) وشروط (عس حل)  
 الاعطاء من الجانبين والرابعة انه لا ينعقد بالا عطاء المبيع ينعقد باعطاء الثمن (شمر) اشترى دها

على انه مائة من نوزنه فوجده مائة وخمسين منافع قال للبائع ادفع اليك الثمن بتمامه قال  
فليكن هذا البيع في الزيادة (حب) مروي في اذ ارد في ريش حروف خطا كرد واست ومبلغ معلوم آرد  
خرج كره عليه ثمانية اذ كان دفع الثمن في اختلف منه متعارفان معا بينهما (بهر) قيمته وروى  
خرج واجبه شود (فصح) آرد توافقوا استن (صغر) يجوز البيع والشراء بلفظ السلم اما المسلم  
بلفظ البيع والشراء فقد ذكر في (م) انه يجوز المسلم بلفظ البيع والشراء اذ اوحدت شرائطه وروى  
المجود انه لا يجوز (شخص) جاز عندنا خلافا للزفر (فع علف) قال ليز از هذه الصعلة بد ينار  
فخذ ما فقال البزاز في موضعها موضع وخرج ولم ياخذ الثمن قال استحس ان يكون بيعا ولو قال البزاز  
لرجل بكم قد فع هذه فقال كل من بد يثا رين فقال زن منها منوين فوزنه وقركه ولم ياخذ الثمن فهذا  
ناقص ليس ببيع (يمت) مثله وان قبض الثمن ببيع (ط) في المجرى عن ابي حنيفة راح قال للعلم  
كيف تباع هذه اللحم فقال كل ثلاثة ارطال بدرهم قال قل اخذت منك زن لي فله ان لا يزن وان  
وزن فلكل واحد منهما ان يرجع فان قبضه المشتري او جعل البائع في وعاء المشتري بامر وفقد تم  
البيع وعليه درهم (ط) قال محمد قال للقصاب زن لي من هذا اللحم كذا ابكذ افوزنه فله الخيار ولو قال  
زن من هذا الجنب او الرجل كذا ابكذ او قال زن لي ما عندك من اللحم بحساب كذا افوزنه جاز  
ولا خيار له وعن ابي يوسف مثله (علف) قال لا خزان كان هذا المصمت خمسمائة من وزن فقد  
بعته منك بهذا فقال المشتري قد اشتريته ثم وزنه فكان قال البائع فليس ببيع اذا عرف البائع  
وزنه قبل هذه المقالة فيجوز لانه تحقيق وليس بتعليق (حمر) ان تعليق البزاة بامر كائن يجوز ويكون  
تجهيزا قال راح فلم يفصل بينهما اذا كان عالما بكونه كائنا وبينما اذا لم يكن (ص) اذهب بهذه السعلة  
فا نظر اليها اليوم فان رضيتها فهي لك بالف درهم او قال ان رضيتها اليوم فهي لك بالف درهم  
فهو جائز على ما شرط استحسانا عندنا باطل قياسا وبه روي لانه تعليق ولنا انها تيا بمعنى بيع فيه  
خيار فانه قال فلن رضيتها اليوم والا فردها علي (صغر م) بعثت منك عيدي هذا بالف ان رضيت  
فلان جاز والرضي منه جائز يعني اذا بين وقت الرضى في الجامع للبر فري بعثت منك عيدي هذا  
ان شئت جاز وكان تملكا (شط) تعاقد البيع وهما حشيان او يسميان على دابة واحدة



في رجل واحد فاني قبله متفلا بخطاب ما جده ثم البيع وان فصل وان فلا يصح وان كان في السفينة  
البحارية اتم والسفينة بمنزلة البيت (ن) لو قال له بعته منك هل الثوب بعشرون وفي يدك عشرين  
فشر بهتم قال المشتري يتدعا ولو كان في الوكعة الاولى من التلوع فوضف اليها اخرى وباعها ولو كان  
في القرصة وقبل بعث الفرواغ منها جاز (ف) البائع يقوم في حافوته ويقعد لمضاه له فقال المشتري  
اشترى منه بكذا فقام البائع لمضاه له لا معوضا لو قال بعته لا يصح (ج) ولا يجوز ان يناديه من بعيد او من  
وراء احد (ب) رجل في البيت فقال للذي في السطح بعته منك بكذا فقال اشترى بهم اذ كان  
كل واحد منهما يرى صاحبه ولا يلتبس الكلام للبطل (ف) شمر ففح ضخم) وضيوفهم تعلقا المبيع  
وبينهما النهر المزداحا قاني يصح البيع قلت وانه كان نهرا عظيما يجري فيه السفن قال ربح وقد تقرر  
وأي (ب) في امثال هذه الصور ان كان البطل بحال يوجب الثبا من ما يقول كل واحد منهما لصاحبه  
يمنع والا فلا (ب) ساومه السلعة بعشرين دينارا فقال البائع لا ابيعه الا بخمسة وعشرين فقال  
اترك لي الخمسة ورغى بل لك ولم يوجه منه قول ولا فعل فهل ليس ببيع (ب) قال له جال له  
بارذخ اى كالك نى بد يشار فقال البائع نعم وقال الاول اشترى لا ينقضي بينهما بيع لانه لم يصف البيع  
الى نفسه الا اذا جرى بينهما مقل مات كما اذا قال له المشتري بعينه فقال نعم ثم جرى هذه الكلمات  
فحينئذ ينقضي (ط) مثله \* باب في السلم والوكالة فيه وفي قبضه \* (ق) من علاء الدين الزاهد  
الوكيل بقبض المسلم فيه قبضة ردا او معيلا لا يلزم الموكل الا ان يرضى به (ق) السلم في حنطة بالغ  
او شحيا لا يصح (شبه) مثله (ق) السلم في الماء مختلف فان كان موضوعا جرت العادة بالسلم فيه  
وذكر شرائط السلم صح (ق) باع رب السلم المسلم فيه من المسلم عليه باكثر من راس المال  
او براس المال لا يصح ولا يكون اقاله (ق) السلم دينارا في مائتي من من زبيب فلما حل الاجل  
وعجز عن ادائه فباع رب السلم من المسلم اليه مائة من ذلك الزبيب الذي على المسلم اليه بد دينار  
وقبض الذي يار لا ينفسخ السلم في حصة الدينار (ق) السلم في العنب العلابي وقت كونه حصرما  
لا يصح والسلم في التفاح الشثائي قبل الادراك يصح لانه يسمى تقاحا (ق) سلم زيبا في  
كر حنطة لا يجوز (ح) يجوز فابو الفضل جعل الزبيب كالبابا وهما جعلاه وزنيا (ب) القى



وبالمسلم المسلم اليه بعد حلول الاجل في غير البذل الذي بشرط الا يفاء فيه فله مطالبة بالمسلم  
 فيه ان كان قيمته في ذلك المكان مثل قيمته في المكان المشروط او دونه لان شرط المكان حق في المسلم  
 دفع المونة الحمل قال روح واقضى بعض مفتي ز ما ننال انه لا يتمكن من مطالبة لان تعيين المكان  
 حق المسلم اليه دفع المونة الحمل وهذا الجواب احب الي الا في موضع الضرورة وهو ان يقيم  
 المسلم اليه في بلد آخر فيعجز عن استيفاء حقه ثم قال هذا ان الله تعالى الى الرواية المنصوبة  
 في باب الضمان في القبض على سوم الشري \* (بمط) عن ابي حنيفة روح قال له هذا الثوب لك  
 بعشرة دراهم فقال هاته حتى انظر اليه او قال حتى اريه غيري فآخذ على هذا اوضاع منه فلا شيء  
 عليه ولو قال هاته فان رضيت اخذته فضاغ فهو على ذلك الثمن (بمط) مثله وعن ابي يوسف روح  
 قال صاحب الثوب هو بعشرة فقال المساوم هاته حتى انظر اليه وقبضه على ذلك فضاغ لا يلزمه شيء  
 لانه اخذ على النظر وان اخذ على غير النظر ثم قال انظر اليه فضاغ لم يخرج منه قوله انظر اليه عن  
 الضمان وهو على ما اخذ عليه اول مرة (بمط) اشار الى انه ليس بمقبوض على سوم الشراء (ط)  
 اخذ منه ثوبا وقال ان رضيتته اشتريته فضاغ فلا شيء عليه ولو قال ان رضيتته اخذته بعشرة فعليه  
 قيمته لان المقبوض على سوم الشراء انما يكون مضمونا اذا كان الثمن مسمى (جبت) ولا يجب  
 ضمان السوم الا بذكر الثمن قيل هو قول ابي يوسف روح ويكفي عند محمد روح ان يميل قلبهما  
 (هم) دفع الى فامي دينار لينفق منه الارز والعدس والحمص ونحوها ثم اختصما في قيمة الماخوذ  
 فعليه قيمة يوم الاخذ لا يوم الخصومة وكذا لو لم يدفع اليه ثمنا قبله لانه سوم حين ذكر الثمن قال روح  
 فجعله مقبوضا على سوم الشراء بمجرد ذكر الثمن وان لم يرد كيمقد اريه وعرف به ان المقبوض على سوم  
 الشري يضمن بالقيمة وان كان من ذوات الامثال \* ياب فيما يتعلق بقبض المبيع وتصرف المتعاقدين  
 قبل القبض وهلاكه ونحو ذلك \* (شمر) اشترى جارية فزوجها قبل القبض فقبلها الزوج اولسها  
 قال ينفى ان يصير قابضا كالزوجين ولو قطع البائع طرفا من الثوب يسقط حصته كطرف العبد  
 ولو تم ايعا ونقد المشتري الثمن والمبيع بينهما بحيث يتمكن كل واحد منهما من قبضه فضاغ او هلك  
 بينهما ان يهلك من البائع (سني) مثله (جبت) ما كان مضمونا بنفسه في يد المشتري فاشترى وصار

بالبائع وكل الواشترائه لغيره واشترائه له غيره وفي الوديعة ونحوها حتى يصل اليها ويكون بحضرة  
 المبيع ولا يسترد لها البائع بعد ذلك قال روح يعنى لا يحبسها منه لاستيفاء الثمن ولو وضعه قريبا منه  
 بحيث لا يمكن قبضه الا ان يقوم اليه لم يصح (فع) ابقى المبيع قبل القبض فجعل الرادى البائع  
 (شمر) اشترى في القرية الف من منحنطة او نحوها وهى مشار اليها وقال البائع له حملها الى  
 الجرجانية وزنها بها فقد ايتمنتك فاخلها وهلك في الطريق هلك من المشتري ولو سلمت فاجرو  
 حمولتها على المشتري (فنج) اشترى ثمار الكرم والاشجار وهى عليها يتم تسليمها بالتخلية وان كانت  
 متصلة بملك البائع كالمشاع بخلاف الهبة (ط) مثله ولو باع قطننا في فراش او حنطة في منبل وسلم  
 بكنك لم يصح اذا لم يمكن القبض الا بالفتق والدق (بو) يصح تسليم دار فيها متاع لغير المشتري  
 وارض فيها اشجار لغيره بحكم الشراء لا بحكم الهبة (فب) وقبض المبيع بالمبيع الفاسد يثوب عن  
 قبضه في البيع الصحيح (بمر) اشترى ماء فانجمد قبل قبضه يمتقى المبيع وعلى ملكه يتعكس الجواب  
 لان المبيع لم يمتق (فنج) اشترى عبد او امر البائع بالحجامة منه ففعل لا يصير به قابضا (ط سبق)  
 الاصل في هذا الجنس ان المشتري متى امر البائع بعمل في المبيع ينقصه يصير قابضا والا فلا كالقصار  
 والغسل باجر او بغير اجر لم يصير قابضا والا جر واجب والحجامة لا تنقصه معنى كالغسل (فع) الحسن  
 من زيارح اشترى لحما او سمكا وشيا يتسارع الفساد اليه وذهب ليجهى بالثمن فابطاء فغشى  
 البائع فساده يبيعه ويحل للمشتري اذا علم ذلك شراؤه ويتصدق البائع بالزيادة ان باعها  
 بها والنقصان موضوع عن المشتري ان باعها بالنقصان (ط) هشام عن محمد اشترى جراب ثياب هروية  
 او تمر قوصرة لا يدخل الجراب والقوصرة في البيع (سج) باع سلعة غائبة بثمن ليس له ان  
 يطالب المشتري بالثمن حتى يحضر السلعة ويجعلها بهيئة التسليم (حم) اشترى دارا وعين او  
 نهر وضا وتركها في يد البائع فباعها ورثها فالمبيع باطل وان اجازها المشتري ففسد ايضا ويجب فسخه  
 (عك) اشترى حنطة لم يرها فلم يقبضها حتى باعها البائع من غيره وسلمها اليه وانفقها انفسخ  
 المبيع وعليه رد الثمن على الاول (م) باع عبد منه بالف فلم يقبضه حتى باعه البائع من آخر  
 وسلمه او وهبه وسلمه او اعارة وسلمه اليه فمات في يده فالمشتري الاول بالخيار ان شاء مطلق

قتل : وضمن المشتري الثاني وكذا في الهبة والعارية قسمة عين يوم قبضه ولا يرجع الموهب له  
 والمستعير طين البائع بشيء وان شاء نقضه واسترد ما دفع وللبائع ان يضمن المشتري الثاني قسمة  
 يوم قبضه وكل إلى الهبة والعارية ولو كان البائع آجرا او اودعه وسلم ومات في يد المتقاضي البيع  
 ولا يضمن المشتري واحد منهما لانه ان ضمنه رجع به على البائع فيصير كانه مات في يد البائع ( ح )  
 باع عين وامر غيره بقتله فقتله قبل القبض فلم يشتري نقضه وان شاء ضمن القاتل قيمته ولا يرجع بها  
 على البائع لعدم الغرور ولو باع ثوبا ثم قال للخياط اقطعه لي قيمها باجرا وبغير اجر لم يكن للمشتري  
 ان يضمن الخياط لان الخياط يرجع بالقيمة على البائع ( شب ) ولو كان المبيع عين اقطاع البائع به بخير  
 المشتري ان شاء اخل العبد بنصف الثمن وان شاء ترك وسقط عنه الثمن قال روح واسار في اثناء  
 المسائل انه اذا قتله اجنبي قبل القبض عين اكران او خطاء لا ينتقض ( ط ) عن محمد روح اشترى  
 مملوكا فلم يقبضه ما حتى قتل احد هما صاحبه فله ان ياخذ الباقي بالثمن كله وان شاء ترك وان  
 مات احد هما فله ان ياخذ الآخر حصته من الثمن وان اشترى شاتين فنطحت احداهما الاخرى  
 فقتلها فهذه امثلة الموت ( ع ) عن ابي يوسف روح اشترى خاتم فضة بن دينار فلم يقبضه حتى ذهب  
 فيه بخير ان شاء اخل الحلقة بن دينار وان شاء ترك وقال محمد له ان ياخذ بخصه من الثمن ولو  
 اشترى به درهم فان شاء اخله بوزنه عندهما وان شاء ترك ولو اشترى قميصا فلم يقبضه حتى احترق  
 الاكمام ففي قياس قول ابي حنيفة روح ان شاء اخله بجميع الثمن وان شاء ترك وكذا لو اشترى ساجدة  
 او خشبة فلذهب كله الا ذراعا منها او دارا فلذهب بناؤها وان لم يزل هب لكنه استحق فله اخذ الدار  
 بالحصه وان اشترط الذرع في الارض فاحترق ياخذ ما يحصتها ان شاء ( شط ) سوي بين الهلاك  
 والا شطاق في مسئلة الغميض والخشبة والدار بخلاف الشاة مع الصوف حتى لا ياخذ الصوف  
 قطعا من الثمن الا اذا سمى له او للبناء او للشجر ثمنا او طرعا عليه القبض وظهوره اشتراها ناقصا  
 كما استحقاق البعض في وجوهه ( ح ) ولو اشترى علفا بثوبين وقبضه ثم هلك الثوبان ثم احتق العلف  
 او هبته وسلمه او باعه قبل قضاء القاهي بشيء جان ذلك كله ويعين القضاء لا ينقل هذه التصرفات  
 إلى الجوار ان تفع بهلاك الثوبين وبقي اصل العقد قاس او انه كاف في ملك المقبوض واذا قضى القاهي

ارتفع أصل العقل فلم ينفذ شيء من هذه التصرفات ولو استحق الثوبان بالقضاء ثم اهتق ثقل  
 لان بالاستحقاق يفسد العقل نصاً كالقاسد ابشاً ولو اشترى عبد ابناً وعرض قيمته خمسون  
 وهلك العرض قبل التسليم انفسخ العقد في ثلثه وكل الواشراء بمائة وتقاضائهم زادوا المشتري  
 صرخاً قيمته خمسون وهلك قبل التسليم ينفسخ العقد في ثلثه \* باب حبس المبيع بالثمن والمسائل  
 المتعلقة بالثمن \* (بم) اشترى شيئاً لم يره فليس للبائع ان يطالبه بالثمن قبل الروية (سي)  
 اخذ المتوسط الثمن وجعله في كم البائع فقال لا آخذه ومد كفه فضاغ فان فعله المتوسط باذن  
 المشتري يضمن البائع والا فهو غاصب فيضمن المشتري ايها شاء (فح) ان كان المتوسط قبضه  
 للبائع باذنه فهو من البائع والا فمن المشتري ان كان برضاه بعد ان لم يوحد تعيين منه عمل  
 (بم) يسلم المشتري في الاثمان في كل دينار طسوجين مثلاً ويوافقا ويراه كل واحد منهما وهذه  
 عادة جارية بينهم لا يعنى ان في الزبوف وكتب غيره يعدوان (تسج) وان لم يمكن الاحتراز  
 عنه فاخل به البائع على ان لا يلد فعده لا حد يعد ولو باع بسدس متاعاً قال المشتري هذا سدس  
 وهو زيف وتجاوز به البائع واخذ به يجوز (فح) اشتراه بسدس وزاد في الوزن بقدر شعيرة مما  
 يدخل بين الوزنين لا يجوز (بم) اشتراه بثمن الى سنة فلم يسلمه حتى مضت السنة فالاجل من  
 وقت التسليم (بم) اشترى شيئاً بالف من من الحنطة نقل اثم اجله البائع شهرين فله المطالبة للحال  
 ان كانت الحنطة معينة لان الاجل في الاعيان باطل وان لم يكن معينة فلا ولو اجل المشتري الشفيع  
 في الثمن فالتأجيل باطل (م) عن ابي يوسف رح عبدان لرجلين لم يعرف كل واحد منهما عبداً  
 من عبد صاحبه فباعهما احد المولىين باجالة الاخر واحد هما اكثر قيمة من الآخر فالثمن بينهما  
 نصفان وكذا البيوت فانما ينظر الى عددها لا الى فضل بعضها على بعض (فح) اشترى بما في هذا الكيس  
 من الدراهم فاذا هي دنانير جاز البيع لانها جنس في حق الزكوة وعاليه ملا ذلك الكيس من  
 درهم نقد بلك وكذا عند تفاوت النقل بين (فح فلك) دفع الى بقال ثمناً ليشتريه منه شيئاً فوزنه  
 ضاع منه شيء قبل الفراغ منه فان وزنه باذن الدافع ضاع من الدافع (حك) ما وزن ضاع  
 من البقال (س) الشراء بالحنطة لا يصح ما لم يبين انها جيدة او وسطا وردية (عن) بعثك عبيدي



منافع دارك سنة لا يجوز (ظن) هل البيع في حق العبد اجارة في حق الدار وانه جائز (قبح)  
 باع مبيعه باربعين فاحل خمسة وثلثين واشترى بالخمسة الباقية من المشتري شيئاً محقراً قيمته  
 قليلة ثم تبين بطلان البيع اورد ما المشتري بعيب او شرط او خيار ليس له ان يطلب الخمسة التي  
 باع ذلك الشيء بها ووافقه غيره فيه \* باب فيما يتعلق بالفلوس والعدليات والداراهم المغشوشة  
 في المبايعات \* (ممرس) اشترى فلوساً وهي عدية فقبل القبض صارت وزينة يتخير المشتري  
 (قبح) ولو اشترى بدنانير عدليات وتقد لها واخذ مكان العدليات فلوساً جاز (قبح) اشترى  
 فلوساً ثم تبين انها لم يكن رائجة وقت العقد فهو باطل لانه بيع الثمن وهو معدوم وان تبين انها  
 كانت كاذبة فله الرد بخلاف ظهور الرخص في سائر الاعيان لان التقصير ثم من جهته حيث  
 لم ير المتاع لدوي البصائر ولا كذ لك هنا (شط) اذ اغلب الصفر على الفضة في الدراهم فهي في  
 حكم شيئين مختلفين صفر وفضة لا يتبع احدهما الاخر فان اشترى بهذه الدراهم فضة خالصة  
 قائماً يصح وان لو علم ان وزن الفضة الخالصة اكثر من وزن الفضة التي في الدراهم والا فلا ويراعى  
 فيه شرائط الصرف ولو اجل بها يفسد البيع فيها لان في تمييز الصفر ضرراً كالسيف المحلى وان اشترى  
 بها ذهباً جاز كيف ما كان لكن يراعى فيه شرائط الصرف ولو بيعت بعضها ببعض جاز كيف كان لانه باع  
 جنسين اجتمعين وكذا تلك الفضة التي قلب عشها لكنها قنعين بالعقد ثم قال وعلم من الحسن اتموه  
 الفضة وان قلت في رواية الجامع ولا يجعلها مغلوبة لكثرة الصفر لان الصفر امر مهمافها باول هذا  
 لو ارادوا تمييزه يحترق الصفر الكثير حتى يتميز الفضة منه وكذا الكالذهب اذا خلط بغيره  
 في هذه الاقسام قال رح فتقر بهذا كله ان الدراهم التي غلب عليها الصفر لا يجوز بيعها بذهب  
 او فضة الا بدليل يوجب هذا ما يبيعهما الصيارفة من العدليات والاستروقة بدنانير ولا يوجد قبض  
 البدين في الحال يبطل العقد في الكل لان فيها فضة وان قلت (يسح) لا يبطل بيع العدليات المغشوشة  
 بالذهب وان افترقا لا عن بعض لما ذكر في مختصر القندوري انه في حكم الغرور ومن قال ربح والاصح  
 ما نص به في (شط) ولفظ القندوري ما اول بحكم نصاب الزكوة \* باب في بيع الجنس بالجنس وما يتعلق  
 منه \* (ممرسي) بيع الجزقة بالغزل يجوز على وجه الاعتبار (قبح) الاصح انه لا يصح (عالم)

عن (ع) يجوز كيف ما كان (ع) باع في باجا وزنه خمسة مائة باهر يسمن وزنه  
 الف يجوز كرخي عن ابي يوسف لا باع بفعل قطن بثمان قطن يد ايدي لانها ليسا بموزونين ولا  
 جنسين وكل لك غزل كل جنس بثمانه اذا كانت لا توزن تلك الثياب ثم قال ولا اعلم فيه خلافا عن  
 اصحابنا (ج) مثله انه يجوز بيع الثوب بالغزل كيف ما كان الا ما يوزن وينقص يعني فيعود الى اصله  
 (ع) مثله (خويف ع) بيع كسب السمسسم بالسمسم انما يجوز بالا اعتبار (ع) بيع الخبز بالزئبق  
 لا يجوز كيف ما كان لانه خبز فيه دهن (مت م) قال ابو حنيفة ر ج لا باس بالخبز قرص بقرص  
 يد ايدي او ان تفاوتا كبيرا (مت) فهذا نص على ان بيع الخبز بالخبز يجوز كيف ما كان عند ابي حنيفة  
 وابي يوسف ومحمد ر ج وعند زفر ر ج موزون فجواب مصر على قول زفر (ع) وبيع الدقيق  
 بالخبز يجوز لان الدقيق فيه صا ومنه هلكا (مت) بيع العنب بالدبس ينبغي ان يجوز كيف  
 ما كان لتغيره بالنار بل ليل ان العصير من ذوات الامثال والدبس من ذوات القيم (ع) اللبن  
 والحليب جنس واحد ويجوز بيع الصابون بالصابون مثلاً بمثل \* باب البيع في الدمة غير عيان \*  
 (س) اشترى موزوتاً كالد من بحنطة الى اجل فان بين نوعها وصفتها ص (ف) الاصح انه يصح (ش) ص  
 ان كان الد من عينا (ع) الاشياء التي تؤخذ من الباع على وجه الخروج كما هو العادة من  
 غير بيع كالعدس والملح والزبيب ونحوها ثم اشتراها بعد ما اعد مثله \* باب فيما يدخل في البيع  
 من غير ذكر \* (ف) قال بائع الفاليز بعت منك هذه البقطينات بالخوارزمية وبارو ج فاو ولم يدكر  
 الحد جات والبطاطيخ فانها قد دخل فيه في عرفنا (س) لا يدخل البطاطيخ (ب) باع دارا فيها  
 ميريد دخل فيه ولو باع نصف دة ليرة من شريكه او غيره يدخل نصف الباب الخارج (ب) اشترى  
 كرم ما يدخل الوثائق المملوكة على الاوتاد المضروبة في الارض وكذا عمل الزرايين المملوكة  
 اصولها في الارض من غير ذكر قال ر ج فعلى هذا يدخل بخوارزم اي تكنجي او دواي ميرج في  
 جيار (ب) وفي تهذيب القلائسي وفي فوائد ابي بكر محمد بن الفضل قيل لا يدخل الوالد في بيع الام  
 كيف ما كان وقالوا بل يدخل الولد الرضيع في بيع البقرة والشاة والناقة والرومكة عند همدون  
 الفطيم ولا يدخل في بيع الاتان كيف ما كان نبنى الجواب على تعلق منفعة لبن الام على الولد

(فسخ) وغيره باع ارضاً فيها ثراب منقولة من ارض اخرى لا يدخل في البيع قال رض وهل اذا كانت مجموعة شبه التل (فسخ) باع ارضاً فيها مقابر مع البيع فيها وراه المقابر (فسخ) اشار الى انه يدخل ارض القبر في البيع (فجزم) بالغ اي يردى ذلك في دي يارذن اود في بشييه كزريت اود في ازاتجيه وانا في مي سارخوتيه جكوند لا يدخل في البيع الجزر والسلق الا اذا كان يراد في العرف كل ذلك بلفظ الغاليز (فسخ) ومطرح الحصائد ليس من مرافق الارض فلا يدخل في البيع بذكر المرافق \* باب في البيع الموقوف \* (شمر) فضولي باع مال غيره فبلغه فسكت متأهلاً فقال له ثالث هل اذنت لي في الاجازة فقال نعم فاجازة تنفل ولو حرك راسه بتعم فلا لان تحريك الراس في حق الناطق لا يعتبر (فسخ) قال بعثت هذا العبد من فلان فقال الفضولي اشتريته لفلان لا يرجع الحقوقي الى الفضولي لانه اخرج الكلام مخرج الرسالة (ط) الا حمل فيه ان من اشترى شيئاً لغيره بغير اموه كان للعاقلة وان اجاز الفلان الا اذا اضافته اليه بان قال اشتريته لفلان او قبلته له او قال البائع بعته من فلان وقال الفضولي اشتريته او قبلته فحينئذ يتوقف ولا ينفذ على العاقلة (فسخ) اشترى دالرا في اجارة انسان فقال اخو المشتري المستاجر ان اخي اشترى الدار التي في اجارتك فقال مبارك باد هذه الاجارة (فب) اشترى من فضولي شيئاً ودفع اليه الثمن مع علمه انه فضولي ثم هلك الثمن في يده ولم يجز المالك البيع فالثمن مضمون على الفضولي (فسخ) يرجع على الفضولي بمثل الثمن (بمزم) لا يرجع عليه بشيى (ظمر) ان علم انه فضولي وقت اداء الثمن يهلك امانته ذكره في (م) قال رض وهو الاصح ولو باع جارية زوجته فقالت يدفع لنا المشتري الثمن جيد افهوا اجازة (جبت) قال باعني فلان عبداً بكذا فقال ان كان كل اقل لجزته او فهو جائز جاز ان كان بكذا او بكذا اكثر من ذلك النوع ولو اجاز به من آخر بطل ومن ابن سلام لا يعتبر العلم بالثمن لانه ماض وقيل اي اذا كان مما يتغابن فيه \* باب في بيع المستاجر والمرهون \* (كص) والعلاء ان وغيرهم باع الراهن المرهون وقبض الثمن ثم باعه من آخر قبل الفك ثم افكك فالسابق اولى ولو اجاز المرتهن البيع الثاني وسلم الثاني اولى (بسخ) باع الراهن المرهون المشاع لا ينفذ على المرتهن اذا كان المرهون سابقاً على الدين قال رض والله صحيح فان للمرهن الفاسد حكم الصحيح اذا كان سابقاً على الدين في حق الخمس

ويكون المرتهن احق به من سائر الغرماء بعد الموت واذا كان الدين سابقا فلا عرف في (ط) ولو  
 باع الراهن الرهن بعد قضاء الدين قبل قبضه ففيه خلاف (فمخ) باع الدار الموحدة بغير رضا المستأجر  
 ثم زاد المستأجر في الاجرة وجدد العقد نفذ البيع الموقوف لان تعبد يد الاجارة تضمن نفع  
 الاولى فنقل البيع (فمخ) ادعى المشتري الفسخ على المستأجر قبل الشراء وهو ينكر والبائع  
 ضائب يسمع بينته على المستأجر (فمخ) يسمع المستأجر البيع فقال للمشتري انها في اجارتي ولكن من  
 كرمك ان تتركني حتى اخذ الاجرة التي دفعتها اليه فهو اجارة وينفذ البيع (فمخ) آجر المستأجر  
 الدار من غيره ثم باعها مالكها واجازة الثاني يظهر اجازته في حقه فليخرج من الدار وعليه اجر  
 تمام المدة للاول لانه لم يظهر في حقه كالمواعارها واغلقها \* باب في بيع احد الشر يكتن ويبيع المشاع  
 في العمارة والشجر والزرع والنبات ونحوها وبيع العمارة دون الارض \* (شم) ارض بين رجلين  
 اثلاثا والزرع فيها نصفان فباع صاحب الثلث نصيبه مع نصف الزرع مشاعا من اجنبي صح في  
 الارض دون الزرع ولو اشترى حصرا ما منتفعا مفرزا وبعض الفاليز من غير شريكه مشاعا فسد البيع  
 فيهما (شه) صح في المحصر دون الفاليز قلت والظاهر انهما اراد ابا الفاليز الذي لم يدرك فان  
 بيع نصف المذك مشاعا جائز عندنا (شمسي) باع نصف الفاليز مشاعا وان القطع يجوز (فع)  
 باع نصف البطاطيح او الحدج المحوزة ونصف المبلق الذي يعد في الارض مشاعا لا يصح من  
 غير شريكه قبل الادراك (ط) مبطخة بينهما باع احدهما نصيبه من انسان من غير ارض لا يجوز  
 (شعب) يجوز برضاء صاحبه (فمخ) ولو اجازة الشريك له ان لا يرعى بعد ذلك (فع عك) فاليز  
 مشترك بين صاحب الارض والحراثت فباع صاحب الارض نصيبه من الحراثت صح (حمر) مثله  
 (ك) هو فاسد ولو باع الحراثت نصيبه من صاحب الارض يصح (فع شعب) بيع نصف الزرع مشاعا  
 من غيره قبل ان يدرك لا يجوز الا برض صاحبه وقال ابو بكر محمد بن الفضل لا يجوز وان رضى  
 صاحبه (نحي) الشجر كالزرع في ذلك وكل اشوى نصف حائط بارضه جائز وبغير ارض لا يجوز  
 من غير شريكه والظاهر في الحائط جواز (حمت ط) اشترى دارا وورعها فاشرك في الارض  
 فالزرع جائز ولو اشرك في الزرع وحده لم يجوز (شم فمخ) ثوب بينهما فباعه احدهما بغير ارض



شريكه ولم يجز له في نصيبه البائع (ن) مثله في العبيد (فج) باع احد الشريكين نصف الخصر من مشاعها  
 من غير شريكه وسلم ثم باع شريكه نصفه منه ايضا صح الثاني وانقلب الاول جائزا (شمر) لا ينقلب  
 جائزا (فلت) عمارة مشتركة بينهما باع احد هما ونصولي جميع العمارة يتوقف البيع على اجازة شريكه  
 فاذا لم يجز ففسد البيع كاجازة احد الشريكين الدار المشتركة (فج) مثله في بيع العمارة المشتركة  
 (كسج) باع نصف عمارة ضويعته مشاعا والورقة للوالي صح قال روح وعند الشافعي روح يجوز بيع  
 نصف العمارة مشاعا وبه كان يفتى (فج عسج) من غير تفصيل (شسب) مثله بخلاف بيع نصف الزرع  
 مشاعا لان العمارة للبقا فاشبهت الورقة ولا كذلك الزرع قال روح فالحاصل ان في جواز بيع نصف  
 العمارة مشاعا اختلاف الروايتين من المشائخ والجمهور ارفق واصح (يمب) في ارضه اشجار وجوسق فباع  
 نصفها مشاعا لم يجز كالزرع ولو باع نصف كلها جاز ولو باع نصف خشبة مقطوعة او نصف عمارة او ميتة  
 مشاعا جاز وان كان في قسمتها ضرر بين (ص) زرع بين ثلاثة باع احد هم نصيبه من احد هم لم يجز ولو  
 باعه منهما جاز (طع) باع نصف اشجار مشاعا بلغت وان قطعها جاز والا فلا (فج شسب) ببناء في ارض  
 لغيره وزرعها فيها غصبا فباع احد هما نصيبه جاز لان القلع مستحق عليهما (بسمج) دارا وارض لرجلين  
 بينهما مقسومة لكل واحد منهما نصف بعينه غير مشاع باع احد هما نصفها ولم يكو معينا ولا مشاعا  
 ينقل في نصف نصفه ويتوقف في نصف نصف شريكه \* باب فيما يتعلق ببيع الاشجار والثمار والاعضاء  
 والاوراق والمبطن والزرع \* (فج حمر) اشترى شجرة ولم يبين موضع القطع يجوز ونقطع من  
 وجه الارض (ن) له ان يقلعها من اصلها الا اذا وجد دلالة واضحة انه يريد ما ظهر منها (فج  
 سيب) اشترى معطخة قد نبتت بقطينها يجوز وما تحدث بعك من المطاطيح فعلى ملكه لان بالشراء  
 ملك اصلها وهو المقتطع وللبيع ان يأمروا بالقلع الا اذا استأجر المشتري ارضه او احتال فيستأذن  
 في الترك ويقول له متى رجعت من هذا الاذن كان ما قد وناله في ترك هذا المقتطع او الثمار والزرع  
 له الوقت الملك كونه باذن جلدك في المقتطع واستيجار الاشجار والزرع جاز لا يملك (ظمر) مثله في شروطه  
 (ن) مثله ثم قال وفيه جملة اخر مدو هي ان ياكله مشتري الثمار الاشجار من البائع معاملة  
 معلومة على ان البائع من ثمرها جزء والمشتري الباقى جزء فيكون الملك للبائع ولا يتمكن من بيعها

موعاة للحق (نسخ) أراد بيع الغاليين فباع منه بثمنه بطا طبع معينة وابطأه الغاليين ولو رجع في الابطأه  
 لا ينفسخ بيع البطا طبع بخلاف مسألة انفساخ الاجارة في الكهليز اذا قضى الراهن الدين قبل  
 انقضاء مدة الاجارة ومسألة سقوط ما بقي من حصة المراجعة اذا اخل رب الدين راس المال قبل  
 حلول الاجل (عمد) اشترى غصنا على شجرة يجوز ولو اشترى بقل في سبقة لا يجوز (حس) اشترى  
 ذراعا من خشبة او ثوب من جانب معلوم لا يجوز ولو قطعه وسلمه لم يجز ايضا الا ان يقبله (ط)  
 وعن ابي يوسف رجا انه جائز وعن محمد رجا انه فاسد ولكن لو قطع وسلم فليس للمشتري ان يمتنع  
 عن اخذه (حس) وعلى هذا الوباغ غصنا من شجرة من موضع معلوم لم يجز ونص في (ط) على جواز بيع  
 الاغصان من موضع معلوم حتى لو اشترى الاوراق باغصانها وكان موضع قطعها معلوما ومضى وقتها  
 ليس للمشتري ان يسترد الثمن (نسخ) اشترى اوراق التوت ولم يبين موضع القطع لكنه معلوم عرفا  
 صح ولو ترك الاغصان فله ان يقطعها في السنة الثانية ولو تركها مدة ثم اراد قطعها فله ذلك ان  
 لم يضر ذلك بالشجرة ولو اراد شري الاوراق فعين اشجارها ثم قال بالغ امين يارذج اي توتن فاو بكن ا  
 فقال بعث فهو على الاوراق دون الاشجار لانه المفهوم عرفا لو باع اوراق توت لم تقطع قبله بسنة  
 يجوز وبسنتين لا يجوز لانه يشبه موضع قطعه عرفا (حس) باع اوراق التوت دون ثمر التوت صح وعلى  
 الفتاوى المظهرية اشترى رطبة من البقول او ثناء او شيئا ينمو ساعة فساعة لا يجوز كبيع الصوف وبيع  
 قوائم الخراف يجوز وان كانت ينمو لان نموها من الا على خلاف المطالب الاكراث للتعامل ومالا  
 تعامل فيه لا يجوز وفي شرح المحمادي بيع اللبن في الضرع والصوف على ظهر الغنم لا يجوز لانها  
 تزيد ساعة فساعة وشراء الزرع والغرس وقوائم الخراف يجوز لانها تنمو من اعلاها حتى لو ربها  
 خيطاني وسط الشجرة يبقى مكانه وان علت الشجرة بخلاف الصوف باب فيها يجوز بيعه ومالا يجوز  
 (يسخ ظم) اشترى ثورا او فرسا من حرق لاستيناس الصبي لا يصح ولا قيمة له ولا يضمن مثله  
 (ظمت) صح ويضمن مثله (نسخ) يجوز بيع خرو الحمام ان كان كثير او هبته (يسخ) ادنى القيمة التي يشترط  
 لجوز البيع فلس ولو كانت حشرة خبز لا يجوز (نسخ) اشترى البروات التي يكتبها الديوان على  
 المعامل لا يصح فقل له ايمه بخار يجوز بيعه معطوط الايسة قال لان مال الخرق قائم ثمه ولا كذلك

هذا (فعل ث) يجوز بيع الحيات اذا اطلق يبيع بها ثلاثون دينارا (ط) ولا يجوز بيع الهوام كالحيّة والغاريق  
 والوزغة والضب والصلصات والقتلن وكل ما لا يستفاد به ولا يجلد به او يبيع غير المسك من دواب  
 البحر ان كان له ثمن كالسقمون والحلرد النور ونحوها يجوز بيعها كالفلفل وهو السوطان وحبل الماء وقيل  
 يجوز بيعها لا ميتا بل الحشيش اطلق الجوز (شخص) حفر موصفا من المعدن ثم باع تلك الصغيرة او آخر  
 لم يصح لا انما يملك من المعدن ما يخرج وبها خذ وما بقي فيه يبقى على الاباحة قال روح هذا رواية  
 هي واقعة بلغتني من بعض المتأخرين المجازيين انه يقضي فيمن حفر في جبل ارض بغيره حجرا يتخذ منه  
 القلور ثم مات وتحت هيزه منه قلور ابا ن توريته الحافر المنع تاب الله عليه وعلينا وهذا وايانا  
 والصواب انه ليس لهم المنع لان الحجر الباقي وان ظهر فحفره لكنه يبقى على اصل الاباحة (ط) شرط جواز  
 البيع كون المبيع قائما معلوما مقدورا للتسليم وقيام بالمنفعة وامكان الارتفاع للحال ليس بشرط وفي  
 الاجازة شرط حتى جاز بيع المهر والسجس والطفل والصبيخ ولم يجوز اجازتها \* باب جهالة المبيع  
 والتمن وعدم اضافة العقل الى ملكه \* (عالم) له عليه نصف دينار ويظن المدينون انه ثلاث دينار  
 فباع منه شيئا بما عليه لا يجوز الا اذا علمه ذلك في المجلس (يث شخص) باع حنطة قد را معلوما  
 ولم يعينها الا بالاشارة ولا بالتوصيف لا يصح (شخص) خفاف قطع خفا من جلد لرجل حريف له ويبقى  
 ثمن الجلد قطع فاستأمنها الخفاف منه فقال صاحب الجلد لا اعرفها ولكن بعث منك ما بقي منه وهو  
 في يدك بكذا فقال اشتريت منه (ط) يبيع ما لم يعلم البائع والمشتري مقداره يجوز ان لم يجمع فيه  
 الى التسليم والتسليم كمن اقران في يده متاع فلان غضب او دية ثم اشترى المقوم من المقوله جاز  
 وان لم يعرفه فاسد (شخص) قال لغيره بعني ما في يدي بكذا انباعه ولم يعلم البائع به فاذا هو جوهو  
 للبائع جاز ان ابو القاسم رجل قال لغيره بك في يدي او غل خوريه في شعبة كذا لا تساو ع شيئا فبعها  
 من بئنة ذراهم فباعها ولم يعرفها البائع وهي تساوي اكثر من ذلك فالبيع جائز (يبيع) اشترى  
 من البقر عشرة امراء من الجوز ومن يوزله كثير وبيع كعشرة او قفزة من الحنطة لان الحاجة لا تجوز  
 فيه ولو قال على ان اختار منها لم يصح (شخص) قال له اشترت منك الفضة من من هذه الحنطة فوزنت  
 ١٥٠ من خمسة اذ قيل منع في الحنطة وبيع لا لان الفضة جوهو فبيع الفضة (شخص) منع في الموهود



والاغتياق وكل الى لعب ديات المتقاربة انما الخلاف في العد ديات المتفاوتة اذا وجدها انفس  
عند ابن حنيفة رجع فسد العقل في كله وان سمي لكل واحد منها ثبنا وعندهما يجوز ويتخير  
المشتري (علك) بعت منك من الحنطة التي في بيتي مائتي من فاذا هي مائة لم يصح في الوجود (بشر)  
يجوز لمن اشترى خمسة اثواب كل ثوب بدرهم فاذا هي اربعة قل رجع جواب (علك) مستقيم على  
رواية قاضي الجرمين عن ابن حنيفة رجع في مسألة الثياب واختيار الحلواني انه يفصل في الكل وعن ابن بكر  
محمد بن الفضل باع شعير الموهوم بصف البيع اليه ولا وصفه فالبيع جائز لانه باع ما يملك ولو لم يكن  
في ملكه مقدرا ما باع بطل في كله لانه باع ما يملك وما لا يملك (فب) باع كرام من حنطة ان لم يكن  
في ملكه بطل وان كان بعضه في ملكه بطل في المعدوم وفصل في الوجود وان كانت في ملكه بكنم  
عن نوعان اولى موضعين لا يجوز وان كانت من نوع واحد في موضع واحد لكنه لم يصف البيع  
اليها بل قال بعت منك كل امنا من الحنطة جاز واذا علم المشتري مكانها يخير ان شاء اخذها بل يك  
الثمن في ذلك المكان وان شاء ترك وعن ابن يوسف رجع نحوه (ع) بعتك جارية بكذا ومنه حاربه  
فالبيع عليها ولو كانت اكثر من واحدة فصل الا ان يسمى بيضاء ولا بيضاء منه غيرها (فع جب)  
لا يجوز حتى يقول جارية لي في هذا البيت او اشتريتها من فلان وعن محمد رجع مثله (صح) بعتك  
هبل الى ففيه اختلاف والاصح انه لا يجوز البيع (شب) فيه اختلاف المشايخ والروايتين عن محمد رجع  
ولو قال هبل الى في مكان كذا اجاز (ن) بعت منك جميع ما في هذا البيت والمشتري يعلم ما فيه جاز  
وان لم يعلم لم يجوز عند ابو يوسف ولو قال بعت منك جميع ما في هذا القرية من  
متاعي لم يجوز عندهم وانما جوزوا اذا كان في صندوقه \* باب في البيع يجمع فيه بين ما يصح العقد  
عليه وبين ما لا يصح \* (وب) اشترى مشريضا فوجد احدتها مزرعة لا قيمة لها او مشريضا  
واحدتها فاصح لا قيمة لها فسد البيع في الكل لانه اشترى ما لا وغيروا ما لا بخلاف التراب في الحبوب  
لانه لا يضاق العقل اليه \* باب في بيع الاشياء المتصلة وما فيها استثناء \* (بشر) يجوز بيع الحنطة  
في منبليها مكانة او موازنة وان لم يشتد الحبوب بعد (ظير) ادفع اليه غزلا لينصج له عمامة من حذاه  
فتمسها ثم اشترى منه الابريسم الذي فيه فيه جاز (بشر) اشترى لراول لمبايع فيها حب لا يمكن اخراجه





معمودية أو ثلثي دينار و طسوج نصابورية قال يجري على المواضعة ولا تبقى الزيادة دينا عليهم  
باب فيما يتعلق ببيع الوفاء الفتوى على أن البيع إذا اطلق ولم يشترط فيه الوفاء إلا أن المشتري وكل  
بعد العقد وكل ما يفسد مع البائع عند أداء مثل الثمن فهو بيع بات لا رهن إذا كان البيع بمثل الثمن  
أو بغبن يسير وإن كان بغبن فاحش فهو رهن لكن شرط (فسخ) شرطاً حسناً وهو أن يعلم البائع بالغبن  
وقت البيع فاما إذا اظن وقت البيع بعشرين أن قيمته عشرون وهو مساو باربعين فهو بيع بات لا نا  
انما نجعل البيع بنقصان فاحش رهناً بظاهر حاله أنه لا يقصد البيع البات مع علمه بالغبن الفاحش  
فاما إذا لم يعلم به فظاهر حاله لا ينفي ذلك وقال (بيح) والبيع وإن كان بثمن المثل لكن وضع المشتري  
على أصل المال ربها كمن وضع على مائة دينار عشرين ربها ثم اشترى منه داراً بمائة ومشرين وأنه  
ثمن مثلها فهو رهن لا بيع بات قال رح قال هذا بمحض من المشائخ والصدور فلم ينكروا عليه أحد  
وكل إذا لم يوكل بأقالة البيع لكن عهد إلى البائع بعد البيع المطلق أنه إن أوفى مثل ثمنه فإنه يفسخ  
معه البيع فهو على هذا التفصيل إن كان بغبن فاحش فهو رهن ولا تعد جرياً على قوله صلى الله عليه  
وسلم رحم الله أمراء قال ناد ما بيعته وساعده المفتون فيه (فتح) لو باع عمارة له في أرض وقفه  
بنقصان فاحش فهو رهن فاسد \* باب البيع الفاسد وأحكامه \* (ش) الموكل بالشراء الفاسد  
صحيح كالتوكيل بالشراء إلى الحصاد والد يأم وقبض الوكيل للموكل فيصير مضموناً عليه بالقيمة  
(جفت) لو قبض نصف الثمن ثم اشترى النصف باقل من نصف الثمن لم يجوز كذا لو أحال البائع على  
المشتري (شمر فح) اشترى جارية شراء فاسداً فزوجها البائع أياها قبيل القبض يصح (حك) فهو (شمر)  
باعها بالف نصفه نقد ونصفه إلى رجوعه عن دهستان فهو فاسد (بيح) تبرع إنسان بأداء بعض  
ثمن المبيع إلى البائع ثم قبضه ثم قبان أن البيع كان فاسداً ليس للمشتري أن يحسب على البائع ما تبرع  
به المتبرع من القيمة ولو قبض الثمن في البيع الفاسد ملكه (ظمت) قبض الكرمي من في البيع الفاسد  
بأمرة وقطعه ثم أودعه البائع فملك في يد وهلك منه (بيح) وعلى المشتري نقصان القطع (فتح) اشترى  
من قصاصب مسوك الشيا ومائة بخمسة دنانير شواء فاسداً ثم تواضعا أن ياخذ كل مسك بحساب ذك  
ينقلب جائزاً ولو اشترى شيئاً ثم مات أحدهما فلزمه النقص (مضى ظاهر) مثله (فتح)

كالبيع بالخمر أو الخنزير فإنه يملك المبيع بالقبض وقال أبو يوسف ومحمد ربح وركب الثوب بآله  
 وسكت عن الثمن لأنه يجب القيمة بخلاف ما لو باعه بغير ثمن والثاني ما ليس لثمن له قيمة كالبيع  
 بالمينة والهام والريخ أو بغير ثمن فهو لا يملك بالقبض والثالث إذا كان الفساد من قبل الشروط  
 لامن جهة المبيع وبذلك له أو كان لجهالة ثمن له قيمة فهو أيضا يملك بالقبض قال ربح وقد جعل الكرخي  
 في مختصره البيع بالمدبر والمكاتب وأم الولود كالبيع بالخمر والخنزير في أنه يملك بالقبض (شرح  
 حلت) المبيع بالمينة والدم لا يملك بالقبض في الروايات كلها ولا يضمن أيضا في رواية (حلت)  
 كالامانات وفي السير الكبير يضمن لأنه قبضه لنفسه فشابه الغصب (فتح حص) لا يضمن في رواية  
 الحسن من أبي حنيفة ربح وروى ابن سماعة أنه يضمن (شص) لا يضمن عند أبي حنيفة ربح  
 خلاهما (سج شص) الصحيح ما ذكر في السير الكبير (حص) الكرخي اشترى مدبرة أو مكاتبة  
 أو أم ولد فقبضها وما تلت لم يضمن عند أبي حنيفة وزفر ربح وقال لا يضمن \* باب في الشروط  
 المفسدة للبيع (فع) بعت منك هذا الحمار على أنك ما لم تجاوز به هذا النهر فرددته علي أقبله منك  
 والا فلا يصح وكذا إذا قال ما لم تجاوز به إلى الغد لأنه تعليق خيار الشرط بالشرط فلا يصح (عتمج  
 أبيعك بقرتي بالخ بى شرط كاسمييه فامد ان هفرنج فقال نعم ثم باعها لا يصح بعد الشرط (بسخ) اشتراة  
 على أن يؤدى الثمن من بيعه فهو فاسد أن شرطه في البيع ولو اشترى بطيخة على أنها حلوة أو شاة  
 على أنها تحلب كذا أو زيتا أو سمسم على أن فيه كذا أمنا من الدهن أو أرزا خاما على أنه يخرج الأرز  
 الأبيض من المائة كذا أمنا أو شاة أو ثورا حيا على أن فيه كذا أمنا من اللحم فسد البيع في الكل لعدم  
 معرفته قبل العمل وعجز البائع عن الوفاء به (\* باب البيع بشرط الكيل والوزن والزرع واحكامها  
 (شم) اشترى مكيلة مكائلة وكاله لنفسه فزاد زيادة يجب رد ما فعر لها جاز له التصرف في الباقي  
 ولو هلك ينبغي أن يضمن كالمقبوض على هوم الشراء ولو اشترى مكيلة مائة فقال البائع خذها فإنها  
 مائة فخذها وكالها لنفسه فكانت مائة ينبغي أن يكفي به ولو قال له زن لي حنطة بدينار والسعر  
 خمسون مثابك دينار فوزن فأعطاه الدينار وخذ الحنطة ولم يتلفظ بالبيع فهو بيع موازنة لا مجازفة  
 فيجب الوزن على المشتري ثانيا ولا يحتاج في بيع التعاطي في الموزونات إلى وزن المشتري ثانيا



وان صار يباع بالقبض بعد الوزن (طس) مثله (بسمج) مثله (وسب) شارع سعر اللحم والخبز باصطلاح  
اهل البلد على وجه لا يتفاوت فقال رجل لا خراصطني خبز ابد رهم والحماد رهم فاعطاه اقل مما  
شارع ولم يعلم به المشتري فله ان يرجع لصفة النقصان من الثمن دون الخبز واللحم ان كان المشتري  
من اهلها وكذا الغريب يرجع في الخبز دون اللحم لان سعر الخبز اشتهر من سعر اللحم وانما لا يرجع  
بنقصان المتاع في مثله لان البيع فيه انما ينقل بالتعاطي فانما يدخل في البيع ما وقع عليه القبض  
(بسمج) يشتري من الخباز خبزا كذا امنا فيزنه وكفة سنجات ميزانه في در بنك فلا يراه المشتري او  
من البائع كذا امنا فيزنه في حانوته ثم يخرج الى موزونا لا يجب عليه اعادة الوزن وكذا اذا  
لم يعرف عدل سنجاته قال روح يعرف بهل انه اذا عرف المشتري وزن السنجات وراها ان يكتفى  
بذلك خلاف ما دل عليه ظاهر نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان  
صاع البائع وصاع المشتري (فع عك حم ص) انه يكتفى بوزن البائع بحضرة المشتري (فب)  
اشترى عشرة اقواب معينة على ان خمسة منها خمسة اذرع وخمسة منها عشرة اذرع جاز  
(جت) واذا باع قبل الكيل فباع الثاني جاز وعمن المشتري قال روح فقوله وضمن دليل على  
ان يبعه قبل الكيل فاصل (حم) اشترى شيئا فوجد ازيد يلف الزيادة الى البائع والباقي حلال  
له في المثليات وفي ذوات القيم لا يحل حتى يشتري منه الباقي الا اذا كانت تلك الزيادة مما لا يجري  
فيها الضمة فحينئذ يعدر وهكذا في مختصر القدوري (ن) ابن سماعة عن محمد روح اشترى جرابا  
على ان فيه عشرين ثوبا فوجد ما احدى وعشرين وغاب البائع فاستحسن ان يعزل ثوبا من ذلك  
ويستعمل البقية \* باب في بيع الشيم على انه كذا او كان بخلافه \* (شم رفع) قال اشترى منك هذا  
البقرة على انها ذات لبن وقال البائع انا ابيعها كذا لك ثم باشر العقد مرسلا من غير شرط ثم وجدها  
بخلاف ذلك ليس له الرد (شم شه فع يث) وعمر الاديمي اشترى حنطة على انها ربيع  
للبدن فزرعها ونبت فيان انها خريفية وفات منه فائقة الارض فليس له الاتفاوت ما بين الربيعي  
والخريف في القيمة وقت البدن (عك) الجواب فيه كالجواب فيها اذا استوفى دينه ذراهم فانفقها ثم علم  
زيادتها لم يرجع بشيء هند هما وعند ابي يوسف روح يرد مثل الزبوف ويرجع بالحياد كذا اهل



ثم قال (عك) وعندى فيما اجدها ان يجب على البائع ما انفق المشتري حتى زرعها ومات ضرورية  
المشتري لان ارضه بقيت فارغة كل السنة قال روح وكلاهما مخالف لما مر من اجوبة المفتين وعليهما  
الاعتماد (حك) اشترى بنو بطيخ على انه شتوي فوجد بعد البذر وصيفيا فالبيع باطل (بم) <sup>و</sup>  
وعلى هذا بنو السوهاني مع كشته او سبخر خط قال روح وعلى هذا بالغ يار شتمين او ذاخر يورغون  
او ديار اخمان اجناس مختلفة وكذا بنو القنبيط الطويل والمكور فاذا اشتراه منها على انه كذا  
فكان غيره فالبيع باطل فعلى البائع رد الثمن وعلى المشتري رد مثل ذلك البذر (بم) ولو وجدها  
مختلطة يرد حصة ما لم يكن على شرطه (ظم) انها انواع لا اجناس بخلاف بنو البطيخ مع بنو  
الخيار او بنو الخيار مع بنو القثا (ود) اشترى بنو الفيلق على انها مروزية فلما خرج الدود ظهر  
انها غير ما فعلى البائع رد الثمن وعلى المشتري رد مثله لفساد العقل لانه باع ما ليس عنده (بم) <sup>و</sup>  
اشترى جارية على انها غير بالغة فوجدها تحيض فله الرد (جت خع) لم يعمل الشرط (بم) اشترى  
زندا يجيات ببخار على ان كل واحد منها ستة عشر ذراعا فبلغها بغدا فاذا هو ثلثة عشرية  
فرجع بها ليردها وهلك في الطريق لا يرجع بالنقصان (فم) يرجع بنقصان الزرع (قنب) يرجع  
بنقصان القيمة (ط) هذا ظاهر المذهب وروى الحسن عن ابي حنيفة روح انه لا يرجع (بم) اشترى اربعة  
برود على ان كل منها ستة عشر ذراعا فباع احد لها ثم ذرع البقية فاذا هي خمس عشرية فله رد البقية  
(شع ن) ابو القاسم اشتراها على انها بكر فلما اخذ في وطئها علم انها ثيب فان زاولها بلا لبس فله  
الرد والا لزمته (ص ط) والوطئ يمنع الرد وهو المذهب (بم) اشتراه على انه كتان فالتخف وقصصا  
وليسه حتى دس فغسله فاذا هو من قطن فله ان يرجع بفضل ما بينهما غير مقطوع ولو اشترى سويقا  
على انه ملتوث بمن من الصمن او صابونا على انه جعل فيه كذا من الدهن او قميصا على انه من  
عشيرة اذرع فظهر انها كانت اقل والمشتري ينظر اليه وقت الشراء فلا خيار له (حك) اشترى  
خشبة على انها دلبة فاذا هو خلاف فله الرد (بم) اشترى عمامة على انها شهر مثاقية فاذا هي  
خوارزمية لا يصلح اصلا لان اختلاف الاجناس يحصل باختلاف البلد ان الصنعة وان اتحد الاصل  
في التنف هذا قول الفقهاء ان اختلاف الاجناس يحصل بمجرد اختلاف البلد ان الصنعة

فالنزْد يجي البخاري مع الخوارزمي جنسان (شخص) ان اختلاف الجنسين لا يتحقق بهذا القدر  
 ما لم يتبدل الاسم والمقصود كالقوهي مع المروى والهروى فعلى هذا في المحبسة الشهر ستانية  
 والنزْد يجي البخاري اذا ظهر خوارزمي مياصح للبيع وله الرد (بم) اشترى عمامة على انها شهر ستانية  
 فاذا هي سمرقندية فالبيع باطل (خج) مثله \* باب في ظهور الغلط في قدر المبيع او الثمن بعد  
 ما وقع القراء بينهما على حساب آخر \* (فع خو) عد الكواغذ فظنهما اربعة وعشرين واخبر البائع به ثم  
 اضاف العقد الى عيبتها ولم يذكر العقد ثم ازدادت على ما ظنه فهي حلال للمشتري في فتاوى صا هل  
 ساومه الحنطة كل قفيز بثمن معين وحاسبوا فبلغ ستمائة درهم فخلطوا وحاسبوا المشتري بخمسمائة  
 درهم وباعوها منه بخمسمائة ثم ظهر ان فيه غلطاً لا يلزمه الا خمسمائة (بم) افرز القصاب اربع  
 شياه فقال بائعها هي بخمسة كل واحد دينار وربع فذهب القصاب فجاء باربعة دنانير فقال للبائع هل  
 بعت هذه بهذا القدر والبائع يعتقل انها خمسة قال نعم صح البيع قال روح وهذا الشارة الى انه يصح  
 باربعة ولا يعتبر ما سبق ان كل واحد دينار وربع \* باب خيار الشرط \* (بمخ بم) اذا كان الخيار  
 للبائع فله ان يطالب المشتري بالثمن ولو اخذه لا يسقط خياره (ط م) ولو اخذ بالالف من المشتري  
 مائة دينار فهو امضاء للبيع وكذا لو ابرأ المشتري صح وهو اجازة وكذا لو اشترى منه بالثمن الذي  
 على المشتري شيئاً او ساومه ولو اشترى بالثمن من غيره لم يصح ولزم العقد (بم) اختلاف في شرط  
 الخيار واقاما البينة فبينة مدعى الخيار اولى والمشتري في خيار الشرط للمشتري بعد الفسخ مضمون  
 عليه بالثمن كالمهرن وفي خيار البائع بعد الفسخ مضمون عليه بالقيمة والرد بخيار الروية والرد  
 بالعيب بقضاء نظير الرد بخيار الشرط للمشتري \* باب خيار الروية \* (قب) اشترى قوصرة سكر لم يره  
 ثم اخرجته من القوصرة وغربله فلم يعجبه هقط خياره (بم فمخ) خياره باق (بم) اشترى قطناً بكر مينة  
 وحملها الى سمرقند ثم رآه ليس له ان يرد به بخيار روية او عيب بل يرده عليه في موضع العقل  
 (ط) عن محمد مثله قال روح وهو ازدادت قيمته بالحمل او انتقصت (بمخ) اشترى ارضاً فيها  
 دار ورياط ورأى الارض دون الدار والرياط فله رد هما بخيار روية وان دخل في البيع تبعاً  
 لا كمن سرفع) مثله (فع) ولو كان له خيار روية في دار فراها ولم يرضها وامسكها زماناً فله الرد ما لم

يتصرف فيها (ظمر) اشترى مما يلحقه ليل ولم يدره سقط خياره \* باب في العيوب \* (فيمح) اشترى  
 ثورا فابق من قرية المشتري الى قرية البائع لا يكون عيبا وبي الغلام عيب (بمر) هو عيب في الثور كخلع  
 الرسن عيب هذه الول (فقب) ان دام على ذلك فعيب اما المرتان والثالث فلا قال روح وجواب  
 (بمر) احسن (بمصح) ابق العيب من المشتري الى بائعه ولم يختلف عنده لا يكون عيبا (ظمر) الدين  
 على العبد عيب الا اذا كان يسير الا يعد مثله نقصا فافيه (فعر) اشترى المحصر ونزل الكرم وجف العنب  
 فليس بعيب فيه (بمصح) اشترى رحي فكان بالبح مندا مريك فليس بعيب (شمر) وترك الصلوة في  
 المعبد لا يوجب الرد (بمصح) اشترى معصيا لا يسعها الرجل مع اللقافة ويسعها بدونها فله الرد اذا  
 اشترها للبيسة (ظمت) اشترى خبزا ملي انه مطبوخ بالماء الغرات ثم علم انه بخلافه فله الرد وكذا  
 اذا لم ينكر لفظ الشرط (بمصح) اذا لم يشترط لا يرد (بمر) اشترى حمارا ذكر اعلموه الحمر وياتوقه  
 في دبره قال وقعت هذه المسئلة ببخارا فلم يستقر فيها جواب الائمة وقال عبد الملك النسفي ان  
 طلوع عيب والا فلا وقيل عيب (فقب) سمعت بعضهم لو اشترى عبد يعمل به عمل قوم لوط فان كان  
 مجانا فهو عيب لانه دليل الابنة وان كان باجرا فلا بخلاف التجارية فانه يكون عيبا كيف ما كان لانه  
 يفسد الفراش قال روح اشترى دارا ولها مشيل ماء الى ساحة الغير ثم ظهر انه بغير حق ولم يعلم وقت  
 الشراء انه بغير حق فله الرد وان شاء امسكها ورجع بنقصانه (ط) مثله ولو كان لئلا ركنيف شارع  
 في الطريق او ظلة شارعة فامر القاضى برفعه بخصومة اهله لم يرد الدار لانه ليس من حقوقها الواجبة  
 ولو كان لها باب في الطريق الا عظم و باب في سكة غير نافذة اقام اهله ابينة انهم اعاروا البائع  
 هذا الطريق فامر القاضى بسده بخير المشتري ان شاء رده وان شاء رجع بنقصان ذلك الطريق  
 والتخمين هنا بخلاف سائر العيوب (بمر) اشترى حانوتا فوجد بعد القبض على بابه مكتوبا وقف على  
 مسجد كذا لا يرد له اليه لانه علامة لا تبى عليها الاحكام (بمر) اشترى ارضا فظهر انها مشروطة  
 بغيره ان يتمكن من الرد لان الناس لا يرغبون فيها (فمصح) اشترى حمارا لا يدهق فهو عيب ولو  
 اشترى جبة عتائية فوجدها بالبح زور جيا دك فله الرد (فعر عت) ولو وجد التجارية تحيض في كل  
 ستة اشهر مرة فله الرد (ظمر) ولو كانت مغنية فله الرد \* باب فيها يمنع الرد بالعيب \* (فقب فمصح)

اشترى كرمًا بثمنه وذكر الثمر واكل منها ثم وجد بالكرم عيبًا فله ان يرد الكرم (بم) مثله (فج)  
 سلم بالعيب القدر بعد ما تعيب عنده فرجع بالنقصان ثم زال العيب الجدي فله ان يرد المعيب  
 مع النقصان (بج) مثله (فج) ظم ليس له الرد ومال (صت) الي انه يرد اذا كان بدل النقصان قائما  
 والا فلا (فج) اراد رده بالعيب فاشترى البائع منه العيب بدل ينار لا يصح وله الرد (شم) باع ثوبا  
 واخذ بثمنه طازجة فقبضها وجعلها قطعاً ثم ظهر زيا فتها سقط الرد (كص) اشترى حديد اليتخن  
 منه آلات التجارين وجعله في الكور ليحربه بالنار فوجد به عيباً ولا يصلح لتلك الآلات يرجع بالنقصان  
 ولا يرد (بج) اشترى سنجاباً وجلود الثعالب فبها للد بغ فظهر بها عيب يرجع بالنقصان كالمو  
 اشترى ابريسماً وبه فظهر عيبه (ط) مثله (قب) ولورده عليه بعد القبض لفساد البيع ثم وجد به  
 عيباً قد يما فله ان يرد على بائعه (فج) اشترى حماراً ووجد به عيباً قد يما فاراد الرد فصولح بينهما  
 بدل ينار واخذ ثم وجد به عيباً آخر قد يما فله ان يرد مع الد ينار (بم) يرجع بنقصان العيب وعنه  
 يرد ولو اشترى عبداً في عينه بياض فسال بائعه عنه فقال انه من الضرب ويؤول الى عشرة ايام ومضت  
 العشرة ولم يزل لا يرد (قب) اشترى غلاماً بركبته ورم فقال انه حديث اصابه من الضربة  
 فاشترى على ذلك ثم ظهر انه قد يم ليس له رده بخلاف ما اشترى وبه حمى فقال البائع انها غيب فاذا  
 هي ربع او على العكس فانه يرد (ط ظم) اشترى فرساً ظهر برجله قرحة هي اثر الخنام وقال البائع  
 هي قرحة اخرى فاشترى على ذلك ثم ظهر انه كان اثر الخنام ليس له الرد كمسئلة الورم وقد مر امثالها  
 (ن) محمد بن سلمة ربح اشترى جارية بها قرحة فنظر اليها ولم يعلم انها عيب ثم علم فله الرد (ط)  
 والصحيح انه اذا كان عيباً بينا لا يخفى على الناس لا يكون له الرد والا فله الرد (شج) للزيادات  
 قبض المبيع وهو معيب ورآه لم يبطل حقه من الرد والرجوع لانه قد يرى ولا يعرف تلك الصفة وكذلك  
 ينظر الى مكان العيب ويراه ولا يعرفه وقد يكون به ورم فيظنه سمنا او ورم فلا يعرف من اي نوع  
 هو او يظن انها مريسير حتى ينهه عليه فلا يبطل حقه حتى يعرف حقيقة العيب ويرضى به (بم) اشترى  
 عبداً لثاقب ثم وجده وكان لم يابق عند بائعه بل ابق عند بائع بائعه فله الرد (شج) رده بالعيب ثم قال البائع  
 زال العيب فاشتره ثم وجده معيباً بذلك العيب فله الرد ولو بعته الى المعروض لا يسقط حقه في الرد (بم)



اشترى زاجا بخمسة لا يرد به بالعيب بخار (م) ولو اشترى تمرا بالري لا يرد بها عليه بالعيب بالكره  
 حتى يحملها الى الري ولو كان مكان التمور جارية فقد اشار محمد رح الى انها ليست نظير التمور حيث  
 قال ارى سعر الجارية هنا وثمانه قريبا ولا مؤنة كثيرة في حملها قال رح فشوش الجواب في الجارية  
 عند تقارب السعر وقلة المؤنة في حملها وجزم في التمور لانه اقل قيمة بالكره منها بالري فلو  
 ردها لردنا قضا معيبا بعيب آخر (فب) نثف ريش الطائر المذبح يمنع الرد بالعيب (ص)  
 اشترى سيفا على انه بالخيار ثلاثة ايام فحده بالمبرد يسقط خياره وبالحجر لا يسقط (بمخ) اشترى  
 صبا او به اثر قرحة وندب ولم يعلم به ثم عاد قرحة واخبر الجواحن ان عودها بالسبب القديم  
 لم يرد ويرجع بنقصان العيب قال رح وهذا بخلاف مسألة (ط) كانت به قرحة فانفجرت او جدرى  
 فانفجر عند المشتري فله الرد لان انفجاره ليس بعيب حادث (فع) اشترى غلاما فوجد به عيبا ثم  
 استعمله اياما فله الرد وفي الدابة لا لمسا محتهم في استعمال العبد دون الدابة (ط) والاستخدام  
 بعد العلم بالعيب مودة لا يكون رضا ومرتين او مرة كرها يكون رضا وتفسير الاستخدام ان يامرها بحمل  
 المتاع على السطح او انزاله منه او يامرها بغمر رجله او يامرها بالطبخ او بالخبز بعد ان يكون يسيرا  
 فان امرها بالطبخ او بالخبز فوق العادة فهو رضا قال رح يجوز ان يجعل الاستخدام مرتين في (ط)  
 دليل الرضا وكذا الاكراه عليه في المدة الاولى لانه وضع المسئلة في الجارية وفي (فع) لم يجعل دليل  
 الرضا لوضعه المسئلة في الغلام فاختلف الجواب فيهما لاختلاف الوضع ظاهر الان الضنة باستخدام  
 الجارية فوق الضنة باستخدام الغلام (تج) اشترى برمة جد يلك فقال له البائع اطبخها فان ظهر  
 بها عيب اقبلها بعد الطبخ وارد الثمن فطبخها فظهر بها عيب لا يرد ها بدون رضا ويرجع بنقصان  
 العيب ولو علم العيب لكن لم يعلم انه قد يم فتصرفه فيها تصرف الملاك ثم علم قدمه لم يرد ها ولو اشترى  
 فيلقا فشحمه ثم وجد به عيبا فله الرد (شط) اشترى امة فاستغلها ثم وجد بها عيبا فيرد ها ويطيب  
 الغلة له (شط) زيادة المبيع في المبيع الفاسد لا يمنع الرد والفسخ كيف ما كانت ويرد المبيع مع  
 الزيادة الا اذا كانت متصلة غير متولدة منه كالصبيغ فالبائع فيه بخير ان شاء اخذه وضمن للمشتري  
 ما زاد وان شاء تركه وضمنه ثمة المبيع ومثله (ط) يعتبر في اخذه رضا المشتري لان حقه فيه (شط)

الزيادة في المبيع من وجهين اما قبل القبض او بعد القبض وكل واحد منهما على اربعة اوجه  
 زيادة متصلة متولدة من المبيع ومتصلة غير متولدة منه وزيادة منفصلة متولدة منه ومنفصلة غير متولدة  
 منه فاما قبل القبض فالمتصلة المتولدة منه كالنكسر والحسن والجمال والسمن واكتشاف البياض في العين  
 والسم في الاذن لا تمنع الرد بالعيب والمتصلة التي لم يتولد منها كالصبغ ولت السمن في التسويق  
 والبناء في الارض يمنع الرد لان المشتري يصير قابضا باحد اثني هذه الزيادة ويرجع بحصة العيب  
 واما المنفصلة المتولدة كالولد والثمر والصوف والارش والعقرو نحوها لا يمنع الرد فان شاء ردها  
 جميعا او رضي بهما بجميع الثمن ولو وجد بالزيادة عيبا لا يرد ها الا اذا اوجبت تقصا في المبيع  
 فله خيار الرد لنقصان المبيع ولو قبض الزيادة والاصل ثم وجد بالمبيع عيبا يرد به حصته من الثمن  
 لانه صار للزيادة حصة بعد قبضها ولو وجد بها عيبا خاصة يرد بها حصتها من الثمن لما مر واما  
 المنفصلة التي لم يتولد منها كالهبة والصدقة والكسب فلا يمنع الرد فاذا ردها فالزيادة للمشتري بغية  
 ثمن عند ابي حنيفة رح ولا يطيب له وعندهما للبائع ولا يطيب له ولو قبض المبيع مع هذه الزيادة  
 ووجد بالمبيع عيبا فعند ابي حنيفة رح يرد المبيع خاصة بجميع الثمن وعندهما يرد مع الزيادة  
 لانها حدثت قبل القبض ولو وجد بالزيادة عيبا لا يرد ها لانه لا حصة لها من الثمن فلوردها لردده  
 بغير شيء ولو هلكت الزيادة والمبيع معيب يرد خاصة بجميع الثمن بالاجماع واما الزيادة بعد  
 القبض فان كانت متصلة متولدة يمنع الرد بالعيب عندهما ويرجع بنقصان العيب وعند محمد لا يمنع  
 (ط) لا يمنع الرد بالعيب في ظاهر الرواية وللمشتري طلب نقصان العيب فان طلب فليس للبائع  
 ان يقول انا قبله كل لك عندهما وقال محمد له ذلك (شط) ولو كانت متصلة غير متولدة منه يمنع  
 الرد بالاجماع ولو كانت منفصلة متولدة منه يمنع الرد ويرجع بحصة العيب قلت ولو كانت منفصلة  
 غير متولدة منه كالنكسب لا يمنع الرد بالعيب ويطيب له الزيادة (شط) هذا اذا كانت الزيادة  
 قائمة فاذا هلكت ففيه ثلاثة اوجه اما ان تهلك بالفساد او بفعل المشتري او بفعل الاجنبي  
 فان هلكت بالفساد فما كان فيها لم تكن له رد الاصل وان هلكت بفعله بخير البائع ان شاء قبله ورد  
 الثمن وان شاء رد حصة العيب وان هلكت بفعل الاجنبي لا يرد لان ضمانه كبقاء عينه ويرجع بحصة

العييب هذه حكم الزيادة واما اذا انتقص فاما ان انتقص قبل القبض او بعد وكلاهما على خمسة اوجه بفعل البائع او بفعل المشتري او بفعل الاجنبي او بفعل المعقود عليه او بآفة سماوية اما النقصان قبل القبض بفعل البائع بخير المشتري وجد به عيبا اولاً ان شاء تركه وان شاء اخذه وطرح من الثمن حصة النقصان وان كان بفعل المشتري لزمه جميع الثمن وصار قابضاً بالجناية ولو وجد به عيباً يرجع بحصة العيب الا اذا اخله البائع معيباً فيسقط منه جميع الثمن وليس له ان يمسكه ويطلب النقصان ولو منعه البائع بعد جناية المشتري لاجل الثمن فللمشتري ردّه بالعيب ويسقط عنه الثمن الا ما نقصه بفعله وان كان النقصان بفعل الاجنبي فالمشتري بالخيار تعيب اولاً ان شاء رضى به بجميع الثمن واقتبع الجاني بارشه وان شاء تركه وسقط عنه الثمن وان كان النقصان بآفة سماوية او بفعل المعقود عليه يردّه بجميع الثمن او ياخذ وجد به عيباً اولاً ولو اخذه يطرح عنه حصة جناية المعقود عليه به واما النقصان بعد القبض فان كان بفعله او بفعل المعقود عليه او بآفة سماوية لا يردّه بالعيب لآفة يردّه بالعيبين ويرجع بحصة العيب الا اذا رضى به البائع تاتصا وان كان بفعل البائع او الاجنبي يجب الاش على الجاني وانه يمنع الردّه يرجع بحصة العيب من الثمن \* باب الخصومة في العيب وما يمنع الرجوع \* (تج) اختلاف في كون القرحة قد يمتنع البصر من الاطباء انها لا تحدث مثلها في الملك التي قبضها المشتري منه تقبل شهادتهم ويورد (فع) اشترى سمكة فوجدها معيبة وغاب البائع ولو انتظر حضوره تفسد فشرها او باعها ليس له ان يرجع بنقصان العيب ولا سبيل له في دفع هذا الضرر (ظم) سئل عن مثلها في الشمس فقال لا يرجع على قول ابي حنيفة ربح (شع) اشترى داراً وجد ارجاساً ولم يعلم به حتى سقط رجع بنقصان العيب ولو كان غزلاً فتسجه او فيلقا فجعله ابريسماً ثم ظهر انه كان رطباً وانتقص وزنه رجع بنقصان العيب بخلاف ما اذا باع المشتري

\* باب احكام الرد بالعيب في فصل الوكيل \* (بمح) رد المبيع بعيب بقضاء او بغير قضاء او تقايلاً ثم طفر البائع يعيب حدث عند المشتري فله الرد (فع خويص عمح) قابض ثور ايقرة حامل فولدت عند المشتري وجد الاخر بالثور عيباً فردّه يرجع بقيمة البقرة (ن) مثله (بق) باع بعيراً فوجد المشتري معيباً فردّه فقال له البائع اذهب به وتعهه الى عشرة ايام فان برأ فلك البعير وان هلك فمضى مالي

لا يكون رد (الجمع) وانما هو الوكيل في عيب فان رده عليه بقضاء اخذه بضمنه وان نقله الى موكله  
 بضمنه عليه وذكر نظيرها قبيلها فقال والوكيل هو المطالب بتسليم المبيع ان نقل ثمنه مشتريه اليه  
 ولو استحق المبيع رجع بضمنه عليه وان نقله الى موكله فعليه وفي تنتم الفتاوى الصغرى باع عبد اوسلمه  
 ووكل رجلا بقبض ثمنه فقال الوكيل قبضته فصاع اودفعته الى الامر ووجد الامر كله فالقول للوكيل  
 مع يمينه ويرجع المشتري من الثمن فلم يوجد به عيبا ورده لا يرجع بالثمن على البائع لعدم ثبوت  
 القبض في زعمه ولا على الوكيل لانه لا عقد بينهما وانما هو امين في قبض الثمن وانما يصدق في دفع  
 الضمان عن نفسه قال روح وعرف به انه اذا صدق الامر الوكيل في الدفع يرجع المشتري بعد الرد  
 بالعيب بالثمن على الامر دون القابض \* باب فيما اذا وجد ببعض المشتري عيبا والصلح عن العيوب \*  
 (بسم) اشترى كرد او قبضها ووجد في كرده منها عيبا فله الرد وحدها الا اذا اوجب افرزها عن  
 بقيتها نقضانا فيها ولو كانا قراحين فله رد المعيب وحده (بسم) باع المشتري بعد الصلح عن العيب  
 ثم زال العيب في يد المشتري الثاني ليس للبائع ان يرجع على مشتريه ببدل الصلح \* باب مسائل  
 متفرقة في العيوب \* (شمر) ساومه غلاما باثني عشر دينار قايي وقال وهبته لك وقبضه المشتري  
 وذهب له الدنانير الاثني عشر وقبضها ثم وجد الموهوب له بالعيب عيبا ليس له ان يرد (بسم) بخلافه  
 فانه قال لو قال المنخاص انها بعشرة قايي البائع فقال هبها له يعني للمشتري او قال المشتري هبها لي  
 فقال البائع وهبتها لك فقال المشتري انا ايضا وهبت لك هذه العشرة او قال وهبت لك هذه بمقا  
 بيلتها فهو بيع يرد بالعيب ولو قال لاخر وهبت لك هذه التجارية وقال لاخر له وانا وهبت لك هذا  
 الدنانير فهو بيع اذا جلسا للمبايعة ثم قال ذلك (شمر) باع منه دخنا للبني وقال ازرعه فان  
 لم ينبت فانا ضامن لهذا البذر وزرع ولم ينبت فعليه ضمان النقصان لا غير (بسم) باع منه فرسا به  
 جراحة وقال للمشتري لا تخف منها فان هلك بسببها فانا ضامن فاخذ هلك بسببها لاشي  
 عليه (فصح) قال البائع بعته منك معيها بهذا المعيب وقال المشتري بل سلما فالقول للمشتري  
 (بسم) ينبغي ان يحكم الثمن ولو اشترى حمارا بثلاثة دنانير فذهب ثم اعطاه موضعا وراهم ثم  
 رده بعد شهر يعيب وقد انتقم سعر الدراهم فله ان يطالب من البائع عين الذهب وبمثله اجابه



في الاقالة اذا دفع مكان الذهب منطقة (بم) اشترى غزلا منا فوزنه بعد ايام فنقص بان كان رطبا  
فيمس فله الرد ان صدقه البائع في الرطوبة وان اختلفا فالقول للبائع لانه ينكر وجوب الرد ولو نسج  
الغزل وجعل الفيلق ابريسما ثم ظهر ذلك يرجع بالنقصان بخلاف ما اذا باعه وقد مر (ن) ابو بكر  
روح باع منه ابريسما كفي امنا ووزنه عليه وقبضه ثم جاء بعد مدة وقال وجدته ناقصا فان كان اقرب  
بقبضه كفي امنا فلا شيء له والا يسرد حصته النقصان من الثمن اذ لم يكن نقصانه للهواء ولا لتفاوت  
الوزنين (بسخ) اشترى معلقة قطهر فيها زب القاضى بالغ اش ذ نجيك لا يورده ولا يرجع بنقصان  
العيب لان العيب في غير المبيع وهو البطاطيخ واشجارها قلت وضرره بالامساك وهو لا يستحق  
الامساك فيها (كب) اشترى دار الاقيطونا ثم ظهر ان في القيطون قبر الابرده وان استوجش  
منه لان العيب في غير المبيع (بسخ) رمدت عين الغلام المشتري فقال الكحال بالغ راج وذ نجيك  
ذ اراجالم يورده بذلك (شص) للوارث الرد بالعيب والاقالة دون الموصى له (ط حك) الموصى  
له وجد بالتركة عيبا فله الرد على بائعه ان لم يكن للميت وارث والا فلا في الذ خيرة اشترى منا من  
الفانيد فوجد واحدة او اثنتين منها اسود فابدى له البياع ابيض بغير وزن جاز وفي الثلاث لا يجوز  
لانها تدخل تحت الوزن وكذا اشترى الخبز وجد خبزا واحدا محترقا فابدى له الخباز لم يجز الا بالوزن  
لانه مما يدخل تحت الوزن فان الخمسة اساتير وعشرة وزن حجر فلا يجوز فيه المجازفة قال روح وعرف  
به كثير من المسائل وهو ان استبدل كل شيء بمثله في الرد بالعيب انما يجوز مجازفة اذ لم يكن  
لذلك المقدار من ذلك الجنس حجر يوزن به وان كان له من جنس آخر حجر الا ترى انه جعل  
الثلاثة من الفانيد موزنة وان لم يكن ذلك القدر من الخبز موزنا (بم) في المستزاد اشترى  
منه عبد اثم اقرانه كان لفلان يوم البيع وصدقه المقر له واجاز البيع واخذ الثمن ثم وجد به عيبا  
لا يورده على البائع لان الاقرار بالملك له يدل على سبق تملك منه باد في زمان يمكن فيه فيجعل  
كانه ملكه منه ثم اقر له بناء عليه فيبطل حقه في العيب اصلا وان كذبه المقر له في الاقرار يورده بالعيب  
لان بطل التملك ببطلان متضمنه وكذا الواقر له به بعد العلم بالعيب وكذا به فيه الرد ولو تعد رد  
ورجع بنقصان العيب ثم اقر وصدقه المقر له فيه لم يرجع عليه بما دفع من النقصان لاحتمال التملك

وبيل الاقرار \* باب في خيار المغبون والمعترو وخيار الكم \* (بم) قال لغزال لا معرفة لي بالغزل  
 فأتى بغزل اشترىه فأتى رجل بغزل لهذا الغزال ولم يعلم به المشتري فجعل نفسه دالا بينهما واشترى  
 ذلك الغزل له باز يد من ثمن المثل وصرف المشتري بعضه الى حاجته ثم علم بالغبن وبما صنع فله  
 رد الباقي بحصته من الثمن قال روح والصواب ان يرد الباقي ومثل ما صرف الى حاجته ويسترد  
 جميع الثمن كمن اشترى بيتا ملوا من بر فاذا فيه دكان عظيم فله الرد واخذ جميع الثمن قبل اتفاق  
 شيء منه وبعد يرد الباقي ومثل ما انفق ويسترد الثمن كذا ذكره ابو يوسف ومحمد روح (ط) ومن  
 اشترى شيئا وغبن فيه غبنا فاحشا فله ان يرد على البائع بحكم الغبن (عن) حكى عن استاذنا ان  
 في المسئلة روايتان وكان يفتى بالرد وفقا للناس (بفتح) وقع البيع بغبن فاحش ذكر الجصاص وهو  
 ابو بكر الرازي في واقعاته ان للمشتري ان يرد وللبائع ان يسترد وهو اختيار ابي بكر الزنجري والقاضي  
 الجلال (بم) اكثر روايات كتاب المضاربة انه يرد بغبن فاحش وبه يفتى (فتح) ليس له الرد والاسترداد  
 وهو جواب ظاهر الرواية (قب) وبه ائتمى (تج) ان غر المشتري البائع فله ان يسترد وكل ان غر  
 البائع المشتري له ان يرد (ط) قال البائع للمشتري قيمته كذا فاشتره ثم ظهر انها اقل فله الرد  
 وان لم يقل ذلك فلا وبه ائتمى صدر الاسلام والزنجري والريغدموني وبه (بم بفتح) ولولم يغره  
 البائع لكن غره الدلال فله الرد ابو بكر الزنجري والقاضي الجلال البخاري اشترى فيلق الابريسم  
 بخارج البلد ممن لم يكن عالما بسعر البلد بغبن فاحش فللبائع ان يرجع على المشتري بالفيلق (حم)  
 مثله في حق المشتري (ط) اشترى طعاما في حقرة ثم علم بمقداره فله الخيار وهو خيار الكمية (ن)  
 اشترى جارية بهذا الدراهم التي في هذه الخاوية جازو للبائع خيار الكمية بخلاف ما اذا اشتراها  
 بما في هذه الصورة ويربان الصورة فانه لا يثبت الخيار لان ما في الصورة بمرأى منهما بخلاف ما في هذه  
 الخاوية قال روح فعرف بهذا ان الحنطة اذا لم تكن في الحفرة بل كانت في موضع يمكن الوقوف عليها  
 وحرزها بوجه من الوجوه فلا خيار له (بفتح) اشترى صورة جزر وخروج من تحتها جزر صغار  
 فله الرد (نفع عك) اشترى جارية على وجهها خفيفة واسقى ارجلها من حمها فلما غسلت وجهها  
 زال ذلك الحم فليس له الرد الا اذا ظهر عيب متروك الاسقى ارجلها الخفيفة وهذا صحيح فقد

نص في (ط) ان القيم في الجوارى ليس بعيب \* باب في بيع الاب والام والجد والوصى والقاضى  
والملتقط والاخ والعم للصغير وشراؤهم وسائر تصرفاتهم \* (بم) باع الاب ملك ابنه فقال الابن  
كنت بالغاجين يا عمه بغير اذنى وقال الاب كنت صغيرا فالقول للابن ولو ماتت وخلفت اولادها  
مغار او كبارا فباع اب الصغير شيئا من التركة قبل القسمة يصح في حصة الصغير اذا كان بمثل  
القيمة (قب) باع من الصغير شيئا بمثل الثمن فاجاز القاضى نفذ وكذا الوجه البائع وصيا فاجاز  
هو ينفذ (بو) وصى اشترى لليتم من مديون اليتيم دارا بعشرين قيمتها خمسون دينارا فلما  
استوفى الدين اقال بيعه لايحوز وفي نوادر ابن رستم الوصى والعبد الماذون اشترى غلاما  
بالف قيمته ثلاثة آلاف ليس له ان يوده بالعيب ويوده بخيار الروية والشرط قال رح في (ط) والوكيل  
بالشراء كذا لك (شم) فع عيخ ) نصب القاضى وصيا لليتم ثم باع القاضى من ماله شيئا ينفذ ضياء  
الحججى لا ينفذ كما في وصى الاب قال (صبت) وهو الصواب لانه ذكر في فتاوى خردك نصب القاضى  
وصيا لليتم فهو كوصى الاب لكن الاب اذا نصبه وصيا في نوع يكون عاما بخلاف القاضى (حلك)  
العهدة على وصى الميت زعلى من جعله القاضى وصيا من الميت ولا كذا لك اذا جعله امينا في امور الميت  
لان وصى القاضى نائب عن الميت وامينه نائب عنه ولا عهدة عليه قلت فالقاضى محجور عن التصرف  
في مال اليتيم عند وصى الميت وعند من نصبه هو وصيا عن الميت بخلاف ما اذا جعله امينا (ط)  
للصبي او المعتوه اب او وصى او جد صحيح فاذا كان القاضى للصبي او المعتوه في التجارة و ابى ابوه  
فاذنه جائز وان كان ولاية القاضى مؤخره عن ولاية الاب والوصى قال رح فقد نص على ان ولاية  
القاضى مؤخره عن ولاية الوصى ولو باع القاضى من وصى الميت شيئا من التركة بثمن المثل  
لا ينفذ لانه محجور به والقاضى لا يملك الشراء لنفسه ولو اشترى القاضى لنفسه من الوصى الذي  
نصبه عن الميت جاز لما مر (شخص) قسمه وصى الام فيما سوى العقار ومن تركه الام اذا لم يكن  
ابا او وصيه او جد صحيح فان الام ولاية الحفظ والبيع والقسمة فيما سوى العقار فكذا النائية (حسن)  
اما قسمة الاخ والام ووصيهما لا يجوز لانهم لا يملكون البيع فكذا القسمة الا في المنقول فانهم  
يملكون القسمة والبيع للنظر اذ كان الوصى في عيالهم ثم قال (من شى) وهكذا الملتقط في مال اللقيط

الصغير قال ربح قيد ( فسخ من من ) الى ( حصص ) جواز بيع الام والاربع والعم والمملوق وشراءهم  
 للصغير بما لا بد منه وشرطا ايضا ان يكون المباشرون يعول الصغير وينفق عليه \* باب في المتواصلة  
 والتولية \* ( يت ) اشترى كرم ما فقال بالبيع حاجت فيه اك او قال حاجت فيه اك بالثمن الذي  
 اشتريته كرم ما فقال مكيف فهو تولية اذ اجاب في المجلس وعني به البيع والشراء ولكن لا بد من ذكر  
 الثمن او علمه بالثمن \* باب الاستبراء \* ( بمر ) اذا حاضت الامة المشتراة في يد الوكيل يتوب  
 من الاستبراء \* باب في الاستحقاق \* ( فع يت ) اشترى كرم او غرس فيها اشجار او كروما ثم  
 استحق يقوم الاشجار على البائع غير مقلوعة ( عك ) يرجع عليه بما انفق وما الحقه من النقصان  
 والمؤن ( شم ) اشترى ارضا خربة فانفق في عمارتها وتسوية اكامها وحفرها ثم استحققت  
 لا يرجع على البائع ولا على المستحق بما انفق في عمارتها ( ط ) اشترى دارا فخصصها وطين سطوحها  
 ثم استحققت لا يرجع على البائع بقيمة الجص والطين وانما يرجع عليه بقيمة ما يمكنه ان يفصله ويهدمه  
 ويسلمه اليه ( جنس ) وان كرم المشتري في الارض نهرا او حفرا ساقية وقطر على نهرا باجر ثم  
 استحققت الارض يرجع على البائع بقيمة القنطرة ولا يرجع بما انفق في كرمي النهرو حفرا الساقية  
 وبناء المسناة من ترابها وان بناها باجر او لبن او رصاص له قيمة يرجع بقيمة ذلك كله بان يرد البناء  
 على البائع ويأخذ البائع بقيمته ( مت شص ) انما يرجع بقيمة البناء على البائع اذا كان البناء وقت  
 الاستحقاق قائما فينقصه المستحق ويرده المشتري على البائع ويأخذ منه قيمته مبنيا يوم استحققت  
 الدار ولا يرجع بما انفق وكذا الحفر بئر او طواها بالاجر يرجع بقيمة ما طوى دون ما انفق في الحفر  
 ولو ان هدم ما بنى قبل الاستحقاق لا يرجع بما انفق لان شرط الرجوع قيام البناء ( مت ) اشترى  
 عبدا او بقرة فانفق عليهما ثم استحق لا يرجع المشتري على البائع بما انفق ( ش ) اشترى الامها  
 زيد فعلقها حتى سميت ثم استحققت لا يرجع على البائع بما انفق وبالعلف ( بمر ) اشترى حمارا وكفل  
 بالثمن رجل فاداه ثم استحق المصار لا يرجع بالثمن على البائع حتى يحضر الكفيل ولو اشترى عينا  
 وباعها من آخر وبراءه عن الثمن ثم استحققت لا يرجع المشتري عليه وله ان يرجع على بائعه ( فب ) ليس  
 له ان يرجع ( فسخ بمر ) اشترى جارية او غلاما عليه ثياب او حمارا عليه برذعة لم يدكر في البيع ثم



استحق الثياب او البردة لا يرجع المشتري عليه بشيء وكل شيء يدخل في البيع تبعاً لخاصة له من الثمن ولكن بخير المشتري فيه (صت هـ) اشترى ارضاً فيها اشجار لم تدكر في البيع ثم استحق الاشجار قبل قبض المشتري لا يسقط شيء من الثمن بل بخير المشتري ان شاء اخذها بجميع الثمن وان شاء فسخ وان استحق بعد القبض سقط حصتها من الثمن قال روح ولم يذكر غيره تفصيل القبض وعدم القبض بل اطلقوا الجواب انه لا حصاة للاشجار من الثمن اذا لم تدكر في البيع او اذا لم تدكر لها ثمن على حد قوله قال روح ولم اعثر على الرواية فيما اذا كان في الارض بناء فاستحق وينبغي ان يكون الجواب على التفاصيل التي مرت في الاشجار وفي (ع) اشترى داراً فاستحق بناؤها بخير المشتري ان شاء اخذها بخصته من الثمن وان شاء تركه قال روح الظاهر انه اراد به قبل القبض يعني اذا استحق بعد القبض له ان يرجع بخصته من الثمن والفرق بين اشجار الارض وبناء الدار ان اسم الارض لا يتناول الاشجار واسم الدار يتناول البناء عرفاً فدخل في البيع قصداً (صت) اقربعين صريحاً انه لفلان ثم اشترى منه ثم استحق فالاصح انه يرجع بالثمن على بانه وقيل لا يرجع والمنصوص هو الاول (ش ص) اقر بالملك للبائع ثم استحق من يده ورجع بالثمن لم يهطل اقراره حتى لو وصل بعد ذلك الى يد بسبب ما تخافه يوم يرتسليمه اليه بخلاف ما اذا اشتراه ولم يقر له بالملك لان نفس الشراء وان كان اقراراً بالملك لكنه محتمل بخلاف النص به (شبن) ساومه حماره فقال هو غارتيس لا بيع له ولكن ادفع الي منا من الابرسم وخذه ففعل ثم استحق الحمار له ان يرجع بالابرسم (علك) اشترى عبد او عتقه بهال اخذه منه ثم استحق العبد لم يرجع المستحق بالمال على المعتق (صت) هذا قول ابي حنيفة بخلافهما واصله غصب عبد اتخا جراً العبد نفسه فاخذ الغاصب الاجر من العبد فاكله لم يضمن عنه بخلافهما (بج) زيد اشترى جارية من عمرو وكان اشتراها من بكر فسمع زيد ان بكر كان اعتقها فطلب ثمنها من عمرو وقال بعثنيها وهي حرة فلم يصدق عمرو وكان زيد يستخذمها ثم اقامت التجارة بينة على زيد ان بكر كان اعتقها وهو يملكها وقضى القاضي بذلك فله ان يرجع بالثمن على عمرو وان كان عتقها ثابتاً قبل ذلك باقراره لان العتق الثابت بالبينة غير الثابت باقراره لان الولاية فيه لبكر واكسابها السابقة على اقراره لها ولا كذلك في العتق الثابت باقراره على ان القضاة يبينونها بينها

لم تعتق باقراره بل باعتاق بكر قال (سمع) ولو اقام زيد بينة على عمرو ان بكر كان اعتقها تقبل بينته  
ويرجع بالثمن عليه وكل تلك لو اعتقها زيد ثم اخذ يتصرفها تصرف الملاك فاقامت الجارية عليه بينة  
ان بكر كان اعتقها وقضى لها بالعتق يرجع بالثمن على عمرو (شخص) اشترى دارا بعبد واخذها  
الشفيع بالشفعة ثم استحق العبد بطلت الشفعة وياخذ البائع الدار من الشفيع لبطلان البيع وان  
كان المشتري دفعها الى الشفيع بغير قضاء بقيمة العبد وسماها فهداها كالبائع بينهما وهي للشفيع بتلك  
القيمة وعلى المشتري قيمة الدار للبائع لان بدل المستحق يملك بالقبض وتصرف المشتري باعتبار  
ملكه فانذرك لو باعها المشتري او وهبها وسلمها وتزوج عليها ثم استحق العبد ضمن قيمة الدار  
للبيع لما مر (ص) اشترى عبد ابثوين وثقابضاهم استحق العبد او رد بعيب وهلك احد الثوبين  
ياخذ الباقي بقيمة الها لك ولو هلكا ياخذ قيمتهما والقول في القيمة قول الذي كان في يده ولو كان  
الثمن جارية فولدت من غير سيد هائم استحق العبد اخذها صاحبها وولدها والنقصان ان تعينت  
ايضا ولو كان اعتقها رد قيمتها مع الولد ان كانت ولدت قبل العتق وكذا الحكم في البيع الفاسد ولو  
وجد العبد حرا كان عتق البائع في التجارية وجميع ما صنع فيها باطلا ولو اشترى عبد ابثوين وقبضه  
ثم هلك الثوبان قبل قبضهما فعليه ان يرد العبد فان اعتقه او باعه قبل هلاك الثوبين او بعد قبل  
القضاء عليه بشيء فهو جائز وعليه قيمته ثم فرع عليه استحقاق الثوبين او احدهما وذلك يعرف  
بالثامل الى آخره (شز) اشترى جارية وباعها من آخر ثم استحققت من يد المشتري الثاني ورجع  
الثاني الى الاول بالثمن بالقضاء و اراد الاول ان يرجع الى بائعه فقال بائعه ان المستحق لها كان  
ياها منى ولي بينة على ذلك فليس لك الرجوع علي لا يسمع دعواه ولا بينة على المشتري (شخص)  
يسمع (شعز) ولو اقام البائع الاول والثاني هذه البينة على المستحق يسمع ولو اقام المستحق عليه على  
المستحق بينة عند هذا القاضي بانك كنت بيعت هذه الجارية من بائع بائعي فله ان ياخذها من  
المستحق ويوردها على المستحق عليه ما لم يرجع بالثمن على بائعه ولو هلك في يد المستحق يرجع  
بقيمتها عليه (بمر) اقام الخارج بينة على الملك المطلق فقضى له وقد كان اشتراه ذوا اليد من زيد  
ثم اقرته ملك المستحق لا يرجع على زيد لان باقراره تبين ان القضاء لم يكن قضاء حقيقة فلا بد

باب في الاقالة # (شمر دفع صمت) اشترى جوزة وتسلمها وترك بعضها في يد البائع فامره البائع  
ان ياخذ البقية فقال المشتري بالغ غاردين خبسكا ونفد او ك فقال مكينناج فهو اقالة (صمت)  
اشترى كروما شراها صحيبا ثم قال البائع بالغ حاجت منها ا ك اى فاعك في فقال بالغ مكناه فان وجدك  
المقبول في المجلس فاقالة والا فلا ولو باع منه حنطة مائة من بد ينارود فعها اليه واختر قائم قال  
للمشتري ادفع الي الثمن او الحنطة التي دفعتها اليك فدفعها او بعضها فهو فسخ في المارود (ففع)  
رد المشتري المبيع الى البائع فاخذ وهو فسخ اذ ارد الثمن اليه وان لم يتلفظ بلفظة الفسخ (صمت)  
باعت لبنتها شيئا وابتعتها عن الثمن ثم قالت بعل منه لا ابيعه فقالت ابنتها بالغ خذ بورك يا لا ينفسخ  
البيع (يت) تصح اقالة الموكل مع البائع او المشتري (شمر دفع) اشترى ابريسما فاخذ وقال للبائع  
لا يصلح لعملي فخذ وادفع الي الثمن فاي البائع فقال تركت كذا من الثمن وادفع الي الباقي ففعل  
فهو اقالة لا بيع مبتدأ (شمر) طلب البائع من المشتري فسخ البيع فقال المشتري ادفع الي الثمن  
فكتبه قبالة ودفعها اليه فاخذها منه ورد المبيع فهو فسخ (شمر) ولو قال اشتريت مبي هذه التجارية  
فانكر فان عزم البائع على ترك الخصومة فهو فسخ والقياس ان يشترط فيه المجلس (ففع) يرد الصندلة  
بعد والضيق وقال له اتخذها اخرى اوسع فقال الصندل لي ضعها اتخذ لك اخرى تفعل ووضعتها  
الصندل في المخباء فهو فسخ (بو) باع بقرة ثم قال اشترى بها بعتها منك رخيصة فقال المشتري ان  
كانت رخيصة فخذها وبعها واستريح فيها لنفسك واوصل الي ثمن بقرة التي بعتها مني فباعها وبيع  
فان كان قبل القبض او بعد لكن قال له مشتريها بعتها لنفسك فهو فسخ والربح له والا فهو توكيل  
والربح للموكل (بسخ فعم) رأى المشتري السلعة غالية فقال لبائعيها انها غالية بالغ ذه زاميا  
مكام فقال زاميا لا يكون فسحا (كسب) هو فسخ (بسخ) لا يصح تعليق الاقالة بالشرط (نمر) تقايلا  
البيع في العبد فابق من يد المشتري فان لم يقل ر على تسليمه بطلمت الاقالة والبيع بحاله واقالة الوكيل  
بالسلم جائزة عند ابي حنيفة ومحمد ورجح كالا براء وكذا اقالة الوكيل بالبيع واقالة الوكيل بالشراء  
لا يجوز اجماعا وهكذا في (صغر) واراد باقالة الوكيل بالسلم الوكيل بشري السلم بخلاف الوكيل  
بشري العين (عن) اقالة الوكيل بالشراء على هذا الخلاف وانكره (فسخ) وهو الاصح والمعنى فيه

ان باقالة الوكيل با جميع يسقط الثمن من المشتري عندهما ويلزم المبيع الوكيل وعند ابي يوسف روح  
 لا يسقط الثمن من المشتري احلا قال في العصامي ولو باع الوكيل ثم اقال قبل القبض او بعد بعيب  
 او غير عيب لزمه دين الامر (بم) باع عبد او سلمه ثم قال للمشتري اذ فع الي العبد فقال دفعت  
 فهو اقاله قال روح اقاله الموكل بالشراء مع البائع لما صححت فكل لك اقاله الموكل بالمبيع مع المشتري  
 (ج) اقاله الوارث جائزة وروى انها بيع (ع) اقاله الوارث والوصي جائزة وانها بيع ولا يجوز  
 اقاله الموصى له (فمنح ط) اشترى حمارا ثم اتى ليورده فلم يجد البائع فادخله في اصطبله فجاء البائع  
 بالبيطار فبذره فليس بفسخ لان فعل البائع وان كان قبولا ولكن يشترط فيه اتحاد المجلس وكما يصح  
 قبول الاقالة نصافي مجلس الاقالة فكل ادلالة بالفعل والا فلا الا ترى ان من باع ثوبا وسلمه ثم قال  
 للمشتري اقلت المبيع فاقطعه لي قميصا فان قطعه في المجلس فهو اقاله والا فلا (بم) باعت ضيعة  
 مشتركة بينها وبين ابنها المبالغ واجاز الابن البيع ثم اقلت واجاز الابن الاقالة ثم باعها ثانيا  
 فغير اجازته يجوز ولا يتوقف على اجازته لان بالاقالة يعود المبيع الى ملك العاقد لا الى ملك الموكل  
 والمجيز (بمنح) اشترى كرا مابا لك هب ودفع مكانه حنطة ثم تفاسخا المبيع قيل له ان يطلب الحنطة  
 (بم) اشترى بدراهم جياد ودفع زيو فاما كانها وتجوز بها البائع ثم تقايلا فللمشتري ان يرجع على البائع  
 بالجياد وكذا ذكره في الرد بالعيب (بمنح) ابرأ البائع المشتري عن الثمن بعد قبض المبيع ثم تقايلا  
 لا يصح (بم) اشترى شياله حمل وموتة ونقله الى موضع آخر ثم تقايلا فموتة الرد على البائع (فب)  
 اشترى بقرة وتقا بضا ثم تقايلا والبقرة بعد في يد المشتري تحابها ويا كل لبنها فللبائع ان يطلب منه  
 مثل اللبن ولو هلك في يد المشتري تبطل الاقالة ولا يسقط ضمان اللبن عن المشتري لظهور  
 الاقالة في حق القائم دون الهالك (فمنح) اشترى ارضامع الزرع وادرك الزرع في يده ثم تقايلا  
 لا يجوز الاقالة لان العقد انما ورد على الفصيل دون الحنطة (فب بم) ولو حصد المشتري الزرع  
 ثم تقايلا تصح الاقالة في الارض بحصتها من الثمن (فب) ولو اشترى ارضامعها اشجار فقطعها ثم  
 تقايلا صححت الاقالة بجميع الثمن وليس للبائع من قيمة الاشجار شيء (بني) ويسلم الا اشجار  
 للمشتري عند اذ اعلم البائع بقطع الاشجار واذا لم يعلم به وقت الاقالة بخير ان شاء اخذها بجميع



التمس وان شاء ترك كمسئلة ( م ) و ( ط ) اشترى عبد انقطع يد ، فاخل ارشها ثم تقايلامح والزمنه  
بجميع التمس ولا شيء للبائع من ارش اليد اذ اعلم وقت الاقالة انه قطع يد ، واتخذ ارشها وان  
لم يعلم يخبر بان الاخل بجميع التمس وبين الترك ( بمر ) الاشجار لا تسلم للمشتري وللبيع ان  
ياخل قيمتها منه لانها موجودة وقت البيع بخلاف الارش لانه لم يدخل في البيع اصلا لا قصد او لا  
ضمنا ( بسخ ) اشترى ارضا وزرع فيها وصار بقلانم تقايل لا قيل لا يصح دفعا لضرورة قلع البقل ( عمت )  
مثله ( شب ) وقيل يصح لان الزرع لا يدخل في الاقالة بلا ذكره فبقي في ملك المشتري فيومر بقلعه  
ويكون هذا ضررا مرصيا حين اقدم على الاقالة ( شب ) تقايل البيع في الثوب بعد ما قطعه  
المشتري وخاطه قميصا او في الحديد بعد ما اتخذ سيفالا يصح الاقالة كمن اشترى غزلا فنسجه  
او حنطة فطحنها وقال ( شب ) وانما لا تصح الاقالة في الثوب بعد القطع والخياطة اذ تقايلامح  
ان يكون الثوب للبائع والخياطة للمشتري يعني يقال للمشتري افتق الخياطة وسلم الثوب الى البائع  
لما فيه من ضرر يلحق المشتري فلا تصح الاقالة على هذا الوجه بعد القطع والخياطة بسبب الضرر  
حتى لو رضى المشتري بان تكون الخياطة للبائع بان سلم المشتري الثوب الى البائع كذلك قال ( شب )  
يقول بانه تصح الاقالة على هذا الوجه لانه لا يلزم الضرر للمشتري وانما لا تصح في الثوب اذ لم تسلم  
القميص اليه اما اذا سلم فيصح ( بسخ ) جاء الدلال بالتمس الى البائع بعد ما باعه بالامر المطلق فقال  
البائع لا ادفعه بهذا التمس واخبر به المشتري فقال انا لا اريه ايضا لا يفسخ لانه ليس من الفاظ  
الفسخ ولان اتحاد المجلس شرط في الاقالة ولم يوجد \* باب فيما يتعلق بالشراء ثانيا بعد الشراء  
في الهبة من المشتري بعوض وفي الشراء من الواهب والمتصدق وفي التصديق على المشتري وفي  
الوهن عند المشتري هل يفسخ الثاني الاول \* ( ظمر ) اشترى شيئا بالف وقبضه ثم باعه منه البائع  
بالف وخمسائة الى اجل مجهول وهو مقبوض في يد فاسد ولا يتضمن الثاني فسخ الاول بخلاف  
ما اذا كان الثاني صحيحا قال روح وفيه نظرونص ( شب ) بخلافه وكذا صاحب الذخيرة بان الثاني  
وان كان فاسدا يتضمن فسخ الاول كالمواشترى قلب فضة وزتها عشرة عشرة وثقابضام اشتراه منه  
بتسعة فسخ الاول وان كان الثاني فاسدا ( بو ) اذن لك لان في بيع جارية تساوي عشرين

فباعها بعشرة بيعة بالتعاطى ثم باعها منه ثانياً بأكثر فالصحيح هو الثاني قال (ص) هذا إنما يستقيم على قولهما لفساد الأول فاما عند أبي حنيفة ربح فالأول صحيح والوكيل لا يملك نسخه على الموكل إنما يصح الفسخ بينه وبين المشتري عند أبي حنيفة ومحمد ربح فيضمن الأول للموكل عشرة إذا اشترى داراً بالف ثم اشتراها منه ثانياً بخمسائة فالثاني فسخ الأول وهو معروف ولو وهبها البائع للمشتري بعد ما باعها منه بالف على أن يعرضه المشتري بخمسمائة وتقا بضا ينفسخ الشراء بالهبة أيضاً ولو ارتهنها المشتري من البائع بعد الشراء بخمسمائة لا ينفسخ الشراء في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ربح وأحمد في الروايتين عن محمد وفي الأخرى ينفسخ (ط) عن أبي يوسف ربح باع منه داراً بالف ثم قال له تصدقت عليك بالكأرو قبل المشتري فصدقته باطله وله الثمن (ش) ولو تصدق عليه بالكأرو وهبتها إليه ثم باعها منه صح وتضمن فسخ الصدقة كما لو باع ثم باع بأكثر أو باقل من الثمن الأول لأن الصدقة تحتمل الفسخ حتى لو تقاسمها بعد تمامها ينفسخ وفيه المستقرض إذا اشترى الكرل المستقرض بعينه بعد القبض لا يصح لأنه ملكه (جميع بو) وهب لولدك أرضاً هبة صحيحة مقبوضة ثم اشترى الولد منه نصفها فالشراء باطل \* باب في القروض \* (ب) استقرض طوازيج ثم قضاه له متكسرة فيطلب منه الربح الطوازيج أو مثلاً ليس له ذلك لأنه لما تجوزا لتكسرة منقط حقه في الجودة وقبل التجوز له طاب الطوازيج (شم) شري الشيء اليسير بثمن غال إذا كان له حاجة إلى القرض يجوز ويكره (ط) استقرض عشرة دراهم وأرسل عبدك لياخذها من المقرض فقال المقرض دفعتها إليه وأقر العبد به وقال دفعتها إلى مولاي وانكر المولى قبض العبد العشرة فالقول له ولا شيء عليه ولا يرجع المقرض على العبد لأنه أقر أنه قبضها بحق (ف) استقرض الدقيق وزناً يجوز ولا احتياط أن يبيع كل واحد منهما صاحبه قال ربح الجوز رواية عن أبي يوسف ورواية الأصل خلافه (عك) استقرض الحنطة وزناً يجوز (ط) وعن أبي يوسف ومحمد خلافه (بم) أغاري استقرض من سمرقندي حنطة يسمرقند ليدفعها ببخار ليس له المطالبة إلا بيسمرقند (ص) وفي استقراض السرقدين اختلاف المشائخ بناء على أنه مثلي أم من ذوات القيم ثم قال واستقرض العجول وزناً في بلادنا يجوز لا جزاً ولم يتعرض لاستقراض الخميرة بالخوازمية مادام

وينبغي ان يجوز من فيروزن ومثل النبي عليه الصلوة والسلام عن خميرة يتعاطاها الجيران ان يكون  
وبوا فقال ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وما رآه المسلمون قبيحا فهو عند الله نجس  
وهكذا في (شرح بو) انفق من قصاب لحوم ما ولم يذكر انه قرض او شراء فذلك قرض فاسد يملك  
بالقبض ولا يحل اكله (شبه) المقرض الفاسد يفتد عند القبض الملك (بو) يعطيه مد يونه حنطة  
فينفقها ويحسبها فله انفاقها ويكون قرضا الى ان يحسبها ذلك (فع شبه) يجوز استقراض الدبس  
قال رح وقد كتبت في العصب ان الدبس من ذوات القيم فينبغي ان لا يجوز استقراضه (شبه)  
ودفع اليه ارضا ليخرس فيها نخلا او كرم ما بالنصف ليكون نصف النخل والكرم لصاحب الارض ونصفها  
للغار من فهو فاسد والاغراس كلها لصاحب الارض بالقيمة ويقصن صاحب الارض للغار من اجر  
مثل عمله لانه صار مستقرا للاغراس وان كان استقراضها فاسدا لكن ملكها لما قبضها حكما لا تعاله  
بملكه والاستقراض الفاسد يفتد الملك عند القبض الا ترى ان استقراض الحيوان لا يجوز ثم اذا  
اتصل به القبض افاد الملك عند تاكد اهدا فيجب عليه قبة الاغراس لهذا (ن) عشرون رجلا  
جاءوا واستقرضوا من رجل وامروه ان يدفع الدراهم الى واحد منهم فدفع ليس له ان يطلب  
منه الا حصته قال رح وحصل بهذا رواية مسألة اخرى ان التوكيل بقبض القرض يصح وان لم يصح  
التوكيل بالاستقراض \* باب مسائل متفرقة \* (شمر) جلسا لبيع جارية تجارية فقبل لاخذها من  
بيعت جاريته بكذا فقال بل وهبتها له وقبضها للرهوب له في المجلس ثم دفع جاريته الى الواهب من  
غير ان يقول عوضتها وقبضها الواهب قال ينبغي ان يكون هبة ايضا لا يقدح فيها اليه على قصد التملك  
بغير عوض (بمع) بخلافه (شمر) كتب صك الاراضي وكتب العهد ود ثم استثنى منه الطرق العامة  
وليس له في العهد وطريقا لم يكتب فاسد لجهالة المبيع ولودفع الى دهان مصماليا خذ منه دهنا  
فخلطه الدهان بمصممه ثم باعه منه بثمان معلوم واشترى الدهن بثلث الثمن منه قبل ان يفترقا  
وقبل القبض يقع المقامعة بين الثمنين اذا اتقا صاوا واشترى الدهن الى ثلث الثمن والا فلا  
ولو ابراه عن ثمن المصمم قبل شري الدهن ينبغي ان يتقسط العطل (فع) مثله (شبه) خلط الدهان  
المصمم يكون باذن صاحبه عادة فيكون مشتركا فيكون البيع جائزا لانه بيع العين ويكون شري

الذي من جائز ايضا قلت وبهذه الحروف ان بيع السمسم قبل الخلط بثمن معين وشرى الذهب بثلث  
الثلث يكون جائزا عند هم (فج) اساورم متاعا ولم يكن عنده ثمن فقال لاخر اعطه ثمنه وفي قلبه انه من  
جهة فاعطاه فهو لذلك افق ولو قال اعطه من جهتي فهو للآمر ولو قال المساورم للبائع بعد ما قال  
فصاحب الدكان اعطه ثمنه هل بيعت هذا المتاع بكل ا فقال نعم فقالا معا انا اشتريناه به فهو للمخاطب  
(قب) قال البراز للصراف جامها افتاده است فقال الصراف اذهب واشترها تامن ز و  
بهم فاشترها ودفع الصراف الثمن فالثياب للبراز اذا لم يكن دفع الثمن على وجه الشركة  
وللصراف على التنازل مثل ما دفع الصراف وان كان دفعها على وجه الشركة لكونه معهودا عند هم  
فالثياب للصراف وللبراز مثل اجر عمله (بم) اشترت زوجها من مولاه بمهرها الذي وجب لها  
على زوجها يجوز (قب) لا يجوز (بيح) اشترى ثورا بثمن معين فقال له البائع اشتريته مني  
وخصيصا فقال المشتري ان وجدت من يشترية باز يد فبعه فباعه باز يد لا ينفذ لان هذا تعليق الاقالة  
بالشرط عرفا لا تعليق الوكالة وتعليق الاقالة بالشرط لا يصح \* باب في الصرف \* (بيح) الذي باع  
الذي ينسج فيه بالخ زرفي وزا زرفي پوست مبيع يراعى في بيعه شرائط الصرف في مقل الى  
ما فيه من الذهب حتى يجب قبضه له في المجلس وبيعه بالذهب بطريق الاعتبار لانه يخلص  
منه شيى من الذهب وما يخلص منه ذهب يعتبر صرفا \* باب في الوكالة والرسالة في الصرف \*  
(شم) وكل عبد اعجور او صبيا اعجور في الصرف يعتبر مجلس المتعاقد بين هذين لصحة قبضهما  
وتسليمهما وان لم يكن عليهما عهد ولو بعث رسولا في الصرف ينبغي ان لا يصح العقد اذا كان  
المرسل عائبا لان قبض الرسول وتسليمه لا يعتبر \* كتاب الشفعة وانه يشتمل على عشرة ابواب  
\* باب في كيفية طلب الشفعة \* (ت) طلب الشفعة باي لفظ يفهم منه طلبها جاز كقوله طلبت الشفعة  
واطلبها وانا طالبها والطلب على ثلثة مراتب طلب الموائبة وهو ما مر عند سماع البيع وطلب اشهاد  
وهو انه اذ القى المشتري يقول اطلب الشفعة في ديار اشتريتها من فلان وبين كرخ ودها فسلمها الي  
ن الدار لا تعرف الا بعد ودها وطلب عند القاضي بان يقول اشترى فلان دارا وطلب كرخ ودها  
انا شفيعها بالبحر اريد كرخ ودها لان الذي عوى انما يتم باعلام المدعى به (قب) مثلا



(س) قال الشفيع للمشتري شفاعة بطلت شفيعته لانه طلب الشفاعة لا الشفعة ولو جاءه الى المشتري وقال انا شفيعك اخذ الدار بالشفعة بطلت لان قوله انا شفيعك لغو فبطل كما لو قال له كيف ابيعك (ذ) سمع في طريق مكة بيع دار جاره فطلبها طلب موثبة يوكل احد الطلب الاشهاد وان لم يوكل من يوكله يكتب بالتوكيل في بلد الطلب الاشهاد فان لم يوكل ولم يكتب ومضى بطلت شفيعته (ت) له دعوى رقبة الدار المبيعة ويخاف انه ان ادعى وعجز عن اثباته تبطل شفيعته وان طلب الشفعة يبطل دعواه يقول هي داري ادعي رقيتها فان وصلت اليها والا فاناملى شفعة منها لا يبطل شيء منهما لان الكلام واحد (ن) ولو بيعت وشفيعها فيها دعوى يقول طلعت الشفعة ان لم يثبت لي الحق الذي ادعى فيها وهذا كصبيته بلغت ولها خيار البلوغ والشفعة فاذا اختارت احد هما يبطل الآخر فيقول طلعت الحقين جميعا الخيار والشفعة \* باب فيها يبطل به حق الشفعة \* (خ) لم يشهد فيه طلب الموثبة في المجلس بطلت شفيعته (ت) اخبر بالبيع فلم يطلب لا تبطل شفيعته ما لم يخبره رجل عدل او فاسقان كالبكر اذا اخبرت بالنكاح فسكت لا يكون رضا حتى يخبرها عدل او فاسقان عند البيحنة وروح ولو كان للمبيع شريك وجار فسمعا البيع فطلب الشريك وسكت الجار ثم سلم الشريك فلا شفعة للجار ولتركه طلب الموثبة ولو باع دار الى سنة او على ان المشتري بالخيار فاخر الشفيع طلب الاشهاد الى تمام السنة او مضى مدة الخيار بطلت شفيعته لان الموجب للشفعة زوال ملك البائع فاخر الطلب منه (س) لم يعلم احد الورثة ان له نصيب من ارض موروثه حتى بيعت ارض لجنبها وعلم وسكت ثم علم ان له نصيبا من الارض الموروثه بطلت شفيعته ولو سلم الشفعة للمشتري ثم علم انه اشتراه لغيره فله الشفعة وقال الفضلي بطلت والاول اصح (ن) علم انه اشتراه بالفسلم ثم حط البائع مائة فله الشفعة لا لتحقاق المحطوط باصل العقل كالموابعه بالفسلم ثم زاد البائع له جارية او متاعا وعلم بالبيع في نصف الليل فاشهد حين اصبح مع لان تاخير العذر (س) وقاخير اليهودي في السبت لا شتغاله بالسبت مبطل (ن) الباغي سمع البيع والمتعاقد ان في عسكر اهل العدل وهو يخاف دخوله فيه لطلب الاشهاد فاخر بطلت شفيعته (س) ولو ترك الطلب عند قاض لا يرى الشفعة بالجوار كئلا يبطل حقه فهو عدل ولا تبطل شفيعته (ع) ولو اراد الاشهاد قبل القبض على احد

المتعاقدين واحد هما اقربا والاخر ابعدا لا بطل فان كان الشفيع في المصرا والابعد خارجه  
 او هي العكس بطلت شفيعته وان كانا في المصرا فلا الا اذا احتاز على الاقرب ولم يطلب لان فواهي  
 المصرا مكان واحد ولهذا اذا شرط الا يفاء في السلم في المصرا جاز وان لم يعين ناحيته (ت) ولو لقي  
 المشتري مع ابيه وسلم على الاب بطلت شفيعته ولو سلم على الابن المشتري لا تبطل هو المختار لا احتياجه  
 الى السلام لكلام (ع) ولو سمع البيع فقال الحمد لله او سبحان الله او شمت العاطس لم تبطل ولو سكت  
 هنيهة ثم طلب من مائة بطلت (ن) الشفيع صلى بعد الجمعة اربعا او بعد الظهر ركعتين لا تبطل  
 ولو صلى اكثر تبطل لانه ليس بمسنون (وب) ولو علم البيع في التطوع فجعلها اربعا وستافعن  
 محله لا تبطل والخياراتها تبطل بخلاف الا ربع قبل الظهر او بعد الجمعة (ع) ولو قال للمشتري  
 سلم لي نصفها بالشعة فسكت او قال فاسلم بك النصف الباقي فابى المشتري فهو على شفيعته لان هذا  
 القول ليس بتسليم ولو باع الشفيع بعد علمه بالبيع اراه الا شفعا منها لا تبطل لانه سبب كاف (س)  
 وجبت له الشفعة فوهبها او باعها من انسان فليس بتسليم لان البيع لم يصادف محله فلغا (ن) اذا  
 اخبر بعد الاشهاد لم يبطل ابل اما لم يسلم بلسانه عند البيع فبطلت ربح وبه ناخذ وكل الوقا للمشتري  
 له بعد الطلبين مات المد راهم وبقول شفيعتك فلم يحضره في ثلثة ايام فصاحل امع الا مكان لا تبطل  
 وقال (ت) تبطل وهو رواية عن محمد ربح والمختار هو الاول (ث) ولو قال له المشتري ان لم تحضر  
 الثمن عند افانفت برئ من هذا فقال نعم ولم يحضره فيه بطلت لصفة تعليق التسليم بالشرط لانه  
 محض اسقاط ولو احضره اذ تافير والتمن دراهم فالمختار انه لا تبطل (ع) ولو قال له القاضي بعد  
 الطلبين احضر المال حتى تسلم بك الشفعة فقال له اقض لي ولا تسلم المد اراي حتى آتيك بثمنها  
 لا يدخل القاضي ذلك (خب) طلبها طلب المد ائنه ثم تطوع بر كعتين ثم طلبها طلب الاشهاد بطلت  
 وهو اخبر بعد الطلبين شهر ابطلت عند مد ورواية عن ثبي يوسف ربح وبه يقتضى ولو قال كنت سلمتها  
 لك ان كنت اشتريتها انتفسك وكان اشعر اها لغيره فليس بتسليم ولو ارسل المشتري الى الشفيع وهو لا صبيا  
 لو قبل الوفا سقا او كتب اليه كتابا فلم يطلب بطلت شفيعته ولو كان هو قسرا ليلام تبطل خلاهما ولو قال  
 للمشتري للشفيع دفعها اليك فان كان علم بالتمن صارت له والا فلا الركيل بطلب الشفعة يعلم الشفعة

للمشتري جازع من هذا خلافاً للمعدول وكله الخلف في تسليم الاب والجد شفعة الشفعين <sup>ب</sup> في اخذ المشتري  
وثنه <sup>\*</sup> (ب ن) اشترى داراً الى العصاد فليس للشفيع ان يعجل الثمن ويأخذها بطلان الشفعة لانه  
ملكها بالبيع الفاسد وهي من الحيول لا بطلان الشفعة (ع) اشترى داراً وشفيعها بالوان كثيرة قاله جميع  
بالخيار ان شاء اخذها واعطاه ما اراد الصمغ فيها وان شاء تركه لان نقض صمغه متعذر وقال صدق  
الشهيد فيه نظراً فان الشفعين يتمكن من نقض بناء المشتري قلت لكن الفرق بينهما لان لنقض  
البناء قيمة ولا قيمة لنقض الصمغ (ب) اشترى ارضاً فيها اشجار فاموتوا كلها ياخذها الشفعين  
بجميع الثمن اذا كان لم يبدل طلوعها وقت قبض المشتري واذا كان بل اطلعها سقط حصه الطلع وقت  
القبض من الثمن ولو اشترى ارضاً بمائة فرفع قرايبها وباعه بمائة ثم اخذها الشفعين بالشفعة  
اخذها بخمسين لان ثمنها يقسم على قيمة الارض يوم الشراء قبل رفع التراب وعلى قيمة التراب الذي  
باعه وهما سواء ولو كبسها كما كانت فالجواب لا يتفاوت ويقال للمشتري ارفع ما كبست فيها فهو  
ملكك (س) ولو وهب البائع للمشتري عشرة من الثمن قبل قبضه سقط ذلك من الشفعين ولو وهبها  
بعد القبض لا يسقط ولو وكل رجلاً ببيع داره بالف فباعها بهام خط عن المشتري مائة وضمنها للموكل  
لا يسقط عن الشفعين لان حط الوكيل لا يلتحق باصل العقد (ن) ولو اشترى ارضاً بالحياد ونقل الزيوف  
فالشفعة بالحياد وهي خمس مسائل احدها هذه والثانية كفل بالحياد ونقل الزيوف يرجع بالحياد  
على المديون والثالثة اشترى بالحياد ونقل الزيوف ثم باعه مرابحة فراض المال بالحياد والرابعة  
حلف ليقضين حقه اليوم وعليه جياذ فقضاء الزيوف بر والخامسة على هريرة جياذ فاخذها وثقلها ثم  
علم زياتها لا يرجع عليه بالحياد الا رواية عن ابي يوسف ارجح (ع) اشترى نصف دار فقام البائع ثم اخذها  
الشفيع لا تنقض القسمة بقضاء وكذا بغير قضاء على الاصح ولو اشترى داراً وهما شفيعان ثم جاء الشفعين  
الثالث بعد ما اقتسماها بقضاء او بغير قضاء فله ان ينقض القسمة لانه لا تعاد كالكائنات بخلاف الاولى  
(ن) ولو كان لهما شفيعان احدهما غائب فاخذها الحاضر فلو حضر الغائب يطلب من الشفعين دون  
المشتري ولو طلب الحاضر نصف الدار على ظن انه لا يثبت له الا النصف بطلت شفيعته وكذا اذا كانا  
معا ضرب بن فطلب كل واحد منهما نصفه لان طلب النصف تسليم النصف الاخر فيبطل فيه واذا

بطلت في النصف بطلت في الكل (ج) الجار طلب الشفعة مع قيمة الخليط فان حضر الخليط فهو  
احق به وان لم يطلبه الجار حتى حضر الخليط وسلم بطلت شفيعته (د) طلب الشفيع من الوكيل بائنا  
قبل التسليم الى الوكيل صحيح وجهد ولا وتبطل شفيعته هو المختار وتسلم الشفعة للوكيل يصح في الحالين  
باب في ابطال الشفوع بخير حكم وفي دعوى الشفعة والاختلاف (هـ) شفيع استولى على الارض  
من غير حكم اذا علم انه هول بعض العلماء لا يفسق والا فهو فاسق ظالم ولو كان شفيعته عند القاضي  
يظلمها عند السلطان ولو كان عند المظان فامتنع القاضي من احضار ولا يبطل لانه تأخير بعد (و) ت  
تباين عاقل طلب الشفعة بغير قهر فاقبالا كان بيع معاملة لا يصح فان على الشفيع لانهما اقرا باصل البيع  
فيكون القول لمن يدين من جوارحه على الشفيع الا اذا كان بضمن يسير لانه الحال عليه حتى لو اختلف  
البائع والمشتري فقال البائع بعته معاملة وقال المشتري لا معاملة فان كان بضمن يسير فالقول للبائع  
والا فله مشتري (ز) لو اشترى لابنه الصغير دارا واختلف مع الشفيع في الثمن فالقول للاب لانه  
ينكر حق التمليك له بما يدعيه ولا يدين على الاب لان النكول لا يفيد (ح) غصب داره غاصب  
فبيعت دار بجنيها والغاصب والمشتري يجهل ان فله طلب الشفعة حتى لو ثبت ملكه في المغصوبة  
يكون له شفيعته فاذا طلب اخبر القاضي بحالها ثم ان اقام البينة على الغصب قضى له القاضي بالمغصوبة  
وبالشفعة وان لم يكن له بينة يحلفها غان حلفا لا يقضى للشفيع اصلا وان نكلا قضى له بالمغصوبة  
والشفعة وان حلف احد هما وكل الاخر يقضى له على الناكل فحسب لان النكول اقرار والاقرار  
حجة في حق المقر خاصة (ط) اختلف الجار والمشتري في ملكية الدار التي يسكن فيها الجار فالقول  
للمشتري وان كان اليد دليل الملك ظاهر الان الظاهر لا يكفي للاستحقاق وللجار ان يحلفه لكن على البينات عند  
عدم ملك العلم عند ابي يوسف راجح وبه يفتي (ي) ولو انكر المشتري طلب الموائمة يحلف بالعلم وان  
انكر طلب الاشهاد عند القائه يحلف على البينات لانه يحيط ملها بهن ادون الاول ولو انكر الشفعة  
بالجوارر المشعور بها ان لا يري الشفعة بالجوارر يحلف باقية ما له من الشفعة فملك على قول من  
يرجح الشفعة بالجوارر ولا له لو حلف بالله ما له من قبلك شفعة يحلف فيجوز حق الملك عي (ك) لو  
تفرق احد الجارين بالحائط الذي يلي داره وجارحه بمالكته لو زيد وسلم ثم باع بقيتها منه فلا شفعة



لجاريه فان طلب الجار يمين المشتري بالله ما وهبه الاول فراراً من الشفعة على التلجية له ذلك  
فان حلف وتكل كان له الشفعة (س) اشترى عشر ارضية بثمن كثير ثم بقيتها بثمن قليل فله الشفعة  
في العشر دون الباقي فلو اراد ان يحلفه بالله ما ارادت بذلك ابطال شفعتي لم يكن له ذلك لانه معنى  
لواقر به لا يلزمه ولو استخلفه بالله ما كان البيع الاول تلجية فله ذلك لانه معنى لواقر به يلزمه  
وهو خصم وهو تاويل ما ذكر في الكتاب انه اذا اراد الاستحلاف انه لم يرد به ابطال الشفعة له ذلك  
اي اذا ادعى ان البيع كان تلجية \* باب في حيل ابطال الشفعة \* (ن) يكره الحيلة في ابطال الشفعة  
بعد ثبوتها بالاتفاق ولا باس به قبل الثبوت هو المختار لانه ليس بابطال حق ثابت وكذا الحيلة  
في الزكوة والربوا ولو قال البائع والمشتري ابرئنا عن كل خصومة لك قبلنا ففعل وهو لا يعلم بثبوت  
الشفعة له بطلت قضاء لا ديانة كمن قال لاخر اجعلني في حل ولم يبين ماله قبله ففعل لا يبقى له حق  
عليه قضاء لا ديانة حتى تبين ماله عليه ثم يجعله في حل (س ص) استاجر من زيد ثوباً يوماً  
ليلبسه بجزء من مائة جزء من داره ثم باع بقيتها منه فلا شفعة للجاري في الجزء الاول لانه اجرة  
ولا في بقيتها لان المشتري خليط فيها ولو اشترى عشرها بثمن كثير ليشترى بقيتها بثمن يسير  
وخاف ان لا يبيع البائع بقيتها بثمن يسير يشترى الجزء الاول على انه بالخيار ثلاثة ايام فان  
امتنع البائع من بيع البقية بالثمن اليسير يفسخه ثم ان خاف البائع انه اذا باع بقيتها بثمن يسير ان  
يفسخ البيع الاول يبيعها على انه بالخيار ثلاثة ايام وان خاف كل واحد منهما صاحبه يترك كل  
واحد منهما وكيله وكالة لازمة باجازه البيع بشرط اجازة صاحبه البيع (ن) ولو اشترى اربعا بعشرين  
الفاونقل عشرة آلاف واعطى بياقي الثمن ديناراً فالشفعة بعشرين الفا لانها الثمن ثم اذا استحققت  
الدينار من المشتري لا يرجع على البائع الا بما ادى من عشرة آلاف والدينار لانه لما ورد الاستحقاق  
بطل الصرف لانه تبين ان الثمن لم يكن عليه كمن اشترى ديناراً بعشرة على بائع الدينار ثم تبين  
ان العشرة لم تكن عليه بطل الصرف ويرد الدينار (س) اشترى بناء الدينار مائة ثم ساعدها بتعمادة  
وقيمتها سواء فالشفعة في الساحة بثمنها دون البناء وكل الواشترى الساحة او لائم البناء (ع)  
وهب له بيتاً من دار ثم باع منه بقيتها فلا شفعة فيها للجاري \* باب في وقت ثبوت الشفعة ومالكية العقار

ومن يثبت له الشفعة \* (ن) اشترى دارا فلم يقبض حتى بيعت دارا بجنبها فله الشفعة (ع) ولو  
اوصى له بدار فلم يعلم حتى بيعت دارا بجنبها ثم قبل الوصية فلا شفعة له ولو مات قبل ان يعلم بالوصية  
ثم بيعت دارا بجنبها فله الشفعة لان موته كقبول الوصية فتحقق السبب وقت العقد (ن) تزوج امرأة  
ولم يسم لها مهر اثم قال جعلت هذه الدار مهر ك فلا شفعة فيها لانها مضمونة وان قال جعلتها  
مهر ك ففيها الشفعة لانها عوض عن المهر ولو اسلم دارا في مائة قفيز من الحنطة وسلمها فللشفيع  
الشفعة ولو لم يسلمها حتى افترقا بطل السلم والشفعة لانه فسخ ولو تفاخبا بعد الافتراق والتسليم  
فله بفالشفعة لانه ليس بفسخ في حق الشفيع بل هو بيع جدي ودور مكة لا يصح بيعها عند ابي حنيفة  
روح الابناء وها ولا شفعة فيها وروى الحسن من ابي حنيفة روح انه يجوز وفيها الشفعة وبه ابو يوسف  
وعليه الفتوى (س ن) الاشفعة بسبب الوقف لا للموقوف عليه ولا للقيم لعدم الملك فيه لاحد  
باب من يثبت له الشفعة \* اشترى دارا لابنه الصغير وهو شفيعها فله الشفعة كشرى مال ابنه لنفسه  
ويقول اشتريتها واخلى لها بالشفعة والجواب في الوصي كالجواب في الاب على قول من يرى شري  
الوصي مال اليتيم لنفسه وعلى قول من لا يرى ذلك فله الشفعة ايضا لكن يقول اشتريت وطلبت الشفعة  
ثم يرجع الى القاضي فينصب قضا عن الصبي فياخذها الوصي عنه ويسلم الثمن اليه ثم يسلم القيم الى  
الوصي ولو آجر دارا ثم باعها قبل مضى مدة الاجارة والمستاجر شفيعها نفق في حق المتبايعين دون المستاجر  
وان آجر المستاجر نفق في حقه وله الشفعة ولو طلب الشفعة قبل الاجارة بطلت الاجارة (قب)  
وكذا الرهن (فسخ) صح في الاجارة دون الرهن بخلاف ما اذا باع دارا على ان يكفل فلان بالثمن  
وهو شفيعها فكفل لا شفعة له لان الكفالة شرطت في البيع فصارت ككفيل كالبائع ولو باع دارا على ان  
فلانا بالتبيل وهو شفيعها فله الشفعة ولو اشترى المزارع بعد ما صار الزرع بطلا الارض مع نهيب رب الارض  
من الزرع قال الشفعة في الارض ونصف الزرع ايضا لانه مبيع لا ياخذ حتى يدرك الزرع لان  
نصف الارض مشغول بتصيب المزارع (صمت) من عبد بن ابراهيم الضرير وجعت الشفعة للصغير  
بمسن رخيص فسلمها لابا الوصي لا يصح والصبي على شفيعته اذا بلغ قال فقير الله بين يد بيع والدي  
ولا رواية عن المتقدمين وذكر (ش ن) غلام لصغير مني فاشترى دارا رجل اخيهما به ونهيه الغنم



فلجار الدار الكبيرة الشفعة من اي نواحيها كان لان المبيع من جملة الدار فجار الدار جارا لمبيع  
يعني وان لم يكن متصلا به فان سلم الشفع الشفعة ثم باع المشتري ما اشترى لم تكن الشفعة الا لجار  
ذلك المبيع لان المشتري صار مقصودا فخرج من ان يكون بعض الدار ولو اشترى دارا في سكة  
غير نافذة ثم اشترى فيها اخرى فالشفعة في الاولى لاهل السكة خاصة وفي الثانية له ولاهل السكة  
وكذلك دارين ثلاثة نفر فاشترى انصباهم على التعاقب فالشفعة للجاري الاول دون الباقيين وكذلك  
لو كان معهم شريك رابع غائب فحضر فله الشفعة في النصيب الاول خاصة وفي الباقيين يشتركان  
ولو اشترى اهل الاربعة نصيب الاثنين متعاقبا فالمشتري والغائب شريكان في النصيبين رجل له  
خمس منازل في زقاق غير نافذة فباعها فليس للجاران ياخذ احدها بحق الشركة في المطريق خاصة  
لان السبب يشمل الكل وفيه تفريق الصفقة وان اخذ به بحكم الجوار فله ذلك لان السبب يخصه  
\* باب في الشفع يريد اخذ بعض المبيع \* ( ن ) رجل له ارض كثيرة المؤن والخراج لا يشتريها احد  
قباعها من انسان مع دار قيمتها ألف بالف وللد ارشفع ياخذها بحصتها من الثمن فيقسم الثمن  
على قيمة الدار وقيمة الارض ان اشترى اها اصحاب السلطان وان كانت لا يرغب فيها احد يعتبر قيمتها  
آخروقت ذهب رغبات الناس عنها لان القسمة تعتمد القيمة ( ع ) اشترى عشرة اقرحة متلازمة  
والشفيع انما يلزم بعضها فلا شفعة له الا فيما يلزمه وكذلك القرية وكذلك الاراضي لان السبب  
لخصه وان كان فيه تفريق الصفقة على المشتري بخلاف ما اذا اشترى دارين احدهما بالشام والاخرى  
بالعراق وشفيعهما واحد ياخذهما او يتركهما لان فيه تفريق الصفقة على المشتري مع شمول السبب  
لهما \* باب في تسليم المشتري الشفعة للشفيع \* ( ن ) طلب الشفعة فقال المشتري دفعتها اليك فان علم  
بالحسن جار للشفيع والا فلا وهو على شفيعته ( ت ) قال المشتري للشفيع رد علي الثمن ولك الشفعة فانه ليس  
بتسليم للدار لان تعليق التمسك بالشرط لا يصح اشترى دارا وهو شفيعها فطلب جارة الشفعة فسلم اليها اركانها  
المية كان تصف للدار له بالشفعة وتصفها بالشراء لان المشتري يملك الدار بالشفعة والشفيع متى يملك  
الدار بالشفعة ثم سلم الشفعة لشريكه لا يصير لشريكه بالشفعة كما لو قضي القاضى بالدار ارباعين شفيعين  
ثم سلم احد هما كلها لشريكه لم يصير كلها له لما سلم الله الرحمن الرحيم \* ابتداء من المختبرات من



منية الفقهاء لمولانا واستاذنا فخر الملة والد بين الدينين **رح** \* كتاب القسمة \* باب ما يجوز من  
القسمة وهل يثبت الملك بالقبض في القسمة الفاسدة \* (عكس شد) قسمة التين بوضع علامة بين  
الجانبين لا يجوز الا ان يضع كل واحد منهما من ملكه شيئاً مع جانب واحد لانه مجازفة فيحصل  
ان يكون احد الجانبين اكثر (مت) مات وترك عمارة ابنية واشجاراً في ارض الغير فطريق قسمة  
هذه العمارة ان يستأجر الورثة الارض مدة معلومة ثم يقسم العمارة فيبقى نصيب كل واحد منهم  
فيها الى تمام المدة (ط) اقتسم ادا على ان يكون لاحدهما حق وضع الجدوع على حائط وقع في نصيب  
صاحبه جاز للتعامل وفي الكرم على ان يكون لاحدهما قرار اغصان الشجرة المشرفة على نصيب صاحبه  
لا يجوز (شخص) كل قسمة على شرط هبة او صدقة او بيع من المقسوم او غيره فاسد وكذا كل شري  
على شرط قسمة فهو باطل والقسمة على ان يزيد شيئاً معروفاً جائزاً كالزيادة في المبيع او الثمن  
(شخص) والمقبوض بالقسمة الفاسدة يثبت الملك فيه وينفذ التصرف كالمقبوض بالشراء القامد  
\* باب من يلي القسمة \* (ط) قسم الوصي ما لا مشترك بينه وبين الصغير لا يجوز الا اذا كان فيه منفعة  
ظاهرة للصغير عند ابي حنيفة وعند محمد **رح** لا يجوز وان كان فيه منفعة ظاهرة وقسمة الاب يجوز  
وان لم يكن للصغير فيه منفعة ظاهرة (جك) ورثة صغار وكبار ووصي فارادوا قسمة  
التركة فالوصي يجعل نصيبه مع انصاء الصغار ويقسم بين الكبار وبينهم ثم يبيع نصيبه من الاجنبي  
ثم يقسم بينه وبين الصغار ثم يشتري نصيبه من الاجنبي فيتحقق القسمة بين الكل قال استاذي **رح**  
ولم يذكر تفسير المنفعة الظاهرة هنا واختلف في تفسيرها في بيع الوصي ماله من اليتيم او مال اليتيم  
من نفسه انه انما يجوز عند ابي حنيفة **رح** بشرط المنفعة الظاهرة فليل ان يبيع ماله منه ما يساوي  
الف درهم بثمان مائة او يشتري من مال اليتيم ما يساوي ثمان مائة بالف وقيل في البيع بالنصف  
وفي الشري بالضعف قال **رح** ففي القسمة كذا لك (خج) هو بعض الشركاء الى دار الحرب وان اراد  
الباقيون افراز نصيبه من الضيعة المشتركة فللقاضي افرازه اذا لم يعلم حيوة المأمور ولا موته (عكس)  
لا يجوز قسمة الارض المشتركة مع فدية بعض الشركاء الا ان تكون مورثة فينصيب القاضي فيما عن  
الغيب فيقسم حينئذ للقاضي ان ياذن للشريك في زراعة كل الارض المشتركة **رح** رأيت ذلك كثيراً

يضيع الخراج \* باب فسخ القسمة والاستحقاق فيها \* (ص ١) اراضي مورثة قسمت على زعم بعضهم  
 انها هي المورثة فحسب ثم ظهرت اراضي اخرى فان امكن قسمتها خاضعة بقسم والا يقسم الكل  
 جملة واحدة (بسم) قسموا العروض فمالك نصيب احد هم بعد الافواز قبل القبض لا يهلك عليه  
 (قب) قسما ارضا مشتركة واقركل واحد منهما انه لا دعوى له على صاحبه وزرع نصيبه ثم اراد  
 احد هما الفسخ بالغبن فله ذلك اذا كان الغبن فاحشا عند بعض المشائخ (علك) اقتسموا ارضا  
 موقوفة بتراضيه ثم اراد احد هم بعد سنين ابطال تلك القسمة فله ذلك (بسم) استحق بعض  
 نصيب احد الورثة بعينه بعد القسمة ببينة وقضاء فقال اخذها المدعى ظلما بغير حق ليس له ان  
 يرجع على بقية الورثة بشيء وكذا المشتري اذا استحق عليه المبيع ببينة اذا قال ذلك لا يرجع على بائعه  
 بالثمن \* باب مسائل متفرقة \* (شمر) عين بعض الشركاء في الارض رجلين وقال لهما اقتسماها  
 علي بالسوية معهم ثم قال لا فعلنا ذلك فقال ان فعلتما بالسوية فهو جيد ثم لما وقف على القسمة انكرها  
 وقال فيها غبن فاحش هل تصح هذه القسمة فكتب لا (شمر) قسمت بين الشركاء وفيهم شريك  
 غائب فلما وقف عليها قال لا ارضى لغبن فيها ثم اذن لحرائه في زراعة نصيبه لا يكون هذا ارضا  
 بتلك القسمة بعد ما رد (قب) ارض قسمت فلم يرض احد الشركاء بنصيبه ثم زرعه بعد ذلك  
 لم يعتبر فان القسمة ترد بالرد \* كتاب الاجارات وهو يشمل على ثلث وثلثين بابا باب فيما ينعقد  
 به الاجارة \* (شمر) قال لا خريضة الدار بنار في سنة هل رضية فقال نعم ودفع اليه المفتاح  
 فهو اجارة (ظمر) بعث منك عبدي بمنافع دارك سنة وقبل فهو اجارة \* باب بقاء الاجارة بعد  
 انقضاء مدتها وجوب الاجرة بغير عقد \* (شمر) المراد بقول الفقهاء اذا انتهت الاجارة والزرع  
 لم يستحصل يترك باجرى بقضاء او بعقد مما حتى لا يجب الاجر الا باحد هما دار معدة للاجارة  
 صارت اربابين ثلاثة سكنها احد هم بغير اذن الاخرين مدة لا يجب عليه اجر (شمر) اعطاء الاجر  
 للحامي اعطاء للمزين والغمازان كافا جيرين له والا فلا (بسم) استاجر من القيم دارا سنة وسكنها  
 فيها ثم بقي ما كذا في السنة الثانية بغير عقد واخذ القيم شيئا من الاجرة فانه ينعقد باخذ شيء من  
 الاجرة في كل سنة لاني حصة ما اخذ فحسب (شمر) فع (شمر) استاجر ارضا وقفا وعمرس فيها وبني ثم مضت

مدة الاجارة فللمستأجر ان يستبقيهما باجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر قليل لهما ولو ابى الموقوف  
 عليهم الا القلع هل لهم ذلك فقال لا (بسخ ط) امرأة سكنت بيت اختها بغير رضاها سنين  
 وكانت تتقاضى عليها بالاجرة فعليها اجر المثل (عنت عح كب) وغيرهم يتيم صغير ليس له اقب  
 ولا ام ولا عم استعمله اقر باؤه بغير اذن القاضي وبغير الاجارة عشر سنين فله بعد البلوغ ان  
 يطالبهم باجر مثله فيها (فسخ) سكن المشتري الدار سنين ثم استحققت لا يجب عليه اجر لانه سكنها  
 بحكم الملك (ط) في الدار المعقولة للاستغلال انما يجب اجرها على الساكن اذ اسكنها على وجه الاجارة  
 دلالة اما اذا اسكنها بتأويل ملك او عقد كبيت معد سكنه احد الشريكين سنة لا شيء عليه قال راج  
 هذا في الملك فاما في الوقف اذا استعمله احد الشركاء بغير عقد يلزمه الاجر (بسخ) واذا كان بين  
 يتيم وبالع فسكنه البالغ سنة لا شيء عليه قال وكذا الاجنبي بغير عقد بخلاف الوقف قلت وقيل  
 دار اليتيم كالوقف (بسخ) سكن رجل دار الوقف باهله واولاده وخذمه فاجر المثل عليه ولو غضب  
 دارا معقولة للاستغلال وموقوفة او لليتيم واجر هامة معلومة باجر مسمى وسكنها المستأجر يلزمه المسمى  
 لا اجر المثل قيل له وهل يلزم الغاصب الاجر لمن له الدار فكتب لا ولكن يرد ما قبض على المالك وغير  
 الاولى ثم سئل ايلزم المسمى للمالك ام للعائد فقال للعائد ولا يطيب له بل يرد على المالك وعن ابي  
 يوسف راج يتصدق به ولو استأجر دارا معقولة للاستغلال سنة باجرة معلومة دون اجر المثل او فوزه  
 ما لا يتغابن فيه ثم سكنها سنين يلزمه اجر المثل فيما وراء تلك السنة لا المسمى في السنة الاولى  
 وعنه استأجرها بعشرة ووعاه ان لا يأخذ منه الا ثمانية فاخذ الثمانية وباعه بالدرهمين شيئا قليلا  
 ثم سكنها بعك سنين بغير عقد جدد يلزمه لكل سنة ثمانية قال استاذي راج وفيه نظروا على قياس  
 جوابه الاول يلزمه اجر المثل وعنه لو لم يكن الدار معقولة للاستغلال فاجر هامة او سنتين او اكثر لا يصير  
 معقولة للاستغلال الا اذا بناها لك او اشتراها له كذا اورد ابو اليسر راج وعنه باعد البائع  
 الدار للاستغلال لا يصير معقولة في حق المشتري وعنه رهن دار غير رهن معقولة للاجارة فسكنها المرتهن  
 لا شيء عليه لانه لم يسكنها ملتزما للاجر كالورهنها المالك فسكنها المرتهن (صت) سئل الربوي  
 من فساد البيع بوجه او فسخ بالتراضي اذا امتنع مشتريها عن ردها فقال البائع هي عليك كل

سنة بخمسة دنانير ومضت السنة قال يجب المسمى قال (ص) هل اذا سكك المشتري اما اذا  
صرح بالانكار لا شيء عليه لان الدلالة تبطل بالصرح بخلافها (خج) والصغار المروزي غصب  
دابة اودار افعال ما لكها له اجرتها كل يوم بدرهم او قال له ان لم ترده الى فعليك كل يوم درهم  
واستعملها ملك لا اجر عليه ما لم يقبل العقد قال استاذنا رح وما اجاب به الربري صحيح من حيث  
الرواية فانه ذكر في شرح السير الكبير استشهاده بان المورج اذا شهد على المستاجر بعد ما نهاه  
من الإقامة فيها بعد مضي مدة الاجارة انه ان اقام الشهر لدخل فاجر الدار عليه عشرون درهما  
ثم اقام فعليه عشرون درهما قال واقتزح اصحابنا منه مسألة اخرى فقالوا جميعا بان المغصوب منه  
اذا شهد على الغاصب انه ان رددت الى دارى والاخذت منك كل شهر الف درهم فالاشهاد  
صحيح فلو اقام فيها الغاصب بعد يلزمه الاجر المسمى وفي (ط) من النوازل مثل مسألة الاستشهاد  
وفي (م) مثل مسألة الغاصب لكن ما اجاب به الصغار والخجندى صحيح من حيث المعنى لان اقامة  
الغاصب فيه محتمل فلا يجعل رضا بالشك (عك) استاجرها سنة باجر معلوم فسكنها ثم سكنها سنة  
اخرى ودفع الاجر ليس له ان يسترد هذا الاجر قال استاذنا رح والتخريج على الاصول يقتضى  
ان يكون له ولاية الاسترداد اذا لم يكن الدار معك للاجارة لا قهالا تصير معك للاجارة بالاجارة  
سنة فقد دفع شيئا ليس بواجب فله استرداده الا اذا دفعه الى وجه الهبة ابتداء واستهلكه المورج  
وفي عارية الاصل استاجر ارضا سنة فزرعها سنين فعليه اجرة سنة الاولى ونقصان الارض فيها بعد ها  
ويتصدق بالفضل عند ابى حنيفة ومحمد رح وقال ابن ابى ليلى عليه اجر مثلها في السنة الثانية  
قال المقاضى الصدوق هذا اذا لم تكن الارض معروفة بالاجارة بان كانت لا توجر كل سنة اما اذا كانت  
معروفة بها يجب اجر السنين المستقبله بلا خلاف فعرف بهذا ان عند ابى حنيفة ومحمد رح لا تصير  
الارض معك للاجارة بالاجارة سنة او سنتين ونحوه في (ط) وفيه استاجر رجلا لعمل معين شهرا  
فعمل شهرين فالاجر في الشهر الثاني على الخلاف المذكور في القصار والخياط اذا عمل من غير  
عقد وقد انتصب لك (ط) وعن الشمس الاسلام الا وزجندى قال لطيان اصلح لي هذا الجدار بعشرة  
فلما شوع في عمارته ازداد الضراب فاصلح لكل فلا شيء له سوى العشرة \* باب من يعمل لغيره



أو يدفع له عينا لينتفع به ويشترط عليه شيئا لا على وجه الأجرة أو يفعل ليحصل له منفعة ما\* (فصح) قال  
 رب الدين لم يدفعه الكربة إلى هذه الأرض بجهة المراجعة فكتبها فله أجر مثله لأن المديون إذا دفع  
 حماره أو أرضه لرب الدين لينتفع به ما دام الدين عليه فانتفع فعليه أجر المثل فهذا أولى (فصح)  
 سئل أبو بكر البلخي أسكن المستقرض المقرض في هاتوته وقال ما لم أرد عليك قرضك لا أطالبك  
 بأجر قال عليه الأجر إن ترك الأجرة مع استقراره وإن تركها قبل الاستقرار أو بعد فهي عارية  
 ولا أجر عليه وفي أمالي (فصح) استقرض منه دراهم وأسكنه في داره قالوا على المقرض أجر المثل  
 لأنه أسكنه عوضا عن منفعة القرض وكذا لو أخذ المقرض منه حمارا ليستعمله حتى يرد دراهمه ولو  
 سلم المقرض الحمار إلى بقار فعقره ذئب ضمن المقرض قيمته لأن الحمار كان عنده بأجرة فاسدة  
 فكان أمانة فإذا دفعه إلى البقار صار ضامنا مخالفا (ط) أعمل معي في كرمي هذه السنة حتى أزوجه  
 بنتي ثم عمل فلم يزوجهما منه فقي وجوب الأجرة خلاف ولا شبه الوجوب وكذا الخلاف إذا عمل  
 ابتداء من غير أمر أب البنت أياها بالعمل بشرط التزوج ولكن علم أنه إنما يعمل طمعا في التزوج  
 وكذا إذا قال أعمل معي في كرمي حتى أفعل في حقك كذا أو كذا ثم أبى أن يفعل ولو في بالشرط  
 وزوجه بنته ففيه اختلاف المشائخ على ما يأتي في متفرقات الأجرة الفاسدة وسئل أبو القاسم عن  
 أخذ من رجل مسحة وقال كم أجرها فقال لا أريد أجرا وأحمل لي خشبا لمقبض المسحة ثم مال  
 الأجر قال إن كان ما سأل له قيمة فله أجر المثل (ظمر) قال دفعت لك هذا الحمار لتستعمله وتعلقه  
 من عندك فهو إعارة (فصح) دفع داره إلى رجل ليسكنها ويرمها ولا أجر عليه كان إعارة  
 \*باب الأجرة المضافة وتعليقها بالشرط\* (شمر شه فصح) أدركني إجارة رجل أجرها المالك من غيره إجارة  
 مضافة ثم فسخ المستأجر الإجارة فيما بقي من المدة ثم استأجرها منجزا قبل وقت الإجارة ثم  
 جاء وقت الإجارة المضافة فالمستأجر أولى (فك) عن أبي القاسم إذا قال أجرتك هذه الدار  
 هذا يجوز ولو قال إذا جاء غدا فقد أجرتك هذه الدار فاطل لأنه تعليق بخطر وقال أبو بكر يجوز في  
 اللفظين ولا يعد هذا إخطرا في الإجارة وبه يفتي وعن ابن جماعة عن أبي يوسف رح قال أجرتك  
 داري بكذا إذا اهل شهر كذا أجاز ولا يجوز في البيع \*باب في إجارة المالك الموقوفة على الإجازة\*

(بفتح كـ) أجر الوقف غير القيم ومضت المدة فالمسمى للعاقدة ولا شيء للقيم عليه كافي الاملاك  
 وللقيم والمالك ان يرجع على العاقدة اذا اجاز الاجارة في المدة (فتح) أجر الفضولي دارا موقوفة  
 واستوفى الاجر خرج المستاجر عن العهد ان كان ذلك اجرا للمثل ثم سئل ان الاجر للعاقدة ام للوقف  
 فقال يرد الى الوقف (ظـ) اقتسما ضيعة موقوفة عليهما واجر احد هما حصته فالاجر بينهما عند  
 بعضهم (فتح) له حانوت مملوكة في مرصعة موقوفة الى المباحات واجرهما لمعهود دون اجر المثل  
 فاجر صاحب الحانوت مع العرصة فالمسمى للعاقدة وان الوقف ولا شيء للوقف على المستاجر ان كانت  
 الاجارة باجر المثل وان استاجر هاسنة ومكنها سنين فالمسمى في السنة الاولى للعاقدة وفي بقيتها  
 لاجر المثل للوقف (صـ) آجر ارضه فضولي فقال لا اجيز فهو رد بالعرف وان لم يكن رد حقيقة (بـ)  
 آجرها الغاصب ورد اجرتها الى المالك بطيب له لان اخذ الاجرة اجارة للاجارة قال رح فجعل اخذ  
 الاجرة اجارة من غير فصل (فـ) الاجر للمالك ان اجاز قبل العمل وان اجاز بعده فللعاقدة قال  
 وقالوا اذا آجر غلاما ودارا ثم استحق فقال المستحق اجزت الاجارة فان كان بعد مضي الملك فالاجر  
 للغاصب وان كان في نصف الملك فاجر ما مضى للغاصب واجر ما بقى للمالك عند محمد وعند ابي يوسف  
 رح كلا الاجرين للمالك (مـ) من ابي يوسف كقول محمد (بـ) آجرها احد الشريكين واخذ  
 الاجر ثم حضر الآخر فله ان يشا ركه فيما اخذ (صـ) ابو حامد آجرها الغاصب سنين ثم اجاز للمالك  
 لا يلحق الاجارة بما مضى فلو قال المالك كنت اجزت منذ اجرتها فانه يصدق ولا يلتفت الى قول  
 الغاصب (بـ) مزارع بالثلث كرب الارض مزارا ثم آجرها مع رب الارض لا تخاذ الغاليز فله  
 الثلث من الاجر لعقده وان لم يستحق شيئا بمجرد الكواب (شـ) وعلاء الائمة غصب صبياحرا  
 واجرته وعمل فالاجر للعاقدة (فـ) الاجر للصبي قال ركن الائمة الصباغى هو الصواب لانه ذكر في  
 المنتقى آجر عبد سنة ثم اقام العبد بينة ان مولاه اعتقه قبل الاجارة فله الاجر ولو قال اني حر وفسخت  
 الاجارة ولا بينة له واجبره المولى على العمل ثم اقام بينة على حريته فلا اجر لاحد ولو كان غير بالغ  
 فالاجر في الغصلين للغلام لانه كلقيط في حجر رجل آجره \* باب التسليم في الاجارة \* (ظـ) تسليم  
 المفتاح في المصر مع التغليب بينه وبين الدار تسليم للدان حتى يجب الاجرة بمضى الملك وان لم يسكن

وتسليم المفتاح في السواد ليس يتسلم لذلك اوان حضر المصير والمفتاح في يد في الجامع الا صغيرا  
 داره ودفع اليه المفتاح ايا ما فلم يقدر على فتحه به وفضل المفتاح ايا ما ثم وجه فان كان يمكن فتحه بهلك  
 المفتاح فعليه اجر ما مضى لان التقصير منه والا فلا لان التخلية في الابتداء لم يصح \* باب فيمن  
 يجب عليه الاجرة حيث لا يتعين من يرجع اليه منافع العمل (\* فم) الاجرة الاديب والختان  
 في مال الصبي ان كان له مال والا فعلى ابيه واجرة القابلة على من دعاها من احد الزوجين  
 ولا يجبر الزوج على استئجار القابلة لانها كالطبيب ولا يجب عليه اجر الطبيب (بم) واجرة سجان  
 سجن القاضى لا يجب على المحبوس (ظت) قيل في زماننا اجرة السجان تجب على رب الدين  
 لانه يعمل له (عك) سفينة موقرة امسكت وخاف ركابها الغرق فخرج بعضهم واستأجر سفينة  
 فنقل بعض الالهال والركاب حتى خفت وهرت وكان الركاب را ضين بما فعل فالاجر على المستأجر  
 والموافقة اولى \* باب فيما يتعلق بالاجرة (\* (بم) استأجر دواب من خوارزم الى  
 بخارا بعشرين دينار اولم يعين النقل ولا الوزن فالمعتبر نقل خوارزم ووزنه لمكان العقد فيه  
 (فعم) (تس) المعتبر مكان العقد سواء كانا بخاريين او لا (فعم) (بم) استعمله في الرستاق باجارة  
 قاسية واختصافي البلد واجر مثل ذلك العمل يتفاوت في المكانين يجب اجر مثل عمله في المكان  
 الذي استأجره فيه (بم) لا جر له ثوب ثم رده بعد مضى الملك بخيار الروية فله اجر المثل لا قيمة  
 الثوب (م) عتج) قيم آجرها بدينار نيسابوري ثم عاد نقدا البلد ثلثي وطسوجين محمودي  
 فللقم ان ياخذ محمودي (م) يستحسن جوارزاخذ وان كان يروج بروج المزكور كالصالح يعني  
 صالح بل يتار نيسابوري ثم عاد نقدا البلد محمودي في شروط الحاكم الزيادة في الاجرة بعد مضى  
 شي من الملك لا يصح لقوت شي من المعقود عليه والخط يحوز الزيادة في الملك يحوز (م) تكاري  
 دابة الى بغل اد بعشرة ودفعها اليه فلما بلغ بغل ادر د بعضها وقال هي زيوف او ستوقه فالقول لرب  
 الدابة (شخص) الا انه ينكر استيفاء حقه وان كان اقر يقضي الدارهم يقبل قوله في الزيوف لانه من  
 جنس حقه فلا يكون مناقضا ولا يقبل في المستوق للتناقض وان اقر باستيفاء الاجرة او باستيفاء  
 حقه او الجيا لا فلا قوله له \* باب خمس العين بالاجرة \* قال استاذنا حارح اخترف المشايخ في قول اصحابنا

كل مانع لعمله اثر في العين فله حبسها المراد به العين والاحشاء المملوكة للمانع الذي يتصل  
بمحل العمل كالنشا سنج والغراء والحنوط ونحوها لم مجرد ما يورث ويحارب في محل العمل ككسر القستق  
والحطب وطحن الحنطة وحلق رأس العبد فاختار (فصح قب ظبت) الثاني واختار (بهم) الاول  
\* باب اجارة الاب ولد الصغير \* (فصح كب) آجر ابنه الصغير سنة بعشرة وقبضها وانفقها طم نفسه  
ثم بلغ بعد شهر وفسخ الاجارة ومات الاب مفلسا فلم يستاجر ان يرجع على الابن ببقية الاجرة لان  
قبض الاب له (فصح) لا يرجع لان بالفسخ تبين ان قبض الاب لم يكن له \* باب اجارة المستاجر \*  
(فصح) استاجر حماما وقبضه وآجره من غيره وقبض الاجرة وباعه المالك واجاز المستاجر الثاني  
البيع ليس له ان يرجع على الاول (بهم) الوكيل آجر الدار وسلم ثم استاجرها منه لا يجوز (فصح)  
يجوز (شخص) استاجر عبد اللخمة له ان يوجهه من غيره كالدال ان العبد عاقل لا ينقاد لزيادة  
خدمة غير مستحقة ولو استاجر دابة او ثوبا ليس له ان يوجهها من غيره (فصح) واجارة العقار  
قبل القبض مختلف فيه كبيعته \* باب جهالة الاجرة والملق والعمل \* (فصح) سكن دار غيره بغير  
اذنه فعاتبه مالكه فقال ما اعطاكه فلان في السنة فاننا اعطيكه يجب اجر المثل ان لم يعلم في ذلك الوقت  
ما اعطى (بصح) اراد ان يستاجر حانوتا مسجلا فقال المقيم بالغ اجون ايجان قال بثلاثة دنانير فقبل  
له زد في الاجرة دنيا را فوضي وقال استاجرتها منك باربعة دنانير وقال اجرت ولم يمض ذكرا السنة  
اصلا فالاجارة صحيحة قلت لان النية مفهومة معلومة عرفا فصارت كالمقصود عليه (فصح) استاجر رجلا  
سنة ليعمل له اي عمل شاء المستاجر صح (بهم) صح اذا استاجر للاعمال كلها اذا كانت اعمال  
المستاجر مضبوطة معلومة عند الآجر (علك) استاجر رجلا سنة بالغ اي راغيان شغلان دار  
لا يصح (ظبت) استاجر رجلا معلومة بالغ كبا او ست ميت اذ ويند اك اكياكمي ذر ميع صح  
والمسئلة في فتاوى الهند في (ط) وكذا اذا استاجر سقاء ليحمل له كذا اقربة من الماء وان لم يبين  
المستقاوله ان ينقل من اي موضع شاء وكذا اذا استاجر ليحطب له كذا او قرا او يحش له كذا او قرا  
(صبي) رجل يدخل السفينة او الحمام او يحتم او يشرب الماء من السقاء بلا عقد ثم يدفع الاجر  
او الثمن يحتاج له ذلك كله استحسانا ولو دفع الى غيا ماثورا بالخطأ قبا من فعل ولم يشارطه الاجر فله دفعه



أكثر من أجر المثل زيادة لا يتغايين فيه جاز خلا فهما كالصلح مع الغائب على أكثر من قيمة المضمون  
 قال أبو الليث عند زيادة جائزة في قولهم لأنه في معنى ابتداء التسمية ولو دفع إليه حماراً  
 ليستعمله ويحلفه من عندك فهو أمانة لا إجارة فاسق (فصح) أهل بلق ثقلت عليهم المؤنات فاستأجروا  
 رجلاً لينفذهم إلى السلطان ويرفع قصتهم فيخفف عنهم فإن كان يحال يتهدى إصلاح الأمر في يوم  
 أو يومين جازت الإجارة والأفلا يصح حتى يوقتوا له وقتا وله المسمى وإن لم يوقتوا فاجز المثل على أهل  
 البطل على قدر مؤنتهم ومنافعهم وقيل لا يصح هذه الإجارة على كل حال \* باب فساد الإجارة بالشرط (ظمر  
 من شئ فصح بمر) شرط رد المستأجر على المستأجر فيماله حمل صح قال أسناده نازح وفيه نظر من حيث  
 الرواية فإنه ذكر في (ط) أنها فاسقة ومن حيث المعنى لأنه شرط لا يقتضيه العقل ولا حد هما فيه منفعة  
 باب إجارة المشغول (يت عمت) آجودار الوقف وفيه رجل قد انقضت ملك إجارته وهي مشغولة بمتاعه  
 جازوا ابتداء المدة من حين سلمها فارغة فتأوى صاعد حصار فيه بيوت آجورها بعد انقضاء ملك الإجارة  
 من آخر وبعض بيوته مشغولة بامتعة المستأجر الأول جازت الإجارة في الفارغ ويوم الأول باخراجها  
 والتزام أجر المثل (فلت) آجودار وهي مشغولة بامتعة سكانها وسلمها كذا لك لا يصح  
 \* باب إجارة القسام وكاتب الوثيقة من القاضى وغيره \* (يت) إجارة القسمة على عدد الرؤس  
 الصغير والبالغ سواء (ظمر شمر) القاضى إذا تولى قسمة التركة لا إجارته وإن لم يكف مؤنته من  
 بيت المال (ط شيب) له الإجارة الم يكف مؤنته من بيت المال لكن المستحب أن لا يأخذ قال أسناده  
 رح وما أجاب به (ظمر شمر) حسن في هذا الزمان لفساد القضاة اذ لو أطلق لهم في ذلك لا يقنعون  
 بأجر المثل (ط) إذا أراد القاضى كتابة السجلات والمحاضر بنفسه وأن يأخذ على ذلك أجر أقله ذلك  
 وإنما يأخذ بقدر ما يجوز أخذه لغيره قلت ولم يرد في إجارة الصكاكين مقدار معين سوى ما روي عن  
 علي السعدي وبعض المحققين مع أنه غير مفهوم المعنى وهو أن الوثيقة بمال إذا كان يبلغ ألفاً ففيها  
 خمسة دراهم وفي ألفين عشرة إلى عشرة آلاف ففيها خمسون درهماً ما زاد ففي كل ألف درهم درهم  
 وإذا كانت الوثيقة بأقل من الألف فإن لحقه من المشقة مثل ما يلحقه بوثيقة الألف ففيها خمسة دراهم  
 وإذا كان بعضها عشرة وإذا كانت نصفها قدره فإن زاد وفي الزيادة والنقصان على اعتبار ذلك قلت

وكل هذه التقليراث غير مفهوم المراد لان مشقة الكتابة لا يختلف بعلة المال وكثرة ولا شك  
 بان مشقة كتابة ألف ألف درهم دون مشقة كتابة ثمانية وعشرين دهما الا ان يريد به كتابة  
 الاجناس والعروض المختلفة بصفاتهما وقيمتها (ط) واما اجر كاتب القاضى وقسامه فان رأى القاضى  
 ان يجعل ذلك على الخصوم فله ذلك وان جعله فى بيت المال وفيه سعة فله ذلك وعلى هذا الصيغة  
 التى كتبت فيها دعوى المدعى وشهادتهم ان رأى القاضى ان يطلب ذلك من المدعى فله ذلك  
 لعود منفعة اليه والا جعله فى بيت المال (قرب) اجرة السجل على المدعى (بم) على المدعى عليه  
 (فصح) على من استأجره والا فعلى من اخذ السجل (شط) يجوز للمفتى اخذ الاجر على كتابة الجواب  
 بقدره لان الكتابة ليست عليه لان الواجب عليه الجواب اما باللسان او بالكتاب \* باب الاستيجار

على المعاصى (شمر) بالغ قلميك نقش الثوب بصمغ فيه دم يستحق الاجر (فصح) ياتم ويستحق اجر المثل  
 (بم) استأجره ليكتب له تعوين السحر صمغ اذا بين قدر الكاغد والخطا كمن استأجره ليكتب له كتابا  
 الى حبيبته او حبيبها جاز ويطيب الاجر له (فك) امره ليتخذ له قمعة من الصفر المغصوب بكذا

من الاجر ففعل وهو يعلم انه غاصب فله الاجر \* باب استيجار المستقرض المقرض على حفظ ساكن او مشط  
 كل شهر بكذا الا جل المرأحة وهو مما احدثه اهل بخارا واستيجار المودع والمعبر والراهن  
 والمغصوب منه والاجر والمشرى قبل القبض المودع والمستعير والمرتهن والغاصب والمستأجر والبائع  
 على حفظ العين او عمل آخر فى العين (مت) اختلف فى استيجار المستقرض المقرض لحفظ عين

من الاعيان للمراحة عن عين بن سلمة انه يجوز (فصح) المقرضه درهم ثم اجرة حجو لميزان كل  
 شهر بن زهين قال ابو القاسم الصفار ان لم يكن للمحجور فيه الا اجرة ولا يستأجر عادة لا شئ على المستأجر  
 وكذلك اهل المشط والسكين والمنفعة لا يجب على المستأجر شئ لان هذه الاشياء لا قيمة لها

مقدار ثمانية اجرة للحفظ بها غالبا حتى لو كان قيمتها مقدارا جرة الحفظ وزيلة فحينئذ يجوز ان لم يكن  
 مشروطا فى القرض (قرب) لا يجوز هذه الاجارة الا لا شئ على المستقرض لان المشروط غير خا  
 كالمشروط شرط ولو شرط ذلك فى القرض فالاجارة فاسدة فكذلك هذا اياه اجاب شيخنا ابيهم الائمة  
 البخاري جازح الفقيه الذى حثم به الفقيه قال لان الناس ما يتعارفوا هذه الاجارة الا ترى ان استيجار

المترا قطيوى وجوه الناس جورو بجارية فيها ماء ليرى وجوه الناس لا يجوز لانه غير متعارف  
 قيل له تعارفه اهل بخا وقال التعارف الذى يثبت به الاحكام لا يثبت بتعارف اهل بلدة واحدة عند  
 البعض وعند البعض وان كان يثبت لكنه احد ثم بعض اهل بخا وافلم يكن متعارفا مطلقا كيف وان  
 هذا شئ لم يعرفه عامتهم بل يعارفه خواصهم فلا يثبت التعارف بهذا القدر قال استاذنا ح وهو  
 المصواب لان الاجارة بيع المعنوم وحوزة على منافاة الدليل لحاجة الناس الى استيفاء منافع  
 المستاجر فاذا وردت الاجارة على ما لا يحتاج المستاجر الى استيفاء منفعه لا يجوز الاجارة  
 الا ترى انه لو استاجر ارضا بارض له او دارا بدار له ونحو ذلك لا يجوز الاجارة وان احتاج  
 الى نوع منفعة الارض والدار المستجرة لما لم يكن محتاجا الى جنس منفعتها لاستغنائه عن منافع  
 ذلك الجنس بهنك فكيف اذا لم يكن محتاجا الى ذلك لاجتماعها ولا نوعها والمستقرض اذا استاجر المقرض  
 ليحفظ له سكينه غير محتاج الى هذا العقل لحفظ العين واقضا استاجر ليتوصل به المقرض الى المراجعة و  
 اذا كان على منافاة الليل وانعدت الحاجة المجوزة لم يجوز بخلاف جواز بيع المقرض من المستقرض  
 بما يساو في طسوجا بعشرة دنانير فافهم على وفاق الليل لانه بيع موجود مملوك له بالتراضي وقال  
 الله تعالى الا ان تكون تجارة من تراض ثم قال مجد الايمة البخاري ومحمد بن قتيب بعضهم اليوم على انه يجوز  
 مع الكراهة صيانة للناس من الوقوع في الربوا المحض ثم قال فاذا جازت الاجارة وقضى القرض قبل  
 المانع قيل انفسخت الاجارة ضمانا لقضاء القرض والاصح انها لا ينفسخ الا بفسخها ولو دفع المقرض اليه  
 قبالة وادخلها في المشط وحفظها المقرض لا اجر له ولو استاجر على حفظ الخط لم يجز لان حفظ الخط  
 له لا حيا حقه ولو هلك المشط او السكين واختلفا بعد السنة فقال المقرض هلك بعد السنة وقاله  
 المستقرض هلك منذ سنة فالقول قول المستاجر المستقرض لانه يتركز يادقا لا جوة ولو دفعه الاجير  
 الى امراته او الى من في ميا له ليحفظه يجب الا اجر ولو دفع الى اجنبي لا شئ له ولو استاجر ليحفظه  
 بنفسه وببئ من شاء فالشرط جائز ويصير الثاني وكلاهما يحفظ ولو اذن له المستاجر ان يفتح به السكين  
 ففعل المقرض لا اجر له زمان الانتفاع لان بانتفاع المستعير صار قابضا حكما ولا تبطل الاجارة بالاعارة  
 لتزومها كالرهن ولو وكل المستقرض رجلا ليستاجر المقرض ليحفظ سكينته كل شهر ولم يقل بكن فاجتاز



كل شهر بدوهم لم يجوز على الموكل كالوكيل بالشرا ولا يملك الشراء بغيره فاحش ما لم يعين الاجرة او  
 يحرم بان يقول على اية اجرة شئت ولو استأجره لحفظ مكينة مئة كل شهر بعشرين دينار ليس له  
 قصها قبل مضي المدة وان لحقه ضرر لكن ضرره يقابل به منفعة الحفظ كما يستجيز الخياط والصابغ والطحان  
 بخلاف المستكتب اذا حضر من اراد الكتابة اليه ولو استأجره لحفظ السكين كل شهر بكل اقله القصع  
 في اليوم الذي يهل فيه الهلال احضره المقروض ولو استأجره رجلين او ثلاثة لحفظ السكين فحفظها  
 احد هم فعليه كل الاجرة اذا كانوا شركاء في تقبل هذا العمل والا فتصيبه كمن استأجره رجلين يحملان  
 خشبة الى منزله بدوهم فعملها احدهما (جكث) استأجره مشتري العبد البائع قبل قبضه شهرا  
 بدوهم لتعليم الخبز او الخياطة جازوله الاجرة ان علم وان مات في يد البائع قبل الشهر او بعد مات  
 من مال البائع ولا يكون هذا قبضا وكفى الموكل شوبا فاستأجره لقطة او خياطة جازو وان هلك فان  
 كان قصه المقطع او الغسل صار قبضا فيهلك من المشتري والا فمن المباح ولو استأجره المشتري  
 لحفظه له كل اكل اقالا جارة باطلة لان حفظه على البائع حتى يسلمه الى المشتري وكذا لو استأجره الراهن  
 للموت من لحفظ الرهن ولو استأجره لتعليم عمل جازو وكذا لو استأجره المالك الغاصب على التفصيل المذكور  
 فان عمل كل شيء اصله امانة من ودعة او غيرها مما لو هلك لا ضمان عليه ولا له ان يمنعه صاحبه  
 حتى اراده فان استأجره صاحبه لحفظه جاز لا نه حفظه لصاحبه ومتى حفظ لنفسه بان كان بحال  
 لو هلك يهلك من ماله لم يجوز كالبائنه قبل تسليم المبيع والمرتهن \* باب الاستيجار على الاقوال المباحة  
 والاستيجار على عمل في محل ليس عند المستأجر \* (شمر) اخرج هذه الحنطة من الكدس بالزور  
 كل غور بفك ان قال منه فسد وان اطلق جاز في غور واحد كالبيع (بمر) استأجره لحفظ العين  
 منه ثم استخففت العين ان لم يعلم الاجير انه ملك الغير فله الاجرة كذا ان علم واستأجره اولاه سلم  
 العين اليه وان سلم العين اولاه جاز له قلت لانه يحفظه لنفسه (ظمر) استأجره بدوهم ليقطع له  
 اليوم حاجا لفعل لا شيء عليه والحاج كلما مور قال نصير سالت ابا سليمان عن استأجره ليجتطب له  
 الى الليل او صفا فقال ان مضي يوما جاز والحطب والصيد للمستأجر ولو قال هذا الصيد او هذا الحطب  
 فلا جاز فاما ما والحطب والصيد للمستأجر وعليه اجرة مثله (ط) ولو كان الحطب الذي عينه ملك



المستاجر قال ثم يبرق فتان استعان بالإنسان يحتطب له أو يصطاد له قال الاحتطب والصيد هما من  
 وكذا ضرورة القائن قال استاذنا وح وينبغي ان يحفظ ذلك افقد ابتلى به العامة والعامة يستعينون  
 بالناس في الاحتطاب والاحتشاش وقطع الشوك والحاج اتخاذ المصنعة فيثبت الملك للاعوان فيها  
 ولا يعلم الكل بها فينفقونها قبل الاستيها ببطريقه او الاذن فمجب عليهم مثلها او قيمتها وهم  
 لا يشعرون لجهلهم وعفلةهم اعادنا الله تعالى عن الجهل وفقنا للعلم والعمل ولو استاجر لاحتطب  
 له كذا او قوام من الحطب او يحش له كذا او قوام من الحشيش جاز وقد مرق في باب جهالة الاجرة  
 والملة (فمخ) استاجر الحمامي خلاقا ودلا كاليخلق من دخل حمامه لو يد لك لم يجز لانه لا يقدر  
 ان يشرع في العمل المعقود عليه في الحال كمن امتا جرحا جارا ونساجا للحلج والنمج ولا قطع له ولا  
 قزل له لا يجوز وكذا القرا الذي يستخرج القز لعامة الناس اذا هيا حانوته لك ولك واستاجر اجيرامة  
 معلومة ليقعد عند الطست ويستخرج القز والخياط هي أد كانه لعمل الخياطة للعامة او الخفاف ونحوهم  
 اذا استاجر واجيرامة معلومة لهذه الاعمال لم يجز لما هو (م فمخ) استاجر له قطن سنة او  
 ليقتصر له مائة ثوب موزعي جاز اذا كان القطن والشياب منه والا فلا (ط) فالاصل ان الاستيجار على  
 عمل في محل ليس عندك لا يجوز كالاجور يبيع ما ليس عند الانسان قال وهو بالخيار اذا راي للشياب ولا خيار  
 في القطن ومن ابي بكر محمد بن الفضل الاصل في جنس هذه المسائل انه اذا استاجر انسانا للعمل  
 لو اراد ان ياخذ الاجير في العمل للحال بقدر عليه صحت الاجارة فذكر لك بوقت او لم يذكر وان  
 لم يبين قدر العمل لكنه ذكر له وقتا جاز ايضا كالواستاجر له بعد له فله الحائط بد رهم او استاجر  
 لمخبره اليوم الى الليل بد رهم ولو قال بد رهم اين خرم من باد كن ان لم يد لك بوقت او لم يذكر  
 لجزء لان التذرية لا تقوم به انما تقوم بالبيع وان ذكر وقتا ان ذكر الوقت او لا ثم الاجرة بان  
 قال استاجرتك اليوم بد رهم على ان تدري هذا لك من جاز وان ذكر الاجرا ولا ثم العمل بان  
 قال استاجرتك بد رهم اليوم على ان تدري هذا لك من لا يجوز لان العقد وقع على الاجرة وانما  
 يحتاج الى ذلك الاجرة بعد بيان العمل فاذا ان العمل معد وما وجهه ولا صار ذكر الوقت للاستعجال  
 لا لوقوع العقد على المنفعة فلا يجوز قل (فمخ) وعلى هذا مسألة الممسار والليل اذا استاجرهما لبيع له

كذا (فظا) ذكر مسائل التذرية والسمسار والدلال كما مر ثم قال وفي الملهقات الفتوى على ان الاجارة  
 فامدة فيها سواء ابتدأ بذكر العمل او المدة اذا ذكرهما قبل تمام العقد بان لم يذكر الاجارة  
 بعد اما اذا ذكر احد هما وذكرا لا جرح حتى تم العقد ثم ذكر الثاني فهنا لا يفسد العقد حتى لو قال  
 امتا جرتك اليوم بدرهم على ان تغبزي هذا القفيز من الدقيق بدرهم اليوم جاز العقد اما  
 لو قال امتا جرتك لتغبزي هذا القفيز من الدقيق اليوم بدرهم فسد لان في الوجه الاول لما  
 تم العقد بذكر المدة او العمل وبذكر الاجارة معه كان ذكر الثاني بعد ذلك لتعيين العمل او للتعجيل  
 فلم يفسد وفي الثاني لما جمع بين العمل والمدة قبل تمام العقد بذكر الاجارة صلح كل احد منهما  
 متقابلا بالا جرح وليس احد هما باولى من الآخر ففسد العقد \* باب متفرقات ما يجوز من الاجارة  
 وما لا يجوز \* (سج) يجوز استيجار الاراضى مدة طويلة عشر سنين او اكثر رخص سعرها او غلا في  
 الملك وفي الوقف اذا زاد اجر مثلها في خلال الملك يفسخ ويحتاج الى تجديد العقد ثانيا باستيجارها  
 (نظ) ولا بأس باستيجارها قبل ريعها ولو استاجرها ولا يمكنه الزراعة في الحال لا احتياجها  
 الى السقي او كرمي الانهار او مهي الماء فان كان يحال يمكن الزراعة في مدة العقد جاز والا فلا  
 وكالواستاجرها في الشتاء تسعة اشهر ولا يمكنه زراعتها في الشتاء جاز لما يمكن في الملك اما اذا  
 لم يمكن الا فتعا عليها صلابان كان سبعة او نزة فلا جارة فاسقة وان جاء من الماء ما يزرع به بعضها  
 فلم يستاجر نقض الاجارة كلها وان مضى عليها فعليه من الاجر بحساب ما روع منها (شمر ص)  
 وفي مسئلته الاستيجار في الشتاء يكون الاجر مقابلا لكل الملك لا بما ينتفع به فحسب وقيل بما ينتفع  
 به (سج) يفتى برواية جواز استيجار البناء اذا كان منتفعا به كالجد ران مع السقف وفي ظاهر الرواية  
 لا يجوز لانه لا ينتفع بالبناء وحده استاجرته ليضرب عبد المستاجر قال استاذنا طهنا جواب هذه الفتوى  
 وما لنا جفاة مصر فلظلم نظفر الا بما ذكر (فسيح) في شرح ايهان الجامع الصغير ما يفهم منه انه لا يصح  
 الاجارة ولا يلزم الضرب على الاجير (شخص) استاجر كرم ما يفتح اليه باه فيستانس او مليحا لينظر  
 الوجه فيستانس به او حيا ملوا من ماء ليسوى به عما مته فهي باطله ولا جرح عليه بحكم هذه العقود  
 كالأستاجر الذي ينظر الى بناؤها ليصنع لنفسه مثلها (فسيح) استاجر له اشجارا في قرية بعينة

على ان جر الد هاب والرجوع على المستاجر فالاجارة فاسدة لان اجر الد هاب لا يكون على المستاجر  
لانه لا يعمل له وكل اجر الرجوع لان بعد العمل لا تبقى الاجارة فشرط فيه مما لا يقتضيه العقد  
قال استاذنا قوله لا اجر له في الد هاب فيه نظرا لانه وصيلة الى عمله المقصود فكان عاملا له في الجامع  
الصغير كمن استاجره لين هب الى البصرة ويحج بعيا له فل هب فوجد بعضهم ميتا وجاء بمن  
بقي فله اجر الد هاب كاملا وحصة من جاء بهم من الاجر فجعل للد هاب اجر اكل اهنا \* باب مسائل  
متفرقة في الاجارة الفاسدة \* (بسم) آجر المشتري قبل القبض حتى لم يصح الاجارة وقبضه المستاجر  
واستوفى منفعته فعليه المسمى (فسخ) قال لغيره اعمل لي سنة تاد ختر بتودهم فعمل له ثلاث سنين فعليه  
اجرة سنة واحدة (بم) ان زوجها منه لا شيء عليه والا يجب اجر مثل سنة واحدة (قب) على  
الأمراجر المثل وفي اولم يف لان الحرية لا تصلح اجرة (شخص من) المقبوض باجارة فاسدة في حكم  
الضمان كالمقبوض باجارة صحيحة قال روح ذكر في الاصل في آخر باب اجارة الدواب فقال ولا  
ضمان على المستاجر في الدابة ان هلكت وهي في يدك على اجارة فاسدة علل السرخسي روح فقال لانه  
مستعمل للدابة باذن المالك (بم) هو امانة في يدك فاذا قصر في حفظه ضمن (ط) الاصل ان العقد  
اذا فسد مع كون المسمى معلوما يجب اجر المثل لا يزاد على المسمى واذا فسد لجهالة المسمى او  
لعدمه او بعضه يجب اجر المثل بالغاما بلغ كمن استاجر منزلا بعشرة كل شهر على ان يعمره ويورمه  
يجب اجر المثل بالغاما بلغ ولا ينقص عن الاجر المعلوم حتى ان في هذه الصورة اذا كان اجر المثل  
خمس عشرة وهو المعلوم من المسمى (ط) اشترى قصيلا واستاجر الارض الى ادراكها فسدت  
لجهالة الملك ويجب اجر المثل ولو اشترى ثمارا واستاجر الاشجار الى وقت ادراكها لا اجر عليه (من)  
ولو استاجره الحاكم لا قامة الحدود والقصاص لم يجز ولو فعل شيئا من ذلك يجب اجر المثل ولو استاجره  
المقضى له بالقصاص ليقضه قصاصا فقتل لا اجر له لانه ليس بعمل له (قب) آجر ابنه الصغير بطعامه  
وكسوته فهي فاسدة وله اجر المثل وما دفع الى الصبي يكون متبرعا (فسخ) يسترد الثوب ويعطى اجر المثل وهو  
الاصوب لانه ما اعطاه مجانا (بسم) يجب اجر المثل في الاجارة والمزارعة وغيرهما من جنس الدراهم  
والدنانير لا من جنس المسمى (تج) استاجره الوصي لعمل اليتيم فاصدا فاجر المثل في مال اليتيم

(ط) ولو استأجره بزيادة لا يتغابن فيها يصير الوصي مستأجر لنفسه وأجره من ماله (شبه) الأجرة للصغير ويرد الأجير الفضل على الصغير والجواب في الأب كالجواب في الوصي (فصح) فيها يجب أجر المثل إذا كان متفقا وتامنهم من يستقضى ومنهم من يتساهل في الأجر قال يجب أجر الوسط حتى لو كان أجر بعضهم مثل هذه الآية باثني عشر درهما وبعضهم بعشرة وبعضهم بأحد عشر يجب أحد عشر (شبه) أجر المثل في الأجرة الفاسدة يطيب وإن كان السبب حراما \* باب ما يفسخ الأجرة بصوما يتعلق بالفسخ \* (بصح ظنت) قال الأجر للمستأجر في خلال المدة أخرج من الدار فاني محتاج إليه للسكنى فقال فليكن واستأجر دارا أخرى ولم يسلم المفتاح إلى الأجر حتى مضت المدة فعليه الأجر بتمامه (فصح) ولو قال للمستأجر قال مال أجرة خود بكير فقال هلا لا يفسخ الأجرة (فصح) تنفسخ (بمرفب) قال رسول الموجه للمستأجر أجرة تو كفت كه مال أجرة بكير فقال المستأجر هلا تنفسخ الأجرة (ط) ولو قال للمستأجر ربع المستأجر فقال هلا لا تنفسخ ما لم يبيع وفي الأجرة الطويلة إذا قال المستأجر للأجر مال أجرة بك فقال هلا بد هم تنفسخ وإن لم يدفع وكذا في البيع إذا قال المشتري للبائع بها بمن بآزده فقال البائع هلا بد هم تنفسخ واليه أشار محمد رح في الزيادات في الفتاوى البخارية قال المستأجر للأجر ابن دار مستأجر را بمن فروش أجرة كفت هلا تنفسخ الأجرة وكذا لو قال الأجر ابن خانه را بمن فروش مستأجر كفت هلا ولو قال المستأجر للأجر ابن خانه را بمن ميفروشي فقال فروشم (بمرفب) لا تنفسخ (فب) تنفسخ ولو قال للمستأجر ابن خانه را بفلان بفروشم فقال بفروشم تنفسخ (بمرفب) ولو باعها من المستأجر ببيع فاسد لا تنفسخ ما لم يسلمها إلى المستأجر (بم) لا يبطل الأجرة بجنون الأجر وتبطل بجنون المستأجر (فب شبه) لا قبطل بجنونهما بخلاف الوكالة والأذن (بم) أجرة المستأجر ثم مات المالك تبطل الأجرة إن (فب) لو قال فسخت هذه الأجرة غدا لا رواية في صحته وفيه اختلاف المشائخ (بصح) أو تعين دارا واستأجره هليزها سنة ثم قضى الدين قبل السنة تنفسخ الأجرة في الداهليز هو وقضى الدين بوضاه أو على كره منه كمن أراد استئجار أرض فيها أشجارا فاشتري الأشجار أولا ثم استأجر الأرض مدة معلومة وانقضت المدة انفسخ البيع في الأشجار من غير فسخ قصدي لفوت الغرض كذا هذا (فب) أجر الوقف عليه عشر سنين ثم مات بعد خمس وانتقل إلى مصرف آخر انتفضته



الاجارة ويرجع بما بقى من الاجور في تركه الميتم \* باب العذر في الاجارة \* الاصل ان الاجارة متى وقعت  
 على استهلاك العين بغير عوض كالا ستكتاب يقع على استهلاك الكاغذ والحبر وكوب الارض في المزارعة  
 اذا كان البذر من قبله فله ان يفسخ الاجارة والمزارعة بغير عذر ويخرج على هذا الاصل جواب كثير  
 من الوقعات فيجب ان يحفظ ( فح ) استاجرد ارا فانهدم بعضها والآجر غائب او متمرده لا يحضر  
 مجلس القاضي لا تنفسخ وينصب القاضي وكيل عنه فيفسخه ( فح ) استاجرحا نوتا ليتجر في السوق ثم  
 كسل السوق حتى لا يمكنه التجارة فله فسخ الاجارة لانه عذر وقيل لا ( ظم ) استاجرحا نكا ليحوك  
 له هذا الغزل وانه ينقطع فلا يمكنه الحوك الا بمدة طويلة فله الفسخ اذا كان الا نقضاع فاحشا ( بم )  
 فب ) آجر داره اجارة طويلة بمال يستغرق قيمتها وعليه دين من غيره فليس للقاضي ان ياذن  
 في بيعها للدين ( بم ) الطريق في فسخ الاجارة لاجل الدين ان يبيع الدار المستاجرة او لارب  
 الدين ثم المشتري يطلب تسليم الدار فيقول الآجر التسليم غير واجب علي لانها في اجارة فلان بن فلان  
 فيحكم القاضي بصحة البيع وينفسخ الاجارة ضمنا ( بفتح ) رستاقى استاجرد ارا ايام الفتنة ووقع الا من فاراد  
 الانتقال الى الرستاق فله الفسخ اذا كان بينهما مسيرة سفر وكذا المصري اذا اراد الانتقال الى  
 بلد آخر او قرية ( شط ص ) اراد المستاجر الشخص من المصر فله نقض الاجارة لانه لا يمكنه السكنى  
 الا بحبس نفسه وهي عقوبة ثم قال ( ظم ) وهذا يدل على ان القروي اذا استاجرد ارا في الشتاء  
 واراد الخروج في الصيف الى قريته او المصري اراد الخروج الى الرستاق صيفا فله نقض الاجارة  
 ولا يشترط ان يكون بين المصريين مسيرة سفر ( فتح ) اذا اراد المستاجر سفرا فهو مذر في فسخ الاجارة سواء  
 اراد المكث فيه او لم يرد ( بفتح ) وامتناع امرأته عن المساكنة معه ليس بعذر ولو آجرت نفسها بالفتح  
 في زرع ربيعا وكلم لم يكن لزوجه فسخ الاجارة بخلاف الظورة اذا لم يكن موضعها والخطبة والتزوج  
 ليس بعذر في فسخ الاجارة ( فصح ) استاجر معلما سنة ليعلم ولده القرآن فمضت ستة اشهر ولم يتعلم  
 شيئا فله الفسخ \* باب فيما يسقط الاجارة ويمتنع وجوبها ولا \* عن سيف الائمة السائلي الغاصب  
 بعد المستاجر عن الدار في الملك او بعضها لا يسقط الاجر ( شم ) والآجر اذا منع المستاجر عن  
 سكنى الدار التي آجرها بعد التسليم لا يسقط الاجر ( بم ) المستاجر كان يماطل الاجر في اذا

الغلة فاخذ الآجر المفتاح ليدفع الغلة فبقى مغلقا شهر الا يسقط حصته لانه كان متمكنا من الارتفاع  
 بواسطة اداء الغلة وكل اذا استاجر مشط الحائك لعمل في محاكاة الوقف فاخذ المتولى رهنا لاستيفاء  
 الغلة شهر الا يسقط حصته الا جر منه لما مر (بسخ) آجر داره وسلمها ثم وقعت فتنة فشغل بيتا منها  
 بامتعته سقط حصته من الاجر لفقد تسليم المنفعة (ظمر) استاجر له ليعمل له في الضيعة كاتخاذ الطين  
 وقتل الوثائل فخرج للعمل وامطرت السماء فامتنع لهذا العذر لا يجب الا اجر ولو استاجر  
 دارا فنزلها غاصب مدة سقط حصتها ان لم يمكن اخراجها الا بانفاق مال وان امكن بالشفاعة او  
 الحماية لا يسقط (بسخ) استاجر ارضا للقالين سبعة اشهر وغرقت بعد خمسة اشهر وهلك القالين  
 وتعد وزرع آخر فعليه حصته ما مضى قبل الغرق (تسج) استاجر رجا مع الدار للطحن فمنعه الجيران  
 بفتوى الائمة او بالقضاء لا يسقط عنه الا جر ما لم يمنع حسا (عك) انسدر اقود الحمام فلا ينتفع  
 به وهي في يد المستاجر سقط اجرة هذه الملك ولا يبقى الاجارة اذا لم ينتفع بها انتفاء الحمام وقيل  
 يجب الا اجر بقدر ما ينتفع بها للسكنى او ربط الدواب (شخ) استاجر حماما في قرية ونفر الناس  
 عنه وخذلت القرية لا اجر عليه ان لم يستطع الترفق بالحمام وقال ركن الاسلام السعدي لا يجب  
 الا جر مطلقا قال امتاذا وفيه اختلاف المشائخ \* باب العيب والخيار في الاجارة \* (عج) تعيب  
 العائنة عيبا لا يصلح للعمل فاصح المالك نصفه وترك النصف حتى تم السنة فعليه اجر كل العائنة  
 ما لم يرد له نكوة معييا وليس له ان يرد النصف دون النصف (بسخ) استاجر دارا سوى قيطون فيه  
 خبر ميت ولم يعلم به ثم علم فليس بعيب وليس له الرد (فسج) وكونه منصوصا بعيب فله الرد (بسخ) امر صكا  
 فكتب له شك الشراء فافتى العلماء بعدم المصلحة فلا شيء على الامر استاجر حماما فوجد راقوده  
 مستعمل اقله الرد \* باب ضمان المستاجر بالا تلاف والتصرفات التي لم يؤذن له فيها وبالضياع من  
 غير تعمد \* (بجر) استاجر مراوسا لعمل في كرمه فلما عاره جاره وضاع لم يضمن في ملك الاجارة  
 وبعد ما يضمن قال امتاذا نارج فجعل المرواوسا لا يختلف باختلاف المستعمل (ط) واصل  
 هذه الجنس ان آجر ما يختلف باختلاف المستعمل لا يصح حتى يعين المستعمل فان عين نفسه  
 يصير مخالفا لدفع الى غيره وان لم يعين المستعمل فسد ثم ان استعمله اولا ثم دفع الى غيره يضمن

عند البعض وان دفعه الى غيره او لا فليس بمخالف وان كان مما لا يختلف باختلاف المستعمل  
صحت وان لم يعين المستعمل ولا يضمن بالدفع الى غيره قبل استعماله وبعد والمسر ج مما يختلف  
فيضمن بالدفع الى غيره ولا اجر عليه (فصح) غصب الحمار المستاجر والمستاجر يقدر ان يأخذه  
منه بعد ليهن فلم يفعل حتى ضاع لم يضمن (بم) استاجر فاس القصاب فآخذه منه العوان بالجباية  
ولم يخلصه بدراهم حتى ضاع لم يضمن (بم) استاجر حمارا وذهب به مع حمارة الى البلد فآخذ  
العوان حمارة المملوك فاشتغل بتخليصه من يده وترك المستاجر وضاع لا يضمن ان كان لا يعرف  
العوان (فصح) لا يضمن مطلقا (فب) يضمن (ط) تفرقت الغنم من الراعي تفرقا لا يقدر على اتباع  
كلها فاقبل على فرقة منها وترك الباقي فهو في سعة من ذلك ولا يضمن اذا هلك ما ترك (فصح) استاجر  
قصعة فوقعت من يد وانكسرت يضمن (ط) استاجر قدرا للطبخ فطبخ واخذه ليخرجه الى الدكان  
فانزلق رجله فوقه فانكسرت ضمن كالحمال اذا انزلق وقيل ينبغي ان لا يضمن كمن استاجر ثوبا  
لبس ويحرق من لبسه قال (بم) وهو الصحيح وكذا في مسألة القصعة لا يضمن ان سقطت حال الانتفاع  
بها (ظمر) استاجر بغير الحمل عليه كذا منا ويركبه فحمل عليه المسمى واركب غيره وهو يطبقها  
فلتف فعلية نصف القيمة \* باب في حكم اجير الخاص والمشارك وتلا من تها وضمانها \* سئل نجم الائمة  
الحكيمى سلم افراسه الى الراعي ليحفظها مدة معلومة ودفع اليه اجرا للحفظ والرعى واشتغل الراعي  
بمهمه وترك الافراس قضاة فهل يضمن فقال لا ان كان ذلك متعارفا فيماتين رعاية الخيل والا  
فنع (علك) وابو حامد لو قال البقار المشترك لا ادري اين ذهب الثور فهل اقرار بالتضييع في زماننا  
(بم فب) لم يسلم الطحان الا قيق بعد الطحن مع القدرة فسرق منه يضمن بعد اخذ الاجرة طلبه  
المالك منه او لم يطلب وقبل اخذ الاجرة لا (بم فب) هلك المتاع في يد الاجير المشترك ثم استحق عليه  
وضمن القيمة لا يرجع على المستاجر بها كافي المعارية (بم) دفع البريسما الى صباغ وقال اذا صبغت  
فادفعه الى معتمد ي هذا فصبغه وارسله بيد غيره الى المعتمد وضاع من المعتمد لا ضمان على احد لانه  
لما وصل الى المعتمد خرج المرسل والرسول من الضمان ولو نسج الحائك الثوب رد يا معيوبان فان كان  
فاحشا فان شاء المالك ضمنه مثل غزله وترك الثوب عليه وان شاء ضمنه النقصان (ظمر) الطحان

طحين الحنطة خشكارا لا يضمن ولكن يومر بطحنه ثانيا (بمر) شريكان في عمل لقصرة تقبلان عتاييا ثم  
 اخذت احد هما وذهب ولا يدري اين ذهب لا ضمان على الثاني (قنب) قال الطحان او الخفاف  
 او الخياط غدا اعمله واجيب به فلم يجيب به غدا حتى هلك يضمن ان امكنه تسليمه والا فلا (بسخ)  
 الخاني المستاجر لحفظ الامتعة ليلا ونهارا ذهب الى الحمام بعد طلوع الفجر قبل طلوع الشمس  
 وتركها بلا حافظ مفتوحا فكسر السارق مغلاق الانبار خانه وسرق ما فيه لا يضمن ليلا كان او نهارا ولو  
 حرق من الكناد والى في الصحن يضمن عن ابي يوسف ر ح د فع اليه زجاجة ليقطعها فقال هذا  
 لا يكاد يسلم عند القطع فقال ان انكسرت لا ضمان عليك فان كان لا يسلم مثله في القطع من الكسر  
 لم يضمن والا فيضمن \* باب ضمان مكاري الدابة والغاوذق والحمال والملاح \* (قنب) المكاري كان  
 ينقل الدبس من القرية الى المصر فنزل في الطريق وتام وخرق الكلب الزق فضاع الدبس لا يضمن  
 ان نام جالسا (بسخ) حمل الغاوذق خاوية ولبس فانكسر القنب وانكسرت الخاوية يضمن كالحمال  
 اذ ازلق وكذا اذا انكسرت لخرق في تسييره والا فلا ولو نام الغاوذق في العجلة فاصابت الدوارة  
 شيئا وانحرف الثور عن الطريق فأتلف شيئا يضمن لان سير الثور مضاع اليه ولو نام فيها الغواذق  
 وانقلبت فانكسرت الدوارة او القنب او سائر الآلات لم يضمن لما لكها لان نومه ما ذون فيه عرفنا  
 (ظمر) استاجر سفينة معينة ليحمل عليها امتعته هذه فادخل الملاح فيها امتعة اخرى بغير رضا المستاجر  
 وهي تطبيق ذلك وغرقت السفينة والمستاجر معها لا يضمن الملاح (بسخ) ملا سفينة من امتعة الناس  
 وشدها في الشط ليلا فظهر فيها ثقب ومثلت ماء وغرقت وهلك الامتعة لا يضمن ان كانت تترك هذه  
 عادة ولو قال مالك الامتعة للملاح شد السفينة ههنا فلم يشد واجراها حتى غرقت من الموج يضمن  
 ان كانت تشد في هذه الحالة \* باب فيما يجب على الآجر وعلى المستاجر من توابع المعقود عليه \*  
 (فع) زجاج الكوة واصلاح المسناة والسلم على الآجر وفي رفع الثلج اختلاف المشايخ والمفتين والمعتبر فيه  
 العرف (مست) الزجاج صدي على المستاجر للعرف (ط) اصله ان الاجارة متى ونعت على عمل ولم يشترط  
 توابعه على الآجر فالمرجع فيه الى العرف حتى ان الابرة والسلك على الخياط والنجيرو والغراء على  
 رب الغزل حتى لو صرفه الحائك من عند نفسه فله ان يرجع به على صاحب الغزل وعرف بهذا ان



ما يجب على المستاجر ابتداء من تروابع العمل وفعله الا جبر بدون اذن صريح فله ان يرجع به  
 على المستاجر (بم) تطمين الدار وصلاح ميا زيتها على رب الدار ولا يجبر على ذلك وللمستاجر  
 رد ما اذ لم يعلم وقت الاجارة ولو استاجرها ولا زجاج فيها او في سطحها ثلج وعلم به فلا خيار له (بم)  
 والحجرة تدخل في استيجار الحانم دون استيجار الابنارخانه في الخان للعرف \* باب في التصرفات  
 التي لا يجوز للمستاجر والاجر في الدار والارض المسبلة وغيرها والتي يجوز \* (كتب فتح) المستاجر  
 الدار المسبلة القاء ما اجتمع من كنس الدار من التراب ان لم يكن له قيمة وله ان يتد فيه وتدا  
 ويستنجي بجداره ويتخذ فيها بالوعة الا اذا كان فيه ضررين (بم) استاجر ارضا سنة على ان يزرع فيها  
 ما شاء فله ان يزرع فيها زرعين ربيعيا وخريفيا (فتح) استاجر حائطا مسبلا لدق الارض له ذلك ان  
 لم يضر بالبناء وليس لمستاجر الدار المسبلة ان يجعلها صطبلا ولو غاب المستاجر بعد السنة ولم يسلم المفتاح  
 الى الاجر فله ان يتخذ فيه مفتاحا آخر ويوجره من غيره بغير اذن الحاكم \* باب الاختلاف في الاجارة \*  
 (شمر) دفع الاجر الى الموجه مائة بعد شهرين فطالبه الورثة باحرة عشرة اشهر وقال الموجه  
 اجرتها بهذه الاجرة شهرين والبحث له السكنى بقية السنة وقالت الورثة بل اجرتها سنة فالقول  
 للموجه لا نه ملك الاجرة وادعت الورثة ابطال ملكه (بم) قال لاسناذه علمنى الحرفة فعلمه ومات  
 فادعى التلميذ الاجر وانكر الورثة فان كان يعطى لمثل هذا التلميذ اجرة فله اجر المثل (جمع)  
 اختلفا في مضي المدة فالقول للمستاجر ولو قال الموجه ان لم تفرغ دارى فعليك كل شهر ثلاثة دنانير  
 فسكت المستاجر ثم بعد ذلك قال لا يسوى لي فخذى دارك فهو فسخ قمارا على الشهر الاول كرب السلم  
 والمسلم اليه اذا اختلفا في مضي الشهر المشروط فالقول قول المطلوب وان اقاما البنية فالبنية بينته  
 ايضا (ص ط) وكذا البائع والمشتري اذا اتفقا على مدة الخيار واختلفا في المضي فالقول لمن ينكر المضي ولو  
 استاجر الام المبانة المعنة لا رضاع ولد هاصح في ظاهر الرواية ثم لو تزوجها بعد ذلك بيوم او يومين  
 (بم) لا يفسخ الاجارة ولا يجب الاجر لان في ابقاء الاجارة فائدة بان يطلقها ثانيا بائنا كذا قاله  
 ظهير الدين المرغيناني (ظرف) انفسخت على الاصح \* باب الاستصناع \* (بم) دفع مصحفا الى مذهب  
 ليد هبه بد هب من عنده واراها المذهب اتمودجا من الاشار والاحماس ورؤس الاعى واولئ

الأمور فأمروا رب المصحف أن يذهب عنه ذلك بأجرة معلومة لا يضح مثل عمر والنسقى وخ ممن قدفع  
 إلى هاتك غز لا لينسج له عمامة من سداه فجاء بها منسوجة فقال صاحب الغزل اشتريت منك  
 ما في هذا المنسوج من الأبريسم بكذا وقال الآخر بعث هل يصح فقال يجوز بيع ما صار على الأمر  
 للماور من الأبريسم (ظمر) السدي بالعقل الأول صار ملكاً للأمر وقال أبو الفضل الأبريسم دين  
 على الأمر وأجرة العمل عليه (عملك) قال لنجار ابن لي بيتاً فاذا ابنيته يقومه المقومون فما يقولون  
 فدفعه إليك فرضا به وبناؤه وقومه رجل باتفاقهما وأبى الصانع فله أجر مثله وقال أبو حامد وخمير  
 التوبري هو بمنزلة المقوم لا الحكم يعني لا يلزمه تقويمه \* باب فيما يتعلق بالأجارة الطويلة المرسومة  
 ببخار \* (بم) الأجر زرع الأرض المستأجرة بعد فسخ الأجرة قبل إيفاء مال الأجرة إلى المستأجر  
 من غير إذنه فليس للمستأجر أن يقلع الزرع (فمخ) له القلع كما يشتري زرعها قبل إيفاء الثمن بغير  
 إذن البائع فله أن يكلفه القلع (بم) أجر المدا أجرة طويلة بخمسة دنانير وقبضها وسلم الدار ثم  
 باعها بغير إذن المستأجر بخمسة دنانير وقبض الثمن ومات ولا مال له سوى هذه الدار فالمستأجر  
 أحق بها وله ولاية الحبس حتى يستوفى مال الأجرة لأن بالموت بطل الأجرة دون البيع  
 بقي الدار على ملك المشتري لكنه يخير أن شاء أدى الأجرة وقبض الدار وإن شاء ترك وإن  
 أجاز بيعها ومال الأجرة عشرة وثلثين خمسة ف للمستأجر لأجل الخمسة الباقية ولاية الحبس  
 أيضاً (فب) ليس له ذلك (ظمر) انقضت الأجرة فطلب المستأجر مال الأجرة فقال الأجر  
 أمهلني يوماً فأمهله لا يبطل حق الحبس (بم) استأجر أرضاً أجرة طويلة واشترى الأشجار  
 ليضعها لاحتياجهم ثم فسحها فالتماز على ملك المستأجر ولو قطع الأشجار ثم  
 تقاسمها فهي للأجر ولو تلفها المستأجر فعليه قيمتها لأنه يبيع ضروري لجواز الأجرة فلا يترقب  
 عليه أحكام البيع البات ولو تلف الأجر الأشجار في ملك الأجرة فالصحيح أنه لا ضمان عليه لكن  
 بخير المستأجر في الفسخ لأنه عيب ولو قطعها المستأجر في ملك الأجرة (بم فمخ فب) لا يضمن  
 النقصان لكنه يخير الأجر \* باب مسائل متفرقة \* (فع) استأجر مغارة ليتخذ له سفينة من خشبه  
 في عرض اثني عشر شبراً بأجرة معينة فقال السفنان إن خشبك لا يصلح لهذا العرض فاذن لي أن

ان يزد شبرا او انقص من هذا المقل ار فاذن له ان يزد هافا تخذ هافا ثلاثة عشر شبرا يستحق الاجر  
والزيادة (بسم) لو قال اريد انسا نا يكتب لي صكا فقال رجل ادفع الي شيأ فاني اجه قد فعه اليه  
وكتبه بنفسه لا يحل له اخذ ذلك الشيء (بسم) ولو استاجره لينسج له هذا الصكر باس بكن اعلى انه  
عشرة فنسجه فاذا هو خمسة عشر لا يستحق الاجرة بالزيادة لان الطول وصف ولو استاجره لقطع  
الشجرة في قرية بعيدة فذهب وتعد رقطعها ان ذكر الذهاب في العقل يجب بقره والا فلا (ظم  
بسم) المستاجر اذا اخذ منه الجباية الراتبة على الدور والحو انيت يرجع على الاجر وكذا الاكار  
في الارض وعليه الفتوى (بسم) المستاجر اذا عمرو في الدار المستاجرة عمارات باذن الاجر يرجع  
بما انفق وان لم يشترط الرجوع صريحا وكذا لك القيم (فسم) وفي التنور والبالوعة لا يرجع بمجرد  
الاذن الا بشرط الرجوع لان العمارة لا صلاح ملكه وصيانة داره عن الاختلال فيرضى  
بالاتفاق بخلاف التنور والبالوعة استاجر عبد اهل بين الشهرين شهر اباربعة دراهم وشهرا  
بخمسة دراهم فهو جائز والاول منهما اربعة دراهم لانه لما قال شهر اباربعة انصرف الى الاول  
فتعين الخمسة للثاني \* كتاب ادب القاضي وهو يشتمل على ثمانية عشر بابا \* باب من يجوز له  
تقلد القضاء وجلوس القاضي وكيفية حكمه وما يتعلق به من صاحب المجلس واجرة الوكلاء  
والكاتب وبوابه \* (مت) لا يحل قبول العمل من غير اهله وان كان مستحقا لذلك عند ابي حنيفة  
رح لانه عون للظالم على ظلمه قال استاذنا رح وفي المحيط خلاف هذا (مت) في ادب القاضي  
لقاضي صدر وينبغي ان ينصب انسانا حتى يقعد الناس بين يدي القاضي وقيمهم ويقعد الشهود  
ويقيمهم ويزجر من يسمى الادب ويسمى صاحب المجلس والجلوازا ايضا وانه ياخذ من المدعي  
شيأ لانه يعمل له باعادة الشهود على الترتيب وغيره لكن لا ياخذ اكثر من درهمين العدلين  
الزائفين من الدراهم الرائجة في زماننا وللوكلاء ان ياخذوا ممن يعلمون له من المدعين والمدعي ما  
عليهم ولكن لا ياخذوا لكل مجلس اكثر من درهمين والرجالة ياخذون اجورهم ممن يعملون  
له وهم المدعون لكنهم ياخذون في المصرون نصف درهم الى درهم واذا خرجوا الى الرها تيق  
لا ياخذون لكل فرسخ اكثر من ثلاثة دراهم او اربعة هكذا اوضحه العلماء الا تقياء الكبار وهي اجور

امثالهم واجرا يكاتب على من يكتب له الكتاب واجر كتابة المحاضر والمصبرات على من قد راعى العمل فان  
ذلك عمل فيه دقة ولا ينبغي ان ياخذ اكثر من اجر المثل الذي ياخذ الناس بمثل ذلك العمل  
وينبغي للقاضي ان ينصب انفسا يقدم الاول فالاول ويمنعهم عن الدخول على القاضي جملة  
ولا يترك القاضي حتى ياخذ من الناس شيئا ليتحركهم قيد خلوا عليه فان الدخول على القاضي مباح  
لهم وواجب على القاضي ان ياذن لهم بالدخول واجر هذا الباب على القاضي والوكلاء لانه يعمل  
لهم لانه يمنعه حتى لا يزدحموا عليه وعليهم (جست) واذا بعث امينا للمتعد يل فالجعل على المدعى  
كالصيغة لقصيتهما (شخص) لادب القاضي القاضي اذا بعث الى المدعى عليه بعلامة فعرضت عليه فامتنع  
واشهد عليه المدعى على ذلك وثبت ذلك منه فانه يبعث اليه ثانيا ويكون مؤنة الرجالة على  
الملك ما عليه ولا يكون على المدعى شيئا بعد ذلك قال (صت) فالحاصل ان مؤنة الرجالة على المدعى  
في الابتداء فاذا امتنع فعلى الملك ما عليه وكان هذا استحسان مال اليه للزجر فان القياس ان يكون  
على الملك في الحالين (ط) قيل اجرة الشخص في بيت المال وقيل على المتمرد كالسارق اذا قطعت  
يد وفاجرة الحد اذ والد من الذي يحكم به العروق على السارق لانه المسبب ولو ذهب الى باب  
السلطان وذهب بقائد لا حضار خصمه فاخذ منه زيادة على الرسم يرجع الخصم على المدعى بتلك  
الزيادة ان ذهب الى باب السلطان ابتداء وان ذهب الى القاضي اولا وعجز عن استيفاء حقه في  
المحكمة لا يرجع ولو امر القاضي رجلا بملازمة الملك ما عليه لاستخراج المال ويسمى مؤنلا ومؤنة على  
المدعى عليه وقيل على الملك وهو الاصح (شط جست) المزمى ياخذ الاجر من المدعى وكذا المبعوث  
للمتعد يل (مخلف) قضى في ولايته ثم اشهد على قضائه في غير ولايته لا يصح الا شاهد \* باب من يشترط  
حضرته لتسليم البيعة والقضاء عليه ومن يصلح خصما ومن لا يصلح \* (فتح) استحق المبيع بالبيعة  
ورجع المشتري بالثمن على البائع فقام عليه البائع بيعة على ان هذا الحار نفع مندي لا يسمع بينته  
(يهر) فيه خلاف المهاثم (شخص) يقبل بينته (ط) استحق العبد من يذم مشتبوه بالملك المطلق  
على بائعه فاقام البائع بيعة انه فتح في ملكي من امضى قبلت بينته اذا اقامها بحضرة المستحق  
وكذا في اقام البائع بيعة انه فتح في ملكي بائعي من امته فشرط محمد رج حضرة المستحق لقبول البيعة



و قيل لا يشترط و به اختلف السرخسي و قيل على قياس قول البيهقي ر ح و ابى يوسف ر ح الاول  
لا يشترط قال (بم) وهو الاظهر والاشبه وعندهما يشترط (شخص) اذا اقام البائع بينة ان المبيع  
وصل اليه من جهة المستحق يشترط حضوره لقبول البينة هو المختار (فهم) ادعى رجل على  
المشتري ان هذه الدار المشتراة في اجارتي فقال المشتري فسمحت الاجارة ثم اشتريتها والبائع غائب  
يمكن المشتري من اثبات ذلك بالبينة (فهم) ادعت على آخر قرضا واقامت بينة عليه ثم اقرت قبل  
القضاء ان القرض ملك زوجي وانا وكيله بالاقرار لا يقضى بهن البينة للزوج لانها قامت على  
غير خصم لان الوكيل بالاقرار ليس بخصم (بم) ادعى على وصي لقيط شيئا واللقيط غائب لا يمكن  
تعريفه بالنسب لا يصح دعواه لان حضرة الصغير شرط في الدعوى عليه ليشار اليه (ظم) قامت  
البينة على خصم بالكين فاخر القاضي قضاءه فغاب المدعى عليه و وكل ابنه بتلك الدعوى فله ان  
يقضى بتلك البينة التي قامت على ابيه قال استاذ نارج ولا يشترط حضرة رب الدعين في سماع  
بينة المحبوس على افلاسه (مت فلك) وابو حامد والبرغري في وصايا الجاهل الصغير فيمن تركه  
زوجة وابنا فاخذ الابن كل التركة وغاب ثم ادعى رجل على الميت ادنا تنتصب الزوجة خصما عن  
الميت وان لم يكن في يد هاشم (علك) لا تنتصب الا اذا كان في يد هاشم قال استاذ نارج والصواب  
هو الاول (ط) في دعوى العين انما تنتصب احد الورثة خصما عن الميت اذا كان العين في يده والا فلا  
وفي دعوى العين ينتصب خصما ان لم يصل اليه شيء من التركة (فهم) ادعى على الميت ادنا وادعى  
على ورثته وليس في ايديهم شيء ثبت ذلك باقرار المدعى تقبل البينة ويحلف الورثة على العلم وكذا  
لو لم يكن للميت مال متروك تقبل البينة ويحلف الورثة على العلم لان الحاجة الى اثبات الدين دون  
استيفائه (ن) وعن الفقيه ابى جعفر انه يسمع البينة قبل ظهور المال ولا يحلف الورث الا عند الظهور  
وبه ابو الليث (بم) ادعى على اخى الميت ادنا عليه فقالت لست بخصم لان للميت ابنا لا تندفع منه  
الخصومة بدون البينة (حسن) قد لا يكون الانسان خصما في البينة ولا في اليمين ولو اقربه لا يجبر  
ولكن لو دفع جاز (م) كمن ادعى انك اشتريت هذا العبد من وكيلي فلان فاقول المشتري بالشراء هو الوكيل  
غائب لا تقبل بينة المدعى انه كان وكيله بالبيع ولا يحلف به ولو اقربه لا يجبر عليه ولكن لو دفع جاز وقده

لا يكون خصما في البيعة ولا في اليمين ولكن لو اقرب به يجبر عليه (صدق) كمن ادعى عبدا في يد رجل فانكر دعواه فصالح رجل مع المالك على دراهم ودفعها اليه على ان يكون العبد له ثم جاء المصالح الى ذي اليد واقام بيعة على ان العبد كان للمدعى واراد اخذه لم تقبل بيئته ولم يحلف عليه لكن لو اقر ذو اليد يؤمر بدفع العبد الى المصالح ويكون المصالح بمنزلة المشتري ونص محمد رح انه لا تقبل البيعة ولا اليمين ولكن لو اقر يوخذ باقراره وقد يكون خصما في اليمين ولا يكون خصما في البيعة كمن اشترى عبدا او قبضه ثم اقر انه لغير البائع فلان بن فلان ودفعه الى المقر له ثم اقام بيعة انه كان للمقر له ليورث بالثمن على البائع لم تقبل بيئته ولكن له ان يحلف البائع بالله ما كان للمقر له فان نكل رد الثمن وقد يكون خصما في البيعة دون اليمين وعلى هذا عشر مسائل واكثر منها ادعى عبدا بين في يد رجل فانكر ثم صالحه من دعواه على احد هما بعينه ثم اقام بيعة ان العبد بين كان له ان ياخذ الآخر ولو اراد ان يحلف ذ اليد ليس له ذلك ومنها ان الوكيل بالشراء رد المبيع بالعيب فقال البائع رضى الامر به تقبل البيعة عليه على رضا الامر وليس له ان يحلف الوكيل ومنها الوكيل بطلب الشفعة ادعى عليه المشتري ان الموكل سلم الشفعة تقبل بيئته ولا يحلف الوكيل عليه ومنها الوكيل بقبض الدين ادعى عليه المدينون انه اوفى رب الدين دينه واقام بيعة عليه تقبل ولا يحلف الوكيل بالعلم اذا لم يكن له بيعة ومنها انه ادعى على رجل انه وصى الميت تقبل بيئته ولا يحلف المالك عا عليه ومنها انه اذا ادعى انه وكيل فلان فانكر تقبل البيعة ولا يحلف ومنها انه اذا ادعى ان فلانا الميت اوصى اليه والى هل فانكر تقبل البيعة عليه ولا يحلف ومنها ان الاب فيما اذا ادعى على ابنه الصغير خصم في مساع البيعة دون اليمين ومنها ان من ادعى على ميت مالا او حقا من الحقوق وقل وصيه الذي ليس بوارث الى المحاكم فليس له ان يحلفه لان اليمين لوجاء النكول والتكول بذل او اقرار وليس للوصى ولا للاب في حق الصغير ذلك (ط) ولو كان الوصى وارثا يحلف لانه يملك البذل في حصته مثل شمس الاسلام الا وزجندى عن خياط عنده ثياب الناس وغاب عن البلد فهل لا صحاب الثياب ان يطلبوها من زوجته فقال ان كان غين ثيابهم عندها فلهم الطلب والاخذ قال استاذنا رحمه فيه نظري فالمسئلة الخمسة معروفة ان الغاصب والمودع والمهتاجر والمرتهن والمستعير من

غير المالك لا يكون خصما لمدعى الملك المطلق . لكن الصواب ما اجاب به شمس الاسلام وبه كان يفتى  
( خج ) فحين رهن متاع غيره بغير اذنه فوجد المالك في يد المورثين له ان ياخذ منه ووجهه ان  
للمالك ان ياخذ ملكه اينما وجد له وله ان يحتال بما قد رعليه من الحيلة حتى يصل الى حقه فله  
ان يطلب ملكه من مودع وغاصب او مورثين وغيرهم الا اذا اثبت ذواليد بانه مودع فحينئذ يندفع  
عنه الخصومة فاما قبل دعواه فاجواب المفتي ان للمالك طلب ملكه منه \* باب ولاية القاصي وتصرفاته  
على الغير \* ( شب ) للقاضي ولاية اقراض اللقطة من الملتقط واقرض مال الغائب وبيع منقوله  
اذا خاف التلف وهذا اذا لم يعلم بمكان الغائب اما اذا علم فلا لانه يمكنه بعثه الى الغائب اذا خاف  
التلف قلت وهذا يدل على ان للقاضي ان يبعث مال الغائب الى الغائب اذا خاف التلف وفي  
تمة ( صغر ) الاب اذا كان مسرفا مبذرا للمال فللقاضي ان ياخذ مال اليتيم من يده ويضعه على  
يدي عدل الى وقت حاجة الصغير وبلوغه ( ط ) على الرواية التي يجوز بيع الاب الذي هو فاسد  
عند الناس فنقول وله الصغير يوخل الثمن منه ويوضع على يدي عدل ( فسخ ) الاب او الوصي باع عقار  
الصبي فرأى القاضي نقض البيع اصلحة للصغير له ان ينقض قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
روح له ان ينقض قال استاذنا راجح اطلاق الجواب في كتاب الماذون في الاب او الوصي تنصيص على  
ان الاب او الوصي وان كان مصلحا فللقاضي نقض بيعه اذا رأى المصلحة فيه \* باب ما ينقض به القضاء  
وما لا ينقض \* ( خج ) قضى بملك الارض بشهادة الفروع ثم جاء الاصول ففي بطلان قضائه بشهادة  
الفروع خلاف فمن قال القضاء يقع بشهادة الاصول يبطل ومن قال يقع بشهادة الفروع لا يبطل  
( فعظم ) ادعى ارضا في يد رجل ارثا من ابيه فقضى له بالبيعة العادلة ثم قال اشتريتها من ابي  
بطل القضاء بقوله ( عمت ) وابوها مد اشترى ضيعة من زيد وباعها من عمرو ثم استحق منه بالملك  
المطلق بالبيعة والقضاء ثم اقام عمرو بيعة ان المستحق كان اقر قبل دعواه ان هذه الضيعة ملك لزيد  
المذكور فليس للقاضي مطالبة ببيان كيفية الوصول اليه من جهة زيد ووجب على القاضي تسليم  
الضيعة اليه وعن ( حمز ) ايضا ادعى على رجل ضيعة في يد دوا قام بيعة وقضى له فاخذها وباعها  
من انسان ثم ان المقضى عليه يدعى ان هذه الضيعة كانت لغلان فباعها من رجل واشترتها من

ذلك الرجل وان المقضى له قد كان اقر قبل دعواه بان هذه الضيعة ملك ذلك البائع الاول واقام  
 بينة على اقراره ذلك فهذا الدفع في غاية الصحة وليس للقاضى ان يسأله بعد صحة الدفع عن سبب  
 الوقوع في ملكه لانه دافع وليس بمُدَّعٍ (علك) لا حاجة الى سوال القاضى عن سبب الوقوع  
 في ملكه قلت وهل الجواب وامثاله يدل على ان الدفع الصحيح بعد القضاء مسموع شرعا (علك)  
 ولو ادعى بعد الحكم بالبينة ان المقضى له قد كان اقر ان هذا المحدث وملك عمر وفليس هذا ابدفع  
 صحيح ما لم يدع تلقى الملك من جهة عمر ولكن ليس للمفتى ان يزيد في الجواب على قوله  
 ليس بدفع صحيح لانه لو استثنى المفتى يزيد الوكلاء المفتعلة دعوى تلقى الملك من جهة عمر و  
 كاذب بالصحة الدافع قال استاذنا رح وما اجاب به (علك) في اصل المسئلة يدل على انه لو كانت  
 الدار في يد انسان فزعم رجل آخر انها ملك فلان لا ملك ذي اليد ثم ادعاه بعد ذلك على  
 ذي اليد ملكا مطلقا لنفسه للقاضى ان يسمع دعواه وقد اجاب (علك) بخلاف هذا ابو حامد قاض  
 قضى في حادثة ثم ظهر له خطأه يجب عليه ان ينقض قضاؤه (صت) هذا اذا خالف قضاؤه الاجماع  
 او النص او السنة اما اذا كان كل واحد منهما بالاجتهاد لا ينقض وفيه حد يث عمر رض (ط) ان  
 كان خطأه لا يختلف فيه الفقهاء رد القضاء ونقضه لا محالة والا امضا وقضى في المستقبل بما يرى  
 (ط) ادعى عليه دارا فادعى المدعى عليه الصلح ولا بينة له فنقض القاضى للمدعى بالدار وباعها  
 من رجل ثم ان المدعى عليه اراد ان يحلف المدعى بالله ما صالحتنى عن دعواك في الدار قبل  
 قضائى لك بها فله ذلك فاذا حلفه وكل كان للمدعى عليه الخيار ان شاء اجاز البيع واخذ الثمن  
 وان شاء فسخه على السعدى راح ادعى الملك يون الابراء بعد القضاء بالك بين عليه بالبينة فانكر الدائن  
 وحلف ثم اقام الملك يون بينة بالا براءة قبل القضاء تسمع عن شمس الاسلام الا وزجندى استثنى  
 عثمان على عبد الرحمن محدودا بالملك المطلق بالبينة والقضاء وثبضه وباعه من آخر وسلمه اليه  
 ثم ادعى عبد الرحمن دفعا على عثمان لياخذ ملكه وليس المحدث ود في يدك يسمع دعوى الدفع على  
 عثمان وعنه ادعى عينا وقضى له ثم اقر ببعض ذلك العين للمدعى عليه لا يبطل دعواه والقضاء في الباقي  
 (ط) قضى القاضي بالدار والبناء بالبينة ثم قال المقضى له ليس البناء لي وانما هو للمدعى عليه ولم



يؤثر له فهو أكد اب لشهوده ولو قال البناء للمدعى عليه لم يكن أكد اب في رواية الا قضية وفي رواية  
 شهادات الاصل مجرد اقرار المقضى له بالبناء للمدعى عليه أكد اب لشهوده يبطل به القضاء  
 \* باب القضاء بشهادة الزور والنكول مع كذب المدعى \* (فع) ادعى عليه جارية انه اشتراها منه بكل  
 فانكر فحلف فنكل فقضى عليه بالنكول تحل الجارية للمدعى ديانته وقضاء كافى الشهود الزور (شمر)  
 لا تحل لان الحل ثبت في الشهود لحديث على رض شاهد اك زواجك فلا يتعدى الى غيره (سمر)  
 قضى في السلم او الصرف بشهود زور يشترط قبض راس المال وبدي الصرف في مجلس القضاء للحل  
 لان القضاء انشاء للعقل بينهما وقيل لا يشترط وعلى هذا الخلاف اذا قضى بالنكاح بشهود زور يشترط  
 حضرة الشهود وقت القضاء لانه انشاء وقيل لا \* باب الجرح والتعديل \* شمس الاسلام  
 الا وزجندى اقام بيعة على داوى يد رجل فقال المشهود عليه لا تسمع شهادته لانه اقرى بملكية هذه  
 المد اقبل شهادته لا يحلف الشاهد بذلك ولو اقام بيعة به لا تقبل ولو قال ادعى هذا الشاهد هذه الدار  
 لنفسه قبل شهادته لا يحلف الشاهد عليه ولا المدعى على العلم ولو اقام البيعة عليه على انه خاصم عليه  
 عند القاضي يبطل شهادته (فع) خلافه والاول منصوص عن محمد رح (علك حم) شهد فجرح  
 ثم شهد بعد خمس سنين في تلك الحادثة عند ذلك القاضي لا تقبل (علك حم) المزكى اذا قال عدل في  
 الظاهر فليس بتعديل ولو اطلق كان تعدى لا \* باب القضاء في المجتهدات وما يتصل به \* (فع) علي السعدي  
 زوجت نفسها بغير اذن وليها فعجز الزوج عن اداء المهر والنفقة فلو الدها ان يطلب من القاضي  
 الفرقة باعتبار العجز (نسخ) ليس للقاضي ان يقضى بالفرقة بسبب العجز عن النفقة واجاب هو موارا  
 فحين غاب عن امواته وتركها بلا نفقة انه لو قضى بالفرقة بسبب العجز عن النفقة ينفذ قال وانما  
 فرقت بين الجوايين لان الخلاف بيننا وبين الشافعى رح في حل الاقدام على القضاء فعندنا لا يحل  
 ولا خلاف في النفاذ فالجواب الاول جواب عن حرمة الاقدام والثاني عن النفاذ مع حرمة الاقدام  
 عليه ولا يشترط ان يكون القاضي شفعوي المذهب لانه لا خلاف في نفاذ القضاء (علك) لا ينفذ  
 القضاء بسبب العجز عن النفقة عندنا حتى يقضى قاض آخر بتنفيذ قضائه (نسخ) اب الصغير مع امرأة  
 الصغير اذا اراد الفرقة فالحيلة فيه ان يقضى بالفرقة بسبب العجز عن النفقة اولان النكاح كان

بلفظ الهبة أو بغير ولي فينفذ وللقاضي هذه الولاية الا ترى ان القاضي يفسخ النكاح بخيار البلوغ  
 وهذا يؤيد جواب (فتح) العجز عن الانفاق لا يوجب حق الفراق وقال الشافعي رح لها ان تطلب  
 من القاضي ان يفرق بينهما ويكون ذلك فسحا وطى هذا الخلاف اذ عجز عن ايقاء المهر الممجل فان فرق  
 وهو شفيعي المذهب نفل قضاؤه عند الكل وان كان القاضي حنفيا لا ينبغي له ان يقضى بخلاف مذهبه  
 الا اذا كان مجتهد او وقع اجتهاده عليه وان قضى بخلاف رأيه من غير اجتهاد فعن البيهقي رح  
 في نفاذ قضاؤه روايتان وكذا في كل فصل مجتهد وان امر شفيعيا فقضى وهو غير مأمور بالا ستخلاف  
 او مأمور لكن المأمور والقاضي اخذ شيئا لا ينفذ قضاؤه عند الكل لان قضاء القاضي فيما ارشى باطل عند  
 الكل وان لم ياخذ شيئا ففرق المأمور جاز تفريقه وان كان الزوج غائبا فقامت البيعة ان زوجها  
 الغائب عا جزع عن النفقة وطلبت التفريق منه فان كان القاضي حنفيا فقد ذكرناه وان كان شفيعيا  
 وفرق بينهما قال ائمة سمرقند جاز تفريقه لانه قضى في فصلين مجتهد بين العجز والغيبة وعندنا لقضى  
 على الغائب ينفذ قضاؤه في اظهر الروايتين عن البيهقي رح (ظمر) لا ينفذ لان القضاء على الغائب  
 انما يجوز عند الشافعي رح وينفذ في احدى الروايتين عن البيهقي رح اذ اثبت المشهود به وهنا  
 لم يثبت العجز عند القاضي لان المال غادر رائج فعسى يصير الغائب غنيا ولا يعلم الشاهد لما بينهما من  
 المسافة فكان مجازا في شهادته فاذا علم القاضي بذلك لا يجوز قضاؤه (فن) غاب من امرأته  
 غيبة منقطعة ولم يخلف نفقته فرفعت امرها الى قاض فكتب الى عالم يرى التفريق بالعجز عن النفقة  
 ففرق بالعجز عن النفقة يقع الفرق ولو كان له ههنا عقار ومتاع واملاك يتحقق العجز لانه لا يجوز  
 بيع هذه الاشياء للنفقة اذ لم يكن من جنس النفقة لانه يتضمن القضاء على الغائب وهكذا ذكره  
 في (ط) ثم قال وفيه نظر والصحيح انه لا يصح قضاؤه فان رفع قضاؤه الى قاض حنفى المذهب فاجاز  
 قضاءه فالصحيح انه لا ينفذ (فتح عت) زادوا في وجه الامام من اوقاف المسجد دارا وحكم حاكم  
 بذلك لا ينفذ ومن المشائخ ما يدل على خلافه (طفن) قال الرجل والمرأة مازن وشريم بالغ عجي  
 وذاود فينفذ ففيه اختلاف المشائخ ولو قضى قاض بصحة هذا النكاح ينفذ ويصح ثم قال ودلت المسئلة  
 على ان قضاء القاضي في مثل هذه المجتهدات التي فيها اختلاف المتأخرين صحيحة وان لم يعرف

فيها اختلاف المتقيد ميان (فع عك) القاضي المقلد اذا قضى على خلاف مذهبه لا ينفك (ط) اختلاف  
الروايات في قاض مجتهد اذا قضى على خلاف رأيه (شخص) لو قضى قاض بما روي عن سعيد  
بن المسيب ان دخول المحلل بها ليس بشرط للحل الاول لا ينفك قضاءه فان شرطيته ثبتت بالآثار  
المشهوره \* باب القاضي يقضي بعلم نفسه \* (مصحح) للقاضي ان يقضي بعلم نفسه بالوقف وكذا  
ان كان مدعى الوقف منصوباً من جهته له ان يقضي بعلمه \* باب ما يكون حكماً من القاضي وما  
لا يكون وما يجوز قضاؤه ببيينة قامت عند القاضي الميت \* (مصحح) قامت البيينة عند القاضي على رجل  
بحق فقال لمعتمده اقمه واطلب الدية منه فهو حكم عليه (فع حم) الجبس بعد اقامة البيينة بالحق  
قضاء منه وفي نفقات هذا الكتاب امر القاضي بحبس المدعى عليه قضاء منه بالحق (ط ظم) في دعوى  
العين اذا قال القاضي بعد سماع البيينة ادفع هذا المدعى ودللت على لا يكون حكماً وينبغي ان يقول  
حكمت بهذا المدعى وله هذا المدعى ثم قال (بمر) والصحيح ان قوله حكمت او قضيت ليس بشرط  
وقوله ثبت عندى يكفي وكذا اذا قال ظهر عندى اوضح او علمت فهذا كله حكم هو المختار (فع  
عت عك) اقام المدعى بيينة على ان هذه الضيعة التى فى يده ملكه فطالبه القاضي بالجواب  
فاستمهله المدعى عليه فامهله القاضي خمسة اشهر وسلم الضيعة الى المدعى حتى ياتى بالدفع  
ثم اتى بدفع غير مسموع ومات القاضي قبل ان يقول حكمت فذلك التسليم حكم منه وليس للمدعى  
عليه ان يمنعه من التصرف وان يطالبه باعادة الدعوى وعن (حم) مثله وابلغ منه (عك) ان  
ارتاب القاضي الثانى في دين الاول او علمه وفقهه فما احسن ان يطلب الاعادة وقال مؤيد  
امر القاضي بتسليم بعض المدعى او كله بعد اقامة البيينة العادلة حكم منه بان الضيعة للمدعى  
\* باب الاستحلاف \* (شم رفع) وجب اليمين للمدعى بعد الاثكار وعدم البيينة فقال اسقطت اليمين  
او حقي في اليمين او قال ان لم اقم البيينة الى وقت كذا فقد اسقطت اليمين او حقي في اليمين لا يمقط  
وله ان يحلفه (فع) ادعى عليه ضيعة ولا بيينة له فطلب يمين خصمه فقال ان المدعى اقر انه لاحق  
له في هذه الضيعة فطلب يمين المدعى له ان يحلف بما يدعى عليه من الاقرار في الجامع الاصغر  
قال ابو نصرانك بوسى فيمن ادعى على آخر اقراره بالحق وانكر المدعى عليه يحلفه القاضي بالله ما اقر

أنه بكذا أو كل أو قال أبو القاسم الصغار ليس لها إلا أن يحلفه بالحق الذي يدهه بالله ماله عليه  
 كل أو كل إلا أن حقه هذا دون غيره وأطلق في (جب) فقال ولا يمين في دعوى الاقرار (شمر)  
 يستحلف في دعوى الاقرار بالنكاح قال استاذنا راجح ولعل الاختلاف في اليمين في دعوى الاقرار  
 بناء على اختلاف المشايخ في صحة دعوى مجرد الاقرار (ط) في صحة دعوى الملك بسبب الاقرار  
 اختلاف المشايخ ومسائل الكتب فيها متعارضة قال استاذنا راجح ولكن مع هذا جواب (فتح) أنه  
 يحلف المدعى بسايد على عليه من الاقرار صحيح فقد ذكر في محاضر (ط) أنه اشارة في الجامع ان  
 دعوى الاقرار إنما لا يسمع لاثبات الاستحقاق بالاقرار أما لا بطلان للدعوى في مقام الدفع  
 صحيح وإذا صح دعواه في مقام الدفع صح استخلافه بخلاف استخلاف المدعى عليه في مقام الاثبات  
 على بعض الاقوال (شمر فتح) يحلف المدعى عليه بطلب المدعى يمينه بين يدي القاضي قبل استخلاف  
 القاضي فهل ليس بتحليف لأن التحليف بحق القاضي سيف الأيمة السائلي للمدعى بينة عادلة  
 حاضرة يضيرون الاستخلاف وبين إقامة اليمين إلا إذا كان قال للقاضي لي بينة حاضرة فإنه لا يجيبه  
 إلى الاستخلاف (شمر) ان غلب في ظنه أنه ينكح فله ان يحلفه وان غلب في ظنه أنه يحلف  
 كاذبا لا يعتد به التحليف (بسخ) وغيره جمعت المرأة من زوجها الفضة الكفرو وهو يجهل فلها ان  
 تحلفه (شمر كص) طالبت زوجها بالمهر فاقول لا شيء لي وانها اقوت بك ولا بينة لي على  
 اقرارها فله ان يحلفها (بسر) ادعى على آخر أنه وطئ جاريته وجعلت منه وادعى النقصان بهذا  
 السبب وانكر هو والد خول فله ان يحلفه ولو حلف المدعى عليه فله ان يطلب من القاضي تعزيز المدعى  
 ولو اقام المدعى بينة فله حجة النقصان (بسر) قضى القاضي عليه بالمال فقال انا معصوم والمدعى يعلم  
 اعماري وهو منكر فللقاضي ان يحلفه على ذلك قال استاذنا راجح وهل الاختيار حسن (ط) فيه اختلاف  
 المشايخ ان القول قول المدعى في اعماره ام قول وب المدعى ولو اشترى جارية من رجل فادعت  
 امرأته انها اشترىته منه قبل هذا ولا بينة لها فلها ان تحلف المشتري على العلم (فتح) اختلاف  
 المتبايعان في صحة العقل ونسائه فحيث يكون القول قوله لكن مع اليمين قال استاذنا راجح وانما  
 كفت هذا لأنه لا يلزم ان يكون القول قول الايمان مع اليمين وكثير من المواضع يكون القول قوله دون



الييمين منها (ط) قال الرومي لليتيم انفق عليك كل اموالك وذلك نفقت مثله او قال تركك ابوك  
 رقيقا فانفقت عليه من مالك كل اثم مات او اهلك وقال الصغير ما ترك ابى رقيقا او قال الرومي  
 اشتريت لك رقيقا واديت الثمن من مالك وانفقت عليه كل اثم فهو مهدق في ذلك كله مع اليمين  
 قال (بم) الا ان مشائخنا كانوا يقولون لا يستحسن ان يحلف الرومي اذا لم يظهر منه خيانة ومنها  
 لا شرط من محمد بن قاض باع مال اليتيم فرد المشتري عليه بعيب فقال القاضي ابرأ تني منه فالقول  
 قوله بلا يمين وكذا لو ادعى رجل قبله اجارة ارض ليتيم واراد تحليفه لم يحلف لان قوله على وجه  
 الحكم وكذا في كل شيء يدعى عليه عن ابي يوسف راجد على الموهوب له هلاك الموهوب عند لوادة  
 الواهب الرجوع فالقول له بدون اليمين ومنها لو قال الواهب شرطت لي موهبا وقال الموهوب  
 له لم اشترط فالقول له بدون اليمين ومنها اشترى العبد شيئا فقال البائع انت مسجور وقال العبد  
 انا ما ذون فالقول له بدون اليمين ومنها اشترى عبد من عبد شيئا فقال احد هما انا مسجور وقال  
 الآخر انا وانت ما ذون فالقول له بدون اليمين (حس) ومنها اشترى لابنه الصغير اراما اختلعا مع  
 الشفيع في الثمن فالقول للاب بدون اليمين (ن) ومنها اذا اشترى دارا فجاء الشفيع وانكر المشتري  
 الشراء وقال انه الابن الصغير ولا بينة للشفيع لا يحلف المشتري ومنها في ادب القاضي اقروا  
 بالتفقة على اليتيم او القيم على الوقف و مال الصبي والوقف في يد او نحو ذلك من الامناء بمثل ما يكون  
 في ذلك الباب قبل قوله بلا يمين اذا كان ثقة لان في اليمين تنفير الناس عن الوصاية فان اتهم قيل  
 يستحلف بالله ما كنت خنت في شيء مما اخذت به وقيل ينبغي للقاضي ان يقدر شيئا فيستحلف عليه  
 وكذا هذا فيمن ادعى خيانة مطلقة على مودعه قيل لا يستحلف حتى يقدر وقيل يستحلف بالله ما خان  
 فيما ائتمن فان حلف بربى وان نكل يجبر على بيان قد رما نكل فته هذا كله بهذه العبارة في (شظ) فع  
 (هك) ادعى المديون الا يصال فانكر المدهى ولا بينة له وفطلب يمينه فقال المدهى اجعل حقى في  
 الاجتم ثم استحلفني فله ذلك في زماننا (هس) قال المدهى عليه للوكيل بالخصومة قد اقررت في  
 غير مجلس الحكم ان موكلى متعنت لا حق له فيك فصرت معزولا فانكر الوكيل ذلك فله ان يستحلفه  
 (عت) قال في حال مرضه ليس له شيء في دار الدنيا ثم مات من زوجة و بنت و ورثة فللورثة

ان يحلفوا في وجته وابنته على انه ما لا تعلمان شيئا من تركه المتوفى بطريقه وطريقه ان يعينوا مقل او  
 ما يدعون (بشع) باع الوصي عبد افاد على المشتري عيبا ولا بينة له يحلف الوصي على البتات والوكيل  
 على العلم لان العبد في يد الوصي فيعلم بالعيب ظاهرا بخلاف الوكيل (عنه تسخ) ادعى رجل  
 على مشتري العين انه له ورثة من ابيه فقال المدعى عليه انك قد بعته من بائعي قبل شرائي منه  
 ولا بينة له فله ان يحلف المدعى بالله ما بعته من بائعي قبل شرائي منه قال استاذنا ربح وفي الزيادات  
 ما يروى انه لا يستحلف (شخص) في دعوى الدار واقامة البينة لو ان ذاليد طلب من القاضي  
 استخلاف المدعى ما تعلم اني بنيت بناء هذه الدار لا يجيبه القاضي وهكذا الجاب (شخص) ادعى  
 ارض دار في يد رجل واقام البينة فقبل القضاء ادعى المدعى عليه على المدعى انك اقررت ببناء هذا  
 الدار لي وانكر تقبل بينته عليه وله ان يحلف على اقراره ان لم يكن له بينة لان في دعوى ارض الدار  
 ورقيتها والقضاء بل لك يدخل البناء (شخص) ادعى عليه انه سعى الى السلطان واخذ منه بسعايته كذا  
 وانكر فللحاكم ان يحلفه على ذلك ولو اقام بذ لك بينة فله ان تقبل (عنه شخص) ادعى ارضا ارثا من ابيه  
 فقال ذو اليد نعم لكن وصي ابيك فلان باعها مني بعد موته حال صغير فانكر وصاية فلان من ابيه  
 وبيعه او انكر احد هما واقر بالآخر فله ان يحلفه على ذلك \* باب الحبس والافلاس والشهادة على  
 الافلاس واليسار \* (فج) سجان القاضي خلى رجلا من المسجونين حبسه القاضي بد ين عليه فلرب  
 الملك ان يطالب السجان باحضاره (بسر) ادعى على ابنته مالا وامر القاضي بحبسها فطلب الاب  
 منه ان يحبسها في موضع آخر غير السجن حتى لا يضيع ماله بحبسها القاضي الى ذلك وكذا في كل  
 مدعى مع الملك عاقله (بسر) عليه ديون لجماعة لو احدث ثمانية ولا خرا حث عشر ولا آخر عشرون  
 فحبسه صاحب الثمانية في الملزم خمسة ايام فكل واحد من الباقيين ان يخرج من الملزم ليكتسب  
 بقدر نصيبه (بسر) المحبوس بالد ين اقام البينة على افلامه فاراد رب الدين ان يطلقه قبل  
 القضاء بافلامه وادى المحبوس ان يخرج حتى يقتضي بافلامه بحسب على القاضي القضاء به حتى لا يعيد  
 رب الدين ثانيا قبل ظهور غناه (فج حمر) فقيه لحقه دين وله كتب ملق بعضها من استاذه واصلم  
 بعضها بنفسه فهو موقوف في حق قضاء الدين حتى يلحقه الحبس وان كان فقيرا في حق الصدقة

ووجوب الزكوة ولو كان له قوت شهر يباع عليه وهو موسر وإنما لا يباع عليه قوت يوم (ط)  
 ولو كان له عقار يحبس ليبيع وإن كان لا يشتري إلا بثمن قليل (شك في جت) فإن العجز القاضى نفعه  
 بحاجة المحبوس خلاه لكن بحضرة الحضم ولم يمتع لزومه في الرواية الظاهرة فإن غاب وظهر  
 اعساره أخذ منه كفيلا وخلاه أطلقه أبو يوسف ربح في رواية ابن جماعة وفي أدب القاضي فإن غاب  
 ومضت مدة الإفلاس فأقام المحبوس البينة على إفلاسه وسأل القاضي عنه فوجاه مقلما خلاه بكفيل  
 ولا ينتظر حضور الحضم ولم يمري أنه إذا لم يغيب هل يشترط حضوره وقال (فتح) (ظلم) لا يشترط  
 حضوره (ط) وإذا قامت البينة على إفلاس المحبوس لا يشترط لسماعها حضرة وبعالك بين لكنه إن كان  
 حاضرا أو وكيله فالقاضي يطلقه بحضرته وإن لم يكن حاضرا يطلقه بكفيل سئل (بسم) إذا لم يجد  
 المحبوس كفيلا هل يخلى القاضي سبيله فقال لا بد من الكفيل (بسم) من أبي بكر بن حامد إقام  
 المحبوس بينة على اعساره ورب الدين بينة على أنه موسر ولم يبينوا مقداره ما يملك قبلت شهادتهم  
 لأن المقصود منها إثبات دوام الحبس عليه قال ولو عينوا مقداره ما يملك لم يمكن قبولها لأنها قامت  
 للمحبوس وهو منكر والبينة متى قامت للمنكر لا يقبل وقولهم أنه موسر ليس كذلك فيقبل بخلاف  
 ما إذا قام الشفيع بينة على أن للشفيع نصيبا في الدار التي يجنب الدار المبيعة أو في الدار المبيعة  
 فإنها لا تقبل في (ط) وشرح الجامع الصغير للمحبوس إقام المحبوس بينة باعساره والدائن بينة على  
 أنه موسر يقبل القاضي بينة الدائن وإن لم يبينوا مقداره ملكه حتى يملك في الحبس \* باب ما يصير  
 مقضيا به ويدخل في القضاء والشهادة واللعوى من غير ذكر \* (فع عليك) ادعى على رجل ضيعة  
 فأقام بينة فأقره واليد أنه لا حق له فيها فسلمها للقاضي إلى الملك حتى ثم ادعى المقرون ارتفاعها إلى  
 ويد أنها بيد رى يسمع منه أن كان غاصبا قال ربح والزور غيبك خل في الاقرار بالارض من غير ذكر (ط)  
 والعلو والسفل يد خلان في دعوى الدار بيدون الذكور وفي دعوى المنزل لا يدخل العلو إلا بالذكور  
 أو يد كرا الحقوق وفي دعوى البيت لا يدخل بل كرا الحقوق ويشرط ذكره ولكن في الشارح يد خل في  
 دعوى الدار من غير ذكر والمنايا طالع في أخذ جائنيه على هذه الدار ولا يجوز على الطريق لا يدخل  
 عند أبي حنيفة ربح إلا بد كرا الحقوق وعند ما يدخل إذا كان مفتحا إلى الدار والمربط والمطبخ

يدخلان في دعوى الدار ذكر الحقوق والمرافق ولم يدكروا في دعوى المنزل لا يدخل وان ذكر  
الحقوق والمرافق (ط) ادعى ارضاً على نهر شرابها منه وشهد الشهود بالارض ولم يتعرضوا للمشربة  
فانه يقضى له بالارض ويحصى منها الشرب (شز) ويدخل البناء في القضاء بالدار (ط) وفي دخول  
البناء والاشجار في القضاء بالارض والدار اختلاف المشائخ واذا ادعى نصف دار هل له ان يدعى  
بعد ذلك كلها فيه اختلاف المشائخ \* باب القضاء على الغائب \* (ط) غاب المدعى عليه او مات بعد  
اقامة البينة قبل القضاء لا يقضى حتى يحضر الغائب او نائبه او وارث الميت (ظمر) وكل بعد ما  
قامت البينة عليه وغاب يقضى على وكيله (ط) ولو كان المدعى عليه اقرباً ادعى عليه ثم غاب يقضى  
عليه باقراره في قول البيهقي ومحمد رح وظهر الروايتان عن ابي يوسف رح انه يقضى عليه في  
فصل البينة والاقرار حال غيبته (نفع) استمهل المدعى عليه القاضي بعد البينة العادلة مدة معينة  
وغاب ومضت تلك المدة فان ظهر تعنته فله ان يقضى حال غيبته ومثله عن الخجندی قال استاذنا  
رح فاشترطهما التعنت للقضاء عليه اختياراً من (ط) قامت البينة على الوكيل فغاب وحضر موكله  
او على العكس او قامت البينة على المورث فمات وحضر وارثه او قامت على وارث فغاب وحضر وارث  
آخر ففي هذه الصور يقضى على الذي حضر بتلك البينة \* باب تصرف المدعى والمدعى عليه في المدعى  
بعد الدعوى قبل القضاء \* (نفع عك) باع المدعى عليه المدعى به بعد اقامة البينة العادلة قبل  
القضاء ينفذ لانه قبل القضاء باق على ملك ذي اليد وكذا ذكره ابو بكر والبرزدوي في الجامع (ط)  
في آخر دعوى الجامع انه لا يصح بيعه وخرق بين الشاهد والشاهد بين (عك) اقام المدعى بينه  
انه اذ اراد وقال مبلتها الى مسجد كذا قبل القبض لا يسقط دعواه \* باب منع القاضي المدعى  
عليه من التصرف وبعث الامين لفتح الباب ولحفظ المال وما يتصل به \* (نفع ممر) ليس للقاضي  
ان يمنع المدعى عليه من التصرف في المدعى به قبل الحكم بعد اقامة البينة ومثله (ممر) هل له المنع  
قبل اقامة البينة قال لا (نفع عك) والخجندی ليس للقاضي ان يمنع ذي اليد من التصرف  
في الضبعة بالادعى وطلب المدعى ذلك (عك) ماتت عن زوج واخوة قسماً لو امن القاضي  
ان يبعث اميناً ليحصر مالها لان زوجها متهم وقال الزوج جميع ما في البيت لي لم يتعرض



القاضي وكل الومات الزوج فقال اولياؤه مثل ذلك وكل الومات عن امرأة وصغار وسان  
 الجيران ختم الباب للصغار وقالت جميع ما في البيت لي لم يتعرض القاضي لها ولا يبعث امينا  
 في اشباه ذلك الا في رجل يموت عن صغار وليس يدعي احد شيئا فيما في البيت فيبعث في ذلك  
 امينا يحفظ للصغار (فع عك) توارى المدعى عليه سبعة ايام او ثمانية فلم يجد المدعى فطلب  
 من القاضي ان يخرج امرأته واولاده من داره ويختمها لا يجيبه القاضي الى ذلك \* باب فيما

يقبل البينة على المقر او المنكر ثم يقر فيقضى بالبينة لا باقراره \* في شرح ادب القاضي للخصاف  
 ادعى الوكالة بقبض الدين فاقرا المدعى عليه بوكالته بقبض الدين وخصومته ايضا لكن جعل  
 الدين فاقام الوكيل بينة بالدين لم تقبل ولا يصير وكيل بالخصومة باقرار المدعى عليه حتى يقيم  
 البينة على وكالته بالخصومة ونظيره ادعى على ميت ديناً على بعض الورثة فاقر ذلك الوارث بالدين  
 فانه يستوفى ذلك من نصيبه وللطالبا ان يقيم بينة على حقه ليكون حقه في كل التركة وكذا ان  
 اقر جميع الورثة تقبل بينته ويقضى له لان المدعى يحتاج الى اثبات الدين في حقهم وحق غيرهم  
 لو ظهر دائن وكل الموصى له اذا ادعى الوصية فاقرب بعض الورثة او الكل يسمع بينته بذلك (شظ)  
 وجل قال للقاضي ان فلان بن فلان اوصى الي ومات وله على هذا اكن او في يد هذا اكن او صدقه  
 المدعى عليه في كله فالقاضي لا يثبت وصايته باقراره حتى يقيم البينة عليها قال صدر الشهيد ظاهر  
 هذا يدل على ان البينة تسمع على المقر وهو رأي الخصاف قال المحلواني واكثر مشائخنا على انها  
 لا تقبل على المقر وفي الجامع البرقعي لو خرم الاب بحق على الصبي فاقرا لا يخرج عن الخصومة  
 ولكن يقام البينة عليه مع اقراره بخلاف الوصي او أمين القاضي اذا اقر خرج عن الخصومة  
 (عك) اقام البينة ان هذه الصبيحة ملكي فاقرد واليد انه لا حق لي فيها فللقاضي ان يقضى في

المال بالبينة \* باب التحكيم \* ركن الائمة الغزالي رح حكم الحكم بنقل في مال الصغير وحقوقة ان  
 حكم بما هو خير لليتيم (عك) ليس للحكم ان يحكم بشيء فيه ضرر على الصغير يعني اذا ادعى على وصيه  
 (حم) لا يحكم وقال الخبير الوبري ان كان في حكم الحكم نظر للصبي ينبغي ان يجوز وينفذ حكمه  
 ويكون بمنزلة صلح الوصي (فع) لا يجوز استخلاف الحكم فرماء الصبي (فع عك) مس مهرته

بشهوة وانتشر لها فحكم الزوجان رجلا ليحكم بينهما بالحل على مثل هب الشاقي ربح يصير حكما  
 بينهما لكن الصحيح ان حكم الحكم في مثل هذا الموضع لا ينفذ قال استاذنا ربح قوله بعدم نفاذ قضائه  
 صحيح لكن حكم الحكم في امثال هذا الحكم في الطلاق المضاف مختلف نفاذه وان كان الاصح هو  
 النفاذ اذا حكم الحكم بينهما بما يورى واذا كان التحكيم ليحكم على خلاف ما يوراه المحكم كان الصحيح  
 عدم نفاذ قضائه لما عرف في (طعك) تزوج بامرأة زنى بها ابنته ثم ادعت المرأة عليه نفقة ومكنت  
 فحكم بالحل بينهما حكم او حكم تحل ولكن لا تكتب اى لا يفتى به \* باب مسائل متفرقة \* (حم)

قاض له خلفاء بالقرى يفرض فصل حادثة بعينها الى بعض اهل القرى غير الخليفة يصح لكن بطريق  
 الصلح لا القضاء (بسخ) اجرة حجان القاضى لا يجب على المحبوس من القاضى خلط مال الصغير بماله  
 لا يضمن (شب) في فوائد حديث علي رضي الله عنه وفيه دليل على ان الصلح يجوز وفيه ما  
 لا يجوز في القضاء فالصلح على بعض الحق يجوز والقضاء ببعض دون البعض لا يجوز وقال هزير امر  
 القاضى بتسليم بعض المدعى به او كله بعد اقامة البينة العادلة حكم منه بان المدعى المدعى قال  
 استاذنا ربح وقد صارت مسألة نفاذ القضاء ببعض المدعى اعمد قيام البينة على الكل واقعة فلم يوجد  
 لها رواية الا هذه (فع) قال (شرح) المسائل التى تتعلق بالقضاء الفتوى فيها على قول ابي يوسف  
 ربح لانه حصل له زيادة علم بالتجربة قال (صت) والذى يؤيد ما ذكره في فتاوى الزكوة ان  
 ابا حنيفة ربح كان يقول الصدقة افضل من حج التطوع فلما حج وعرف مشاقه رجع وقال الحج افضل

\* كتاب الشهادات وهو يشتمل على احدى وعشرين بابا \* باب كيفية الشهادة التى تقبل والتى  
 لا تقبل \* (فع عس) شهد واملى الدراهم ولم يمينوا انها عدلية ام عطارة لا تقبل ولو كان في  
 البلد نقد معروف ينصرف شهادتهم اليه وتقبل وان لم يمينوا انها ردية ام جيااد ويجب الاقل  
 (صت) باع خبيعة من زوجته ثم باعها ممن يخافه فادعت الزوجة بان بيعه منها سابق على بيعه  
 منه وشهد الشهود على السابق ولم يذكروا السنة ولا اليوم تقبل (شص) في مدعى الرهن اذا  
 اقام احد هما البينة انه اول تقبل ولم يشترط في قول الشاهد التيقن بالسبق قال استاذنا ربح وهكذا  
 في جميع الشهود بترجح بينة السابق وان لم يذكروا السنة ولا اليوم (عس) اذا شهد الشهود انه

ملك المدعى ولم يقولوا انه في يد الملك هي عليه بغير حق يقضى في المنقول ولا يقضى في العقار حتى  
يقولوا في يد ولا يحتاج الى قوله بغير حق وقيل لا يقبل حتى يقولوا في يد بغير حق وفي (ط)  
هذا كلام طويل القاضي جمال الدين الاسيحي بي شهد الشاهد ان هذا المحدث كان ملكا  
المدعى مات وتركه ميراثا له فمأله القاضي انه الآن في يد بحق ام بغير حق فقال لا ادري  
تقبل شهادته لانه انما قال لا اعلم اليوم توعدوا احتياطا لا حقيقة وكذا قال الشاهد بالفارسية حين  
مأله القاضي انجه من معلوم است كتم (ش) اقر لا خرف لم يصدقه المقر له ولم يكذب به وتوفي وادعى  
ورثته عليه فشهد له الشهود على الاقرار ولم يشهدوا على تصديق المقر له تقبل ولو شهد الملك على  
الشراء او الاستيجار انه باع منه هذا العين بكذا او هو يملكه او آجره من هذا المدعى سنة بكذا  
ولم يقولوا اشتراه منه او قبله تقبل (بيع) ادعى انه ملكه هذا العين وشهد الشهود انه ملكه هذا العين  
لم تقبل لانهم لم يبينوا السبب وانه يختلف قال استاذنا راجح وقضية تعليله توجب ان لا يسمع  
هذا الدعوى ايضا وعنه فيمن ادعى محذوفا انه كان ملكا امي مات وتركته ميراثا لي فقال ذو  
اليدين ان امك ملكته مني وسلمته الي فهود قع مسموع واجاب غيره من ابيته زمانه انه غير مسموع  
لما رفرق هوييهما بفرق حسن فقال اذا ادعى التملك بدون بيان السبب لا يصح لان القاضي  
لا يعلم باي ملك يقضى فالملك بالهبة غير الملك بالبيع في احكام كثيرة فاما اذا ادعى التملك في  
مقام الدفع فالقاضي لا يحتاج الى القضاء بالملك ليكون اختلاف اقواله مانعا من القضاء بل يقضى  
ببطلان دعوى المدعى والتملك باي نوع كان مبطلان للدعوى فكان المقضى به معلوما وعن عد فان  
المرغبنا في لو شهدوا انه رضى بهذا البيع وهو بالغ يومئذ لا تقبل ما لم يشهدوا انه اقر انه  
بالغ او عرفنا سنه (ش) ادعى محذوفا انه اشتراه من فلان والآن ملكي وفي يد هذا بغير حق  
وشهد الشهود على الشراء والتقابض يجوز القضاء بالملك له قال استاذنا راجح ومعنى المسئلة ان الشهود  
اذا شهدوا بسبب الملك له كفى ذلك للقضاء بالملك له وان لم يشهدوا انه ملك المدعى وفي يد  
هذا بغير حق ولو شهدوا ان هذا سجل قاضي بلد كذا لا يكفي لاثبات السجل \* باب ما يلزم الشاهد  
من اداء الشهادة والمؤنة في ذلك \* (ش) الشهود في الرضا والاحتياج الى اداء شهادتهم

هل يلزمهم كراء الدابة لرواية فية ولكنى سمعت من المشائخ انه يلزمهم \* باب متى يحل للشاهد ان يشهد \* (فتح) يرى خطه في القبالة ولا يتنكر اقرار المقر ولا الحادثة لا يشهد الا اذا لم يجد شاهداً غيره وتيقن ان هذا خطه يشهد على اقرار المقر بما فيه ولو عرف امرأة بعينها ونعمة كلامها فاقربت عنده بامر من وراء الحجاب فعرفها بصوتها واخبرت نساء كن عندها انها فلانة ووثق بذلك لكنه لم يرها فله ان يشهد بذلك هو المختار ولو لم يعرفها بصوتها لكن اخبرت النساء او لم تخبر لكنه عرفها بصوتها ووثق به فليس له ان يشهد (فع) المروزي قال في وصيته اعطوا محمد اوزيد ابعده موتى كذا ولم يذكر اسم ابيه وجده ولكن عرف من سمع ذلك انه يريد محمد الفلاني وزيد الفلاني لكونه معهودا في لسان الموصي من خادمه او قريبه وغلب على ظن السامع انه يريد هذا الا يحل له ان يشهد بالوصية ولا للموصي له ان ياخذ ذلك وقال (تسج) يحل الشهادۃ دون الاخذ قال استاذنا راج وهو الاشبه بالصواب (شمر) خرج الحاكم عن المحكمة ثم اشهد على حكمه يصح اشهاد به (فع عك) (حم) اشهد القاضي شهودا اني قد حكمت لفلان على فلان بكذا فهو اشهاد باطل لا عبرة به والحضور شرط (بهر) كتب شهادته في قبالة باقرار المقر ثم اخبره جماعة ان هذا المال المقر به مال القمار فالشاهد بالخيار ان شاء شهد وان شاء لم يشهد (فع عك) اقران غيبة كذا ملك فلان وامتنع الشهود عن الشهادۃ لعدم علمهم بحددها فعرفهم المدعى حدوده فله ان يشهد واذا كان المضيعة معروفة مشهورة \* باب ما يجوز ان يؤمر بالشهود ويطلب منهم لزيادة الثقة اذا اتهموا \* (بهر) التمس من القاضي ان يسأل الشهود وحدها عند التهمة يجيبه الى ذلك (فع عمت) قال المدعى عليه من الشاهد الجبلي انه كافر بالله فلقاضي ان يسأله عن الايمان اذا اتهمه بذلك (حك) اذا كان يشهد بوحدانية الله تعالى وبرسالته محمد صلى الله عليه وسلم تقبل شهادته وكذا لو قال انا مسلم ولست بكافر (حك) ولو سأله الحاكم فذكر في خلال سؤاله ما لا يجوز على الله تعالى للتجربة فهل اجهل من القاضي وحمق وقد اساء فيما فعل ولو جوزت هكذا يكون وبالاً على جميع المسلمين خصوصاً في قضاة اهل الرسا تيقنوا انه تحقق وفعل لا تقبل شهادته \* باب الشهاد يشهد ثم يغير شهادته بزيادة او نقصان \* (فع عك) شهد واثم تكروا والفظا تركوها وذكروا ذلك اللفظ



تقبل اذا لم يكن فيه مناقضة قال استاذنا ر ح واطلق في الجامع الصغير والمحيط انه اذا لم يبرح عن مكانه يجوز ذلك اذا كان عدلا ولم يشترط عدم المناقضة وانه شرط حسن (فع فن) ادعى واقام عليه شهودا وكان في الدعوى او الشهادة او فيهما خلل فاعاد تلك الدعوى في مجلس آخر والشهود بدون الخلل فالزيادة في الشهادة لا تقبل وان لم يكن بين الثاني والاول تناقض لان الظاهر انهم زادوه بتلقيان انسان اياهم تزويروا واحتيا لا واليه اشار محمد ر ح بقوله في الجامع الصغير فلا يبرح حتى يقول او همت جازت شهادة قال استاذنا ر ح فعرف بهذا انه كما لا تقبل الزيادة من الشاهد وحده بعد ما برح كذا لا تقبل منه وان زاد المدعى في دعواه ما زاد الشهود وسواء كانت الدعوى الاولى صحيحة او فاسدة لا تقبل زيادة الشاهد (شجنز) اقام الشاهد بين بلفظ مختلف فلم يسمع القاضي ثم اعاد في مجلس آخر شهدا دتهما بلفظ موافق تقبل \* باب الشاهد تؤخر شهادته هل تقبل ام لا \* اجاب المشائخ في شهود شهدوا بالحرمات الغليظة بعد ما اخروا شهادتهم خمسة ايام من غير عذر انه لا تقبل ان كانوا عالمين بانهما يعيشان عيش الزوج علاء الحما مى والخطيب الانما طى وكال الائمة البياعى (فع شم كص) شهدوا بعد ستة اشهر باقرار الزوج بالطلاق الثلاث لا تقبل اذا كانوا عالمين بعيشهم عيش الزوج وكثير من المشائخ اجابوا كذا في جنس هذا وان كان تاخيرهم لعذر تقبل (شجنز) ماتت عن امرأة وورثة فشهد الشهود انه كان اقرب بحرماتها حال صحته ولم يشهد وابتد لك حال حيوته لا تقبل اذا كانت هذه المرأة مع هذا الرجل وسكتوا لانهم فسقوا وشهادة الفاسق لا تقبل (بمخ) اقرب بعض الورثة باعتاق المورث جاريته وانكر البعض ثم شهد شهود ان المتوفى اعتقها فتاخير الشهادة لا يكون طعنا ان كان لعذر او تاويل قال استاذنا ر ح فهذا اشارة الى ان التأخير لو كان لا لعذر ولا تاويل لا تقبل في عتق الجارية كالطلاق وانه حسن لكونه شهادة في باب الفروج في الموضوعين وعنه لا يسقط عدالة الشاهد في قاخير شهادة الاعتاق اذا كان وعده ويعلم انه لا يلتفت الى قوله وحده وان علم انه لو اخبر القاضي وحده يحول بينهما يفسق بالتأخير وهكذا في الطلاق ادعى هل امرأة فقالت خالعتي وكيفك فقال عزلت الركيل قبل الخلع وعلم به واقام بينة وقضى القاضي بالحل فذهب الي عيشا عيش الزوج فشهد جماعة ان الزوج

هذا اقرهتك فامند كذا يوم ما بانها محرمة عليه بالثلاث وهم عالمون في تلك المدة بما جرى من  
 الدعوى والاثكار والخصومة واخروا شهادتهم فكتب برهان الائمة الترجمانى لا تقبل وكتب في  
 تلك الفتوى بعينه (بمع) نعم تقبل لعدم تعيين شهادتهم لاظهار الحرمة لانكارها لئلا يستأذنا  
 روح وهذا حسن (فع شرح) الشخص القاضى الى الشاهد فاحضره ليشهد فشهد فان كان امتناعه  
 من غير تاويل يكون جرحا (فمع) اشترى ارضا وتبنى فيها ثم بعد مدة شهد جماعة ان هذا الموضع مسجل  
 وهم عالمون ببناؤه تقبل ان لم يوجد الدعوى وان وجد الدعوى وهم متعينون في الشهادة او اسرع  
 قبولاً من غيرهم لا تقبل شهادتهم وكذا الشهادة على المال ولا يفسقون بتأخير الشهادة مع رواية المشتري  
 يبنى لجواز بيع المسجد اذا خرب عند محمد وخ \* باب الشهادة القاضية التى يتمها غيرهم هل يقضى  
 بها ام لا \* (ط) شهود الدار لم يشهدوا وانتهى فى يد المدعى عليه فشهد آخر ان انتهى فى يد المدعى  
 عليه يقبلها القاضى كالمشهد والى الملك فى المحل ودوشهد آخرون بالمحل ود يقبل جميعا كالمشهد والى  
 على الاسم والنسب ولم يعرفوا الرجل بعينه فشهد آخرون انه المسمى بذلك الاسم تقبل ويجعل  
 كالوثبت الامران بشهادة فريق واحد ولو قالوا فشهد ان الدار التى فى يد بنى فلان ويدكر المدعى  
 حذودها الا ربعة ملك المدعى بهن السبب ولكننا لا نعرف حذودها ولا نقف عليها فشهد آخرون  
 بحذود الدار المدعى بها قيل لا تقبل وفى عامة الروايات تقبل وهو الاصح \* باب الشهادة بالتسامع  
 (فع عك) نكاح حضره رجلان ثم اخبرا احدهما جماعة ان فلانا تزوج فلانة باذن وليها ثم  
 الا ان يجحد هذا الشاهد يجوز للتسامعين ان يشهدوا على ذلك \* باب من تقبل شهادته ومن  
 لا تقبل \* (فع) شارب خمر يستحى ويرتدع اذا زجر فللقاضى ان تقبل شهادته اذا كان ذامورة  
 وتجرى فى مقامه فوجد ه صادقا (كتب عمع) امتننت بالخصومة بين ومع المدعى اخ وابن عم  
 يخاصمان له مع المدعى عليه ثم شهدا له فى هذه الحادثة بعد هذه الخصومة لا تقبل شهادتهما  
 (بمع) من اتهم بامرأة رجل حتى اخذ منه الشحنة ما لا يهتد السبب ثم شهد زوج المرأة مع اخيه  
 على ذلك الرجل لا تقبل (فع عك) رجل خاصم رجلا فغضب عليه ثم شهد الضارب على المضروب لا يتهم  
 فى شهادته ما لم يظهر منه ما يبرهنه شرعا (ط) لا يجوز شهادة رجل على رجل بينهما عداوة

في شئ من امور الدنيا واذا كان بسبب شئ من امور الدين تقبل قال استاذنا ر ح وجواب (حك) يشير الى ان نفس للعد اوة بسبب الدنيا لا تمنع قبول الشهادة ما لم يفسق بسببها او يجلب بتلك منفعة او يدفع عن نفسه مضرة وهو الصحيح وعليه الاعتماد وما في (ط) والواقعات اختيارات المتأخرين واما الرواية المنصوطة فبخلافها وفي كنز الروس شهادة العد وطى عدوه تقبل وقال الشافعي لا تقبل لنا ان العد اوة ان كانت قاذحة في الشهادة وجب ان يكون قاذها في حق الكل كالفسق والافتقيل وهكذا اطلق في خزنة الفقه وذكر في شرح السنة ومعالم السنن على من ذهب الشافعي ر ح لا تقبل شهادة العد وطى عدوه لانه متهم وقال ابو حنيفة ر ح تقبل اذا كان الشاهد عد لا قال استاذنا ر ح وهو الصحيح وعليه الاعتماد انه اذا كان عد لا تقبل شهادته وان كان بينهما عد اوة بسبب امر الدنيا (بم) كفل بنفس المشتري على انه ان لم يسلمه اليه فعليه الثمن ثم غاب المشتري وكفلت امرأة المشتري للكفيل بنفس زوجها على انها ان لم تقدر على تسليمه تؤدى الثمن ثم بعد غيبة الزوج ادعى الكفيل عليها الكفالة فانكرت تقبل شهادة البائع بكفالتها كرب الدين اذا شهد لكونه (فصح) لا تقبل للثمة وهذه رجلان شهد انه باع داره من هذا المدعى بالف على انها كفيلان بالثمن قال محمد ر ح ان كان ضمانهما في اصل البيع لا تقبل لانهما كالبائعين والافتقيل (ظم) كفيلان بمال شهد على رجل انه كفل بهذا المال لا تقبل وقيل تقبل (بسم) امير كبير ادعى فشهد له بالغ اى خواججه اود اى شريفناه اود اى فائناه اود اى ر عجيجه لا تقبل شهادة تهم وعنه من يتكلم في احاديث الرعية وقسمة النواثب والضرائب لا تقبل شهادته وعنه تقبل شهادة المزارع لرب الارض ثم رجع وقال لا تقبل لفساد الزمان وعن شرف الائمة الاسفندري ر ح لا تقبل شهادة اهل الرعية لو كفل الرعية والشحنة والرئيس والعامل لجهلهم وميلهم خوفا منهم وكذا شهادة المزارع (فب) لا تقبل شهادة كد يور باغ ولا شهادة المزارع لرب الارض ان كان البذر من قبل رب الارض لانه اجير (بسم) رجل قال لاب امرأة مريضة قل لبيتك فلتبرئى لزوجها عن مهرها ثم ماتت البنت وشهد شاهد وهذا الرجل لزوجها انها كانت ابرأته من مهرها قبل هذا المرض لا تقبل (فع حك) اخ واخت ادعيا ارضا وشهد زوجها ورجل آخر يرد شهادة تهما في حق الاخ والاخت فان الشهادة متى رد بعضها يرد كلها

وفي روضة القضاة اذا شهد لمن لا يجوز له الشهادة واغیره لا يجوز لمن لا يجوز له الشهادة بالاتفاق  
واختلف في حق الآخر فقل تبطل وقيل لا تبطل (علك) دار مسيلة الى مسجد غائب ادعى اهل  
المحلة نصيبا منها لمسجد هم فشهد بعض اهل المحلة تقبل اذا كان المحلة سبعين او اكثر (بمر) ادعى  
مجدودا في يد رجل انه وقف على هذا المسجد فشهد بعض اهل محلة المسجد تقبل شهادة تهم هو  
المختار (ظمر) ركوب البحر لا يمنع قبول الشهادة وفي شرح ادب القاضي للشهيد حسام الائمة  
اسباب الجرح كثيرة منها ركوب بحر الهند لانه مخاطر بنفسه ودينه من سكنى دار الحرب وتكثير  
موادهم وعددهم لاجل المال ومثله لا يبالي بشهادة الزور ومنها التجارة في قرى فارس  
فانهم يطعمونهم الربوا وهم يعلمون (شبح) شهد لمنت امرأته او مطلقته تقبل (صم) وهى  
بعد انقضاء العدة (سبح) طلقها ثلاثا وهى في العدة لا يجوز شهادته لها ولا شهادتها له (تج)  
تقبل شهادة الرقيب للراية وعن التوري من رده الحاكم في حادثة لا يجوز لحاكم آخر ان تقبله  
في تلك الحادثة وان اعتقده على لا (نجم فب) تقبل شهادة المدعىون لرب الدين (ط) ولا تقبل  
شهادة رب الدين لمدىونه اذا كان مفلسا (شبح) ووالد صاحب المحيط تقبل شهادة رب الدين  
لمدىونه وان كان مفلسا وفي شرح الجامع للعتابي رب الدين اذا شهد لمدىونه بعد موته بمان  
لا تقبل لتعلق حقه بالتركة وكذا الموصى له بالف مرسلة وشيخ بعينه لا تقبل لانه يزداد به محل  
وصيته وسلامة عينه (فمخ) يجوز شهادة الدائن لمدىونه الحي دون الميت لما مر (شز) شهد قبل  
ان يستشهد تسمع شهادته بعد ذلك (فمخ) قال محمد ر ح القاضي تقبل شهادة ابنيه ولو شهد ان  
اباهما قضى للمدعى على المدعى عليه لا تقبل \* باب شهادة الرجل على شيء حصل بفعله او سعى  
فيه \* (بمر) فضولى زوج امرأة من رجل بحضوره شهود واجازت العقد ثم اختلفا في المهر تقبل شهادة  
الفضولى لها اذا لم يصف العقل الى نفسه وعنه قال الوكيل بالشراء اشتريتها لنفسه وقال الموكل  
بل اشتريتها لى وادعى اقار الوكيل بذلك لا تقبل شهادة البائع له (فع عك) مثله (عك) احد  
الشاهدين قال هذا الشئ ملك المدعى كان لى بعتة منه وقبضت الثمن لا تقبل شهادته (فع)  
شهادة القاسم او المتوسطين الورثة تقبل (ط) خلاف محمد ر ح \* باب فيها يتعلق بجد ودم المدعى



(س) ادعى وذكر حد ود الملك عا وشهد الشهود عقيب ذلك عوى  
 ولم يذكروا حد ود المدعى في شهادة تهم لم تقبل الا اذا قالوا نشهد على المحدود الذي ذكر الملك عى  
 حدوده (ش) وغيره ادعى ضيعة وذكر حد ود هافشهن الشهود على الضيعة ولم يذكروا  
 الحد ود وقالوا لا نعرف الضيعة بعينها والحد ود بل نشهد على اقرار ذي اليد ان هذه الضيعة  
 المحدود وكذا ذكر الملك عى حدود هافحق فلان من جهة الميراث تقبل شهادة تهم عن العلائق الحمامى  
 والتاجرى اقرب بملكية الدار لبنته ولم يذكروا حد ود هافشهن الشهود تقبل شهادة تهم على اقراره بملكية  
 هذه الدار لها (شخص بسم) ادعى مسمى ود او ذكر حد ود هافا ربعة فانكر ذواليد وطعن في الحد ود  
 فسأل الحاكم فوجد احدها بخلافه فقال الملك عى كان حد هافا ما ذكرت وقت الشراء لكنه تغير بتغيير  
 المالك يسمع منه التوفيق (فع عك) ا لشاهد يصف حد ود الملك عا حين ينظر في الصك فاذا  
 لم ينظر لا يقدر على وجهها لا تقبل شهادة تها اذا كان ينقله ويحفظه عن النظر فاما اذا كان يستعين به  
 نوع استعانة كقاري القرآن من المصحف فلا بأس به (عك) احد حد ود الملك عى ينتهى الى اراضى  
 زيد واراضى عمرو فذكر الشهود اراضى زيد دون عمرو تقبل شهادة تهم اذا لم يقع الخلل في بقية  
 الحدود وتذكر اركو ذلك الخلل بالذكر في مجلس آخر وقال الخجندى الخطأ في الحد الواحد  
 لا يوجب نقصان الشهادة (متن) ان تذكر اركو الغلط في ذلك المجلس يسمع واذا افرقوا لا يسمع  
 (ط) اذا غلط الشاهد في احد الحد ود لا تقبل شهادته بخلاف ما اذا ترك احد الحد ود \* باب البينة  
 يقيها الملك عى بعد استخلاف المدعى عليه \* (فع) وبدن الائمة الطاهر قال المدعى شهودى غيب  
 وطلب يمين الملك عى عليه فقال له القاضى ان احضرت شهودا بعد اليمين لا اسمع شهادة تهم فقال  
 فليكن ثم حلف المدعى عليه ثم اقام الملك عى بعد ذلك بينة تسمع شهادة تهم \* باب الاختلاف الواقع بين  
 الشهادتين والدعوى وفيه اختلاف الشاهد ين \* (فع) ادعى مهر اخته خمسين ديناراً نيسابورية  
 وشهد الشهود بخمسين محمودية تقبل لانهم شهدوا بالقل وكذا عن السائل على العكس  
 لا تقبل (فع ظم) ادعى النيسابورية وشهدوا بالمحمودية لا تقبل قال استاذنا راجح لعل انه  
 اعتقد ان المحمودية خير من النيسابورية كما كان في عهد السلطان محمود (فع) ادعى المايونى

الا يصل الى الدائن متفرقا وشهد شهوده بالا يصل مطلقا وحيلة لا تقبل وعنه ادعى على آخر دين  
 لمورثه فاقبال الدين وقال اخذ مورثك مني تابوتا من هذا الدين فشهد له احد الشاهدين على وفق  
 دعواه وشهد آخر على اقرار الميتمه باخذ التابوت من الملك بين تقبل ولو لم يقولوا عن الدين لا تقبل (فع)  
 والسائي شهد احد الشاهدين ان هذا الحق المدعى والاخر باقرار المدعى عليه انك تقبل (بسم)  
 ورتد اراهن ابيه فادعاهما عليه رجل ملكا مطلقا واقام بينة على اقرار مورثه انها للمدعى تقبل (فع)  
 ادعت على زوجها انه وكل وكيله فطلقني وشهد انه طلقها بنفسه يقع الطلاق (عك) ادعى الغافض  
 ان المدعى عليه اقر له عندنا بالف ومائة تقبل اذا وفق وهو ان يقول كان لي عليه الف الا انه اقر  
 بالكثير من ذلك ولو ادعى انه دفع اليه ثلاثة من الف من قيمتها كذا فشهد ا على ثلاثة من الف من  
 بضاعة ولكن قالوا لا ندرى قيمتها فان كان عدلين تقبل شهادتهما ويجبر المدعى عليه على بيان قيمتها  
 وان جاءوا بعد ما فقالوا قيمتها كذا تسمع لجواز ظهورها لهم بالفكن في الفتاوى البخارية ادعت الطلاق  
 وشهدوا بالخلع تسمع لان وجه التوفيق ممكن (بسم) ادعى نكاح امرأة ولم يذكر تاريخا وذكر شهوده  
 تاريخا تقبل (ظم بسم) ادعى على آخر ديننا بسبب وشهدوا بالدين مطلقا تقبل وايمه بخارا باجمعهم  
 اجابوا به (شجنز) لا تقبل كافي دعوى العين (ط) في نحو هذا الاختلاف المشائخ ولو ادعى المدعيون  
 قضاء دينه وهو الف فشهدوا له انه اعطى لرب الدين الف ولم يقولوا عن الدين ففيه اختلاف  
 المشائخ (بسم) ولو ادعى المدعيون يصل الدين وشهدوا بالابراء تقبل لاحتمال حصول الابراء  
 بالاستيفاء ولو ادعى المدعيون الابراء وشهدوا ان المدعى صالح المدعى عليه بما لم يعلم تقبل  
 شهادتهم ان كان الصلح يجنس الحق لحصول الابراء عن البعض بالاستيفاء وعن البعض بالاستسقاط ولو  
 ادعى عليه خمسة دنانير ووزن ثمر قند فشهدوا فسا لهم القاضى عن الوزن فقالوا بوزن مكة تقبل  
 شهادتهم ان كان وزن مكة مثل وزن ثمر قند او اقل والا فلا (فع عك) ادعت انها اشترت هذه  
 الجارية من زوجها بمهرها وشهدوا ان زوجها اعطاها بمهرها من غير ان يجري البيع بينهما  
 تقبل ولو اشترىها رجل ثم ادعت انها فقال المشتري بانها قالت يدفع لنا المشتري الثمن حين هذا  
 اجازة منها لو ثبت بحسب اختلاف المشاهدين \* (شمر) شهدا على خمسة عشر والآخر على

عشرة وخمسة والملك على يد هي خمسة عشر ينبغي ان تقبل وعن يوسف البلالي شهد احد هما  
على اقرار رجل بالطلاق والآخر باقراره على الحرمة لا تقبل (فع) ادعى عبد افشهد احد هما بملك  
مرسل والآخر باقرار ذي اليد بملكه للمدعي تقبل ولو كانت هذه في دعوى الامة والضيعة لا تقبل  
وفرق بينهما علاء الدين النخاطي فقال لان القضاء بالملك المطلق قضاء باولية الملك يظهر  
في الزوائد المنفصلة والقضاء بالاقرار قضاء مقتصر على الحال لا يظهر في حق الزوائد المنفصلة  
فالشاهد بالملك المرسل اوجب قضاء يظهر في حق الزوائد والشاهد بالاقرار اوجب قضاء لا يظهر في  
حق الزوائد وللامة والضيعة زوائد وهي الاولاد والثمار فلم يتحد بموجب الشهادة تين ولا كل لك  
العبد فانه لا زوائد له فاتحد بموجبهما وهذا فرق حسن قال استاذنا راجح والجواب في مسألة  
الامة والضيعة مستقيم نص عليه (شخص) وفي مسألة العبد نظر فقد ذكر في (ط) رواية ابن  
شماعة عن محمد راجح ادعى دارا فشهد احد هما انها دار الملك على وشهد الآخر على اقرار صاحب  
اليد انها للمدعي فالشهادة مختلفة فقياس هذا ان لا تقبل في العبد ولعل القاضي كان عنده  
رواية انها تقبل (فع) عن ابي فراد على دارا ملكا من الميت وشهد احد هما باقرار الميت ببيعها منه  
والآخر باقرار الميت انها داره واختلفا في الوقت ينبغي ان تقبل (بمر) ادعى عليه ودية عشرة  
دنانير فشهد احد هما ان المدعى اعطاه عشرة دنانير امانة وشهد الآخر انه اعطاه عشرة دنانير  
ولم يقل امانة لا تقبل (فن) ادعى المديون ايفاء القرض مائتي درهم فشهد احد هما انه قضا الدين  
وقبضه وشهد الآخر انه اعطاه مائتي درهم لا تقبل (ظمرط) تقبل (بمر) ادعى المديون الا يصل  
فشهد له احد الشاهدين بالا يصل والآخر على اقرار رب الدين بالا يصل لا تقبل (شط) واصله  
انه لو شهد احد هما على معاينة الفعل وشهد الآخر على الاقرار بذلك الفعل لا تقبل لانهما شهدا  
بامرين مختلفين (بسم) ادعى عليه الغان فشهد احد هما انه دفع لهذا المدعى عليه الفان شهد  
الآخر على اقرار المدعى عليه بها لا يجمع لان هذا قول وفعل وذكر وان لا يجمع بين القول  
والفعل بخلاف ما اذا شهد احد هما بالف للمدعى على المدعى عليه وشهد الآخر على اقرار  
المدعى عليه بالف فانه تقبل لانه ليس يجمع بين القول والفعل (شمر) ادعى ارضا في يد راجل

فشهدا أحدهما أنه شهد الآخر على اقرار ذي اليد بل لك لم تقبل (ط) وكذا في رواية ابن سماعة  
عن محمد بن جعفر في دعوى الدار (بم) ادمى ما لا تشهد احد هما ان المحتمل عليه احتمال من  
مزيمة بهذا المال وشهد الآخر انه كفل من مزيمة بهذا المال تقبل (تسج) شهدا أحدهما في دعوى  
الشم انه قال له يا فاجر وشهد الآخر انه قال له يا فاسق لا تقبل (فجع ظم) اختلا فهما في الحلية يمنع  
قبول الشهادة اذ لم يمكن التوفيق قال استاذنا ر ح ولم ينف كونه تفسيراً مكان التوفيق وذكر (شمج)  
في مسألة انه سرق بقرة واختلفا في لو نها قال ابو حنيفة ر ح تقبل شهادتهما وقال لا تقبل عن  
ابي جعفر ان هذا الخلاف فيما اذ اختلفا في صفتين متضادتين كالسواد والبياض فاما في المتقاربتين  
بان شهدا أحدهما على الصغرة والآخر على الحمرة فانه تقبل لان الصغرة المشبعة تضرب الى الحمرة  
والحمرة اذا رقت تضرب الى الصغرة وكثير من العوام لا يميزون بينهما وكل اذا شهدا أحدهما انها  
قبراهما والآخر انها بيضاء تقبل بلا خلاف (شص) من الكرخى غير هذا انقال هذا في لو نين يتشابهان  
كالسواد والحمرة والصغرة فاما اذ لم يتشابهاهما كالسواد والبياض لا تقبل عندهم جميعاً (فجع حم)  
اقام شاهدين على الصلح فالجاءهما القاضى الى بيان التاريخ فقال احد هما اظن انه كان منذ مبعة اشهر  
او اقل او اكثر وقال الآخر اظن انه كان منذ ثلث سنين او ازيد لا تقبل لما اختلفا هذا الاختلاف الفاحش  
وان كان لا يستأجبان الى بيان التاريخ \* باب التهاقر في الشهادات \* (فجع) قامت البيعة على انسان  
بقول او فعل في مكان في زمان معين فاقام الملك على عليه بيعة انه لم يكن في ذلك المكان في ذلك الزمان  
فهى من التهاقر فلا تقبل عمر النفسى ر ح رجل ادمى على ورثة رجل انه ابن الميت وهو ابن اثنين  
وعشرين سنة واقام عليه بيعة واقامت الورثة بيعة ابن من الملك على ثمانين سنة فلهذا اذفع صحيح  
(بم) ادمى على رجل اخاه امرسياً ليضرب عماره ويخرجه من كومه فضربه الصبي حتى مات واقام  
عليه بيعة واقام الملك على عليه بيعة ان ذلك العمار هى لا تقبل بيعة لانها قامت على النفى مقصودا  
\* باب البيعتين المتضادتين وترجيح احدتهما على الاخرى \* (فجع) رجل جرح انسانا ومات فاقام  
اولياء القليل بيعة انه مات بسبب الجرح واقام الضارب بيعة انه برأ ومات بعد عشرة ايام فبيعة  
اولياء القليل اولى ر عن سيف الاربعة المائتين ومضى باع كرم الصغير وبلغ الصغير وادعى ضبنا واقام



فبيته واقام المشتري بيته ان قيمة الكرم في ذلك الوقت مثل الثمن فبيته الغبن اولى (فجع) امة  
اقامت بيته ان مولاها ادبرها في مرض موته وهو عاقل واقام الوارثة بيته انه كان مخاوط العقل  
فبيته الامة اولى وكل اذا خالغ امرأته ثم اقام الزوج بيته انه كان مجنوناً وقت الخلع واقامت  
بيته على كونه عاقلاً حينئذ او كان مجنوناً وقت الخصومة فاقام وليه بيته انه كان مجنوناً والمرأة على  
انه كان عاقلاً فبيته المرأة اولى في الفصلين (بسم) باع ضيعة ولد فاقام المشتري بيته انه باعها  
في صغره بثمن المثل والا بن بيته على انه باعها في حال البلوغ فبيته المشتري اولى (بسم) بيته  
الابن اولى ولو اقام البائع بيته اني بعته في صغري واقام المشتري بيته انك بعته بعد البلوغ فبيته  
لمشتري اولى لانه يشهد العارض (فجع عك) بسم ادعى الزوج بعد وفاتها انها كانت ابرأته  
من الصداق حال صحتها واقام بيته واقامت الورثة بيته انها ابرأته في مرض موتها فبيته الصحة  
اولى وقيل بيته الوارث اولى وفي تنمة الصغرى والمحيط طالوا فلو ارث ثم مات فقال المقر له اقرني الصحة  
وقالت الورثة في مرضه فالقول قول الورثة والبيته بيته المقر له وان لم يقم بيته واراد استخلاصهم له ذلك  
(شمر قع) ادعى على رجل انه اكراهني بالتخويف بحبس الوالى والقربى على ابن يستاجر منه حائوته  
واقام بيته واقام الملك على عليه بيته با نه كان طائعا فبيته الطواغية اولى ولو قضى القاضى ببيته الاكراه  
ينقل قضاء وان عرف الخلاف وقضى بناء على الفتوى (فجع عك) اقام المشتري بيته انه باعه  
منه هذا الشيء ببيع محظوا فاقام البائع بيته انه باعه مكرها فبيته الصحة اولى (حمر) بيته الاكراه اولى  
(ط) ادعى المشتري بيبعا باثا والبائع بيع الوفاء فالقول للبائع وان اقاما البيته فالبيته بيته مدعى الوفاء  
وكذا اذا ادعى احد هما البيع او الصلح عن طوع وادعى الآخر من كره فبيته مدعى الكره اولى  
وكذا اذا ادعى الاقرار عن طوع والآخر من كره فبيته الكره اولى (شمر) وانبة برهان الدين وبرهان  
الكاشى وعلاء التاجورى وغيرهم مات عن زوجة واولاد من زوجة اخرى فادعى الاولاد انها كانت  
منهم اما قبل موته بستة اشهر واقاموا بيته واقامت بيته انها كانت حلالا وقت الموت فشهر  
المرأة اولى (بسم) له كنيف في طريق العامة فزعم غيره انه محذوف وزعم صاحبها انه قد يم واقاما  
البيته فالبيته بيته من يملك على انه محذوف (بسم) القول في هذا القول ان يلى على كونه متمسكا بالاصل

(فج) ادعى على رجل أن هذا الذي ارأته في يد وقف عليه مطلقا وذواليد ادعى أن بائعي اشتراها من الواقف وأرخ وأقاما البينة فبيته الوقف أولى (شمر) أن أثبت ذواليد تاريخا سابقا على الوقف فبيته أولى واللا فبيته الوقف أولى (قبح) مثوى الوقف ادعى على وارث واقفه الذي في يد المحذود أنه وقف على كل أوقاف صحيحا وأقام بيته وأقام الوارث بيته على فساد الوقف فإن كان الفساد بشرط في الوقف ففسد له فبيته الفساد أولى لأنه أكثر اثباتا وإن كان لمعنى في المحل أو غيره فبيته الصحة أولى وعلى هذا التفصيل إذا اختلف البائع والمشتري في صحة البيع وفساده (كص) والعلا أن والبدر الطاهر أقام مدعى الملك المطلق بيته على دعواء وأقام ذواليد بيته بالشراء من آخر فبيته مدعى الملك المطلق أولى (شمر) ضيعة في يد امرأة أقام رجل بيته على ملكيتها وأقامت هي بيته على أن زوجها ملكها منها بغيرها منك عشرين سنة فليس بدفع ولو أقام الخارج بيته على أن هذا المتاع سبق منى منك شهر ونصف وأقام ذواليد بيته أنه ملك فلان ورثه من أبيه قبل هذا بسنة ثم اشتريته منه فهل ادفع هذا إلى حنيفة وأبي يوسف رجح (جس) في نوادر ابن سماعة أقام أحد الخارجين بيته أنه اشتراها من فلان وقبضها والآخر بيته أنها له فهو بينهما نصفان (كص ظت) والعلا أن ادعى عليه ثورا أنه له نتج منك من بقرته المملوكة لم نحكم وسلم إليه وأراد ذواليد الرجوع على بائعه بالثمن فأقام بائعه بيته أن هذا الثور نتج منك من بقرتي المملوكة بمحض منه ومن المستحق فبيته البائع أولى وبه أفنى السائل وقال لأن ذواليد تلقى الملك من جهة البائع فكان ذواليد أقامها فكان أولى (بسخ) ولو أقام الخواص بيته أني رهننت المهر من سلايا قيمته عشرة وأقامها المرتهن أنك رهننته عندى معيها قيمته خمسة فبيته الراهن أولى ولو قال لامرأته إن شربت مسكرا بغير أذنك فأمرك بيدك فأقامت بيته على وجود الشرط وأقام الزوج بيته أنه كان ياذنها فبيته المرأة أولى (ظمر) وصى بأمر شيئا فأدعى المورث على المشتري أن الوصى باعه منك بعد العزل فلم يصح البيع وأقام المشتري بيته أنه كان وصيا وقت الشرأ فبيته المشتري أولى لما فيها من إثبات نفاذ الشراء وسبق التأخير (جميع) وبيته العزل أولى من بيته البيع وكذا الطلاق والعتاق من الوكيل (بمر) ادعى حماد أنه ملكي فأبى منى ثمانية أشهر وقال ذواليد اشتريته منك مائة عشر شهرا وأقام البيته فبيته

الملك على اولى ولوا دعت المرأة البراءة من المهر بشرط وادعائها الزوج مطلقه واقاما البينة فبينة  
 المرأة اولى ان كان الشرط متعارفا يصح الابطاء معه (فعل) بينة الزوج اولى (بم) اقام احدا  
 الاخرين بينة ان الدار التي في ايدينا كانت لامى تركتها ميراثا بينى وبين ابى واقام الاخر بينة انها  
 كانت لا بينا تركها ميراثا لنا فبينة الاول اولى لاثباته الزيادة (بم) وغيره اقامت المرأة بينة على المهر  
 على ان زوجها كان مقربا لك الى يومنا هذا واقام الزوج البينة انها ابرأتها من هذا المهر الذى تدعى  
 فبينة البراءة اولى (ط) وكذا فى الدين لان بينة مدعى الملك ين بطلت باقرار الملك على عليه لما ادعى  
 البراءة ولم تبطل بينة مدعى البراءة وهذا كشهود البيع والاقالة فان بينة الاقالة اولى لمبطلان بينة  
 البيع باقرار مدعى الاقالة وينبغى ان يحفظ هذا الاصل فانه يخرج به كثير من الوقعات (ط) ادعى  
 على رجل ستة دنانير فقال الملك على عليه انه ابرأنى عن هذه الدوى واقام بينة واقام الملك على بينة  
 انه كان اقربى بستة دنانير بعد ابرأنى اياه فقبل تقبل بينة الملك على فى دفع الدفع وقيل لا تقبل  
 يعنى قيل يصح دعوى الاقرار ثانيا وقيل لا يصح وقيل ان ذكر الخصم القبول والتطعن فى الابطاء  
 لا يصح والا فيصح (عنت فكت) ادعى شيئا فى يد ثالث فاقام احد هما بينة على الشراء الصحيح منها  
 والاخر بينة على الشراء القاسد فبينة الصحة اولى (حمر) فبينة الفساد اولى اذا ادعى القبض ثم اجاب  
 مرة اخرى اذا ذكر شرطاً فاسد ادخل فى العقد فبينة الفساد اولى (تج) باع ملك الغير وسلم ثم  
 ادعى المالك الرد حين سمع وادعى المشتري الاجازة واقاما البينة فبينة المشتري اولى لانها ملزمة  
 (ط) زوج البكر اقام بينة على سكوتها حين بلذها الخبر واقامت بينة على الرد فبينتها اولى (فم) (فم)  
 ولو اقام الزوج بينة انها اجازت العقد حين اخبرت واقامت بينة على انها ردت فبينة الزوج اولى  
 بخلاف الاولى لان بينة الزوج ثمة قامت على العدم وفى الثانية على الاثبات ومن ابي الفضل مدعى  
 عليه دارا اذ باعها منى منى خمسة عشر سنة وادعى آخر انه وقف عليه مسجلا واقاما بينة فبينة  
 مدعى البيع اولى وابن ذكر الوقف بعينة فبينة الوقف اولى لانه يصير موقفا عليه فلا بد من التعيين  
 كبينة الملك مع بينة العتق لان الوقف انتهاء للملك كالا مطلق وفى ثمة العتق وفى الصغر ادعى على  
 آخر وقفه محلا ودوقفى له بالبينة ثم ادعى الآخر الملك المطلق على الوقف له تقبل بمسألة الملك المطلق

بخلاف العتق لانه قضاء على الناس كافة \* باب الشهادة على الشهادة \* (شمر) شاهد الاصل  
 اشهد غيره على شهادته فلم يتحملها وقال لا تقبل ينبغي ان لا يصير شاهد (بمر) الاصل في الشهادة  
 اذا كان امرأة مخدرة يجوز اشهادها على شهادتها والمرأة التي تخرج من بيتها لقضاء حاجتها  
 ولاجل الحسام ونحوه تكون مخدرة بشرط ان لا تخالط الرجال وقال الصمد وحسام الدين لا يجوز  
 الشهادة على الشهادة من الامير والسultan اذا كان في البلد \* باب الشهادة على الميت \* (شمر)  
 ادعى على آخر ديناً على مورثه وشهدوا انه كان له على الميت دين لا تقبل حتى يشهدوا انه مات وهو عليه  
 \* باب ما تقبل فيه الشهادة حسبة من غير الدعوى وما لا تقبل \* (بمر) الشهادة على الخلع بدون  
 دعوى المرأة مقبولة كافي الطلاق وعتاق الامة ويسقط المهر من ذمة الزوج ويدخل المال في هذه  
 الشهادة تبعاً قالوا الشهادة على التدين كالشهادة على العتق لا تقبل عند البيهقيفة روح بدون الدعوى  
 والشهادة على دعوى المولى نسجة عنه تقبل من غير دعوى \* باب مسائل متفرقة في الشهادات \* (فجع شد)  
 شهد على اقران رجل بدين فقال المشهود عليه اتشهد ان هذا القدر علي الآن فقال لا ادري اهو عليك  
 الآن ام لا لا تقبل شهادته وعن السائل اقام بينة على رجل انه اقر ان له علي ثلاثة كرايس من التي  
 يسمى بالبحر خاميج تقبل بخلاف البينة على الكرايس \* باب مسائل متفرقة في الرجوع عن الشهادة  
 (ظمر) شاهد ان شهد ا بمال ثم دعاهما القاضى الى الصلح فاصطالحا على بعضه ثم رجع احد الشاهدين  
 لا يضمن لانه لم يقض بشهادتهما (ط) ما احتك من الالف التي ادعيت على هذا العبد لا يصير مقراً  
 بالالف ولو صالحه على ان باعه بالالف التي ادعى عليه عبد فهو جائز ويصير مقراً بالالف  
 \* كتاب الدعوى وهو يشتمل على سنة عشر بابا \* باب ما يسمع من الدعوى وما لا يسمع وشراؤها  
 صحة المدعى في الفتاوى البخارية مسلم فصب من مسلم خمر او هي قائمة بعينها يسمع دعوى  
 المغصوب منه عليه وتقبل بيته ويستحلف ان لم يكن له بينة ويقضى بالتكول عليه ويدل عليه ما ذكره  
 (شعب) لو غصب خمر فعليه رد عينها وضمان ودها وان لم يكن عليه ضمان قيمتها (بمر) لو قال  
 في دعوى تجهيل الرديعة لم يبين وقت الموت لا يصح ولو قال مات مجهلاً او مات من غير بيان يصح  
 (بسخ) ولا يشترط في دعوى العتق بالمتدين يبرئ من دعوى ميت ان يبين انه يخرج من الثلث (بمر)



ادعى على آخر رضى وتعد راضاه فان القاضى يبعث امينا يسمع شهادة الشهود عند حضوره الرضى  
 فاذا سمع يخير القاضى بين لك فيقضى القاضى باخبار امينه وحده ونحوه في (طائفة) وعنه ادعى  
 على آخر انى تكفلت معك بامر ك بمال معلوم ومات رب الدين واديت ذك المال الى ورثته  
 فادفع لى مادفعت اليهم ولم يقل اديت الى كل وارث حصته يتما منها فهذه الدعوى غير صحيحة  
 ولو ادعى سوجا وذكروا جميع اوصافه لكنه لم يذكر انه سرج الرجال ام سرج الصبيان قال وصفي  
 كونه سرج الرجال او الصبيان لازم في صحة الدعوى كما في القميص ولو كان المحل ود الوقف في  
 يد عشرة نفر فادعاه على ثلاثة حاضرين منهم فانما يسمع الدعوى وتقبل البيعة ويصح القضاء بقدر  
 ما في يد الحاضرين لا في حق الكل (حمر) وكيل عن جماعة بالدعوى لاشياء يدعى الاشياء  
 عن نسخة يقرها بعض الموكلين يسمع دعواه اذا تلقته من لسان الموكل والا فلا (قبح) ادعى  
 على آخر انك وكيل في تسليم المتاع اشتريته من فلان بتوكيله اياك لا تصح لانه وان ثبت وكالته به  
 لا يلزمه التسليم وبه افتى استاذى فخر الائمة وسواج الائمة العربيان جازهما الله تعالى عنا احسن  
 الجزا (قبح) احضر ابن الميت فادعى ان اباك قد اخذ منى كذا دينا راوا شار الى الابن ولم يذكر اسم  
 الاب ونسبه او شهد الشهود بنحو ما ذكرنا لا يصح ويشترط ذكر اسمه ونسبه قال والمسئلة في المحيط  
 قال استاذ فارح قد طلبتها في المحيط فما وجدتها فيه بعد (شئ) ادعى عليه وذكر ان هذا المحل ود  
 كان ملكك بعته من فلان بن فلان وسلمته اليه وذلك المشتري باعه منى وسلمته الى فاليوم ملكي به  
 السبب وفي يدك بغير حق واقام البيعة يصح هذه الدعوى والبيعة وله ان يحلف به هذه الدعوى  
 ان لم يكن له بيعة وكذا في بيع وصى الصغير ويصح دعوى المحل ود اذا ذكر الملك والمحل والموضع  
 والمحل ود (ظمر) ادعى كذا منا من الحناء ولم يبين فوعه وصفته وكذا اذكرهما وبين فوعه وصفته واقام  
 عليهما البيعة فللقاضى ان يقضى بالذى بينه ان لم يقض بالآخر لان فساد الدعوى في الحناء بسبب  
 الجهالة فلا يتعدى الى الدارهم المعلوم (فصح) اذا شهد وانه حر الاصل ومادرش آزاد بوده است تقبل من  
 غير ذكرا من امه ونسبها ولو شهد وانه حر الاصل كه از مادر آزاد زاده است يحتاج الى ذكر نسب الام  
 لانه صار ذكرا ملة وعنه ادعى شيئا في يد غيره وفي اقرار كرده است لا يصح دعواه ولو قال ملك منعتني

ووي اقرار كونه است تقبل لانه لا اثم يدكر الوارثه وانه للملك كانه قال له وفي القرا كونه است وهو لا يصح  
 حله للملك لانه مظهر لا مثبت قال استاذنا وخوفا كوني (ط) في موضعين كلامي انه هل يصح الد عوى  
 بسبب الاقرار كونه است ل هناى لصحته بمسائل وفي استدل لاله نظرا لاشبه بالصواب ما اجاب به

(فتح) انه لا يصح دعواه \* باب فيما يتعلق بكون المدعى يد المدعى عليه شرطا لصحة الد عوى  
 والشهادة وبيان من يكون ذا اليدى العقار \* (فتح صحيح) في يد ضيعة اخرجها القاضى من يد  
 ووقفها تقبل الشهادة عليه (عكس حم) وعزيز في يد ضيعة منعه القاضى من التصرف واخرجها  
 من يد ثم ادعت امرأة تلك الضيعة عليه واقامت بيته لا تسمع الد عوى والبيته (حمت) وهذه  
 الاجوبة انما تصح اذا ادعى المدعى الملك وان ادعى الغصب لا يصح (شخص) دعوى الغصب  
 على فيردى اليد مسموعة بخلاف دعوى الملك (حمت) اخرج القاصب ضيعة من يد المتصرف ثم  
 ادعاه عليه رجل واقام البيته وقضى بذلك ولم يقل انها ليست في يدى فالقضاء صحيح (حمت)  
 انه لما رأى احتيال الوكلاء فى نقض القضاء فحافى به حسا لمادة الحيل (حمت) ولو قال وقت الد عوى  
 ليست في يدى بل هي في يد الغاصب ومع هذا قضى عليه ثم ادعى المقضى عليه انها لم يكن في يدى  
 واقام بيته لا تسمع (عكس) هذه حيلة كاذبة فاسخ فلا تلتفت اليه لان القاضى لا يقضى الا على ذى  
 اليد (عكس) اقام المدعى عليه بيته انها كانت في يد الغاصب وقت الد عوى واقام المدعى بيته  
 انها كانت في يد قبيلة الغصب اولى ومثله من (حمت عكس حم) لان شاهد اليد انما يبنى شهادته  
 على ظاهر الحال بخلاف شاهد الغصب فكان اولى وسئل عنها (عكس) مرة اخرى فقال القضاء باطل  
 ويقتضى ولو ادعى المدعى عليه دعوا انها لم يكن في يدى فهو دفع صحيح (ط) اقر المدعى بعد القضاء بالبيته  
 انها كانت في يد المدعى عليه وفي يد رجل آخر بطل القضاء لان المدعى باقراره اكد بشهوده وفي  
 بعض ما شهد وابه بعد القضاء وكل يب المدعى لشهوده وفي بعض ما شهد وابه بعد القضاء يوجب  
 بطلان القضاء على ما عليه اشارات الاصل والجامع ولو ادعى المدعى عليه ذلك لا يسمع دعواه  
 ولا بيته (حمت) اقر المتصرف ان هذه الارض لقلان العائى فجاء رجل وزرعها وقال الارض  
 ارضى ثم جاء المقر له يدعيها فالقضى ارض ذواليد حتى لو اقاما البيته فالقضى اولى \* باب ما يبطل

وهو المدعى من قول او فعل والتناقض فيه عن السائل قال لا دعوى على بركة اخي اولا حق  
 لي في تركته اخي وهو احد الورثة لا يبطل حقه ولا يدفعه الورثة بهل اللفظ (شمر) اقول ترك  
 المدعى على فلان يسمع دعواه ولو قال لا دعوى لي عليه لا يسمع (فصح) لا يسمع في الفصلين (فحب  
 بمر بس) اقامت بينة على الخلع وقضى القاضي ثم قال الزوج بالقارسية من خلع كرد، هو دم وليكن  
 بازنكاح كرديم فهل ادفع مسموع (فع) قال اشتريت هذه الارض فقال آخر افاشعريتها قبلك فقال  
 المقاتل الاول بالبح حاجت هيد مكن يرجع اليه فان لم يبين لا يبطل حقه (فع) قال المدعى عليه للمدعى  
 لا اعرفك فلما ثبت الحق بالبينة ادعى الايصال لا يسمع ولو ادعى اقرار المدعى بالوصول او الايصال  
 يسمع (شمر فع) باع جارية فولدت لاقل من ستة اشهر من وقت الشراء قادهاء البائع وقال  
 علمت وقت البيع انها حبلى منى لكن بعته بالضرورة او مخافة يصح دعواه اعتبار الحق الولد (فع)  
 ادعت من اقها على وارث زوجها فقال ما لحتنى عنه واخذت بدل الصلح فلما اقامت البينة قال ابرأت  
 زوجها من الصداق حال حيوته يسمع منه هذا الدفع (شمر) ادعى عليه دين رامن جهة ابيه  
 وان التركة في يده ثم ادعاه بطريق الاصل لا يسمع (ظمت) باع جاريته ثم ادعى انه كان امتقها  
 قبل البيع وتزوجها فهي منكوحته لا يسمع دعواه وان اقام البينة على اعتاقها تقبل وهي مذكورة  
 (بصح) ولو ادعى المشتري على البائع انك اعتقتها قبل البيع يسمع الد دعوى والبينة ويقضى بالعتق  
 ويسترد الثمن ولو ادعى عليه مهر امرأة فقال ما تزوجتها ثم ادعى الابرأء عن المهر فهو دفع مسموع  
 ان رفق ولو ادعى الزوج بعد موتها انها وهبت له نصف الصداق ثم اقام بينة على انها ابرأته قبل  
 ذلك بسنتين لا يسمع قيل له الميرى يستبدل بالابرأء فلا يسمع التناقض فيه قال لكن الظاهر علم الرجل  
 بذلك وبه اجاب (بمر) فيما اذا استمهل في قضاء الدين ثم ادعى الابرأء لا يسمع (بصح) وكذا  
 الوارث اذا اقر بالوصية وانها حق للموصى له ثم ادعى رجوع الموصى عن الوصية لا يسمع للتناقض  
 قال استاذ نارج الرجوع عن الوصية امر بتفرد به الموصى فكان تناقضا فيما يحى فيه الخفاء  
 فينبغي ان يسمع دعوى الرجوع كالمختلعة اذا اقامت بينة على الثلث قيل الخلع او المكاتب اذا اقام  
 بينة على العتق السابق قبل الكتابة او الوارث اقر بانها زوجة الميت او زوجها ثم وجد شهود على



المبنونة في الصيغة يسمع ( تسج ) قيل له هل اوصى تلك فلان شيئا فقال لا ثم ادعى الوصية فان كان قوله لا قبل موت الموصى يسمع والا فلا قلت والقياس على مسألة المختلعة والمكاتب اذا ادعى الامتياز السابق يقتضى ان يسمع مطلقا ( تسج كن ) وورثه اقتسموا ارضه وارثوها ثم ادعى احد هم انه كان ملك جاءه لا يبه قسليكا شرعيا ومات ابوه عنه فالآن ملكا لك على ولم يكن حاله وقت القسمة به لا يسمع ( ظم ) ادعى على تركه ديننا قصد انه الوارث ثم ادعى ان مورثه قد قضا لا يسمع بعد اقراره بوجوب المال قبل تركه قيل وكذا الكفيل اذا اقر بوجوب المال بسبب كفالته ثم ادعى ان الاصيل قضا لا يسمع قال استاذنا ورحمته بناء على ما مر ( كس عتج ) ادعى عليه محض ود بسبب الشراء منه ثم وآه في يد غيره فادعاه عليه ملكا مطلقا لا يسمع خيرا المورث وصور الحافظ ادعى جارية في يده انها له اقرت بها امه فلما لم يأت بالبينة ثم جاءه وادعى ملكا مطلقا لا يصير مناقضا ( ميت عن ) لا يسمع ( ظم ) يسمع قال استاذنا ورحمته وهو الا صوب لانه يدعى الملك المطلق في الحالين قال سمعت شيخ الاسلام القاضي علاء الدين المروزي يقول يقع عندنا كثير ان الرجل يقر على نفسه بمال في ملك ويشهد عليه ثم يدعى ان بعض هذا المال قرض وبعضه ربوا عليه ونحن نفتى ان اقام على ذلك بينة ثقيل وان كان مناقضا لا نأعلم انه مضطرا الى هذا الاقرار ( تسج بم ) باع محض ود بعشرة وكتبه العك واشهد على نفسه بقبض الثمن ثم ادعى على المشتري انه اقر انه بقي عليه نصف الثمن واقام بينة تسمع قال استاذنا ورحمته وان كان ما ذكره شيخ الاسلام يصلح وجهاله لكن الوجه الصحيح انه وان كان تناقضا الا انه لما ادعى اقرارا للمشتري بذلك فقد ادعى تصديق الخصم فيه وثبته بالبينة والثابت بالبينة كالثابت بما ناولنا واما اقرار المشتري ببقاء شيء من الثمن يسمع وهو المباح ولا يكون التناقض مانعا وقد نص في ( ط ) بان التناقض هو دفع تصديق الخصم قلت وعلل هذا الاطلاق ما اذا ادعى بقاء شيء من الثمن حيث لا يسمع لعدم التصديق وغيره ( فعج بلسا ) اشترى ثوبا من آخر من اوصيه ثم ادعاه لا يسمع ( شرفع ) ماتت عن زوجة واولاد من زوجة اخرى وانكر الاولاد نزولها اولا وقالوا اما كانت زوجة اميتا فقامت بينة بالنكاح والمهر ثم ادعى الاولاد انها كانت مطلقا لا يسمع وكذا ادعى الميراث لا يسمع ( ط ) لو فسد ثوب هذا اختلوا المشايخ



(بسم) ادعى عليه ما لا يحكم الكفالة فقال ما تكفلت أصلاً ثم أثبت عليه فادعى أن لا ميل لاداءه  
لا يسمع عنه لأنه إنما يسمع على اعتبار كونه كفيلًا والا فهو خضولي فتضمن دعوى الايمان في مقام  
الخصومة الاقرار بما لكفالة وأنه الكره في الاصل ادعى عليه من انقض (ظن) ادعى على زيد شيعة ثم  
ادعى آخر على زيد تلك الشيعة واقام بينة وعرض له القاضي فقبل فلادعى ان استحقها فلان فقال  
وضيت الحكم الحاكم يسمع دعواه على المستحق (بسم) ادعى على امرأة نكاحا فانكرته وابوها ايضا  
ثم ماتت فادعى عليه الاب نصيبه من المهر الذي اقتر به لا يسمع قال استاذنا وهذا بخلاف ما ذكر  
في (م) في رجل ادعى انه تزوج هذه المرأة فانكرت ثم ماتت وادعت الميراث والزوجة فلها  
الميراث وكل على مكسبه ولو ادعت على زوجها انه طلقها ثلاثا فانكرت ثم ماتت وطلبت ميراثها منه  
لم يرثها (ط) وعن محمد ان من تزوجت قبل ان يموت وتركته والا فلا (فع عمت) ادعى عليه شيئا فامره  
القاضي بالمصالحة فقال لا ارضى به هذه المصالحة وتركته اصلاً فهو اسقاط الميراث فيه (عمد) اذ  
قال تركته اصلاً فهو ابراء وعنه لو قال تركته دعواي على فلان وفوضت امرها الى الاخوة لا يسمع  
دعواه بعده (بسم) لو قال للمدعى عليه بالبح كاشاج نى اشافك عواي عليك باطله فلم يجمع في الخلف  
لا يبطل دعواه (فع عمت) اعتق امته واقربتها بها بمهر كذا فقالت هي لم اعلم به ثم ادعت للتزوج  
والا رث والمهر يسمع (بسم) لما بنان قيسا تركه ابيهما ثم قال احدهما بعد القسمة بالفارسية ابرن  
خلان جيزيك دم بنام من كرهه بود واقام بيته تسمع ان ادعى ابن ابي وخجه باع على في حال صفري  
وان ادعاه مطلقا لا يسمع (قرب) ادعى عليه مهر المثل ولم يثبت حتى ادعى عليه المسمى وهو مثله او اقل منه  
يسمع (بسم) كتب شهادته في حكم بيع محمود ثم صار منولي محمدا فادعاه للمجهول لا يسمع ان كان  
كتب في الحكم ان البايع باع ملكه قال استاذنا في عرف يمين الان اقرار الانسان بغير ان يكون  
ملكاً للمدعى عليه كالمصنع دعواه لنفسه يجمع دعواه لغيره وعلى هذا اقرار الوكيل بالخصومة  
لا يسمع الدعوى لو كان اقراره بغير المهر يسمع اذ اقراره قبل التوكيل اشارة اليه في (جت)  
في الفتاوى المختارة رجل مات فترك امراة لابن له ميت كتب امراة انك بعد الى يوم موته  
وطلبت الميراث واخرجها فذكره الابن وقال لهم اني لم يحن من امراة فانا كان عمره ثم جاءت فاعترض

«نفا امرأة ابنيك عن المهر يوم موته وادعت المهر بسمع دعواها ولم يسمع بتناقض الجواز ان  
 يكون لها مهر (شئ) يسمع اذا وفق المدعى (صح) ضمن مال الا حارة من المستاجر ثم ادعى  
 هذا الكفيل هذه الدار يسمع (ط) ولو استاجر دارا او عبد الا يسمع دعواها فيه (فصح فب)  
 ادعى عليه ان مورثك اوصى لي بثالث المال وصدقه الورثة ثم ادعى كل المال بحكم الوراثة  
 منه وعجز من اثبات الوراثة فقال ان كنت عجزت من اثباتها فاعطوني ثلث المال بحكم الوصية  
 التي صدقتموني فيها يسمع وهذا القول لا يكون تناقضا (بم) لا يسمع بعد دعوى الوراثة (بصح) من  
 ادعى ربع دار فله ان يدعي بثلثها ومن ادعى نصفها فله ان يدعي بثلثها وهو اختيار (بم)  
 وقال (شئ) لا يسمع (فصح بو) ادعى على امرأة دارا واستحقها وزوجها ساكت لم يدع فيها الامارة  
 ثم ادعاهاملكا لنفسه يسمع (بصح) الوصي باع ثم ادعى انه باع بفلس فامسح بسمع واقدامه على البيع  
 الا يسمع دعوى الفساد وكذا امتوى الوقف اذا آجر الموقوف ثم ادعى انه آجر باقل من اجور المثل  
 وكل من باع ثم ادعى نساذه يسمع وتناقضه هذا الا يسمع دعواها قال استاذنا رح فعلى هذا يحتاج الى  
 الفرق بينه وبين ما في الجامع الصغير انه اذا باع عبد الغير ثم زعم البائع او المشتري انه باع  
 بغير امر المالك لا يسمع (بم) افكر المودع المودعة فان جهل الايداع اصابته بینه على الرد  
 لا تقبل واني افكر المودعة تقبل (بصح) امرأة صالحت مع انسان عن مهرها على شريطة ملفوف ثم  
 ابرأت ثم ردت بدل الصلح بخيار الروية ثم ادعت المهر بوجهه لا يسمع دعواها ولا يفيد الصلح  
 وعدم صحة الابراء والولاية اخذ مثل المهر لو طفرت من جنس حقها خفية ديانة لا قضاء قيل  
 له لو ماتت هل يتمكن وارثها من المدعى فقال لا لانه قائم مقامها فما يمنع صحة دعواها يمنع  
 صحة دعوى الوارث كما قررنا المورث يسمع دعوى الوارث ثم اجاب (بصح) مرة اخرى عند  
 المصدر بوجه ان المدعي المكي وحكي انه حين قدم (بم) خوارزم سئل عن هذا المسئلة فقال لا يمكن  
 من المدعى فقيل له اين يظهر فائق تهقان اذا طفرت بحبس حقها لها ان تاخذ ديانة وكان في  
 الجامع بحضرة المفتين كاليد الطاهر وملاء الحامي وغيرهما فقالوا يتمكن من المدعى فقال  
 (بصح) فاوردت عليهم من باع شيئا ثم ادعى انه ملكه ونما بالمبيع بحسب انه كان باعه قبل هذا المبيع

من زيد ثم اشتراه منه فهو الآن ملكه ايسمع دعواه فقالوا جميعا يسمع الى ان يوجه الرواية فيه بخلافه قال (بسم) ثم وجدت الرواية في جمع العنوم اتم لا يصح الدعوى في مسئلة البيع قال استاذنا راح وقد بلغتني عن بعض ائمة زماننا حيلة حسنة لسماع دعواها بعد الابرأ وهي ان يقول في الابرأ ان كان لي عليك مهر فقد ابرأتك او قالت حق قد عراها لا يكون تناقضا فتسمع وفي منتخبات (كص) ولو قال لها الزوج بعد الابرأ قولي ان ادعيت هذا المهر فالدعوى باطلة عسى صالحا بأك بثوب ملغوف عنه فقالت ذلك ثم رأت الثوب وردته يصح دعواها المهر لا فها لما قالت دعواها باطلة عن المهر الذي ابرأتك عنه ولا مهر للحال فلا يصح البراءة فلا يصح قولها دعواها باطلة عن ذلك المهر وهذا المهر في حكم مهر جدي فلا يتناول قولها قال استاذنا راح فهذا يدل على انها يتمكن من دعواها في الابرأ مطلقا كما حكيت عن ائمة الجامع وهكذا رايت في الابرأ مطلقا جواب الاخوين زين الائمة وبرهان الائمة الترحمانيين (بسم) ولو قال لا تعلق لي على فلان فهو كقوله لاحق لي قبله فيتناول الديون والاعيان ولو قال لاحق لي عليه يتناول الديون دون الاعيان (كص) اقراؤه لا دعوى له قبل فلان بوجه من الوجوه ثم ادعى عليه بحكم الوكالة لغيره يسمع وفي منتخبات (كص) برواية هشام عن محمد اذا قال لاحق لي في هذه الدار ولادعوى ولا طلبة ثم زعم انه وكيل رجل في دعواها اقبل ذلك منه وهكذا في (شعب) قال استاذنا راح وما حكى (بسم) عن منتخبات (كص) انه ذكر في (شعب) انه لا يسمع دعواه لغيره فهو سهو وقرره غاية التقرير (بسم) ادعى على زيد عشرة دنانير مطلقة او بسبب ثم اقران لزيد عليه عشرين دينار الا يسمع دعوى العشرة بعه منه وعنه دفع الى غيره امانة ليبلغها الى فلان وكان بين الدافع والرسول اخذ واعطاء قد دفع الدافع حجة للرسول ان لا دعوى له عليه ثم ادعى الامة عليه فقال الرسول في الدافع انك اقررت بان لا دعوى لك علي لا يسمع هذا الدافع وقوله لا دعوى لي عليه يتصرف الى سائر العلاقات قال وعلى هذا اذا ادعى عليه دينا في معينة ثم صالحه واقران لا دعوى له عليه ثم ادعى دعوى اخرى يسمع وينصرف الاقرار الى ما ادعى او لا لا يغير الا اذا اعم فقال اي دعوى كانت تحينئذ لا يسمع اية دعوى كانت واجناسها في (ط شعب) ادعى هيناني بل انسان فقال انه في فساله القاضي الهيئة فقام بينه انه ملك فلان



وانا وكيله بالخصومة يصح وتقبل بخلاف ما لو قال ملكي ثم قال انه ملك فلان لا يصح (بمع) ثلاثة ادعوا  
 على زيد دارا فقال قد اشتريتها منكم فطولس بالبينة فقال في الد فاع اشتريتها مني وصيكم حال مغركم  
 لا يصح منه هذا الد فاع ووجهه باع ارضا وسلمها الى المشتري وتصرفها ملكا وزاعا وبناء وجارة ساكت  
 ثم الآن يدعي انها ملكه لا يصح دعواه ان كان حاضرا وقت البيع والتسليم وما كتبت وقت تصرف  
 المشتري قيل له فلو لم يتصرفها المشتري ولكن كان ساكتا وقت البيع والتسليم قال لا يسقط دعوى  
 الجار بهذا القدر بخلاف ما اختاره المتأخرون فيما اذا باع وسلم وولد اوزوجه حاضرة ساكتة حيث  
 يسقط بهذا القدر دعواها (بمع) ادعى على زيد انه دفع اليه كذا دينارا ليدفعها الى غريمه فلان  
 فجعل زيد وحلف ثم ادعى هذا المدعى ذلك المال على عمرو وقال انما دفعته لك لتدفعها الى غريمي  
 وزعم ان دعواه على زيد كان خطاء وظنا لا يصح دعواه على عمرو وللتناقض (ط) ولو اقربا رخص لا نسان  
 وفيها زرع دخل الزرع فيه من غير ذكر وزاد في الروضة فقال وان اقام المقربينة ان الزرع لي  
 قبلت قال رخص فلم يكن اقراؤه بالزرع مانعا من قبول بيئته عليه لما كان اقراره بذلك تبعا وضمنا  
 لا اقراره بالارض ويخرج من هذه المسئلة كثير من المسائل (حك) لو قال ليس لي معه امر شرعي  
 يتبرأ من دينه وعن دعواه في العين (حك حم) اقربان الد ارالتى في يد فلان ملك زيد ثم ادعاها  
 لنفسه لا يصح وقال غيره لا يصح الا اذا ادعى تلقى الملك من زيد وقد مر من (حك) خلاف هذا  
 (عس) اقراؤه لاحق له في محدود حد هائم ادعى انها وقف علي وعلى اولادي ففيه اختلاف  
 المتأخرين ومنه لومات عن ورثة فقسما التركة بينهم وابطرا كل واحد منهم صاحبه من جميع  
 الد ما وصى ثم ادعى احد الورثة دينا على الميت يصح دعواه (ط) ادعى بعض الورثة دينا في التركة  
 بعد تمام القسمة صح وله ان ينقض القسمة ولو ادعى غينا من اعيان التركة انه اشتراها من الميت او  
 وهبه الميت له وسلمه اليه لا يصح بعد القسمة (حك) دفع بعضا من التركة للغير ثم قال كان المورث  
 اقربى بذلك العين وما كنت علمت ذلك لا يصح منه (بق) يتم بلغ فادعى ارضا من تركة اخيه  
 الميت مورثة من والد هائم ادعاها ملكا على الخصوم لظهوره له ذلك الاقرار صدر من اخيه المتوفى  
 انها له يصح ولا تنافي بينهما (حك) سألت من زوجها الطلاق بشرط ابرائها اياه ثم ادعت انه كان



طلقها ثلثا لا يسمع ولا تقبل فينتهها بك لكان ولو قالت ما علمت وقوع الثلث لم يصدق قال استاذنا رَح  
 وفيه نظر من حيث المعنى لانه وان كان تناقضا لكن في امر يجري فيه الخفاء ومن حيث الرواية ايضا فقد  
 ذكر في (ط) عن ابي يونس رجل مات فقاسمت امرأته ذلك الميراث وهم كبار واقروا انها زوجة  
 الميت ثم اقاموا بينة ان زوجها كان طلقها ثلثا في صحته فانهم يرجعون عليها بما اخذت من الميراث  
 وكذا لك قال ابو حنيفة وابو يوسف رَح في امرأة اختلعت من زوجها بما لم تم اقامت بينة انه كان  
 طلقها ثلثا قبل الخلع وكذا الامة المكاتبه والعبد والزوج والزوجة فانهم يرجعون على الآخذ بناء  
 على ما مر من المعنى (فع عك) امرأة ماتت فطلب زوجها من ورثتها براءته من المهر فابوا واعطى  
 المهر ثم ظهر له بينة ان امرأته ابرأته في حال الصحة ولم يعلم الزوج بذلك فله ان يرجع بما اعطى من  
 المهر ديانة فهذا يشير الى انه لا يرجع عليهم قضاء وقد مر في جنس هذا كلام طويل وسئل استاذنا رَح  
 عن ادعت المهر على زوجها فقال انك اختلعت منى بالمهر وعجز عن البينة فاقام بينة على انها  
 ابرأته من المهر فقال ينبغي ان يقبل لان دعوى الخلع بالمهر ليس اقرا راقبام المهر وقت الخلع فان الخلع  
 بالمهر يصح وان كان المهر مؤدى (بسخ) امة جاءت بولد فقال مولاه هو من عبدى هل اوصد قته الامة  
 فلما مات المولى ادعت ان هذا الولد من المولى وانها صارت حرة تسمع لان الد دعوى فيما فيه حرمة  
 الفرج ليس بشرط فلا يكون التناقض مانعا وعنه ادعى ان هذا ولد ارزها عندى فلان وهو يملكها  
 وسلمها الي وهى في يدك بغير حق فقال نعم هى رهن عندك ولكنى قد اشتا جرتها من ذلك الغلان  
 قبل الرهن لا يسمع دعوى الاحتياج ولو قال رهنها فلان عندك يسمع دعوى الاستيجار قبله وعنه  
 قال لا آخر لا دعوى فى عليك اليوم ليس له ان يدعى عليه بعد اليوم وهى فى جمعه وعنه لو اتمرق  
 الزوجان واقرت انه لا دعوى لها عليه فلها ان تدعى عليه بعد ذلك نفقة العدة قال استاذنا رَح  
 وقيل ليس لها ذلك وقيل نعم ان لم تبلغ خمسا وخمسين سنة فكيفت له هذا بن الجوابين فاستبعد هما  
 وقال لو اقرت بالغداة انه لا دعوى لها عليه فلها ان تطلب عنه بالعشى بالنفقة لانها تجب ساعة  
 فصاعدا وفى مختصر الكافى والاقرار من المدعى الذى فى يد به الشئ به على وجه الصلح لا يمنع  
 من الدعوى اذ يبطل الصلح بوجه الرجوع والاقرار من الذى فى يد به عند الصلح بوجه رده

عليه اذا بطل الصلح بمعنى بعد اقرار المدعى في ضمن الصلح انه لا حق له في هذا الشيء ثم بطل الصلح  
 يبطل اقراره الذي كان في ضمنه وله ان يدعى بعد ذلك والمدعى عليه اذا اقر عند الصلح بان هذا  
 الشيء للمدعى ثم بطل الصلح فانه يرد ذلك الشيء الى المدعى وفي شروطه كالمات مشوشة لكن  
 (شخص او القاضي المذكر قرار بان المراد بالاقرار عند الصلح الاقرار في ضمنه حتى يبطل ببطلانه  
 كالوصية بالمحابات في ضمن البيع وهو اختيار استاذ قارح (بمع) يفتى بان الاقرار وان لم يكن في صلب  
 عقد الصلح لكنه بناء على الصلح الفاسد لا يمنع المدعى بعد ذلك (فن) ابرأه بعد الصلح عن جميع  
 دعاويه وخصوماته صحيح وان لم يحكم بصحة الصلح شمس الاسلام محمود واحمد بن اسد ادعى  
 عليه محمد ودان فقال اشتريته من امك واجزته فانكر ثم قال اجزت ولكي كنت غير بالغ فالقول  
 قوله وعنهما ادعى عليه محمد ودان بسبب الشراء من فلانة وهي تملكه فقال ذواليد هو ملكي ارضا  
 من بني ثم سئل المدعى في مجلس الحكم هل سلمت اليك فلانة هل المحدث ودان فقال لا لانها كانت  
 هاجرة من التسليم لا يسمع القاضي هذه الدعوى (شز) ادعى عليه اني دفعت الى فلان دراهم وقبضتها  
 منه ثم ادعى انك قبضتها مني لا يصير مناقض لان يد المدعى يد المدعى وعنه انه ادعى عليه مائة  
 غطرية عشرة منها عدلية ثم ادعى في مجلس آخر مائة غطرية وشهد الشهود بذلك يسمع  
 ويقبل اذا قال ارفدت بالعدلى الغطرية قال استاذ قارح فعلى هذا لو ادعى عليه مائة عدلية عشرة  
 منها فلوس ثم ادعى في المجلس الثاني مائة عدلية وشهد بالبائة عدلية ولم يدكر وان عشرة منها  
 فلوس يسمع وتقبل وهذا احسن فانه لا فرق في صرفنا بين الكلامين (شز) ادعى مائة درهم وقال  
 بالفارسية بعضي ميم دادم وبعضي غطري وكرواها ان برصد غطري كرواها انك اجاب اكر بر اقرار  
 كرواها انك بر غطري شنونك ولو ادعى قبضا وشهد وعلى القبض لا يسمع لانه يكون تكل بالشهود  
 (شز) ادعى عليه داراها ملكي رهنتها من والدك فلان بن فلان بكذا اثم مات والدك وتركها  
 في يدك فعليك ان يعرض الدارين مي وتسلم الدار الى فانكوة وشهد الشهود على وفق دعواه ولكن  
 زادوا فيه واليوم ملك هذا المدعى وحقه وفي يد المدعى عليه هذا بغير حق يقبل هذه الشهادة لانه  
 بانكاره الرهن مارت به بغير حق وكذا لو قال المدعى وفي يدك بغير حق يسمع لما مره باب فيها

يتعلق بجواب الملك على عليه \* (ممر) ادعى عليه عند الحاكم فلم يجب لكن قال واحد من اهل المجلس  
 كه وير ابل ين دعوى جيزى دادنى نيست فاقام الملك على بناء عليه بينة يجوز للقاضي ان يحكم  
 بهذه البينة ولو كان الملك على عليه ساكتا فاقام بينة ففيه رواية فان هذا كذا لك (شر) برأ من موصيه  
 معتقل اللسان والناس عليه خصوا ما به فانه يكتب جوابه وحلفه (ط) ان علم القاضي ان المدعى  
 عليه اخرس يأمره بان يجيب بالاشارة ويعمل بالاشارة فان اشار بالاشارة ثم وان اشار بالا نكان  
 عرض عليه اليمين فان اشار بالا جابة كان يميناً وان اشار بالا بانه يكون نكولا فيقضى عليه وان عرفه  
 القاضي اخرس اصم يكتب له ويأمره بان يجيب بالكتابة وان لم يعرفها وله اشارة معروفة يوم  
 بالاشارة ليحجب ويعامل معه كمعاملة الاخرس وان كان مع كونه اخرس واصم واعصى فالقاضي  
 ينصب عنه وصيا ويأمر الملك على بالخصومة معه اذا لم يكن له اب او جد او وصيهما \* باب دعوى اولية  
 الملك بالنتاج وما في معناه \* (فع وب) ادعى بقررة كل واحد منهما انها نتجت في ملكه لكن قال  
 احد هما منذ سنتين وقال الآخر منذ ثلاث سنين وظهر انها بنت ثلث سنين فادعى الاول ملكا مطلقا  
 واقام بينة عليه لا يسمع دعواه بعد ذلك (حك) ادعى عليه عبارة داران اياه بناها منذ سنتين سنة  
 وادعاهما ذواليد كذلك واقام بينة قال هذا القدر لا يكفي في الدعوى حتى يقول مات ابي وتركها  
 ميوانا ملو قال لا ذلك واقام بينة فبينت ذى اليد اولى قال استاذنا ربح فعرف بهذا ان بينة ذى اليد  
 كما يكون اولى اذا ادعى اولية الملك بالنتاج ونحوه منه فكل اذا ادعاه ذلك عند مورثه (م)  
 وان اقام الخارجان البينة احد هما بالنتاج والآخر بالملك المطلق فصاحب النتاج اولى \* باب الدفع  
 في الدعوى \* (فع شم) ادعى عبد اعليه ملكا مطلقا فقال ذواليد فعاقد ادعيتة علي في غير مجلس  
 الحكم قبله بسبب فليس يدفع وعن (قع) ادفع مسوع (حك) مثله (ط) المدعى عليه ملكا مطلقا  
 لو قال للمدعى د فعلا نك ادعيتة علي قبل هذا بسبب يكون د فعلا قال امتا ذنا ربح فلعل معئلة المحيط  
 فيما ادعى انك ادعيت في مجلس الحكم ان صح ما احابه وفي (حك) ما يدل على الاطلاق (فع)  
 باع ضيعة ابنه البالغ بغير اذنه فادعاهما الابن على المشتري فقال انك قبضت بعض الثمن فقد اجرته  
 فاقام الابن بينة ان والده قبض جميع الثمن وقت البيع لا يكون هذا ادفعاه عنه لو قال المدعى عليه

هو لا الشهود اذ مواهل الشئ قبل هذه الدوى لا نفسهم واقام بينة لا يكون دفعا (ط) انه جرح  
وكذا لو اقام بينة ان الشاهد كان يدعى الشركة فيها (ش) مثله (سي) ادعى عليه شري فاليوم  
منه وانكر فاقام بينة فقال اشتريته منه ولكن رد دته عليه يسمع لا مكان التوفيق لان الفسخ يجعله  
كالمعدوم (بم فب) ادعت الخلع فانكر فقضى بالفرقة بالبينة فقال خالعتها ولكن تزوجتها يسمع  
وبهذا يعرف ان الدفع المسموع قبل القضاء يسمع وبعد القضاء لا يسمع (بم) ادعى عليه شري حماره منه  
فانكر البيع فاقام المدعى بينة فادعى ذواليد انه فسخ البيع معي يسمع لان الانكار فيما عدا النكاح فسخ  
فلا يكون تناقضا وقيل له وجه توفيق بان يقول ما بيعته بل باع وكيلي وانت فسخت البيع معي ثم هل  
يشترط ذكر التوفيق قيل لا يشترط وقال (ظمر) يشترط (ط) ادعى عليه شري عبده فانكروا فاقام بينة  
فقال البائع دفعا انك رد دته علي بالعيب صح دعواه ويسمع بينته (شمر مضي) لو قال المدعى عليه  
بالضيعة اشتريتها من فلان باذن هذا المدعى فاني قلت له انا اشتريتها من فلان فقال اشتراها منه  
فهو دفع (فع) الا (عتج) بد رويها ادعى عليه محمل ود اقام بينة فقال ذواليد دفعا ليس له  
هذا الدوى علي لانه كان يدعيه على زيد بسبب والآن يدعيه على مطلقا لا يسمع هذا الدفع وفي  
(ط) يسمع وقد مر من (عتج) خلافة (ط) لو قال عند غير القاضى هذا العين ملكي بسبب الشراء  
من فلان او قال بسبب الارث منه ثم اعادها عند الحاكم ملكا مطلقا لا يسمع دعواه اذ ثبت ذلك عند  
وهذا اذا كان ادعى الشراء من رجل معلوم بان ذكر اسمه واسم ابيه وجده وما اشبهه  
من اسباب التعريف اما اذا قال اشتريته من رجل لا اعرفه او من رجل او من عبد ولم يزد عليه  
ثم ادعاه عند القاضى ملكا مطلقا يسمع وان ثبت ذلك عند قال استاذ نارج فعرف بهذا ان  
المصواب خلاف ما اجابوا به والصواب ان ذلك دفع مسموع اذا ذكر سببا معلوما (فع حمز)  
ادعى عليه ضيعة انها كانت ملكا لاهم بجهة الشراء فماتت وورثها المدعى فانكر ثم ادعى بعد  
ذلك انها كانت ملكا لاهم مطلقا ورثها منها يسمع منه بعد بيان الجهة هنا لا يرد على في  
الحالين الارث منها (بم) ادعى على ختته مهر بنته الميت فقال ابرأ تني من مهرها حال صحتها  
فقال الاب ليس بك دعوى الا ابراء لانك اقررت بعد موتها بهذا المهر يسمع منه هذا الدفع



وكتب كثير من الفتيان منهم القاضي علاء الدين المروزي انه دفع الدفع ولا يسمع فانكر (بفتح) جوابهم  
وقال بل هذا دفع مبتدأ لان دعوى الالباء ليس بل دعوى الاب بل هو اقرار بل عواء كما اذا ادعى  
الا يصال ومما لو ادعى عينا فقال ذواليلد قد اشتريته منك فادعى المدعى اقراره وجرت هذه المباحة  
بجامع الجزائية فلم يجيبوه بجواب شاف (بم) لواقام الخارج وصاحب اليلد بينة بالنتاج فقضى  
القاضي لدى اليلد اولم يقض حتى قال الخارج ج لدى اليلد انك مبطل في دعوى النتاج لانك اقررت  
انك بعت هذه الدابة ثم اشتريتها يسمع هل الدفع وثبنته لانه اذا باع ثم اشترى فهل املك حادث  
فيبطل دعوى النتاج ونحوه في (ط) ادعى الخارج النتاج فقال انك مبطل في هذه الدعوى لانك  
اقررت انك اشتريتها من فلان فهذا دفع لك دعوى المدعى (فتح فب) باع دابة ثم تقايلا اوردمليه  
بغيب بغير قضاء ثم ادعى رجل آخر عليه انها ملكه نتجت عنه في ملكه وادعى ذواليلد النتاج ايضا  
لا يسمع منه لان الاقالة بيع جدي وتخلل البيع يبطل دعوى النتاج (فب) اشترى ثورا وقبضه فادعى  
عليه رجل انه ثوره سرق منه واقام بينة فقال المشتري هذا الثور نتج عند البائع واقام بينة يسمع (شز)  
ادعى عليه حمار واقام بينة ثم ذواليلد اقام بينة ان هذا الحمار نتج في ملك بائع بائعي فلان بن فلان  
واتم دعواه فهدا دفع اذا ذكر الثمن وذكر قبضه (فب بس) الوصى ادعى عقار الصغير فقال ذواليلد  
باعتها مني وصي القاضي له قبلك بثمان المثل لحاجته الى قضاء الدين فقال الوصى نعم ولكن وقع  
البيع باطلا لانه باع بغير فاحش او ترك الميت منقول لا يفي بالدين فلم يكن بيع العقار محتاجا اليه  
واقام بينة يسمع (بم) ادعى عليه عشرة دنانير فقال دفعا انك اقررت بالفارسية كه موازين مدعى  
عليه جيزي خواستي ليست فهذا ليس بل دفع لا احتمال انه كان دينامو جلا فلم يكن له المطالبة قبل  
المحل (فتح) ادعى عليه دين فقال كنت وقت الاقرار مصروعا وبأن تاريخ بيماري وى ظاهريه است  
يصح هذا الدفع (بم) ادعى عليه ارضا فقال دفعا انك مبطل في دعواك لانك ادعيت على فلان ثمر  
هذه الارض يسمع (فب) ادعى عينا واقام بينة فقال ذواليلد ان احد شاهدك قد استأمنها مني واقام  
بينته لا تقبل (شز) استأمن الشيع ثم شهد لغيره عليه تقبل (شز) اقام بينة انك هضبت حماري وهلك في  
يدك فقال ذواليلد هضبت بحماره لكن باجارتة واقام بينة تسمع وتقبل (بفتح) ادعى على اخي الميت

فينا على الميت فقالت لست بوارثة فان للميت ابنا يحجبني لا ينفذ عنها الموصومة بغير بينة (شيخ)  
 البينة القائمة لدى اليد على اقرار المدعى على انه لاحق لي فيه وانما هي لفلان دفع مسموع (ط) عين في  
 يد رجل يقول ليست لي لا يصح نفيه سواء كان له حينئذ منازع او لم يكن حتى لو ادعاها خارج وادعاها  
 ذواليد بعد ذلك يصح دعواه على رواية كتاب الكهني وعلى رواية الجامع الصغير اذا كان هناك  
 منازع صح نفيه وليس له ان يدعي عليه بعد ذلك لنفسه (عك حم) ادعى عليه ضيعة واقام بينته  
 قبل القضاء ادعى ايضا ان المدعى عليه اقرب بنصف هذه الضيعة لي واقام بينته وقضى القاضي له  
 بالنصف وسلمه اليه ثم اقام رجل آخر بينته اني اشتريت جميع هذه الضيعة من المدعى عليه قبل  
 اقراره لك بثلاثة اشهر قبل القضاء له اقام ذواليد دفعا بينته ماد له ان المدعى عليه اقر قبل شرائك  
 بستة اشهر انه لاحق لي في هذه الضيعة قضى القاضي ببطلان دعواه البيع ولا يبطل حكمه في النصف  
 الذي حكم به للمدعى ودفعه هذا مسموع قال الباقر جى وخمير الوبري ليس بدفع لا نه يمكن  
 ان لا يكون له حق وقت الاقرار ثم يتجدد له الحق (حم) ادعى انه اشترى هذه الضيعة من  
 فلان منذ خمسين سنة واقام بينة فقال ذواليد ان ذلك الفلان الذي اشتريتها منه اقر قبل شرائك  
 انه لاحق لي في هذه الضيعة واقام بينته فهذا دفع (عك) كانوا يقولون هو دفع وانا قول في زمانى  
 ليس بدفع لظهور المفتعلة في ابواب القضاة وعن (يوسف) اذا كانت في بينة المدعى انه اشترى  
 من فلان وهو يملكه او في يد يقبل البينة ولا يلتفت الى الدفع (عك) ادعى عليه ضيعة انها ملكه اشترىها  
 من فلان واقام بينته فقال المدعى عليه دفعا ان الذي باعها منك اقر انه لاحق لي فيها وانما هي  
 لفلان ولي عليه شهر دبا صبهان فهذا ليس بدفع (حم) ادعى عليه ضيعة ارثا من جدته فلانة  
 واقام بينته فقال ذواليد كان لجدته ابن غائب ولم يعلم حيوته ولا موته ولم تمض ملك يحكم بموته  
 واقام بينته لا يسمع وهو نفوس في اثبات ملك للغير (عك) لا يسمع (خج) ادعى عليه ضيعة انها  
 ملكه واقام بينته فقال ذواليد المدعى اقر قبل ذلك ان هذه الضيعة كانت ملكا لفلان دفعها الى لازرها  
 بجهة جاركين تسمع (عك حم) ليس بدفع لانه ادعى ملكا مطلقا فيجوز ان يملكه بعد ذلك (حم)  
 ادعى عليه ضيعة انها ملكه واقام بينته وقضى القاضي وسلمها اليه ثم اقام المدعى عليه بينته ان المدعى

اقر قبل هذه الدعوى انها ملك فلان وفي يدى عن جهة جامكين فهو دفع واجاب بمثله (عك) شز  
 (خو) ادعى عليه د او انها ملكه واثبته بالبينة ثم اقام المدعى عليه بينة ان المدعى باعها من زوجته  
 وباعتها هي منى يسمع (ط) ادعى عليه عبد او اثبته بالبينة فاقام المدعى عليه بينة انك بعته من  
 فلان الغائب فعلى ما عليه اثباتات الجامع والزبادات لا تقبل وذكر الناطقى في اجناسه انها تقبل  
 تخيل فعلى الدعوى ثم اذا قبلت وان لم يدع تلقى الملك من المشتري فاولى ان تقبل اذا اعادة (عب)  
 (عك) اقام المدعى بينة فقال المدعى عليه ان لي دفعا شرعيا فللقاضى ان يقضى اذا قامت البينة  
 العادلة ولا يلتفت الى مثل هذه المقالة (حمر) يكلفه ان ياتى بالدفع فان ابطا كان له ان يقضى  
 ويبقى له حق الدفع قال استاذ تارح ولم يذكر حد الا بطاء ولعله ما في (ط صغر) ادعى المدعى  
 عليه الدفع وطلب من القاضى الامهال يمهله الى المجلس الثانى (عك) اقام المدعى البينة  
 وطلب القاضى من المدعى عليه دفعا فعجز عنه يقضى القاضى يعنى لا يؤخر (حمر) يقضى والقاضى  
 ظالم في تاخير الحكم محمد بن على الكرايسى تاخير القضاء بعد ثبوت الحق ظلم (حمر) اتى بدفع صحيح  
 وقضى القاضى ببطلان دعوى المدعى ثم اعاد الدعوى عند قاض آخر لا يحتاج المدعى عليه الى اعادة  
 الدفع عنه ولا ينقض الحكم به اذا اثبت ذلك بالبينة (خو) ادعى عليه شيئا انه اشتراه من ابيه  
 منذ عشرين سنة والاب ميت للحال فاقام ذواليل بينة انه مات منذ عشرين سنة يسمع وقال عمرو  
 الحافظ لا يسمع قال استاذ تارح والصواب جواب الحافظ فينبغى ان يحفظ فانه كان يحفظ ان زمان الموت  
 لا يدخل تحت القضاء وهي في (ط) في الشهادات والدعوى (خج) ادعى عليه كذا دينارا واقام بينة  
 انه اقر عندهم في شهر سنة سبع وثمانين واربع مائة فقال المدعى عليه لم اكن بخوار وم وقتئذ وكنت  
 قاتلا ولم يعلم للقاضى هيئته وقتئذ لا يسمع هذا الدفع (عك) كذا لك (عب) انه دفع عند بعض  
 العلماء فللقاضى ان يسمع (ط) كل بينة لا يكون حجة شرعا فهي من التهاوتر منها ما ذكر ابن جماعة عن  
 ابى يوسف وح شاهد ان شهدا على رجل بقول او فعل يلزمه بذلك اجارة او كتابة او بيع او قصاص او مال  
 او طلاق او عتاق في موضع وصفا او في يوم مميّاه فاقام المشهود عليه بينة انه لم يكن في ذلك الموضع ولا  
 في ذلك اليوم في ذلك الموضع لم يقبل منه البينة في ذلك وكذا اكل بينة قامت على ان فلانا لم يقبل لم

يفعل لم يقر فهذا كله من التهاثر (حمر) باع ارضه من رجل ثم باعها من رجل آخر فاقام الثاني على  
الاول بينة انها كانت رهنا عندي وقت شرائك فكان باطلا فاقام الاول بينة ان دينك كان مقضيا وقت  
الشراء لم يسمع (علك) هو دفع فيسمع قال استاذ نارج وهو الصواب لان الدين اذا قضى ينقل  
البيع وان بقي رهنا قبل الرد واليه اشار القدوري في مختصره وفي تنمية صغر (شرح) المدعي عليه اذا  
ادعى غلطا في دعوى المدعي قبل اقامة البينة لا يسمع (بمع) ادعى عليه منقولا انه غصبه منه فعليه  
ردّه ان كان قائما في يده او دقيته ان كان هالكا واقام بينة فقال في الدفع انك اودعته عند فلان وهو  
في يده لا يسمع لان الغصب يتصور بعد الايداع قيل له لو لم يدع الغصب بل ادعى عليه انه في يده  
بغير حق والمسئلة بحالها لا يسمع الدفع وليس بخصم في اثبات يد الغير (شخص) ادعى عليه حمارا  
انه ملكه سرق منه منذ شهرين واقام بينة واقام ذواليد بينة ان هذا الحمار ملكه وفي يده منذ  
سنة وحين يزعم انه سرق منه كان في يده لا يندفع بها بينة المدعي (صحح) مثله قيل ادعى عليه  
امراة في يده واقام بينة فاقام ذواليد بينة انك قلت لي طلقها مشير اليها لا يتدفع المدعي اذا  
وفق المدعي (ظمر) ادعى عليه مالا معلوما واقام بينة فاقام المدعي عليه بينة على اقرار المدعي  
انه استوفى من هذا المال كذا درهم لا يبطل دعواه فيما سوى ذلك لانه لم يظهر كذب الشهود  
فانهم ما ينو اسباب وجوب المال ولم يعرفوا استيفاء بعضه فجاء زلهم الشهادة على جميع المال  
كمن ادعى الفادهم فشهد الشهود على الف وخمس مائة فقال المدعي كان اصل حقى كذا لك الا

اني استوفيت خمسمائة لا يبطل البينة في قدر الف كذا هذا \* باب فحين يقر بطلان حقه ثم  
يقضى عليه بخلافه فيصير مكد با شرعا ومالا يصير مكد با \* (شمر) باع جاريته واخذ ثمنها واستحق  
ذلك الثمن فقال البائع للمستحق قبل القضاء كانت هذه الدنانير لك لكن دفعنها الى المشتري  
ليقضى الثمن فدفعها الي فانكر المستحق فحلفه البائع عليه فحلف وقضى عليه بالثمن واخذ منه  
فللبائع ان يرجع على مشتريه بالثمن ركن الغرافي وعلاء الحامي وغيرهما ادعى عليه ضيعة  
فانكروا اقام بينة واقام المدعي عليه بينة اني اشتريتها من فلان وكنت راضيا به فقضى عليه بالدفع  
فله ان يدعى ذلك الثمن على البائع بحكم ان القاضى جعله راضيا بذلك (بمع) شهدوا يا خليج



بين زوجين وهما ينكران الخلع وقضى بالحرمة يثبت المال ضمن الثبوت الخلع وان اشترط الدعوى  
 في اثبات المال قصدا \* باب الخصمين يتنازعان ولا بينة لواحد منهما كيف يقضى ومن يكون قوله  
 اولى \* ( ن ) اثنان لرجلين ولدت احدهما جعشا والاخرى بغلا وادعى البغل فهو بينهما و  
 الجعش لبيت المال نظيره اثنان لرجلين ولدت احدهما ذكرا والاخرى انثى وادعى الذكر  
 وذكرة في ( ط ) في امرأتين يقال الذكرا لهما والاخرى انثى تربى من بيت المال لكن ( بمر ) ذكر فيه  
 اشكالا ( شفر ) رجل كان يتصرف في غلات امرأته ويدفع ذهابها بالمرابحة ثم ماتت فادعى ورثتها  
 انك كنت تتصرف في مالها بغير اذنها فعليك الضمان وقال الزوج بل باذنها فالقول قول الزوج  
 قال استاذ نارج وهذا حسن يتبعى ان يحفظ فان السبب الموجب للضمان موجود الا اذا ثبت  
 اذنها ومع هذا القول قوله لان الظاهر شاهد له لان الظاهر ان الرجل لا يتصرف مثل هذا التصرف  
 في مال امرأته الا باذنها والظاهر يكفي للمدفع \* باب دعوى كون العين في يدك \* ( م ) اقام البينة انه  
 كان في يده لم يقض له ولو اقرذ والميل انه كان في يد المدعى مفعته اليه \* باب دعوى الرق والحرية \*  
 ( بمر ) ادعى الرق عليه فقال انا حر الاصل من ابوين حريين واقام بينة ثم ادعى الرق مرة  
 اخرى على المدعى عليه يسمع بالافتاق وفي الام خلاف ( فصح ) ادعى عليه انه مملوك فقال  
 انا مملوك فلان الغائب فان اقام بينته ثلث دفع عنه خصومته والا يقضى ببينة المدعى ثم ان حضر  
 الغائب فلا سبيل له على العبد حتى يقيم البينة ( ظم ) عبد صغير في يد رجل ادعت عليه حرة  
 مسلمة انه ولد لها ولد على فراش النكاح حراما مسلما فانكروا زعم انه عبد فطلبت منه وكيلها لصاع  
 البينة ودعواها ان غاب فوكل به وغاب فاقامت البينة على الوكيل قبلت بيته عليه في حق النسب  
 والحرية عليه ان كان لا يعبر عن نفسه وان كان يعبر الصغير عن نفسه يرجع الى تصديقه لاحدهما  
 \* باب الدعوى والخصومات والبيانات في الهبة \* ( فصح ) اقام وارث الواهب بعد موته بينة ان  
 ابي وهب هذا الشيء له هبة فاسم على اخذه منه يسمع ( بمر ) اختلف الموهوب له الوارث مع وارث  
 آخر ان الهبة كانت في الصحة والمرض فالقول قول من يدعى الصحة لان تصرفات المريض نافذة  
 وانما تنقض بعد الموت وقد اختلفا فيه فالقول لمن ينكر النقص وهكذا في ( فصح ) وقيل القول لمن

يدعى المرض لانه ينكر لزوم العقد والملك \* باب الدعاوي والاختلاف في المواريث (بسم)  
 مات عن زوجة واخ وابنه مات ايضا فقال الاخ مات اخي بعد موت ابنه وقالت الزوجة بل مات  
 انفوك قبل موت ابنه فالقول للمرأة والاصل في هذا الجنس ان الورثة متى اختلفت في تاريخ  
 موت الاقارب او اصله فالبينة بينة من يدعى زيادة الارث والقول قول من ينكر (بسم) ادعى  
 على واحد من ورثة ميت ديناً واثمة والتركة في يد اجنبي فللمدعى عليه ان يطالب بالتركة من  
 الاجنبي (بسم) مات عن زوجة وابن صغير وبنت فباعت ارضا من تركة زوجها وزعمت انه  
 دفعها اليها بمهرها فبلغ الابن وادعى نصيبه من الارض على المشتري فقال كانت ملكا لا بيك قبل  
 موته وانكر ان يكون ملكه الى وقت الموت لانه دفعها الى زوجته بالمهر لا يطالب المشتري بالبينة  
 بل يوم التسليم لما اقر انها كانت ملكا لابيها الا ان يثبت الدفع الصحيح بالمهر (شز) ادعى  
 دارا ميراثا من ابيه او امه ولم يذكر اسم المورث ونسبه لا يسمع دعواه ولو قال هذا المجد ودكان  
 ملك ابي مات وتركه ميراثا لي ولم يسم اياه او سماء ولم ينسبه الى جهة لا يصح دعواه ولو  
 ذكرهما لكن الشهود اختلفوا بالاضافة اليه ولم يذكر واسمها تقبل ولو قال المدعى عليه للمدعى  
 اشتريت هذا المجد ود من ابيك او امك ولم يذكر اسمها صح اقراره قال روح والفرق ان التعريف  
 عند ابي حقيقة روح يحصل بثلاثة اشياء يذكرا اسمه واسم ابيه واسم جده او مكان اسم جده صناعته  
 او فخله ونحوه وههنا اضافة المقر الى المعين فاستغنى عن تعريف آخر وفي (جلت) في الباب الثالث  
 من كتاب الرجوع عن الشهادات اذا ادعى انه عمه اخ ابيه لايه وامه لا وارث له غيره يصح وان  
 لم يذكر اسمه واسم ابيه وجده لانه اضافة الى معين (قص) احمد بن اسد ادعى ان هذه الدار  
 كانت ملك والدتي ماتت وتركها ميراثا لي او قال هي ملكي ورثتها من والدتي ولم يسمها لا يصح قلت  
 وما ذكرت من الفرق لم يتضح لي لان المدعى يصف اياه او امه الى نفسه ايضا (صديق) احمد الورثة اقام  
 البينة على اقرار صاحبه انه يرجع من ميراث ابيه والميراث اعيان لا تقبل \* باب الاختلاف بين  
 المتبايعين في صحة العقد وفساده \* (بسم) وقال لا يضر اشتريته منك هذا العبد بهذا الميثقة وقال  
 البائع بل بهذا الملك بوجه فالقول للمشتري لانه كالمكر للعقد اصلا (بسم) وكل الوقايع الباطع بعته

منك في صغري وقال المشتري بل بعد بلوغك فالقول لمن يدعي الصبي لانه ينكر اصل العقل والبينة  
 بينة من يدعي الباع (فسخ) مثله وقد مر في باب البينتين المتضادتين ما يشبه خلافه (بسر) ادعي  
 عليه دارا فقال ذواليد اشترى يتها من ابيك حال صغرك بثمن المثل وقال المدعي بل كنت بالغاً  
 ولم ارض به فالقول للمشتري وان اقاما البينة فبينة مدعي البلوغ اولى قال استاذنا رحي في الاول  
 نظار يدل عليه ما ذكره في (ط) ان رجل ادعى على امرأة ان وليها زوجها منه حال صغرها وادعت  
 هي انه زوجها منه بعد البلوغ بغير رضاها فالبينة بينة المرأة والقول لها ايضا على اصح الروايتين وكل  
 البيع على هذا القياس والقول للابن على اصح القولين (بسر) ادعى عليه ارضاء اقام بينة فقال  
 في الدفع اني اشتريتها منك فقال المدعي ولكني كنت صبياً وقال المدعي عليه بل كنت بالغاً  
 واقاما البينتين فبينة مدعي الصبي اولى وعنه اختلف الوصي واليتم بعد بلوغه فقال الصبي بعث  
 عقاري الى حاجتي ولكن بغبن فاحش وقال الوصي بل بعته بمثل القيمة لا يكون القول له (فسخ)  
 قال البائع بعثك هذا الزرع وهو غير منتفع به وقال المشتري ان منتفعا به فالقول له لانه ادعى  
 الصحة (فب) باع الوصي من التركة شيئاً فقال الورثة باعه بغبن فاحش وقال المشتري بل بعد بل  
 فالقول قوله ادعى عليه محمداً في يدك ارضاء من جهة ابيه فاقام ذواليد البينة انه اشتراها من  
 وصيه بمثل القيمة واقام المدعي بينة ان قيمته زيادة على ما ثبتته ذواليد فقبل البينة المثبتة للزيادة  
 اولى وقال كثير منهم البينة المثبتة لقلّة القيمة اولى (بسر) باع ارضاً فدعى اخوه على المشتري ان  
 البائع معتوه وانا وصيه وقال المشتري بل عاقل واقام بينة فبينة العته اولى (قح) ولو ظهر  
 جنونه وهو مقيم ليحسد الافاقة وقت بيعه فالقول له وبينة الافاقة اولى من بينة الجنون (فج)  
 وعن ابي يوسف راح ادعى شري الدار منه فشهد شاهدان انه كان مجنوناً عند ما باعه وآخران  
 انه كان عاقلاً فبينة العقل وصحة البيع اولى (بسر) اذا اختلف المتبايعان في صحة العقل وفساده  
 فانما يجعل القول لمن يدعي الصحة مع اليقين في شرح الاصل اختلف المولى والمكاتب في صحة  
 الكتابة وفسادها فالقول لمن يدعي الصحة والبينة بينة من يدعي الفساد ولو حجر عليه بعد صلاحه  
 واختلف هو مع المشتري فقال اشتريته متى حال الحجر وقال المشتري لا بل حال صلاحك فالقول

للمعجور لان الشرا حاد ث في حال الى اقرب الاوقات فالمشتري يدعى السبق وهو ينكر وان اقاما  
 البينة فبينه المشتري اولى \* باب دعوى الولد وسائر الدعاوى والاختلاف فيما يتعلق بالنسب \*  
 (عك) ادعت على رجل انه زوجها وهذا الولد ابن ثمانية اشهر منه فعليه نفقته فاقربا لزوجة  
 الا انه قال طلقتها منذ سنة وعشرة اشهر واقرت بانقضاء العدة بعد ثلاثة اشهر من التطليق فهذا  
 الولد ليس منى وانكرت جميع ذلك فاقام بينة على ما ادعى لا تقبل لانها على نفى النسب ويلزمه  
 نفقته ونفقة العدة الماضية لا يلزم (فك فع) في شرحه امة ولدت عند المشتري فقال البائع هو ولي  
 ولدت له لا قل من ستة اشهر من البيع وقال المشتري دعواك باطلة لانها ولدته لاكثر من ستة  
 اشهر فالقول للمشتري بخلاف ما اذا قال المشتري لم يكن العلوق عندك والبائع يقول كان عندي  
 فالقول له فان اقام احدهما بينة يقضى له وان اقاما البينة فعند ابي يوسف رح بينة المشتري اولى  
 لاثباتها صحة البيع وعند محمد رح بينة البائع اولى لاثباتها الحرية ولو اقاما بينة في الاختلاف  
 في العلوق فذلك في (ط جك) ادعى انه عم الميت ووارثه لا وارث له غيره وادعى آخر انه اخوه  
 لا وارث له غيره وادعى ثالث انه ابنه لا وارث له غيره واقاموا بينة عند الحاكم جميعا يقضى  
 بنسب الكل وان كان الميراث للابن لا غير وعليه بعض المشائخ وطعن فيه الكرخي وعليه بعض  
 المشائخ رح \* باب مسائل متفرقة في الدعوى \* (عك يب) مريض اقر لامرأته بصد اقها وماتت  
 من ساعته واقامت الورثة بينة على اصال المهر اليها في صحته وقضى بها بطل حقها في المهر وفي  
 تمة (صغر) اقر لامرأته في مرضه بمهر الف درهم وقد تزوجها بالف درهم وماتت فقامت بينة انها  
 وهبت مهرها لزوجها في حياته لا تقبل لانه علم كذبها باقراره المتأخر عنها (ظت كب) وغيرهما  
 زوجان تخاصما في الدعوى ملك مديقة ثم ادعى الزوج اقرارها له بالدعوى في اثناء الخصومة  
 الظاهرة عند القاضي لا تسمع (فمخ) امرأة انفقت على زوجها عشرة دنانير حاله الصحة ثم ماتت  
 فادعاه ورثتها على الزوج وقال الزوج كانت متبرعة فيه فالقول له \* باب الحيطان والعلول لرجل  
 وسفله لاخر \* (ط) بيت سفله لرجل وعلوه لاخر انكسر سقف من السقل او انه لم لا يجبر صاحبه  
 السفلى بعمارة الا اذا كان ذلك بفعله (بمخ) جد ارمشرك بين اثنين هدمه احد هما حتى وجبه



عليه بناءه فهو مشترك بينهما ان بناءه كان (بفتح) ذهلين مشترك بينهما بنا احد هما فوق  
سطحه حجرة باذن شريكه ثم باع الاذن نصيبه من الذهلين ليس للمشتري ان يأمره برفع الحجرة عن  
سطحه والمسئلة مذكورة انه اذا استعار من آخر جدارا للوضع جده وعه عليه ووضعها ثم باع المعير  
ليس للمشتري ان يأمرا المستعير برفع جده وعه لان المستعير وان لم يثبت له حق لازم لكن المشتري  
لم يملك الجدار الا مشغولا بجده وعه المستعير فكان حقه فيه ناقصا فلا يمكن من رفعه قال استاذنا  
رحمهما وان كان جنسا كفى عثرت على مسئلة الاستشهاد في امالي (فمخ) وفي فتاوى ابي الميتم  
على خلافه رجل اذن جاره في وضع الجذوع على حائطه او حفر سور اب تحت داره ثم باع داره  
فللمشتري رفع الجذوع والسور اب الا اذا شرط في البيع ترك ذلك فحينئذ لا يكون له ذلك ثم  
ذكر (فمخ) مسائل من جنسه الى ان قال احدث بناء او غرفة في سكة غير نافذة بروضها اهلها  
فاشتري رجل من غير اهل السكة دارا منها فانه ان يأمره برفع الغرفة ولو باع ضيعة فيها اغصان جارية  
متدلية فللمشتري ان يأمرها بتفريغ الضيعة عن اغصان شجرته لان المشتري يقوم مقام البائع فيها  
كان لا يباح ان يفعله وكذا الومات صاحب الضيعة كان لوارثه ان ياخذ الجار بتفريغ ضيعة عن الاغصان  
قال رح وما ذكره (فمخ) اوفق للاصول واشبه بالصواب وان كان مسائل قسمة الكافي تشهد بصحة  
جواب (بفتح) ولعل ما ظنه شيخنا (بفتح) ان المسئلة مذكورة هو ما اذا كان الحائط مشترك بينهما  
على ما ذكره (صديق) في كتاب الحيطان اذا كان الحائط مشترك بينهما وليس لاحدهما عليه سقف  
فسقف عليه احدهما باذن صاحبه ثم قال له اذن مقفك اختلف المتأخرون فيه فافتى ابو عبد الله الصيمري

انه له ذلك وافتى ابو بكر الخوارزمي ليس له ذلك \* كتاب الاقرار وهو يشتمل على احدى عشر بابا \*

\* باب حكم الاقرار \* (فع شرح) الاقرار كاذبا لا يكون ناقلا للملك عند بعض مشائخنا وعند  
بعضهم يكون ناقلا للملك (ط) حكم الاقرار شرعا ظهور المقر به لا ثبوته ابتداء ولهذه الواقف لغيره  
بمال والمقر له يعلم انه في اقراره كاذب لا يحل له ديانته الا ان يسلمه بطيب من نفسه فيكون هبة  
منه ابتداء (علك) اكره على ان يبيع عقاره فقال خوفا من المكره ليس بملكى ليس للقاضي ان  
يمنعه من التصرف اذا لم ينزعه احد \* باب ما يكون اقرار من الالفاظ وغيرها \* (فع شرح) هم

الشاهد على الشهادة فقال المدعى عليه بالبح انك فاوٹ فتم بثف لا يكون اقرارا (فج) ولو قال  
 المدعى عليه بالبح اى شافارا يوفى نان دعواى كابر الكمالا يكون اقرارا وكذا لو قال شهوده حضور  
 هند قول المدعى شهودى غيب ونظيره ما فى جمع شيخ الاسلام نظام الدين السمرقندى اذا طلب  
 من القاضى تحليف خصمه بعد الانكار فقال المنكر لما كان له بينة فلا تحلفنى لا يكون اقرارا (بفتح)  
 قال لى على هذا كذا دينار فقال ابى المدعى عليه بالبح اجمى كيزد اكچا فقال ابنه خميك كيناج نازا لى حال  
 ذارىامنى لا يكون اقرارا ولو ادعى عليه محمول ودا فقال للمدعى اهدا حقك وملكك فقال نعم  
 فقال بالبح بنىبايت دقاخ يت فهذا اقرار قال استاذ نارج ولم يتضح لى وجهه ولو قال زيد لعمرو عليك  
 لكرعشرون دنا نيرا فقال عمرو واخون نا يوارى كيناج فاذا اريامنى او قال اخون نا يوارى فلهذا  
 انكار لا اقرار ولو اوصى لرجل بثلاث ماله فقال ورثة له لو صرنا ثلث مال مورثنا اليك دجيد  
 اثغا وغوجكام بحقوقك عليه فهذا ليس باقرار وكذا لو قالت لود فعنا اليك الثلث لا يكفى لحقوقك  
 عليه لانه يراد به اظهار المنة (فك) استاجر منه دارا فهو اقرار له بالملك (ملك) هو من وجه  
 اقراروا جناسه فى الفصل الثالث والعشرين من (ط) ولو اقر انه كان يدفع غلة هذا الدار الى  
 فلان لم يكن اقرارا بالدار له (فج شح) ولو قال المدعى عليه لا اقر ولا انكر فهو على صورة الانكار  
 وقيل اقرار بقوله لا انكر وفى اختلاف البيهقي و ابن ابي ليلى رح لو قال الخصم للقاضى لا اقر ولا انكر  
 قال ابو حنيفة رح لا يجبره القاضى ولكن يدعوا المدعى لشهوده وقال ابن ابي ليلى لا ادعه حتى  
 يقرأ وينكر قال (ص) فالسائل انهما اتفقا انه ليس باقرار لكن ابو حنيفة رح جعله انكارا وابن  
 ابي ليلى بمنزلة السكوت قال استاذ نارج وهكذا رأيت فى (شح) وما وقع فى بعض نسخه انه اقرار  
 عند البيهقي رح انكار عند صاحبيه فهذا من غير المفتين وهم وطن واثم (نظن) فى قول البيهقي يحبس  
 ولا يحلف لانه لم يظهر منه الانكار وعند ما هو منكر حيث قال لا اقر (ظمر) لو قال الخصم من الشاهد  
 هذا عدل فيما شهد لى لم يكن اقرارا (ط) وادب القاضى للخصم لو قال الخصم هم عدول  
 فيما شهد وابه على يقضى القاضى بما شهد واعليه قال (صبق) لان قوله هم عدول فيما شهد اوبه  
 على اقرارا بالمال فيقضى القاضى باقراره لا بالشهادة فعرف بهذا ان جواب (ظمر) مشكل (فج)

لو قال فلان زرع هذه الأرض أو بنى هذه الدار أو غرس هذه البستان وهو في يد المقر  
 وقال الفلان بل هو لي فالقول للمقر مع يمينه لأن الإقرار بالزرع والبناء ليست بإقرار باليد ولهذا  
 لو قال هذا الثوب من خياطة فلان لم يكن إقرارا له بالملك (ص) قال لرجل اكفل مني لفلان بكذا  
 فهو إقرار منه بالمالك كفل أو لا أفتى سراج الدين العربي والصدور برهان الدين محمد بن محمود  
 المكي في المديون إذا ادعى إيصال الدين إلى الدائن فانكروا لا بينة له فحلف فحلف الدائن واخذ المال  
 ثم قال بالغ أي سكندى بناحق خرين بأن هذا إقرار بإيصال الدين إليه قبل الحلف \* باب الجواب  
 الذي يكون إقرارا \* (يت) قال لا خرى عليك كذا إذا دفعها الي فقال استهزاء نعم أحسنه  
 فهو إقرار عليه ويؤخذ به (بمع) ولو قال المدي عليه في خلال دعوى المال عليه بالغ يا ترازك  
 أو ذناد يجمي فهذا إقرارا لا أن يكون على وجه الاستهزاء (كب) هذا إقرارا أن لم يكن على وجه  
 الاستهزاء (مت) مثله قال ويعرف ذلك بالنعمة (كص فح) هو إقرار (فع خج) وقعت بين رب  
 المال والمضارب خصومة بعد رجوعه من سفره فقال رب المال جئت بأربعين عددا من النوع  
 الفلاني فقال له أخطأت إنما كانت مائتين وخمسين عددا فهو إقرار بمائتين وخمسين عددا منه قال  
 (مت) هذا إذا أخرج الكلام مخرج الجحد أما إذا أخرج مخرج الاستهزاء لم يكن إقرارا ويعرف هذا  
 بالنعمة كما قلنا في الأمان للحربي (فع خج) ادعى عليه ما لا معلوما فقال مستهزأ به الأمر مرك  
 اتفكر اليوم فهو إقرار بالمدعي (مت) لا بل هذا يبلغ في الإنكار كما في أمان الحربي قال رح نعرف بهذا  
 أن قول المدعي عليه الأمر مرك إذا لم يكن مستهزأ بإقرار بلا خلاف (يت) وقول المدعي عليه  
 المدعي المنقول أو الحانوت بالغ أشك شيئا ليس بإقرار (فع) ادعى عليه حنطة فقال الحنطة مؤدات  
 إليه فهو إقرار (شمر فع سي) رجلان بينهما أخذوا عطا تخاصما فقال أحدهما لصاحبه أخذت مني  
 كذا بغير حق فقال بالغ نوشد أمكن كفا نأ حيل ما سن فهو إقرار أفتى العلا أن بأن قول المدعي عليه  
 بعد الدعوى أي شعل ناودا يغدج بل ليس بإقرار (شمر) قوله أي شغل في مكي في خذاك اني  
 ميت دا يغدك ايت وانا خارج عن عهد ته ليس بإقرار لعلا أن (وكب) و (كج) وغيرهم ادعى  
 أربعمائة دينار فقال دفعت من هذا القدر ثلثمائة فهو إقرار بالقدر المدعي (كص) قال المدعي

للمدعى عليه انا آخذ منك هذا القدر يعنى المدعى فقال وانا ايضا اعطيكه فليس باقرار ( ظم )  
 ادعى عليه مدعى من دار فقال لا ادعى اسد س ام ربيع فهو اقرار باقلهما ( فسخ ) من قال لا خير  
 مشتوتى كه كرواست مرا بنيزد تو بمن ده فقال بمن مشتوت رابعثمان ده ده ام فلهذا اقرار بكونه  
 رهناعنه ( ظم ) ادعى عليه قيمة فرس معلومة فقال ابرأتنى عن الفرس لم يكن اقرارا بقيمته عليه  
 ( صحت ) قوله اعد فانتقل واتزن بعد قول المدعى لي عليك كذا اليس باقرار ( ط ) ولو قال انتقلها  
 وانتزنها فقرار ( بسخ ) مات المديون قبل تمام الاجل فطالب الدائن ابنه فقال اصبر حتى يحل  
 الاجل فهو اقرار ( بسخ ) قال لا خيرى عليك عشرة درهم بالغ د جوانجى فابستوتى فقال بالغ  
 كوانجى انا مقام د ماناج فى حال يا سيكام فهو اقرار بها ولو قال لماذا لا تقربها والمسئلة بحالها فليس  
 باقرار لان الاول تعليلا للبحرود وقوله اجمدها اقرار والثانى تعليل عدم اقراره وانه ليس باقرار  


---

 \* باب الاقرار بالكتابة \* ( صحيح ) كتب من اضيف اليه البيع فى صك الشراء فى آخره الامر كذا  
 لا يسمع دعواه لاني هذا ولا فى بعضه ان كتب ذلك بعد الوقوف على ما فيه ( شرح ) القصص التى  
 ترفع الى القاضى فانه لا ياخذ رافع القصة بما كان فيه من اقرار وتناقض لان رافع القصة يطيل شكايه  
 ويكثر الحكايه فلا ياخذ القاضى به عليه اتفاق الفقهاء كلهم \* باب الاقرار العام والمطلق ما يدخل  
 فيه وما لا يدخل \* ضياء الحججى ادعى عليه عماره فى ارض مسبله فاقربها يدخل الزرع وان  
 كان مدركا ومحصورا لا يدخل ( فسخ ) اقرب عماره ارض فيها زرع لا يدخل الزرع وكذا  
 لو اقرب ارض ( فسخ وب ) اقرب بنتيه بقيطون فى منزله لا يدخل المدعى حتى يقول بطريقه ( بسخ )  
 قول الناس فى العادة جميع ما فى يدى حق وملك لفلان فهو فى عرفنا محمول على وجه الكرامة  
 قال روح وانه حسن ( تسج ) بالغ هي نانا مابوزنى يت بكسر الهمزة لا يصدق فى اقل من دينارين لان  
 اقل ذهب يد كسر اليا د ديناران ومادونه بالضم او بالسكون قال روح وفيه نظر فانه يقال اذو  
 فان كنب زرنى بكسر اليا قلت نعم لكن المكسور وصف للمدينين لا للاستثناء ولما ورآه ( فسخ وب )  
 امرأة اقوت انها اشترت دار البنت اخيها بتركة اخيها ثم ماتت المشتريه بصدق وارث المشتريه  
 انها كانت غير ماذونه فى الشراء وانها ميراث عنها لانه الاصل حتى يقوم بينه على التوكيل



(فجع) وجد بالجارية المشتراة عيبا قد يما فقال له البائع احلف انك ما اسقطت حقك في الرق او ما فعلت فعلا يسقط ردك فحلف لا يكون اقرارا من البائع بوجود العيب \* باب الاقرار بالنكاح والطلاق \* (ظمر بسج) ادعى على امرأة نكاحا فانكرت التزوج ثم طالبت به بالمهر فهو اقرار به (مصحف) الاقرار بالمهر لا يكون اقرارا بالنكاح والاقرار بالولد من الحرية اقرار بالنكاح \* باب الاقرار بالعتق والرق والاستيلاء وتفسير مجهول النسب \* (فجع وب) مولى اقراره استاجر عبك شهرا لعمله لم يكن اقرارا بعتقه (شخص) لو استاجر منه عبد اثم ادعى انه عبده لم يصدق قلت لان الاستيجار من الاجنبي اقرار بان الملك له واستيجاره من نفسه لا يكون اقرارا بالحرية لجواز ان يكون مكاتب وقت الاستيجار ثم بالعجز يعود الى الرق (وب) تزوج امته بمهر عند الشهوة لا يكون اقرارا بالحرية وكذا لو قال هي زوجتي (ظمر) اقر بعتق عبك فكن به العبد لا يرتك الاقرار (بسج) بلغ المولى ان عبدا يقول اعتقني مولاي فقال بالغ ابو شفا وازياج اود يا ريا بر يوشا فار هذا انكار واستبعاد (بمر) مجهول النسب الذي يد كوفي الكتب هو الذي لا يعرف نسبه في البلية التي هو فيها \* باب فيما يكون اقرارا بالبراءة والقضاء \* (شمر) طالب بدين الكفيل بالمال فقال له لم لا تطالب الاصيل فقال بالغ فازني ناوارنج شغل في داريام لا يكون اقرارا بالبراءة لانه محتمل (فجع سى) برى الاصيل والكفيل جميعا (شمر شبهه) قيل للدائن آدابا جكند اي فانام فقال با جكند ام كفا قعد منقست فهو اقرار بالقضاء اذا جرى ذكر الدين في كلامهم والا فلا (فجع) هو تباعد لا اقرار (شمر) يقول الدائن لاحق في عليه اليوم يبرأ في الحال لا في المؤجل (فسج) مثله في امرأة قالت لزوجها مرا انجه از قومي بايست يا فتم فان كان المهر مؤجلا كما هو عادة بلادنا لا يكون اقرارا بالاستيلاء والا فهو اقرار به \* باب الاقرار بمان في يدك بالملك او الوارثة او ولاية القبض \* (شظت) مات المودع فاقتر المودع لرجل انه ابن الميت لا وارث له غيره يوم مر به فجع المال اليه بخلاف ما لو اقرانه وكيل بقبض الوديعة لانه يقرب قيام المودع وعن ابي يوسف ومحمد رح انه يوم مر بجمع محمد (شخص) واختلف في الملتقط لو اقر باللقطة لرجل هل يوم مر بالدفوع واتفقوا في المد يوم انه يوم مر (جلت) لو ادعى الوصاية فصدق المودع الميت او غاصبه او وصيه لا يوم مر بالدفوع وفي

مهرية خلاف ولو قال لا خير هذا ابن الميت فكذب المقر له الاول كان المال للاول لان المودع اقرب  
لثاني بعد ما استحقه الاول ولو قال المودع هذا ابن الميت ولم يزد عليه فالقاضي يتأني فيه على ما يرى  
فان لم يظهر وارث آخر امره بدفع المال اليه وياخذ منه كفيلا لا حتمالي وارث آخر قيل هذا على  
قولهما وعند ابي حنيفة روح لا ياخذ كفيلا وقيل الخلاف فيما اذا قامت البينة بوراثته وفي الاقرار  
ياخذ كفيلا بالاتفاق \* باب في تكميل المقر له المقر في اقراره ثم يعود الى تصديقته اولا \* (ص) لو قال  
فلان علي الف درهم فقال فلان مالي عليك شي من المقر مما اقربه لانه كذب فيه حتى لو عاد الى  
التصديق لا يستحق عليه شي فان عاد الاقرار بعد ذلك فقال بل لك علي الف درهم فقال المقر له اجل  
هي لي اخذ بها لانه اقرار آخر وصده فيه فيلزمه وكذا لو كان المقر به جارية او عبد املى هذا  
ولو انكر المقر الاقرار الثاني وادعاه المقر له واقام بينة عليه لا يسمع ولو اراد تحليفه لا يلتفت اليه  
للتناقض بين هذه الدعوى وبين تكميله الاقرار الاول وعدم علم القاضي بما يرفع التناقض وهو  
وجوع المقر الى اقراره قال ائمة اذ اخرج ينبغي ان تقبل بينة المقر له على المقر بعد ما رد اقراره  
على اقراره له ثانيا وهو الاشبه بالصواب لانه يلزم اذا كان بين الرجلين اخذ واعطاء فاذا قضى احدهما  
حق صاحبه فاقرا انه لا حق له عليه ثم ادانه صاحب الحق فيكتب اقراره ويشهد عليه ينبغي  
ان لا يغيى الاشهاد فائدته لانه حينئذ لا يسمع منه دعوى الاقرار بعد اقراره السابق انه لا حق  
له عليه وانه بعيد شنيع (ط) لو قال لا خير بعثك هذا العبد بالف درهم وقال الآخر لم اشتريه منك  
فسكت البائع حتى قال المشتري في المجلس او بعد بلى قد اشتريته منك بالف درهم فهو جائز  
وكذا في النكاح وفي كل شيء يكون لهما جميعا فيه حق اذا رجع المنكر الى التصديق قبل ان يصلح  
الاخر على انكاره فهو جائز وكذا فيكون الحق فيه لو احدث مثل الهبة والصلقة والاقرار لا ينفعه  
اقراره له بعد ذلك \* باب من يقر ثم يدعي الغلط في اقراره \* (قع عك) اقراره له عليه حنطة  
من سلم عقد اه ثم قال بعده سألت الفقهاء عنه فقالوا هو فاسد فلا يجب على شيء وهو معروف بالجهل  
لا يسقط عنه الحق بدعوى الجهل \* باب اقرار المريض وتبرعاته لها مهر معروف فاقر في مرض موته  
بازيد منه وزاد في مهرها واقر لها بمهر آخر واقر لها بمهر بعد الابراء لا يلزم شيء منها

ولو كان له امرأة فتزوج أخرى في مرض موته أو امرأتين في عقه يصح وإن كان مستغنياً بأحد منهما (سج) قالت المريضة ليس على زوجي صدق لا يبرأ عندنا وعند الشافعي يبرأ (ط) ولو اقرت في المرض بالاستيفاء لا يبرأ (فسخ) قالت المريضة في مرض الموت ليس لي على زوجي حق ولا عليه مهر ولا قليل ولا كثير ليس لورثتها أن يطلبوا المهر من الزوج وتصح إقرارها بناء على مسألة ذكرها في جنائيات عصام لو قال المجروح لم يجرحني فلان ثم مات ليس لورثة المجروح أن تدعوا على الجراح بهذا السبب فكذلك أهل (ظمر) لا يصح (بم) لا يصح ومسألة الجرح على التفصيل إن كان الجرح معروفاً عند القاضي أو الناس لم يقبل إقرار المريض والنكاح هنا معروف فلا تقبل (شص) في مسألة المجروح أنه ليس لورثته أن تدعوا على الجراح مطلقاً ولم يفصل (فع ظمر) اقر في مرض موته أن هذه البقرة صدق امرأته لا يصح في حق تعيين المقررة صدقها (جلك) لا يبي شجاع اقر الصحيح بعد في يد أبيه لفلان ثم مات الأب والأب بن مريض فإنه يعتبر خروج العبد من ثلث المال لأن إقراره متردد بين أن يموت الأب أو لا فيبطل وبين أن يموت الأب أو لا فيصح قصاً، كما لا قراراً للمتبدل في المرض قال استاذنا روح فهذا كالتنصيب إن المريض إذا اقر بعين في يد لا يجتبي فإنما يصح إقراره من جميع المال إذا لم يكن تملكه أياها في حال مرضه معلوماً حتى يمكن جعل إقراره أظهاراً فإما إذا علم تملكه في حال مرضه فأقراره به لا يصح إلا من ثلث ماله قال روح وأنه حسن من حيث المعنى (فع عمت) مريض قال في حال مرضه ليس لي شيء في الدنيا ثم ماتت فلبعض الورثة أن يحلفوا زوجة المتوفى وابنته على أنها لا يعلمان شيئاً من تركته المتوفى بطريقه \* كتاب الوكالة وهو يشمل ط تسعة عشر باباً

\* باب الألفاظ التي يثبت بها الوكالة \* (بم) قال لا جنيبة هل أخالك من زوجك فقالت توداني فالمختار أن هذا اذن وتوكيل بالخلع وكذا في البيع والنكاح (ط) في كون قوله توداني أنت أعلم توكيلاً بالنكاح عند قول الأجنبية أزوجك من فلان اختلاي المشائخ (ع) من أبي جعفر إذا استأذنت بالخروج فقال لها أنت أعلم لا يكون إذا قال روح فقياس هذا أن لا يكون قوله أنت أعلم توداني قربة داني توكيلاً بالتصوف وبالأولى ويمكن أن يفرق بين الأذن والتوكيل لأن قوله أنت أعلم قدر يستعمل في بالغ خاماوى والظاهر أن الزوج يكره خروجهما في فصل الاستينان فيحل عليه

بخلاف التوكيل لانه يراد به اظهار الرضاء على رعاية الادب فيه (فعل شخص) ولو وكل مجنوننا بطلاق امرأته فقبل الوكالة في جنونه ثم افاق فهو على وكالته لان بالافاقه يزداد التمكن من التصرف ولا يزول ما كان ثابتا ومثله في (ط) في البيع وفيه رواية اخرى \* باب التوكيل العام ما يملك فيه وما لا يملك \* (شمر) ولو وكله توكيلا عاما في جميع احواله واموره فقال انت وكيلى في كل شيء جائز امورك علي في جميع اموري وللموكل جوار وامهات اولاد يصيروكيلا بتزويجهن وله ان يزوج احدهن من نفسه (بسم) وغيره امرأة قالت لامرأة بالبح حاش صلاح دينا ذنيا وى ذاما وى في حقادنا اكامك ام افاج دوس اغاس فلها ان يزوجهما من رجل (فعل عملك) قالت لغيرها بالبح چا صواب وينسبح دانا اك في حقام ثم تزوجهما بمحض من الشهود يبنى هذا على وجود المقدمة فان لم يسبق ذكر النكاح لم يجز \* باب الوكالة في البيع والوكالة في قبض الثمن من مشتريه او مشتري وكيله \* (شمر) وكله ببيع متاعه ببيع فاسد او سلمه وقبض الثمن وسلمه الى الموكل فله ان يفسخ البيع ويسترد الثمن من الموكل بغير رضاه (فعل) انه ذلك لحق الشرع (فعل) وكله ببيع متاعه فقال بكم ابيعه فقال انت اعلم بذلك وبثمنه فباعه بثمن حقير فله الرد وبه يفتى (ظمر) لو قال الوكيل بالبيع بعته من رجل لا اعرفه وسلمته اليه ولم اقدر عليه يضمن (بمر) لو قال اعطى ثوبك فايبيعه لك فدفع ومين الثمن فامسكه لنفسه ودفع الثمن من ماله لم يكن بيعا (فب) انه بيع بالتعاطى ان علم صاحب الثوب انه اخذه لنفسه (فعل عملك) دفع اليه خمسة دنانير ردية كالمسعودية وقال له بعها فباعها بدنانير رائجة بطريقه بان يبيعها بعرض ثم يشتري بالعرض الرائجة جاز (يب) لا ينصرف الى شري العرض بها قال استاذنا ربح وهو الصواب في زماننا فانه انما يراد به ان يبيعها بورق او ذهب (بسم) باعه الوكيل وكل الموكل باستيفاء الثمن يبقى له حق الاستيفاء تمة (صغر) الوكيل بالبيع يملك التوكيل بقبض الثمن (جم) للوكيل ان يرسل بقبض الثمن ويوكل الا ان الوكيل اذا لم يكن في هiale ضمن الوكيل الاول الا ان يصل اليه بخلاف الرسول وبرى المشتري ولا يضمن الثاني خلافا لهما كالمودع وقيل لا خلاف انه يضمن \* باب الوكالة في الشراء \* (شمر) قال لا اخراشتري بعبدك هذا عبد فلان ففعل يصير مشتريا للموكل ويصير الموكل



مستقر ضالعيل الوكيل قال وينبغي ان يتم استقراضه بعد العقل والتسليم حتى لو ملك العبد في يد الوكيل قبل التسليم لا يضمن الموكل قيمة العبد له (بم) قال لاخر بالغ دارين دودرم رانان خر ناد يادودرم ناوپكنند خير يصح بناء على مسئلة الكتاب دفع الى آخر دراهم وقال اشترى بها طعاما فهو على الحنطة (قرب فتح) الخبز في ديارنا متفاوت من حنطة وشعير فكان مجهولا فلا يصح قال رح لكن خبز الحنطة هو الغالب خصوصا بخوارزم فينصرف اليه كما في الكوفة في مسئلة الكتاب (شص) لتوكيل بالشراء الفاسد صحيح كالتوكيل الى الحصاد وغيره وبعد صحة شري الوكيل كشرى الموكل وقبض الوكيل للموكل فيصير مضمونا عليه بالقيمة (بم) قال لغيره اشترى هذا العبد ودفع المال اليه فهو توكيل بشرائه له عرفا وان لم يقل لي او بهذا المال وليس للماموران يشتريه لنفسه وان نواه لنفسه فهو للموكل (دفع فك) امرة بان يشتري له جارية بعينها بعشرة دراهم فاشترها فقال الامر اشترى بها بعشرة وقال المامورا اشترى بها لنفسى بخمسة عشر فالقول للوكيل والبينة بينته (بم) دفع اليه دينارا يشتري له به كذا فاشترى به ليات قيمته دينارا ودفع اليه هذا ليات فاشترى به بفلوس مثل قيمة العد ليات لا يقع الشري للامر وليس له ان يمسك ما دفع اليه الامر بل لا عماد دفع هو الى البائع ولو دفع اليه درهما وقال اشترى بنصفه لحما وبنصفه خبزا فاشترى بنصفه لحما واخذ بالنصف فلوسا فاشترى به الخبز لم يجز وهو للمشتري ويضمن النصف والسبيل فيه ان يشتري اللحم والخبز من القصاب والخباز ويدفع الدرهم اليهما او يشتري الخباز لحما بنصف درهم او القصاب خبزا بنصف درهم ويبيعهما جميعا اياه بدرهم كذا ذكره في تنبيه المجيب انه لا سبيل سواه (فتح) امرة بشراء مائة من الحنطة فاشترى مائتي من منها ونوى ان يكون مائة منها للامر جاز ويقع له (مسح) وشر الوكيل من مشتري موكله الموكل به لغو (فتح) وكل رجلا بشراء شيء يسمى وكالة جائزة وفي ملك الموكل شيء من جنس ما امره بشرائه فباع الموكل ما كان عنده فاشترى الوكيل للموكل لا يلزم الموكل \* باب شر الوكيل وبيعه بعد جحوده الوكالة \* (ط) عن ابي يوسف رحمه مضارب قال لرب المال لم تدفع الى شيئا ثم قال قد دفعت الى الغامضاربة فهو ضامن للمال وان اشترى مع الجحود فهو مشتري لنفسه وكذا بعد الاقرار قيا ما وفي الاستحسان يكون على المضاربة ويبرأ من

ضمان وكذا دفع اليه الغالي يشتري بها وكالة ولو امره بشراء عبد بعينه فاشترى مع الجحرود ثم اقر  
فالعبد للأمير بخلاف المضارب قال ابو يوسف عارح الوكيل ببيع العبد اذا جحد وادعاه لنفسه ثم اقر  
فباعه فالبيع جائز وبريء من الزمان وكذا المأمور بالهبة والاعتاق ولو باع العبد او اعتقه او وهبه  
ثم اقر بعبد البيع فعلى قياس مسألة الوكيل بشراء عبد بعينه ينبغي ان لا يلزم الأمر \* باب فيما يتعلق  
بالدلال والضمان على الوكيل بالبيع والسمسار \* (بسم) رجلان دفع كل واحد منهما الى الدلال منا  
من الا برسم مثلاً بصفة واحدة فباع احدهما ودفع الى الآخر ثمنه خطأ وغاب ولا يدريه الدلال  
ليس للدلال ان يدفع ثمن البرسم الغائب اليه لكن لو ظفر به الحاضر ياخذ ولو ضمن صاحب الثمن  
الاول الدلال فله ان يرجع به على الآخر ان ظفر به (فجع) اخذ الدلال الثمن ليسلمه الى صاحبه  
او كان يمسكه ليظفر بصاحبه فيسلمه اليه فضاع منه يصلح بينهما الى النصف (مسح) الوكيل بالبيع  
وضع المتاع في دكانه ثم قام عنه واستحفظ جاره وضاع فالضمان على الوكيل ان لم يكن المستحفظ في عياله  
ولا ضمان على الجار ان لم يقبضه ولم يقصر في الحفظ (فصح) وشيخ الاسلام السغدجاري دفع الى  
دلال متاعاً فوضعه في دكان من ليس في عياله ولا يريد شراءه فضاع يضمن وان كان يريد شراءه  
فتركه عليه ليراه اوليرى غيره فابق او هلك المتاع في يده لا يضمن (صغر) خلافة قال استاذنا ر ح  
القياس ان يضمن لانه امين فليس له ان يودع غيره الا ان ما اجاب به (فصح) وشيخ الاسلام  
احسن لان دفع العين الى المستام ليراه اهله او من له بصارة به وبقيته امر معتاد معهود فكان الدلال  
ماذوناً فيه دلالة وكذا اذا ذهب به المستام ولم يظفر به الدلال لا يضمن وكذا النحاس اذا مات  
العبد في يده لا يضمن لانه اجير مشترك (فصح) يقال اخذ من الدلال محبسة ليريهما ويشترىها وتركها  
ليلاني جانوته فقرضها الفار فلما لك ان يضمن ايها شاء (بسم) دلال دفع ثوباً الى ظالم لا يمكن  
استرداده منه ولا اخذ الثمن يضمن اذا كان الظالم معروفاً بذلك (بسم) دلال دلالى كرد وباع  
السلعة ثم استحق المبيع اورد بعيب بقضاء او بغير قضاء لا يسترد ما دفع الى الدلال وهكذا في (صغر)  
وهكذا في (فجع) جواب (علك) في الرد بالعيب (بسم فب) باع الوكيل بالبيع واحاله المشتري  
بالثمن على الصراف وقبل الوكيل الجوراة والصراف يسرفه في دفعه فللموكل ان ياخذ الثمن في

الحال من الوكيل وقيل بخلافه (بسم) السمسار الذي يبعث اليه المجاهرون امتعة ليبيعهها اذا كان له  
 ائمين في قبض ائمانها فخان وعلم السمسار خيانتة ومع هذا جعله امينا في قبض الاثمان فمات ولم يتروك  
 شيئا وعليه بقايا تلك الاثمان يضمن السمسار قياسا على ما لو ترك الزوج الودائع عند زوجته وغاب  
 وكانت خائنة غير امينة فرجع وقد هلك الودائع يجب عليه الضمان كذا هذا (فمنح) هلك المتاع في  
 يد الدلال فسئل فقال لا ادرى اهلك عن بيتي ام عن كتفي لا يضمن (بسم) جرب ما دة حاكة الرستاق  
 انهم يبعثون الكرايس الى من يبيعها لهم في البلد ويبعث بائناها اليهم بيد من شاء ويرواه امينا  
 فاذا بعث البائع ثمن الكرايس بيد شخص ظنه امينا وابق ذلك الرسول لا يضمن البائع اذا كان  
 هذه العادة معروفة عندهم قال استاذنا راجح وبه اجبت انا وغيري (من شب) دفع المديون الى  
 الدائن عبد او قال له بعه وخذ حقك من ثمنه اود ثانيا ورواها وخذ حقك منها وحقه في  
 المذاهم فباع او صرف وقبض الداهم وهلك في يد هلك على المديون ما لم يحدث الدائن فيها  
 قبضا وبمثله لو قال بعه بحقك او قال بع الدفانير بحقك ففعل يصير المقبوض مضمونا عليه بقبضه  
 \* باب فيما يتعلق بالشروط في التوكيل بالبيع \* (فع ع) قال وكلتك بان تبيعه يكل او تبيعه  
 بالنقل فباعه بالنسبة جائز لانه مشورة بخلاف ما لو قال وكلتك بان تبيعه بالنقل فباعه بالنسبة  
 لا يصح وكذا لو قال بعه وبعه من فلان فله بيبعه من غيره (جبت) قوله بعه من فلان يمنع البيع من غيره  
 ولا تبع باكثر او من النصراني او من السلطان لا يعتبر بخلاف قوله من فلان النصراني ولا يعتبر  
 لا تبعه ببغداد اذا لم يكن فيه ضرر ولا حمولة فكل ابيع كل واحد على حدة يجوز صفقة بخلاف قوله لا تبعها  
 صفقة \* باب عزل الوكيل وما ينزل به من الوكالة المتجددة وغيره \* (فمنح) وكله ببيع عبدك ثم قال  
 لا ارضى ببيعه لا ينزل (ظم) ينزل (ظم شز) قال لو كيلاه اذا جاء غدا فانت معزول قال لا نحن  
 لا نفتي بصحة تعليق العزل حتى لا يصير معزولا (فمنح) بع حماري فذهب المامور لبيعه فلم  
 يجد مشتريا فادخله في اصطبل الموكل لا ينزل حتى يسلمه الى الموكل فاذا سلمه انزل (فع  
 هلك) وكل رجلا وقال له كلما عزلتك يتجددوكا لتك فاذا عزله بمحض منه ينزل ويقول له كلما عزلتك  
 يتجددوكا لتك لا يصيروكيلا حتى يقول فوكلتك او فانت وكيلى لان قوله يتجددوكا لتك افتاء

وليس بتعليق (بفتح) يصير وكيلاً عند العزل فيهما جميعاً وما ذكره (عك) أحد القولين قال روح  
 وكان شيخنا (بفتح) اعتبر العرف \* باب من يجوز للوكيل بالبيع والشراء ان يعتقد معه \* (من) الوكيل  
 يبيع العبد بآعه من نفسه لم يجوز لانه اعتاق ولو بآعه من ابن العبد او قريبه جاز (شخص) ولو  
 بآعه من ابن الأم أو ابنة أو أمه أو مكاتبه أو عبد له تاجر عليه دين جاز والالم يجوز وكذا لو كان الموكل  
 هو العبد بآعه من مولاه وعلى العبد دين جاز والافهم رد وفي النظم الوكيل بالبيع يبيع ممن احب  
 الا من ثمانية نفر اربعة بالاعتاق عك الماذون ومكاتبه وولد مكاتبه واربعة عند  
 البيهقي فخرج خلافهما وهي ولد الكبير وولد ولد الكبير والداه وزوجته وقيل وزوجها ان كانت الوكيل  
 امرأة وقيل ولد ولد الصغير لا يجوز اذ مات ابوه ولم يترك وصياً بالاعتاق وقيل مدبره الماذون  
 \* باب توكيل الوكيل \* (شمر) وكله بان يشتري له هذا العبد فوكل الوكيل وكيلاً كما اشتراه يقع للوكيل  
 الاول ولو قال له اشتريه لموكلي يقع للثاني ولا يصح توكيله في حق نفسه ولا موكله (فبفتح) وكله بان  
 يبرأ غريمه عن الدين فوكل الوكيل فابراه بحضرة الاول لم يصح (فب) وكله بقبض دينه فوكل  
 الوكيل به فقبضه وهلك في يده فان كان الوكيل الثاني من عيال الاول لا يرجع الدائن على احد  
 والا يرجع على المديون بدينه (فج) قال للوكيل ما صنعت من شيء فهو جائز من بيع او شرعه  
 او عتق عبك او طلاق امرأته فوكل هذا الوكيل فهو به عتق عبك موكله او طلاق امرأته ففعل لا ينقض  
 لان هذا مما يحلف به فلا يقوم ضيمه مقامه بخلاف البيع والشراء فانه لا يحلف بهما فقام غيره مقامه  
 \* باب الوكالة في قضاء الدين وقبضه والايراء والتأجيل \* الوكيل بقضاء الدين صرف مال الموكل  
 الى دين نفسه ثم قضى دين الموكل من مال نفسه ضمن وكان متبرعاً (بفتح) بعض الورثة وكل انساناً  
 ليستوفي نصيبه من ديون مورثه على الناس ولا يعلم الموكل والوكيل بعض من عليهم الديون يصح  
 افتى به بعد التأمل والمباحث الكثيرة ولو قال الدائن لذي يوتنه بالخ كيهانك اي قبالك نغاسيما  
 دهي اي زني هفرنج او قال من جاءك بعلامة كذا او من اخذ باصبعك او قال لك كذا فادفع مالي  
 هليك اليه لا يصح هذا التوكيل لانه للمجهول حتى لو جاء انسان بالقبالة او بتلك العلامة الى  
 المديون وادى الدين لا يخرج عن العهدة اذ لم يكن امر انساناً بعينه بالقبض (فج ظم) الوكيل



بالتأجيل في الثمن مطلقا اجله شهرا او سنة او سنتين يجوز عند ابي حنيفة ربح وعندهما ينصرف  
الى المتعارف ولو وكله بقبض دينه على فلان فاحبوه المديون فوكله ببيع سلعة وايقاء ثمنه الى ربه  
الدين فباعها واخذ الثمن وهلك يهلك من مال المديون لا استحالة ان يكون قاضيا ومقضيا  
(ص) والواحد لا يصلح ان يكون للمطلوب والطالب وكيل في القضاء والاقتضاء (بفتح) المديون دفع

المال الى آخر ليقضى عنه دينه ليس له ان ياخذ منه \* باب فيما يتعلق بالتوكيل بالانفاق ونحوه \*  
(شمر) زوجان وقعت بينهما فرقة فطالبتة بتفقة ولده الصغير مشافة ان يذهب فوكل رجلا انه ان  
لم يحضر الى عشرة ايام ان يستقرض عليه وينفق على ولده فالتوكيل بالاستقراض لا يصح ولكن لو  
انفق على ولد ويرجع على الآمر ولو قال لغيره ابن داري اواقض ديني او انفق على اهلي او في بناء  
داري ففعل يرجع على الآمر وان لم يشترط الرجوع وهو اختيار (شص شب) لا يرجع ما لم  
يشترط الرجوع (عك) قال لآخر ادفع الى هذا الرجل دينارا فدفع بحضرته لا يرجع على الآمر  
الا اذا كان بين الآمر والمأمور اخذ واعطاء (قنب) قال لبيارة اختن ولدك مع ولدك تاهوجه  
خرج كني من حصه خود بل هم ففعل فالتخذ ضيافة فله ان يرجع على الآمر بخصته ان كان ابنه  
صغيرا وان كان بالغالا يرجع الا ان يقول الاب على ابي ضامن (فع حم) وكله وكالة عامة  
على ان يقوم بامرهم وينفق على اهله من مال الموكل ولم يعين شيئا للاتفاق بل اطلق له ثم مات الموكل  
قطا ليه الورثة ببيان ما انفق ومصرفه فان كان عدلا يصدق فيما قال وان اتهموا حلفوه وليس  
عليه بيان جهات الانفاق (عك) ان اراد الخروج عن الضمان فالقول قوله وان اراد الرجوع  
فلا بد من البينة (بفتح) لهما دين على خزينة السلطان او الدايوان ولا يستخلص الا بالرشى  
والهدايا للسعاة فيه فامر احد هما صاحبه بها على ان يعطى له الحصة يصح ويرجع (ففتح) قال لآخر  
هب لفلان عني درهما فوهب كما امر كانت الهبة من الآمر ولا يرجع المأمور على الآمر ولا على  
القباض وللآمر ان يرجع في الهبة والدافع متطوع ولو قال هب لفلان الف درهم على ابي ضامن  
ففعل جازت الهبة ويضمن الآمر للمأمور ويرجع الآمر في الهبة دون الدافع ولو قال اقرضه الف  
درهم فاقرضه لا يضمن الآمر شيئا سواء كان خليطاله او لم يكن ولو امره الموهوب له ان يعوضه

ألواهب من مال نفسه لفعل لا يرجع إلى الأمر إلا إذا شرط الرجوع وكذا لو قال كفر يميني  
 بقطعك أو أدركك مائة مائة أو أخرجني رجلا بما لك أو أعتق عبد اعني عن ظهاري وعن  
 أبي يوسف ربح ان المأمور يرجع إلى الأمر في هذه المسائل \* باب الوكالة في أداء الزكاة والصدقات  
 (شمر) دفع إليه قدر اليد دفعه إلى فلان الفقير من الزكاة فدفعه إلى آخر فدفعه الآخر إلى ذلك  
 الفقير اجزاه وخرج الوكيل عن الضمان ولو دفع إليه مائة ليات وامره بان يتصدق على كل فقير  
 أربع مائة ليات فتصدق على كل فقير عد ليتين فهو ضامن (فعل) دفع إليه دينار ليتصدق به على فقير  
 فقير معين فدفعه إلى آخر وامره ان يتصدق به على فقير معين فان كان بحضرة الأول أو علمه يجوز  
 (ظمر) ولو امره ان يتصدق به على فقير معين فدفعها إلى فقير آخر لا يضمن (فعل فصح) في الزكاة  
 يضمن وله التعيين (فعل) البقال اعطاه درهم ليتصدق بها من زكوة فتصدق المأمور بدراهم  
 نفسه يجزيه اذا تصدق بها على نية الرجوع كالقيم والوصي \* باب الوكالة في الطلاق والنكاح \*  
 (شمر) قال لا خير زوجي فلاة وطلقها ثلاثا ثم ظهر ان الأمر قد تزوجها قبل الأمر وبعد  
 بنفسه ينبغي ان يبقى وكيل بالطلاق الوكيل لو اقر على موكله بالنكاح لا تقبل عند أبي حنيفة ربح  
 (شمر فعل) خاصته امرأته فقال له رجل سرحها فقال وكلتك فاخرجني من يد ها فهذا اتوكيل  
 بالبائن (شمر) اذن له في تزويج جواريه وامهات اولاده ممن رأى فله ان يزوجهن من  
 نفسه (مصحح) وكله على انه ان ابرأته امرأته فطلقها فابرأته فطلقها الوكيل ثم ظهر انه لم يبرأ  
 بحيلة احتالها لا يقع الطلاق (فصح) وكله بان يزوج ابنته الصغيرة فزوجهها وقد زوجها الاب  
 من غيره ايضا ولا يعلم اي النكاحين وقع ولا فهم فاسدان عند أبي يوسف وعنه وكلته بان يزوجهها  
 من نفسه بشرط ان يطلق امرأته صح وهذه وكالة مضافة حتى لو لم يوجد الشرط لا يصير وكيلة  
 بالنكاح (بشر) الوكيل بالطلاق اذا قال لها انت طالق متى او انت متى طالق لا يقع (ظمر شمر  
 فعل) مثله وعن (بشر) في موضع آخر خلافه اي يقع ويلغو قوله متى (ظمر) الوكيل بالطلاق المنجز  
 اذا علق لا يصح (فصح) والحاوي وكله بطلاق رجعي فخالعها على مهرها يجوز دخل بها ولا لان  
 الغالب انهم يريدون بالتوكيل بالطلاق الطلاق بالجعل وقال أبو القاسم الصغار وأبو بكر البلخي يجوز



الاب يحق على الصبي فاقر لا يخرج عن الخصومة ولكن يقام البينة عليه مع اقراره بخلاف الوصي  
وامين القاضى فانهما يخرج جان عن الخصومة بالاقرار (شخص) لا تقبل من الوكيل بالخصومة  
بينه على وكالته من غيرهم حاضرو ولو قضى القاضى عليها صح لانه قضاء في المختلف \* باب التوكيل  
بنقل المرأة \* (فجسج بهر) وكله بنقل امرأته من بخارا الى سمرقند فطالبها الوكيل به فقالت زوجي  
مادفع الي المهر وط من المهر فلي منع نفسه منه فاقام الوكيل بينه على دفع المهر اليها قبل  
\* باب اقرار الوكيل على الموكل واختلافهما \* (رفع وب) ولو قال الوكيل بعثت ما امرتني ببيعه  
بكذا اتقبل قوله قبل العزل (ط م) مدفع عبدا اليه واموه ببيعه بكذا ثم وجد في يد رجل فقال الوكيل  
بعثته منه وصدقه ذواليد وكذا بهما الموكل فله ان ياخذ العبد ولا يصدق على وكيله في التضمين  
اذا هلك العبد بعده في يد ذواليد وفي كتاب العدل وكله بعثت عبدا معينا فقال الوكيل اعتقه  
امس وقد وكله قبل امس فانه لا يصدق من غير بينة ولو كان ذلك في بيع او نكاح او عقد من العقود  
فانه يصدق من غير بينة ولو كان ذلك في بيع او نكاح او عقد من العقود فانه يصدق قال رح والفرق  
مشكل \* باب مسائل متفرقة \* (فظا) التوكيل بالاستقراض لا يصح والتوكيل بقبض القرض يصح بان  
يقول الرجل اقترضني ثم يوكل رجلا بقبضه صح (بمرفب) وكله بان يوجرداره ثم آجرها الموكل بنفسه ثم  
انفسخت الاجارة يعود على وكالته والد (بهر) بلغ المستبضع موت المبيع وهو في الطريق وقد اشترى  
رقيقا بمال البضاعة ليس له ان ينفق على الرقيق من بقية مال البضاعة الا بامر القاضى (فع عك)

الوكيل بالقسمة لا يملك القسمة بغين فاحش \* كتاب الكفالة وهو يشتمل على سبعة ابواب \* باب ما يكون  
كفالة (بصح) قال لاخر تكفل عني بما علي من الدين فقال فليكن وكتب في القبالة تكفلت لفلان بن فلان  
بهذا القدر والمذكور فلهذه القبالة ولم يتلفظ بها ليس للدائن ان يطالبه بها ولا يصح هذه الكفالة  
وان قبل الدائن الخط ولو اشهد على نفسه في الصورة الاولى لا يصح ايضا (بصح) كنية القبالة في  
الخط بعد ما طلب الدائن كفالته كفالة وان لم يتلفظ بها وافتى الحلان بان قوله انا في هذه ما طم  
فلان كفالة (ط من عمر) قال انچه تراي بوفلان است من بد هم فهذه اوعد لا كفالة ما لم يتلفظ بلفظ يدل  
على الالتزام بنحو كفالتهم من علي الي (بهر) وكذا لو قال فردا ابن مالوع بد هم ليس بكفيل ولو قال



فردا ابن مال بثبوت تسليم كتم وهو كفيلا (بسم) قال للدائن كلمتا تريد مند يوثك بالبحر هي جدي دعت وسميها كتم  
هو وعمل لا كفالة كافي المال اذا قال مالك عليه فانا ادفعه اليك (بسم) نافي عهدة مالك على فلان  
وقبل الدائن لم يصير كفيلا لانه قد يعنى الله ياخذ من الملك يوثق ويثبته الى الدائن وعنه لو قال  
بالبحر اى وزنى كفاج ذار يجاتى نانا نام دنا فاقبول مكيان فليس بكفالة قيل له هو فى العرف كفالة فافكر  
العرف (تسج) وغيره لو قال الدائن لا اخ الملك يوثق الذى الى على اخيك بالقارسية ازم من  
قبول كن فقال قبول كردم لا يازمه شيى \* باب اخذ الكفيل \* (دفع سبي) الدائن يطالب الملك يوثق  
بالكفيل قيل حلول الاجل ليس له ذلك قال روح وهو الظاهر وفى رواية (بسم) له ذلك (فجع عمت)  
له دين مؤجل الى شهر وثبت عند القاضى ان الملك يوثق بدين سنة الى بعين ويطلب الدائن  
كفيلا بالدين يقتضيه اذا حل اجل فان عرف الملك يوثق بالمطل والتسوية ياخذ منه كفيلا والا فلا  
وهكذا فى (جنت مسج) ليس له اخذ الكفيل مطلقا (فك) وليس للمدعى ولا للقاضى طالب الكفيل  
بقم له نى عليه دعوى قبل بيان الدعى \* باب تعليق الكفالة بالمال بشرط عدم تسليم نفسه وتعليق  
الكفالة بسائر الشروط ونحوه \* (فج) قال للطالب ان لم اسلم اليك النفس غدا فعلى المال فجاه  
الكفيل بالا صبل وتوارى المكفول له لا يبرأ (فب) قال للدائن اعمل لك شهرا ابهت الدين تار  
فطلب منه الدائن كفيلا فقال ابو الملك يوثق اكر يكما راكار تو نكند من ضمان كردم اين يكديتار را  
وقبل الدائن ضمانه فى المجلس اختلفوا فيه والاصح انه يكون كفيلا لانه شرط متعارف (ظ)  
تعليق الكفالة بشرط متعارف صحيح وبغيره لا يصح واطلاق البدعى فى مختصرة ويجوز تعليق  
الكفالة بالشرط قال الا قطع فى شرحه ان كان الشرط لوجوب الحق او الامكان الاستيفاء جاز تعليقها  
به كقوله اذا استحق المبيع او قدم زيد لان الاستحقاق للوجوب وقدوم زيد قد يحصل به  
الاداء بان يكون مكفولا عنه او مضاربة وان كان الشرط بخلاف ذلك لم يجوز كقوله ان هبت الريح  
او جاء المطر (شده) انما يجوز تعليق الكفالة بسبب وجوب الحق فاصاد خول الدار وقدوم زيد  
ليس من اسباب وجوب الحق فلا يجوز تعليق الضمان به قال روح الا ان الاصح ما ذكره ابو نصر  
انه يصح بقلوم زيد وقد نص به فى تحفة الفقهاء (بسم) له على او قبل الفدين وعلمه

ومن ثقل رجل آخر فلهما تسوية هو وقت كذا بين وحق نزل بكس من آردى بالحق ما له واخره ان  
 كثر دم لا يصح لانه شرط غير معاري (فصح) قال للثمن من المديون له كذا ووافقوا من آيدم  
 ابن دلفا ضمان كرهتم بتودهم لا يصح (بمرد) يصح (فيصح) بغير (له) على آخر عشر قفط له فقال  
 رجل من ضمان كرهتم وبنده يوفهم كذا باغ ومعه يفرشهم وابن مال بتودهم او قال له يذ يوفهم كذا ابن  
 مال لم يتركه وعندهم لا يصح الكفالة ولو اضافها الى بيع ماله يصح حتى لو باعه لزمه ذلك القدر  
 لو يجبر على بيعه (صح) قال للثمن ان لم يؤد فلان مالك عليه الى ستة اشهر فانما من له يصح التعليق  
 لانه شرط متعارف نص عليه في (طفع ظم) كفلت بنفسه وقال ابن عجزت عن تسليمه الى ثلاثة ايام  
 فعلى المال ثم حبس بحق او غير حق او مرض من مرضا عند راضا و يلزمه المالك يعني بعد الثالث  
 (فصح) قال فاعطيتك فلان فانما من بشرط القبول في الحال وعنده استقرضه فامتنع فقال رجل  
 اخرضه فمات وعنده فانما به ضامن فاقرضه في الحال ولم يقبل فمات وعنده استقرضه فامتنع فقال رجل  
 بنفس رجل على ان يسلمه الى المكحول له متى طال به به ثم سلمه اليه قيل ان يطالبه به ولم يقبله يبرأ  
 لان حكم الكفالة وجوب التسليم وهو ثابت في الحال وقوله على ان يسلمه اليه متى طال به به يذ كر  
 للتاكيد لا للتعليق فقل سلمه في حال كونه كفيلا ويبرأ \* باب ما يصح من الضمان والكفالة ومن  
 يصح كفالة ومن لا يصح \* (شظت) بمر (بني) في ملكه حيا ما وقال الجارة لى خربت دارك فعلى  
 ضمان ذلك والجارة الجارة خربت الدار وقيل لا يوجع لانه ضمان ما ليس بواجب فلم يصح  
 (كتب) اشترى الوكيل بالشرعي فطالب الجائع الموكل بالثمن فكفل به رجل لم يصح (بمرد) الكفالة  
 بالذيق على بر واديه لا قبل ويؤد يصح اشارة الى ان كان له في الدار ان لا تصح والا فتصح  
 ولو تكفل الموكل بالثمن عن الوكيل بالشرعي يصح (صح) كفل عن ميت مفلس ثم ظهر له مال  
 يعني ببعض المال بين محبت الكفالة بتدبيره (فصح) قال لا من اذنه ما دمت حية ودمت حيا فنفتك  
 على يصح (بمرد) لا يصح حتى تقول فالنفقة التي يجب على ابني فعلى (شظت) وكيل باع وضمن  
 الثمن لموكله عن المشتري لا يصح لانه يلزم المطالبة لم نفسه لنفسه وانه باطل واكد الوباغ المضارب  
 وضمن الثمن لو بطل وكفل الوباغ حيا لثمن على نفسه (بمرد) وكفل الوباغ الوباغ او

الاب تضمن للقاضي او لليتيم بعد بلوغه لم يجز بخلاف القاضي وامينه لو باع وضمن لليتيم بعد  
 بلوغه جاز وكذا الوكيل بقبض الثمن لو كفل عن المشتري للموكل وكذا الوصي لو استدان في  
 نفقة اليتيم فضمن لان حاصل الدين على اليتيم وكذا وكيل المرأة بالنكاح لو ضمن لها المهر عن  
 الزوج او احتال به على نفسه او زوج ابنه الصغير او بنته الصغيرة وضمن المهر صح ولو ضمن من  
 الصغير المهر في الصحة وادى في الصحة منه فليس بمعتبر ع قيا سالا استحسانا وان ادى في الموض  
 او ضمن فيه ومات يحتسب ذلك من نصيب الابن خلاف ابي يوسف ر ح (صح) باع عبد ابنيهما  
 من رجل صفقة واحدة لا يصح ضمان احد هما لصاحبه نصيبه ولو كان البيع بصفقتين بان سمي  
 كل واحد منهما لنصيبه ثمتا وذكروا لفظة البيع صح لانه لم يصروا منا لنفسه قال (فصح) ولو تبرع بالاداء  
 في هذه الفصول صح تبرعه لان التبرع انما يتم بالاداء وعند الاداء يصير مسقطا حقه في المشاركة  
 فيصح (فصح) رجلان لهما على رجل دين او ابنان وارثان فكفل احد هما لصاحبه بحصة من الدين  
 لا يصح ولو تبرع بالاداء صح لما مروا لو وكيل بالبيع اذا تكفل بالثمن عن المشتري (بصح) الوكيل بامر  
 الاصيل ادى المال الى الدائن بعد ما ادى الاصيل ولم يعلم به لا يرجع على الاصيل لانه شيء حكى  
 فلا يفترق فيه العلم والجهل كعزل الوكيل ضمنا \* باب الكفالة بالنفس \* (شمر) سلم الكفيل بالنفس  
 المكفول عنه الى الطالب ليل في مكان لا يمكنه العصمة وفرمته فان كان التسليم بطلبه يخرج عن العهدة (بمر)  
 كفل بنفسه في البلد وسلمه في الرستاق صح ان كان في تلك القرية حاكم وقال العلاء التاجري والبدري  
 الطاهر لا يصح قال ر ح وجوابهما احسن لان اغلب قضاة رساتيق خوارزم ظلمة فلا يقدر على محاكمته  
 على وجه العدل دون رساتيقهم (فع حم) كان المكفول له جالس مع قوم في مدرسة فجاء الكفيل  
 بالمكفول عنه وقال له هو المكفول عنه فلم يجلس بل مروا خرج الى باب آخر فهذا القدر تسليم منه (فع)  
 على السعدى اذا غاب المكفول عنه فللدائن ان يلزم الكفيل حتى يحضره والحيلة في دفعه ان يدعى  
 الكفيل عليه ان خصمك غاب غيبة لا يدري فتبين لي موضعه فان اقام بينة على ذلك ينكف عنه الخصومة  
 \* باب اداء الاصيل الى الكفيل \* (شمر سى) دفع المديون الى الكفيل الدين قبل ان يوفى الكفيل  
 ولم يقل قضاء ولا بجهة الرسالة فانه يقع عن القضاء لانه الغالب ويستحق عليه ايضا وكان وقوعه

عنه اولى \* باب ما يقع به البراءة من الكفالة \* (بسم) طالب الدائن الكفيل فقال له اصبر حتى  
 يجمع الاصيل فقال الدائن لا تعلق لي على الاصيل انما تعلق عليك فالجواب انه ليس للدائن ان  
 يطالبه بعد ذلك ولكن قيل لا يستحق حقه في المطالبة وهو المختار لان الناس لا يريدون به نفى  
 التعلق اصلا وانما يريدون نفى تعلق الحسى وانى لا تعلق به تعلق المطالبة وعنه قول الطالب  
 بالبح جى د اوانباد فاكاجين ابراء (فب) صالح الدائن مع الاصيل يبقى الكفيل بالمال على كفالته  
 ان كان الصلح بجنس الدين والا فلا (عئج) براءة الاصيل انما توجب براءة الكفيل اذا كانت  
 بالاداء او بالالبراء فان كانت بالالحلف فلا لان الحلف يفيد براءة الحالف فحسب (ظمر) مات الكفيل  
 بالمال فللدائن ان يطالب الدين من ورثته قال روح ويتفرع عليه اذا كانت الكفالة بمال مؤجل  
 فمات الكفيل قبل الاجل او الاصيل وهو فى (ط \* كتاب الحوالة \* شمر) احتال عليه بالامسح ولا بان قال  
 احتلت جميع ما يذوب لك على فلان لم يصح ولا يصح بها كفالة ايضا (بهر) دفع السمسار رداهم نفسه  
 الى الرستاقى ثمن ديس او قطن او حنطة لياخذ ذلك عن المشتري فعجز السمسار عن اخذها من المشتري  
 لافلامه يسترد لها من الآخذ استحسانا به جرت العادة فى بلادنا ان السمسار يرد فعه من مال نفسه حتى  
 يرجع على المشتري فصا ركالوا حاله البائع على المشتري نصا قال روح والسماسرة فى بخار اقوم لهم حوائث  
 مع السمسرة يضع فيها اهل الرسا تيق ما يريدون بيعها من الحبوب والفواكه ويتركونها  
 فيبيعها السمسار ثم قد يتعجل الرستاقى الرجوع فيدفع اليه السمسار الثمن من ماله لياخذ  
 من المشتري هذه صورته (جلث) احوال عليه مائة من من حنطة ولم يكن للمحيل على المحتال  
 عليه شيء ولا للمحتال على المحيل فقبل المحتال عليه ذلك لاشيى عليه \* كتاب الصلح وهو يشتمل على  
 اربع ابواب \* باب الصلح الصحيح والفاقد (بهر) دفع غز لا حائك فنسجه رد يا فصالحه رب الثوب  
 على ان يدفع الحائك اجرة قصارة هذا الثوب يصح (بسم) كان يدعى رب المال على المضارب ربحا وهو  
 يكره فقيل له اقنع منه برأس المال فقال بالبح انبرسين سقط دهورى الربح باسقاطه حتى لا يتوقف  
 على قبول المضارب (فبسم) ازين بكنيم د انك كه بزين مد يون ميد اري بيك دينا ريس كن فقال  
 كردم بكون ابراء ان فوى قال روح اعطن انه جواب (بسم) لها عليه مهر ثلثون دينار افعالت رخصت



منه بخمسة دنانير ان دفعها الى في الحال وقال المتوسطون يدفعها بالتفاريق يصح هكذا ان كان  
برضاها قال روح فعلم به ان جهالة الاجل في بدل الصلح لا يمنع صحته اذا كان الصلح ببعض الحق  
وانه حسن لان جهالة الاجل انما يمنع الصحة في المعاوضات وهذا اسقاط لما وراء الخمسة لا معاوضة  
(بفتح) اراد المديون بعشرة دنانير وادائه الصلح فقال المديون له هل بعت هذا والعشرة التي لك  
علي بخمسة دنانير فقال الدائن بعت وقال المديون اشتريت لا يصح وان كان غرضهما الصلح الا ترى  
انه لو صالح عن يمينه يجوز ولو اشترى يمينه لا يجوز (ط) ارض بينهما زرعها احدهما بغير اذن شريكه  
وقرأ ضياء على ان يعطيه الذي لم يزرع نصف البذر ويكون الزرع بينهما نصفان فان كان بعد نبات  
الزرع جازوا الاقل وقيل من زرع ارض غيره بغير اذنه ثم قال لرب الارض ادفع اليي بذري  
واكون اكارالك فدفع فان كانت الحنطة المبذورة في الارض قائمة بحالها جاز المبايعة لكن شركة  
المزارعة فاسقة على جواب الكتاب وان قال ذلك بعد ما فسدت الحنطة المبذورة لا يجوز وعن  
ابي يوسف حزرع ارض غيره باذنه ثم اذا اراد رب الارض ان يخرجها من يده فليس له ذلك حتى  
تستحصل الزرع فان اعطاه البذر والنفقة ليكون ما زرع له ورضي به المزارع فاذا كان قبل نبات الزرع  
لا يجوز قال (بهر) ولم يفصل بين القائمة والمستهلكة فاما ان يأول بالمستهلكة او يكون في القائمة  
روايتان (فعظم) ادعى عليه فساد البيع بعد قبض المبيع فصولح عن دعوى الفساد على دنانير لم يصح  
حتى لو وجد بينة بعد الصلح يسمع (علك) ادعى عليه ما لا فانكر وحلف ثم ادعاه المدعي عند قاض  
آخر فانكر فصولح يصح (خرج) الصلح بعد الحلف لا يصح وفي الاسرار انه لا يصح وهكذا في نكت الشيرازي  
وقيل يصح وروى محمد بن ابي حنيفة روح انه يصح ووجه عدم الصحة ان اليمين بدل عن المدعي فاذا حلفه  
فقد استوفى البذل فلا يصح قال روح ورايت بخط علاء الاثمة الحمامي ادعى على آخر حق التعزير  
او حد القذف وانكر الآخر وتوجهت اليه اليمين فافتدى يمينه بما قال العلواني فيه اختلاف  
المشائخ فقيل يحل للاخذ ذلك وقيل لا يحل قلت فهذا يدل على انه يستحلف في دعوى حق التعزير  
وحل القذف ولكن نص عليه انه لا يمين في حد القذف عندنا فبقي دليل في حق التعزير كما نص  
عليه في الفتاوى المظهرية قال ولو ادعى حق بالشرب والمسئلة بحالها فالاصح انه يجوز اخذ المال

ويجوز الافتداء ( ط ن ) عن عطاء بن حمزة ان الصلح عن الانكار على دعوى فاسقة لا يصح ولا بد لصحة الصلح عن الانكار عن صحة الدعوى قال استاذنا ر ح وفساد الدعوى على وجهين اما لمعنى فى المدعى او المدعى عليه على وجه لا يسمع منه اصلا كما لمناقضة فيه ونحوها واما لترك المدعى فى دعواه شيئا يمكن تداركه ويعيد لها على وجه الصحة كدعوى المنقول قبل احضاره ودعوى العقار اذا لم يذكركم ح وده فانما لا يصح الصلح اذا كان فساد الدعوى لمعنى فى نفس الامر اما اذا كان لترك المدعى فى الدعوى شرطا من شرائط صحته يصح هكذا اشار اليه فى (شب) فحين ادعى امة نقالت انا حرة فصالحها منه فهو جائز فان اقامت بينة على انها حرة الاصل او اعتقها المصالح عامما اول وهو يملكها بطل الصلح لانه ظهر فساد الدعوى لمعنى فى نفس الامر وهو حرية الاصل او مناقضة المدعى فى دعواه بعد ظهور اقدامه على الاعتاق ولو اقامت بينة انها كانت امة فلان اعتقها عام اول وهو يملكها لا يبطل الصلح لانه يمكن تصحيح دعوى المدعى وقت الصلح بان يقول فلان الذى اعتقك كان غاصبا غصبك منى حتى لو اقام بينة على هذه الدعوى يسمع بينته وفى الغنية ادعى عليه سرقة متاع ثم صالحه المدعى على مائة درهم يدفعها المسروق منه الى السارق على ان يقر له بالسرقة فان كان المتاع قائما صح الصلح لانه بالاقرار ملكه المتاع بالمائة فصح وان كان المتاع مستهلكا لم يجز لان تملك قيمة المتاع بالمائة باطل ولو كانت السرقة دراهم بعينها او مستهلكة لم يجز يعنى اذا لم يعلم مقدارها اما اذا علم انها مائة وقبض فى المجلس جاز لانه تملك مائة بمثلها وان كان ذهاب بعينه او مستهلكا جاز لاختلاف الجنس قيل هذا اذا كان معلوما لان جهالته تمنع صحة المعاوضة \* باب الصلح فى الموارد \* برهان الكاثرى صالح وصى المتوفى بين زوجته وبنتيه عن مهرها مائة وثمانها بخمسين دينارا واخذت بدل الصلح ثم ظهرت ورثة اخرى فالباقي بين الكل على فرائض الله تعالى ولو قالت الزوجة انما صالحت للبنتين دون غيرهما لا يلتفت اليها (ط) الباقي بعد التخرج يقسم على الباقيين على السهام التى ظهرت قبل التخرج \* باب صالح الاب والوصى \* (فج) وصى ادعى على رجل الف لليتيم ولا بينة له فصالح بخمسمائة عن الالف عن الانكار ثم وجد بينة عادلة فله ان يقيمها على الالف (فج) مثله وكذلك اذا وجد الصبي بينة بعد البلوغ قيل له فما فائدة قوله فى الكتاب

انه اذ لم يكن للاب او الوصي بينة على ما يدعى للصبي فصالح باقل منه يجوز قال فائدتاه انه يمتنع  
دعواهما ودعوى الصبي بعد البلوغ في حق الاختلاف فليس لهم ان يخلفوه وانما لهم اقامة

البينة \* باب مسائل متفرقة \* سيف السائل اذ هي عليه اربعين ديناراً محمودية وخمسين  
فيساورية وانجنا سا آخر فانكرها فصول بينهما بتسعة دنانير صح بخلاف ما اذا ادعى نيساورية  
فصول بالمحمودية او بالعكس (بم) قال احدى الضررتين للآخرى خذ دينارين وفارق  
فروجي فاخذتهما وفارقتهم ثم سالمته ليس لك افعة ان يرجع عليها بالدينارين (فصح) لها ان ترجع  
(بصح بم ظم م) الصلح ينتقض بنقضهما (فصح) صالح عن العشرة بالخمس ثم نقض الصلح لا ينتقض  
لان الصلح بجنس حقه اسقاط والساقط لا يعود قال استاذنا راج وهو الاشبه بالصواب والصواب  
ان الصلح اذا كان بمعنى المعاوضة تنتقض بنقضهما وجواب الباقيين محمول على هذا واذا كان  
بمعنى استيفاء البعض واسقاط البعض لا ينتقض بنقضهما \* كتاب الرهن وهو يشتمل على ستة

ابواب \* باب ما يصح من الرهن وما لا يصح وما يبطل بعد صحته \* (فصح) دار مشتركة بين ورثة كبار  
وصغار فرهنها الوصي والكبار يخرج ضيعة مشتركة بينهم صح صفقة واحدة (شم) رهن داره  
وفيهما جدار مشترك لا يصح ولو استثنى الجدار المشترك صح الا اذا كان جداره متصل بالجدار  
المشتركة (بصح) رهن دار او الحيطان مشتركة بينه وبين الجيران صح في العرصة والسقف  
والحيطان الخاصة واتصال السقف بالحيطان المشتركة لا يمنع الصحة لكونها تبعاً (شم) زرع الراهن  
الارض المرهونة او غرس فيها اشجار اباذن المرتهن ينبغي ان يبقى رهناً (فصح) لا يبطل الرهن  
(شم) (فصح) عقد الرهن والرهن لذيها فقبضه المرتهن والراهن ساكت ينبغي ان يصير  
رهناً (مت فك) الاجل في الرهن يفسد الرهن لان حكمه خبيث مستدام وفي الدين لا (حك) (حك)  
(خج) آجر داره وسلمها الى المستاجر ثم رهنها منه انفسخت الاجارة وصار رهناً (ظم) رهن عشر  
كرد ثم بان ان فيها واحدة مسبلة واخرى متاعة صح الرهن في الهواقي \* باب حكم الرهن عند  
هلاكه \* (بصح ظم) رهن ثوباً قيمته خمسة وخمسة وقضى دينارين ثم قال يكون الرهن رهناً بما  
بقي من الدين فهو رهن بالخمس حتى لو هلك يرجع عليه الراهن بالدينارين (بصح) سأل من

البزاز ثوباً ليريه غيره ثم يشتريه فقال البزاز لا ادفعه اليك الا برهن فرهن عنه متاعاً فهلك في  
 يده والثوب قائم في يد الراهن او المرتهن لا يضمن البزاز (بسخ) القى المرتهن الخاتم الرهن في  
 كيسه وكان متخرباً ولم يعلم به فضاع يضمن تمام قيمته (فسخ) قال الراهن للمرتهن اعط الرهن المذلول  
 حتى يبيعه وخذ دراهمك فاعطاه وهلك في يده لا يضمن المرتهن (تج) حمامى المرتهن وضع  
 المصحف الرهن في صندوقه ووضع عليه قصعة ماء للشرب فانصب الماء على المصحف فهلك يضمن  
 ضمان الرهن لا الزيادة والمودع لا يضمن شيئاً (ثع حم) غصب من المرتهن الدار المرهونة  
 فهو كالهلاك الا اذا كان الراهن اباح له الانتفاع فغصب منه في حالة الانتفاع فله ان يطالب  
 الراهن بالدين (عك) له ان يطالبه بالدين ولم يفصل (صك شح) غصب داراً مرهونة فاتفق  
 جزء منها او كلها والمرتهن يسكن معه وهو ما ذون في الانتفاع يهلك من الراهن وان لم يوذّن  
 له في الانتفاع او اخرج الغاصب منها فها هلك يضمن المرتهن (عك) رهن داراً غدا ومشتاة  
 فارغين ويطوناً مشغولاً بمتاع الراهن قيمتها ثلثون بعشرة فقبضها المرتهن وهلك بالغرق لا يضمن  
 المشغول اصلاً ولا الزيادة فيما يقابل الفارغ لانه انما يضمن ما هو مقبوض بعقد فاسد او صحيح  
 لا غير المقبوض والمقبوض على سوم الرهن اذا لم يبين المقدار الذي به رهنه وليس فيه دين لا يكون  
 مضموناً على اصح الروايتين قال رح في (ط) وقال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد رح يعطيه المرتهن  
 ما شاء وعن محمد لا يستحسن اقل من دراهم وعن ابي يوسف رح اذا ضاع فعليه قيمته (فع حم) دفع  
 اليه رهناً ليدفع له ثمانى مائة دينار فدفع له ثلثمائة وامتنع عن دفع الباقي فهو رهن بهذا القدر  
 (شص بسخ) المرتهن يتفرّد بفسخ الرهن دون الراهن حتى لو رده وقال فسخت الرهن ولم يرض الراهن  
 وهلك لا يسقط شيء من الدين \* باب في تصرف الراهن والمرتهن في الرهن \* (جف) عن ابي يوسف  
 رح المرتهن سكن الدار باذن الراهن يكره واطلق في الصرف انه لا يكره (خسج) الاحتياط في الاجتناب  
 منه قلت لما فيه من شبهة الربوا (ظمر) رهن في الشتاء ضيعة يشتمل على اشجار مثمرة واباح له اكل  
 الثمار فلما ابتاع الثمار في الصيف اكلها بناء على تلك الاباحة لا شيء عليه ولا يسقط من دينه شيء  
 (فجب) يجوز ان يسافر بالرهن وان كان له حمل ومؤنة اذا كان الطريق آمناً عند ابي حنيفة رح



كالوديعة وعند محمد ربح ليس له ان يشترط بالرهن وبالوديعة ايضا اذا كان له حمل وموثة وقال  
 محمد ربح ولو اراد ذلك يرفعه الى القاضي حتى يكون هو الذي يامره بذلك (بفتح) رهنه عند أخيه  
 بعد ما سلمه الى المرتهن الاول واخذه بغير اذن الاول وسلمه الى الثاني لا يكون رهنا فيما بينهما  
 حتى لو قضى الاول دينه لا يكون للثاني حبسه بخلاف بيع الرهن لان البيع يتم بالعقد دون الرهن  
 \* باب رهن المستعار وملك الغير \* (بفتح) استعار شيئا ليرهنه فله ان يامره بقضاء الدين  
 واسترداده وكذلك اذا رهن شيئا ثم اقرب بالرهن لغيره لا يصدق في حق المرتهن ويومر بقضاء الدين  
 ورده الى المقر له ولو رهن دار غيره فاجاز صاحبها جاز كما لو اعارها ابتداء \* باب الدعاوى  
 والبيانات في الرهن (فتح) رده معيبا قيمته خمسة وقال كذا لك قبضته وقال الراهن بل قبضته سليما  
 قيمته عشرة واقام البينة فبينة الراهن اولى (بضم) ولو قال شاهد الراهن لا ادري بكم رهنه لا تقبل  
 شهادته (ظمر) تقبل (بفتح) اختلفا في الرهن فقال الراهن الرهن غير هذا وقال المرتهن بل هذا  
 هو الذي رهنه عندي فالقول للمرتهن \* باب مسائل متفرقة \* (شمر) استحق الرهن فليس للمرتهن  
 ان يطالب الراهن باقامة غيره مقامه (بفتح) باع ملك الغيروا رهنه بالثمن شيئا واجازهما المالك  
 لا يصح الرهن ورهن المريض يصح وان كانت قيمته اكثر من الدين كايده ولكنه لا يظهر حكمه في  
 حق سائر الغرماء (جث) عن ابن سلام ترك متاعه عند رجل له عليه دين فغاب فقتل ولا يعرف  
 له وارث اذا ايس باع المتاع فاخذ الدين وتصدق بالباقي ثم قال في (جث) وكذا الرهن (بفتح)  
 ابقى الراهن منذ سنين ولا يعرف احى هو ام ميت والرهن قلنسوة بالغ دخر يباع ولا يمكن حفظها  
 فللمرتهن ان يبيعهها باذن القاضي وياخذ ثمنها بالدين قال ربح وهذا حسن صحيح لان للقاضي بيع  
 ما يخاف عليه الفساد من متاع المفقود وثمانه مال الراهن من جنس حق المرتهن فله اخذه  
 (خج) فاوله طازجة ليلا للرهن فابى الارتهان بعد ما اخذ الطازجة واراد ردها فسقطت منه  
 وضاعت فليس له دعوى الطازجة عليه (تج) المرتهن يتفرد بفسخ الرهن والراهن لا يتفرد  
 وقد مر \* كتاب المد اينات \* (فع) رب الدين اخذ من المديون امتعة فضلت قيمتها على قدر  
 دينه ثم قال للمديون اجعلني في حل ففعل لا يبرأ رب الدين عنها ان كانت قائمة وان كانت هالكة

(سني) له عليه نصف دينار فدفع المديون ديناراً وقال نصفه بحقك وبالنصف أخذ منك كذا  
فالكل مضمون عليه النصف بالمقاصة والنصف بحكم القرض لأنه مقبوض بعقد فاسد (فمح) أخذ من  
دينه ديناراً فوجهه ازئفاً فجعله في الروث لبروج ليس له الرد (بمح) طلب دينه العشرة من المديون  
فأعطاه ألف من من الحنطة ولم يبعها منه صريحاً ولم يقل أنها من جهة الدين فهو بيع بالدين وان  
كانت قيمتها أقل من الدين فإن كان السعر بينهما معلوماً يكون بيعاً بقدر قيمته من الدين والا فلا بيع  
بينهما (شمر فع) له عليه ثلاثة دنانير فأعطاه المديون ثلثمائة من من حنطة وقال بالغ جي زرفي سيار  
ولم يزيد عليه وأخذها يقع الحنطة عن جميع الدين ولو كانت قيمتها دينارين وقال المديون أردت  
بقولي جي زرفي هيار عن جميع الدين قال (فع) ينصرف إلى جميع الدين وقال (شمر) ينصرف  
هذا اللفظ إلى الكل عادة قال استاذنا راج وذكروا هشام عن محمد بخلافه فقال لو قال الزوج بعثتك هذه  
الدار من مهرك فباطل ولو قال بمهرك جاز وكذا لو قال بعثتك هذه الدار فنانير بحقك فهو بطل ولو قال من  
حقك فعلى بعضه قاسه بالمهر ثم قال فهذا يدل على أن الجواب في الحنطة كذا لك إلا إذا صح ما  
أذعننا من العرف لكني أظن أن العرف مشترك (بمح) أذعننا من الصبي أو المجنون الذي لا يعقل  
إليه فاستهلكه فعليه الدين ولا تسمع بينته ولا قوله أني أذيت إلى صاحب الحق وعن محمد أقرله  
في مرضه بما لا يعرفه المقر له ومات فلمقر له أن يأخذه ويخلف عليه ما لم يعلم أنه أقر بما طل  
وعن محمد بن شعاع شهد شاهدان أن صاحب الحق أبرأ غريمه هذا ليس له أن يجعل حقه إلا إذا  
شهد وأعد الحاكم فيا مراً الحاكم به (م) عن أبي يوسف قال لك على ألف درهم ولم يعلم المقر له به  
ولا خلطة ولا معاملة بينهما لا يسعه أخذها إلا إذا علم ديناً له عليه والا إذا أقر لصغير بما لا فكل  
فله أن يأخذها وإن لم يعرف أصله وقال محمد راج يجوز أخذه في الوجهين لا احتمالاً رثه من قريبه  
أو وجب له بسبب اتلاف شيء لا يعلم المقر له به (بمح) أرسل الدين إلى صاحبه بيد رسول لا يعلم  
قد الته ولا فسقه يعد ربه أن غلب على ظنه الوصول إليه (فبمح) للمديون طلب القبالة من  
رب الدين بعد القضاء إن كان دفع هو ورق الكاتب (تج) ولو مات الدائن بعد الامتياز  
وبقيت القبالة في يد ورثته فلمديون طلبها منهم إن كانت إكراهية مملوكة له وإن كانت مملوكة

للك اثنان فله طلب وثيقة القضاء منه او من ورثته اذ لم يدفع القبالة ولا بد في صحة دعوى القبالة من بيان قدر الكاغذ وصفتها وبيان مقدار المال المكتوب فيه ( فتح ) مات وعليه ديون لا يفي التركة بها وادعت امرأته مهرها فالقول قولها الى مقدار مهر مثلها من غير بينة فتخاص الغرماء به كما اذا وقع الاختلاف بينها وبين الورثة ولم يلتفت الى ما يتخايل من الفرق وعنه قضى الملكيون الدين المؤجل قبل الحل او مات فآخذ من توكتة فجواب المتأخرين انه لا يأخذ من المراجعة التي جرت المبايعة بينهما الا بقدر ما مضى من الايام قيل له اتفتى به ايضا قال نعم قال ولو آخذ المقرض القرض والمراجعة قبل مضى الاجل فللمدين ان يوجع منها بحصة ما بقي من الايام ( بيع ) كان يطالب الكفيل بالدين بعد اخذه من الاصيل ويبيعه بالمراجعة شيئا سنين حتى اجتمع عليه سبعون دينارا ثم تبين انه قد اخذه فلا شيء له لان المبايعة بناء على قيام الدين ولم يكن ( فتح ) تبرع بقضاء الدين على انسان ثم ابرأ الطالب المطلوب على وجه الاسقاط فللمتبرع ان يرجع عليه بما تبرع به ( بط ) من قضى دين غير بسببه فعند ارتفاع السبب يعود المقضى به الى ملك القاضي ان قضا به غيرا مره وان قضا به بامر يهود الى ملك المقضى عنه بخلاف ما اذا تبرع بالمهر عن الزوج ثم طلقها قبل الدخول او جاءت الفرقة من قبلها يعود نصف المهر في الفصل الاول وكله في الفصل لاثاني الى ملك الزوج ( صغر ) يعود ذلك الى المتبرع وكل اذا تبرع بالثمن ثم انفسخ البيع يرجع بالثمن ( فتح ) المد يودن دفع المال الى آخر ليقتضى عنه دينه ليس له ان يرجع عليه ( م ) له ان يرجع ( بمر ) استقرض منه دينارين فدفع اليه ثلاثة ليزن منها الدينارين فصاعت قبل الوزن لا شيء عليه ولو تبرع بقضاء الدين عن الميت المفلس لا يسقط به دينه لسقوطه بهلاك ذمته ولكن لا يرجع على الاثنان لان حق المطالبة لم يهطل في الدار الآخرة ( شط ) للمدين السفر قبل حلول اجل الدين قرب حلوله ام بعد وليس للكاثر منعه ولكن يسافر معه الى ان يحل الاجل فيمنعه من السفر حينئذ الى ان يوفيه حقه ( جفت ) قضى دين غيره ليكون له ما على الملك يودن فرضي جاز وفيا ( حك ط ) بخلافه وقال ولو اعطى الوكيل بالبيع الآمر الثمن من ماله قضاء عن المشتري على ان يكون الثمن له كان القضاء على هذا فاسدا او يرجع البائع على الآمر بما اعطاه وكان الثمن على

المشتري على حاله (جنس) من محمد في الدين ان انتقاده على المستوفي واجرة النقاد عليه ووزنه  
على الموف واجرة الزان عليه ادعى عليه الفانقضا هائم اقر المذعي انه لم يكن عليه فالمقبوض  
ملك القابض ملكا فاسد اوجب عليه ردها بعينها ان كانت قائمة ومثلها ان كان وهبها او قضى بها  
دينا (جنس) رب الدين اذا ظفر لجنس حقه من مال المديون على صفته فله اخذه بغير رضاه  
ولا ياخذ الجيد بالردى وله اخذ الردى بالجيد ولا ياخذ خلاف جنسه كالدراهم والدنانير وعند  
الشافعي روح له اخذه بقدر قيمته ومن ابي بكر الرازي له اخذ الدنانير بالدراهم وكذا اخذ  
الدراهم بالدنانير استحسا فالاقياسا ولو اخذ من الغريم غيره ودفعه الى الدائن قال ابن  
سلمة هو غاصب والغريم غاصب الغاصب فان ضمن الاخذ لم يصرقصا صابدينه وان ضمن الغريم  
صار قصاصا وقال نصير بن يحيى صار قصاصا بدينه والّاخذ معين له وبه يفتى ولو غصب جنس  
الدين من المديون فغصبه منه الغريم فالمختار هنا قول ابن سلمة والمديون اذا قضى اجود  
مما عليه لم يجبر المدين على القبول (شخص) يجبر خلا فالزفر (صغر) اعطى المستقرض المقرض  
مالا ليميز الجيد من الردى وياخذ منه حقه فهلك في يده هلك من مال القاضى في قولهم جميعا  
لان الاخذ للتجويد لا للقضاء (تح) دفع المديون الى الدائن حقه ثم دفع الدائن اليه لينقده فهلك  
ضمن مال الدائن ولو دفع الماطلوب الى الطالب حقه زائفا وقال النفقة فان لم يرجع فردها على ففعل  
فلم يرجع فله الرد استحسا فالاقياسا كذا قاله ابو يوسف روح (فصح) والظاهر انه قول الكل بخلاف  
مالو باع عبد او جارية فوجد المشتري بها عيبا فقال البائع اعرضها على البائع فان انفقت  
والا فردها فعرضها ليس له ان يرد هابذ لك العيب (ن) له على كل واحد منهما خمسة دراهم فاخذ  
ها منهما ثم وجد بعضها نبهجة ولا بدري لمن هو فليس رد شيى على واحد منهما حتى يزيد  
على خمسة فان كانت النبهجة ستة فله ان يرد على كل واحد منهما درهمان وان كانت سبعة فله درهمين  
وان كانت ثمانية فله درهمان وان كانت تسعة فاربعة وفي العشرة يرد على كل واحد منهما خمسة للتيقن قال  
نجم الائمة الحكمى قلت لا متاذى يعنى القاضى الخان وينبغي ان يمتنع الرد على قول ابي حنيفة روح  
لان خلط الدراهم خلطا يتعذر تمييزها استهلاك عندك فقال لكن حق الرد ثابت بيقين وانما يبطل



ان لو كان المردود غير ما اخذ هـ منه وفيه شك فلا يبطل به الثابت بيمينين \* باب ما يتعلق بالاجل في  
القرض وسائر الديون \* في شرح مختصر القندوري لركن الائمة الصباغى وكل دين حال اذا اجله صاحبه  
صار مؤجلا الا القرض فان تأجيله لا يصح وقال مالك وابن ابي ليلى زح يصح الاجل في القرض حتى  
لا يكون المقرض مطالبا له قبل مضيئه واجمعوا ان الاجل في بدل الصرف ورأس مال السلم لا يصح  
والاجل في قيم المتلفات يصح عندنا خلافا لفرولومات المستقرض فاجل المقرض وارثه فالظاهر انه  
لا يصح (كـ ب فعمد ظلت) قضى القاضى بلزوم الاجل في القرض بعد ما ثبتت عنده تأجيل المقرض  
معتمد على قول مالك وابن ابي ليلى يصح ويلزم الاجل (ط) التحيلة في لزوم الاجل في القرض  
ان يحيل المستقرض صاحب المال على رجل الى سنة او سنتين فيصح ويكون المال على المحتال عليه الى  
ذلك الوقت ولا سبيل للمقرض ولا لورثته عليه فان مات المحتال عليه يحل ويؤخذ من تركته (ص)  
التأجيل في القرض باطل الا ان يوصى ان يؤجل في قروضه على الناس بعد وفاته فيجوز من  
الثلاث (شط) وكذا اذا وصى بان يقرض من ماله بعد موته فلا نالها درهم الى سنة صح في ثلثه  
وليس للورثة ان يطالبوه قبل السنة والتأجيل على ثلثة اضر ب تأجيل بايام او شهور او سنين  
معلومة وانه صحيح اذا قبل المطلوب والا فلا والمال حال وتأجيل الى اجل مجهول جهالة متقاربة  
كالحصاد والد ياس والجزاز والنيروز والمهرجان ونحوها فيصح التأجيل وان كان البيع بهن والآجال  
فاسد لكن التأجيل في الثمن الى هذه الآجال جائز وتأجيل مجهول جهالة متفاوتة كالاجل الى  
مهبّت الريح او مطر السماء او قدوم الحاج او قدوم شريكه من سفره ونحوها فالاجل باطل والمال  
حال (ط) اجل المشتري البائع سنة عند الاقالة صححت الاقالة وبطل الاجل وان تقائلائم اجله ينبغي  
ان لا يصح الاجل عند ابي حنيفة وخ كان الشرط اللاحق بعد العقد يلتحق باصل العقد عنده (شـ ص)  
(ص) ولو اجله بعد الرد ببيع صح سواء ردّه بقضاء او غيره الا في الرد ببذل الصرف فانه انما يصح  
لاجل اذا كان الرد بقضاء لانه اذا كان بغير قضاء فانه انما يصح الرد اذا قبضه في المجلس لانه بيع في حق  
لشرع وكذا لك الرد بخيار الروية (بـ جـ) اقربان عليه ثلثين دينارا ثمن المتاع يؤد بها بالتفريق الى  
بيد الاصحى فلم يقله ان يطالبه بالكل في الحال (شط) مات وعليه سلم او دين آخر مؤجل صار حالا

وموت من عليه الدين يبطل الاجال لانه حقه وموت من له الدين لا يبطله ولو قال لزوجته  
 طلقتك بالبحني شرط كاست شي ما خويني في الدين الذي لك على فقالت بالبحني افاج فهدى اوعد  
 وليس بتاجيل وانما يقع الطلاق بعد مضي ثلثة اشهر ولم تطالبه به (وكت) قال الدائم للمديون  
 بعد المطالبة اذهب واعطني كل شهر عشرة فليس بتاجيل لانه امر بالاعطاء (مط) ما يدل على انه  
 لو باعه بمائة الى سنة على ان يؤدى اليه كل شهر كذا صبح البيع في شروط الخصاف عليه مال مؤجل  
 فقال جعلت حالا او قال ابطلت الاجل او قال تركت هذا الاجل فهذا كله يبطل الاجل ويصير  
 المال حالا ولو قال لا حاجة لي في الاجل او قال برئت من الاجل فالمال مؤجل على حاله (من  
 شخص) قضاء قبل اجله بوجه وليس للطالب ان يابى القبول (فصح) ولورده بالزيادة عاد مؤجلا ولو  
 اشترى منه شيئا بالدين المؤجل ثم رده بعيب بقضاء عاد الاجل ولو تقايلا لا يعود ولو كان بهذا

والدين كفيلا لا يعود الكفالة في الوجهين \* باب فيما يقع به البراءة من الديون وما يتعلق بالابراء  
 (شمر) قال المديون بعشرة للدائم اعطى القبالة وخل منى خمسة فاخلها منه ودفع القبالة  
 من غيرهما جرى بينهما لا يسقط حقه في الباقي (كص ظت) الحصاد والاعيان القائمة لا يدخل  
 في الابراء عن جميع الدعاوى (كب ظت) قال الدائن لمديونه بالبحني فايديك وي مخاسين  
 اود هيد پارين اود مى يامداك هفر فقال فليكن ودفع ليس له المطالبة بالربح قال روح وان كان  
 هذا تعليق الابراء باداء رأس المال معنى لكنهما اعتبارا صورة التنجيز (بصح) كذا لك ولو قال  
 بالبحني كاسم يامداك هفر فاجى فايديك سزارمكن ودفعه اليه لا يبرأ (فصح) قالت لزوجها  
 دست پيمان ترا ماندم جوامراعات نميكنى مرا فليس بابراء اذا ارادت به ترك المطالبة (فب)  
 هو ابراء فانه ذكر في النوادر (ط) اذا قال تركت الدين او تركت لك دينك كان ابراء (بصح) قال  
 لمديونه خذ القبالة بالبحني اود مى اى زرنى دينار كنت هفر فهو ابراء عن الدين بشرط اداء الباقي  
 في المجلس ولو خلى المديون بين الدائن وبين دينه في المفازة اذا اخذهما اللصوص فاي  
 الدائن ان يقبله قال ابراهيم بن يوسف ليس له ان لا يقبله وقال ابو الليث له ان لا يقبل لانه  
 المال في يد اللصوص معنى كالكفيل بالنفس سلم المكفول به في المفازة (بمر) قال للدائن خذ درهمك

فقال ادفعها الى فلان وعينه قد فع ومات المدفوع اليه فلرب الدين ان يطالب المدفوعون بدينه  
ولو كان له عليه عشرة حالة وعشرة مؤجلة فذهب له خمسة منها ينصرف اليهما (فع) تعليق البراءة  
بامركاثن تنجيز (عكس) تعليق البيع بامركاثن انما يكون تنجيزا ويبيعا اذا كان يعلم البائع به والا  
فلا قال استاذ نارج فيعتمد ان يكون الا براء على هذا التفصيل (م) قيل له دع دينك له لوجه الله تعالى  
فقال هو لوجه الله تعالى يبرأ استحسننا ولو قال الا جنبى للداثن هب دينه لي او حمله لي او قال  
اجعل ذلك لي فقال قد فعلت يبرأ استحسننا ولو وهبه له ابتداء لا يبرأ قال استاذ نارج وقعت  
واقعة في زماننا ان رجلا كان يشتري الذهب الردي زما فالدينار بخمسة دوانيق ثم تنبه فاستحل  
منهم فابروا عما بقى لهم عليه حال كون ذلك مستهلكا فكتبت انا وغيرى انه يبرأ وكتب ركن  
الدين النجاني الا براء لا يعمل في الربو الا ان رده لحق الشرع وقال به اجاب نجم الايمة الحكمي  
معللا بهذا التعليل وقال هكذا سمعته عن ظهير الدين المورغيناني قال ربح فقرب من ظني ان الجواب  
كذلك مع تردد فكننت اطلب الفتوى لا محو جوابي عنه فعرضت هذه المسئلة على علماء الايمة  
الخياطى فاجاب عنه انه يبرأ اذا كان الا براء بعد الهلاك وغضب من جواب غيره انه لا يبرأ  
فازداد ظني بصحة جوابي ولم اسمعه وبذل على صحة ما ذكره البزدوى في غناء الفقهاء من جملة صور  
البيع الفاسد جملة العقود الربوية فملك العرض فيها بالقبض قلت فاذا كان فضل الربو مملوكا للقبض  
بالقبض فاذا استهلكه على ملكه ضمن مثله فلو لم يصح الا براء ورد مثله يكون ذلك رد ضمان ما استهلكه  
لا رد عين ما استهلكه وبرد ضمان ما استهلكه لا يرتفع العقد السابق بل ينقر ومفيد للملك في  
فضل الربو فلم يكن في رده فائدة نقض عقد الربو فكيف يجب عليه ذلك حقا للشرع وانما الذي  
يجب حقا للشرع رد عين الربو اذا كان قائما لا رد ضمانه \* باب في الا براء من المهر \* (جمع)  
وبري قالت لزوجها ان كان يتمكن المهر فقد ابرأتك يبرأني الحال وليس بتعليق ولو استحل  
فوجته فاتهمة انه يريد البراءة من المهر فسكت فقال سوى المهر فابراته ثم عاد ثانيا لا يبرأ وقال  
صاحب جمع العلوم يبرأ (شمر) قالت لزوجها ابرأتك ولم يقل الزوج قبلت او كان غائبا فقالت  
ابرات زوجي يبرأ الا اذا رده (فع عكس) طلق امرأته ثلثا ولم تعلم به ثم قال لها ان لم تبرأني من المهر

انت طالق ثلثا فإيراته وقبل يبرأ وقال أبو حامد يبرأ قبل أو لم يقبل (بفتح) قال لزوجه ابرأني من المهر  
 غالت بالخ في حيل فامكن من جميع الحقوق يبرأ من المهر ولو قال لها اجعلي في حل ونوابه البراءة  
 من عند اقصا فجعلته في حل لا يبرأ حتى يقترن بقريئة تدل عليه (ففع) وقال على السندى يبرأ  
 (ن) جعلت غرمائي في حل لا يبرؤن عند علمائنا وعند ابن مقاتل يبرؤن ولو قال جعلت غريمي  
 فلان في حل يبرأ لأنه معلوم دون الاول (م) عن محمد من كان لي عليه شيء فهو في حل لا يبرؤن  
 ولو خص فقال في حل مما لي عليه يبرأ ومثله عن أبي يوسف ولو قال رجل كان معه الف درهم او  
 متاع فقال الالف التي كانت معي امس لم اقضها احد الا ولم يقبضها مني احد ثم ادعى بعه غصبها  
 على رجل واقام بينة لا تقبل لانه اكد بهم لان هذا شيء معين ولو قال ليس لي على احد شيء  
 او لم اقض احد شيئاً ثم اقام البينة على رجل تقبل لانه ما عين ولو قال مالي بالكوفة دار او مالي  
 في دورها دار او قال مالي في الدنيا دار او قال مالي على احد شيء او قال اخذت من جميع من كان  
 لي عليه شيء فله ان يدعى لانه لم يبرأ احد ايعرف (فك) قالت الصداق الذي لي على زوجي  
 ملك فلان بن فلان لاحق لي فيه وصدها المقر له ثم ابرأت زوجها عنه يبرأ (حمر) لا يبرأ (ظمر)  
 المهر الذي على زوجي لو ادى لا يصح اقراه به (صغر) اذا حالت انسانا على الزوج على ان يؤدى  
 من المهر ثم وهبت المهر من الزوج قبل الدفع لا يصح الهبة قال استاذنا ربح وله ثلث حيل احدها  
 شري شيء ملفوف من زوجها بالمهر قبل الهبة والثانية صلح انسان معها عن المهر بشيء ملفوف  
 قبل الهبة والثالثة هبة المرأة المهر لا بن صغير لها من الزوج قبل الهبة \* كتاب المزارعة وهي  
 اربعة ابواب \* باب المزارعة الجائزة والفاسقة \* (بفتح) شرط على المزارع الحصاد والد يابس  
 ونحو ذلك من الاعمال بعد اراك الزرع جازت المزارعة لما تعارف الناس ذلك ولو قال له اكرب  
 ارضي هذه بالشركة لا تصح الا اذا كان فيه عرف ظاهر في مقدار النصيب في مثل هذه الشركة  
 فينصرف اليه ولو كان الارض والبذر وثور واحد من احد هما وثور واحد والعمل من آخر جاز  
 لانه لو شرط كلا الثورين على اي واحد منهما جاز فكذلك هذا (جبت) ولو اخذ الراهن الارض  
 مزارعة بطل الزهن ولو كان البذر من الراهن لم يبطل وكانت كالعارية للراهن في سقوط الزمان



\* باب الشروط في المزارعة \* وبني دفع ارضه مزرعة او كرمه مد فونا مزارعة وشروط عليه تسليها  
 كذل لك فسدت ولو شرط في المساقاة د فن الزراجين على العامل لا تفسد قال مجد الائمة الاول  
 جواب المتقدين والآخر جواب المتأخرين (خجج) شرط على المزارع بان يسرقنها فسدت وقال  
 عزيز بن ابي سعيد هذا جواب المتقدمين والفتوى على اختيار المتأخرين انها لا تفسد (ظت)  
 مثله (بج) استأجر ارضا ودفعها مزارعة فكر بها المزارع ثم المستأجر آجرها من آخر قبل ان  
 يبدلها المزارع صح ان كان البذر من المستأجر والمزارع ان يطالب المستأجر باجر مثل عمله  
 (فك عك) لو لم يشترط على الحراث حفر النهر فاستعمله في الحفر لا يجب عليه اجرا حفر \* باب فيما  
 يتعلق بالمعاملة في الكروم والاشجار وغيرها \* (فج) دفع كرم ما معاملة فائروا اصحاب صاحب  
 الكرم يدخلون فيه وياكلون الثمار لم يضمن صاحب الكرم ان اكلوا منه بخير اذ نه وكذا الا يضمن  
 ان اذن فيه لمن لا يجب عليه نفقته ويضمن نصيب العامل اذا اذن لمن يجب نفقته عليه وصار كانه  
 قبض ودفعه اليهم قال روح وعلى هذا اذا كان الكرم مشتركا بينهما شركة ملك او كان الزرع بين  
 الاكار وصاحب الارض او بين شريكين واصحاب احد هما يدقون السنابل قبل الروس وينفقونها  
 واما اذا باع ثمار كرمه ثم اصحابه كانوا ياكلون الثمار يتبغى ان لا يضمن صاحب الكرم ما اكلوا  
 باذنه وان كان يجب نفقته عليه لانه ليس له ان ياخذ من هذه الثمار بنفسه فلا يصح اذنه بخلاف  
 الاول \* باب مسائل متفرقة \* (شم) مزارع جمع سرقينا وكان التراب من رب الارض  
 والبقر من المزارع فهو مشترك بينهما لان الخلط بالاذن (بج) السارقين كله للمزارع  
 وعليه قيمته التراب ان كان له قيمته والا فلا وان كان اخذ التراب باذنه فلا شيء عليه (فعم)  
 السارقين كله لرب الارض قال روح وهو الا صوب فان المزارع لا يجمع السارقين لنفسه بل ليلقيه  
 في ارض رب الارض عادة (عمت عمت) قال آخر عرني اصطبلك لدا بتي ففعل فالسارقين لصاحب  
 الدابة ولو قال صاحب الاصطبل ادفع لي دابتك لتبيت في اصطبلي فالسارقين له (عمت) السارقين  
 لمن القى الحشيش في الوجوه كلها من الغصب والاعارة وان كان عين صاحب الاصطبل موضعا  
 معروفا لجمع السارقين فهو له (بج) الحرثون الذين عليهم قرض لا ربا بالاراضي

لسواه البلد يخرجون السرقين منه فهو لهم قبل الادخال في الارض الا اذا قال له رب  
الارض خذ السرقين من مكان كل ابعيته فحينئذ يكون له لصحته الامر ولو اخرج المستاجر  
فلرب الارض ان صحت الاجارة (بو) دفع المستاجر الارض مزارعة الى المجر بعد التسليم ان كان  
البلد ومن قبل المستاجر جازوا الا فلا (بمخ) الذي يضمن بترك الحفظ كدسه ليلا اذا كان الحفظ  
عليه متعارفا والمزارع بالربع لا يستحق من التبن شيئا والمزارع بالثلث يستحق النصف المكان  
التعارف (فع عك) التبن والبقل بين المزارع وبين صاحبه ارباعا وفي شروط الحاكم التبن لصاحب  
الارض في ظاهر الرواية الا اذا شرط الشركة فيه قال استاذنا راجح والمختار في زماننا جواب (بمخ)  
انه لا شيء للمزارع بالربع من التبن مكان العرف وظاهر الرواية \* كتاب المضاربة \* باب ما يصح  
من المضاربة وما لا يصح وما يتعلق به \* (فمخ) دفع اليه عشرة دنانير ليشتري بها الارز الخام ويدقها  
ويبيعها والربح بينهما نصفان صحت الشركة ولا يضمن المضارب شيئا من النقصان وان شرط عليه  
(بمخ) دفع المضارب او شريك العنان المباح من مال الشركة لا يضمن ولو اعطاه من ماله ينبغي  
ان يكون له الرجوع لانه ما ذون فيه دلالة واحد المضاربين يملك البيع ذون صاحبه بخلاف  
الوكيلين (تمج) المضارب اذا كان يدفع النوائب في سوق المتاع فهو من راس المال (فع) ولو ادعى  
المضارب الوضعية وقال رب المال بل ربحت فصولح بينهما براس المال لم يصح (شص) اعطاه دنانير  
مضاربة ثم اراد القسمة له ان يستوفي دنانيره ان ياخذ من المال بقيمتها ويعتبر قيمتها يوم القسمة  
لا يوم الدفع \* كتاب الشرب \* (بمخ) له حائط فيه حوض فيه ماء يحتاج الجيران اليه لبعدهم عن الماء  
ولو ترك بابه مفتوحا يخاف من المستقين على الثمار فيه فله ان يغلق باب الحائط (بم) يجوز دفع  
الجمد من الحيض التي في بلادنا للشفة كالماء ولو سقى ارضه فانجمد الماء فيه فلكل احد رفع ذلك  
الجمد الا اذا اعد ارضه ليجمد الماء فيه (يت) المحتطب يملك الحطب بنفس الاحتطاب ولا يحتاج  
الى ان يشده ويجمعه حتى يثبت له الملك والساقى من البئر لا يملك بنفسه ملاء الدلو حتى ينحيه  
من راس البئر خلافا لمحمد راجح بناء على مسألة البئر في الطهارة \* باب الضمان في سقى الاراضى  
ونحوه \* وبرى سقى ارضه ولم يستوثق في صد البثق حتى افسد الماء البثق واضر بجاره يضمن اذا

كان النهر مشتركاً وقصوف السد \* (شعر) له نهر لم يعط شاة وزاد الماء وغرقت ارض جارة لم يضمن  
 (يخرج) فخرج الماء الى كروته واشتغل بعمل آخر فلم يشعر به حتى امتلأت فتجاوز الماء الجهادم وافسد زرع  
 جارة يضمن (جبت) ولو ملأها حتى خرج الماء ضمن وان كان غائباً (ط) هذا اذا كان ارض الساقى  
 بحال لا يستقر فيها الماء فاما اذا استقر فيها الماء ثم خرج لم يضمن (يخرج) جدول مشترك بين الجيران  
 على راسه راقد يفتحه كل واحد من الشركاء ويسقى ارضه ويشك عقيب السقى به جرت عادتهم فتركه  
 احد هم مفتوحا بعد السقى حتى غرقت ارض بعضهم لا يضمن لما كان له حق الفتح والسقى  
 \* باب احياء الموات \* (ظهر) وكل رجلاً باحياء الموات له فاحياه فهو للموكل اذا اذن له الا امام في الاحياء  
 (ففع عت) ارض غرقت وصارت بحراً ثم نضب الماء عنه او خربت من وجه آخر ثم جاء انسان وعمرها  
 ففيه اختلاف المقتد مين قيل هي للمالك القديم وقيل لمن احيها وفي زكاة روضة الناطقى عقيب  
 مسائل الارض الموات فان كان لها ارباب ولها اثار وعمارات من مسننات وغيرها ولكن لا يغرقون ذلك  
 ذكر هشام عن محمد لا يسع لاحد ان يحييها ولا ياخذ منها طيناً وفي رسالة ابي يوسف الى هارون  
 هي لمن احيها قال روح ورايت في هذه الرسالة وايمان قوم من اهل السواد وغيرهم من اهل  
 الملك بنة ومكة والحجاز والحبال بادوا فلم يبق منهم احد وبقيت اراضيهم مغتلة ولم يكن في يد  
 احد وارث ولا غيره ولا احد ايدعني فيها دعوى فاخذها رجل فعمرها وبني فيها وغرس فيها النخل  
 والشجر والكرم وكري فيها انهارا وادي خراجها فهي له وهذا هو الموات وليس للامام ان يخرج  
 شياء من يد الا خفي الا بحق ثابت معروف قال روح فهذا يشير الى ان يكون لمن احيها لكن للامام  
 ان يدفعها الى من اثبت انها كانت ارضه او ارض مورثه وعلى هذا لا يتحقق الخلاف بين  
 ابي يوسف ومحمد الا قبل اثبات احد حقه فيها فاما اذا اثبت فهو اولى بلا خلاف كافي لعبد الماسور يجهده  
 المالك القل يم وقد اطلق القديري في مختصره ان الاراضى المملوكة اذا انقطع اهلها موات  
 وذكر الاقطاع والنضروي في شرحها للمختصر الموات اذا كان مملوكا في الاسلام وعليه اثر العمارات  
 ولا يعرف له مستحق بعينه يجوز احياءه وقال الشافعي روح ان كان من املاك المسلمين لا يملك  
 بالا حياء \* باب مسيل ماء الدور \* (شط) داران لجارين خطح احد بهما اطلاقاً ومسيل مائه على الاخرى

فلصاحب الاسفل ان يرفع سطحه ويبني على سطحه علواً لانه يتصرف في ملكه وليس لجارهِ المنع ولكن  
يطالبه لوجه مسيله فان انهدم الاسفل لا يجبر صاحبه على البناء ولصاحب المصبل ان يبنيه ويمنع  
صاحبه عن الارتفاع الى ان يعطيه ما انفق فيه \* باب حكم التراب الذي يلقى على حافتي النهر \*  
(شمر) التراب المستخرج بالكري الذي يوضع على جانبي النهر يختص به من وضع بجانبه اذا لم يضر بالنهر  
اخذ وقال شهاب الامامي هو مشترك بين اهل النهر المشترك قال روح وسالت (فعمر) ومعه (بسم) بسم  
حاضر في الانهار التي في القرى يحفرها اهلها في الربيع ويرمون بالتراب الى حافتي النهر هل  
لاحد ان ياخذها فقال (بسم) نعم اذا لم يضر ذلك بالنهر فقلت له في ذلك فقال لانه مباح فقلت اليس  
الحافرون احتلوا عليه بالحفر فملكوه فقال الاستيلاء انما يكون بسبب الملك اذا كان على قصد التملك  
والحفرة لا يقصدون به التملك كمن احتش حشيش النهر ليزول المانع من جري الماء فكل احد  
ان ياخذ ذلك الحشيش وكان شيخ الاسلام يصوبه في ذلك قال روح وهذا حسن جد او بهذا تبين  
ان جواب (شمر) هو اقرب الى الصحة ولا وجه لصحة جواب (شمر) لان النهر وان كان مشتركاً  
فهذا التراب الذي يرفعه الحفرة ليس من اصل النهر بل جمعه الماء فيه فكان مباحاً ولم يقصد احد  
تملكه فبقي مباحاً (علك) يجوز اخذ التراب من القرى القليلة باذن الحاكم \* باب مسائل متفرقة \*  
(فعمر) اذا لم يصرف الوالي من الخراج الى حفر النهر لكن يحفره الناس بانفسهم وفي تلك القرية  
اقوياء لا يحفرون فيه اصلاً ولهم ضيعة يكره لهم سقي اراضيهم اذا لم يمكن سقيها الا بالحفر (بسم)  
نهر مشترك بين قوم معلومين فامتنع بعضهم عن الحفر ثم سقى ارضه منه لا يتمكن شبهة الخبث في  
زرعهم ولو كان لضيعة حق الشرب من نهرين فباعها بحق شرب احد النهرين فليس له ان  
يجري ماء النهر الاخر الى ضيعة اخرى (فع حم) له ضيعة مرتفعة لا تسقى سيجاً الا وقت المد يجوز له  
ان يسد النهر يوماً او دونه بغير رضا الاسافل ليسقيها ولا يكلف نصب الدالية لان فيها حرجاً  
عظيماً والضرر العام يسير ومثله عن الوبري \* كتاب الاشربة \* (فع) خمر طبخت وزالت مرارتها  
بالطبخ يحل شربها \* كتاب الاكراه \* (فع) متغلب قال لرجل امان تباع لي هذه الدار بكذا او دفعها  
الى خصمك فباعها منه فهو بيع مكره ان غلب في ظنه تحقيق ما اوعد قال روح فهذا اشارة الى ان



الاكراه باخذ المال اكراه شرعاً وفي (شط) الفاظ متعارضة الدلالة ولم أجد فيه رواية الا هذا  
 القدر (بفتح) تزوج امرأة سرا واراد ان تبرأه من المهر قد خل عليها صدقائه وقالوا لها ما  
 ان تبرئه من المهر والا قلنا للمشحنة بالخوارزمية كبا خفا منان فيهود وجهك فابراًته خوفاً من ذلك  
 فهو اكراه ولا يبرأ ولم يقولوا فيسود وجهك والمسئلة بحالها فليس باكراه (بفتح) ولو قال ادفع  
 للخفجائين مائة دينار فيضربونك ويفعلون في حقك كذا او كل امن انواع المضار والافاقيرى بمال  
 او قال فبيع لي كذا فخاف ذلك الغير منه لاستعلاء الخفجاءة والاتراك في زماننا فباع واقرى بنقل  
 لان هذا تخويف ممن توعد ذلك والظاهر انه لا يبدل المائة لهم (فتح) قال المديون لداثه  
 ادفع الي القبالة واقرا انه لاشيى لك علي والا اقول ان في يدك ذهب شمس الملك فدفع القبالة  
 واقرا انه لاشيى له عليه فهذا في معنى الاكراه وله ان يدعى دينه عليه وكان جوابه عقيب اخذ شمس  
 الملك ومصادرته وقتله وكان خبياً امواله عند الناس وكل من يخبر عنه الغماز ان عندك ماله يوخذ  
 ويؤذى ويطلب منه ذلك بمجرد اخباره بغير حجة معتبرة وكان ذلك الزمان زمان الخوف الشديد  
 من هذا القول قلت فعلى هذا تخويفهم بالغمزة انه وجد مال الغائب عند التترة وعما لهم  
 بعد الفتنة العامة في معنى الاكراه ايضاً الى ان يسكن هذه الفتنة ويعود الامن في الاموال  
 والازواج (فتح عمت) خاصم زوجته وآذاها بالضرب والشتم حتى وهبت الصداق منه ولم يعرضها  
 فالبراءة باطلة (حمر) هذا رجل يضرب حتى باع ماله او ابرأه عما عليه فهذا يختلف باختلاف  
 ذوى المروات قرب انسان يكون القول الشديد في حقه اكراهاً ورب انسان لا يكون بالضرب  
 في حقه اكراهاً (فتح) قيل لرجل اما ان تشرب هذا الشراب او تبيع كبرمك فباع فهو اكراه  
 ان كان شراً بالاحل والا فلا قال رح فعلى هذا اذا قيل له اما ان تزني بهذه المرأة او تبيع  
 كذا فباع لم ينقل وكذا في نحوه من المحرمات (شبح) اكراه على البيع او الشراء فخييار الفسخ  
 للمكره لا للطائع بخلاف بيع الفضولي ونكاحه فان لكل واحد من المالك والعاقل الاصيل خيار الفسخ  
 قبل الاجازة (فتح ظمر) اكراهه بقتل غيره فقتله المصول عليه دفعا من نفسه لا يجب دية المكره  
 على المكره (بفتح) ضرب امرأته ضرباً شديداً حتى اختلعت نفسها منه بمهرها ونفقة عدتها

وأثبت بيته فان كان الضرب لاجل الاختلاع فلها ان تدعى ذلك والطلاق واقع (فمع) اكروه على قبول الوديعة فعلفت في دين فلمستحقها تضمين المودع لالمودع المكره \* كتاب الماذون \* (بهر) اذا اذن القاضي للصغير في التجارة وله اب او جد صار ماذونا (بمخ) رهن عبده الماذون المديون في التجارة وابق من المرتهن فللغرماء ان يضموا المرتهن لان بالاباق صار مستوفيا لدينه فكانه باعه من المرتهن ولو باعه فللغرماء ان يضموا المشتري كذا هذا (خجج) قال لعبدك اشتر نفسك مني فاستدان من انسان ومات العبد قبل ان يشتري نفسه منه وبقى العين في يد المولى فلصاحب العين ان يسترد ما منه (ص) استودع صبيا الفا فاستهلكها لم يضم من عندهما وقال ابو يوسف ربح هو ضامن له في ماله وان استودعها عبد المحجور فاستهلكها ضمنها بعد العتق عندهما وقال ابو يوسف ربح يباع فيها وان هلك الالف عند الصبي والمحجور فلا ضمان عليهما وان كانت الوديعة عبد افقتله الصبي او العبد المحجور فهو كقتلهما عبد ليس بوديعة عندهما والفرق بين العبد وغيره ان المولى لا يملك روحه فلا يصح تسليطه بخلاف المتاع والدابة وان كان ماذونا له في قبض الوديعة او التجارة او مكاتبا فاستهلكها فعليه ضمانها قال روح ورايت في نسخة عتيقة من شروح المتقلمين لو اودع عند الاب مالا فاستهلكه ابنه الصغير وهو في عياله ضمن الصبي ولو اودع عند الصبي عبد افجرحه فانه يضمن كالموتله ولو القى ماله في الطريق فجاء صبي واستهلكه ضمن الصبي لان التسليط حصل للمجهول فلم يصح والوديعة لو كانت دابة فركبها الصبي المودع حتى عطبت فعلى الخلاف ولو استودع ام ولد الرجل او مدبرة المحجورين فعلى الخلاف ولو اقترض صبيا محجورا او عبد صغيرا محجورا الفا فاستهلكها قيل لا ضمان عليه لا في الحال ولا في الثاني بلا خلاف وقيل بان القرض على هذا الاختلاف وهكذا اطلق الكرميني في طريقته ولم يقيده بالعبد الصغير ولو باعه منهما طعاما فاستهلكاه فعلى الخلاف ولو اودع سكران فاودعه عند آخر يضمن وعن عبد الرحيم الكرميني ان السكران اذا كان لا يعقل الارض من السماء لا يضمن بالاستهلاك (حص) اودع صبيا قد عقل طعاما فاكله لا ضمان عليه وان اودعه غلاما فقتله فهو ضامن لقيمته على العاقلة عندهما قال البيروني الخلاف في الصبي العاقل فاما الذي لا يعقل يضمن بالاجماع لان تسليطه قد روي قال اخوه القاضي الصلبي

على عكسه وكذا ( فصح شيز ) الخلاف ثابت في العبد المحجور وهو ابن سبعين سنة ايضا والخلاف في الايداع والاعارة والقرض والبيع وكل وجه من وجوه التسليم اليه واحد ( سمح ) فالحاصل ان هذا ضمان عقلي عندهما فلا يوجبان على الصبي شيئا لانه ليس من اهل التزام الضمان وعند ابي يوسف ضمان فعل وانته من اهل التزام ضمان الفعل \* كتاب الجنائيات \* باب ما يجب فيه القصاص \* ( بمر ) فصل غيره وهو نائم فسال منه الدم حتى مات فعليه القصاص ( فصح ) ذكر قاضي القضاة في كتاب التوبة ان الامام شرط في استيفاء القصاص وبه بعض اهل الاصول ويسرون بينه وبين الخلد وعند الفقهاء لا يشترط نص عليه في ( حص ) وفي الكافي لا سمعيل المتكلم وكتاب التوبة انه لا يصح توبة القاتل حتى يسلم نفسه للقتل ويعرف اولياء الدم انه لا يمنع من ذلك صمواعلي طلبه منه ( سمح ) امرأة قطعت ذواتي امرأة اخرى عند الراس ومضت سنة فلم تبلغ الذواتان النهاية القديمة بل بقيت كما قطعت ففيها حكومة عدل ( فب ) قطع ذواته امرأته يستأقن حولا فان نبتت فلا شيء عليه وان لم تنبت فعليه حكومة عدل وهو اختيار الطحاوي ( بمر ) كسر رجلان من رجل خطأ فالدية في مالهما لان ما يجب على كل واحد منهم دون ارش الموضحة ولو وكز اربعة رجلا فسقط بضربهم من المضروب وانكسر من آخر منه فلو عرف آخرهم ضربا يجب عليه الدية والا فلا شيء عليهم ولو كسر من انسان فاسودت او احمرت او اخضرت يجب تمام الارش في ماله وفي ( حص ) حكومة عدل وجواب ( بمر ) هو الصواب ولو اموه جلا بنزع سنه لوجع اصابه وعين السن والماء مور نزع سنا آخر ثم اختلفا فيه فالقول للامور فاذا حلف فالدية في ماله لانه عامد وسقط القصاص للشبهة ( فصح فب ) قال لا خير ارم سهما لا خذه فرماه ولم يمكنه اخذه فاصاب عينه فذهبت لا يجب على الراعي شيء ( بمر ) لا شك في وجوب الدية انما الكلام في وجوب القصاص لانه قال في الكتاب اذا تضارب يقال بالفاضية مشيت زدن فذهب عين احدهما يجب القصاص اذا امكن لانه عمد وان قال كلوا احد منهما للآخر خرد ده قال ر ح ذكر مسألة التضارب في ( ط ) في موضعين لكن لم يذكر قوله ده ده ( سمح ) ضرب رجلا قصمت احدى اذ نية يجب نصف الدية وان لم تن هب اذ نية كما اذا ذهب بالضرب ضو \* احدى عينييه ولو ضرب انثى رجل فانتفخت احداهما وكلاهما ففيه حكومة عدل ولو ضربها فان رفعت

حيث فيها فحكومة عدل وقيل الدية ولو ضرب بها فصارت مستحقة فحكومة عدل ولو وكزه فسقط منه المتحرك  
 قبل ذلك فحكومة عدل ولو سقطت بعد ثلاثة ايام ولا يدري امن الوكزة ام من التحرك السابق  
 يضاف الى الوكزة وان تأخر السقوط لانه آخر التبيين يجب حكومة عدل وذكر الطحاوي في اختلاف  
 الفقهاء انه لا نعلم فيمن اطلع في بيت غير فقهاء عينه شيئا منصوصا عن اصحابنا ومنه به انه قد قال  
 ابو بكر الرازي هذا ليس بشيء ويلزمه حكم الجنائية وقال الشافعي رح هو هذا ركبا لمعضوض اذا انتزع  
 يد المعضوض فانكسر سن العاض ولقول النبي صلى الله عليه وسلم من اطلع دار قوم بغير اذنهم فقتلوا  
 عينه فلا دية ولا قصاص وعندنا الاحاديث محمولة على ما اذا لم يمكنه دفعه الا بقتل العين وثمانه  
 هذا وبالاجماع وفي كنز الرواس اذا نظرت في باب دار انسان فقتل عينه صاحب الدار لا يضمن بالاجماع  
 لانه شغل ملكه كالوقصص اخذ ثيابا به فل دفعه حتى قتله لم يضمن وانما الخلاف فيما لو نظر من خارجها

\* باب التسبب الى اطلاق النفس او العضو او الدواب او غيرها \* (شمر) حوض حمام وقف  
 في طريق المسلمين انكشف فوق فيه صغير فهلك فالدية على عاقلة الموقوف عليهم (بمع) فر عند صبي  
 ليضربه فخاف فل هب عقله يضمن الدية ولو خاف منه من غير ان يخوفه فان نقب اللص البيت  
 فخاف من في البيت وحصل به تلف لم يضمن السارق وكذلك لو تسور من سور فجأة فخاف منه دابة  
 او انسان (ط) وضع شيئا في الطريق فنفرت منه دابة وقتلت انسانا لم يضمن (بمع) ولو غير صورته فخوف حرا  
 او عبد افجن يضمن (بمع) وثبت من حائطي الطريق فنفرت منه دابة والقتل جردة دس عليها  
 وهلك لا يضمن وكذلك الوصاح على دابة فنفرت والقتل حملها وهلك وقال بهاؤ الدين الا سببها ي  
 يضمن الواثب والماتح قيمة الهالك (صح) اخذ الجمد من طريق اليها ثم الى شرب الماء فتلفت  
 فيها بهيمة لا يضمن (بمع) نقب موضع من حوض لسقى الماء فوقع فيه اعمى فتلف فعليه الضمان  
 (فمع) مثله كمن وضع قنطرة على نهر العامة وهلك بها شيء يضمن (فب) لا يضمن لانه ما دون  
 دلالة برفع الماء ولا بهياله الا بالانقب (بمع) انفلت فاس من يد قصاب كان يكسر العظم فالتف عضو  
 انسان يضمن وهو خطأ والدية في ماله لانه لا عاقلة للعجم (بمع) امرأة فطمت قدرا خروى تغلى فانصب  
 منه شيئا من شدة غليانه واحرق رجل مبي يضمن المنطية (طع) قتل الى السلطان رجلا وادعى



عليه سرقة وطلب منه ان يضربه حتى يقر بضربه مرة او مرتين ثم اميل الى السجن فخاف المحبوس فصعد  
السطح ليفر فسقط منه ومات وقد لحقه غرامة بهذه الحادثة وظهرت السرقة في يد غيره فلم يرثته عليه  
الدية والغرامة قيل هو مستقيم في الغرامة دون الدية وقيل مستقيم فيهما (يسخ) قال التلميز في  
تسوية عمل المسجد خذ العماد فاخذها والاستاذ حرك الخشبة لمغروزة بالخوارزمية نادى بوز فسقط  
السقف وفر الى الخارج وهلك التلميز بضمن ان كان ذلك بفعله ولم يقدر على الانتقال والفرار  
وكذا الورفعو اسفينة لاصلاحها وقالوا للتلميز ضع العماد تحتها فوضعه فحركوها بالبحر پرانها في فسقط  
عليه يضمنون \* باب امر الغير بالجناية \* (بمر) امر ابنه البالغ ليو قد نارا في ارضه ففعل وتعدت  
الى ارض جاره فالتفت شيئا بضمن الاب لان الامر صح فانقل فعل الابن اليه كالأول باشرة الاب ولو  
استجار نجار اليه سقط جدره على قارعة الطريق ففعل وتلف به انسان فالضمان على النجار لعدم  
صحة الامر (فسخ) امر صبيا لياتي له بالنار من باغ فلان فجاء بها وسقطت منه على حشيش وتعدت  
الى الكدس فاحترق بضمن الصبي ويرجع به على الامر (تسج) عبد محجور جنى على مال فباعه  
المولى بعد علمه بالجناية فهو في رقبة العبد يباع فيها على من اشتراه بخلاف الجناية على النفس (ففع)  
عفا الولي عن نصف القصاص يسقط الكل ولا ينقلب الباقي مالا \* باب جناية الصبيان والمجانين وعليهم \*  
(شمر) صبي ابن ثلث سنين وحق الكفارة للام فخرجت وتركته الصبي فوق في النار بضمن  
الام (ط) لا تضمن في بنت ست سنين (س) امرأة تصرع احيا فاحتاج الى حفظها لانها تقع في  
ماء او نار وهي في منزل الزوج فعليه حفظها فان لم يحفظها حتى اقلت نفسها في نار عند الصرع فعلى  
الزوج ضمانها وكذلك الصغيرة التي تحتاج الى الحفظ وهي مسلمة الى الزوج ان لم يحفظها وضيعها ضمن  
(شمر) معلم بعث صبية لتجني بنار بغير اذن ايها فاحترقت بضمن ان كان صغرها بحيث لا يمكنها حفظ  
النفس والا فلا (يسخ) امرأة تركت ولدها عند امرأة وقالت يا لبح مجيك هييج ذاري حتى ارجع فذهبت  
وتركته فوق في النار فعليها الدية للام وسائر الورثة ان كان ممن لا يحفظ نفسه (ط) اودعت صبية  
فوقعت في الماء فماتت فان غابت عن بصرها ضمنتم والافلا ابو الفضل في صغيرين يلعبان فصرع احدهما  
صاحبه فانكسر فخذه ولم ينجب حتى لا يمكنه المشي فعلى اقرباء الصبي من جهة ابيه خمسمائة دينار (ن)

ابو بكر ربح صبيان يرمون لعباً فاصاب بهم احدهم عين امرة او هو ابن تسع سنين ونحوه فالدية  
 في مال الصبي ولا شيء على الاب وان لم يكن له مال فنظرة الى مسيرة قال ابو الليث وانما واجب  
 الدية في مال الصبي لانه لا يرى للعجم عاقلة قال واما اذا كان للصبي عاقلة وثبت بالبينة فعليه  
 ما قلته ولو شهد الصبيان او اقر الصبي لم يجب على احد شيء (فع) نزع سن امرأة فتجن يوماً  
 وتفيق يوماً فهكومت عدل \* باب مسائل النقوط والعثور \* (فب) وضع شيئاً على طريق العامة  
 فعثر به انسان فسقط وهلك ذلك الشيء من غير قصد منه يضمن هو الصحيح (فع عت) وضع زقاني  
 الطريق فعثر به انسان فشقه فهلك يضمن ان كان وضعه لعذر والا فلا (ط) ان كان ابصره وعثر عليه يضمن  
 والا فلا \* باب بناء القنطرة وحفر البير ونحوه في الطرق \* (بم) جعل قنطرة على نهر عام باذن  
 رجل من عرض الناس دون اذن الامام فهلك بها دابة الاذن يضمن الباني ولا يعمل اذنه في  
 حقه ولا في حق غيره (ط) احتفر بيرا في طريق مكة او غيره من الفيا في غير ممر الناس فوقع فيها  
 انسان لم يضمن وذكره في الاصل ولم يقيد بغير ممر الناس فقال اذا احتفر بيرا في طريق مكة  
 او غيره من الفيا في فلامان عليه في ذلك بخلاف الا مصار الا ترى انه لو ضرب هتاك فسطاطا او  
 اتخذ تنورا للخبز او ربط دابة لم يضمن ما اصاب ذلك قال ربح وتعليل القاضي الصدري شرحه  
 ان الطرق التي في الفيا لها حكم الفيا لان لهم ان يمرروا في موضع آخر كما يمررون فيها فلم يتعين  
 للمرور بخلاف طرق الامصار وفيما بين الارض لانه لا يباح الانتفاع له الا بالمرور ويدل على ان  
 حافر البير في طرق المفاوز وغيرها لا يضمن قال ربح التقييد في (ط) بغير الممر صحيح فانه نص في  
 (شخص) فقال هذا اذا كان في غير محجة فاما اذا احتفر في محجة الطريق فهو ضامن لما يقع فيه قال  
 استاذنا ربح وهكذا فصل الجواب في (ط) في نصب القسطاط في طريق مكة او في طريق آخر والحفر  
 للماء والصيد سواء (بسخ) مد الخفاف رجله فخرجت عن الدكان الى الممر وعزز في خفه الاشعي  
 للقتل فتعلق بملاة امرأة فمدتها فتخرقت بمدها لا يضمن الخفاف \* باب الجنابة على الدابة \* (شمر  
 فع شه) قطع لسان الثور والحصار يلزمه كالقيمة لقوت الاعتلاف (فع ظم شمر) في قطع لسان  
 الثور والحصار يلزمه النقصان (مست) هذا الجواب انما يستقيم في الحمار دون الثور (فع شه)

مثله (بيع) ولو فقأ عيني حمار فلصاحب الحمار الحمار لأنه اقل ينتفع به للاستعمال وفي قول أبي حنيفة روح لا ياخذ النقصان (فوع ظم) فقأ عين حمار فعليه ربع قيمة ثم اذا فقأ الاخرى او فقأهما معا فجميع القيمة ان سلم الجثة وقال فخر القضاة يجب نصف القيمة بخلاف الآدمي (بيع) جاء يا تاذه الى حمار غيره مشدود بالطول بالغ جكانيك وانزى عليها هذا الحمار فحمل نقصان بسببه لا يضمن لان الحمار نزل عليها باختياره والا نزاع ليس بسبب للنقصان غالباً فلا يضمن بخلاف اشلاء الطيب وغيره (بم) ضرب ثور غيره فكسر ثلاثة من اضلاعه فان هلك قبل ان يقبضه المالك يضمن كل القيمة بالاتفاق وان قبضه ولم يهلك يضمن النقصان وان هلك في يده فكل لك عندهما وعند أبي حنيفة روح يضمن كل القيمة ولو خلى حماره الفحل القوي فاهلك حماراً آخران خلاه في موضع له حق التخلية فيه لا يضمن (تج فحج بم) استهلك عجول غيره فيبس لبس امه يضمن نقصان البقرة وكذا الوساقي اثنان الغيور من موضع فذهب معها الجحش ثم اتى بها الى ذلك الموضع فجاء معها الجحش واكله الذئب يضمن ويثبت بهل انه قد يصير غاصباً ضمناً وان لم يوجد منه فعل في المنصوب (بم) ولو رمى فقتل نسوته الى رجل بعير فضرب رجله بسببه على جد ار وانكسر يضمن (خج) دخل زرع جمل غيره مراراً ولا يطيق منعه فحبسه حتى يجي صاحبه ثم غاب الجمل من الاصطبل فوجد مكسور الرجل فان لم ينكسر في حبسه فقد قيل لا يضمن وقيل يضمن ما لم يسلمه الى صاحبه فالرأي فيه الى القاضي ولو سلم حماره الى المزارع ليشده في الدالية ففعل وقام وانقطع حبله ووقع في المقرأة ومات لا يضمن \* باب ما يستهلكه البهائم من الزرع وغيره \* (بت) زارع سال الغنم من الراعي الخاص او المشترك لبييتها في ضيعته كما هو العادة ففعل وبيتها فيه ونام ونقشت الغنم في زرع جاره لا ضمان على احد لان حرج العجماء جبار (شم رفع) ثور يعتاد اكل الثياب وماقه صبي صاحب الثور الى فناء في اشجاره ثياب فقيل للصبي احفظ الثور ونعه فلم يفعل حتى اكل ثوباً منه يضمن الصبي وان لم يكن متمكناً من دفعه لا يضمن الا اذا اقر به منه (بيع) له كلب ياكل عنب الكروم فاشهد عليه فيه فلم يحفظ حتى اكل العنب لم يضمن وانما يضمن اذا شهد عليه فيما يخاف تلف بني آدم كالحناط البائل ونطح الثور وعقر الكلب العقور فيضمن اذا لم يحفظ ولم يهدم الا نفس والاموال تبعاً لها

(يت) اذ دخل ثور في السوق خائفا فهرب منه واستهلك صبيلا لا يضمن (بم) ربطا كيشا على طريق العامة فاشهد عليه فلم ينقله حتى نطح صبيلا وكسر شنيته يضمن (بم فب) حل ثور في اصطبل غيره لصاحبه ونطح ثوره الآخر لا يضمن (فج حم) سرح ثوره الى كردة جاره ليعتلف فنطح اتانة صاحب الكردة لم يضمن الا اذا ارسله عليها فنطحها في ثوره ولو امرها صاحب الكردة باخراجها عنها فلم يخرج حتى نطحه لم يضمن (شم) جاء راعي احمره بها ليعبرها جاء من جانب آخر صبي غير بالغ مع العجلة فقال له الراعي امسك الثور مع العجلة حتى تمر الاحمره فلم يمكنه امساكه فمضى ووقع الحمار في النهر لم يضمن وهكذا الراعي ان لم يمكنه امساك الحمار ولا يضمن (بمخ) اصابته العجلة صبيلا فكسرت رجله وصاحبها راكب عليه وقال كنت فائما فعليه ان يرش الكسر ولو وضع البياع خايته من الصقراط على الشارع ورجع الغاو اذق بالعجلة الى السكة فانكسرت تلك الخاية وكانت في غير جانبه فمارأها يضمن (فمخ) ولو وضع خايته على باب دكانه فجاء رجل يرفر حمار شوكة فصادمها بغتة وهو يقول كوست كوست يعني اليك اليك فكسرها يضمن (ط) يعدو ولم يضمن اذا لم يعلم ذلك والا فيضمن (ن) قصار اقام حمارا على الطريق عليه ثياب فصدمه واكب فمزق الثياب يضمن ان كان يبصر الحمار والثوب والا فلا قال رح الا ان ما افتى به (بمخ فمخ) من الضمان مطلقا حسن لانه حكى في (ط) بعد هذا عن أبي الليث عن اصحابنا خلاف ذلك ثم قال ولكن لو افتى بما ذكرنا اولا سفت فلا بأس (ص) جفت قصار ثوبا على حبل فمرت به حمولة فمزقته لم يضمن والضمان على مائث الحمولة ولم يفصل بينهما اذا ابصرا ولم يبصر لان سوق الدابة في الطريق مباح مقيد بشرط السلامة (بمخ) دخلت دابة زرع غيره تفسد فلو دخله ليخرجها يفسده ايضا لكن اقل من الدابة يجب عليه اخراجها ويضمن ما تلف ولو كانت دابة غيره لا يجب ولو اخراجها فهلك لا يضمن لانه ما دون في ذلك دلالة من الجانبين (بمخ) رأى حماره يأكل حنطة غيره فلم يمنعه حتى اكها ففيه اختلاف المشائخ والصحيح انه يضمن (فج فلك) صبي ما قل اشلى كلبا على غنم آخر فنقرت وذهبت ولا يدري اين ذهبت يضمن (شم) ان مشى عند الاشلاء معه خطوات يضمن والا فلا (بمخ) وضع يده على ظهر فرس من عادته نحية بني نيه او برجله فنفع



وتلف لم يضمن بخلاف النخس لان الاضرار بالانفس دون وضع اليد \* باب المتلف بالنار \*  
 (بهر) او قد نار في ارضه في يوم ريح لا حراق الحشيش فتعدت الى كدس جارده فاحترقته  
 يضمن ان كانت الريح تهبت الى جانب الكدس والا فلا (فع) داوين شريكين لا حل هما فيها  
 انعام باذن شريكه واذا نال الآخر لرجل بالسكنى فيها فسكن واوقد نار فيها فاحترقت الدار  
 والانعام فعليه قيمة الانعام والدار في الايقاد المعتاد قلت هكذا وجدته مكتوبا لكن تقييده بالايقاد  
 المعتاد او وقع لي شبهة فيه (فع بوز) حمل قطننا الى الندي فلقيته في السكة امرأة تحمل قبسا من النار  
 فاصابت النار القطن فاحترقته لم يضمن ان كان ذلك من حركة الريح والا نظر ان كانت المرأة  
 هي التي مشيت الى القطن ضمننت وان مشى صاحب القطن الى النار لم يضمن رجلا كانا يدبغان  
 جلودا في حانوت واحد فاذا بواحد هما شحما في مرجل فجاش فصب فيه ماء ليسكن فالتهب الشمع  
 واصاب السقف فاحترق متاع صاحبه وامتعة الجيران لم يضمن \* باب ضمان المد اوى \* (جمع)  
 يدعى علم الطب ضمن بخطائه وزيادته لاني مرأيت به الربوي (جنت) فان اخطأ فقطع الذكر  
 في الختان ضمن وكذا لك قلع السن وصدق الامر انه لم ياذن في هذه (بسخ) سئل عن صبغة  
 سقطت من السطح فانتفخ راسها فقال كثير من الجراحين ان شققتم راسها تموت وقال واحد منهم  
 ان لم تشقوه اليوم تموت وانا اشقه وابرأها فشقه ثم ماتت بعد يوم او يومين هل يضمن فتأمل  
 مليا ثم قال لا اذ كان الشق باذن وكان معتادا ولم يكن فاحشا فارجح الرسم فقليل له انما اذنوا بناء  
 على انه علاج مثلها فقال ذلك لا يوقف عليه فاعتبر نفس الاذن قليل له فلو كان قال هذا الجراح ان ماتت  
 فاناضا من هل يضمن قال لا \* كتاب الرصا يا \* باب الالفاظ التي يصح بها الوصية ويكون ايضاً \*  
 (فع) قال المعروف النسب انت ولدي لا وارث لي غيرك فاذا امت فجميع تركتي لك لا يستحق  
 الثلث بطريق الوصية (فع حم) امرأة قالت لصبي معروف النسب هذا الصبي ابني فاذا امت  
 فجميع ما هولي فهو له صح في الثلث وصية (ص) ينبغي ان يصح في الكل اذا لم يكن لها وارث قال رج  
 جواب (فع) شبه بالصواب لان الميت لم يخرج الكلام مخرج الوصية قال رج صالت (فعمر) له خادم  
 اوقر به اسم محمد وهو معهود فيما بينه وبين اهله وجيرانه بهذا الاسم ومتى ذكر ذكر بهذا الاسم

في جميع الامور من غير نسبة الى ابيه او قبيلة او حرفة يعرفونه بعينه فلو قال هذا الرجل اوصيت  
لحميد بكذا ولم يذكر اسم ابيه وجك وفهم الجيران ومحمد انه عنه وغلب على ظنهم ذلك هل يحل  
للسامع ان يشهد بالوصية له وهل يعد رهوان ياخذ فقل لا يحل لهما ذلك فالزم بمسئلة الشهادة  
لمن يراه يتصرف المالك فلم ينزع عن قوله وقال (بفتح) بل يحل له ان ياخذ الوصية ويحل للمشاهد  
ان يشهد له اذا اطمأن قلبهما انه المراد قال روح وهو الاشبه بالصواب ووافق بغيرها من المسائل  
وادفع للحرج فقد ابتلى الخاصة والعامة به يقولون اوصيت للامام كذا وللموذن كذا وللدراة  
كذا بالعربية وغيرها من اللغات ويريدون به امام المحلة وموذنها ورايها ويفهم الناس اولئك  
(مت) ولو قيل له هل بقي من فلان عليك شيء فقال بالغ بما وسأج دني رشنا وند فان ادعى  
شيء بعينها فهو له والا فلا شيء له \* باب ما يستحب من الوصايا وما يجب \* (شمر) رجل لا مال له  
وعليه حقوق العباد وحقوق الله يستحب له الا يضاء ولا يجب (بفتح) وغيره عليه تبعات كثيرة ولا  
مال له لا يجب الا يضاء (فع عن ظم فك) الملتقط عرفها سنة ثم تصدق بها على فقير لا يجب عليه  
الا يضاء عند الوفاة ولا ياثم بتركه (فك) قال القاضي ابو زيد لا يجب على المشتري اداء الثمن  
قبل ان يطالبه البائع حتى لو حضره الوفاة لا يجب عليه الا يضاء به وغيره من المشائخ قالوا يجب  
عليه اداء الثمن قبل المطالبة \* باب ما يجوز من الوصايا وما لا يجوز \* (فعمر بفتح) يجوز الوصية  
بالحج من ماله عن ابيه الميت (بفتح) اوصى بعشرين عددا من اجود اغنامه الضان يجوز ويخرج  
من الثلث (بفتح) ولو اوصى بثلاث ماله الى تبعاته بالغ في شكود سارا لا يصح لان التبعات يتناول حقوق  
العباد والموصى له والموصى به مجهول فلو اوصى بثلاث ماله الى صلواته وتبعاته فنصف الثلث يصرف  
الى الصلوة وتبطل في حصة التبعات ولو قال لغيره بالغ اي شكود ما يورى يكون اضاء وان لم يصح الوصية  
فيصير وصيا في اصلاح امور اولاد الصغار (فع عمت) الوصية لمن يقرء عند قبره كل سنة بشيء مقدور  
باطلة ومثله في (ن ط) وقيل ان عين احد يجوز والا فلا (ففتح) قال لمديونه اذا امت فانت بركة  
من ديني عليك قال ابو القاسم الصغار صح وصيته ولو قال ان مت لا يبرء للمخاطرة قال روح  
وعلى هذا لو قال لمديونه بالغ جي لغاضم انك بيزار فهو وصية ولو قال بالغ كما يدبك بيزار لا يبرأ

(ذخ) تعليق الوصية بالشرط جائز ولو اوصى من مال الغير باللف او باللف بعينها ثم مات فاجاز ذلك الغير بعد الموت فهو كالهبة ان شاء سلم وان شاء منع وكذا لك الوصية بعبد جاره ولا يجوز في المشاع الذي تحتل المقسمة بخلاف الوصية على الزيادة على الثلث حيث لا يجوز له المنع بعد الاجازة ان كانت بعد الموت \* باب الوصية التي تحتاج الى الاجازة \* (شمر) اوصى لاولاد بنته بنصف ماله ومات وترك ابنا فقال ابنه بالغ انكارهى نيكام اى وصيته لا يكون اجازة فيما زاد على الثلث (بهر) بلغه ان مورثه اعتق عبك عند موته واوصى له بكذا او ذلك يزيد على الثلث فقال بالغ نى خوب او قال بالغ برسم خوب او قال اچ خوب نيش وكان الوارث راضيا به بقلبه حينئذ غير منكر فهو اجازة فيما بينه وبين الله تعالى سواء علم وقت الاجازة انه لا يخرج من الثلث او لم يعلم وسواء غلب على ظنه عند الاخبار بذلك وجود هذا التصرف او لم يغلب \* باب الوصية للعقب والورثة والعصبة \* (شك) وعقب فلان ولدك الذكور والاناث ثم اولاد الابن ولكن بعد موت فلان وكذا ورثته بعد موته وعصبته قبل موته وبعك حتى اوصى بعقب زيد او لورثته ثم مات زيد قبل الموصى صحت الوصية وان مات بعد بطلت ولو اوصى لعصبته تصح في الحالين وفي العقب وبنى فلان يستوي فيه الذكور والانثى بخلاف الورثة \* باب الوصية بالصدقات وتنفيذ الوصى من مال نفسه وبغيره ما اوصى به الموصى \* (بمع) قال لوصيه تصدق بهذه الضيعة على من شئت فمات الموصى ثم الوصى قبل ان يشاء فلوصى الوصى ان يتصدق بها على من يشاء (فهم) مثله قال ويكون مشيئة كمشيئته (بمع) لو كان الوصى حيا لكنه ابى ان يتصدق فباعها الورثة لم ينفذ وسئل (بمع) وهل يجبر الوصى على التصديق ان ابى التصديق فلم يكتب فيه جوابا (ن) تصدق الوصى من مال نفسه فدية صلوات الموصى لم يجز ذلك عن الميت وكان متطوعا وما رآه ماجورا (ن) نقل الوصى الوصية من مال نفسه قال خلف بن ايوب له ان يرجع على مال الميت ان كان وارثا والا فلا وقال محمد بن الزهر ان كانت الوصية للعباد يرجع والا فلا وقال محمد بن سلمة ونصير يرجع بكل حال (ظمر) اوصى الى وارثه ان يصرف ثلث ماله الى المساكين وامواله عقار فله ان يدفع القيمة من مال نفسه ويستبقى الاعيان لنفسه (ط) ولو اوصى بمائة لرجل بعينه فباع منه الوصى شيئا من مال اليتيم بمائة او صالحة على ثوب قليل القيمة او مثلها جاز ولو حط الموصى له البعض

واخذ البعض جازوا وكانت الوصية للمساكين بمائة فصالح الوصى ثلاثة منهم بعشرة لم يجز قياسا  
وله ان يسترد العشرة وفي الاستحسان يجوز لهم العشرة ويؤدى الوصى تسعين الى المساكين ولو  
صالحهم على ثوب قليل القيمة لم يجز له ان يأخذ الثوب منهم \* باب كيفية تنفيذ الوصايا اذا اجتمعت \*  
(بسم) اوصى لزيد بعشرة دنانير والباقي من الثلث لفلان وفلان فمات وترك اعيانا ثلثين ديناراً  
وديناراً على الناس فلم يوصى له بعشرة دنانير ان يطلب العشرة قبل خروج الديون ولو اوصى لزيد  
بعشرة واوصى ايضا لصلوات معلومة ولم يعين مصرفا ودفع الوصى عشرة اليه بنية فدية الصلوة فله  
العشرة الباقية \* باب الوصية لجنس من الناس \* (ظرف) يدخل المجنون في الوصية للمرضى (بم)  
وفي الوصية للعلماء يدخل المتكلمون في بلاد خوارزم دون بلادنا (فعمت) اوصى بان يصرف ثلث  
مالى الى العلماء يدخل المتكلمون واصحاب الحديث ولو اوصى بثلث ماله الى الفقهاء يدخل  
تحت الوصية من يدقق النظر في مسائل الشرع وان كان يعلم ثلث مسائل مع ادلتها حتى قال  
بعضهم من حفظ الوفا من المسائل بدون ادلتها لا يدخل تحت الوصية ونص مالك في كتابه ان  
من اوصى للعقلاء ينصرف الى العلماء الزاهدين لانهم هم العقلاء في الحقيقة \* باب فيما يتعلق  
بالوصى والايصاء والعزل واليتيم \* (شم) عرض متاعا من التركة على البيع بعد العلم بالايصاء به  
ينبغي ان يكون قبولا للوصاية اذا اوصى اليه وهو غائب (بسم) اوصيت بثلث ماله الى مصارف  
معينة ونصبت وصيا وماتت وارثها غائب فليس للوصى ان يخرج الثلث الى مصارفه الا في المكمل  
والموزون (فعمم) اوصى اليه ثم قال لا اريد وصايتك فليس بعزل ابوذر فصب القاضى وصيا امينا  
كافيا ثم عزله لا ينعزل لانه اشتغال بما لا يفيد (صغر) الوصى ان لم يكن عدلا يعزله القاضى وينصب  
غيره وان كان عدلا غيره كاف ضم اليه كافيا ولو عزله ينعزل وكذلك الموزل العدل الكافى ينعزل في (شب)  
واستبعد (ظمر) وقال انه مقدم على القاضى لانه مختار لميت قال استاذنا رح فاذا كان ينعزل وصى  
الميت وان كان عدلا كافيا فكيف وصى القاضى (قع) اوصى الى ابنه ثم قال لا خير بالغ اوصيت اى  
پرازراكتك ذاريا مين دنا تو ارزار فانبجير فهما وصيان (بسم) الوصى الميت ان يواجر الصغير  
لخياطة الذهب وسائر الاعمال دون وصى القاضى وصى اليتيم امتنع عن القيام باموره الا باجر



فللقاضى ان يفرض له اجرا (بم) قال لا خرا صرف ثلث مالى الى فقراء المسلمين ثم مات فصرف الورثة  
الثلث الى فقراء المسلمين فلموصى ان يخرج الثلث مرة اخوى ويصرفه اليهم والوصى اذا خلط مال  
اليتم بماله لا يضمن (بم) استعار الوصى ثورا ليكرب ارض اليتيم فكريها ولم يرده بالليل حتى هلك  
فضمائه فى مال الصغير لان المنفعة تعود اليه وصى الميت وصى الى غيره بذلك او وصى القاضى ففعل  
ذلك جاز وصار وصى الميت والقاضى \* باب تصرف الاب والام والوصى فى مال الصغير \* (فعسى)  
اذا كان فى مال اليتيم ما يتسارع اليه الفساد ولا يجزى الوصى من يشتريه فليس له ان يشتريه لنفسه  
بل يبيعه من غيره بمثل القيمة ثم يشتريه منه (شمر) يمتنعى ان يجوز شراءه لنفسه (عمت) مات عن  
زوجة واولاد صغار فلها بيع شيع من منقولات التركة لحاجتهم الى النفقة دون غيرها وجنسه فى نفقات  
(صغر بسخ) ليس لوصى الا يتام ان يخلط مالا وثوبا من مورث واحد واكثر ولا يملك الوصى بيع  
جزء شائع من دار اليتيم لينفقه اذا وجد ان يشتري جزء معين منها لانه تعيب بالباقي (فعمر)  
باع الوصى مال اليتيم بغبن فاحش فهو باطل لا يملكه بالقبض (بسخ) بل هو فاسد (فعمر) لا يضمن  
الوصى ما انفق فى المصاهرات بين اليتيمة او اليتيم وغيره فى ثياب الخاطب او الخطبة والضيافات  
المعتادة والهدايا المعهودة فى الاعياد وغيرها من مال اليتيم او اليتيمة مما هو متعارف وان كان  
له منها بد (فع عك) اتخذ ضيافة من مال الصغير لختنه للاقارب والجيران والحجاء فاكلوا من ذلك  
لم يضمن اذا لم يسرف (حمر) مثله كذا لو اتخذ ضيافة لمؤدات الصبي ومن عنده من الصبيان وكذا  
العبد (يت) وخمير الوصى يضمن فيهما (ط) جاز ان ينفق الوصى على اليتيم فى تعليم القرآن  
والادب من ماله ان كان يصلح كذا لك وهو ما جوروا لا فيكلف تعليم ما يقرء فى صلواته بها والدين  
الاسبيجاي دفت ام الصبي ثوره الى رجل ليروضه مجانا فهلك فى يده لم يضمن والام هذه الولاية  
لان رياضة ثوره نفع محض له (بم) لليتيم دار واهمه مع زوجها يسكنان فيها ليس لهما ذلك (فع)  
مثله ولا اجر عليهما (فع عك) حبس الوصى غريما بدين الصبي ليس له ان يطلقه قبل قضائه اذا كان  
موسرا وان رأى ان ياخذ منه كفيلا ويطلقه فله ذلك (حمر) ان كان معسرا جاز اطلاقه (شد)  
اختلف المثل فى اكل الوصى من مال اليتيم فقيل يباح اكله بالمعروف وقيل ياكله قرضا ثم يرد وقيل

لا يأكل من اعيان ماله فاما اللبان الموشى وثمار الاشجار فمباح ما لم يضرب باليتيم وقيل يأكل منه ولا يكتسى وقيل يكتسى ايضا وقال ابو حنيفة في كتاب الاثار لا يأكل ولا يأخذ قرضا غنيا كان او فقيرا ولا يقرض غيره وقال الطحاوى له ان يأخذ قرضا ثم يقضيه وقال ابو يوسف لا يأكل منه اذا كان مقيما وان خرج في تقاضى دين له او لمراعات اسبابه وضياعه فله ان ينفق ويركب دابته ويلبس ثوبه واذا رجع رد الدابة والثياب قال ابو ذر والصحیح قول ابى حنيفة لان الوصى شرع فيها متبرعا فلا يوجب ضمانا ولو نصب القاضى وصيا وعين له اجرة لعمله جاز وفي ادب القاضى للحضاف وللوصى ان يوكل ببيع مال اليتيم ويوكل في تقاضى ديون الميت وامواله ويتجر لليتيم بماله ويبضع له ويودع ماله وقال ابو حنيفة يؤدى قطرته ويضحي له من ماله ان كان له مال \* باب فيما يتعلق بانفاق الاب والوصى والورثة على الصغير \* (بسم) لو خلط الوصى النفقة المفروضة للصبي في ماله يجوز ان كان خيرا لليتيم اذن القاضى فيه او لم يأذن ولو وصى الايتام ان تخلط نفقتهم فينفقها عليهم جملة اذا كان ذلك انفع لهم اتحد مورث الايتام او اختلف (بسم) وصى ينفق على الصبي من مرقه وخبزته حتى يبلغ فوضع ذلك عليه ليس له ذلك الا اذا كان انفق عليه ليرجع عليه (بسم) وصى انفق من مال نفسه على الصغير ولم يشهد بالرجوع وقت الانفاق فله ان يرجع عليه ولو كان المنفق ايا لم يرجع (بسم) استد ان الوصى على الصبي باذن الحاكم ولم يكن له مال فله ان يرجع عليه اذا صار له مال والد اثن يرجع على الوصى وكذلك الاستقراض له وان لم يكن باذن الحاكم (شظ) وللوصى ان يستقرض للصغير (بسم) في يد الاب تركته ام الصغير ادى الاب بعد بلوغ الصغير انه انفق عليه نصيبه في صغره لا يصدق الا اذا كان اشهد (جمع) اب او وصى قال بعد بلوغ الصغير بعث ارضه وانفقت ثمنه عليه قال (بو) صدق في الهالك وبه ابو ذر والشيخ البقالى يصدق في قوله بعث داره القاضى اذا لولى له (فع بو) انفق مهر زوجته على اولاده الصغار بعد موتها لا يصدق الا ببينة قال استاذنا رح فالاول يخالف جواب (بسم) والثاني يوافقه (فع ملك) انفق الوارث الكبير على الصغير نصيبه من التركة بغير اذن القاضى لا يصدق (حمر) يصدق في نفقة مثله ولا يحتاج في الانفاق الى اذن القاضى قال رح والمختار ما في وصايا (ط) ابن جماعة من عدمات

بين كبير وصغير والفاد وهم فانفق الكبير على الصغير خمسة مائة منها نفقة مثله فهو متجاوز  
 في ذلك اذ لم يكن وصيا ولو كان المشترك طعاما او ثوبا فاطعمه الكبير الصغير او البسه فاستحسنه  
 ان لا يكون على الكبير عثمان ومن ابي يوسف مات وترك طعاما او دقيقا وسننا والورثة صغار وفيهم  
 امرأة استحسن ان ياكلوا ذلك بينهم وياخذ الكبير منهم حصته (ط) ما انفق الكبار على انفسهم  
 وعلى الصغار بغير امر القاضي والوصي ضمنوا حصة الصغار قال روح والمختار للفتوى ما مر عن محمد  
 (بفتح) ولا ينقد حكم الحكم على اليتيم (علث) ولا يسمع دعوى الوصي لبعض الايتام على البعض  
 \* باب ما يدفع الوصي الى الظلمة ونحوهم \* (عت) صرف الوصي من مال اليتامى الى ظالم يسأل  
 منهم فليس لهم الرجوع عليه (بفتح) تحكم الذي وان بقدر معين من التركة فدفعه الوصي من مال  
 نفسه ليرجع فان كانت الورثة كبارا فلا رجوع له عليهم وان كانوا صغارا فله الرجوع لان دفع  
 الحكم صار من حوائج الصغار فله الرجوع كالمصرف الى سائر الحوائج على قصد الرجوع وهكذا  
 الجواب اذا دفع الرشوة من ماله لدفع ظلم اعظم منها من التركة \* باب الوصايا الى الصلوة وغيرها \*  
 (شمر) الاصح انه لا يلزم الا يصاء لسجدات الثلاث (شمر) اوصى بثلاث ماله لرجل واوصى بعد  
 ذلك بالزكاة والصلوات فمات يقسم الثلث بينهم اثلاثا (شمر شه) قالت بالغ انما جى ما خ يحكيه  
 ولم يزد عليه فمات فهذا على ثلث صلوات قلت وهذا اذا قالت ذلك بالعربية اما اذا قالت بالخوارزمية  
 فعلى صلوتين لان لفظ الجمع بهما موضوع للاثنين فصاعد الا لا تثنية بهذه اللغة فالجمع الصحيح فيه  
 الاثنان فصاعد (بفتح) فحين كان عليه فوائت فتجراها وقضاها ثم كان يجتهد في المحافظة على المكتوبات  
 والصيام لكنه يخاف انه متى ترك تعدل الاركان او من اهنة في الرضوء والصوم وعليه تبعات آخر  
 فانه يقدم التبعات ثم ان كانت الورثة اغنياء يستحب ان يوصي الصلوات والصيامات (ظنت) اوصى  
 بثلاث ماله الى الصلوات والصيامات وثلاث ماله قبالات فتركها الورثة عليهم عن فدية الصلوات  
 والصيامات لا يجزيه ولا بد من القبض ثم التصديق عليهم (ط) ولو اوصى ان يتصدق بثلاث ماله ومات ثم  
 نصب الغاصب ثلث التركة مثلا واستهلكه فاراد الوصي ان يجعل ذلك صدقة على الغاصب وهو معسر  
 يجزيه والفرق بينهما ان قبض الغاصب حصل بعد موت الموصي فينوب عن قبض الصدقة بخلاف

الديون ( صحيح ) اوصت بصلوات وصيامات كذا سنين وثلاث مالهاديون على المعسرين فلو جعل  
 الوصي لهم ما عليهم من الصلوات يجوز قال استاذنا راج وجواب ( ظنت ) احب الي حتى توجد  
 الرواية ( صحيح ) اوصت الى صلواتها وصياماتها اربعة دنانير وثلاث مالهاعشرة قال تروى بقدر  
 ما عليها من المتروكات فان زادت على الثلاث تروى بالثلث وينوب الله تعالى وهي لا يفي للصلوات  
 والصيامات معدودة ( فع حمر بو ) الا يجوز للوصي ان يعطى من كفارة الصلوات ابن الوصي ولا  
 ابن نفسه الفقير ( بمر ) اوصى من ماله شيئا معيننا الى صلواته وصياماته ومات والورثة محتاجون اليه  
 يجوز صرفه اليهم ( صحيح ) انه ذكر النخيا طي عن عيين الاليسة مثله وعن ابي بكر محمد بن الفضل اوصى  
 بثلث ماله للصلوات والصيامات يجوز للوصي ان يصرفه الى الورثة اذا كانوا محتاجين ( ط ) هشام  
 عن محمد اوصى بثلث ماله للمساكين فاحتاج الورثة وهم اكابر حضور فان اجمعوا ان تعطوه لا أنفسهم  
 او احتاج بعضهم فاجمعوا على ان يعطوه له فهو جائز وان كان في الورثة صغيرا وغائب او حاضر  
 غير راض لا يجوز ( ن ) ابو القاسم اوصى ان يعطى من كفارة صلواته لولد والده وهو غير وارث  
 فانه يعطى كما امر ولا يجزيه عن الكفارة قال رح فعلى هذا ينبغي ان يكون ما اعجاب به ( بمر ) انه  
 يجوز الصرف اليهم اذا كانت الورثة غير الوالد بن والولود بن ممن يجوز صرف الكفارة اليهم  
 بخلاف ما ذكره هشام عن محمد ذلك في مطلق الوصية للمساكين فلا يشترط فيه ما ذكرنا ( بمر )  
 اوصى بكفارة صلواته لرجل معين يجوز للوصي ان يصرفها الى غيره ( عت ) مثله ( فع حمر صحيح )  
 انه يعين وليس للوصي والقاضي صرفه الى غيره قال رح وهو الصحيح ولا يفتى الا بهذا الفساد الزمان  
 وطمع القضاة وغيرهم فيها ( بمر ) اوصى بالحج وكفارة صلوات عشرين وثلاث يسعهما فادى الوصي  
 كفارتها من النقد وعين الدين للحج ثم مات المديون مفلسا يضمن الوصي ( صحيح ) اوصى بصلوات  
 حمرة وعمره معلوم صح فان فاتته صلوات بعد ذلك في مرضه هل او مات قبل ان يتطول مرضه  
 لا يلزمه امتيناف الوصية وان برأ ثم فاتته صلوات فلا بد من الايصاء بها قال رح الوصية بجميع حقوق  
 الله تعالى كالصلوات والزكوة والحج والنفذ ورر والكفارات تنفذ من ثلث المال عند اصحابنا وعند  
 اهل الجدل بث من كل المال ( عت ) اوصى صلوات حمرة وعمره لا قدرى فالوصية باطلة ( كس )



ان كانت الثلث لا يغنى بالصلوات جازوان كان اكثر منها لم يجوز ( فمب فمب ) ولو اعطى فقير او احدا  
كفارة الصلوات جملة جاز بخلاف كفارة اليمين ولو اعطى عن خمس صلوات تسعة امنا فقير او منا فقيرا  
آخر قال الاسكاف يجوز ذلك كله وقال ابو القاسم ابو الليث يجوز عن اربع صلوات دون الخامسة  
ولا يجوز ان يعطى كل مسكين اقل من نصف صاع في كفارة اليمين فكذا هذا ( ن ) امرأة او صنت  
بشيء من الحنطة ليتصدق بها على الفقراء عن كفارة ايمانها وفوات صلواتها وصياماتها ونذر وواجب  
الله تعالى عليها قال ابو القاسم يقسم ما ذكرت من مقدار الحنطة خمسة اقسام سهران من ذلك  
حصه النذر والواجب يعطى كيف شاء وكم شاء لفقير واحد او اكثر وسهم الكفارة يعطى لكل انسان  
منوين وسهما الصلوة والصوم يعطى كيف شاء بعد ان يشفع الامناء وقال البقالى يجوز تفريق فدية  
صلوة واحدة او صوم واحد على مسكينين ويجوز جمع اكل على مسكين واحد في ( ن ) فاتها صلوات  
مشرة اشهر وماتت ولم يترك ما الا قال ابو القاسم وح يستقرض ورثتها قفيز حنطة فيدفعونها مسكينا  
ثم ان المسكين وهبها لورثتها ثم يتصدق به على المسكين فلم يزل يفعل ذلك حتى تتم لكل يوم قفيز حنطة  
اجزى ذلك منه ( كص صت ) اوصى بثلاث ماله الى صلوات عمره وعليه دين فاجاز الغريم وصيته  
لا يجوز لان الوصية متأخرة عن الدين ولم يسقط الدين باجازه \* باب فيما يتعلق بالديون  
في الوصية وفيما يتعلق بالوصى في ذلك \* ( فمب ) اوصى الوصى ان يدفع هذا الشيء المعين الى الدائن  
لاجل دينه وقيمه اقل من الدين فليس للوارث منعه ( مشر ) ولو احتال الوصى ديناً للدين جاز اذا  
كان فيه نفع ظاهر وفي الاب مطلقاً ( فمب ) اثبت وصى الصغار ديناً للميت على رجل ثبت ايضاً في حق  
الكبار كاحد الورثة ( فمب ) تركه غير مستغرة بالدين باعها الوصى واخذ ثمنها وانفقها فللغرماء  
لان ينقصوا البيع ويأخذوا التركة لاستيفاء ديونهم ( فمب ) باع الوصى عبداً من التركة لقضاء ديون  
الميت واحال الغرماء على المشتري وقبضوا ثمنه ثم استحق العبد يرجع المشتري على الوصى لان حالته عليه  
كقبضه ( فمب ) قال اطروا ابن فلان خمسة دراهم فاني اكلت من ماله شيئاً فان لم يجده فاعطوا الورثة فان  
لم تجده والاهل اتصدقوا عنه فوجدوا امرأة الابن لا غير قال ابو القاسم ان ادعت هي قبل المتوفى مهرها  
ولم يعرف له وارث سواها يدفع اليها مهرها وان لم يدفع مهرها وقالت لزوجها ولد يدفع اليها الثمن

وان قالت ما كان له ولد فالربيع \* باب قصر الوارث في التركة \* (فع عك) مات عن اولاد  
صغار وكبار فاستعمل الكبير الصغير وثيوانه والبذر مشترك من مال الميراث فللصغير نصيبه  
من العصاد (عس) احد الورثة اذا انفق في تجهيز الميت من التركة بغير اذن الباقيين فحسب منه  
ولا يكون متبرعا \* باب ثبوت الملك للوارث في التركة وتصرفه فيها \* (بسخ) الوارث يستخلص  
تركة المستغرة بالدن بقيمتها لا بالدن (ط) استغراق التركة بدن الوارث لا يمنع جريان  
الارث ان لم يكن له وارث غيره (شب) بخلافه فقال مات وترك ابنا وعبد او عليه دين مستغرق  
فاذن الابن للعبد في التجارة لم يصح لانه لم يملكه وكذا الوارث يقرض الابن وادى دين ابيه ثم اذن  
لم يصح لانه لم يملكه وانما يملكه اذا ابراء الغريم الميت او ادى الوارث الدين من مال نفسه متبرعا  
اما اذا اداه من مال نفسه مطلقا فلا لانه يستوجب على التركة ديناً فيمنع ملكه (ن) عجل الورثة  
قضاء الدين وتنفيذ الوصية من مالهم كان لهم استخلاص التركة وليس للوصي منهم من ذلك  
وان سرفوا ببيع الوصي التركة وينفذ الدين والوصية (بسخ) قال احد الوارثين للآخر في المستغرة  
اقض الدين وخذ التركة فقضاء لا يملك التركة وللأمر ان ياخذ نصيبه منها ويدفع حصته من الدين  
لما مروى الذخيرة قالت الورثة في التركة المستغرة لا نتعرض لها ولا نبيعها ولا نقضى الدين من  
مالنا قيل يبيعها القاضي او وصيه عن الميت وقيل يجبرون على البيع اذا طلب الغرماء ذلك فان  
امتنعوا يبيعها القاضي ويقضى الديون (شظ) الديون المستغرة يمنع الملك للوارث حتى لا يملك  
يبيعها ولا هبتها ولو هبت ثم سقط الدين لا ينفذ ولو اعتق ثم سقط نقد (ن) قال لامرأته ان دخلت  
دار فلان فانت طالق فدخلها بعد موته وعليه دين مستغرقا قال محمد بن سلمة طلقت لان الدار  
ملك الميت وقال ابو الليث لا بحث لانه وان كان عليه دين فقد زال عن ملكه بالموت ولهذا يتوقفه  
متى الوارث على قضاء الدين ولو كان ملك الميت لبطل (شظ) ذكر البرغوي ان الدين وان قل  
يمنع الوارث والموصى له عن التصرف في التركة ومن ابي حنيفة راج لا يقسم القاضي التركة حتى  
يقضى الدين وقيل يقف قدر الدين ويقسم ما بقى (شص) من الموصى الدين وان قل يمنع الملك  
بقدره كالكن (ط) التركة مستغرة بالدن وجاء غريم يدمي دينا على الميت فانما تقبل بينته على

الوارث لا على غريم آخر ولكن لا يحلف الوارث لان فائده النكول الذي هو اقرار الوارث  
 لو اقرب بالدين والتركه مستغرقة بالدين لا يصح اقراره ولا يظهر الدين في حق غريم (بم) وينبغي  
 ان يظهر في حق نفسه ولكن مع هذا لا يحلف لامر موهوم \* باب من الوصايا \* (بم) اوصى بثلاث ماله  
 لا بدخل الدين (ص) يدخل (فصح) اوصى بداره على مصالح مسجد معين فهو وصية بربقتها يباع  
 فيها (بم) هي وصية بغلتها فلا تباع فيها \* باب تصرفات المريض \* (بم) في (ز) باع المريض  
 واشترى من وارثه بمثل قيمته لا يصح اصلا قبل اجازة الورثة عند ابي حنيفة رح وعندهما يصح  
 وان حابى لا يصح المحاباة عند الكل اجازته الورثة اولا ويقال للمشتري اما ان يبلغ الثمن الى  
 تمام القيمة والا تفسخ وفي الزيادات نفس البيع من الوارث لا يصح من غير اجازة الورثة  
 وعندهما يصح والمحاباة من الوارث لا يصح الا باجازة بقية الورثة بالاجماع قال (بم) وهو الصحيح  
 (شبه) لو اشترى مريض شيئا من وارثه بمثل قيمته بمعاينة الشهود واعطاه الثمن جاز والوارث  
 انما يخالف الاجنبى في الاقرار فاما فيما يثبت معاينته فهما سواء (فصح) مريض اشترى من وارثه  
 بمثل القيمة بدى للمريض على الوارث لا ينفل لجواز ان لا يجد الوارث مشترى فابيعه منه  
 (شمر كص) باع عينا من التركة لبعض ورثته بمثل الثمن واقربا مستيفاء الثمن منه فاجاز الورثة وصدقوه  
 في استيفاء الثمن ثم مات ورجعوا عن الاجازة يبقى ثمن المبيع ديناً على المشتري تركه للميت (فصح  
 بفتح) محموم محمى غيب يصير في نوبته صاحب فراش لا يطيق القيام وفي غير نوبته يقوم بحوائجه في  
 السوق وغيره اذا تبرع في يوم نوبته ومات بعد ايام يعتبر من كل المال (يصفى) سبعة اشياء من ثلث  
 مال الميت وصاياه كلها وهباته في مرضه وصدقاته ومحاباته في البيع والشراء والاجارة والاستيجار  
 والمهور وعق مكاتبه وعق مدبريه وحقوق الله تعالى كلها مثل الصلوة والصيام والحج والزكاة والكفارات  
 والندور اذا اوصى بها في قول ابي حنيفة رح واصحابه وعند اهل الحديث هي كلها من كل المال (فصح  
 حم) ابن وام مريض وللام عليه دين فمات الابن ثم ابرأته من الدين بعد موته يصح من الثلث  
 لانه وصية الاجنبى لانه لما مات خرج عن كونه وارثا \* باب مسائل متفرقة \* (شمر) القاضى بامر الوصى  
 بالتجار والشركة في مال اليتيم دون المعاملة لاجل الربح (بفتح) اوصى لابن بنته اليتيم وترك

ابنين فانفق الوصية على اليتيم بل ون اذن القاضي يجوز ان كان في عياله ما وهو صغير لا يعقل القبض  
 \* كتاب الفرائض \* (بم) صلب برجله فقطع وارثه الحمل فوقع منكرو سومات لا يحرم الميراث ولو مات  
 عن اخت المعتق وبنت ابنه فالتركة بينهما نصفان وهذا رواية عن ابي يوسف واختيار المشائخ  
 رح (بم) بنات المعتق وذوارحاه يرثون في زماننا اذالم يكن للمعتق وارث وكذا يرد  
 على الزوج والزوجة في زماننا (بم) ماتت عن زوج فصرف الزوج النصف الباقي الى مسلم مصلح  
 عالم محتاج يعد عند الله تعالى (خج) ام ولد زوجت وولدت منه ومات ابوهم لا يرثون منه (جت)  
 ولا م الولد من متاعها يعني بعد فوت مولاهما ملحقة وقميص ومقنعة استحسانا وكذا الرمات وعتق عبده  
 فله خفاه وقلنسوته وقميصه وازاره وسراويله دون السيف والمنطقة الا ان يقول له متاعه وهو  
 وصية عبد الله بن المبارك لغلامه قال رح ومسئلة ام الولد كذا في (ص) برواية ابن سماعة عن  
 محمد وفي مسئلة ثياب العبد نظر فقد ذكر (صت. فع م) وام المذ بر فليس له شيء من الثياب وغيرها  
 لانه يخرج من الثلث وام الولد من جميع المال قال استاذنا رح سئلت عمي ماتت عن زوج وبنتين  
 واخ لاب وام ولا مال لها سوا مهر على زوجها مائة دينار ثم مات الزوج ولم يترك الا خمسين ديناراً  
 فقلت يقسم بين البننتين والاخ اقساعاً بقدر سهامهم لانه ذكر في كتاب العين والدين اذا كان  
 على بعض الورثة دين من جنس غير التركة يحسب ما عليه من الدين كانه عين ويترك حصته عليه  
 ويترك العين لانصبا غير من الورثة فحسبنا على الزوج من المهر خمسة وعشرين ديناراً كانه  
 عين وبقي الخمسون ديناراً في نصيب البننتين والاخ فيكون بينهم على سهامهم من اصل المسئلة  
 وقد افتى به كثير من منتهى زماننا انه يقسم الخمسون بينهم اثلاثاً وانه غلط فلا حش \* باب الشروط \*  
 (بم) باع دار ابنه الصغير ولم يكتب في الصك انه باع بحكم الولاية يصح الصك قال استاذنا رح وفيه  
 نظر (بم) وثيقة الصلح مع المرأة عن مهرها بشيء ملفوف لابد وان يكتب انه صالحها على ثوب ملفوف  
 بعينه لانه اذالم يكتب بعينه يكون صالحها على ثوب منكرو وقال في صك حائز يبيع باذن القاضي من  
 التركة الى قضاء دين الميت في آخره وضمان الدوك على البائع هذا الصك فاسد من وجهين  
 احدهما انه لا ضمان في البيع على امين القاضي والثاني انه ليس فيه ان الغريم يطلب دينه لانه اذا



لم يطلبه لا يباع في ذلك شيء من التركة وقال في صك محمد ود كسب في أحد حد هذه ارض فيها عمارة  
فلان بن فلان هو فاسد وينبغي ان يقول ارض في يد فلان بن فلان لجواز بعد العمارة من اليد  
فيدخل ارض الخالي في المبيع وقال يكتب في صك الدار المبيعة اذا كان الجدار مشتركاً والحد الفلاني  
ينتهي الى دار فلان وقد دخل نصف الجدار الذي بين هذه الدار وبين الدار المبيعة هذه في  
هذا المبيع وانما لم يكتب والجدار مشترك بين البائع وبين صاحب هذه الدار لانه تنصيص على انه  
بقي نصف هذا الجدار على ملك البائع ولو كتب وكان هذا الجدار مشتركاً بينهما او والجدار مشترك  
بين المشتري وصاحب هذه الدار لا يكون فيه ذكر ذلك خوله في المبيع وقال في صك وقف دار كتب فيه  
وقفها بجميع حقوقها وسبلها واجرها ولبنها وطينها وترا بها لانه لا تكتب ما لم يصرح وطينها وترا بها لانه  
منقول ويلحق باجرها ولبنها المركة فيها حتى يخرج عن كونها منقولة قال رح وهذا حسن  
\* كتاب الحيل في الشفاء \* قال لمطلقة الرجعية اذا راجعتك فانت طالق فالحيلة ان تعانق الزوج  
\* باب السجلات والخلل فيها عرض على \* ( بسم ) سجل دهوى وكيل المدعى ارضامى وكيل المدعى  
عليه قد كتب فيه انه ادعى ارضامى وكيل المدعى هذا على وكيل المدعى عليه هذا ان هذا المدعى  
باع من هذا المدعى عليه ارضاً بكذا ديناراً وواو كل المدعى عليه هذا افلا نأنه اذا حضر هذا البائع  
الثلث فاقبضه وافسخ البيع معه وان هذا المدعى اوفى الثلث الى هذا الوكيل بالفسخ وفسخ هذا  
الوكيل بالفسخ هذا البيع مع هذا المدعى فبقيت هذه الارض في يد المدعى عليه هذا بغير حق فانكروا  
وكيل المدعى عليه هذا اذ لك فاقام وكيل المدعى بينته على ذلك فحكمت بمحضر المتخاصمين بكون  
هذه الارض ملكاً للمدعى بهذا السبب وبكونها في يد المدعى عليه بغير حق فقال فيه خلل من  
وجوه احدها انه لم يقل في الدعوى وكيل المشتري فلان فانه اذا حضر البائع الثلث فاقبضه ثم  
افسخ البيع معه وكان لم يقل اوفى الثلث الى هذا الوكيل بالفسخ ثم فسخ الوكيل البيع معه بل قال  
وفسخ والواو للجمع المطلق فلا يعلم من هذا ان الفسخ كان بعد قبض الثلث وكذا التوكيل بالفسخ  
وان اريد بالعرف ههنا الترتيب لكن يجب صون السجلات عن مثله والثاني انه قال وفسخ هذا  
الوكيل البيع فبقيت الارض في يد المدعى عليه بغير حق وليس كذلك لانه ان كان بيعاً هذا افسخ

اور هنامن الابداء ففسخ لا يكون الارض في يدك بغير حق ما لم يطالبه البائع بتسليمها لان اصل  
القبض كان بحق والثالث انه قال فحكمت بكون هذه الارض ملكا للمدعى بهذا السبب والفسخ  
ليس بسبب الملك بل هو عادة الى قد يم ملكه او تقرير للملك في الرهن والرابع انه قال فحكمت  
بمحضر من المتخاصمين ولم يذكر على من حكم ولو قال حكمت على وكيل المدعى عليه لا يصح وانما  
يصح الحكم على المدعى عليه بمحضر من الوكيل \* باب مسائل لم توجد فيها رواية منصوصة ولا جواب  
من المتأخرين شاف \* ١ \* اشترى الوكيل ولم يره وسلمه الى الموكل ثم غاب الوكيل او مات او هو  
حاضر لكن لم يخاصم البائع هل للموكل ان يرد على البائع \* ٢ \* وصى القاضى اذا قدر له القاضى  
نفقة ينفقها على الصغار فانفق عليهم اكثر من ذلك لعدم كفاية المفروض لهم او لغلاء السعر هل له  
ذلك وهل يضمن \* ٣ \* ولو انفق الزيادة من مال نفسه ليس له الرجوع \* ٢ \* ادعى  
الصبي رجلا من معاتم ما تاملى التعاقب ثم مات الصبي ايرث اقرباؤه منها ام اقرباؤه من الآخر  
لا غير \* ٥ \* شرط الواقف في وقف الضيعة او الدار ان يقسمها من يكون له النوبة ان شاء او يختص  
كل واحد منهم بنصيبه استغلا لا وانتفاعا مادام حي اثم من بعده من ينتقل النوبة اليه كذا هل يصح  
هذا الشرط حتى يجوز قسمته ويختص كل واحد بنصيبه وان ابنى الباقر بن عبد \* ٦ \* الفضولى ياع ملك  
غيره بغير اذنه وتقاضاه اراد الفضولى او المشتري منه فسخ العقد هل يكون كل واحد من العوضين  
مجبورا بالآخر بعهده كافي البيع الفاسد ام يلزم على كليهما رد ما قبض ابتداء \* ٧ \* ابقى المدعى بر فرده  
انسان وقيمته \* ٨ \* ابقى الانسان وقيمته فنانز يد عليها فالمعتبر قيمته مدبرا او قيمته قنا \* ٨ \* قد ف  
ميتا بغير الزنى بان كان فاسقا او سارقا او نجوه هل لا احد من ولده او قريبه ان يخاصم القاذف  
في النجس وكان (بسخ) يميل الى ان لهم ذلك لانهم يتعيرون به لكن لم يجزم الجواب فيه \* ٩ \*  
قالت لزوجها ابرأتك من المهر بشرط الطلاق الرجعى فقال لها انت طالق او انت طالق طلاقا  
رجعى مع ما لنا للمقابلة بالمال كمسئلة الزيادة انت طالق اليوم رجعى وغدا اخرى باللف  
فالا لى مقابل بهما باثنتان ام رجعيان وهل يبرأ الزوج لوجود الشرط صورة ام لا يبرأ  
\* ١٠ \* اذا قال المودع للمودع من جاءك بعلامة كذا ابان اخذ من اصبعك او قال لك كذا فادفع

اليه الرد بعه هل يصح هذا التوكيل ولا يضمن المودع بالدفع ام لا يصح لكون الوكيل مجهولا  
ويضمن بالدفع \* ١١ \* اذ اخذ الوصي مال اليتيم مضاربة لنفسه هل يشترط التلفظ به ام يكفيه النية  
\* ١٢ \* وكذا بان يدعى الرجل له على امرأة فادعى الوكيل ذلك عليها عند القاضي ثم جاء شهود  
يشهدون على اقرار الرجل بحرمتها عليه من غير دعوى المرأة حسبة لله تعالى والموكل غائب هل  
يستمع القاضي شهادتهم على الوكيل مع انه وكيل بالخصومة معها لا مطلقا \* ١٣ \* وكل رجلا يدعى بحق  
من الحقوق على انسان فادعاه وقضى له بحجة شرعية ثم جاء المالك على عليه بدفع مضموع هل يسمع  
بدفعه على الوكيل ام انتهت وكالته حيث قضى له فلم يبق خصما بعد \* ١٤ \* لزيد على عمرو وعشرين  
دينارا عشرة بالاصالة وعشرة بالكفالة ثم قال خالد لزيد كفلت لك بمالك على عمرو وقيل ايصير  
خالد كفيلا بالعشرين ام بالعشرة التي هي على جهة الاصالة \* ١٥ \* ظهرت الحائض عند احمرار  
الشمس ما يسع فيه صلاة العصر فلم تصل هل لها ان تقضى هذا العصر عند احمرار الشمس كقراءة  
آية السجدة ام لا وكان ( بسخ ) يقول ليس لها ذلك لان سبب السجدة التلاوة وانها في وقت  
مكروه وسبب الصلوة با وقت لكنه لم يظهر الوجوب بعد الحيض فاذا زال ظهر الوجوب \* ١٦ \*  
استأجر ارضاء زرعها او اتخذها فاليزا قطع رب الارض او اجنبى ذلك الزرع او الغاليز قبل انقضاء  
مدة الاجارة حتى ازم القاطع قيمة ذلك يقوم الزرع والغاليز بكم يشترى فيلزم القاطع ذلك لا غير ام يقوم  
كما يقوم اذا قطع ذلك من ارض رب الارض وهو ان يقوم الارض مزروعة وغيره فانه فيلزم القاطع

قد استتب بعون الملك القدوس طبع كتاب التنبؤ بمصائر العرب من طبع نهار الخامس والعشرين  
من شهر ذى الحجة ببلد كلكته سنة ألف ومائتين وخمسة وأربعين من الهجرة سيد المراسين  
في المطبعة المشتهرة بالمهانة على يد الماهرين في الصناعة الحاذقين من أبناء بلدهم ولهم في كل  
الله بهما والحمد لله الذي اتم لعبده المفتقر محمد على الفشاوري الغنية باختمه في سنة الف والاربع مائة  
على نبيه المختار الختم الرسالة من الاصفياء الاخيار وآله الاطهار في شهر ربيع الاول سنة الف واربعمائة

فلما اردت طبع هذا الكتاب بموافقة بعض الاحباب اعني من لا زال معونا

فمن ريب الزمان وحافظ محمد حسين صانه الله عن كل شين وشمره الله

رايت حروف العلامات التي جعلها المصنف نجوم الاهتداء لتنقيحها

الاثر ولا يهتدي اليه بقيادة الابصار فياذا لم يصبها سقى

خصبها فاجاء بحمد الله مطابقا للامامول

علامات بالنجم هم يهتدون فقلت الحمد لله

هنا انا لهذا او ما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله

وارجو من الله ان يجعل سعي مشكورا

وان يحفظ عملي من

هفوات الافواه



To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)